منهج سيبويه

في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، ومآخذ بعض المحدثين عليه

دراسة نقدية تحليلية نحوية وصرفية

تأليف

الدكتور سليمان يوسف خاطر

مكتبة الرشد

ناشرون

ح مكتبة الرشد ١٤٢٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
خاطر ، سليمان يوسف
منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ومآخذ بعض المحدثين عليه
/سليمان يوسف خاطر - الرياض ١٤٢٧هـ
ردمك ٨- ٦٠٤ -٠١- - ٩٩٦٠
١- القرآن - نحو ٢ - القرآن - الصرف٣- القرآن - القراءات والتجويد
أ -العنوان
ديوي ٢٢٤،٢ ١٤٢٧/٣٥٧٨

ردمك ٨- ٦٠٤ -٠١- ٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع ١٤٢٧/٣٥٧٨

الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م

مكتبة الرشد - ناشرون
المملكة العربية السعودية - الرياض
الإدارة : بشارع الأمير عبدالله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)
ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس ٤٥٧٣٣٨١
المركز الرئيسي : الدائري الغربي ، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ هاتف ٤٣٢٩٤٨٨
E-mail:rushd@rushd.com
Website:www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- الرياض: فرع الشمال ، طريق عثمان بن عفان
- الرياض : فرع الدائري الشرقي هاتف ٤٩٧١١٩٩ فاكس ٤٩٦١٥٩٩
- فرع مكة المكرمة: شارع الطائف هاتف: ٥٥٨٤٠١ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري هاتف: ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧
- فرع جدة : مقابل ميدان الطائرة هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤
- فرع القصيم : بريدة - طريق المدينة هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨
- فرع أبها: شارع الملك فيصل : هاتف ٢٣١٧٣٠٧ فاكس ٢٢٤٢٤٠٢
- فرع الدمام : شارع الخزان هاتف :٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣
- فرع حائل هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ فاكس ٥٦٦٢٢٤٦
- فرع الإحساء: هاتف ٥٨١٣٠٢٨ فاكس ٥٨١٣١١٥
- فرع تبوك هاتف ٤٢٤١٦٤٠ فاكس ٤٢٣٨٩٢٧

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة : مدينة نصر : هاتف :٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت بئر حسن هاتف ٨٥٨٥٠١ /٠١ موبايل ٠٣٥٥٤٣٥٣ - فاكس ٨٥٨٥٠٢ /٠١

أصل هذا الكتاب

بحث تقدم به المؤلف إلى قسم الدراسات النحوية واللغوية في كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية ، وقد أشرف عليه العلامة الدكتور / عبد الله الطيب - رحمه الله تعالى - فهو آخر بحث أشرف عليه ، وناقشته لجنة من الأساتذة :

١- أ . د . الحبر يوسف نور الدائم .

٢- أ . د . بابكر البدوي دشين .

٣- أ . د . عثمان الفلكي بابكر .

فأوصت بمنح الباحث درجة الدكتوراه في اللغة العربية تخصص النحو والصرف بتقدير ممتاز .

« ولقد رأيت الناس حول كلام الأقدمين أحدَ رجلين ؛ رجل معتكف فيما شاد الأقدمون ، وآخر آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون ، وفي كلتا الحالتين ضرّ كثير ، وهنالك حالة أخرى ينجبر بها الجناح الكسير، وهي أن نعمد إلى ما شاد الأقدمون ، فنهذبه ، ونزيده ، وحاشا أن ننقضه أو نبيده ، علمًا بأن غمط فضلهم كفران للنعمة ، وجحد مزايا سلفها ليس من حميد خصال الأمة ، فالحمد لله الذي صدق الأمل ، ويسرّ لهذا الخير ودل » .

[العلامة ابن عاشور : « مقدمة التنوير والتحرير » (١/٧)]

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا
ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ
عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا
لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا
عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة : ٢٨٦]

صدق الله العظيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد للّه والصلاة والسلام على رسول اللّه ، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين ، وبعد :

فإن هذا الكتاب كان بحثًا تقدمت به للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية ، تخصص النحو والصرف ، من كلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية ، في السودان ، أقدمه لطلاب العربية بعامة ، وأهل التخصص بخاصة ، في هذه الطبعة الأولى التي تعنىٰ بإخراجها ونشرها **مكتبة الرشد** بالرياض ، في السعودية ، شكر اللّه لها ذلك .

ولم أرد تغيير شيء من البحث ، بل رأيت نشره كما هو ، وفي النية – إذا مد اللّه العمر ومَنّ بالصحة والتوفيق – أن أعود إلى قراءته مرة أخرى في أناة وتؤدة وتدبر ، لعل اللّه يهديني إلى جديد أضيفه ، أو نقص أكمله ، أو خلل أصلحه ، أو خطأ أصححه ، أو نحو ذلك مما يحتاج إلى الإصلاح والتهذيب ؛ ولهذا أهيب بكل مطلع عليه أن يمدني بما يبدو له من ذلك فيه ولا يبخل عليَّ بالنصيحة ، وأنا شاكر لكل مَن يهدي إليَّ شيئًا من تلك العيوب التي قلما يخلو منها كتاب مؤلف مهما عنى مؤلفه بتصحيحه ومراجعه .

واللّه الموفق والهادي إلى سواء السبيل ، وهو نعم المولى ونعم النصير ، والحمد للّه رب العالمين .

الدكتور / سليمان يوسف خاطر

khatee-r@hotmail.com

أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم الدراسات النحوية واللغوية

بكلية اللغة العربية في جامعة أم درمان الإسلامية في السودان ،

معار لقسم اللغة العربية في كلية التربية ، حائل في السعودية

في ٢٧ من ذي القعدة ١٤٢٨هـ ، الموافق له ٢٠٠٧/١٢/٧م

تمهيد

١- موضوع البحث .

٢- أهميته .

٣- أهدافه .

٤- أسباب اختياره .

٥- الجهود السابقة .

٦- مكانة هذا البحث بينها .

٧- أهم مصادره .

٨- المنهج المتبع في إعداده .

٩- تقسيمه .

١٠- مشاكله .

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء وإمام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اهتدي بهديه إلى يوم الدين.

وبعـدُ؛ فهذا بحث أعددته للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية، تخصص النحو والصرف، وموضوعه: **منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، ومآخذ بعض المحدثين عليه**، وأردته دراسة نقدية تحليلية نحوية وصرفية.

ومن نافلة القول أن المعاجم العربية أجمعت على أن المعنى الأظهر والأشهر لمادة (نهج) هو الطريق القويم الواضح، وإن كان لها معان أخرى. فنهج الطريق ينهج نهجًا ونهوجًا: وضح واستبان، ومن ذلك نهج أمره، ونهجت الدابة أو الإنسان نهجًا ونهيجًا: تتابع نفسه من الإعياء. ونهج الثوب نهجًا: بلي وأخلق، ويقال نهج الطريق: بينه، ونهج الطريق: سلكه. ونهِـجَ ينهجُ نهجًا ونهجةً: تتابع نفسه من الإعياء أو كثرة الحركة أو شدتها. ونهج الثوبُ وغيرهُ نهجًا: بَلى وأخلق، فهو نهِجٌ. وأنهج الطريقُ: وَضَح واستبان. ونهجَ الدابةَ: سار عليها أو عمل عليها حتى أعيت. ونهج العملُ ونحوه فلانًا: أتعبه حتى نهج. ونهج الثوبَ: أخلقه. وانتهج الطريقَ: استبانه وسلكه. واستنهج الطريق: صار نهْجًا. واستنهج سبيل فلانٍ: سلك مسلكه. والمنهاج: الطريق الواضح، ومنه قوله عز وجل في سورة المائدة من (الآية ٤٨): ﴿...لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًاۚ﴾ أي: شريعة وطريقًا واضحًا. ومن الاستعمال المحدث: المنهاج بمعنى الخطة المرسومة ومنه منهاج الدراسة ومنهاج التعليم ونحوهما، والجمع مناهج، والمنهج: المنهاج، والجمع كذلك مناهج، والناهج: الواضح، ويقال: طريق ناهج، أي: واضح بين، وطريقة ناهجة: واضحة بينة. والنهج: البين الواضح، ومنه يقال: طريق نهج، وأمر نهج، والنهج كذلك الطريق

المستقيم الواضح، ومنه يقال: هذا نهجي لا أحيد عنه، والجمع نهجات ونُهُجٌ ونهوج. ومن هذا قول ابن الرومي في جيميته:

أمامك فانظر أن نهجيك تنهج طريقان شتى مستقيم وأعوج.

وقول الآخر:

عليك بأوساط الأمور فإنها طريق إلى نهج الصواب قويم.

والنصوص في هذا المعنى أكثر من أن أحصيها، وهذه خلاصة ما جاء في الصحاح واللسان والتهذيب والقاموس وغيرها من المعاجم. ثم من الواضح أن الباحث يريد بالمنهج هنا الطريق الذي اتبعه سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته.

والاستشهاد من الشهادة، وهي الخبر القاطع، واستشهده: سأله أن يشهد له. والشواهد النحوية نصوص قاطعة موثوقة، يسوقها النحاة للاحتجاج بها في إثبات معنى أو استعمال أو نفي شيء من ذلك، فالاستشهاد: الإخبار بما هو قاطع الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر. ومثل الاستشهاد الاحتجاج من الحج، وفي اللسان: «حجه يحجه حجًا: غلبه على حجته»، وفي الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه ٤/ ٧٦٤: «فحج آدم موسى» أي: غلبه بالحجة، والحجة هي البرهان، وما يدفع به الخصم، وقال الأزهري: «الحجة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة ومنه احتج بالشيء: جعله حجة، وإنما سميت الحجة، لأنها تحج، أي: تقصد. ومن هذا نعلم أن الحجة في اللغة تعني الغلبة بالبرهان، ومنه احتج احتجاجًا إذا أتى بالحجة وأبداها أو طلبها. أما في النحو والصرف وعلوم العربية عمومًا، فيراد بالحجة والاحتجاج إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح السليقة».

وهناك كلمة أخرى تستعمل مع هاتين الكلمتين وهي التمثيل، من المثال الذي يطلق على الأمثلة المصنوعة من كلام من لا يحتج بقوله، ويغني عنه الشاهد

والحجة ، فهما يصلحان مثالًا أيضًا . ومن هذا نعلم أن الاستشهاد والاحتجاج يستعملان بمعنى واحد غالبًا ، إلا أن الأولي عامة والثانية يغلب استعمالها في مواضع الخصومة والغلبة والجدل ، وهي من الظلال الدلالية التي يختص بها الاحتجاج دون الاستشهاد ، واللَّه تعالى أعلم .

وتوجيه القراءات هو بيان وجوهها من اللغة والنحو والصرف . ومع أن القراءة سنة متبعة تروى بالرواية الصحيحة والسند الثابت ، ولا مدخل للقياس اللغوي فيها إلا أن توجيه القراءات ببيان وجوهها من البنية الصرفية وتخريجها الإعرابي واللغوي أمر غاية في الأهمية ، لما فيه من البيان والتوضيح الذي تطمئن إليه النفس وينشرح له الصدر . والمآخذ والمؤخذات : الاستدراكات والردود . وهي تغطي حيزًا كبيرًا في مكتبة التراث النحوي واللغوي ؛ إذ من المعروف أن كتاب سيبويه لما ظهر تعرض لحملة عنيفة من الانتقادات كان أول من وجهها إليه هم نحاة البصرة الذين جاءوا بعده من أمثال الأخفش والمازني والجرمي والمبرد وغيرهم من الذين غلطوه في بعض مسائل النحو والصرف والأصوات ، وهي ظاهرة واضحة تلفت نظر من يشتغل بكتاب سيبويه وشروحه . ومع هذا تجد بعض الباحثين المحدثين يعيبون على النحاة القدامى أنهم كانوا يقدسون أسلافهم ويتابعونهم في كل ما ذهبوا إليه بلا تبصر ، مما يوحي باتهام القدماء بأنهم لم يكن لهم الحرية التامة فيما يكتبون ، فهم مقيدون بقيود التقليد ، وهذا محل نظر يأتي بيانه وتفصيله في البحث .

وقد لاحظت أثناء إعدادي لبحث الماجستير أن بعض الباحثين المحدثين يتهمون سيبويه بالطعن في بعض القراءات ، وتضعيف بعض القراء ، والتعصب للقراء البصريين ... كما لاحظت أن هذه الاتهامات جديدة في حق سيبويه وكتابه ولا صلة لها بنقد القدماء للكتاب فقد نقد كثير من القدماء الكتاب في جوانب منه مثل ما فعل المبرد الذي رد على سيبويه في خمس وثلاثين ومائة مسألة ، فتصدى له تلميذه أحمد بن ولاد النحوي ، ورد عليه في اثنتين وثلاثين ومائة مسألة ، ووافقه في ثلاث مسائل ،

ومثل هذا كثير عند القدماء من المشارقة والمغاربة ، كالزبيدي وابن تيمية ، وإن لم نقف على رده ، وابن الطراوة وغيرهم ، إلا أن تلك الملاحظات على الكتاب وجدت قديمًا من ناقشها ورد على أصحابها ، فألفت كتب وجرى حوار نحوي صرفي لغوي طويل في ذلك حتى تميزت الآراء وعرفت المذاهب ، وعرف موفق كل في ذلك بما لا مزيد عليه ، أما اعتراضات المحدثين على الكتاب خاصة وعلى النحو والنحاة عامة فلم أجد من درسها وناقشها ونقدها ، فحاولت تتبعها بالإحصاء أولًا ، والكشف والإيضاح ثانيًا ، والدراسة والنقد والتحليل ثالثًا ، لعلي أنتهي إلى نتائج تخدم العربية وطلابها . وبعد بحث ودراسة انتهيت إلى أن الانتقادات الجديدة الموجهة إلى سيبويه في كتابه من المحدثين تنحصر في الآتي :

١- التشكيك في القراءات وأسانيدها ، بنسبتها إلى غير اللّٰه عز وجل .

٢- التعصب للقراء البصريين ضد القراء الكوفيين ، فلا يوثق إلا ما قرأ به الأولون .

٣- تجويز القراءة بغير الوارد في الرواية إذا كان يوافق وجوه العربية .

٤- تفضيل القراءات التي انفرد بها أحد القراء على قراءة الجمهور أحيانًا .

٥- عدم الاحتجاج برسم المصحف ، أو عدم الاعتداد به على حد تعبير بعضهم .

٦- الطعن في القراءات وتضعيف القراء ، بنسبتهم إلى الوهم والخطأ ... إلخ

٧- تجاهل شعر المعلقات في الاستشهاد ، وإيراده على روايات غير صحيحة .

وقد رأيت أن الذين وجهوا هذا المآخذ إلى سيبويه فيهم بعض من كبار الباحثين وعلماء العربية في هذا العصر الحديث ، ممن لهم جهود كبيرة ، وأعمال عظيمة في بحوث كثيرة ، وهم من المتخصصين في العربية ، خاصة في نحوها وصرفها ، مما يجعل لنقدهم قيمة علمية تستحق الدراسة والفحص والنظر ، ومن هؤلاء العلّامة / محمد عبد الخالق عضيمة في مقدمة كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) وفي

بحوث له أخرى ، والدكتور/ أحمد مكي الأنصاري في جميع بحوثه عدا بحثه عن أبي زكريا الفراء ، وقد أفرد كثيرًا من البحوث لهذه المآخذ والاتهامات منها بحثه بعنوان (سيبويه والقراءات) و(نظرية النحو القرآني) و(الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين) ، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي في كتابيه (أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو) و(رسم المصحف) . والدكتور/ عبد العال سالم مكرم في كتابه (شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد) ، وهنالك غيرهم من تلاميذهم الذين أشرفوا عليهم في الدراسات العليا في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه ، وهم كثير .

ومن إحصاء مواضع النقد الموجه إلى سيبويه في كتابه تبين لي أن أكثره ينحصر في موقفه من القراءات ومنهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه بعض قراءاته ، وبعد دراسة أولية رأيت أن أخرج من دراستي هذه ما ذكره الدكتور/ عبد العال سالم مكرم في بحثه المذكور من أن سيبويه لم يذكر في كتابه إلا ثمانية شواهد فقط من المعلقات . وذكرها مخالفة للروايات المعروفة في دواوين الشعر وكتب الأدب ، وقد غالى في تفسير ذلك حتى راح يتهم سيبويه ؛ ظلمًا وجهلًا بالتحريف والتزوير والغفلة ، وحشد كلامًا مليئًا بالأغلاط والمغالطات والاتهامات ؛ لأن الرد على ذلك يحتاج إلى بحث مستقل .

وقد حمدت اللّه كثيرًا حين وجدت أن الدكتور/ حسن موسى الشاعر قد انبرى له ورد عليه ردًا محكمًا منيعًا كان فيه جهيزة التي قطعت قول كل خطيب ، فأغناني عن الرد عليه ، حين لم يترك قولًا لقائل بعد بحثه بعنوان (اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية) الذي خصصه للرد على الدكتور/ عبد العال في بحثه السابق .

وبهذا يتبين أن معظم النقد الحديث للكتاب وصاحبه ينحصر في موقفه من القراءات ومنهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته . وقد ذهب بعض علماء العربية من الباحثين المحدثين أيضًا إلى أن سيبويه لم يطعن في قراءة قط ولم

يضعف قارئًا البتة ، وأن ما يثيره بعض الباحثين من ادعاء ذلك لا يعدو أن يكون من سوء فهم الكتاب وعدم إدراك مقصود صاحبه في عبارته ، وأن سيبويه التزم قولًا وفعلًا ومنهجًا بقوله في الكتاب : « القراءة لا تخالف ، لأن القراءة سنة » . ومن الذين قروا هذا أستاذنا الدكتور/ عثمان الفكي بابكر في عدة مواضع من بحثه (الاستشهاد في النحو العربي) ، والدكتورة/ خديجة عبد الرازق الحديثي في كثير من بحوثها حول الكتاب ، مثل (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) و(دراسات في كتاب سيبويه) وغيرهما ، والدكتور/ شوقي ضيف في (المدارس النحوية) وغيرهم كثير . وأقوال الباحثين المشتغلين بالدراسات النحوية واللغوية في العصر الحديث تكاد تتصارع وتناقض وتضطرب في هذه القضية ، نفيًا وإثباتًا ، وللدلالة على ذلك يسوق الباحث نماذج منها في هذه المقدمة دون دراسة أو تعليق ونقد ، لأن ذلك محله فصول البحث .

الدكتور إبراهيم أنيس ، وهو من أوائل الباحثين المحدثين الذين مزجوا في بحوثهم بين القراءات القرآنية وعلم اللغة الحديث ، يقول في كتابه (من أسرار اللغة ، « ص ٢٠٨» : « أما موقف النحاة من القراءات فكان في أول الأمر موقف مهادنة ، لا يعرضون للقراءات بخير ولا شر ؛ لأن من أئمة النحو الأولى من كانوا أيضًا أئمة في القراءات القرآنية ، كالكسائي ، وربما أيضًا أبو عمرو بن العلاء ولكن حين استقل هؤلاء عن هؤلاء ، وتخصص قوم في دراية النحو ، كما توفر آخرون على دراسة القراءات رأينا النحاة يعمدون إلى بعض القراءات ، فيجرحونها وينتقصون منها ، ومنهم من رفضها وأبى الاعتراف بها » .

ولا أعرف أحدًا من المسلمين فضلًا عن العلماء رفض القراءات بالكلية وأبى الاعتراف بها جملة ، ومع ذلك فقد تبع الدكتور أنيسًا في هذا كثير من المحدثين ، فأصدروا أحكامًا قاسية على قدامى النحاة وخاصة البصريين ، وقد يصاحب ذلك إشادة بالكوفيين وموقفهم من القراءات ، فيقول الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي

في كتابه (أبو الفارسي، ص ٢٦٣) : « وقد أعطانا الفراء هذا الملاك العام في قوله : والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر، كما نراه يقف من القراءات التي لا توافق مذهبه موقفًا سليمًا لا يهاجم فيه، بل يعترف بها في لطف، كأن يقول : وإنه لأحب الوجهين إليّ، أو يقول : والرفع أحب إلى من الجزم » .

ثم يهاجم أبا على الفارسي متهمًا إياه برد القراءات، لاعتداده الشديد بالقياس حتى يحكمه في كتاب اللّه ويهاجم الدكتور/ مهدي المجزومي البصريين ويتهمهم برد القراءات ويشيد بموقف الكوفيين منها، لأنهم - فيما يري - لا يرفضون القراءات ولا يغلطونها ؛ لأنها صواب . وهذا هو الدكتور/ عبد الجبار علوان يدعي أن البصريين لا يفرقون بين القرآن وغيره في الاستشهاد، بل لا يستشهدون بالآية إلا إذا تأيدت بالشعر أو النثر، ولا يقيسون عليها إلا إذا كانت كذلك، وهذا في بحثه الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٢٠٣، ثم يقول في ص ٢٣٢منه : « ... لم يكن هناك من نقد وجهه أوائل النحاة إلى القراء، وإذا وجد شيء من هذا فهو قليل جدًّا بحيث لا يتخذ ظاهرة عامة » ويكتب بعضهم رسالة أكاديمية عن القراءات المتواترة التي ردها ابن جرير الطبري في تفسيره . ويقول الدكتور/ عثمان الفكي في بحثه السابق، ص ١٥٦، وهو يتحدث عن وضع سيبويه أساس الاستشهاد بالقراءات القرآنية متواترها وشاذها : « ... وربما كان احترامه للقراءة وإيمانه بأنها سنة متبعة، دفعه إلى تجنب بعض القراءات التي زعم بعض النحاة من بعده أنها خاطئة ... » .

ولا يدري الباحث كيف يكون احترام القراءة والإيمان بأنها سنة متبعة سببًا يدفع إلى تجنبها ؟ أليس المعقول أن يكون ذلك سببًا يدفع إلى الاستشهاد بها، والاحتجاج لها، والدفاع عنها ؟ كما يبدو للباحث أن الذي لا يصح غيره أن نشأة نقد القراءات والمفاضلة بينها ارتبطت بنشأة التفسير . كما ارتبطت حركته بحركته، ومن ثم فإن من نقد القراءات من النحاة كان تبعًا لغيره، وإذا كان الصحابة هم رواد التفسير فهم أيضًا أول من روي عنه أنه نقد قراءة، أو قدم قراءة على أخرى، وهذا ثابت في أصح

الكتب بعد كتاب اللّٰه عز وجل ، فقد أخرج البخاري عن عروة بن الزبير عن عائشة – رضي اللّٰه عنها أنه قد سألها عن قول اللّٰه ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾ [سورة يوسف : الآية ١١] ، قال : قلت : أَكُذِبُوا أَمْ كُذِّبُوا ؟ قالت عائشة : كُذِّبُوا . قلت : قد استيقنوا أن قومهم كذبوهم ، فما هو بالظن . قالت : أجل لعمري قلد استيقنوا بذلك . قلت لها : وظنوا أنهم قد كذبوا ؟ قالت : معاذ اللّٰه لم تكن الرسل تظن ذلك بربها . قلت فما هذه الآية ؟ قالت : هم أتباع الرسل الذين آمنوا بربهم وصدقوهم ، فطال عليهم البلاء ، واستأخر عنهم النصر ، حتى استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم ، وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر اللّٰه عند ذلك . قال ابن حجر في فتح الباري ٨/ ٣٦٧: « وهذا ظاهر في أنها أنكرت القراءة بالتخفيف على أن الضمير للرسل . وقال الكرماني : لم تنكر عائشة – رضي اللّٰه عنها – القراءة ، وإنما أنكرت تأويل ابن عباس . هكذا قال ، وهو خلاف الظاهر » ، وسيأتي أن قراءة التخفيف قرأ بها حمزة والكسائي وعاصم من السبعة وكثير غيرهم من غير السبعة .

ما تقدم من الأقوال الحادثة معظمها يتهم البصريين بنقد القراءات ويشيد بموقف الكوفيين منها ، وأمثال هذه الأقوال كثيرة ويأتي بعضها في البحث . ومن جهة أخرى نرى ما يناقض ذلك ، يقول الدكتور/ شوقي ضيف عن البصريين : « وكان القرآن وقراءاته مددًا لا ينضب لقواعدهم ، وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وجدوها لا تطرد مع قواعدهم ، بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها ، وتوسع في وصف ذلك بعض المعاصرين فقالوا : إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها ، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تشهد لهذه التهمة الكبيرة ، وسنرى الأخفش الأوسط يسبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم . وفي الحق أن بصريي القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات ، وهي أمثلة قليلة لا يصح أن تتخذ منها ظاهرة عامة

ولا خاصية عامة ، وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلًا » وهذا في المدارس النحوية ، ص ١٩، ولعله أصدق وصف وأصح تعبير وأقصر إجمال لما كانت عليه حال المدرسة البصرية في تاريخها الطويل . ثم يضيف الدكتور/ ضيف إلى كلامه السابق : « وغلا بعض المعاصرين في كتاب له عن الفراء فأخرجه من المدرسة الكوفية ، وجعله إمام المدرسة البغدادية التي تكونت بعدها بنحو مائة عام ، والتي أقامت مذهبها النحوي على عُمُد الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية . وإنما أوقعه في ذلك أنه رأى الفراء يتأثر بالمدرسة البصرية في بعض آرائه ومنازعه ، كأن يعمد أحيانًا في الإعراب إلى تقدير العوامل المحذوفة ، أو يرفض بعض اللغات الشاذة ، أو يأخذ بالقياس وضبط القواعد أو يخطئ شاعرًا في تعبير . وكل ما رواه من ذلك ليس فيه شيء انتخبه الفراء من آراء المدرسة البصرية وأقوال أئمتها النحويين ، إنما هو فيه يدلي بآرائه الخاصة . وأبعد في الغلو فقال : إنه تأثر بالبصريين في تخطئة بعض القراءات ، متورطًا في ذلك مع بعض الباحثين ، ورأينا في ترجمة الأخفش كيف كان يوجه القراءات التي لا تجري على مقاييس مدرسته . وليس في كتاب سيبويه تخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد به منها ، وقد صرح بقبولها جميعًا مهما كانت شاذة على مقاييسه ، إذ قال : إن القراءة لا تخالف ؛ لأنها سنة . ويظهر أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القراءة ، إذ نرى الفراء يتوقف في كتابه (معاني القرآن) مرارًا ، ليقول : إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك .. وكأن الفراء هنا يخطئ أستاذه ويصحح القراءة ، وسنرى في ترجمته أنه أنكر عدة قراءات ، ومن هذا نؤمن بأنه هو وأستاذه اللذان فتحا للبصريين التالين لهما باب تخطئة بعض القراءات ، من أمثال المازني والمبرد والزجاج ، بينما أغلق الكوفيون الذين خلفوهما هذا الباب ، بل لقد مضوا يتوسعون في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش ، ولعل في ذلك ما يسقط التهمة التي اتهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامة ؛ إذ زعموا أنهم كانوا يطعنون على القراءات ، كما

زعموا أن الكوفيين عامة كانوا يقبلونها ويحتجون بها . وسنرى أن الفراء الكوفي هو الذي بدأ بقوة تخطئة القراء ، وينبغي أن نعرف أن حروفًا معدودة هي التي وقف عندها الكسائي والفراء ومن تلاهما من البصريين ، بحيث يكون من الإسراف أن يقال : أنهم كانوا يخطئون القراء . وإنما الذي ينبغي أن يقال : إنهم وقفوا عند بعض حروف في قراءات القرآن الكريم ؛ رغبة منهم في التحري الدقيق للفظ الذكر الحكيم ونطقه » وهذا النص في المدارس النحوية ، ص ١٥٦، ثم يختم الدكتور/ ضيف كلامه في هذه القضية بقوله : « وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو ، فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلت راسخة إلى اليوم في النحو العربي ، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها مذهبًا نحويًا جديدًا له طوابعه وأسسه ومبادئه .

وإذًا من الخطأ أن يرى معاصر الكسائي أو الفراء يتأثر بالنحو البصري ، فيظن أنهما ليسا كوفيين ، وأنهما مقدمة المذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية ، فإن هذا التأثر عندهما وعند جميع أئمة الكوفة شيء طبيعي . ومعروف أن الكسائي تتلمذ على يونس بن حبيب وأكب على كتاب سيبويه يقرؤه ويدرسه ، كما أكب عليه جميع أئمة الكوفة من بعده . ومعنى ذلك أن الصلة بين المدرستين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية ظلت قائمة على مدار الزمن ، وأن من الطبيعي أن نجد دائمًا عند نحاة الكوفة تأثرات مختلفة بالمذهب البصري ، ولكنهم مع ذلك استطاعوا أن يتبينوا شخصياتهم إزاءه ، وأن ينفذوا إلى مذهب مستقل بهم له طوابعه وخصائصه التي انفردت بها عن المذهب البصري انفرادًا متميزًا واضحًا » . ولعل هذه الكلمة هي أدق شيء في تصوير المذهب الكوفي ، وأحسن من قول الشيخ الطنطاوي : « والحق أن السياسة هي التي عاضدت الكوفيين وأوجدت منهم رجالًا كوّنوا مذهبًا ناضل المذهب البصري ، ولولاها لما ثبتوا إمام البصريين في مساجلاتهم ، ولما قهروهم في مواطن كثيرة ظلمًا

وعدوانًا ، والدنيا منذ الخليقة مملوءة بالأغراض والشهوات » . وهذا في نشأة النحو ، ص ١٦٩، وقد قال في ص ١٦٨منه : « وفي حادثة سيبويه الماضية التي كان فيها القضاء عليه بما يشهد بتآمرهم ومناصرة العباسيين وبطانتهم لهم » .

وليس من غرض الباحث هنا المقارنة بين المدرستين أو الحديث عن الكوفيين الذين يتعصب لهم بعض الباحثين المحدثين بالحق والباطل ، من أمثال الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري الذي لا يمل مهاجمة البصريين بالحق وبالباطل ، حتى إنه إذا رأى عند أحد نحاة الكوفة شيئًا مما يعده عيبًا فيه سارع إلى القول : إن هذا من تأثره بالبصريين ، في دعاوى كثيرة لا حظ لها من الصحة ؛ إذ لا دليل عليها من الواقع ، ولا حجة لها من العقل والمنطق ، ومثله في ذلك الدكتور/ عبد الفتاح شلبي الذي غلا في هذا حتى قال : إن النحو الموجود اليوم هو نحو القراء البصريين . ومن ثم دعا إلى تأسيس ما يسميه بنحو القراء الكوفيين . وقد وجه بعض طلابه إلى دراسة هذا الزعم ، وأشرف على رسالته التي جاءت بنتائج عكسية ، وهي رسالة ماجستير في النحو بعنوان : نحو القراء الكوفيين ، للباحثة/ خديجة أحمد المفتي ، بجامعة أم القرى ، في مكة المكرمة ، ولكن يحمد للدكتور/ شلبي أنه تراجع عن هذه المزاعم والدعاوى بعد أن أمام عليها ما يزيد على ثلاثين عامًا ، فكتب في مجلة بحوث كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى في مكة المكرمة مقالًا في عددها الثاني لسنة ١٤٠٤هـ - ١٤٠٥هـ ، عنوانه : « سيبويه وبراءاته من تهمة الطعن في القراءات » ذكر فيه أن تحقيق السنة التي سبع ابن مجاهد السبعة فيها ينفي تهمة لحقت بسيبويه ومن لف لفه من النحاة ، وهو الطعن في القراءات . ثم ساق أدلة تاريخية من التراث النحوي ومن كتاب سيبويه وغيره تنفي هذه التهمة والزعم الذي أقام عليه دهرًا طويلًا . وختم مقاله ، في ص ٣٦، بأنه ذكر منذ ما يقرب من ثلاثين عامًا اتهامات لسيبويه والآن يجزم بعدم صحة ذلك . ولكنه سكت عن التهم الأخرى التي وجهها إليه مع هذه التهمة ، كما أنه وقع في هذا المقال في خطأ عظيم حين ادعى أن في القراءات السبع

شذوذًا وأسند ذلك إلى ابن الجزري ، وحاشاه أن يقول ذلك ، لأن الدكتور فهم من قول ابن الجزري :

وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة

أنه يذهب إلى أن في القراءات السبع شذوذًا ، ولم يتنبه إلى أنه قال : في السبعة ، ولم يقل في السبع ، وهذا من سوء فهم النصوص على غير مراد أصحابها ، والله أعلم .

ولعل الباحثين الكرام ممن بقوا على قيد الحياة يراجعون أنفسهم وأحكامهم ، فينتهون إلى ما انتهي إليه غيرهم في هذه القضية . وقد قال البغدادي في الخزانة (١/١٧٨) : « وزعم بعض الذين ينظرون في الشعر أن في كتابه أبياتًا لا تعرف ، فيقال له : لسنا ننكر أن تكون أنت لا تعرفها ولا أهل زمانك ، وقد خرج كتاب سيبويه إلى الناس ، والعلماء كثر ، والعناية بالعلم وتهذيبه أكيدة ، ونظر فيه وفتش ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه ، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر » . ومثل هذا الكلام يقال للباحثين المحدثين الذين يتهمون سيبويه ببعض التهم الظالمة . وقد قال الأستاذ العلامة/ عبد السلام محمد هارون في تقديمه للكتاب : « ومهما يكن من شيء فإن تعاقب الأجيال وتعاقب العلماء على خدمة هذا الكتاب ، وما حفظته دور الكتب من مخطوطات كتب النحو ، وما نشره العلماء من التراث النحوي ، وما أثير حول الكتاب من مناقشات ومجادلات في مختلف كتب العربية ، بله كتب الثقافة الإسلامية ، إن كل أولئك بالإضافة إلى ما أشرت إليه من قبل ، وهو ضرورة التمرس بأسلوب الكتاب وتعرف مصطلحاته ، يجعل من قراءة كتاب سيبويه متعة نافعة ونفعًا ممتعًا ، ويضع أساسًا سليمًا للدراسات النحوية المعاصرة التي كثيرًا ما انحرفت بغرورها عن جادة السبيل ، لأنها لم تقف وقفة خشوع إزاء الجهد العبقري الجبار ، لتزن ما صنع الأسلاف وزن الحق ، وتقدر صدقهم وذكاءهم في عدل وإنصاف » ويقول الدكتور/ صبحي عبد الحميد في كتابه « ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه ، ص ١٧٠» : « وكل المسائل التي ادعى فيها الدكتور/ الأنصاري في كتابه (سيبويه

والقراءات) أن سيبويه يهاجم القراءات ويضعفها ، كلها من باب ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه ، ولذلك فلن أذكرها ، وإنما أشير في الحاشية إلى بعض الصفحات التي وردت فيها » .

أما هذا البحث فهو يقوم على تتبع تلك الدعاوى والاتهامات ودراستها بنقدها وتحليلها واحدة تلو الأخرى ، وقد انتهى إلى أن منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته وتوجيهها وموقفه منها ، كل ذلك سليم كل السلامة ، وقد وقف منه جمهور العلماء من النحاة واللغويين والقراء والمفسرين وغيرهم موقف التأييد والموافقة عمومًا . وتلك هي القضية ، قضية هذا البحث أضعها بين يدي من يقف على هذا البحث ويهمه موضوعه ، وقد عولجت - لأول مرة فيما أعلم - على هذا النحو من الإحصاء والنقد والتحليل والجمع والمقارنة ، ولينظر فيها قبل الحكم ، واللّٰه خير الحاكمين .

هذا هو موضوع البحث ، أما أهميته فإن من المجمع عليه أهمية الشواهد والاستشهاد في علوم العربية ، وعلى رأسها النحو والصرف ، فالشواهد في علم النحو هي النحو . وقد ثبت علميًا أن آي الذكر الحكيم قد استشهد بها في كل باب من أبواب النحو والصرف ومباحثهما عند جميع النجاة واللغويين تقريبًا ، وثبت بوجه خاص أن سيبويه - يرحمه اللّٰه - قد استشهد ف كتابه واستدل بآيات واحتج بقراءات من جميع سور القرآن سوى سورتي الدخان والحجرات ، واحتج لوجوه كثيرة من القراءات القرآنية التي ذكرها ، حتى بلغ عدد الآيات المستشهد بها في الكتاب ما يقارب الخمسين وأربعمائة آية ، دون عدد المكرر ، وما يقارب خمسمائة بعد المكرر من الشواهد القرآنية .

وبناءً على ذلك فموضوع هذا البحث يستمد أهميته من أهمية الدراسة النحوية والصرفية للقرآن الكريم ، ومن أهمية البحوث النحوية والصرفية واللغوية في العربية بصفة عامة ، ومن أهمية دراسة كتاب سيبويه ، وضرورة التمرس بأسلوبه وتعرف

مصطلحاته ومضامينه بصفة خاصة، ومن أهمية دراسة منهج النحاة عامة وسيبويه خاصة في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، ومواقفهم منها، ودراسة مواقف من جاء بعدهم من علماء العربية والقراءات والتفسير وآرائهم في أعمال سابقيهم منذ عصر سيبويه إلى يومنا هذا، وعلاقة تلك الآراء بمعاني الآيات الكريمة ووجوه قراءاتها التي كانت موضع الدراسة والاستشهاد والاحتجاج، وما لذلك كله من أثر وصلة بتوسيع مدارك العلماء عمومًا والمفسرين خصوصًا حول دلالة النص القرآني، من حيث إن الإعراب فرع المعنى. فهو مرتبط بالدلالة لا ينفك عنها بأية حال من الأحوال. وكذلك تأتي أهمية موضوع البحث من حيث إنه مرتبط بأول كتاب في النحو يصل إلينا، ومن أنه نقد وتحليل وتقويم لمواقف الباحثين المحدثين حول جانب مهم من منهج سيبويه في الكتاب، وهو منهجه في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته وموقفه منها، ولو لم يكن في البحث إلا هذا لكفى أهمية، وقد اقتضت الضرورة دراسة منهج النحاة عامة في ذلك قبل تخصيص منهج سيبويه في ذلك بالدراسة، لأنه واحد منهم، والحديث عن منهجه لا ينفصل عن الحديث في مناهجهم، فهي متشابهة متداخلة وبعضها من بعض في عمل متكامل بني بعضه على بعض.

أما أهداف هذا البحث فإن أسلافنا قد تعارفوا على «أن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها أو في أحدها، وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص فيتممه، أو شيء مغلق فيشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه صاحبه فيصلحه»، وهذا ما ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٣٥، وتناقله عنه العلماء والباحثون، وبناءً على ذلك يهدف الباحث من هذه الدراسة إلى:

١- بيان منهج النحاة في الاستشهاد بالقرآن وتوجيه قراءاته، وبيان مواقفهم منها على الوجه الصحيح.

٢- الكشف عن موقف سيبويه خصوصًا من القراءات وبيان منهجه في الاستشهاد بالقرآن وتوجيه قراءاته، بالتفصيل.

٣- التحقق وبيان وجه الحق في انتقادات المحدثين لسيبويه في هذا الجانب ودراسة مآخذهم عليه فيه دراسة شاملة نقدية تحليلية. وفي ذلك إتمام للناقص، وجمع للمتفرق، وترتيب للمختلط، وإصلاح لما يراه الباحث خطأ، وإنصاف للحق وأهله.

ثم إن من الأسباب الكثيرة التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع لبحث الدكتوراه:

١-أنه امتداد لبحثي في الماجستير، وبناء عليه وانتقال تصاعدي من موضوع جزئي إلي آخر كلي، فبينهما ارتباط وثيق، وصلة قوية في المنهج والقضايا والمراجع وغير ذلك، فلا غرو أن يكون بينهما تشابه في المقدمات والنتائج.

٢- إن موضوع الصلة بين القراء والنحاة والمفسرين والصلة بين النحو والقراءات والتفسير ما يزال في حاجة إلى مزيد من البحوث التطبيقية المقارنة، على الرغم من كثرة ما كتب فيه من قبل، فهو موضوع مهم في نظر الباحث، ومع ذلك فهو من ميادين تراثنا، التي كثرت فيها ألاعيب السحرة من المستشرقين وأتباعهم، وغابت عنها عصا موسى، فترى للباطل فيها طنينًا لا ينتهي، وللحق أنينًا لا ينقضي.

٣- أني كنت اخترت هذا الموضوع للماجستير، ومشيت فيه خطوات بعيدة في الدراسة الإحصائية كما ضربت بسهم في جمع المصادر والمعلومات عنه إلا أني رأيته أكبر من بحث الماجستير، فتركته بنصيحة من بعض أساتذتي.

٤- أني أحس نفسي أني ما زلت في حاجة ماسة إلى القراءة المتعمقة في كتب التراث القديمة والمراجع الأولى من المصادر الأمهات بعامة، وكتاب سيبويه بخاصة، وهذا البحث فرصة جيدة لذلك وقد قال الدكتور/ السيد يعقوب بكر في مقدمته كتابه (نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع ص ٧): « فهذه

المصادر الأولى هي المورد الذي استقى منه النحويون المتأخرون ، ومن الواجب علينا أن نمهد الطريق للقارئ العربي الناضج للاطلاع عليها ، والانتفاع بها . وأذكر حين كنا نقرأ النحو في بعض كتبه المتأخرة كم كنا نتشوف إلى الاطلاع على آثار النحاة الأوائل الذين تتردد أسماؤهم في تلك الكتب المتأخرة ولا أذكر أن أحدًا من معلمينا - على فضلهم - قرأ معنا طرفًا من كتاب سيبويه أو الخصائص ، لابن جني ، مع أن الأول العماد الأساسي للنحو ، والثاني خير ما ألف في فقه اللغة .

وأنا ضمين للدارسين أن قراءتهم لنصوص النحو المتقدمة ستجعله أقرب إلى عقولهم وقلوبهم . فهي - في جملتها - واضحة الفكرة ، مبسوطة العبارة ، وهي تعتمد في احتجاجها على كلام العرب ، لا على تلك التعليلات النحوية المعقدة التي تأثر فيها بعض النحاة المتأخرين بالمناطقة . ولنذكر أن المقتضب في النحو هو للمبرد صاحب الكامل في اللغة والأدب ، وأن إعجابنا لا ينتهي بذلك الأسلوب الأدبي الرائع الذي عالج به ابن جني مسائل اللغة والصرف في كتابه الخصائص ، ومن الإجحاف بالنحو ألا نطلع طلابه إلا على بعض كتبه المتأخرة ، فمن حقه علينا أن ننقلهم من عتباته الضيقة إلى رحابه الواسعة . ولعلهم بعد التأمل في محاسنه يصبحون من عشاقه . وقد يصيرون بعد ذلك من المشتغلين بالبحث فيه . والبحث في النحو ، ولاسيما ما تعلق بالصرف منه ، يقود إلى البحث في فقه اللغة ، فتزدوج الفائدة .

ولست أغض من قدر النحاة الذين جاءوا بعد القرن الرابع ، فمنهم من شارف الغاية في الفضل ، وإنما أرى وجوب العناية بالنحاة الأوائل الذين وضعوا المصادر النحوية الأولى . وكم أتمنى أن تتاح لي الفرصة ويسعف الجهد ، لألحق بهذا الكتاب آخر مثله يشمل نصوصًا في النحو من القرون اللاحقة ، فتكتمل بذلك صورة التأليف النحوي في عصوره المختلفة » .

٥- هذا الموضوع شامل للنحو والصوف وللغة والقراءات والتفسير ، فيتيح لي فرصة الاطلاع الشامل على أمهات الكتب والمصادر القديمة والمراجع الحديثة في

هذه العلوم، وأعتقد جازمًا أن ذلك خير معين لي على بناء شخصيتي العلمية، لأقدر على حمل أمانة التدريس وتبعاته في المرحلة الجامعية. أضف إلى ذلك ما في مثل هذه البحوث القائمة على التراث القديم، من ابتكار وجدة وطرافة وأصالة وإضافة إلى جهود السابقين من القدماء والمحدثين.

وهنالك بحوث كثيرة كتبت قديمًا وحديثًا في موضوع الشواهد والاستشهاد في النحو والصرف واللغة، ولكن لم يقف الباحث على بحث في شواهد سيبويه القرآنية فضلًا عن منهجه فيها. وقد ذكر الباحث كل ما وقف عليه من البحوث في هذا المجال وقرأها واستفاد منها على نحو ما يبدو في البحث، أما مكانة هذا البحث بينها فهي أنها بناء عليها بعد الإفادة منها ودارسة شاملة لجانب لم يدرس من قبل فيما وقف عليه الباحث.

ومع ذلك فهو مدين بالفضل للسابقين من القدماء والمحدثين، وهنا يتمثل الباحث بما حكاه الرماني بقوله: ذكر كتاب (الأصول) بحضرة ابن السراج، فقال قائل: هو أحسن من المقتضب. فقال أبو بكر: لا تقل هذا، وأنشد:

ولو قبل مبكاها بكيت صبابة ... بسعدي شفيت النفس قبل التندم
ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا ... بكاها فقلت: الفضل للمتقدم

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أمهات كتب النحو والتفسير واللغة والقراءات مع الاستفادة من البحوث الحديثة في هذه العلوم إلا أن المرجع الأساس يظل هو كتاب سيبويه الذي يزداد الاهتمام به، وتتسع دائرته بتقدم الزمن، فقد عكف عليه كثير من العلماء عبر العصور، يشرحون نصه وعباراته أو يقتصرون على شرح أبياته أو يعنون بالأمرين معًا فقد تعاور نصه تسعة وعشرون عالمًا، بدأوا بتلميذه الأخفش الأوسط في مطلع القرن الثالث، حتى الباقلاني في أواخر القرن الهجري الثامن، كما أقبل على شرح أبياته ما يربو عن ثمانية عشر شارحًا، وتقدمهم أبو العباس المبرد المتوفى ٢٨٥هـ. وكان آخرهم، حسب ما وصل إلينا هو عفيف الدين ربيع بن

محمد الكوفي المتوفى سنة ٦٨٢هـ . هذا إلى جانب سيل جرار من البحوث الناقدة والمادحة وسيل آخر لا يقل عن الأول، من الدراسات الحديثة والمقالات والمحاضرات . كما يظهر ذلك جليًا في قائمة المصادر آخر البحث . ومع ذلك فإن البحث في جوانب هذا الكتاب وفي فكر صاحبه لا ينتهي ، فهو يصدق عليه قول أستاذنا العلامة / عبد الله الطيب : « إن الحديث عن الأعلام الأفذاذ ، والنوابغ النوابه ، لا ينتهي ببحث أو بحثين أو عشرين أو خمسين ، كما قيل عن المتنبئ » . ولا يكون الباحث مبالغًا إذا هو أنشد في الكتاب قول أبي الطيب في وصفه ممدوحه :

يدل بمعنى واحد كل فاخر وقد جمع الرحمن فيه المعانيا

وقوله أيضًا

ولكن تأخذ الأفهام منه على قدر القرائح والفهوم

ومع ذلك فالكتاب عمل بشري معرض للخطأ والصواب ، ويقبل النقد ، إذ لا يدعي عاقل أنه معصوم من الخطأ . وقد جاء في مقدمة إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للسيد المرتضى الزبيدي ٣/١ « كتب القاضي الفاضل إلى العماد الأصفهاني معتذرًا عن كلام استدركه عليه : إنه وقع لي شيء ولا أدري أوقع لك مثله أم لا ؟ وذلك أني رأيت أنه لا يؤلف إنسان كتابًا في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » وصدق الله العظيم إذ يقول جل وعلا في كتابه الحكيم : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء : الآية ٨٢] .

اتبع الباحث في إعداد هذه الدراسة منهجًا متكاملًا يأخذ من جميع المناهج العلمية في دراسة اللغة والنحو بطرف ، ففيه شيء من المنهج التاريخي والتحليلي والاستقرائي الإحصائي ، بما يمكن تسمية مجموعه بالمنهج التجميعي الانتخابي .

وقد قسم الباحث بحثه – بعد هذه المقدمة التي تحتوي على وظائف المقدمة

المعروفة في مناهج البحث الحديثة ، إلى خمسة أبواب ، فيها اثنان وعشرون فصلًا ، تناول الباحث في الأول منها نشأة النحو وتطوره ونموه حتى نضجه واستقراره في كتاب سيبويه الذي تحدث الباحث عن عصره وحياته وكتابه حديثًا موجزًا ، وكان ذلك كله في ثلاثة فصول .

وفي الباب الثاني الحديث عن القرآن وقراءاته وقرائه ، وحديث الأحرف السبعة وتاريخ القراءات وأشهر القراء والرواة في ثلاثة فصول أيضًا .

والباب الثالث في منهج النحاة عامة وسيبويه خاصة في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته من حيث توجيههم لها واحتجاجهم بها ولها . مع دراسة مآخذ بعض المحدثين عليهم في أربعة فصول .

أما الباب الرابع والخامس ففيهما دراسة مفصلة شاملة للمواضع التي اتهم فيها سيبويه حديثًا بنقد القراءات أو الطعن فيها وتضعيف القراء وما إلى ذلك .

وقد خصص الباب الرابع للمسائل والقضايا النحوية في سبعة فصول .

كما خصص الباب الخامس الأخير للقضايا والمسائل الصرفية واللغوية في خمسة فصول وجاءت خاتمة البحث حاوية لملخصه وبيان الجديد فيه وأهم نتائجه وتوصياته .

ثم كانت الفهارس الشاملة للآيات ، والأحاديث ، والشعر ، والأمثال وأقوال العرب ، والأعلام ، والمصادر ، والموضوعات ، على نحو ما يفصله ويوضحه الفهرس الأخير في البحث .

ويفضل الباحث عدم الحديث عن المشاكل التي واجهته في مسيرته مع هذا البحث ؛ لأن ذلك يحتاج إلى كتاب آخر ، وعوض ذلك يحمد اللّٰه عز وجل كثير الحمد على عونه وإمداده بالصبر حتى تجاوزها جميعًا ولو كثرت وكبرت . فيكرر الحمد للّٰه ربنا ، والشكر له والثناء عليه بما هو أهله .

وختامًا الحمد للّٰه رب العالمين وله الشكر كله والثناء عاطرًا مدرارًا أولًا وأخيرًا

﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ ، ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ ، ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ صدق الله العظيم . وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه صلاة تملأ الأرض والسماء وتبلغ ما بلغ الليل والنهار وسلم تسليمًا كثيرًا .

الباب الأول

نشأة النحو وتطوره في رحاب القرآن الكريم حتى استقراره في كتاب سيبويه

وفيه توطئة وثلاثة فصول :

الفصل الأول : نشأة النحو وتطوره في رحاب القرآن الكريم .

الفصل الثاني : مكانة النحو بين العلوم وصلته بها وجهود النحاة في خدمة القرآن الكريم .

الفصل الثالث : سيبويه ، عصره وسيرته وكتابه .

توطئة

صلة النحو بالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره قديمة قدم النحو نفسه، إذ من المعلوم أن النحو نشأ في رحاب القرآن وبوحي من قدسيته ووجوب المحافظة عليه، وصيانته من اللحن وفساد الألسن، وأن ترعرع النحو ونمو مباحثه ونضجها كانت في هذه الرحاب الطاهرة، وبالحرص على خدمته بتوثيق نصه والتشرف بالإسهام في تحليل أساليبه وإيضاح معانيه من علماء الإسلام والعربية، وعلى اقتفاء أثره وسلوك طرائقه في التعبير وبناء قواعد العربية للكلام الفصيح.

فالقرآن هو الأصل الأول من أصول النحو، والدليل المتواتر الذي يفيد العلم اليقيني من أدلته، والعربية وعاؤه وهو كتابها الأكبر، وحارسها الخالد، ومادها بأسباب الحياة، وناشرها في أرجاء الأرض، وينبوع علومها، والنحو في الصدارة منها.

ونحاتنا السابقون هم الذين أبلوا أحسن البلاء في توثيق نص القرآن الكريم بالاحتجاج للقراءات وبيان عللها ووجوهها، واختلاف قرائها، وهم الذين هيأوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعالة لفهم معانيه والاجتهاد في أحكامه وتفصيل آدابه، وكان ما قاموا به من بحوث في كتبهم النحوية وكتب «معاني القرآن» و«الاحتجاج» وما غاصوا فيه من تحليل لآياته، كان ذلك هو القبس الذي أضاء للعلماء الطريق في تفسير الكتاب العزيز، ومكنهم من تفسيره العقلي؛ إذ كان التقاء التفسير اللغوي بالتفسير الأثري هو السبب الأكيد في نشأة التفسير بالرأي وجرأة العلماء عليه، وتوسعهم فيه، وترسيخهم أصوله ومنهجه[1]

❁ ❁ ❁

(١) انظر مقدمة كتاب «النحو وكتب التفسير» ١/٩ د. إبراهيم عبد الله رفيدة، ط ٣، ١٩٨٩م الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - مصراتة - ليبيا.

الفصل الأول:
نشأة النحو وتطوره في رحاب القرآن الكريم وقراءاته

لقد كان الهدف الرئيس من الدراسات اللغوية، والدافع الأول في الأساس إلى وضع القواعد الضابطة لها، ورصد الانحراف اللساني، وتصويب الأخطاء الكتابية والتعبيرية، هو سلامة القرآن الكريم، وصونه من الخطأ في قراءته وفهمه، فإليه يرجع الفضل الكبير في نشأة الدراسات اللغوية، وتطويرها، ولولاه لما وجدت العلوم المختلفة التي نشأت وتطورت ونضجت في رحاب الدين واللغة.

وقد بدأت الحركة اللغوية في القرن الأول من الهجرة، عندما تم الفتح الإسلامي، واستقرت أصول الدولة الإسلامية، وانتشر العرب المسلمون في الأقطار المفتوحة واتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وانتشرت فيها اللغة العربية، فدخلت كثيرًا من البلدان المفتوحة، فكان لانتشارها في تلك البقاع الكثيرة الواسعة أكبر الأثر في تطور الدراسات اللغوية والنقدية. وقد واصلت هذه الدراسات تطورها إلى أيامنا هذه على الرغم مما تعاقب على الحياة العربية والأمة الإسلامية من عصور ازدهار وانحطاط.

وقد حصر علماء العربية جهودهم الأولى في علم (النحو)؛ لأن أول فساد سرى إلى العربية كان في ضبط الحركات، فاستنبطت القوانين لضبطها، ولذلك كان (النحو) وحده يسمى (علم العربية) حتى لقد كان النعت بالأديب خاصًا بالنحوي في عصر من العصور. وبهذا المفهوم سمى الأنباري[1] كتابه في تراجم النحاة:

---

(١) هو: كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، والمولود سنة ٥١٣هـ، والمتوفى سنة ٥٧٧هـ ببغداد، قال فيه القفطي: «الشيخ الصالح صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره، وكان فاضلًا عالمًا زاهدًا، سكن بغداد إلى أن توفي بها، وتفقه على مذهب الشافعي ...» قرأ النحو على ابن الشجري واللغة على أبي منصور الجواليقي، وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته، وانقطع في منزله مشتغلًا بالعلم والعبادة، وأقرأ الناس العلم على طريقة =

(نزهة الألباء في طبقات الأدباء) ، وقصد بالأدباء : النحاة . وكذلك كانوا يطلقون المؤدب غالبًا على النحوي .

ولا شك أن الكثير من هؤلاء النحاة كان بجانب تبحره في النحو واللغة ، عالمًا موسوعيًا ، ذا مشاركة واسعة في كثير من العلوم والمعارف التي وجدت في عصره .

هذا ويجمع العلماء على أن سبب وضع النحو الذي هو علم ضبط أواخر الكلمات وانتهاج سمت العرب في كلامها ، هو فشو اللحن بفساد الألسنة واختلالها . واللحن هو الخطاء في النطق بالكلمات والتراكيب العربية .

وذلك أنه بعد أن أنبلج نور الإسلام ، وغمر شبه الجزيرة العربية والبلاد المتاخمة لها ، أخذ العرب الأقحاح يختلطون بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى ، الذين دخلوا في الإسلام أفواجًا ، وحرصوا - بحكم إسلامهم - على تعلم العربية ، لغة دينهم ، ووسيلة فهم كتابه الخالد .

ومما يدل على ذلك ما روي من أن الشعبي[(١)] مر بقوم من الموالي يتذاكرون النحو ، فقال : « لئن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده »[(٢)].

= سديدة ، وسيرة جميلة من الورع والمجاهدة والتقلل والنسك وترك الدنيا ومجالسة أهلها ، واشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته الكثيرة مثل الانصاف في مسائل الخلاف ، ونزهة الألباء ، والبيان في غريب إعراب القرآن ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، والإغراب في علم الإعراب ، وقد زادت على خمسين كتابًا في علوم مختلفة ، وتردد إليه الطلبة واستفادوا منه ، له ترجمة في إنباه الرواة ١٦٩/٢ ووفيات الأعيان ٢٧٩/١ وطبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي ٢٤٨/٤ والمزهر للسيوطي ٤٢١/٢ وشذرات الذهب لابن عماد الحنبلي ٤/ ٢٥٨.

(١) هو : عامر بن شراحيل الشعبي ، أبو عمرو ، من أهل الكوفة ، وكان من كبار التابعين وفقهائهم ، عالمًا بالفقه والحديث ، والشعر والنسب وأيام العرب ، أديبًا موسوعيًا ، وإذا أريد مدح شخص بسعة معارفه وتنوعها ، وتبحره فيها ، قيل : هو شعبي زمانه ، له ترجمة على هامش إنباه الرواة ٣١/٣ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١، سنة ١٤٠٦هـ .

(٢) انظر (الكامل في اللغة والأدب) ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، ٤٠٥/٢ ط/٢ تحقيق الدكتور/ زكي مبارك مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ .

ومن الواضح أن الشعبي لا يقصد أن الموالي أفسدوا النحو المعروف الحادث : لفساد السلائق العربية ، وإنما يقصد أنهم أفسدوا العربية الفصحى ، لغة العرب الخلص ، برطانتهم ، وعجمة ألسنتهم .

واللحن داء بدأ مبكرًا ، ولكن يبدو للباحث أن ما ترويه بعض كتب الأدب والتاريخ من أخبار ، تدل على وجود اللحن في زمن النبي ﷺ ، لا يصح من حيث السند والرواية ؛ إذ لا وجود لشيء من ذلك في كتب الحديث التي حوت صحيح السنة .

مثال ذلك ما جاء في كتاب (مراتب النحويين) ، من أن أحد الناس لحن في مجلسه عليه الصلاة والسلام ، فقال : « أرشدوا أخاكم » ، وفي رواية « أرشدوا أخاكم ؛ فإنه قد ضل »[١] وفي سنده مقال[٢] .

وقد ذكر السيوطي في مقدمة شرحه لألفيته في النحو ، ما يزيد على ثلاثين أثرًا من أمثال هذا ، ما بين مرفوع إلى النبي ﷺ ، وموقوف عن الصحابة رضوان الله عليهم ، ومقطوع عن التابعين رحمهم الله ، ولكنه عقب على ذلك بأنه لم يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ[٣] .

وقد كان اللحن معروفًا عند العرب[٤] - وهو كما تقدم - ظاهرة ناشئة عن

---

(١) انظر مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي . ص ٥، ٢٣، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط / مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) لم يقف الباحث لهذا الحديث على سند على الرغم من كثرة وروده في كتب النحو والتراجم والطبقات والتاريخ العام وتاريخ النحو ، وقول السيوطي المذكور بعده دليل على عدم صحته ؛ لأنه أطلق عدم صحة شيء في هذا الباب . وعبارة أبي الطيب اللغوي صاحب مراتب النحويين : « واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعليم ، الإعراب ؛ لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي ﷺ ، فقد روينا أن رجلًا لحن بحضرته فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل » ولم يذكر عمن روى ، والحديث ذكره السيوطي في الجامع الكبير وغيره .

(٣) انظر المطالع السعيدة بشرح الفريدة . لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ١/٣٥ط/ وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد - العراق ١٩٧٧م .

(٤) مراتب النحويين ، ص ٢٣.

اختلاط العرب بغيرهم من الأمم ، ولما كان اختلاط العرب أمرًا ضيق النطاق حتى بدايات عهد الخلافة الراشدة ، كان اللحن كذلك أمرًا نادر الحدوث حتى أواخر عهد النبي ﷺ ، وفي جزيرة العرب ، ولكنه أخذ ينمو بنمو هذا الاختلاط ، واتساعه ؛ بسبب خروج العرب من شبه جزيرتهم : للقاء تلك الأمم ، ومعاشرتها ، ونشر الإسلام بينها .

ولهذا نرى عمر بن الخطاب رضي اللّٰه عنه ، يدعو إلى تعلم العربية التي تقي الألسنة من اللحن ، فقد كتب إلى عامله بأذربيجان كتابًا يأمر فيه بأشياء ، وذكر فيه : « وتعلموا العربية »[١] فهذا وغيره يدل على أن خطر اللحن قد بدأ يزحف مبكرًا ، وأنه أخذ يفشو وينتشر ، ويكوِّن ظاهرة واسعة الانتشار ، فادحة الخطر على الفصحى عمومًا ، وعلى نص القرآن خصوصًا .

وهذا ما يقرره مؤرخو العربية ، وعلماؤها من أسلافنا السابقين ، وهو محل اتفاق بينهم ، وأقوالهم الدالة على هذا كثيرة في الروايات التي وصلت إلينا عنهم .

قال الزبيدي :[٢] « ولم تزل العرب تنطق على سجيتها ، في صدر إسلامها ، وماضي جاهليتها ، حتى أظهر اللّٰه الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجًا ، وأقبلوا إليه أرسالًا ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة العربية ، واستبان منها في الإعراب الذي هو حَلْيُها ، والموضح لمعانيها ، ففطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم ، بغير المتعارف ، من كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فشو ذلك ، وغلبته ، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم ، وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن

---

(١) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، ص ٢-٣ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، بدون تاريخ .

(٢) هو : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي النحوي الأندلسي المتوفى سنة ٣٨٠هـ بقرطبة ، من أئمة اللغة العربية وله تصانيف حسنة في علوم العربية وغيرها ، ترجمته في إنباه الرواة ٣/ ١٠٨، وبغية الوعاة ٢/ ٣٤ ومعجم الأدباء ١٨/ ١٧٩.

ضاعت عليه وتثقيفها لمن زاغت عنه »[(١)].

إذًا اختلال الألسنة، والخطأ في النطق، باللحن في الفصحى هو السبب الأساس في نشأة النحو وتقنين قواعد العربية، واستنباطها، للنطق الصحيح، وهو سبب عام أجمع عليه العلماء، كما تقدم.

ومما تقدم يبدو أن اللحن قد بدأ - أول ما بدأ - في الإعراب، بالخطأ في ضبط أواخر الكلمات، كما جاء في كلام الزبيدي السابق، وهذا ما يقرره أيضًا أبو الطيب اللغوي[(٢)] بقوله: « واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب، فأحوج إلى التعلم، الإعراب »[(٣)].

إذًا الإعراب أول ما يعنى به النحو، وهو بمعناه العام يشمل الصرف أو التصريف؛ إذ لم يعرف الصرف فنًا، متميزًا قائمًا بذاته، منفصلًا عن النحو، إلا على يد أبي مسلم معاذ بن مسلم الهراء[(٤)] وذلك بعد نشأة النحو بحوالي مائة عام[(٥)].

ولا شك أن صون بناء الكلمات العربية بتفادي ما قد يحدث فيها من لحن، هو الذي دعا أيضًا إلى تأسيس علم التصريف وإنشاء قوانينه في مطاوي مباحث النحو

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، مرجع سابق، ص ١- ٢.

(٢) هو: أبو الطيب، عبد الواحد بن علي بن عيسى اللغوي الحلبي، المتوفى سنة ٣٥١هـ بحلب، وأصله من عسكر مكرم بخوزستان من أكابر أئمة اللغة والنحو، وله ترجمة في بغية الوعاة ٢/ ١٢٠، ومقدمات كتبه.

(٣) مراتب النحويين، مرجع سابق، ص ٥.

(٤) هو معاذ بن مسلم الهراء، أبو مسلم، أو أبو علي، كان يبيع الثياب الهروية؛ فسمي بذلك، وهو نحوي كوفي وأستاذ للكسائي والفراء. مات سنة ١٩٠هـ بعدما عمر طويلًا، انظر ترجمته في (بغية الوعاة)، للسيوطي ٢/ ٣٩٣، وطبقات النحويين واللغويين، للزبيدي ص ٨٧، و(نزهة الألباء)، لابن الأنباري ص ٦٤.

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، ص ٣٤- ٣٥ تحقيق د. إبراهيم السامرائي، نشر مكتبة الأندلس، بغداد، العراق، بدون تاريخ، وكتاب (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) للمرحوم الشيخ / محمد الطنطاوي. ط/ مطبعة السعادة بالقاهرة - مصر، بدون تاريخ.

وكتبه، ثم أخذ يستقل عنه، شيئًا فشيئًا حتى غدا مستقلًا بمباحثه وكتبه.

وبهذا نخلص إلى أن اللحن ظاهرة عامة دعت إلى وضع النحو؛ لصيانة العربية، وإلحاق من ليس من أهليها بهم، ورد الشاذ عنها إليها.

وهذه الظاهرة العامة رويت لنا منها نماذج معينة، جعلت في بعض الروايات السبب المباشر في وضع النحو، مثل ما روي من قول بنت أبي الأسود الدؤلي(١): «ما أشدُّ الحرَ» (بضم الدال) وهي لا تستفهم، بل تتعجب من شدة الحر، فكان عليها أن تنصب الدال، فأتى أبو الأسود أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللّٰه عنه، فقال: «يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب؛ لما خالطت العجم، وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل؛ فقال له: ما ذاك؟ فأخبره خبر ابنته، فأمره فاشترى صحفًا بدرهم، وأملى عليه: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ...»(٢).

وهذه القصة تروى بروايات كثيرة مختلفة ولها أشباه في كتب الأدب وتاريخ العربية، ويمكن للباحث أن يُعِدّ هذه القصص على تعددها واختلاف الروايات فيها نماذج وأمثلة لاتساع اللحن، وشموله جميع الطبقات، وتهديده سلامة اللغة العربية، حتى أصبح هو الغالب المسيطر - في غير البيئات العربية الخالصة - في المدن والأماكن التي كانت ملتقى العرب والموالي، مثل البصرة التي كانت منبت النحو، ومهد طفولته الأولى المبكرة، أواخر الخلافة الراشدة، وأوائل دولة بني أمية التي قامت

---

(١) هو: أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي، تابعي من أصحاب الإمام علي كرم اللّٰه وجهه. قال ابن سلام الجمحي في طبقات الشعراء، ص ٥: «أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ...» وهو فقيه شاعر، إمام في كثير من العلوم والمعارف، مات بالبصرة سنة ٦٩هـ وله ترجمة طويلة في إنباه الرواة ١/ ٤٨، وفي كثير من كتب التاريخ والنحو والأدب.

(٢) الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، على بن الحسين بن الهيثم القرشي الأموي ١٩/ ٥٨٩، ط/ دار الكتب العلمية بمصر، القاهرة، سنة ١٣٢٣هـ.

على أنقاضها سنة إحدى وأربعين للهجرة، بعد النزاع الطويل المعروف[١].

فالنحو وضع لعلاج حالة عامة، وداء استشرى، حفظت منه بعض النماذج، التي كانت لها صلة بواضع النحو أو الداعي الأول إلى وضعه، أو ما يتعلق بذلك من ظروف، وملابسات، وهنالك روايات متعددة مبكرة تدل على ذلك[٢].

فمن تلك الروايات ما ذكره القرطبي[٣] في تفسيره: «... وعن أبي ملكية، قال: قدم أعرابي في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: من يقرئني مما أنزل على محمد ﷺ فأقرأه رجل «براءة» فقال ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ﴾[٤]، بالجر، فقال الأعرابي: أوقد بريء الله من رسوله؟! فإن يكن الله بريء من رسوله. فأنا أبرأ منه؛ فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي! أتبرأ من رسول الله ﷺ؟! فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة (براءة) فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ﴾، فقلت: أو قد بريء الله من رسوله؟! إن يكن الله بريء من رسوله، فأنا أبرأ منه. فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾، فقال الأعرابي: وأنا - والله - أبرأ ممن بريء الله ورسوله منه. فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن لا يقرئ الناس إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود، فوضع النحو»[٥].

---

(١) انظر: العبر في خبر من غبر، لابي عبد الله شمس الدين الذهبي، ١/ ٤٧ وما بعدها، ط/ الكويت، بتحقيق الدكتور/ صلاح الدين المنجد.

(٢) انظر مقدمة كتاب «النحو وكتب التفسير» للدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، ١/ ٩.

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، أبو عبد الله الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١هـ، من العلماء الصالحين الذين وقفوا حياتهم للعبادة والعلم وخدمة الإسلام، له ترجمة في الديباج المذهب ص ٣١٧ وطبقات المفسرين للسيوطي، ص ٢٨، والتفسير والمفسرون ٢/ ١٣٢.

(٤) الآية ٣ من سورة التوبة.

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٢٤، ٨/ ٧٠، ط/ دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان =

وهذه القصة يرويها الزمخشري[1] مختصرة على النحو التالي : « ويحكى أن أعرابيًا سمع رجلًا يقرؤها بكسر اللام ، فقال : إن كان اللَّه بريئًا من رسوله ، فأنا منه بريء! فلببه الرجل إلى عمر ، فحكى الأعرابي قراءته ، فعندها أمر عمر بتعلم العربية »[2] .

وهذه من الروايات المبكرة التي روي فيها اللحن على عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه . وما كان الأعرابي بطبعه يخفى عليه مثل هذا اللحن الفاحش ، الذي يجعل اللَّه بريئًا من رسوله ، تعالى اللَّه عن ذلك علوًا كبيرًا ، وكان الأعراب بسليقتهم ينفرون من اللحن ، ويروي علماء اللغة أن السليقة العربية لدى الأعراب في البادية لم تفسد إلا في وقت متأخر بعد فسادها في المدن والحواضر بفترة طولية .

ويلاحظ الباحث أن رواية الزمخشري للقصة ، تجعلها سببًا داعيًا لتعلم العربية ، لا سببًا لوضع النحو ، وتروى القصة نفسها أو ما هو قريب منها ، بوجوه أخرى تجعلها سببًا لوضع النحو ، وفي أوائل الدولة الأموية ، إذ يقول الرواة : إن زيادًا طلب من أبي الأسود أن يضع النحو فاستعفاه من ذلك ، حتى سمع أبو الأسود رجلًا يقرأ الآية السابقة خطأً كما تقدم ، فقال : ما ظننت أمر الناس قد صار إلى هذا فرجع إلى زياد ،

= ١٣٨٧هـ -١٩٦٧م ، والقصة وردت في مراجع كثيرة ، منها نزهة الألباء ، مراجع سابق ص ٥.

(١) هو : محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري ، جار اللَّه أبو القاسم ، كان ممن يضرب به المثل في علوم الأدب والنحو واللغة ، أخذ عن الأفاضل والأكابر ، وصنف التصانيف الكثيرة في التفسير وغريب الحديث والنحو وغير ذلك . ولد سنة ٤٦٧هـ بخوارزم ، وتوفي بها سنة ٥٣٨هـ وهو من أكابر علماء التفسير والحديث واللغة والنحو وجميع علوم العربية ، وترجمته في : إنباه الرواة ٣/٢٦٥ وبغية الوعاة ٢/٣٨٨ ومعجم الأدباء ١٩/١٢٦ ونزهة الألباء ص ٤٦٩ وطبقات المفسرين للسيوطي ص ٤١.

(٢) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٢/ ١٩١، لأبي القاسم جار اللَّه محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، ط/ مصطفي البابي الحلبي - القاهرة - مصر ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م ، معه كتب أخرى على هامشه .

فقال : أنا أفعل ما أمر به الأمير[١] .

وفي رواية أخرى : « فأبى عليه ، فبعث زياد رجلًا ، وقال له : اقعد على طريق أبي الأسود ، فإذا مر بك ، فاقرأ شيئًا من القرآن ، وتعمد اللحن فيه . فقعد ذلك الرجل على طريق أبي الأسود ، فلما مر به رفع صوته ، وقرأ : (أن اللّه بريءُ من المشركين ورسوله) بكسر اللام ... »[٢] .

هذه روايات مختلفة ، وكلها تدل على أن اللحن في هذه الآية ، كان سببًا لوضع النحو من أبي الأسود رحمه اللّه تعالى ، ويبدو أن القصة قد تكرر حدوثها ، إذ لا مانع من ذلك .

ومن الأسباب التي ذكروها لوضع النحو أيضًا ، اللحن في آية الحاقة ، وهي قوله تعالى : ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ ﴿٣٧﴾﴾[٣] بقراءتها (الخاطئين) منصوبة ، قال ابن الأنباري : « وروي أن سبب وضع علي - عليه السلام - لهذا العلم (النحو) أنه سمع أعربيًا يقرأ : (لا يأكله إلا الخاطئين) فوضع النحو »[٤] .

هاتان القصتان ، وغيرهما من القصص التي تروى في هذا الشأن ، تجعل الباحث يعتقد أن اللحن في القرآن بدأ مبكرًا ، وقد ذكر الأستاذ مصطفى صادق الرافعي[٥] أن

---

(١) أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد السيرافي ص ١٢، ط/ مصطفى البابي الحلبي ، بمصر ، بتحقيق الدكتورين ، طه الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، والقصة أيضًا في إنباه الرواة للقفطي ١/ ٥.

(٢) ينظر : إنباه الرواة على أنباء النحاة للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي ١/ ٥، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر دار الفكر العربي - القاهرة - ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ط/ ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٣) الآية ٣٧ من سورة الحاقة .

(٤) ينظر : نزهة الألباء ، مرجع سابق ، ص ٦، وإنباه الرواة ، مرجع سابق ١/ ٥.

(٥) هو مصطفى صادق الرافعي ، كاتب وأديب ومؤلف مصري معاصر ، من كتاب الإحياء والنهضة الأدبية في العصر الحديث ، المدافعين عن التراث العربي الإسلامي الأصيل في وجه حملات التغريب والغزو الفكري والثقافي ، توفي سنة ١٣٥٦هـ بمصر ، وله ترجمة في معجم المؤلفين ، ١٢/ ٢٥٦.

اللحن في القرآن كان أكثر من اللحن في غيره ، ويعلل ذلك بقوله : « إن الألسنة الضعيفة القاصرة لا تستطيع الصعود إلى مستواه العالي ، في بلاغته وعلو أسلوبه ، والقرآن - فضلًا عن نزوله بغير اللغات الضعيفة ، واللهجات الشاذة - قد انطوي على أسرار سياسة الكلام لا يتعلق بها إلا الطبيعة الكاملة ، ولهذا كان أكثر اللحن فيه بادئ بدءٍ »(١) .

ومع هذا يبدو للباحث أن فشو اللحن مبكرًا ، لم يكن في القرآن فحسب ، ولا كان أكثر اللحن فيه ، كما تقدم في كلمة الرافعي ، وربما كان اللحن أفشى في غير القرآن منه ، ولكن الناس يهتمون بالخطأ يقع في القرآن الكريم ، كتاب اللّٰه العزيز ، ودستور الأمة الخالد أبدًا ، أكثر من اهتمامهم بالخطأ في غيره ، ولهذا لم يهتموا برواية اللحن الواقع في غير القرآن ، كما اهتموا باللحن فيه ، واللّٰه أعلم .

وبناءً على ما تقدم يمكن للباحث القول : إن القرآن الكريم كان السبب الأكبر والأول في نشأة النحو وعلوم العربية التي أصلها وأولها النحو ، وإن هذه النشأة كانت في رحابه ، كما تقدم في بداية هذا الفصل ، وإن اللحن في قراءته ، كان هو اللافت للنظر ، والداعي إلى تقنين كلام العرب ، بما يحفظ عليهم لغتهم ، سليمة من اللحن ، فصيحة .

وهذا من حيث التفكير في وضع وسيلة لحفظ اللغة من الاضمحلال ، والذهاب ، ثم جاءت أسباب أخرى ، وأحداث أدت إلى نمو النحو ، والتوسع في وضع القواعد ، ومن تلك الأسباب :

١- نقط المصحف ، وتمييز ضبط الكلمات القرآنية ، وكان هذا خطوة بارزة في نمو النحو ، ووضوح معالمه . وقد قام بهذا العمل الجليل أبو الأسود الدؤلي ، في أكثر الروايات ، وكان الباعث عليه صون كتاب اللّٰه تعالى من التحريف ، والتصحيف

---

(١) تاريخ آداب العرب ، للمرحوم مصطفى صادق الرافعي ، ١/ ٢٤٠، ط/ دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ .

واللحن فيه، كما تقدم في سبب وضع النحو. وهذا الضبط المذكور. كان ضبطًا للكلمات، قبل أن تبتكر الحركات المعروفة (الضمة والفتحة، والكسرة والسكون)، على يد شيخ العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي[1] الذي طور هذا النقط إلى هذه الحركات المستطيلة التي نستخدمها اليوم.

ولم يكن المصحف قبل عمل أبي الأسود منقوط الحروف، ولا مشكولها، وقد كانت خطوة النقط، هي السابقة للشكل المعروف، وكانت النقطة فوق الحرف تدل على الفتحة، وأسفله على الكسرة، وبين يديه على الضمة. ويروى أن أبا الأسود قال للكاتب الذي اختاره وأملى عليه عمله: «إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإذا ضممت فمي فانقط بين يدي الحرف، وإذا كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئًا من ذلك غنة (تنوينًا)، فاجعل النقطة نقطتين» فهذا نقط أبي الأسود[2]. ومن هنا جاءت أسماء حركات الإعراب (الضمة والفتحة والكسرة).

«فغبر الناس بذلك زمانًا، لا يكتبون إلا منقوطًا، فكان مع استعمال النقط أيضًا يقع التصحيف، فأحدثوا الإعجام أي نقط بعض الحروف؛ لتمييز ذوات الحروف، والتفريق بينها، وهو نقط الإعجام، وكان الأول نقط الإعراب»[3].

وهذا الاختراع قريب من النحو، كما هو واضح، ويمت إليه بأقوى الأسباب، حتى إن الذين يستكثرون على أبي الأسود وعصره وضع النحو - وهم بعض

---

(١) هو الخليل بن أحمد بن أحمد الفراهيدي البصري، كان الغاية في كثير من العلوم والذكاء والزهد والديانة والخلق والفصاحة، وهو مخترع العروض والقافية والمعجم والأصوات وغيرها وهو الأستاذ الأكبر لسيبويه وعامة الحكاية في الكتاب عنه، ولد سنة ١٠٠هـ ومات سنة ١٧٥هـ، وله ترجمة في إنباه الرواة ١/٣٧٦ ومعجم الأدباء ١١/ ٧٢، وطبقات القراء ١/ ٢٧٥، وفي بحوث مستقلة.

(٢) أخبار النحويين البصريين، مرجع سابق، ص ١٢.

(٣) ضحى الإسلام: لأحمد أمين ٢/ ٢٨٦، ط/ ٦نشر/ مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - بدون تاريخ.

المستشرقين والمتأثرون بهم من بني جلدتنا - يفسرون نسبة وضعه إليه في الروايات المستفيضة بعمله هذا ، ويجعلونه نوعًا من ذلك . يقول أحمد أمين[1] « ويظهر لي أن نسبة وضع النحو إلى أبي الأسود ، لها أساس صحيح ، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط ، وهو أنه ابتكر شكل المصحف ، فأخذ صبغًا يخالف لون المداد الذي كتب به المصحف ، ووضع على الحرف المفتوح نقطة فوقه ، والمكسور نقطة أسفله ، والمضموم نقطة بين يدي الحرف ، والمنون نقطتين وترك الساكن ... ووضع الخطة في ذلك ، وأمر الكتاب أن يسيروا على هذا النمط ، حتى أتم المصحف ، وواضح أن هذه الخطوة أولية في سبيل النحو ، تتمشى مع قانون النشوء ، ويمكن أن يأتي من أبي الأسود »[2] .

وأحمد أمين ينكر أن يكون أبو الأسود واضع النحو ، ويحاول تأويل الروايات الكثيرة التي تثبت ذلك بمثل هذا الكلام ، ولا يخفى أن الرواة الذين يكادون يجمعون على إسناد نقط المصحف إلى أبي الأسود هم أنفسهم يكادون يتفقون أيضًا على إسناد وضع النحو إليه ، ولكن بعض الباحثين المعاصرين - ومنهم أحمد أمين - يثبتون الأولى ، وينكرون الثانية دون مبرر ، اتباعًا لبعض المستشرقين الذين يستكثرون على العرب وضع علم دقيق كالنحو ، ويزعمون أن أصل النحو العربي يرجع إلى النحو السرياني أو اللاتيني أو ما إلى ذلك . وهذه فرية ما فيها مرية .

المهم أن خطوة نقط المصحف ثابتة لأبي الأسود ، وهي من النحو بسبيل واضح ، ونسب صريح ، ومما يؤكد ذلك أن هذا الابتكار يسند أيضًا إلى اثنين من النحاة الأوائل القراء ، وهما تلميذا أبي الأسود نصر بن عاصم الليثي المتوفى في أواخر القرن الأول الهجري ، وقد قيل : إنه أول من وضع العربية (النحو) ، وفي كتاب غاية

---

(١) كاتب ومؤلف مصري معاصر ، له بحوث كثيرة ، ترجمته في كتاب (أحمد أمين - حياته وآثاره) لعامر العقاد . وقد علق أستاذنا العلامة الدكتور/ عبد الله الطيب على آراء أحمد أمين في هذا الموضع من البحث بقوله : « يؤسفني أن في أحمد أمين نوع استشراق وشعوبية ، والله أعلم » .

(٢) ضحى الإسلام ، لأحمد أمين ، ٢/ ٢٨٦.

النهاية في طبقات القراء: «ويقال: إنه أول من نقط المصاحف، وخمسها، وعشرها، وقال خالد الحذاء: هو أول من وضع العربية»[١].

وثانيهما يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري التابعي المتوفى سنة ١٢٩هـ[٢].

ونقل ابن الجزري[٣] عن البخاري[٤] في تاريخه الكبير، قال: «حدثنا حميد بن وليد عن هارون بن موسى: أول من نقط المصاحف يحيى بن يعمر»[٥].

وهذه الروايات مع روايات أخرى لم يذكرها الباحث خوفًا من الإطالة تدل على ارتباط نشأة النحو وتدرج نموه، بغرض صيانة القرآن، وضبط كلماته. ولا ننسى أن أوائل النحاة الذين وضعوا النحو هم من القراء الكبار أيضًا.

ويبدو للباحث أن تلميذي أبي الأسود، بنيا على بدايات أستاذهما، وتوسعا فيها، فنسب إليهما بعض الرواة ابتكارها. والله أعلم.

ويبدو للباحث أن النحو نشأ بسيطًا (لا تعقيد فيه) ساذجًا، على يد أبي الأسود

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، ٢/ ٣٣٦، ط/ مطبعة السعادة، نشر/ ج: برجستراسر. انظر ترجمة وافية لنصر هذا في هذا الموضع، وفي بغية الرواة للسيوطي ٢/ ٤٠٣، وإنباه الرواة ٣/ ٣٤٣ وهو قارئ من البصرة وأول من أخذ عن أبي الأسود، توفي بالبصرة سنة ٩٠هـ.

(٢) هو أحد قراء البصرة وتلميذ أبي الأسود، نفاه الحجاج بن يوسف إلى خراسان في قصة مشهورة، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٤/ ٢٤ وبغية الوعاة ٢/ ٣٤٥ والأعلام ٩/ ٢٢٥.

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي، أبو الخير، شمس الدين العمري الدمشقي الشهير بابن الجزري، شيخ القراء في زمانه، عالم بالحديث والنحو والقراءات، ولد ونشأ وتوفي بدمشق ٨٣٣هـ، ترجمته في غاية النهاية ٢/ ٢٤٧ وطبقات الحفاظ، للسيوطي، ص ٥٤٤، ومفتاح لسعادة ١/ ٣٩٢، وأشهر كتبه النشر في القراءات العشر ومنجد المقرئين وشرح ألفية بن مالك.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، إمام المحدثين، وصاحب الجامع الصحيح أجل كتب السنة، ولد سنة ١٩٤هـ ومات سنة ٢٥٦هـ رحمه الله كان من آيات الله في الحفظ والعلم والفضل وله ترجمة في كثير من كتب السنة.

(٥) ينظر: غاية النهاية، مرجع سابق، ٢/ ٣٨١، وذكر ابن الجزري في هذا الموضع أنه توفي سنة ٩٠هـ.

الدؤلي ، ثم أخذ ينمو شأن كل وليد ، وتتضح معالمه ، وتتسع قواعده في رحاب القرآن الكريم ، إذ إن أوثق نص كان لدى النحاة ، يبنون عليه قواعدهم ، هو القرآن الذي بخدمته يتقربون إلى اللّٰه تعالى ، فاتجهوا إلى إعرابه ، وتأسيس القواعد على سمته ، وإلى تأليف كتب (معاني القرآن) التي هي في الواقع بداية التفسير اللغوي ، وهي مملوءة بقواعد النحو وأصوله ، والتطبيق عليها ، وشرحها وإيضاح القول فيها ، وبهذا نخلص إلى أن نشأة النحو كانت بوحي من القرآن الكريم ، وصيانة له - قبل غيره - من اللحن ، وكان نمو النحو ورسوخ أمره في رحابه ، وبغذاء من مأدبته الشهية الواسعة .

وكان من أهداف النحاة الأوائل ، التي يمكن فهمها مما سبق ، وهو من أهدافهم الأولى في وضع النحو :

١- الحفاظ على لغة القرآن من اللحن ، وهو أو شيء يتبادر إلى أذهان العلماء وهم يقعدون القواعد لأنه واجب ديني .

٢- توثيق نص القرآن لحفظه من الخطأ في قراءته ، ومن اختلال روايته ومن اللحن في ضبطه .

٣- فهم كتاب اللّٰه تعالى ، ومعرفته ، وذلك بمعرفة إعرابه ، وتركيب جمله ، كما جاء في بعض الروايات أن زياد بن أبيه قال لأبي الأسود الدؤلي : « اعمل شيئًا تكون فيه للناس إمامًا ، وينتفع الناس به وتعرب كتاب اللّٰه » أو : « ويعرف به كتاب اللّٰه »[(١)]

ويبدو من هذا النص وغيره أن إعراب القرآن ومعرفته كانا من الأسباب الباعثة أصلًا على وضع النحو ، وتأسيس قواعده .

وهذه الأهداف نابعة من مبدأ وجوب أن يوفر المسلمون لنص القرآن رعاية وتوثيقًا بالغين ، في كل زمان ومكان ، وأن يولوا هذا الكتاب الكريم من العناية ما هو

---

(١) أخبار النحويين البصريين ، مرجع سابق ، ص ١٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ٢١٧/١٢، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بالقاهرة - بدون تاريخ .

واجب له، من بذل الجهد، والتفكير فيما يكفي لحفظه، والقدرة على النطق به سليمًا من الاختلال واللحن، وبذلك يتحقق قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ⑨﴾[1].

فإذا كانت الخطوة الأولى هي جمع القرآن، وتوثيق نصه بالرواية، والكتابة، وهي كافية في حينها الذي كانت الألسنة فيه قادرة، والظروف الاجتماعية والدواعي الثقافية لا توحي بغيرها، فقد كانت الخطوة الثانية هي ضبط النص بنقط الإعراب والإعجام، ووضع قواعد النحو الأولى، مما تدعو إليه حاجة المسلمين، وتحتمه ظروفهم الاجتماعية، وما آلت دولتهم من اتساع، وما تعرضت له لغتهم من خطر، وألسنتهم من ضعف، وسلائقهم السليمة من فساد، فكان التفكير في وضع النحو وسن قواعد العربية، وقاية لهذا الكتاب العزيز، وتأدية لواجب إسلامي نحو من دخلوا في الإسلام وتعلقوا بالقرآن، ولا يغنيهم جمعه بين دفتي المصحف للنطق به سليمًا، بعيدًا عن الخطأ في كلماته، ومخارج حروفه، وتوثيقًا لنصه. فكان الأمر في بداية الخلافة جمعًا وكتابة في المصحف، وفي أواخر الخلافة الراشدة، وأوائل الدولة الأموية تقعيدًا للنطق الصحيح، ووضعًا للنحو العربي، مع نقل المصحف كما جمع، والنطق بالقرآن كما أنزل.

ومما سبق ذكره عن أسباب وضع النحو وارتباط نشأته ونموه بالقرآن، ومن تكرر اسم أبي الأسود الدؤلي في أثناء ذلك تتضح لنا حقيقتان:

الأولى: أن وضع النحو ونموه كان عربيًا محضًا بدواعيه، ووسائله، والمفكرين فيه، والموجهين إلى وضعه، وأن أبا الأسود الدؤلي هو واضع النحو العربي، بإشارة من الإمام علي كرم الله وجهه ورضي الله عنه، في أكثر الروايات، وهذا ما يؤكده مؤرخو النحو العربي وكتّاب التراجم والطبقات من علماء الإسلام وينتشر في كتبهم،

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

دون ريب في ذلك أو تفكير في غيره[١] .

الثانية : أن أبا الأسود الدؤلي واسمه في أكثر الروايات ، ظالم بن عمرو بن سفيان بن عمرو بن جلس بن نفاثة بن عدي بن دئل بن بكر بن كنانة[٢] هو واضع النحو العربي بإشارة من الإمام علي كرم اللّٰه وجهه ورضي اللّٰه عنه في أكثر الروايات حتى إن الأنباري ليقول : « والصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب رضي اللّٰه عنه ؛ لأن الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود ، وأبو الأسود يسند إلى علي »[٣]

ويقول القفطي : « الجمهور من أهل الرواية على أن أول من وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم اللّٰه وجهه » و« أهل مصر قاطبة يرون بعد النقل والتصحيح أن أول من وضع النحو على بن أبي طالب ، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي »[٤] . وبعض الروايات تبالغ وتقول : إنه رضي اللّٰه عنه دفع إلى أبي الأسود صحيفة فيها تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، وتعريف هذه الثلاثة وأضاف إليها حقائق أخرى[٥] . ويرى بعض الباحثين أن هذه التفاصيل والحقائق والتعريفات لا يسمح بها عصر الإمام ولا ظروفه التي عاشها ، ويري الباحث أن الظروف التي عاشها الإمام ما كانت لتمنع ذلك لو أراد إلا أن يقال إن هذه التفاصيل ما كانت ليحتاج إليها في ذلك الزمان . وبعض الروايات تجعل زياد بن أبيه ، الوالي الأموي هو المشير بذلك إلى أبي الأسود كما تقدم . ولكن كون الإمام علي هو المشير بذلك هو الكثير

(١) ينظر في ذلك بالإضافة إلى المراجع السابقة : معجم الأدباء للياقوت الحموي ٢/ ٣٤، وأسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير ٣/ ٦٩، ط/ المكتبة الإسلامية بطهران ، إيران ، وجمهرة أنساب العرب ، لابن حزم ، ص ١٧٥/ دار المعارف بمصر ، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٢/ ٢٣٣، والنجوم الزاهرة ، لابن تغري بردي ١/١٨٤وغيرها .

(٢) إنباه الرواة للقفطي ١/ ١٣.

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ١٠.

(٤) إنباه الرواة ١/ ٤١.

(٥) الفهرست ، لابن النديم ، طبعة مكتبة خياط بيروت ، ص ٧٢.

الغالب ، ويقول ابن النديم في الفهرست : « قال محمد بن إسحاق : زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وأن أبا الأسود أخذ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام » .

وفي رأي الباحث يمكن التوفيق بين هذه الروايات بأن هنالك دعوة من الأمام على أو إشارة لأبي الأسود بوضع النحو ، وأنه كانت هنالك محاولة منه في عهد الإمام على ، ثم احتفظ بهذه المحاولة عنده لا يخرجها لأحد إلى أن دعاء زياد لوضع النحو أو تجديد نشاطه فيه ؛ للحاجة إليه ، فتردد في ذلك إلى أن سمع اللحن في القرآن الكريم . وهذا التوفيق بين الروايات هو ما يوحي به نص السيرافي إذ يقول : « وأخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب العربية ، فكان لا يخرج شيئًا مما أخذه عن علي بن أبي طالب عليه السلام حتى بعث إليه زياد »[1] . وتترجح هذه الرواية لدي الباحث جمعًا للروايات الكثيرة ، ومعلوم أن عليًا رضي اللّٰه عنه استشهد سنة ٤٠هـ[2] . وزيادًا سنة ٥٣هـ[3] فليس بينهما فارق زمني كبير تختلف فيه الدواعى والأسباب الباعثة على التفكير فيما يصلح الألسنة ، ومن جهة أخرى فهذه الفترة كافية لأن ينسى أبو الأسود الإحن والأحداث التي أدت إلى مقتل الإمام علي – رضي اللّٰه عنه – ويرضى بالتعاون العلمي مع بني أمية ، ولا يستغرب ضن أبي الأسود بمحاولته وفاءً لإمامه الشهيد ، لما عرف عنه من الحرص الشديد على ما عنده ومن التشيع للإمام علي ، فليس من المعقول انقياده بسرعة لزياد والي الأمويين ، بل المعقول أن يكون حذرًا غير مستجيب له ، خصوصًا في أول قيام دولتهم حتى إذا سمع اللحن في كتاب اللّٰه استجاب إلى وضع النحو خوفًا من انتشار اللحن في كتاب اللّٰه لا استجابة لزياد .

وما دامت الروايات قد تضافرت على أن واضع النحو هو أبو الأسود ، فلا أجد

---

(١) أخبار النحويين البصريين ، ص ١٢.

(٢) العبر في خبر من غبر ، للذهبي ١/٤٦– ٨٥.

(٣) الموضع السابق .

سببًا يبرر استبعاد الإشارة به من الإمام علي ، من حيث تقارب الزمن واتحاد الأسباب والبواعث وتشابه الأشخاص ، فكلهم عرب خلص ، وقد أوتي أبو الأسود من القدرة والصفات الممتازة ما يؤهله للتفكير والقيام بهذا العمل ، وقد أحسن ابن خلدون العبارة في ذلك دون مبالغة ، فقال : « واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو ، وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة ، ويقال بإشارة علي رضي اللّٰه عنه ؛ لأنه رأى تغيير الملكة ، فأشار عليه بحفظها »(١) وهذا الجزم الذي انتهى إليه ابن خلدون - رحمة اللّٰه - (توفي سنه ٨٠٨هـ) هو ما أطبقت عليه المراجع العربية مع بعض الاختلاف في بعض التفاصيل .

فليس من المستبعد - في رأي الباحث - أن يكون قد دارت مناقشات بين الرجلين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللّٰه عنه وهو من هو في الإسلام وحمل كتاب اللّٰه تعالى ومعرفة أخفى دقائقه اللغوية ، وبين أبي الأسود وهو من هو في قراءة الكتاب الكريم ، وقد تلقاه على صاحبه أمير المؤمنين علي ، وفي معرفة العربية وخفاياها وأسرارها ، فليس من المستبعد أن يكون قد دار بين الرجلين أحاديث ومناقشات عن أجدى الطرائق إلى تطويق ظاهرة الخطأ الذي بدأ بطل برأسه على ألسنة الناس وهم يقرؤون كتاب اللّٰه ، فكلا الرجلين على القرآن والعربية جد غيور ولهما مقدس ، كما أنه ليس من المستغرب أن تدور مثل هذه الأحاديث والمداولات بين الرجلين على الرغم انشغال أحدهما أو كليهما في أمور السياسة ما دامت لا تستغرق من الوقت ما يتطلبه وضع النحو على الصورة التي رسمها لنا الرواة في مقدمة وأصول تحتاج إلى تبويب وتفريع .

وعلى الرغم مما تقدم فإننا نجد في العصر الحديث المستشرقين والآخذين عنهم يشككون في هذه الروايات ، ويحاولون أن يخرقوا إجماع علماء المسلمين قديمًا وحديثًا في هذه مسألة باستبعاد وضع أبي الأسود للنحو ، وبتأخيره في الزمن ليتاح لهم

---

(١) مقدمة ابن خلدون ، ص ١٠٥٧، ط ١، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، بدون تاريخ .

القول بالتأثير الأجنبي في نشأة النحو، ومن ذلك قول بروكلمان: « ويبدو أن أوائل علم العربية ستبقي دائمًا محوطة بالغموض والظلام، لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها. ومن ثم لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تأثر علماء اللغة العربية الأوائل بنماذج أجنبية »[١] ويقول في الصفحة نفسها: « ومهما وجب علينا أن نعد من قبيل الأساطير ودراسات أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه المزعومين فلا يسعنا أن نرفض الخبر القائل بأن معاذ بن مسلم الهراء (ت ١٨٨هـ) (٨٠٢م) أو (١٩٠هـ) (٨٠٥م) كان يبحث في مسائل النحو »[٢] فهو يحاول إثبات التأثير الأجنبي وهو المطلوب عندهم بعد التشكيك في الروايات العربية وهو الحامل له على تصديق ما نسب إلى معاذ بن مسلم؛ لإمكان ادعاء التأثير الأجنبي في زمنه بخلاف زمن أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه. ومن ذلك ما جاء في دائرة المعارف الإسلامية في عبارة صارمة: « وليس حقًّا ما يقال إنه - أبا الأسود - واضع النحو العربي »[٣] وهذا الرأي التشكيكي يردد كثيرًا في كتابات المستشرقين وتلاميذهم وأذنابهم من الكتاب المحدثين، هكذا دون مناقشة ودون رجوع أو ذكر مرجع عربي واحد. يقول أحمد أمين: « ذكروا أن واضع النحو أبو الأسود الدؤلي بل منهم من نسبه إلى علي بن أبي طالب وأنه دفع إلى أبي الأسود رقعة مكتوبًا فيها ... وكل هذا حديث خرافة، فطبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التعاريف وهذه التقاسيم الفلسفية »[٤]. وينسى أحمد أمين أو يتناسى أن استبعاد وضع بعض التفاصيل لا ينافي إثبات أصل المسألة المجمع عليه.

---

(١) تاريخ الأدب العربي، ٢/١٢٣ ترجمة المرحوم الدكتور/ عبد الحليم النجار، ط/ ٢، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

(٢) الموضع السابق.

(٣) المجلد الأول، العدد الخامس، ص ٣٠٨، نقلًا عن نشأة النحو للطنطاوي، ص ٢١.

(٤) ضحى الإسلام، ٢/ ٢٨٥، ط/ ٦، مكتبة النهضة بمصر، بدون تاريخ.

ويبطل قول المستشرقين وأتباعهم أن الذين ينسب إليهم وضع النحو في الروايات العربية غير الإمام علي وأبي الأسود هم من تلاميذ أبي الأسود ، فعبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت١١٧) ونصر بن عاصم (ت٨٩) هما تلميذا أبي الأسود ، والنسبة إليهما قليلة ، ويفسرها القفطي بالقول : « قال أهل العلم : إنه (أي ابن هرمز) أول من وضع علم العربية ، والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي وأظهر هذا العلم بالمدينة ، وهو أول من أظهره وتكلم فيه بالمدينة ، وهو من أعلم الناس بالنحو »(١) . ويقول في ترجمة عطاء بن أبي الأسود الدؤلي : « عالم بالنحو والعربية ، وهو الذي اتفق بعد موت أبيه هو ويحيى بن يعمر على بسط النحو وتعيين أبوابه ووضع مقاييسه ... ولما استوفى هو ويحيى بن يعمر جزاء متوفرًا من أبواب النحو نسب بعض الرواة إليهما أول من وضع هذا النوع »(٢) .

وعجيب أمر أحمد أمين إذ يشك في هذا الروايات كلها ويجعلها حديث خرافة ، ثم يرى في قيام أبي الأسود بنقط المصحف رواية صحيحة وعملًا يمكن قيامه به ، ويزعم أن هذا العمل هو وضع النحو الذي تسنده إليه الروايات الكثيرة ، علمًا بأن رواية نقط المصحف تابعة في أغلب المصادر لرواية وضع النحو ، فما الداعي إلى تكذيب هذه وتصديق تلك ؟!

وأعجب من ذلك أن يخشى أحمد أمين من كون رواية إسناد وضع النحو للإمام علي يمكن أن تكون شيعية ، والشيعة يحبون إسناد كل عمل جليل إليه ، فلم لا يخشى أن تكون رواية إسناد نقط المصحف إلى أبي الأسود شيعية ؟ ولم يشكك فيها وأبو الأسود أيضًا شيعي ؟ وإذا اتبعنا هذا المنطق كان من الممكن أن يسند نقط المصحف أيضًا إلى الإمام علي ؛ لأنه عمل جليل ولكن رواة هذه الروايات ليسوا من الشيعة في شيء ، وأسلافنا كانوا أكبر من أن تختلط عليهم الحقائق إلى هذا الحد .

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ١٧٢.

(٢) إنباه الرواة ٣/ ٢٤٣.

وإن تعجب فعجب قول بعض المحدثين بأن النحو العربي مقتبس عن قواعد الإغريقية ، وللرد على هذا الزعم الباطل يسوق الباحث هذا الكلام للدكتور علي عبد الواحد وافي : « إن علماء القواعد العربية لم يكونوا على علم باللغة اليونانية وقواعدها ، ولم تكن لهم صلة ما بعلماء القواعد من الإغريق ، هذا إلى أن قواعد اللغة العربية تختلف في طبيعتها ومناهجها اختلافًا جوهريًّا عن قواعد اللغة الإغريقية ، فلو كانت قواعد العربية قد انتزعت على غرار قواعد اليونانية - كما يزعمون - لجاءت متفقة معها ، وعلى الأقل مشبهة لها في أصولها ومناهجها ... وإذا أمكن أن نتصور أن علماء القواعد تواطأوا جميعًا على ذلك ، (أي على أن النحاة العرب نقلوا عن النحاة الإغريق) ، فإنه لا يمكن أن نتصور أنه تواطأ معهم عليه جميع العلماء من معاصريهم ، فأجمعوا كلمتهم ألا يذكر أحد منهم شيئًا ما عن هذا الاختراع العجيب »[(١)] .

والمرء يعجب كيف وصل الشطط في الرأي ببعض الباحثين المعاصرين إلى حد الزعم بأن النحاة العرب اخترعوا الإعراب اختراعًا ، ولم يكن له وجود في العربية ، المحكي منها والمكتوب ، ويقدم د . وافي الدليل على فساد هذا الرأي قائلًا : « أوزان الشعر العربي وقواعده الموسيقية تقوم على ملاحظة نظام الإعراب في المفردات ، فبدون إعراب الكلمات ، تختل أوزان هذا الشعر ، وتضطرب موسيقاه ، ثم هناك أقوى من هذا كله ، تواتر القرآن الكريم ووصوله إلينا معرب الكلمات »[(٢)] .

ثم إنه من غير المعقول أن يزعم امرؤ أن الإعراب نسج خيال النحاة « ارتجلوا قواعده ارتجالًا ، دون أساس اعتمدوا عليه ودون سماع بعض ظواهره على الأقل من أفواه الفصحاء من العرب في صدر الإسلام »[(٣)] .

وادعاء القائلين بخلو للهجات العربية الحديثة من أية ظاهرة إعرابية ، باطل تمامًا ،

---

(١) فقه اللغة ، ص ٢٠٧- ٢٠٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٣) من أسرار العربية لإبراهيم أنيس، ص ٢١٦.

كما يشهد بذلك الواقع في معظم اللهجات العربية الحديثة إن لم يكن في جميعها .

وإذا كان الإعراب ملازمًا للعربية الفصحى أو المشتركة فلم يكن النحاة في حاجة إلى أكثر من إمعان النظر في مصادر لغتهم الطبيعية : القرآن والحديث والشعر ونثر أمراء البيان ليستخلصوا منها مناهج الإعراب ويبوبوها ويصوغوا قوانينها وقواعدها . وهذا ما فعلوه مشكورين مأجورين . وما دام الإعراب خصيصة من خصائص العربية لا تشاركها فيها اللغة التي زعم المستشرقون وتلاميذهم النقل عنها – اللغة اليونانية – فلا مجال لقول بتأثر النحو العربي بقواعد تلك اللغة .

والباحث يؤكد في ختام هذه الفقرة أن النحو نشأ في رحاب القرآن الكريم عربيًا محضًا بعقول عربية ودوافع عربية إسلامية أملتها ظروف المجتمع الإسلامي ، وأن ما وضع منه أولًا على يد أبي الأسود كان مبادئ محددة ، وكان شيئًا جليلًا في ذلك الوقت ، وأن مؤرخي النحو وأئمته كانوا شديدي التنبه إلى هذه المسألة ، وأنهم اتفقوا عليها على اختلاف أجيالهم دون اختلاف بينهم فيها إلا في بعض التفاصيل ، وأن النزعة التي حاولت التشكيك في ذلك والتي كانت من المستشرقين والنازعين نزعتهم رفضها أغلب الباحثين المحدثين في العصر الحديث إحقاقًا للحق واتباعًا للمنهج العلمي(١) .

إن ما مر بنا من الكلام حول نشأة النحو في رحاب القرآن وأن الانزعاج من اللحن فيه كان هو العامل الأكبر في هذا النشأة ، يدلنا على مدى اهتمام المسلمين بالكتاب العزيز ومبلغ حرصهم على حفظه وسلامة نصه ، وعلى عظم الغيرة عليه ، وفيما تقدم من أسباب ودواعي نشأة النحو ما يوضح ذلك ويزيل كل شك عنه ويؤكد للناظر فيه أن عناية المسلمين بالقرآن تفوق كل عناية ورعايتهم له لا تدانيها رعاية ، فهم كما

---

(١) ينظر مثلًا : كتاب النحو وكتب التفسير : إبراهيم عبد الله رفيدة ١/ ٩، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي ، ١٤– ٢٣، وكتاب (في أصول النحو) للأستاذ سعيد الأفغاني ، ومقالة الأستاذ/ علي النجدي ناصف بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ٢٥، رمضان سنة ١٣٨٩هـ ، نوفمبر ١٩٦٩م ، ص ١٧٨– ١٩٠.

حافظوا على توثيق نصه بصحة الرواية وتواتر السند جيلًا عن جيل بالكتابة والأخذ شفاهة اتجهوا في هذا السبيل لحفظ العربية لغة هذا الكتاب وتعريب الألسنة لتمكينها من تعلم العربية بتقنينها وسن قواعدها، حتى يحاط النص الكريم بصحة الرواية وكمال الدراية؛ تصديقًا لوعد الله في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ ويقول ابن الجزري في ذلك: «لما خص الله تعالى بحفظه (القرآن الكريم) من شاء من أهله أقام له أئمة ثقات لتصحيحه، وبذلوا من أنفسهم في اتقانه، وتلقوه من النبي ﷺ حرفًا حرفًا، لم يهملوا منه حركة ولا سكونًا ... »[(١)].

وتلك من الحقائق التي لا مجال للريب فيها، أو الزيغ عنها؛ لأن القرآن الكريم كتاب المسلمين الأعظم، وتاريخهم على طوله شاهد صدق على ما نقول، فلا يلتفت إلى دعاوى المستشرقين وأذنابهم في هذا الشأن، ويريد الباحث مناقشة تلك الدعاوى في هذا البحث بأكثر من هذا[(٢)].

وأختم هذا الفصل بذكر أن أستاذي العلامة الدكتور/ عبد الله الطيب أشار في تعليقاته على هذا الفصل من البحث إلى أن نشأة (العربية) ربما كانت قبل أبي الأسود؛ بدليل ما ورد في بعض كتب الرواة والتراجم ورجال الحديث وطبقاتهم من أن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - كان يسأل زر بن حبيش[(٣)] عن العربية، وهذا قبل زمن أبي الأسود.

---

(١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ١/ ٦، تصحيح على محمد الضباع، ط/ ١، دار الكتب العلمية ببيروت، بدون تاريخ.

(٢) ينظر بعض هذه الدعاوى في تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، مرجع سابق ٢/ ١٣٢، وضحى الإسلام، لأحمد أمين مرجع سابق٢/ ٢٨٥، ومن أسرار اللغة للدكتور/ إبراهيم أنيس، والرد عليها في فقه للغة للدكتور/ على عبد الواحد وافي ص ٢٠٧، والنحو وكتب التفسير ١/ ٣٥، ونشأة النحو، للطنطاوي.

(٣) ابن حباشة بن أوس بن بلال الأسدي، أبو مريم، مخضرم أدرك الجاهلية، وكان عالمًا بالقرآن وقارئًا فاضلًا. له ترجمة في الموضعين المذكورين بعد.

ولما رجعت إلى ترجمة زر في تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ بن حجر العسقلاني ، وهو تهذيب لكتاب : الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ المزي ، وجدت فيه قوله : « ... وكان زر من أعرب الناس ، وكان عبد اللّٰه يسأله عن العربية »[١] . وكرر هذا الخبر في تهذيب التهذيب[٢] وغيره مما ألف بعده .

ويبدو للباحث أن هذا الخبر لا يدل تحديدًا عن السؤال عن النحو بالمعنى المعروف ؛ إذ قد يكون سؤال عبد اللّٰه لزر عن جوانب أخرى من اللغة ، كالغريب والشعر واللهجات ونحو ذلك . ولو كان المقصود بهذا الخبر هو النحو بالمعنى العام أو الخاص لذكر شيء من ذلك في أخبار نشأة النحو في كتب تاريخ النحو وكتب التاريخ العام . ولم يقف الباحث في شيء منها أن زرًا كان له أثر في نشأة النحو أو الصرف أو غيرهما من علوم العربية التي عرفت بعد . واللّٰه أعلم بحقيقة الحال .

❁ ❁ ❁

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٩/ ٣٣٥، ط/ ١، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .

(٢) ينظر : تهذيب التهذيب٣/ ٢٧٧، ط/ ١، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م .

الفصل الثاني:
مكانة النحو بين العلوم وصلته بها وجهود النحاة في خدمة القرآن الكريم

كلمة (نحو) في اللغة من نحا ينحو نحوًا، ولها في اللغة معان كثيرة، أشهرها خمسة معان وهي:

١- القصد، تقول: نحوت الشيء أي قصدته.

٢- الجهة، تقول ذهبت نحو المسجد أي جهته.

٣- المقدار، تقول: عندي نحو عشرة أرطال، أي مقدار عشرة أرطال.

٤- المثل، تقول: هذا نحو ذاك، أي مثله وشبهه.

٥- القِسْم: كما في قول أم المؤمنين عائشة رضي اللّٰه عنها: «كان نكاح الجاهلية على أربعة أنحاء» أي أقسام[١].

وجاء في شرح الأشموني على الألفية عند الكلام على قول ابن مالك[٢]: «مقاصد النحو بها محوية» ما نصه: «وجاء في اللغة لمعان خمسة: القصد، يقال: نحوت نحوك أي قصدت قصدك، والمثل، يقال: مررت برجل نحوك، أي مثلك. والجهة، يقال: توجهت نحو البيت، أي جهة البيت، والمقدار، يقال: عندي نحو ألف، أي مقدار ألف. والقسم، يقال: هذا على أربعة أنحاء، أي أقسام، وسبب تسمية هذا العلم بذلك، ما روي أن عليًا رضي اللّٰه عنه، لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه، وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئًا من الإعراب، قال: انح هذا

---

(١) انظر القاموس المحيط وتاج العروس ولسان العرب (مادة نحو) والمعجم الوسيط ط/ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢/ ٩٤٤، ط/٣ بدون تاريخ، والحديث أخرجه البخاري ٥/ ١١٧٠.

(٢) هو جمال الدين أبو عبد اللّٰه محمد بن عبد اللّٰه بن مالك الطائي الأندلسي الجياني، ولد بالأندلس سنة ٦٠٠هـ وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢هـ، نحوي لغوي مقرئ، مشارك في الفقه والأصول والحديث وغيرها، ترجمته في معجم المؤلفين، ١٠/ ٢٣٤.

النحو يا أبا الأسود »[١] .

وفي كتب اللغة كلام كثير عن مادة (نحو) أعرض الباحث عن ذكره لاتفاقهم على هذه المعاني الخمسة ، ومضمون خلاصة كلامهم لا يخرج عما ذكر[٢] .

وقد عرف النحويون النحو بتعريفات كثيرة ، مختلفة الألفاظ ، متقاربة المعاني ، فعرفه أكثرهم بأنَّه : علم بالقواعد التي يعرف بها أحوال أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها ، من الإعراب والبناء . وما يتبع ذلك[٣] .

وقد نقد هذا التعريف جماعة من المعاصرين ، وشنوا - بسببه - حملة شديدة على النحو والنحاة القدماء ، فتصدى للرد عليهم آخرون ، فكتبت مقالات ، وألفت كتب في الموضوع ، ودار صراع عنيف بين دعاة التجديد والتيسير والتطوير وما إلى ذلك ، وبين المدافعين عن النحو والنحاة من العلماء المعاصرين ، وقد مثل الأستاذ/ إبراهيم مصطفى بكتابه (إحياء النحو) دعاة التجديد والإصلاح والتطوير ، كما مثل المدافعين عن النحو الأصيل في كتبه التراثية الأستاذ/ محمد أحمد عرفة ، بكتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) . وهذا خلاف لا يريد الباحث الخوض فيه هنا ، ولكنه يرى أن هذا التعريف لا يمكن أن يكون سببًا للهجوم على النحاة والنحو ، لأن النحاة لهم تعريفات أخرى كثيرة ليس فيها ما في هذا التعريف ، ففي شرح الأشموني عند قول ابن مالك : « مقاصد النحو بها محوية » : « النحو هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها »[٤] .

---

(١) شرح الأشموني على الألفية١/ ١٦، ط/ دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، وبهامشه حاشية الصبان عليه .

(٢) انظر القاموس المحيط وتاج العروس ولسان العرب والمعجم الوسيط وغيرها ، في مادة (ن ح و) .

(٣) التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ص ٣٢، ط/ المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان ، بدون تاريخ .

(٤) شرح الأشموني ، مرجع سابق ، ١/ ١٦. وهذا التعريف لابن عصفور ، كما في الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ، ص ٥٠.

وحاول بعضهم اختصار هذا التعريف فقال : « النحو : علم قوانين تأليف الكلام في لغة العرب »(١) .

وقيل : « النحو : علم بقوانين يعرف بها أحوال التركيب من الإعراب والبناء ، وغيرهما » أو هو : « علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده »(٢) .

وقد أطال النحاة الكلام في تعريف النحو ، وحده ، أو مع الصرف ، أي بمعناه العالم أو بمعناه الخاص ، وهذه التعريفات تقفنا على وظيفة النحو ، ومدى سلطانه في تقويم التراكيب ، والتوجيه إلى المسلك السوي في ربط الكلمات وضبطها ، وحسن رصفها ، وفي التمييز بين صحيح الأساليب وفاسدها ، وفق النطق العربي الفصيح ، انتهاجًا لمنهاج العرب في كلامها ، ليلتحق بأهل العربية من ليس منهم ، ويرد إلى مقايسهم الشاذ عنها ، وهذا ما يضيفه ابن جني(٣) حيث يقول عن النحو : « هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه ، من إعراب وغيره ... ؛ ليلتحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة لينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها ، رد به إليها »(٤) .

هذا وقد ظلت مسألة وضع تعريف جامع مانع لعلم النحو محل نظر ، ومسرح جدل بين النحاة قديمًا ، وحديثًا وهذه التعريفات السابقة هي أحسن شيء وأجمعه

---

(١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، لمحمد أحمد عرفة ، ص ٢٦، ط/ مطبعة السعادة ، بمصر- القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) التعريفات ، للسيد الشريف الجرجاني ص ٢١٤، ط/ مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ .

(٣) هو عثمان بن جني ، أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي العلامة المشهور ، صاحب التصانيف الكثيرة ، ذكروا أنه لازم أبا علي الفارسي أربعين عامًا يفيد منه . ولد في الموصل بالعراق سنة ٣٢١هـ وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ - انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/٣٣٥ وبغية الوعاة ٢/٣٢ ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١٢/٨١ وغيرها .

(٤) الخصائص . لأبي الفتح ابن جني ١/٣٤ تحقيق/ محمد على النجار ، ط/١ دار الهدي للطباعة والنشر ، بدون تاريخ .

وقف عليه الباحث حتى الآن ، والله أعلم بالصواب .

وموضوع علم النحو هو : الألفاظ العربية ، من جهة تغييرات تلحق أواخرها ، أو تلحقها أنفسها ، وهذا على قول من جعل التصريف جزءًا من النحو ، ولم يجعله علمًا بمفرده ، ولكن أكثر النحاة يرون أن موضوع علم النحو هو : الكلمات العربية ، من حيث ما يعرض لها حال التركيب من الإعراب والبناء ، وما يتبع ذلك ،[(١)] قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد[(٢)] وهو يتحدث عن مبادئ النحو : « وموضوعه : الكلمات العربية ، من جهة البحث عن أحوالها المذكورة ، أي الإعراب والبناء وما يتبع ذلك »[(٣)] .

نرى في المراجع التي تتحدث عن نشأة النحو التعبير ب (وضع النحو) وبـ (وضع العربية) فالتعبيران واردان في المراجع الأولي التي تقدم ذكر بعضها ، ومن الواضح أن النحو بشموله ومصلحاته الفنية المعروفة لم يوجد مرة واحدة ، ولكن ما أثر من قواعد أسند وضعها إلى أبي الأسود هي من صميم النحو ، كما عرف بعد ذلك . فهي حديث عن الفاعل والمفعول به ، والمضاف والمضاف إليه وحروف الجر والنصب والجزم وعن باب التعجب[(٤)] . على خلاف في الموضوع أولًا ، وهو خلاف لا يعنينا كثيرًا ، بقدر ما يعنينا أن الذي وضعه أبو الأسود من النحو المعروف لدينا ونجد كلمة (نحو) أكثر شيوعًا من كلمة (عربية) في جميع المراجع التي وقفنا

---

(١) ينظر : المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين ابن الأثير ، ٤/ ٣٩، بتحقيق الدكتورين : أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة ، ط/ مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ، ١٩٥٩م .

(٢) هو العلامة المحقق/ محمد محيى الدين عبد الحميد إبراهيم ، شيخ العلماء المحققين في العصر الحديث ، من علماء الأزهر الشريف ، وكان عميدًا لكلية اللغة العربية بها ، وله جهود كبيرة في خدمة تراث العربية والإسلام ، ولد بمصر سنة ١٣١٨هـ-١٩٠٠م وتوفي بها في ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م . ترجمته في (النهضة الإسلامية في سير إعلامها المعاصرين) ، لدكتور/ إبراهيم رجب بيومي .

(٣) التحفة السنية ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٤) إنباه الرواة ، مرجع سابق ١/ ١٦.

عليها ؛ وذلك يعود - في رأي الباحث - إلى أن الكلمة الأخيرة عامة وشاملة لغير النحو من علوم العربية، التي تحددت معالمها بعد النحو، وقد عدها أبو البركات الأنباري[١] ثمانية، وسماها علوم الأدب في قوله : « وعلوم الأدب ثمانية : النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما، وهما : علم الجدل في النحو، وعلوم أصول النحو »[٢] . ولم يذكر علوم البلاغة أو لعله يدخلها في (صنعة الشعر) التي يبدو أنه يعني بها النقد الأدبي . وقد أضاف إليها علمين من وضعه كما قال لتكون علوم الأدب عنده عشرة . وقد جعلها الزمخشري - قبل ابن الأنباري - أثني عشر علمًا هي « اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، والخط، وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات، ومنه التاريخ وجعلوا البديع ذيلًا، لا قسمًا برأسه »[٣] .

وفي حاشية الشيخ/ أحمد بن أحمد السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري ما نصه : « علم العربية : علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب، وهو بهذا المعني يشمل اثني عشر علمًا، جمعها بعض أصحابنا في قوله :

صرف بيان معاني النحو قافية   شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء

---

(١) تقدمت ترجمة الأنباري، ويقال له ابن الأنباري أحيانًا للتمييز بينه وبين الإمام أبي بكر محمد بن القاسم بن الحسن الأنباري النحوي، اللغوي، المتوفى ببغداد سنة ٣٢٧هـ وهو من أئمة الكوفيين، وله كتب كثيرة في اللغة والنحو والأدب وأبو البركات الأنباري من أئمة البصريين وانتصر لهم كثيرًا في كتابه الإنصاف .

(٢) نزهة الألباء، مرجع سابق، ص ٦١.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني، مرجع سابق، ١/ ١٦، وينظر في تفصيل الكلام عن هذه العلوم : تعريفها وموضوعاتها وفوائدها، وغير ذلك في كشاف اصطلاحات الفنون ١/١٨ وما بعدها، تأليف/ محمد الفاروق الشهانوي، ط/ الدار القومية بالقاهرة، بتحقيق الدكتور لطفي عبد البديع .

محاضرات وثاني عشرها لغة تلك العلوم لها الآداب أسماء
وصار علمًا بالغلبة على علم النحو »[1] .

وهذا التقسيم طرأ عليه كثير من التغيير ، بتطور هذه العلوم وإفساح البحث فيها ، وهي اليوم تقوم على فرعين أساسين هما :

١- علوم اللغة وهي : النحو والصرف ، وفقه اللغة ، والعروض ، والقافية ، وما تحتاج إليه من دراسات مساعدة .

٢- علوم الأدب وهي : الأدب ، نصوصًا تاريخًا ، والنقد الأدبي ، وعلوم البلاغة الثلاثة : المعاني والبيان والبديع ، وما تحتاج إليه من دراسات مساعدة .

وهي كلها اللغة العربية وعلومها وآدابها ، كالجسم الواحد ، مترابطة متكاملة ينبغي أن يدرسها المتخصصون ؛ إذ لا يمكن التخصص في علم منها أو في بعضها مع الجهل التام أو شبه التام ببعضها الآخر ، كما يخيل إلى كثير من الناس اليوم[2] وإن كان يمكن لغير المتخصص الاقتصار على النحو والصرف والأدب وعلوم البلاغة .

وقد انفصل عنها ما ليس منها ، كالتاريخ والأنساب ، إلا ما تعلق منهما باللغة والأدب أو يساعد على فهمها ، فيعد في الدراسات المساعدة .

وممارسة النصوص العالية ، والإكثار من حفظها ، ومزاولة استعمالها ، هي التي تعطي الدارس التمكن فيها ، والقدرة على استعمالها استعمالًا جيدًا ، وتجعله - بكثرة محفوظه ، وسعة اطلاعه - قادرًا على تذوق الأساليب ، والتمييز بينها ، وهذا التذوق ينبغي أن يسبق تعلم القواعد نظريا ؛ لأنه إذا تمكن التذوق في الشخص ، جعله يحس بالخطأ إذا نطق به شخص ، أو تكلم به هو نفسه دون أن يعرف القاعدة ؛ لذا يأتي تعلم

---

(١) حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الانصاري ، ص٧ على هامش الشرح المذكور ، ط/ مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .

(٢) يرى أستاذنا العلامة الدكتور / عبد الله الطيب أن ما يسمى بالتخصص الدقيق دعوة إلى نوع من أنواع الجهل .

القواعد إكمالا لحاسة التذوق ومفسرًا للأخطاء، وموضحًا لطبيعة التراكيب العربية، «وهذا الإحساس يتكون لدى الشخص من خلال سماعه المستمر للقوالب والتراكيب التي تتكون منها اللغة، وطريقة النطق للجمل الإخبارية، والاستفهامية، والتعجبية، إذ إن صوت المتكلم لابد أن يتغير حسب طبيعة الجملة ارتفاعًا وانخفاضًا»[١].

وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بالإكثار من قراءة القرآن قراءة مجودة صحيحة، وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة، والعناية بالجيد المنخول من الشعر والنثر في العصور المختلفة؛ لأن الشخص مهما أوتي من علم بالقواعد النظرية للغة؛ لا يمكن أن يكون فصيح اللسان، بين الكلام جيد الفهم والنقد للنصوص إلا إذا تذوق اللغة ومارسها من خلال نصوص حية قوية.

ونخلص من هذا كله إلى أن علم العربية علم واسع ذو فروع متعددة إلا أنه كثيرًا ما يطلق علي النحو والصرف بالغلبة كما تقدم عن السجاعي[٢] وهذا ما يؤكده الصبان[٣] أيضًا في حاشيته على شرح الأشموني[٤] وأن كلمة (نحو) لم تطلق على هذا العلم منذ الوهلة الأولي لنشأته، وإنما جاءت بعد وضع لبناته الأولى، والقصد إلى الزيادة عليها؛ لأن النحو من معانيه في اللغة: القصد، وقد أخذت هذه التسمية من قول الإمام علي كرم الله وجهه، لأبي الأسود: «ما أحسن هذا النحو الذي نحوته».

---

(١) مشكلات تعليم اللغة العربية، للدكتور/ عباس محجوب، ص ٢٧ ط/ دار الثقافة، الدوحة - قطر سنة ١٩٨٦م - ١٤٠٦هـ.

(٢) هو شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي الشافعي الأزهري، توفي بالقاهرة سنة ١١٩٧هـ عالم مشارك في كثير من العلوم، انظر ترجمته مع مصادرها في معجم المؤلفين ١/ ١٥٤.

(٣) هو أبو العرفان محمد بن على الصبان، المصري الشافعي الحنفي، توفي بالقاهرة سنة ١٢٠٦هـ، عالم أديب، مشارك في جميع العلوم العربية والشرعية وغيرها، انظر ترجمته مع ذكر مراجعها في معجم المؤلفين ١١/ ١٧.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، مرجع سابق، ١/ ١٦.

أو « انح هذا النحو يا أبا الأسود »(١) .

ووظيفة النحو وظيفة جليلة ، تشمل التركيب كله ، وصلة الكلمات والجمل بعضها ببعض ، من جهة صحة تأليف الكلام ، وتأدية المعني الأصلي ، أداءً صحيحًا ، حتى لا يعد المتكلم خارجًا عن مقاييس العرب في لغتهم ، محكومًا عليه باللحن .

ومن هنا ندرك أن الإعراب والبناء ، في أواخر الكلمات ، وإن كانا أهم ما يبحث فيه النحو ، لكنه لا تقتصر مباحثه عليهما ، كما هو واضح مما تقدم ، وقد حقق هذا المعنى العلامة الشيخ/ محمد الخضر حسين في كتابه القيم (دراسات في العربية وتاريخها)(٢) .

هذا « والثمرة من تعلم علم النحو هي : صيانة اللسان عن الخطأ في الكلام العربي - تكلمًا وقراءة وكتابة - ومعرفة صوابه من خطئه ، وفهم القرآن الكريم ، كلام اللّه تعالي ، والحديث الشريف كلام رسول اللّه ﷺ ، فهمًا صحيحًا ، اللذين هما أصل الشريعة الإسلامية ، وعليهما مدارها .

ونسبته : هو من علوم العربية ، وواضعه على المشهور هو : أبو الأسود الدؤلي ، بأمر الإمام علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه ، وحكم الشارع في تعلمه : أنه فرض كفاية ، وربما تعين على واحد فصار فرض عين عليه »(٣) .

والنحو دعامة العلوم العربية ، وقانونها الأعلى ولن تجد علمًا منها يستقل عن النحو ، أو يستغني عن مؤونته ، أو يسير بغير نوره وهداه ، فجميع العلوم النقلية - على جليل شأنها - لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها إلا بهذا العلم .

فهل ندرك كلام اللّه تعالي ، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث رسول اللّه ﷺ ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ، والفقه الإسلامي ، والبحوث الشرعية عمومًا ، إلا

---

(١) نشأة النحو ، للطنطاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٤.

(٢) انظر : دراسات في العربية وتاريخها ، للعلامة الشيخ/ محمد الخضر حسين ، مطابع دار المنار ، ط/٢ دمشق- سورية ، بدون تاريخ ، من ١٨١- ٢٤٠.

(٣) دروس في التصريف ، مرجع سابق ، ص ٤.

بإرشاد النحو وإلهامه ؟ فالنحو وسيلة المستعرب ، وسلاح اللغوي ، وعماد البلاغي ، وأداة المشرع والمجتهد ، والمدخل إلى العلوم العربية والشرعية جميعًا ؛ فليس عجيبًا أن يصفه الأعلام السابقون بأنه : « قانون اللغة وميزان تقويمها »(١) . وأن يتفرغ له العباقرة من أسلافنا ، يجمعون أصوله ، ويثبتون قواعده ويرفعون بنيانه شامخًا ركينًا ، في إخلاص نادر ، وصبر لا ينفد ، كما جاء في مقدمة النحو الوافي لعباس حسن ، فعلم النحو هو علم المقاييس الدقيقة لصحة الكلام ، وهو الأداة التي توصلنا لفهم التراكيب وتحليلها ، وتمكننا من الحصول على الفائدة منها ، والجاهل به تنقصه الأداة الضرورية للفهم ويكون عجزه بقدر نقصه فيه .

فالنحو بهذه الوظيفة الجليلة ، ومكان الحاجة إليه بهذا القدر ، يسبق جميع علوم اللسان العربي ، على الرغم من الحاجة الشديدة إليها كلها ، فهي مبنية عليه ، وفي حاجة إليه ، قال ابن خلدون(٢) : « والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها (من علوم اللسان العربي) هو النحو ؛ إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولا النحو لجهل أصل الإفادة »(٣) .

وقد أحكم الإمام عبد القادر الجرجاني(٤) القول عن النحو ، وبين وجه الحاجة

---

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ١٦٧/١ لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي ، دار صادر بيروت ١٩٦٨م .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد ، المعروف بابن خلدون ، ولد بتونس سنة ٧٢٣هـ ، وبرع في علوم كثيرة ، وله كتاب العبر في التاريخ ومقدمته التي لم ينسج على منوالها أحد ، رحل إلى ديار الإسلام وأقام بمصر ، وولي القضاء وإفتاء المالكية بالجامع الأزهر ، وتوفي بمصر سنة ٨٠٨هـ ، وألفت في سيرته وعلومه وفكره كتب ورسائل جامعية كثيرة .

(٣) المقدمة ، لعبد الرحمن بن خلدون ، ص ١٠٥٥هـ ط/ ١ نشر دار الفكر - بيروت - لبنان سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

(٤) هو أبو بكر ، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، المتوفى سنة ٤٧١هـ بجرجان ، عالم بالبلاغة بل هو إمامها الأكبر ، وله فيها (دلائل الإعجاز) ، و(أسرار البلاغة) ، كما له (العوامل المائة في النحو) كان أديبًا فاضلًا وعالمًا صالحًا ، له ترجمة في إنباه الرواة ١٨٨/٢ وبغية الوعاة =

إليه ، ومجمل قواعده في أول كتابه (دلائل الإعجاز) جاعلًا نظرية النظم ، ومبني بلاغة الكلام ، واستقامة الأسلوب ، وعلوه كلها نابعة من أحكام النحو وقواعده ، وسداد استعمالها ، حيث قال : « ... معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلام ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ... فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض ، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه ، وكذلك السبيل في كل شيء له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، ولا ترى شيئًا من ذلك يعدو أن يكون حكمًا من أحكام النحو ، ومعنى من معانيه ... فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل ، إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه »[1] .

وبهذا الكلام تتبين مكانة النحو الجليلة ، ومدى الحاجة إليه ، ولماذا سارع سلفنا الصالح إلى ابتكاره ، قبل غيره ؛ لحفظ اللغة العربية ، وصيانة الكتاب العزيز من اللحن ، ويكفي النحو فضلًا أنه نشأ في رحاب القرآن ، وكان هو الخاطر الأول لصيانته ، وإبعاد الخطر عنه ، وإشراع السبيل الصحيح للنطق به ، كما يزيده فضلًا أنه كان التفكير فيه مبكرًا ومن الخليفة الراشد ، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه على يد التابعي الجليل أبي الأسود الدؤلي ، وقد أشار إلى هذه الميزة كل من أبي الفتح ابن جني[2] وأبي البركات الأنباري[3] ولا شك أن كل علم يشرف وتسمو

= ٢/ ٣١٠ وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠، ونزهة الألباء ص ٤٣٤.

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، ص(ز – ي) من المقدمة وص ٥٦، بتحقيق أحمد المراغي ط/٤ نشر دار المنار بمصر ١٣٦٧هـ

(٢) الخصائص ، مرجع سابق ، ٣/ ٢٠٩.

(٣) لمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات الأنباري ، مطبوع مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب له أيضًا ، ص ٩٦، بتحقيق/ سعيد الأفغاني ، نشر/ مطبعة الجامعة السورية ، ط/١ بدون تاريخ .

منزلته بقدر الحاجة إليه والضرورة الداعية لاستعماله . وقد وضح وجه الحاجة إلى النحو وأنه ضروري لكل العلوم . وقد عرف أسلافنا قدره ، فرفعوا شأنه ، ونمو بحوثه ، حتى تجاوزت القدر المطلوب ، والمجال المحدد ، حرصًا منهم على النفع وابتغاء الكمال .

وقد كان الجهابذة من أسلافنا يتباهون بمعرفته ، ويرون أن فاقده يفتضح بكثرة الزلل ، وأن اللحان لا يصلح لوظيفة التعليم ، قال القلقشندي(١) : « ومما يحتاج إليه الكاتب النحو ، والأخذ منه بالحظ الوافر ، وصرف اهتمامه إلى القدر الكافي منه ... »(٢) .

وقال الشهاب الحلبي(٣) وهو يتحدث عن آداب طالب العلم والطريق الصحيح للتعلم ، بعد أن ذكر ضرورة البدء بحفظ القرآن « ... ويتبع ذلك قراءة ما يتفق له من كتب النحو التي يحصل بها المقصود من علم العربية ، بحيث يجمع طرفي الكتاب الذي يقرؤه ، ويستكمل استشراحه ، ويكب على الإعراب ، ويجعله دأبه ، ليترسم في فكره ويدور على لسانه وينطلق به عقال قلمه ، وكلمه ، ويزول به الوهم على سجيته ويكون على بصيرة من عبارته(٤) ؛ فإنه لو أتى من البراعة بأتم ما يكون ، ولحن ، ذهبت محاسن ما أتى به ، وانهدمت طبقة كلامه ، وألقى جميع ما أحسنه ، ووقف بها عندما جهله »(٥) .

---

(١) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله القلقشندي المصري الشافعي المولود سنة ٧٥٦هـ المتوفى سنة ٨٢١هـ ، عالم فقيه ، محدث أديب بارع ، له ترجمة في معجم المؤلفين ١/ ١٩٦، والضوء اللامع ، ٢/ ٨، وشذرات الذهب٧/ ١٤٩.

(٢) صبح الأعشى ، مرجع سابق ، ١/ ١٤٨.

(٣) هو محمود بن سليمان بن فهد الحلبي ، أبو الثناء ، شهاب الدين ، أديب لغوي ، كاتب شاعر ، ولد بحلب سنة ٦٤٤هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٧٢٥هـ ، وله ترجمة في كشف الظنون ،١/ ٦٦٦، ومعجم المؤلفين ، ١٢/ ١٦٧، ومقدمة تحقيق كتابه : حسن التوسل إلى صناعة الترسل .

(٤) في هذا بيان للهدف من الإعراب ، فينبغي أن يكون الإعراب معربًا ، وإلا لم يتحقق منه ما ذكره ، كما يحدث اليوم .

(٥) حسن التوسل إلى صناعة الترسل ، لشهاب الدين محمود الحلبي ، ص ٣٥، ط/١ نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٧م .

وقال الجاحظ[١] : « تعلموا النحو ، فإنه جمال للوضيع ، وتركه هجنة للشريف »[٢] .

ومن كلام مالك بن أنس رحمه الله تعالى : « الإعراب حلي اللسان ، فلا تمنعوا ألسنتكم حليها » . رواه ابن أبي شيبة . وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « تعلموا اللحن والفرائض ، فإنها من دينكم . قال يزيد بن هارون : اللحن : اللغة »[٣] .

وقال أبو إسحاق الشاطبي[٤] : « إن هذه الشريعة المباركة عربية ، فمن أراد تفهمها فمن جهة لسان العرب تفهم ، ولا سبيل إلى تطلب فهمها من غير هذه الجهة »[٥] ، وفي كشف الظنون : « قال ابن الأثير في جامع الأصول : معرفة اللغة والإعراب هما الأصل لمعرفة الحديث وغيره ؛ لورود الشريعة المطهرة على لسان العرب »[٦] .

---

(١) هو عمرو بن بحر الجاحظ ، أبو عثمان ، الأديب الموسوعي الشهور ، صاحب التصانيف الكثيرة في الأدب والمعارف العامة ، توفي بالبصرة سنة ٢٥٥هـ ، وله ترجمة في كتب كثيرة ، ورسائل مستقلة ، وعلى سبيل المثال : إنباه الرواة ٢/ ٢٢٨، ومقدمات تحقيق كتبه ، وما كتب عنه .

(٢) البيان والتبيين ، للجاحظ ، ٢/ ٢١٩، بتحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، ط/ ١، دار الجيل - بيروت ، بدون تاريخ .

(٣) النحو قانون اللغة وميزان تقويمها ، للدكتور/ محمود فجال بن يوسف ، ص ٣٥، منشورات نادي أبها الثقافي ، أبها ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩م ، (وهو محاضرة ألقاها في النادي المذكور ، فطبعت ضمن منشورات النادي) . وأصل النص في صبح الأعشى ، مرجع سابق ، ١/ ١٦٩.

(٤) هو إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي ، أبو إسحاق المالكي ، محدث ، فقيه أصولي ، لغوي ، مفسر ، صاحب التصانيف الكثيرة ، وله شرح على الألفية كبير ، توفي سنة ٧٩٠هـ ، وله ترجمة في معجم المؤلفين ١/ ١١٨، ونيل الابتهاج ص٤٦، ومقدمة تحقيق كتابه الاعتصام ، وغيرها .

(٥) الموافقات في مقاصد الشريعة ، للشاطبي ، ٢/ ٦٤، ط/١ نشر المكتبة الكبري بمصر - القاهرة - بدون تاريخ .

(٦) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ، ١/ ٦٣٦، ط/ مكتبة سني ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .

وقال ضياء الدين بن الأثير[١] : «أما علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة (أبجد) في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل واحد ينطق باللسان العربي؛ ليأمن معرة اللحن»[٢] .

«ولأمر ما قالوا: إن الأئمة من السلف والخلف قد أجمعوا قاطبة على أن النحو شرط في رتبة الاجتهاد، وأن العالم لو جمع كل العلوم، لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو، فيعرف المعاني التي لا سبيل إلى معرفتها بغيره، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به»[٣] .

ولهذا الاعتبار رسموا المنهج الرفيع إلى دراسة النحو، فتعاقبت طوائف العلماء، وتوالت زمرهم في ميدانه، وتلقى الرواية نابغ عن نابغ، وألمعي في أثر المعي، وتسابقوا مخلصين دائبين، فرادى، وزرافات، في إقامة صرحه، فأقاموه سامغ البناء، وطيد الدعامة، مكين الأساس.

وهذا ما حمل علماء اللغة من الأجانب من الاعتراف بفضلهم والإشادة ببراعتهم، وحسن تفكيرهم، فكان من أقوال المنصفين منهم في العصر الحديث: «علم النحو أثر رائع، من آثار العقل العربي، بما له من دقة في الملاحظة، ومن نشاط في جمع ما تفرق، وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به»[٤] . و«ولقد تكلفت القواعد التي وضعها النحاة العرب، في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب، بعرض اللغة الفصحى، وتصويرها في

---

(١) هو أبو الفتح نصر الله محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد، ضياء الدين الجزري الموصلي المتوفى سنة ٦٣٧هـ، كان كاتبًا مجيدًا عالمًا بالبلاغة والأدب. أشهر كتبه: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، له ترجمة في وفيات الأعيان، لابن خلكان ٢/ ١٥٨.

(٢) المثل السائر، مرجع سابق، ١/ ٤٤.

(٣) النحو قانون اللغة، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٤) تاريخ الفلسفة في الإسلام للعلامة/ دي بور، ص ٤، ترجمة الدكتور/ محمد أبي ريدة، ط/ دار العلم للملايين، بيروت – لبنان – بدون تاريخ.

جميع مظاهرها ، من ناحية الأصوات والصيغ ، وتركيب الجمل ، ومعاني المفردات ، على صورة شاملة ، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد »(١) .

« فالنحو لا يستغنى عنه ، ولا يوجد بد منه ، ومن جهله فبضاعته من العلوم مزجاة ، وفهمه عقيم ومن أتقنه وبرز فيه ، فهو من أصحاب السبق ؛ لأن النحو مرقاة للوصول إلى سائر الفنون »(٢) .

وقد قال بعض النحاة في ذلك شعرًا :

من فاته النحو فذاك الأخرس ... وفهمه في كل علم مفلس
وقدره بين الورى موضوع ... وإن يناظر فهو المقطوع
لا يهتدي لحكمة في الذكر ... وماله في غامض من فكر

وقال آخر

النحو يصلح من لسان الألكن ... والمرء نكرمه إذا لم يلحن
وإذا سألت من العلوم أجلها ... فأجلها نفعًا مقيم الألسن

وقال الكسائي(٣) ، أحد القراء السبعة ، وإمام المدرسة الكوفية في النحو ، في هذا المعنى :

إنما النحو قياس يتبع ... وبه في كل علم ينتفع
فإذا ما عرف النحو الفتى ... مرّ في المنطق مرًا فاتسع

---

(١) دراسة في اللغة واللّهجات والأساليب ، للمستشرق الألماني ، يوهان فك ، ص ٢، ترجمة الدكتور/ عبد الحليم النجار ، ط/ مطبعة الخانجي بالقاهرة ، سنة ١٩٥١م .

(٢) النحو قانون اللغة وميزان تقويمها ، مرجع سابق ، ص ٣٥.

(٣) هو : علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، أبو الحسن النحوي الكوفي القارئ ، المشهور بالكسائي ، كان من أعلم الناس بالنحو والغريب والقراءة ، وهو أحد القراء السبعة وإمام المدرسة الكوفية في النحو ، توفي بالكوفة سنة١٨٩هـ ترجمته في النشر ١/١٧٢ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠، والأعلام ٥/ ٩٤.

فاقتفاه كل من جالسه ... من جليس ناطق أو مستمع
وإذا لم يعرف النحو الفتى ... هاب أن ينطق حينًا فانقطع
فتراه ينصب الرفع وما ... كان من نصب ومن خفض رفع
يقرأ القرآن لا يعرف ما ... صرف الإعراب فيه ووضع
والذي يعرفه يقرؤه ... فإذا ما شك في حرف رجع
ناظرًا فيه وفي إعرابه ... فإذا ما عرف الحق صدع
فهما فيه سواء عندكم ... وليست السنة فينا كالبدع
كم من وضيع رفع النحو وكم ... من شريف رأيناه وضع[1]

وقد قال ابن مالك في مقدمة كتابه « الكافية الشافعية » :

وبعد فالنحو صلاح الألسنة ... والنفس إن تعدم سناه في سنة
به انكاشف جب المعاني ... وجلوة المفهوم في الأذهان[2]

قال أبو منصور الثعالبي[3] في مقدمة كتابه (فقه اللغة وسر العربية) : « أما بعد حمد اللّه على آلائه ، والصلاة والسلام علي محمد وآله ، فإن من أحب اللّه أحب رسوله المصطفى ﷺ ، ومن أحب النبي العربي ، أحب العرب ، من أحب العرب ، أحب اللغة العربية التي نزل بها أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب ، ومن أحب العربية عُني بها وثابر عليها ، وصرف همته إليها . ومن هداه اللّه للإسلام ، وشرح

---

(١) مقدمة شرح ألفية السيوطي في النحو المسمى : المطالع السعيدة على الفريدة ، مرجع سابق ، ١/ ٣٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١/ ٤٢، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد الهريدي ، ط/ دار المأمون للتراث ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى مكة المكرمة ، الكتاب رقم (١٦) من سلسلة التراث الإسلامي ، ط/١ سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٣) هو الإمام أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ، المتوفى سنة ٤٢٩هـ ، كان إمامًا في اللغة والأدب وأيام الناس ، بارعًا مفيدًا ، له التصانيف الكبار في النظم والنثر والبلاغة والفصاحة ، وله ترجمة واسعة في أول كتابه يتيمة الدهر بقلم/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، وإنباه الرواة ١/ ٢٣١، ووفيات الأعيان٣/ ٣٥٧.

صدره للإيمان ، وأعطاه اللَّه حسن سريرة فيه ، اعتقد أن محمدًا ﷺ خير الرسل والإسلام خير الملل ، والعرب خير الأمم ، والعربية خير اللغات والألسنة ، والإقبال على تفهمها من الديانة ، إذ هي أداة العلم ، ومفتاح التفقه في الدين ، وسبب صلاح المعاش والمعاد ... »(١) .

ولهذا كله اتجهت الأنظار إلى النحو ، قبل غيره من علوم العربية ، واهتدت إليه البصائر الخيرة المؤمنة ، لحفظ أفصح نص وأعظم كتاب ، وأشرف لغة ، فكان نصيب النحو من الفضل والمكانة بين علوم الإسلام والعربية ما ظهر .

ويبدو أنه كان في القديم قوم يجهلون فائدة النحو ، وينكرون فضله ، والحاجة إليه ، فكان عتب العلماء لهؤلاء شديدًا ، وقد عبر عن ذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني شيخ البلاغة خير تعبير ، وأحسن الرد عليهم بعد أن رد على من ذم الشعر مطلقًا ، حيث قال : « أما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره ، وتهاونهم به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم (ذم الشعر) وأشبه أن يكون صدًا عن كتاب اللَّه ، وعن معرفة معانيه ؛ وذلك لأنهم لا يجدون بدًا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذ قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، وإلا من غالط في الحقائق نفسه وإذا كان الأمر كذلك ، فليت شعري ما عذر من تهاون به ، وزهد فيه ، ولم ير أن يستقيه من مصبه ، ويأخذه من معدنه ، ويرضى لنفسه بالنقصان والكمال لها يعرض ، وآثر الغبينة وهو يجد إلى الربح سبيلًا »(٢) .

---

(١) فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، ص ٢، من منشورات مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان – بدون تاريخ .

(٢) دلائل الإعجاز ، مرجع سابق ، ص ٥٦.

وهذا القول - فوق تحديده لوظيفة النحو، وتنويهه برفعة شأنه، وسمو منزلته، وضرورة تعلمه - فيه ربط واضح بينه وبين القرآن الكريم، حتى إن الصاد عن النحو كالصاد عن كتاب اللّٰه تعالى: لأن ضياع النحو طريق لضياع القرآن في حياة المسلمين؛ بفساد الألسنة، واضطراب النطق به تلاوة، وذهاب ضوابط العربية، وانغلاق معاني القرآن، بفقد وسيلة فهمها، واستخراج كنوزها(١)

وقد رد العلامة/ محمود بن عمر، جار اللّٰه الزمخشري على منكري فضل النحو والعربية ردًّا مجملًا جامعًا، في مقدمة كتابه (المفصل في علم العربية). والباحث ينقل هذا الرد بطوله؛ لأنه يمثل موقف سلفنا من النحاة، ويصور رأيهم، ويلخّص فهمهم لهذا الموضوع الذي لا يزال قوم يجادلون فيه إلى اليوم، قال رحمه اللّٰه: «ولعل الذين يغضون من العربية، ويضعون من مقدارها، ويريدون أن يخفضوا ما رفع اللّٰه من منارها، حيث لم يجعل خيرة رسله، وخير كتبه، في عجم خلقه، بل في عربه، لا يبعدون على الشعوبية منابذة للحق الأبلج، وزيغًا عن سواء المنهج، والذي يقضي منه العجب، حال هؤلاء في قلة إنصافهم، وفرط جورهم واعتسافهم؛ وذلك أنهم لا يجدون علمًا من العلوم الإسلامية، فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها، إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والتشبث بأهداب فسرهم وتأويلهم(٢). وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم، ومحاورتهم، وتدريسهم، ومناظراتهم، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم، وبه تسطر الصكوك والسجلات من حكامهم، فهم ملتبسون بالعربية أية سلكوا غير منفكين منها أينما وجهوا، كلّ عليها

(١) ينظر: كتاب النحو وكتب التفسير، مرجع سابق، ١/٥٩ وما بعدها.

(٢) في هذا تأكيد لأثر النحو القوي في جميع العلوم، خاصة التفسير وأصول الفقه.

حيث سيروا ، ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ، ويدفعون خصلها ، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها ، وينهون عن تعلمها وتعليمها ، ويمزقون أديمها ، ويمضغون لحمها ، فهم في ذلك على المثل السائر : (الشعير يأكل ويذم) . ويدعون الاستغناء فيها ، وأنهم ليسوا في شق منها ، فإن صح ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأسًا والإعراب ؟ ! ولا يقطعون بينها وبينهم الأسباب ، فيطمسون من تفسير القرآن آثارها ، وينفضون من أصول الفقه غبارها ، ولا يتكلمون في الاستثناء ، فإنه نحو ، وفي الفرق بين المعرف والمنكر ، فإنه نحو ، وفي التعريفين : تعريف الجنس ، وتعريف العهد ، فإنهما نحو ، وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبعيض ونظائرها .

وهلا سفهوا رأي محمد بن الحسن الشيباني فيما أودع كتاب الإيمان ، وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس وحلق المناظرة ، ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالًا وأبهة ؟ وهل أصبحت الخاصة بالعامة مشبهة ؟ وهل انقلبوا هزأة للساخرين ، وضحكة للناظرين ؟

هذا فإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا ، وآثاره الحسنة عديد الحصا . ومن لم يتق اللّٰه في تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله ، وهو غير معرب ، ركب عمياء ، وخبط خبط عشواء ، وقال ما هو تقول وافتراء ، وهراء ، وكلام اللّٰه منه براء . وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن الكافل بإبراز محاسنه ، الموكل بإثارة معادنه ، فالصاد عنه كالساد لطرق الخير لكي لا تسلك ، والمريد بموارده أن تعاف وتترك .

وقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب إلى معرفة كلام العرب ، وما بي من الشفقة والحدب ، على أشياعى من حفدة الأدب ، لإنشاء كتاب في الإعراب ، محيط بكل الأبواب ... »[1] .

---

(١) من مقدمة كتاب (المفصل في علم العربية) للزمخشري، ص ٧وما بعدها، ط/١ بتحقيق =

رحم اللّٰه أبا القاسم ، فكأنما كان ينظر بلحظ الغيب من ورواء الحجب إلى ما حصل في هذه العصور المتأخرة ، من الإعراض عن لغة القرآن والهجوم عليها وعلى أهلها من معليمها ومتعلميها ، من قبل أبنائها قبل أعدائها ، فرد عليهم بهذه الكلمات البليغة ، التي لم تترك شاردة ولا واردة ، هذا وقد قام صرح النحو عاليًا كالمزنة الهتانة ، ثابتًا راسخًا رسوخ الشم الراسيات ، معطاءً كالشجرة الطيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ، لم ينل من هذا البناء دعوات التجديد منذ قديم الزمان ولا محاولات الهدم والتكسير في العصر الحديث ، التي ردها اللّٰه خائبة وله الحمد ، ويكفي في هذا أن أول تفسير كامل شامل للقرآن وصل إلينا هو من أعمال النحاة ، وهو تفسير الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري وهو من الأئمة الكبار في النحو وفي علوم أخرى كثيرة كالتفسير والتاريخ .

وقد تحدث كثير من علمائنا المعاصرين عن أهمية اللسان العربي ، وضرورة الحفاظ عليه ، وصيانته من عوادي الزمن ، فألفوا كثيرًا من الكتب في ذلك ، كما دبجوا المقالات القصيرة والطويلة ، وأقوالهم في هذا الشأن كثيرة ، لتعرض اللسان العربي للهجوم والانتقاص ؛ إذ لم يتعرض علم من علوم الإسلام والعربية لمثل ما تعرض له النحو والصرف ، من الهجوم الظالم ، والنقد السالب ، من قبل أعداء الإسلام ، الصليبين المستعمرين والمستشرقين وأذنابهم الذين أطلقوا كثيرًا من الكلمات المضللة ، والعناوين الموهمة والدعوات المشبوهة التي ظاهرها الإصلاح والتيسير والتهذيب ، وحقيقتها وباطنها الإفساد والهدم والتشويه والتعسير ، مثل النحو المعقول ، والنحو المصفى ، والنحو الشامل ، والنحو الوافي ، والنحو القرآني ، والنحو الميسر ، أو تيسير النحو ، وإحياء النحو ، أو تهذيب النحو ، أو تطوير النحو ... وما إلى ذلك مما ظهر في العصر الحديث وحاول القضاء على النحو من أساسه وقطع الصلة بين المسلمين وتراثهم العظيم المشحون بمصطلحات النحو والصرف وعلوم العربية

= الدكتور/ علي بوملحم ، نشر دار مكتبة الهلال ، بيروت - لبنان - سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

الأخرى ، ولم يكن النحو العربي في يوم من الأيام توراتيًا أو إنجيليًا أو فاسدًا أو ناقصًا أو ميتًا أو مخلوطًا بما بكدر صفوه ، أو غير معقول ، أو من الصعوبة بالمكان الذي صوره الذين أرادوا الصد عنه ، حتى يقال فيه ما تقدم من الدعاوى الباطلة والتهم الظالمة ، والأقوال الموهمة .

ويطيب للباحث هنا أن يقدم كلمة مختصرة عن قضية تجديد النحو وتطوير قواعده ، تمثل خلاصة ما وقف عليه من آراء المعاصرين من علماء اللغة العربية المعتبرين[1] . فالنحو العربي قانون يحكم لغة العرب ويميز النطق بالمفردات والجمل وفقًا لتمييز المعاني التي يريدها الناطق بهذه اللغة ، أي أن النحو يوضح مراد المتكلم بلغة العرب .

وقانون لغة العرب – وهو النحو – لم يضعه العقل البشري ابتكارًا ، وإنما وضعه استنباطًا من مختلف استعمالات العرب ، وهذا القانون قانون صادق ، منسجم مع لغة العرب ، لا يمكن تفسيرها ، أو النطق بها كما قالها العرب بغير هذا القانون .

والبرهان على صدق هذا القانون أنه مطرد في جميع النصوص المنقولة عن العرب ، وأن استنباطه مصاحب للسليقة العربية ، لو مال لعدلته السليقة ، وأن اطراده لم يكن في تجربة مفكر ذكي أو عالم مستوعب من بضعة نصوص ، وإنما كان مطردًا في تجربة علماء ، ومفكرين كثيرين لا يستهان بعبقريتهم في شتى البقاع على مدى ما يزيد على ثلاثة عشر قرنًا ، ثم إن هذا الاطراد تحدى وصمد لتحدي عبقريات الأجيال خلال هذه القرون الطويلة ، لم يجدوا أي قاعدة نحوية متعسفة أو شاذة عن لغة

---

(١) انظر (بحوث ندوة النحو والصرف) التي عقدها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالجمهورية العربية السورية ، بدمشق ، من ٢٧- ١٩٩٤/٨/٣٠م ، وبحوث ندوة (النحو العربي ومحاولات التطوير) التي عقدتها ونشرت بحوثها مجلة الفيصل السعودية في عددها ٤٤، الصادر في مايو ١٩٨١م ، خاصة حديث أبي عبد الرحمن الظاهري في هذه الندوة ، والمقالات التي نشرتها هذه المجلة في عددها رقم ٢١٨ الصادر في شعبان ١٤١٥هـ الموافق له يناير ١٩٩٥م وهذا العدد يحوي ملفًا خاصًا عن العربية بعنوان (العربية سياج هويتنا) .

العرب ، هذا من ناحية قواعد العربية وهو مجال حديث الباحث .

أما تعليلات النحويين ، فمجال اجتهاد ، تختلف فيه العقول . وهذا يؤكد أن القانون النحوي ضرورة حتمية يفرضها بقاء لغة العرب إن أريد لها البقاء ، فليس النحو موضة تجديد أو شهوة ابتكار أو رأي فرد أو ظاهرة عصر ، ينعم بها الناس فترة ثم يدركهم الملل ، فيلتمسون بديلًا عنه .

وبناءً على ما تقدم ، إذا طرح موضوع تجديد النحو أو تطويره للنقاش ، فلننظر موضوع هذا التجديد ، فإن أريد به إيجاد وسائل تربوية حديثة أو أية وسيلة تيسر للناس فهم النحو ، في وقت أقل وجهد أيسر ، فهذا الأمر مطلوب ومحبب ، بل واجب ، لأن تيسير العلوم وتقريبها أمانة عامة في أعناق العلماء .

وقد يقتضي هذا النوع من التطوير تغييرًا في الاصطلاح أو تهذيبًا له أو اختصارًا منه أو إضافة إليه ، وهذا ما لا يحبذه الباحث إلا ببرهان يدل دلالة قاطعة على أن المرغوب في تطويره من الاصطلاح منطوٍ على ضرر ظاهر ، أو نقص ، أو فضول ، وأن الاصطلاح الجديد يضيف شيئًا ضروريًا أو كماليًا لم يكن في حسبان النحويين الأولين السابقين ، بشرط أن يكون مقتضى الاصطلاح الجديدة مطردًا في لغة العرب ، وهذا يعني أن من يسعى لهذا التطوير يجب أن يجمع بين عبقرية الفكر وعمق الثقافة اللغوية بحيث يكون مستوعبًا لقواعد النحو واصطلاحاته وعلله ، فاهمًا لأسراره ومقاصده .

والباحث حسب ثقافته النحوية المتواضعة يرى أن مجال التطوير محصور في إيجاد وسيلة أو وسائل تربوية تيسر للعامة والناشئة قواعد النحو الضرورية التي من لم يحذقها يكون ناقص الكفاءة العلمية ، ولا بأس - في رأي الباحث - من أن يكون تيسير هذه القواعد النحوية مصحوبًا بالتعليل النحوي لكون الفاعل مرفوعًا والحال منصوبة والمبتدأ معرفة ؛ لأن التفسير والتعليل مفتاح الذهن ، وهو الذي يغريه بطلب المزيد من القواعد . وهذا كله بالنسبة لتعليم المبتدئين أو من هم في حكمهم من

طلاب المراحل الدنيا . أما العالم المجتهد ، المتخصص في علم النحو ، الذي يريد أن يكون حجة في تفسير كلام العرب واستجلاء مقاصده ، فهذا لا يمكن أن يرضى لنفسه بمثل هذه المنزلة ؛ لأنه يأبى أن يحصر علمه في منهج متطور ، بل هو في مجال يحتاج إلى إضافته وتجديده واستدراكه دون أن يُقولب في منهج معين .

وإن أريد بتطوير النحو وتجديده هدم قواعده أو الاستغناء عن بعض ضروراته ، أو الاستهانة بما فيه من دقة البحث وفوارق دقيقة ذات أثر في تمييز لغة العرب ، فهذا لا يعني - في رأي الباحث - تطوير الوسيلة لفهم لغة قائمة ، وإنما يعني - فيما يعني - إيجاد وسيلة لفهم لغة مقترحة ، وهذه دعوة لا أتصور أن أدنى مسلم أو عربي يرضاها أو يستسيغها ، لأن أمة العرب منذ أن نزل القرآن بلغتها ، وأخبرت أن دينها خاتم الأديان إلى أن تقوم الساعة ، مرغمة على هذا اللسان إلى يوم القيامة ؛ لأن دين اللّٰه تعالى لا يفهم إلا بلغة العرب ، ولغة العرب لا تفهم إلا بالنحو .

كما أن بقاء لغة العرب ضمانة لبقاء كيان العرب ؛ لأن ضياع لغتهم تعطيل لفهم تاريخهم وعلومهم ، ودينهم وتراثهم ، المسجلة بلغتهم .

إن العقل البشري لم يولد وعنده قدرة مهيمنة يوجد بها الأشياء بالكاف والنون ، وإنما العقل البشري خلق من مخلوقات اللّٰه ، يتربى على مشاهدة الموجودات التي خلقها اللّٰه ، وعلى مشاهدة الوضعيات التي يسر اللّٰه لعقول الأجيال وضعها ، وتكون ميزة العقل بمقدار ما يفهم من أسرار هذا الوجود .

وفي كون اللّٰه تعالى وأوضاع الناس متغيرات وثوابت ، فإذا تحامق العقل في تغيير الثوابت ، فذلك دليل اختلاله ، وأمارة جنونه وآية خروجه عن وظيفته إلى ما لا طاقة له به ، إذ لا دخل للعقل في اقتراح آدمي يبصر من قفاه بدل عينين من قدامه ، مثلًا ؛ لأن خلق البشر من الثوابت في كون اللّٰه .

وكذلك ثوابت الوضعيات لا دخل لاقتراح العقل فيها ، فإذا كان استمرار لغة العرب من الثوابت الوضعية والشرعية ، فليس من أخلاق العقل التفكير في ذلك ، ثم

إن ذلك ليس بإمكانه، وهذه القضية حتمية أمة لا تغيرها رغبة حفنة.

أما المتغيرات الوضعية التابعة لمزاج النفوس، فأمر مباح للعقل أن يحوّر فيه ويطور «فللعقل أن يبتكر وسائل لغموض الكلام وإيحائه؛ لأن النفوس سئمت من الوضوح، ثم له أن يبتكر وسائل لإيضاح الكلام؛ لأن النفوس سئمت من الألغاز... وهكذا في شتى المتغيرات الوضعية، والله المستعان»[1].

ونخلص من هذا إلى أنه لا يمكن لمسلم أن يقبل في يوم من الأيام، مهما طال الزمن، هدم أسس النحو باسم التطوير، أو التجديد، أو أي مسمى آخر، وأن التطوير أمر مقبول ومرغوب فيه، إذ ظهرت فائدته واستبان نفعه، ما دام في الوسائل والمناهج والكتب، وطريقة تأليفها وترتيبها، شريطة التأكد من ضرر القديم الذي يراد تطويره وتجديده، والتأكد كذلك من أن البديل الجديد أنفع وأجدى وأفضل، أما قواعد النحو نفسها، وضروراته فلا تطوير فيها ولا تجديد إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. كيف تطور قواعد النحو وقد نزل بها القرآن الكريم، وتكلم بها النبي ﷺ، وبها كتبت كتب التراث الإسلامي كلها، منذ عصور الإسلام

(١) من كلام أبي عبد الرحمن الظاهري، في ندوة مجلة الفيصل المشار إليها سابقًا، هذا ويرى الباحث أن أكثر دعوات تجديد النحو وتطويره وإصلاحه وتهذيبه، في العصر الحديث، من النوع الهدام الذي يبغي الشر للنحو كله، وذلك مثل دعوة إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) وطه حسين في مقدمة هذا الكتاب وغيره، وإبراهيم أنيس في (من أسرار اللغة) ص٢١٦، وغيره، وأحمد مكي الأنصاري في (نظرية النحو القرآني) التي يزعم فيها أن النحو المتعارف عليه عندنا كالقوانين الوضعية التي تحكم بها الدول العلمانية في العصر الحديث، وغير هؤلاء من أتباعهم وتلاميذهم ومن قال برأيهم، وهذا الدعوات مشبوهة بخلاف دعوة ابن مضاء القرطبي القديمة فإنها دعوة مخلصة وإن كانت جهدًا ضائعًا ومعركة في غير معترك، وقد ذهبت هذه الدعوات كلها أدراج الرياح، وكانت صرخة في واد وبناءً في الهواء؛ ولله وحده الحمد، وتصدى للرد على هذه الدعوات كثير من أهل العلم مثل الشيخ الطنطاوي في (نشأة النحو، ١٤-٢٣) ود. إبراهيم عبد الله رفيدة في تضاعيف كتابه (النحو وكتب التفسير) والأستاذ علي النجدي ناصف في مقاله بمجلة المجتمع اللغوي بالقاهرة عدد نوفمبر ١٩٦٩م.

الأولى إلى يومنا هذا ؟ .

وبهذا تتضح أهمية قواعد النحو ، وضرورة الحفاظ عليها كما هي ، كما يتضح لنا أن مجال التطوير محدد ، ومحصور في المناهج وطرق التدريس ، والتأليف والوسائل التعليمية ، بغرض الوصول إلى النتائج المطلوبة في فهم العربية وإفهامها للناس في يسر ودقة ، من أيسر الطرائق . في أقصر وقت وبأقل جهد ، فإن أمكن شيء من هذا فأهلًا به ومرحبًا ، وإلا فالبحث عن الجديد في القديم أولى وأمثل وأكرم ، والله أعلم .

هذا وقد ظل أهل الإسلام ، على مر الدهور ، يهتمون بفصاحة اللسان ، وبلاغة الكلام ، وبراعة القول ، وينفرون من اللحن والهجنة في اللسان أشد النفور ، خاصة علية القوم من الحكام والولاة والعلماء والأدباء وأرباب الهمم العالية ، وكتب التراث زاخرة بأقوالهم في هذا المعنى نثرًا ونظمًا ، مما يدل دلالة قاطعة على اهتمامهم بالنحو تعلمًا وتعليمًا ، والاحتراز عن الخطأ في الكلام ، والخوف الشديد من الوقوع في اللحن فإن ذهب الباحث يتتبع أقوالهم وأخبارهم وقصصهم في ذلك إذًا لطال به المقال ، وخرج عن طبية هذا البحث .

وقد ذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أن تعلم القدر اللازم من علوم العربية واجب ، ويرى فريق من الناس أن ما زاد على ذلك مشغلة .

قال السخاوي(١) : « وصرح العز بن عبد السلام في أواخر القواعد بوجوب الاشتغال بالنحو الذي نقيم به كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ؛ لأن حفظ الشريعة واجب ، ولا يتأتى إلا بذلك فيكون في مقدمة الواجب لذا قال عامر الشعبي : النحو في العلم كالملح في الطعام ، لا يستغنى عنه شيء منه . ثم قال العز :

---

(١) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي أبو الخير ، فقيه مقرئ محدث مؤرخ ، وله علم بالفرائض والأصول والتفسير وغيرها ، توفي بالمدينة سنة ٩٠٧هـ ، وله ترجمة في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، له ٨/ ٣٢، والبدر الطالع للشوكاني ٢/ ١٨٤، ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٥٠.

لكن لا يجب التوغل فيه، بل يكفيه تحصيل مقدمة مشيرة لمقاصده، بحيث يفهمها ويميز بها حركات الألفاظ وإعرابها، لئلا يلتبس فاعل بمفعول، أو خبر بأمر أو نحو ذلك».

وقال أبو أحمد بن فارس في جزء ذم الغيبة له: «إن غاية النحو وعلم ما يحتاج إليه منه، أن يقرأ فلا يلحن، ويكتب فلا يلحن، وأما ما عدا ذلك فمشغلة عن العلم، وعن كل خبر» وإن كان الخطيب قال في جامعه: إنه ينبغي للمحدث أن يتقي اللحن روايته، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دراية النحو ومطالعته علم العربية، ثم ساق عن في الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: «ليس يتقي من لا يدري ما يتقي»(١).

وعلى هذا فتعلم قدر من النحو واللغة أمر لابد منه لأحد من أهل الإسلام، يريد النظر في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ: لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وعلى هذا إجماع العلماء المعتبرين في كل عصر ومصر.

وقال القلقشندي بعد أن ذكر ضرورة تعلم النحو والعربية في الدين: «... ثم المرجع في معرفة النحو إلى التلقي من أفواه العلماء الماهرين فيه، والنظر في الكتب المعتمدة في ذلك من كتب المتقدمين والمتأخرين»(٢).

وهو بهذا قد حدد الطريق إلى تعلم النحو في أمرين:

١- التلقي من أفواه العلماء الماهرين في النحو.

٢- النظر في الكتب المعتمدة عند المتقدمين والمتأخرين.

وعلى هذا المنهج سار العلماء وطلاب العلم قديمًا وحديثًا.

وقد ذهب فريق من الناس إلى الطعن في متعلمي العربية، وبالغ بعضهم في ذلك،

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي، ص ٢٢٨، ط/١ نشر دار الكتب العلمية، ببيروت - لبنان، سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٢) صبح الأعشى، مرجع سابق، ١/ ١٧١.

قال : النحو أوله شغل ، وآخره بغي . ذكر هذا ابن حجر[١] العسقلاني في كتابيه : تهذيب التهذيب ، وتقريب التقريب ، وقد عقب عليه بقوله : « هذا كلام لا معنى له ، لأن أول الفقه شغل ، وأول الحساب شغل ، وهكذا أوائل العلوم . أفترى الناس تاركين العلوم من أجل أن أولها شغل » ؟!

ثم قال : « أما قوله : وآخره بغي فإن كان يريد به أن صاحب النحو إذا حذقه ، صار فيه زهو ، واستحقر من يلحن ، فهذا موجود في غيره من العلوم ، من الفقه وغيره ، في بعض الناس وإن كان مكروهًا ، وإن كان يريد بالبغي التجاوز فيما لا يحل ، فهذا كلام محال ، فإن النحو إنما هو العلم باللغة التي نزل بها القرآن ، وهي لغة النبي ﷺ ، وكلام أهل الجنة ، وكلام أهل السماء »[٢] .

وقد كان للقراءات القرآنية أثر كبير في تطور الدرس النحوي ، وتنمية القواعد النحوية ، فخلافات النحويين حول توجيه بعض القراءات - سواء أكانت متواترة أم

(١) هو شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري الشافعي ، محدث ، مؤرخ ، أديب ، شاعر ، زادت تصانيفه على مائه وخمسين مصنفًا ، معظمها في الأصلين والتاريخ والأدب والفقه ، له ترجمة في مراجع كثيرة ، منها حسن المحاضرة ١/ ٢٠٦، والبدر الطالع ١/ ٨٧، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٠.

(٢) تهذيب التهذيب ، لابن حجر ، ١/ ٣٣٧، وتقريب التقريب له أيضًا ، ٢/ ١٢٠، ط/ ١، نشر دار الفكر بيروت - لبنان - سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، وقد قال المرتضى الزبيدي في إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ١/ ٤٤٠: « قال بعض السلف : النحو يُذهب الخشوع من القلب ، وقال بعضهم : من أراد أن يزدري بالناس فليتعلم النحو : وذكرت العربية عند القاسم بن مخيمرة فقال : أولها كبر ، وآخرها بغي ، ثم قال الزبيدي : « مما لا يستحب التبحر فيه ، علوم العربية والنحو » ...

والرد على هذه الأقوال هو ما رد به شيخ الإسلام الحافظ بن حجر العسقلاني على القائل الأول ، ومثل هذه الأقوال - في تقدير الباحث - تحمل على التقعر والبحث عن الدقائق التي لا يحتاج إليها بحال في النحو ، وإلا فالزبيدي نفسه قد قد ألف كتابه العظيم (تاج العروس) حاويًا كل دقائق اللغة والنحو ، ولم يكد يغادر شاردة ولا واردة من علوم العربية ، فكيف التوفيق بين هذا وبين هذه الأقوال الموهمة ؟ ! .

شاذة - كان لها أثر واضح في النحو وكثرة قواعده، وتاريخ النحو خير شاهد على هذا؛ لأن النحاة اعتمدوا على القرآن الكريم بجميع قراءاته في وضع القواعد أكثر من اعتمادهم على أي نص آخر، ومصداق هذا ما يأتي في ختام هذا الباب من إجماع النحاة على الاستشهاد بجميع القراءات القرآنية وما يأتي في فصول هذا البحث من حرص النحاة على استقصاء البحث في وجوه القراءات. أما عن صلة النحو بالتفسير، فقد أقبل النحاة - كما تقدم - على كتاب اللّٰه تعالى يستنبطون منه أحكام النحو، ويبنون عليه مبادئه ويعربون آياته، ويفسرون معانيه.

ومن المعلوم أن كل علم يبدأ محدد الجوانب، قليل المسائل، في صورة محاولات تنمو شيئًا فشيئًا حتى تصل إلى مرحلة النضج، ثم قد يتفرع العلم الواحد إلى علوم متميزة المعاني والحدود، وهذا ما نلاحظه في جهود النحويين في ميدان دراستهم النحوية واللغوية للقرآن الكريم.

ويعد كتاب سيبويه أقدم مؤلف يحمل تحليلًا وتفسيرًا للآيات القرآنية؛ لأن «كتاب سيبويه أقدم كتاب يحمل تحليلا لغويا للآيات وأقدم نص نحوي يتوفر لدينا هو كتاب سيبويه ومعلوم أن الكتاب كتاب نحو يتناول النص القرآني باعتباره الدليل الأول من أدلة النحو، لكننا لا نعدم فيه تحليلًا لغويًا لمعاني بعض الآيات القرآنية، مما يعتبر مقدمة، ومن المحاولات الأولى لنشأة التفسير بالدراية، ومما يزيد من قيمته في هذا المضمار، أنة يعتبر تسجيلًا أمينًا بأسلوب العالم الفذ لما كان يدور من حلقات الدرس ومجالس العلم في عهد سيبويه وقبله، في الدراسات النحوية حول القرآن الكريم، فهو حافل بآراء السابقين من شيوخه وبعض العلماء وغيرهم حول توجيه كثير من الآيات القرآنية، ووجوه إعرابها أو القراءات فيها، مما يجعل لهذا السفر الضخم قيمة أكبر من توجيه العلماء نحو التفسير اللغوي مع التفسير الأثري الذي كان هو السائد في عصر سيبويه، كما يجعل له فضلًا أوسع على النحويين اللاحقين، لفتحه لهم باب النظر لغويًا في كتاب اللّٰه عز وجل، من حيث النحو والإعراب والمعاني

والاحتجاج ، وهي الميادين التي توسع فيها النحويون بعده »[١] .

وفي الكتاب عدد كبير من الشواهد القرآنية ، بلغت في إحصاء الباحث ٤٥٨آية من غير عد المكرر ، و٤٧٧ آية بعد المكرر[٢] وذكر فيها سيبويه كثيرًا من وجوه القراءات المتواترة والشاذة ، وقد أدار الحديث حولها ، محللًا مبينًا مغزاها ، وجمال الأسلوب فيها . وهذا ما جعل بعض الباحثين يعد كتاب سيبويه باكورة النظر في تحليل النص القرآني وتفسيره لغويًا ، وممهد الطريق للتفسير غير الأثري[٣] .

ومعلوم أن الهدف الأساس من الاستشهاد في النحو هو تأصيل المسائل النحوية ، وبناء القواعد ، وبيان أصلها اللغوي ، وهو ما أوسع سيبويه القول فيه ، سالكًا منهج البناء على الأكثر ، والقياس عليه ، وبهذا سبق سيبويه العلماء إلى النظر العميق في تحليل الآيات[٤] ، وبيان معانيها ، وحملها على أشرف المعاني ، وأرفع الأساليب . وهذه بعض الأمثلة من الكتاب تشهد لما نقول : ففي حديث سيبويه عن الحذف عند العرب ، ذكر بعض النماذج من كلام العرب ، فيها حذف شيء للعلم به ، ولأنه مفهوم من السياق ، ثم قال : « ومثله في الاتساع قوله عز وجل : ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا

---

(١) النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ١/ ١٠١، وما بعدها .

(٢) أحصى بعض العلماء المعاصرين الشواهد القرآنية بأقل من ذلك ، ومن ذلك إحصاء الدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي وإحصاء الأستاذ/ على النجدي ناصف في كتابه (سيبويه إمام النحاة) وفي هذين الإحصائين أخطاء كثيرة ، فكان أحسن منهما إحصاء الشيخ الأستاذ/ أحمد راتب النفاخ في كتابه (فهرس شواهد سيبويه) وإحصاء العلامة الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) ، وقد أحصاها أيضًا الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون في فهارس نشرته للكتاب ، وأحسن هذه الإحصاءات هو إحصاء الشيخ/ أحمد راتب النفاخ .

(٣) ينظر : النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق ١/ ١٠١.

(٤) يرى أستاذنا العلامة / عبد اللّه الطيب أن عبد القادر الجرجاني حاول أن يسلب سيبويه هذه الفضيلة ، وما قدمه عبد القادر في الدلائل والأسرار مسبوق بسيبويه في كل ما ذكر ، ولم يشر إلى ذلك ، مما جعل بعض الناس يعتقد أن عبد القاهر هو المخترع وهو في الحقيقة ناقل من سيبويه ومعتمد عليه . واللّه أعلم .

﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[١] . فلم يشبهوا بما ينعق وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع ، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز ، لعلم المخاطب بالمعنى ، ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطؤهم الطريق ، وإنما يطؤهم أهل الطريق »[٢] .

فهذا نموذج واضح من تحليله الدقيق للآيات ، الذي يعتمد فيه على العلم بأساليب العرب في خطابها ، وطريقتها في تركيب كلامها ، ودواعيها للحذف والإيجاز مما سماه العلماء سنن العرب في كلامها ، ومن ذلك الحذف للإيجاز ، وعلم المخاطب بالمعنى ، وما يتم به الكلام ، وهو تحليل بلاغي أفاد منه البلاغيون فانتهوا إلى أن الأصل في كل معلوم حذفه .

فبينما يدل ظاهر الآية عند النظرية العجلى على تشبيه الكفار بالذي ينعق بالبهائم التي لا تعقل ، نرى سيبويه يقول : إنهم مشبهون بالبهائم المنعوق بها ، أي التي يصيح بها راعيها ، ويزجرها ، وداعيهم إلى الحق مشبه براعيها ، وهم مثلها ، لا يعقلون ولا يسمعون إلا الدعاء والصياح ! لعدم انتفاعهم ، وفي موضع آخر من الكتاب قال : « وأما قوله سبحانه : ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾[٣] و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾﴾[٤] فإنه لا ينبغي أن نقول : إنه دعاء ههنا ؛ لأن الكلام بذلك واللفظ به قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم ، وما يعنون ، فكأنه - والله أعلم - قيل لهم ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾﴾ و ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾ أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا الكلام إنما لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل

---

(١) الآية ١٧١ من سورة البقرة .

(٢) الكتاب : كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١/ ١٠٨، بتحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط/ ٢، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة الرفاعي بالرياض - السعودية ، سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، وانظر : الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) مرجع سابق ، ٢/ ٢١٤.

(٣) الآية ١٥ من سورة المرسلات .

(٤) الآية ١ من سورة المطففين .

في الشر والهلكة ، ووجب لهم هذا . ومثل ذلك قول تعالى : ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾[١] فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما ، وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذلك ، ما لم يعلما . ومثله : ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٢] فإنما أجري هذا على كلام العباد ، وبه نزل القرآن »[٣] .

هذه النماذج تعد تفسيرًا لغويًّا ، وضع بها سيبويه منهجًا لوجوه حمل كلام اللّٰه تعالى على مقتضى لغة العرب ، ومعرفة أسلوب القرآن في الخطاب ، فالقرآن يخاطب الناس بأساليب العرب في كلامها ، ومتعارف خطابها ، ويؤول المتشابه منه بما يليق بجلال اللّٰه وسعة علمه وإحاطته ، وكمال قدرته ، ونفاذ إرادته ، وتنزهه عن النقص والعجز والجهل .

وسيبويه واسع الرواية ، فهو ينقل آراء قدامى النحاة ، وعلماء اللغة السابقين من شيوخه ، من أمثال الخليل ، وأبي عمرو[٤] ويونس[٥] وأبي الخطاب الأخفش[٦]

---

(١) الآية ٤٤ من سورة طه .

(٢) من الآية ٣ من سورة التوبة .

(٣) الكتاب ١/ ٦٦.

(٤) هو زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي البصري ، أبو عمرو ، كان إمام البصرة وقارئها وهو أحد القراء السبعة ، قال ابن الجزري : « كان أبو عمرو أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والأمانة والدين » ، ولد بمكة سنة ٧٠هـ ونشأ وعاش بالبصرة وتوفي بالكوفة سنة ١٥٤هـ ، روى عنه الدوري والسوسي وغيرهما ، ترجمته في : النشر ١/ ١٣٤، وغاية النهاية ١/ ٤٤٣، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٨٣، والأعلام لخير الدين الزركلي ٣/ ٧٢.

(٥) هو : يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، أبو عبد الرحمن ، شارك سيبويه في الأخذ عن حماد ، خرج إلى البادية وكتب عن الأعراب ، نقل عنه سيبويه فيما يزيد على مائتي موضع في الكتاب ، فهو أكثر من نقل عنه وتتلمذ عليه بعد الخليل ، مات سنة ١٨٢ عن ٩٠ أو ١٠٠سنة ، ترجمته في : مراتب النحويين ص٢١ وبغية الوعاة ٢/٤٢٦ وطبقات الزبيدي ، ص ٣٣ ونزهة الألباء ص ٥٩.

(٦) هو عبد الحميد بن عبد المجيد ، أبو الخطاب الأخفش الأكبر ، مولى بني قيس بن ثعلبة ، وهو شيخ ليونس أيضًا ، كان دينًا ثقة ورعًا ، إمامًا في النحو واللغة خرج إلى البادية ، فأخذ عن الأعراب =

وعيسى بن عمر(١) وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(٢) وغيرهم ، كما يروي عن المفسرين أقوالهم وآراءهم ، فيقول مثلًا : « سألت الخليل عن قوله تعالى : ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾(٣) وعن قوله : ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾(٤) فزعم أنها مفصولة من (كأن) ، والمعنى : أن القوم انتبهوا ، فتكلموا على قدر علمهم ، أو نبهوا ، فقيل : أما يشبه أن يكون ذا عندكم كذا . والله أعلم ، أما المفسرون فقالوا : ألم تر أن الله ... »(٥) .

وبناءً على ما تقدم يتأكد لنا أن كتاب سيبويه ، هذا الأثر الخالد ، جمع بين عمق التحليل ، وسعة الرواية فحمل إلينا البذرة الأولى لتفسير القرآن الكريم ، من خلال نصه ، وفهمه اعتمادًا على تركيبه اللغوي وأسلوبه العربي ، كما نقل إلينا كثيرًا من آراء الأقدمين في الدراسات القرآنية والنحوية واللغوية ، وما كان يدور حولها في مجالس العلماء وحلقات الدرس ، مما يؤكد أنه هو الذي مهد الطريق لكتب معاني القرآن وإعرابه ، فكان الانتفاع به واسعًا في هذه الكتب ، وفي كتب التفسير إلى يوم الناس هذا(٦) ، والمتتبع لكتاب سيبويه ، الواقف على تحليلات سيبويه وبعض شيوخه لآيات

= وتتلمذ على أبي عمرو ، ولم تعرف سنة مولده ، ولا وفاته بالتحديد ، ولكنه عاش ما بين أواخر القرن الأول وأواسط الثاني ، ترجمته في إنباه الرواة ١/٣٢٩ ومعجم الأدباء ١٠/ ٢٥٤.

(١) هو : عيسى بن عمر الثقفي البصري ، أبو سليمان ، مولى خالد بن الوليد ، أخذ عنه الخليل ، وله اختيار في القراءة انفرد به وألف كثيرًا من الكتب ضاعت كلها ، توفى سنة١٤٩هـ ، ترجمته في بغية الوعاة١/ ٣٧٠ وطبقات النحويين واللغويين ، ص ٢٣.

(٢) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، مولاهم ، المقرئ النحوي اللغوي العلامة ، من كبار علماء العربية ورواة اللغة والقراءة ، قال ابن سلام : « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل ابن أبي إسحاق » توفى سنة١١٧هـ عن ٨٨ سنة ، ترجمته في إنباه الرواة ٢/ ١٠٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٢، وخزانة الأدب ١/ ١١٥.

(٣) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

(٤) من الآية السابقة .

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٤.

(٦) ينظر : سيبويه إمام النحاة ، للأستاذ/ على النجدي ناصف ، ص ٨٨، ط/٣ نشر دار المعارف بمصر سنة ١٩٨٥م ، وكتاب النحو وكتب التفسير ، مرجع سابق١/ ١٠١.

من القرآن الكريم يصل إلى يقين بأن تحليلاتهم جمعت بين التوجيه الإعرابي والتعليل النحوي واللغوي من حيث التركيب والألفاظ ، وبين التفسير من حيث معنى الآيات ومضمونها ، وهي تعليلات عميقة لآيات الكتاب المبين ، مما يؤكد أن غرضهم كان خدمة القرآن من خلال اللغة والنحو والإعراب الذي هو فرع المعنى ، كما يؤكد ما سبق من أن الكتاب حمل إلى الأجيال التالية له البذرة الأولى لتفسير القرآن من خلال النص وفهمه اعتمادًا على تركيبه اللغوي ، وأسلوبه العربي ، كما أن ذكر سيبويه لآراء المفسرين أمر واضح الدلالة على ما سبق من أنه نقل نماذج كثيرة لأراء الأقدمين في الدراسات القرآنية النحوية واللغوية ، وما كان يدور حولها في مجالس العلماء وحلقات الدرس في البصرة وغيرها من الحواضر ، وهذا كله يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك ما سبق من أن سيبويه بكتابه هذا قد مهد الطريق لكتب معاني القرآن وإعرابه ، التي ظهرت فيما بعد ؛ لأن الانتفاع الواسع بكتاب سيبويه كان عامًا في كتب النحو والتفسير معًا .

ثم ظهرت بعد ذلك كتب إعراب القرآن وكتب معاني القرآن ، وهي كتب ألفها النحاة واللغويون في إعراب القرآن الكريم وبيان معانية وغريبه .

وقد بلغ ما ألفه علماء اللغة والنحو الأقدمون ، تحت عنوان (معاني القرآن) أربعة وثلاثين كتابًا ، لم يصل إلينا إلا القليل منها ، كما بلغ ما ألفوه تحت عنوان (إعراب القرآن ، أو إعراب القرآن ومعانيه ، أو معاني القرآن وإعرابه) ما يزيد على أربعة وعشرين كتابًا ، لم يصل إلينا - كذلك - إلا القليل منها ، والباقي ضاع في المحن التي تعرض لها التراث الإسلامي والعربي في الحقب التاريخية المختلفة[1] .

وهذا العدد الكبير من المؤلفات يعبر عن الجهد الضخم الذي بذله النحويون واللغويون لخدمة الكتاب العزيز ، والذي دفعهم إليه حبهم وإخلاصهم وحرصهم على هذا الكتاب ، تقربًا إلى اللّٰه سبحانه وتعالى بخدمة كتابه ، وبناءً لقواعد العربية على

---

(١) انظر تفصيل الكلام عن هذه المؤلفات ومؤلفيها وتاريخها وما وصل إلينا وما ضاع منها في (النحو وكتب التفسير) ١١٢/١ - ١٤٠. وما ذكرته هنا مختصر منه .

أصلها الأول ، وركنها الركين ، وتيسيرًا لفهمه على المسلمين ، فما الإعراب إلا طريق لفهم المعنى وتحليل التركيب وتذوق النصوص ، وهذا هو معنى الإعراب عند علمائنا السابقين الذين فهموه على هذا الوجه ، فاندفعوا يخدمون به كتاب الله تعالى ولغته .

ويقول العكبري(١) : « أما بعد فإن أولى ما عني باغي العلم ، بمراعاته ، وأحق ما صرف العناية إلى معاناته ، ما كان من العلوم أصلًا لغيره منها ، وحاكمًا عليها ولها فيما ينشأ من الاختلاف عنها ، وذلك القرآن المجيد ... فأول مبدوء به من ذلك تلقف ألفاظه من حفاظه ، ثم تلقي معانيه ممن يعانيه ، وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه ، ويتوصل به إلى تبين أغراضه ومغزاه ، معرفة إعرابه ، واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه ، والنظر في وجوه القرآن المنقولة عن الأئمة الأثبات »(٢) .

فالإعراب معبر لفهم المعاني ، ومركب للغوص عليها ، وأداة لتحليل الكلام وبيان أركانه ومعطياته ، وبهذا المعنى الواسع يمكن أن يكون من صميم الإعراب ، النطق الصحيح ، والقدرة على تمييز المعاني ، ومعرفة أركان الجملة ومتمماتها .

ويقول الإمام السيوطي(٣) عن إعراب القرآن : « ... ومن فوائد هذا النوع معرفة المعنى ؛ لأن الإعراب يميز المعاني ، ويوقف عن أغراض المتكلمين »(٤) .

---

(١) هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحوي الضرير ، العكبري الأصل ، البغدادي المولد والدار ، ولد سنة ٥٣٨ ببغداد ، وتوفى بها سنة ٦١٦. ترجمته في بغية الوعاة ٣٨/٢ وإنباه الرواة ٢/ ١١٦ ومقدمة تحقيق كتابه التبيان في إعراب القرآن ، فقد ترجم له محقق الكتاب علي محمد البجاوي ترجمة وافية .

(٢) التبيان في إعراب القرآن . لأبي البقاء العكبري من مقدمة الكتاب ١/١ بتحقيق علي محمد البجاوي ، نشر دار الجيل - بيروت - لبنان ط/٢ سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

(٣) هو جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي ، عالم موسوعي ، متبحر في فنون كثيرة ، توفي ٩١١هـ ، ترجم لنفسه في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، وألفت في سيرته كتب كثيرة ، ورسائل جامعية ، وهو من المكثرين في التأليف .

(٤) الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ٢/ ٢٦٠، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/المشهد الحسيني - القاهرة ، بدون تاريخ .

فالنحويون اتجهوا إلى التأليف في إعراب القرآن ومعانيه : تلبية لحاجة الناس إلى ذلك ، وللإجابة عن الأسئلة التي كانت تدور في مجالس العلماء ، وحلق المساجد حول النص القرآني ، لفظًا مفردًا ، وكلامًا مركبًا ، وكان هذا النسق من التأليف هو الذي يستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة ، ويزيل الغموض والإشكال التي كانت تثار لفهم النصوص القرآنية ؛ لمعالجته هذا النصوص مباشرة بالتحليل والتوجيه والبيان وفق ما عرفت العرب في كلامها ، بخلاف التفسير بالمأثور الذي كان هو الشائع في القرون الإسلامية الأولى لبساطة الحياة . فبذل النحاة جهودهم في هذا اللون من خدمة كتاب اللّه تعالى ، احتجاجًا وتوجيهًا للقراءات ، وبيانًا للغريب ، وتفسيرًا للمعاني ، وإعرابًا للمشكل ، وتأصيلًا لقواعد اللغة والنحو على هدى التعبير القرآني .

ثم أخذ بعض العلماء يمزج بين هذا النوع من التفسير وبين التفسير بالمأثور ، بذكر الآثار التي وردت في تفسير الآية . وذكروا أن أول من فعل ذلك هو أبو عبيدة معمر بن المثنى[1] الذي جمع كتب السابقين قبله ، في معاني القرآن وإعرابه في كتاب واحد هو مجاز القرآن ، وأضاف إلى ذلك التفسير الأثري[2] .

ومما تقدم يبدو للباحث أن كتب إعراب القرآن ومعانيه هي المرحلة الأولى من مراحل ما عرف بالتفسير بالرأي أو التفسير بالدراية أو التفسير اللغوي مقابل التفسير بالرواية أو التفسير بالمأثور ، أو التفسير الأثري .

أما عن معنى التفسير فإن هنالك ثلاث كلمات متقاربة المعاني ، إن لم تكن مترادفة متحدة المعنى ، والكلمات هي : المعنى والتفسير ، والتأويل ، وقد كان للباحث وقفة عند معاني هذه الكلمات اللغوية والعلاقة بينها وبيان آراء علماء اللغة في

(١) هو معمر بن المثنى أبو عبيدة التميمي البصري ، ولد سنة ١١٠هـ وتوفي سنة ٢١٠هـ ، ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٩٥.

(٢) تاريخ بغداد ، لأبي بكر علي الخطيب البغدادي ، ١٢/ ٤٠٥، ط/١ نشر مطبعة السعادة بالقاهرة ، بدون تاريخ .

ذلك ، وذلك في الفصل الثاني الخاص بالتأويل من بحثه للماجستير ؛ ولذا لا يرى ضرورة للحديث عن ذلك في هذا الموضع . هذا من حيث المعنى اللغوي ، أما في عرف العلماء فقد ذكروا ألوانًا من التعاريف للتفسير في اصطلاحهم تلتقي كلها في الكشف عن معاني القرآن الكريم ، وما يحتاج إليه من أحكام ألفاظه ومدلولاتها ، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ، قال الزركشي(١) في تعريف التفسير : « واعلم أن التفسير في عرف العلماء : كشف معاني القرآن وبيان المراد منه ، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره ، وحسب المعنى الظاهري وغيره »(٢)

فالتفسير - إذا - هو محاولة الإنسان فهم كلام اللّٰه تعالى وبيان معانيه ، وإيضاحها للناس قدر طاقته ، وما تسمح به إمكاناته . ويبدو للباحث أن أجمع تعريف وأقصره للتفسير هو ما ذكره الزرقاني(٣) بقوله : « ... علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد اللّٰه ، بقدر الطاقة البشرية »(٤) .

وقد اتفق العلماء على أن المفسر لكتاب اللّٰه تعالى يشترط فيه العلم باللغة العربية وآدابها وعلومها ؛ لأن التفسير لا يمكن بدونها ، ولا شك أن النحو في مقدمة علوم العربية ، حيث إنه البديل الأول للسليقة العربية ، وسلم الوصول إلى سائر العلوم الأخرى ، ومنها بقية علوم العربية . قال السيوطي : « قال أبو طالب الطبري : وتمام هذه الشرائط - شرائط المفسر - أن يكون ممتلئًا من عدة الإعراب ، لا يلتبس عليه

---

(١) هو بدر الدين محمد بن عبد اللّٰه الزركشي ، أحد العلماء الكبار في عدة علوم ، توفى سنة ٧٩٤هـ بمصر ، وله ترجمة في حسن المحاضرة ١/ ١٨٥، والدرر الكامنة ٣/ ٣٩٧، ومقدمة تحقيق كتابه البرهان .

(٢) البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبد اللّٰه الزركشي ، ٢/ ١٤٦، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط/١ نشر مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، سنة ١٩٥٧م .

(٣) هو محمد عبد العظيم الزرقاني ، ٢/ ٤١٧، ط/١ نشر مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

(٤) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ، ٢/ ٤١٧، ط/١ نشر مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

اختلاف وجوه الكلام ، فإنه إذا خرج بالبيان عن وضع اللسان ، إما حقيقة أو مجازًا فتأويله تعطيله ، وقد رأيت بعضهم يفسر قوله تعالى : ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ﴾[1] أنه ملازمة قول (اللّٰه) ، ولم يدر الغبي أن هذه جملة حذف منها الخبر ، والتقدير : اللّٰه أنزله »[2] .

وقد أوجبوا على المفسر تعلم الإعراب الذي يؤدي اختلاله إلى فساد في المعنى ، يتعلمه : ليتوصل إلى الحكم الصحيح ، كما أوجبوا ذلك على القارئ ليسلم من اللحن[3] .

وقد تقدم أن الفقهاء والأصوليين أجمعوا على أن حذق النحو والعربية شرط في وصول الفقيه إلى رتبة الاجتهاد ، كما أجمع المحدثون على اشتراط ذلك فيمن يشتغل بحديث رسول اللّٰه ﷺ ، وبهذا نعلم أن القراء اشترطوا ذلك في القارئ كما اشترطه الجميع في المفسر .

ويكثر الكلام عن التفسير وأنواعه ومراحله ، في كتب علوم القرآن وتاريخ التفسير وتراجم المفسرين وطبقاتهم ، وقد تحدث مؤلفو هذه الكتب عن طبقات المفسرين من الصحابة والتابعين إلى الزمن الذي عاش فيه كل مؤلف ، كما تحدثوا عن أنواع التفسير ، مثل التفسير بالرواية أو بالمأثور ، والتفسير بالرأي أو بالدراية ، إلى التفسير الإشاري . والذي يهم الباحث هنا هو التفسير اللغوي التي اهتم أصحابه بالنحو وقضايا اللغة في تفاسيرهم ؛ لأن الباحث يرجع إلى بعض هذه التفاسير في كل عصر من عصور التراث للاطلاع على آراء أصحابها في منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن والتوجيه وجوه القراءات القرآنية ، ويبدو للباحث أن جميع من أهتم بهذا الجانب في تفاسيرهم هم من كبار النحاة وأئمتهم في كل عصر ومصر ، ولا عجب في ذلك بعد

---

(1) من الآية 91 من سورة الأنعام .

(2) الإتقان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، 4/ 175 .

(3) البرهان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، 2/ 165 . والإتفان في علوم القرآن ، مرجع سابق ، 4/ 189 .

ما قدمنا من ضرورة معرفة المفسر النحو والإعراب وعلوم العربية عمومًا ، ولكن غلب على هؤلاء الاشتغال بالتفسير فعدوا من المفسرين مع أنهم من كبار النحاة ومعدودون في علماء العربية ، وبعد النظر في طبقات المفسرين ، والتأمل الطويل في مناهج المفسرين الذين عنوا بالنحو ومباحثه في تفاسيرهم ، والمراحل الزمنية التي تغلب فيها هذا اللون من البحث ، وما مر عليه من فترات التجديد والابتكار ، والقوة والضعف ، أو الاجتهاد والتقليد ، والمفسرين النابهين المتميزين والحاكين الناقلين تراءى للباحث أنه يمكن تقسيم مراحل التفسير النحوي وطبقات المفسرين النحويين إلى ست مراحل[١] وهي كلها تبنى على جهود رجال القرن الأول الهجري وتعتمد على تفاسيرهم ، كابن العباس رضي اللّه عنهما ، وتلاميذه مثل قتادة ومجاهد والحسن وابن سيرين وسعيد بن جبير والشعبي وكثير غيرهم .

الأولى من أواخر القرن الأول الهجري إلى نهاية الثاني وأوائل الثالث ، ويمثل هذه المرحلة النحويون واللغويون مؤلفو كتب إعراب القرآن ومعانيه ، وقد تقدم للباحث حديث عنهم في هذا الفصل ، ولا مفر للباحث المتعمق من عد هذه الكتب ومؤلفيها المرحلة الأولي للتفكير النحوي في كتب التفسير أو التفسير اللغوي في كتب اللغة والنحو ، وعلاقة النحو والنحاة بالقرآن الكريم ، لما تقدم ؛ ولأن مؤلفي هذه الكتب هم أئمة النحو واللغة الأوائل ، وحجة كل محتج في النحو ومباحثه وهي المرحلة التي بني عليها اللاحقون من المفسرين الذين اهتموا بالبحوث النحوية والاحتجاج للقراءات وتوجيهها من حيث اللغة والنحو في تفاسيرهم ، إما ابتكارًا وتجديدًا وتنمية ، وإما نقلًا واعتمادًا على السابقين وترديدًا لأقوالهم . ومن الكتب التي وصلت إلينا من

(١) انظر تفصيل الكلام عن طبقات المفسرين وأنواع التفسير ، والتفاسير التي اهتم أصحابها بالنحو ، انظر تحليلًا واسعًا لكل ذلك في طبقات المفسرين للسيوطي ، وطبقات المفسرين لشمس الدين الداؤدي ، والتفسير والمفسرين ، للدكتور محمد حسين الذهبي ، والتفسير ورجاله لمحمد الفاضل بن عاشور ، والنحو وكتب التفسير ١/ ٥٦٣.

هذا المرحلة ، معاني القرآن للأخفش[(١)] ومعاني القرآن للفراء[(٢)] ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج[(٣)] ومجاز القرآن لأبي عبيدة ، ومع اعتماد هذه الكتب ومؤلفيها على سيبويه وكتابه ، فيها كثير من مظاهر الابتكار .

والمرحلة الثانية من أوائل القرن الثالث إلى أوائل السادس ، وتمتاز هذه المرحلة بأصالة التفكير النحوي ، وتنمية المرحلة الأولين والبناء عليها ، والأخذ منها مباشرة ، كما تمتاز في مجموع رجالها بأصالة المنهج اللغوي في التفسير والتطور به إلى مداه ، كما تمتاز أيضًا بأن كثيرًا من رجالها هم من أئمة النحو والتفسير معًا ، الذين كانت أقوالهم واجتهاداتهم في ميدان الدراسة رافدًا قويًا ، ومعينًا ثرًا للمراحل اللاحقة ، إلى جانب رجال المرحلة الأولى .

---

(١) هو سعيد بن مسعدة ، أبو الأحسن الأخفش الأوسط ، مولى بني مجاشع بن دارم ، أخذ عن سيبويه وشيوخه غير الخليل ، وهو الذي أظهر الكتاب للناس ، فهو أشهر تلاميذ سيبويه وكان أسن منه ، توفي سنة ٢٠٧، ترجمته في : إنباه الرواة ٣/ ٢١٩، وتقديم الكتاب ١/ ١٦، وكتاب (سيبويه إمام النحاة) ، ص ٨٥.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، أبو ذكريا الفراء ، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم ، وهو تلميذ للكسائي ، وللفراء آراء واجتهادات في النحو واللغة استحق بها أن يكون من كبار علماء العربية ، وكتابه (معاني القرآن) من أجود ما كتب في هذا الشأن ، توفي سنة ٢٠٧هـ ، وله ترجمة واسعة في ابناة الرواة ٦/٤ ومعجم الأدباء ، ٢/ ٩، والأعلام ٩/ ١٧٨.

(٣) هو : إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، من أكابر علماء النحو واللغة في القرن الثالث الهجري ، وكتابه (معاني القرآن وإعرابه) من أشهر المؤلفات في هذا الموضوع ، حتى إن صاحبه ليعرف بصاحب معاني القرآن . مات سنة ٣١١هـ ، وله ترجمة وافية في معجم الأدباء ١/ ١٣٠ وإنباه الرواة ١/ ١٥٩، ومقدمة معانيه بتحقيق د . عبد الجليل عبده شلبي ، ويضاف إلى كتب هذه المرحلة كتاب إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن الحسن النحاس ، الذي صدر أخيرًا بتحقيق د . زهير غازي زاهد ، وأبو جعفر النحاس ولد بمصر وتوفي بها ، ولم تذكر لنا مصدر ترجمته سنة مولده ولا أطوار حياته ، وتوفي يوم السبت لست خلون من ذي الحجة سنة ٣٣٨هـ ، وقيل ٣٣٧هـ ، كان واسع العلم ، غزير الرواية ، كثير التأليف ، ولم تكن له مشاهدة ، فإذا خلا بقلمه جود وأحسن ، ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٢٣٩، وفي مقدمة كتابه إعراب القرآن ، بقلم محققه .

وأشهر ما وصل إلينا من هذه المرحلة هو تفسير الطبري[1] والكشاف للزمخشري .

المرحلة الثالثة : من أوائل القرن السادس الهجري إلى نهاية السابع ، وفي هذه المرحلة أيضًا ظهر أئمة كبار في التفسير والنحو ، تعد تفاسيرهم موسوعات علمية شاملة لكثير من ألوان المعارف الإسلامية والعربية والعقلية ، ومع التوسع والشمول يغلب عليها لون معين من هذه المعارف ، وليس فيها ما يغلب عليه الصبغة النحوية أو يعد مؤلفه من أئمة النحو البارزين ، الذين يغلب عليهم هذا التخصص ، كما في بعض رجال المرحلة الثانية .

ورجال هذه المرحلة في غالبهم من العلماء البارزين الذين لهم من سعة العلم وشمول الإدراك ما يمكنهم من الاجتهاد والاختيار ، ومناقشة الآراء في الدراسة النحوية وغيرها ، ولذلك فهم يعتمدون في هذا الميدان على المرحلتين السابقتين ، وتظهر أقوال أئمتهما في تفاسيرهم بشكل ملحوظ ، لهذا لا يملك الباحث إلا أن يعد الزمخشري نهاية مرحلة ومن بعده مرحلة جديدة ؛ للاختلاف البين بينه وبين رجال المرحة الثالثة ، ولو كان بعضهم من المعاصرين له ، فالكشاف استمرار للمنهج اللغوي الأدبي ونقطة بارزة في طرفه الأعلى ، بينما من يمثلون المرحلة الثالثة من المفسرين يعبرون عن اتجاه شامل ، تتنوع فيه المعارف خصوصًا الشرعية ، والعقلية ، ويأخذ من البحث النحوي بطرف ، قد يكون واسعًا أحيانًا ، وتعتمد على السابقين ، وقد أشار إلى ذلك من قال : « ... ثم استفاض التأليف حتى انتهى للزجاج والرماني ، ومنهما أخذ

---

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب ، أبو جعفر الطبري ، العالم العامل ، الفقيه المقرئ النحوي اللغوي الأخباري جامع العلوم ، لم ير مثله في فنونه ، تلقى عن الأفاضل والأكابر واستوطن بغداد ، وصنف التصانيف الكبار ، منها تفسيره الفذ وتاريخه وله غيرهما ، مات - رحمه الله - سنة ٣١٠، أفردت ترجمته بمؤلفات قديمًا وحديثًا ، وممن ترجم له قديمًا الخطيب في تاريخ بغداد ٢/ ١٦٢، وابن الجزري في طبقات القراء، ٢/ ١٠٦، والسيوطي في طبقات المفسرين، ص ٣٠، وياقوت في معجم الأدباء ١٨/ ٤٠، والذهبي في تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٥١.

الزمخشري ، ثم جاء بعدهم من كثر السواد بأقوال الحكماء والصوفية كالرازي ، حتى قيل : في تفسيره كله شيء إلا التفسير »[١] . ولهذا فأكثر مفسري هذه المرحلة يعتمدون على الزمخشري اعتمادًا كبيرًا ، وتدور مباحثهم النحوية واللغوية والبلاغية حول ما جاء في الكشاف .

وقد وصلت إلينا تفاسير كثيرة من هذه المرحلة ، لكثرة من ألف في التفسير فيها ، فمن أحسنها :

١- المحرر الوجيز لابن عطية[٢] .

٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي .

٣- مفاتح الغيب للفخر الرازي[٣]

٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي[٤] .

---

(١) من قول الشهاب الخفاجي في حاشيته عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ١/ ١٦، ط/ الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) هو : عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن تمام بن عطية ، أبو محمد الغرناطي القاضي الحافظ ، كان فقيهًا عارفًا بالأحكام والحديث والتفسير ، بارع الأدب ، بصيرًا بلسان العرب ، ولي قضاء المرية ، مات سنة ٥٤١هـ - وله ترجمة في إنباه الرواة ٢/ ٢٢٢، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٧، والتفسير والمفسرون ، للدكتور الذهبي ١/ ٢٣٨.

(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن علي ، فخر الدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ وهو من أكابر علماء الفقه وأصوله ، بل هو المقصود بالإمام عند إطلاقه في كتب الأصول ، وله معارف واسعة متنوعة ، وتفسيره خير شاهد على ذلك ، ترجمته في وفيات الأعيان ٤/ ٢٤٨، ط/دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ ، والعبر ٥/ ١٨، وطبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٢٦٠.

(٤) هو : عبد الله بن عمر بن محمد بن على ، ناصر الدين أبو الخيرات البيضاوي المتوفى سنة ٥٨٥هـ ، عالم بالفقه والحديث والتفسير والنحو ، ولي القضاء ، من أئمة أهل السنة المقررين لمذهب الجماعة ، المتبحرين في علوم الشريعة والعقيدة ، وكان نظارًا صالحًا متعبدًا ، له ترجمة في طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ، ٨/ ١٥٧، وطبقات المفسرين للسيوطي ١/ ٢٤٢، والتفسير والمفسرون ١/ ٢٩٦.

٥- ومدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي[١] وغيرها كثير.

المرحلة الرابعة: وتشمل القرن الثامن الهجري، وتقوم هذه المرحلة أساسًا على الإمام أبي حيان الأندلسي[٢] ولا يملك الباحث إلا أن يجعله مرحلة متميزة بمكوناته الذاتية، وإمامته في النحو، ومنهجه الشامل في (البحر المحيط) الذي يقوم - بشكل فريد - على العودة إلى المنهج اللغوي في التفسير، وعلى حشد أقوال أئمة النحو الكبار، حشدًا يرى بعض الباحثين أنه مبالغ فيه، وزائد عن الحاجة[٣] وعلى الاختيار والترجيح، وعلى جمع القراءات جمعًا واسعًا، والاحتجاج لها، والدفاع عنها، مما يجعله أمة في هذا الشأن، يضاف إلى ذلك ما أحدثه تفسيره من حركة وثورة في ميدان الدراسات النحوية القرآنية، ولكل ما تقدم يعد أبو حيان خير ممثل لهذه المرحلة.

وقد كان معه بعض تلاميذه الذين لا يقلون عنه شأنًا في هذا المضمار مثل الإمام السمين الحلبي[٤] بكتابه (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)، والإمام ابن

---

(١) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات النسفي، المتوفى سنة ٧٠١هـ، وهو من أئمة أهل السنة المعتبرين المدافعين عن عقيدة الجماعة، ومن الفقهاء الكبار، وله مؤلفات جليلة القدر في الفقه والعقيدة وغيرها، له ترجمة في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢/ ٣٥٣، والأعلام ٢/ ٤٦، والتفسير والمفسرون ١/ ٣٠٤.

(٢) هو: أبو حيان، أثير الدين، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي المتوفى بمصر سنة ٧٤٥هـ، وهو إمام كبير في النحو والتفسير وغيرهما، وتفسيره الكبير (البحر لمحيط) قمة كتب التفسير التي عنيت بالنحو وتوسعت في الإعراب ورواية القراءات وتوجيهها والاحتجاج لها والدفاع عنها، وله مؤلفات جليلة في النحو مثل ارتشاف الضر من لسان العرب، له ترجمة في طبقات الشافعية ٩/ ٢٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٨١، وكتاب (أبو حيان النحوي) للدكتور/ خديجة الحديثي، والدرر الكامنة ٥/ ٧١، وفوات الوفيات للكتبي ٢/ ٥٥٥، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية الكبرى ط/١ القاهرة، بدون تاريخ.

(٣) انظر: النحو وكتب التفسير، مرجع سابق ١/ ٥٦٣.

(٤) هو شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين الحلبي، أخذ عن أبي حيان بمصر، وكتابه الدر المصون، أجمل ما صنف في هذا الباب، ويكاد يفوق =

مكتوم النحوي[(١)] بكتابه (الدر اللقيط من البحر المحيط) .

المرحلة الخامسة : من أواخر القرن الثامن الهجري إلى بداية القرن الثالث عشر الهجري ، وبداية العصر الحديث ، وهي مرحلة اتباع وتقاليد ، بالاختصار والجمع ، وتتميز بأسلوب الحواشي ، والدوران حول تفاسير السابقين . ومن أشهر ما كتب في هذه المرحلة :

١- تفسير الجلالين ، لجلال الدين المحلي[(٢)] وجلال الدين السيوطي .

٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، لأبي السعود[(٣)] .

٣- وحاشية الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، لسليمان بن عمر الجمل[(٤)] .

= شيخه أبا حيان ، توفي بالقاهرة سنة ٧٥٦هـ ، وله ترجمة في الدرر الكامنة ١/ ٣٦٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٠٢، والأعلام ١/ ٢٦٠.

(١) هو : الإمام تاج الدين أبو محمد أحمد بن مكتوم القيسي النحوي ، المتوفى سنة٧٤٩هـ ، وهو تلميذ أبي حيان ، الذي لخص البحر المحيط في كتابه المذكور ، ذاكرًا ما في كتاب شيخه من اعتراضات ومناقشات وردود على الإمامين الزمخشري وابن عطية ، وهو شديد الاتباع لشيخه ، شديد الثناء عليه ، وله ترجمة في طبقات المفسرين للداؤدي ١/ ٥١.

(٢) هو الإمام جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المحلي المتوفى سنة ٨٦٤هـ ، وهو شيخ للسيوطي ، وقد فسر من أول الكهف إلى الناس ، وله ترجمة في الضوء اللامع ، للسخاوي ٧/ ٣٩، وطبقات المفسرين للداؤدي ٢/ ٨٠، حسن المحاضرة ١/ ٤٤٣.

(٣) هو : أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي المتوفى سنة ٩٨٢هـ كان قاضيًا ثم مفتيا في الخلافة العثمانية وتفسيره من التفاسير التي وجدت قبولًا واسعًا لدى العلماء ورواجًا عند الطلبة ، وهو معتمد فيه على الزمخشري والبيضاوي وغيرهما ، له ترجمة واسعة جدًّا على هامش وفيات الأعيان ٢/ ٢٨٢، وشذرات الذهب ٨/ ٣٩٨، والتفسير والمفسرون ١/ ٣٤٧.

(٤) هو : سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الشافعي الأزهري ، المعروف بالجمل ، المتوفى سنة ١٢٠٤هـ ، كان من كبار علماء عصره ولخص حاشيته من نحو عشرين تفسيرًا ، ثم لخص تلميذه الشيخ أحمد الصاوي حاشيته في حاشية الصاوي ، وللجمل ترجمة في : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، لعبد الرحمن الجبرتي ، ٤/ ١١٩، بتحقيق حسن محمد جوهر وآخرين .

المرحلة السادسة: وتشمل العصر الحديث، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل التفسير النحوي، وفيها ظهرت النزعة إلى التجديد والإحياء في ميادين الفكر العربي والإسلامي كلها، ويمكن حصر مواقف المفسرين فيها، من البحوث النحوية في كتب التفسير في اتجاهين:

أحدهما: الاتجاه إلى الإحياء، والعودة إلى مناهج المفسرين السابقين الأولين وأقوالهم، بالأخذ منها والترجيح بينها، بأسلوب مشرق قوي، وصياغة جديدة وربط للنحو والإعراب بالمعنى والدلالة، على نحو ما كان عليه رجال المرحلة الأولي والثانية، ومن التفاسير التي مثلت هذا الاتجاه في العصر الحديث:

١- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني[١].

٢- تحرير المعني السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (التحرير والتنوير من التفسير) لابن عاشور[٢].

---

(١) هو: الشيخ/ محمد بن علي الشوكاني من العلماء الكبار في العصر الحديث وادعى لنفسه الاجتهاد المطلق، وله مؤلفات كثيرة، يغلب عليه الفكر الفقهي والتحرر من التقليد وذم التعصب للمذاهب، ترجم لنفسه ترجمة واسعة ذاكرًا بحوثه ومؤلفاته في كتابه (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع) ٢/ ٢١٤، وفي مقدمة تفسيره ١/٤ ومقدمة نيل الأوطار بشرح منتقى الأخبار له أيضًا ١/ ٧، وله ترجمة في ضحى الإسلام ٤/ ٢١٣، والأعلام ٣/ ٩٥٣.

(٢) هو الأستاذ الأكبر الشيخ/ محمد الطاهر بن عاشور، وهو من أكابر علماء العصر الحديث، كان قاضي قضاة تونس ووزير العدل فيها، وله مؤلفات أعظمها هذا التفسير، والنظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، ولد سنة ١٢٩٦هـ بتونس وتوفي بها سنة ١٣٩٣هـ، وتفسيره حافل، قيم، واسع، يأخذ من توجيه القراءات العشر، وعلوم العربية وبيان إعجاز القرآن الكريم بنصيب وافر، وقد قدم له مؤلفه بمقدمات نافعة في علوم القرآن وتفسيره خاصة، أبدى فيها كثيرًا من الآراء القيمة، كما يسر كثيرًا من المسائل الشائكة، مما يجعله من مفسري العصر الحديث المقتدين بالسلف الصالح، وأصحاب الرأي السديد، الذين يملكون إلى جانب العلم الواسع القدرة على الاختيار والتهذيب والبيان ووسائله اللغوية، ولابن عاشور ترجمة وافية في كتاب: (نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور، لإسماعيل الحسني، ص٧٥ وما بعدها. نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن سنة ١٩٩٥م ويعد من أحسن تفاسير هذه المرحلة تفسير (روح المعاني في =

٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي[1].

والاتجاه الآخر: النقد والنفور والإعراض عن ذكر المسائل النحوية والإعراب في كتب التفسير، بحجج واهية، وادعاءات باطلة، وشعارات عريضة فارغة في نظر الباحث، ولا تسمح طبيعة هذا البحث بذكر ذلك وتفصيله، ولكن الدليل على صحة ما أقول أن أصحاب هذا الاتجاه اضطروا إلى ذكر مسائل النحو والإعراب في كثرة بالغة غامرة خلال تفاسيرهم بعد أن هاجموا هذا الاتجاه في مقدماتهم، فناقضوا بفعلهم قولهم، فدل ذلك على أن التوسط في هذا الأمر أولى وأحسن وأفضل من الإفراط والتفريط، ويبدو للباحث أن فصل التفسير عن النحو والإعراب فصلًا تامًا أمر غير صحيح، بل غير ممكن في الحقيقة؛ لأن الإعراب فرع المعنى، ولأن توجيه القراءات المختلفة في الحرف الواحد، من حيث اللغة والنحو والإعراب، يهدف إلى بيان المعنى الذي تدل عليه كل قراءة من القراءات الواردة في الآية، وكثيرًا ما يكون لكل قراءة معنى غير المعنى الذي تدل عليه القراءة الأخرى، فتختلف معاني الآية الواحدة وتتعدد بحسب اختلاف القراءات وتعددها، وهذا يؤكد أن إعراب القرآن وتوجيه القراءات من أعظم وسائل الكشف عن معاني الآيات وتفسيرها.

= تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) للسيد محمود الألوسي العراقي المولود سنة ١٢١٧هـ المتوفى ١٢٧٠هـ، ويعد هذا التفسير نسيج وحده في سعته وشموله واحتوائه على اتجاهات كتب التفسير قبله وأقوال المفسرين، بشكل لا يكاد يوجد له نظير، وقد نال رضى العلماء وثناءهم عليه لغزارة علم مؤلفه وما كان عليه من سمو المكانة العلمية وسعة التفكير وحدة الذهن والحرص الغريب على التعلم والتعليم والتأليف حتى بدأ اشتغاله بالتدريس وعمره ١٣ سنة، له ترجمة واسعة في مقدمة تفسيره وفي التفسير ورجاله ص ١٧١، والتفسير والمفسرون ١/ ٣٥٢، والإعلام ٣/ ١٠١٥، وكتاب (الألوسي مفسرًا) لمحسن عبد الحميد.

(١) هو الشيخ/ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، ولد ونشأ وتعلم ببلاد الشنقيط في جمهورية موريتانيا الإسلامية. وعاش وتوفي في المدينة المنورة، كان من كبار العلماء، ترجم تلميذه له الشيخ محمد عطية سالم في تتمة تفسيره المذكور ترجمة واسعة، ومن الغريب أنه لم يذكر تاريخ ميلاده ولا وفاته.

ومن التفاسير الحديثة التي مثلت اتجاه النفور والإعراض عن ذكر مسائل النحو، نظريًا ولو لم يلتزم أصحابها بذلك عمليًا:

١- تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا(١) وهو خلاصة تفسير الشيخ محمد عبده(٢) في دروسه التي ألقاها بالأزهر الشريف.

٢- محاسن التأويل، لجمال الدين القاسمي(٣).

٣- تفسير المراغي، للشيخ أحمد مصطفى المراغي(٤).

ومن الواضح أن هذه الطبقات متداخلة العصور، كما أن هنالك تفاسير أخرى كثيرة في كل مرحلة وعصر، اهتم أصحابها بمسائل النحو والصرف والإعراب واللغة فيها، إلى جانب كتب إعراب القرآن كله أو إعراب مشكله أو غريبه، وكتب توجيه القراءات المتواترة أو الشاذة أو هما معًا. ولقد كان لذلك كله أثر جد كبير في تنمية

---

(١) هو: السيد محمد رشيد رضا، الكاتب الإسلامي، والعالم المجاهد الكبير، تلميذ الشيخ محمد عبده الوفي وخليفته، وحامل لواء دعوته، وهو شامي الأصل، وتوفي بمصر سنة ١٩٣٥م، وترجمته الواسعة المتضمنة لتفاصيل حياته وجهاده في كتاب (رشيد رضا - حياته وجهاده) للدكتور/ أحمد الشرباصي.

(٢) هو الشيخ الإمام محمد عبده المصري، تلميذ جمال الدين الأفغاني، من زعماء الإصلاح ودعاته في العصر الحديث، ومن علماء الأزهر، ممن اختلف فيهم أراء الناس اختلافًا كبيرًا، له ترجمة في أول تفسير المنار الذي ألفه تلميذه محمد رشيد رضا بإرشاده والبناء على منهجه وفكره، ١/١٥ والتفسير والمفسرون ٣/ ٢٣٠، والتفسير ورجاله ص ٢٤٢.

(٣) هو: الشيخ/ جمال الدين محمد بن قاسم القاسمي الحلاق المتوفى سنة ١٣٣٢هـ - ١٩١٤م، وتفسيره أثري في غالبه وهو من أفاضل علماء الشام في العصر الحديث، له ترجمة في تقديم تفسيره، وفي معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمع وترتيب/ يوسف إلياس سركيس، ط/ مطبعة سركيس بمصر ص ١٤٨٣، والأعلام ٢/ ١٣١.

(٤) هو: الشيخ/ أحمد مصطفى المراغي، شيخ الأزهر ومفتي مصر في زمانه من علماء العصر الحديث، وهو من المتأثرين بمدرسة الشيخ محمد عبده، وله ترجمة في مقدمة تفسيره، وكتاب (الأزهر في ألف عام) وكتاب (النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين) للدكتور/ إبراهيم رجب بيومي، ص ٣٥ وما بعدها.

التفسير وتشعب مسائله وكثرة كتبه في كل عصر.

ونخلص من هذا كله إلى أن هدف النحاة الأعظم من إعراب القرآن وتوجيه القراءات هو الوصول إلى التفسير الصحيح للقرآن الكريم على مراد الله تعالى ، ومثل ذلك يقال في حديث رسول الله ﷺ ، بالإضافة إلى صون لغة القرآن والحديث ، وبيان قواعدها وقوانينها ، ليسير الناس على هداها في كلامهم وفهمهم وفكرهم . وهكذا ينبغي أن يكون النحو والنحاة في كل عصر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

هذا ولعلماء الحديث وشارحيه أثر في اللغة والنحو لا تقل عن أثر النحاة واللغويين من المفسرين ، فجزى الله الجميع خيرًا كثيرًا .

وهذا وسيعتمد الباحث على هذه التفاسير وغيرها في دراسته مواقف المفسرين من تحليل بعض وجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، بإذن تعالى . والله الموفق الهادي إلى الصواب وعليه التوكل والاعتماد .

الفصل الثالث:

سيبويه: عصره وسيرته وكتابه

عاش سيبويه في العصر العباسي الأول، وهو العصر الذهبي للدولة العباسية، عاش عشر سنين من خلافة أبي جعفر المنصور، التي استمرت من ١٣٦- ١٥٨هـ - وعاصر المهدي الذي استمرت خلافته من ١٥٨- ١٦٩هـ - وابنه الهادي من ١٦٩- ١٧٠هـ وهارون الرشيد من ١٧٠- ١٩٣، وأربعتهم من عظماء الخلفاء العباسيين، ومات سيبويه رحمه الله - أثناء خلافة الرشيد، سنة ١٨٨هـ على أرجح الروايات.

وهذا العصر توطدت فيه أركان الدولة العباسية، وكثرت الفتوحات، وفاضت الأموال، فعاش الناس في رغد من العيش، لم يخل من بعض المكدرات على عادة الدنيا.

فمن الناحية السياسية سيطر الخلفاء العباسيون على مفاصل الدولة سيطرة شبه كاملة ومالوا إلى الفرس وآثروهم بالمناصب العسكرية والمدنية، فطمع الفرس في السلطان واتخذ بعضهم الدعوة إلى آل البيت ستارًا إلى تحقيق مآربه السياسية، مما أدى إلى قتل بعضهم كأبي مسلم الخراساني وأبي سلمة الخلال. فلم يسلم الخلفاء من ثورات الساخطين من العرب بقيادة عم المنصور عبد الله بن علي، والطامحين من الفرس بقيادة أبي مسلم الخراساني، كما لم يسلموا من فتن حركات الموالي كالرواندية والمقنعية والخرامية وغيرها من النحل المجوسية والزنادقة من أمثال الأفشين والمازبار.

هذا إلى جانب ظهور بعض الثورات العربية من بقايا الشيعة والخوارج في أطراف البلاد بين الفينة والأخرى، أخمدت بشدة البطش وقوة السلطان. ولم يكن الصراع الشعري والأدبي السياسي بأقل من الصراع العسكري والحربي، فقد كان شعراء كل اتجاه وحزب يدعون إلى مذهبهم بكل ما أوتوا من قوة الشعر والأدب إلى جانب

مكائد السياسة والحرب ، فنتج عن ذلك شعر كثير وأدب وفير .

وبقيت أركان الإسلام سليمة في قلوب الناس لا يعكر صفوها إلا بعض الطوائف الدينية المنحرفة كبعض فرق الشيعة والمعتزلة في مقابل أهل السنة والجماعة ، وقد كان للوزراء العباسيين تدخل في كل ما يحدث في المجتمع من حركات سياسية واجتماعية ودينية ؛ مما قد يثير شكوك الخليفة ويؤدي إلى أحداث كبيرة كنكبة البرامكة ، كما كان لسياسة بيعة ولي العهد ، والعهد بالخلافة إلى أحد الأخوة أو الأبناء أثر لا يخفى في إثارة المكايد والإحن والصراعات السياسية والدموية ، فخلع هذا وتولية ذاك مكانه قد أدى إلى فتن كثيرة كالفتنة بين الأمين والمأمون التي أدت إلى جهاد حزبي كبير بين الفرس أنصار المأمون وبين العرب أنصار الأمين من ناحية أخرى .

أما من الناحية الاجتماعية فقد كان لهذه الأحداث السياسية أثر لا ينكر على الحياة الاجتماعية للخلفاء و لعامة الشعب في جميع طبقاته . وكان الطابع العام للحياة في كل مناحيها مصبوغًا بصبغة الإسلام ، فالحدود تقام والجهاد ضد أعداء الإسلام مستمر ، ولم يترك شيء من شعائر الدين الحنيف عمومًا .

ومن ناحية العلمية والثقافية كثر العلم والعلماء في كل فروع المعرفة بدءًا من علوم الدين كعلوم القرآن ، والتفسير والحديث والفقه والعقيدة والكلام إلى جانب المعارف العامة . وقد عمرت المساجد بالعبادة ودرس العلم ، وحلقات المناظرة بين العلماء من الطوائف المختلفة . وبدأ التأليف في علوم الدين واللغة والأدب وغيرها من المعارف ، فاستفاض العلم وكثر العلماء في كل فروع المعرفة ؛ لعناية الخلفاء بهم بإغداق ، الأموال عليهم كالشعراء والأدباء ، فنشطت الحركة العلمية والثقافية كما نشطت حركة الشعر والأدب بسبب تشجيع الخلفاء والأمراء والوزراء ، إذ أغدقوا عليهم العطايا والجوائز والهبات واتخذوا منهم مؤدبين لأولادهم وندماء في مجالسهم ورحلاتهم ، ورجعوا إليهم في الفتوى واستشاروهم في الأمور .

عاش سيبويه في هذا الجو العلمي المشحون بالعلم والعلماء في كل فرع من فروع المعرفة وكل فن من فنون العلم ، يعاشر القراء والمحدثين والفقهاء والأدباء والشعراء في المساجد ودور العلم ومجالس الدرس والمناظرة . ولا يريد الباحث الاسترسال في هذا الجانب الذي محله كتب التاريخ العام والخاص[(١)] . واللّٰه المعين .

وقد ترجم كثيرون لسيبويه إمام النحاة في كتب تراجم النحاة وكتب تاريخ النحو ، وفي كتب التاريخ العام ، بل ألف بعض الباحثين المعاصرين كتبًا مستقلة في ترجمة سيبويه ، والحديث عن كتابه العظيم ، وهذا جانب تاريخي لا يود الباحث التطويل فيه في هذا البحث ، وإنما يذكر خلاصة مختصرة وافية بترجمته والحديث عن كتابه ؛ لأن الباحث لا يريد هنا أن يأتي بترجمة واسعة لسيبويه ، وبحديث مفصل عن كتابه الشهير في العربية ، بعد أن قام بذلك عدد كبير من العلماء والباحثين ، قديمًا وحديثًا ، لكن لارتباط هذا البحث بسيبويه وكتابه ، رأى الباحث أن يستخلص شذرات مما كتبوه عنه وعن كتابه ، سائلًا اللّٰه عز وجل أن يسهل له فرصة للكتابة عن سيبويه : عصره ، وحياته ، وكتابه[(٢)] .

---

(١) للتوسع في هذا يراجع : ما يأتي من مصادر ترجمة سيبويه العامة والخاصة به والجزء العاشر من تاريخ الرسل والملوك للطبري ، وحوادث السنوات المذكورة في البداية والنهاية لابن كثير ، والجزء الثاني من كتاب تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، للدكتور/حسن إبراهيم حسن ، ط/٧، نشر دار إحياء التراث العربي ببيروت ، سنة ١٩٦٤م .

(٢) ترجم لسيبويه وتحدث عن كتابه خلائق لا يحصون من القدماء ، والمحدثين ، ومن أحسن ما وقف عليه الباحث في ذلك ما جاء في المصادر التالية : مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص ١٠٦ وما بعدها ، أخبار النحويين البصريين ، لأبي السعيد الحسن بن عبد اللّٰه السيرافي ص ٤٨ وما بعدها ، طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي ، ص ٦٦ وما بعدها ، تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، لأبي بكر الخطيب البغدادي ، ١٩٥/١٢ وما بعدها ، نزهة الألباء ، ص ٦٠ وما بعدها ، معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ٨٠/٦ وما بعدها ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، ٢/ ٣٤٦، وفيات الأعيان لابن خلكان ، ٣٤٦/٣ وما بعدها ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ٢٢٩/٢ وما بعدها ، =

وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، المعروف بسيبويه الحارثي بالولاء فقد كان والده من موالي بني الحارث بن كعب العربية ، هو فارسي الأصل ، ولم تذكر المصادر التي وقف عليها الباحث - على كثرتها - إلا القليل من المعلومات عن حياته ؛ إذ غالبها يكتفي بذكر اسمه وكنيته ولقبه ، ثم الخلاف حول معنى لقبه ثم بعض أخبار حياته حتى وفاته ، لا تزيد على ذلك .

أما لقبه ، فهو أشهر من الشمس ، وبه عرف في كل عصر ومصر ، ولعل أحدًا لم يلقب به قبله ، فكان هو أول من لقب بسيبويه ، ثم أصبح هذا اللقب بعده رمزًا يشار به إلى كل من تبحر في علوم العربية ، ونبه فيها ، وعرف دقائقها ، وصار خبيرًا بأسرارها ، متصرفًا في مسائلها ، لا تخفى عليه منها خافية ، فسيبويه إمام النحاة هو الذي ضرب به المثل في التبريز في علوم العربية والعلم بدقائقها ، وتفاصيلها ، وأسرارها ، وغريبها ، والتصرف في أحكامها ، فغطى اسمه على أسماء الذين سبقوه من العلماء ، وإن كانت لهم آثار محمودة ، كما لهم فضل السبق ، فقد أصبح اسم سيبويه في النحو وعلوم العربية كحاتم في الجود ، وقس في الفصاحة ، وإياس في الذكاء ، وعمرو في الإقدام ، وأحنف في الحلم ، وابن الخطاب في العدل ... إلخ ، أي أنه صار المثل الأعلى في مجاله ، لأنه كان أعلم أهل زمانه وعصره وما تلاه ، في علوم العربية ،

= ومقدمة تهذيب اللغة للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ١/ ١٩، والأعلام لخير الدين الزركلي ، ط/٣، ٥/ ٢٥٢، وما بعدها ، والفهرست لابن النديم ص٧٦ وما بعدها ، وتاريخ الإسلام ، للإمام شمس الدين أبي عبد الله الذهبي ٣٤٨/٤ وما بعدها ، ووفيات سنة ١٨٠هـ ، والبداية والنهاية لابن كثير الدمشقي ٨/ ١٧٦، وما بعدها ، وطبقات القراء لابن الجزاري ، ١/ ٦٠٢، وما بعدها ، وشذرات الذهب ، لابن عماد الحنبلي ٢٥٢/١ وما بعدها ، وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ترجمة د . عبد الحليم النجار ٢/ ١٣٤ وما بعدها ، وسيبويه إمام النحاة للأستاذ علي النجدي ، وتقديم الكتاب لعبد السلام محمد هارون ١/ ٦٢، وترجم له في بحوث مستقلة كثيرون منهم كوركيس عواد ، والدكتور الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ود. أحمد أحمد البدوي ، ود . خديجة الحديثي ، ود . حسن إبراهيم حسن ، ود . فتحي محمد الدجني .

واستحق بجدارة لقب : إمام النحاة وشيخ اللغويين أجمعين .

ومن هذا الباب أنه لما بلغ ابن خلدون خبر نبوغ جمال الدين ابن هشام الأنصاري[(١)] صاحب القطر والشذور والتوضيح والمغنى ، وأراد أن ينوه بفضله لم يجد أحسن من أن يقرن اسمه باسم سيبويه فقال : « مازلنا – ونحن بالمغرب – نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية ، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » ، وهذا مثل قول بعض الشعراء ، وينسب إلى قطرب[(٢)] .

فاعلم بالنحو من سيبويه وأجود بالمال من حاتم

وجرت العادة بأنه إذا أراد شخص أن يمدح آخر بأنه حاذق لعلوم العربية ، ويبالغ في وصفه بذلك ، كان أقصى ما يمكن أن يقوله : هو سيبويه زمانه ، وفريد عصره وأوانه ، أو : إن أردت اللغة فلديه ، أو البلاغة فموقوفة عليه أو النحو والصرف فمن سيبويه ؟ ! .

يحيط بتاريخ مولد سيبويه وتاريخ وفاته ومكانهما كثير من البلبلة والاضطراب ، فلم يعرف ذلك بالضبط ؛ لاختلاف الأقوال في ذلك ، ولعل أقربها إلى الصحة أنه ولد سنة ١٤٨هـ – ٧٦٥م في البيضاء من قرى شيراز ، ومات بفارس سنة ١٨٨هـ – ٨٠٤م .

---

(١) هو الإمام العلامة جمال الدين أبو محمد عبد اللَّه بن يوسف بن أحمد بن عبد اللَّه بن هشام الأنصاري المصري ، ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ ، وتوفي بها ٧٦١هـ ، وهو أعلم أهل زمانه بالنحو واللغة والصرف وجميع علوم العربية ، كان صالحًا دينًا ورعًا ناسكًا ، فرزقت كتبه القبول ببركة اللَّه تعالى ، فإلى اليوم يعتمد المبتدئون في العربية على كتبه : شرح قطر الندى ، وشرح شذور الذهب ، وأوضح المسالك ، ومغني اللبيب ، له ترجمة واسعة في الدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ٣١٨، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٩٣، وفي حسن المحاضرة ، له أيضًا ١/ ٢٤٧، وترجمة وافية في مقدمات كتبه للعلامة المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٢) هو أبو محمد قطرب بن مستنير البصري ، تلميذ سيبويه ، كان ملازمًا له ، وكان يدلج إليه ، فإذا خرج رآه على بابه ، فقال : « ما أنت إلا قطرب ليل » ، والقطرب دويبة لا تستريح نهارها سعيًا ، وتتلمذ قطرب على عيسى بن عمر شيخ سيبويه ، وتوفي سنة ٢٠٦هـ ، وترجم له الأُستاذ/ عبد السلام محمد هارون ، وذكر مصادر ترجمته في تقديم الكتاب ١/ ١٦.

ويروى أن سيبويه ترك البيضاء مسقط رأسه وهو صغير السن في سن لا نستطيع تحديدها وذهب إلى البصرة التي كانت مزدهرة بالعلم غنية بالعلماء ، وبدأ دراسة العلوم الشرعية من فقه وحديث على إمام الحديث وشيخ أهل البصرة حماد بن سلمه(١) .

ويحدثنا الرواة عن حوادث وقعت لسيبويه مع شيخه حماد كانت هي السبب المباشر في تركه أو تأجيله دراسة العلوم الشرعية وتفرغه الكامل لدراسة علوم العربية .

فمن ذلك ما ذكروه من أن سيبويه سأل حمادًا يومًا فقال : أحدثك هشام بن عروة عن أبية في رجل رَعُفَ في الصلاة ... ؟ فقال حماد : أخطأت يا سيبويه ! إنما هو : رَعَفَ ، فانصرف سيبويه إلى شيخه الخليل شاكيًا ما لقيه من حماد ، فقال له الخليل : صدق حماد ، أمثله يلقى بمثل هذا ؟ ! وذكروا أيضًا أن سيبويه كان يستملي يومًا على حماد ، فقال حماد : قال رسول اللّه ﷺ : « ما من أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ، ليس أبا الدرداء » . فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء . فقال حماد : لحنت يا سيبويه ! وليس أبا الدرداء » . فقال سيبويه : لا جرم لأطلبن علمًا لا تلحنني فيه أبدًا ، وفي رواية : لأطلبن علمًا لا يلحنني فيه أحد .

وخبر آخر يرويه حماد أنه جاء إليه سيبويه مع قوم يكتبون شيئًا من الحديث ، قال حماد : فكان فيما أمليت ذكر (الصفا) فقلت : صعد رسول اللّه ﷺ ، الصفا ،

---

(١) هو حماد بن سلمة بن دينار البصري ، مولي ربيعة بن مالك ، وهو أول من أخذ عنه سيبويه العلم بعد أن هاجر إلى البصرة ، وتتلمذ حماد على كثير من التابعين وتابعيهم حتى صار مفتي البصرة وكان كثير العبادة ، مجاب الدعوة ، ولم يكن في زمنه بالبصرة من هو مثله في العلم والفضل والدين والخلق والنسك ، روى له مسلم والأئمة الأربعة أصحاب السنن ، وكان من أعلم الناس بالعربية والحديث والفقه ، وضعه الزبيدي في الطبقة الخامسة من النحاة مع الخليل ويونس ، وقال عنه : « كان حماد إمامًا فاضلًا تقيًا صالحًا ورعًا وزاهدًا ، حجة ثقة ، فصيحًا بليغًا » ، توفى سنة ١٦٧هـ وله ترجمة في أخبار النحويين البصريين ص ٤٨ وما بعدها ، وإنباه الرواة ١/ ٣٢٩، وتقديم الكتاب للأستاذ/ عبد السلام محمد هارون ١/ ١٨.

وكان هو الذي يستملي، فقال: صعد النبي ﷺ الصفاء، فقلت: يا فارسي، لا تقل: الصفاء؛ لأن الصفا مقصور. فلما فرغ من مجلسه كسر القلم، وقال: لا أكتب شيئًا حتى أحكم العربية[١] ولعل هذه الحوادث المثيرة مع حوادث أخرى مماثلة هي التي حدت بسيبويه إلى العناية الشديدة بتعلم العربية، ونحو ذلك ما حفز من بعده أبا الفتح عثمان بن جني حينما كان يقرئ النحو بجامع الموصل فمر به أبو علي الفارسي، فسأله عن مسألة في التصريف، فقصر فيها، فقال له أبو علي: زببت قبل أن تحصرم! فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة، واعتنى بالتصريف إلى أن تصدر مكان الفارسي فيه ببغداد[٢].

وقد لزم سيبويه الكثير من الأئمة الأعلام، وتعلم على أيديهم ودرس عليهم، وأشهر شيوخه، حماد بن سلمة والأخفش الأكبر ويعقوب بن إسحاق[٣] وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل وأبو زيد الأنصاري[٤] وروى عن غير هؤلاء الأعلام، الذين تتلمذ عليهم، وأخذ عنهم اللغة والنحو والحديث، وكان ذا مشاركة في كل العلوم التي عرفت في عصره، قال بعض من صحابه: « كنا نجلس مع سيبويه

---

(١) انظر هذه الأخبار وغيرها في: أخبار النحويين البصريين ص ٤٣، وطبقات النحويين واللغويين ص ٦٦، ونزهة الألباء ٧٢، ومعجم الأدباء ١٠/ ٥٥، وإنباه الرواة ٢/ ٣٥٠، ومجالس العلماء، للزجاجي ص ١٥٤.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٣٢٢، وتقديم الكتاب للأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، ١/ ٨.

(٣) هو: يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري، أحد القراء العشرة، وكان من أعلم الناس بالقراءات والنحو واللغة، ومن وجهاء البصرة، صاحب مكانة اجتماعية كبيرة، مسموع الكلمة عند الحكام، توفى بالبصرة سنة ٢٠٥هـ عن ٨٨سنة، ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٢٩٦، والنشر في القراءات العشر١/ ١٨٦، والأعلام ٩/ ٢٥٥.

(٤) هو: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري، كان ثقة في رواية الحديث واللغة، وأبوه من رجال الحديث، وجده أحد الثلاثة الذين جمعوا القرآن في عهد النبي ﷺ، وهو من أعلم الناس باللغة والنحو والقراءات والنوادر، توفى سنة٢١٥ عن عمر يقارب المائة، ، ترجمته في معجم الأدباء ١١/ ٢١٢، وإنباه الرواة ٢/ ٣٠، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٤.

النحوي في المسجد ، وكان شابًا جميلًا ، قد تعلق من كل علم بسبب ، وضرب في كل أدب بسهم ، مع حداثة السن ، وبراعته في النحو »[١] .

وكان سيبويه سنيًا على مذهب السنة والجماعة[٢] .

أما تلاميذه فأشهرهم الأخفش الأوسط وقطرب ، وسبب قلة تلاميذه أنه مات مبكرًا فلم يجلس للتدريس طويلًا . وقد ذكروا أنه ناظر بعض علماء عصره ، ومن أشهر مناظراته ما ترويه كتب الأدب بألفاظ مختلفة أن سيبويه جاء إلى بغداد في خلافة هارون الرشيد ووزارة يحيى بن خالد البرمكي ، ويقال : إن سيبويه هو الذي طلب مناظرة الكسائي ، فقال له يحيى بن خالد البرمكي : لا تفعل ! فإنه شيخ مدينة السلام وقارئها ، ومؤدب ولد أمير المؤمنين ، وكل من في المصر له ومعه ، فتناظرا في المسألة المعروفة بالمسألة الزنبورية . وروي أن تلاميذ الكسائي عليًا الأحمر وهشام بن معاوية والفراء سألوا سيبويه وخطؤوه قبل أن يحضر شيخهم ! ليرهبوه ويؤثروا عليه نفسيًا . فلما جاء الكسائي ، قال لسيبويه : كيف نقول : قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز النصب . فقال الكسائي : لحنت ، العرب ترفع ذلك كله وتنصب ، فدفع سيبويه قوله ، وطال بينهما الجدال وكان بالباب نفر من أعراب الحطمة[٣] النازلين ببغداد ،

---

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٥٢، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، مرجع سابق ص ٦٧.

(٢) سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا ، تأليف كوركيس عواد ، ص ١٠ من مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ط/١ سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، وتقديم الكتاب للأستاذ عبد السلام هارون ١/ ١٤، ونص على ذلك العباس بن الفرج الرياسي ، ورد قول من ادعي أن سيبويه كان من الشيعة الإمامية ، وهو قول لم يذكره أحد ممن ترجم لسيبويه ، ووقف الباحث على آثارهم ويرده ردًا قاطعًا تلمذته على كبار أئمة أهل السنة كالخليل وحماد بن سلمة ويعقوب بن عبد اللّه بن أبي إسحاق وغيرهم .

(٣) قرية على بعد فرسخ من بغداد ، وهم كانوا ضعيفين في اللغة ، لا يأخذ عنهم إلا الكوفيون ، ولحنهم البصريون وضعفوا لغتهم .

ممن ليسوا في درجة عالية من الفصاحة، فطلب الكسائي الاحتكام إليهم، فلما سئلوا، تابعوه في رأيه، فانكسر سيبويه، كما يقول الرواة، وإن كنا نتهم قولهم؛ لأن الحق كان في جانبه، لما يقتضيه القياس في هذا الموضع، ولأنه يطرد الرفع فيه في آي الذكر الحكيم، من مثل: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٠٨﴾﴾[(١)] و ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[(٢)]. و ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾﴾[(٣)]. و ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ ﴿٢٩﴾﴾[(٤)]. وغيرها من الشواهد التي تدل على أن (إذا) الفجائية لا تدخل إلا على الجمل الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، فهي وما بعدها مبتدأ وخبر. أما النصب فيكون على الحالية، وتوجيهه ضعيف، وليس هذا من المواضع التي يطرد مجيء الحال معرفة فيها.

وكان سيبويه ونحاة البصرة عامة يهدرون ما يجري على لسان أعراب الحطمة؛ لما دخل على سلائقهم من ضعف بسبب إقامتهم في الحاضرة[(٥)].

والحق أن إخفاق سيبويه في هذه المناظرة لم يكن إخفاقًا علميًا، بل كان إخفاق مظاهرة سياسية وعصبية، ليس لها وجه من الحق، كما قال الأستاذ العلامة عبد السلام محمد هارون[(٦)].

وذكروا أن يحيى البرمكي حفظ لسيبويه مكانته، وحاول إرضاءه وتعويضه عن الظلم الذي وقع عليه، فأجازه بعشرة آلاف درهم، من تلقاء نفسه، أو بإيعاز من الكسائي، كما تروي بعض كتب التراجم.

---

(١) الآية ١٠٨ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٢٠ من سورة طه.

(٣) الآية ١٠٧ من سورة الأعراف.

(٤) الآية ٢٩ من سورة يس.

(٥) ينظر: المدارس النحوية، للدكتور/ شوقي ضيف ص ٥٨ - ٥٩ دار المعارف بمصر، ط/٤ بدون تاريخ.

(٦) تقديم الكتاب، له ص ١/ ١٧.

ويبدو للباحث أن هذه المناظرة التي كان القضاء فيها على سيبويه بما يشبه المؤامرة ، كانت أشبه شيء بالمباريات الرياضية في العصر الحاضر ، فكان للكسائي الجمهور من السوقة والملوك والأرض والأنصار « المشجعون » ؛ ولهذا كان أمر هذه المناظرة كله عجبًا من العجب .

والأعجب من ذلك أن يكون الخصم هو الحكم ؛ إذ هؤلاء الأعراب الذين شهدوا للكسائي[١] لم يكونوا إلا جزءًا من أنصاره ، وهو الذي أشار إلى تحكمهم ، كما تقول الرواية ، كما أن في بداية القصة ما يشير إلى أن يحيى البرمكي كان عالمًا بالنتيجة ؛ إذ نهي سيبويه عن مناظرة الكسائي وعلل ذلك بأنه شيخ مدينة السلام ، وقارئها ومؤدب ولد أمير المؤمنين ، وكل من في المصر له ومعه ، أي أنه ينبغي أن لا يغلب بأية حال من الأحوال .

ولهذا كان جمهور العلماء من النحاة وغيرهم على حق ، حين رأوا أن الحق في هذه المسألة المشهورة بينهم كان مع سيبويه ، ولكن المناظرة كانت مؤامرة حيكت له ، ولم تكن مناظرة علمية ، والله أعلم[٢] .

ذكر الرواة أن سيبويه غضب غضبًا شديدًا من المؤامرة التي حكيت له في مناظرته مع الكسائي ، فكان وقع ذلك شديدًا على نفسه ، فمرض ومات من أثر ذلك .

ويبدو أن سيبويه أحس بعد المناظرة الكارثة أن الدنيا أظلمت في عينه ، وأن العدل قد رفع من دنيا الناس حتى مال ولاة الأمر من الحكام عن العدل بين الخصوم حتى في

(١) أما تلاميذ الكسائي المذكورون في القصة فهم علي بن المبارك الأحمر ، أخذ عن الكسائي واشتهر بالنحو والرواية والأدب ، وله ترجمة في تاريخ بغداد ١٢/ ١٠٤، ونزهة الألباء ص ٩٧. وهشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي ، صاحب الكسائي وتلميذه مات سنة ٢٠٩هـ، وله ترجمة في إنباه الرواة ٣/ ٣٦٤، وبغية الوعاة ٢/ ٤٠٩، وفيات الأعيان ٢/ ١٩٦، وطبقات الزبيدي ص ٩٥، ومعجم الأدباء ١٩/ ٢٩٢ وتقدمت ترجمة الفراء.

(٢) انظر : المسألة الزنبورية في طبقات النحويين واللغويين ، ص ٧٠، ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٩، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٨.

المناظرات العلمية والأدبية ، فزهد في كل شيء من الدنيا بعد تلك الصدمة العنيفة على نفسه ، فترك البصرة وبغداد ، وقصد بلده الأصلي ، ليعيش بعيدًا عن الحكام والعلماء وجو التنافس ، ولكن المنية عاجلته ، رحمه اللّٰه تعالى . وذكروا أنه لما اعتل وضع رأسه في حجر أخيه ، فبكى أخوه ؛ لما به ، فقطرت منه دمعة على وجه سيبويه ، فرفع رأسه ، فوجد في عينه البكاء فقال :

أخيين كنا فوق الدهر بيننا ... إلى الأمد الأقصى ومن يأمن الدهرا

وأنه تمثل عند موته بقول الشاعر :

يؤمل دنيا لتبقى له ... فوافي المنية دون الأجل

حثيثًا يروي أصول الفسيل ... فعاش الفسيل ومات الرجل

وأنه كتب على قبره بشيراز(١)

ذهب الأحبة بعد طول تزاور ... ونأى المزار فأسلموك وأقشعوا

تركوك أوحش ما تكون بقفرة ... لم يؤنسوك وكربة لم يرفعوا

وقضى القضاء وصرت صاحب حفرة ... عنك الأحبة أعرضوا وتصدعوا

ولا يعرف شيء ذو بال عن مولده وطفولته ونشأته الأولى ، ولا عن أسرته غير أنه كان له أخ بشيراز ، ولا حياته الاجتماعية ، فقد استمر الغموض يلف هذا الجانب من حياته ، واستمر الجهل به يشمل جميع أموره الخاصة ، فلا نعرف أحقًا تزوج ، وأن هذه الزوجة لم تبق عنده طويلًا ، فقد طلقها بسبب إحراقها الجذاذات التي كان يكتبها ، وهي أصل كتابه في النحو ؛ وذلك لأنها كانت تحبه وهو مشغول بأمر الكتاب ، فقد روى لنا ابن قاضي شهبة في طبقاته خبرًا يفيد أنه تزوج ، يقول : « حكى صاعد : قال لنا أبو علي : تزوج سيبويه بالبصرة بجارية عصبية ، وهو قد بنى عقد كتابه ، وصنف أوائل أبوابه ، وهو في جذاذات وقطع جلود ، فلم يكن يقبل على

---

(١) من قول علي بن سليمان العدوي ، كما في تاريخ بغداد ١٢/ ١٩٨ ، ومعجم الأدباء ١٦/ ١٧ ، وأخبار النحويين البصريين ص ٤٨ ، وتقديم الكتاب للأستاذ/ عبد السلام محمد هارون ١/ ١٩- ٢٠.

الجارية ، ولا يشتغل بها ، وهي مشغولة بحبه ، ولم يكن يشغله غير التفكير والسهر والكتب ، فترصدت خروجه إلى السوق في بعض حوائجه ، وأخذت جذوة نار ، فطرحتها في الكتب حتى احترقت ، فرجع سيبويه ، فنظر إلى كتبه ، وهي هباء فغشي عليه أسفًا ، ثم أفاق فطلقها »[١] مثل هذه القصة لا تكاد أكثر المصادر التي ترجمت لسيبويه تذكرها ، وأشهر منها إحراق زوج الليث كتاب العين ، ولهذا سيظل هذا الجانب من حياته غامضًا .

أما أقوال العلماء فيه ، وفي كتابه وثناؤهم عليهما ، فقد كان ذلك شيئًا كثيرًا ، من القدماء والمحدثين على حد سواء ، ولو ذهب الباحث يذكر كل ما وقف عليه في هذا الشأن ، لكان من ذلك كتاب ضخم .

لما مات سيبويه قيل ليونس : إن سيبويه ألف كتابًا من ألف ورقة في علم الخليل ، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل كل هذا ؟ ! جيئوني بكتابه . فلما نظر في كتابه ، ورأى ما حكى عنه ، قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيها حكاه ، كما صدق فيما حكى عني[٢] ، وهذه الشهادة من يونس بن حبيب دليل قاطع على ما أجمع عليه كل من تحدث عن سيبويه - حتى الذين خالفوه من بعد في بعض المسائل - من أنه ثقة حافظ ، صدوق ، في كل ما يروي فقبلوا كل ما رواه من غير تردد ؛ ولهذا تبوأ كتابه عند القدماء مكانة لم يصل إليها كتاب مؤلف ، وهذا ما يؤكده قول الجاحظ «أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك ، ففكرت في شيء أهديه إليه ، فلم أجد أشرف من كتاب سيبويه ، وقلت له : أردت أن أهدي إليك شيئًا ،

---

(١) هذا الخبر جاء في كتاب (كتاب سيبويه وشروحه) للدكتوره/ خديجة الحديثي ، ص ٢١، مطابع دار التضامن ببغداد ، العراق نقلًا عن طبقات النحويين لابن قاضي شهبة ، وذكره أيضًا وشكك فيه حمدي علي المهدي في كتابه (الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية) ص ٥٣، مطبعة الآداب بالنجف الأشرف ط/١ سنة ١٩٦٤م .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ، ص ٤٩، وأخبار النحويين البصريين ص ٤٨، ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٧.

ففكرت فإذا كل شيء عندك، فلم أر أشرف من هذا الكتاب . وهذا كتاب سيبويه اشتريته من ميراث الفراء، فقال : والله ما أهديت إلى شيئًا أحبّ إلى منه »[١] .

ولعل كل من وقف على الكتاب، ونظر فيه بوعي وتجرد، قد بالغ في الثناء عليه وعلى صاحبه، ومن ذلك : « كان سيبويه النحوي غاية الخلق، وكتابه في النحو هو الإمام فيه »[٢] .

و : « من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه، فليستحي »[٣] .

و : « هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل »[٤] . و : « عمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده »[٥] . و : « له كتاب كبير في النحو، وكان علامة حسن التأليف »[٦] .

« لا أعرف كتابًا ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب : أحدها : المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك . والثاني : كتاب أرسطاليس في علم المنطق، والثالث : كتاب

---

(١) نزهة الألباء ص ٧٣، وإنباه الرواة ٢/ ١٩٦، ومعجم الأدباء ١٦/ ١٢٣.

(٢) من قول محمد بن سلام الجمحي، ينظر طبقات الشعراء له، ص ١٨ ونزهة الألباء ص ٧٤، وتقديم الكتاب ١/ ٢٠.

(٣) من قول أبي عثمان المازني، الذي له علة قوية وقصص طريفة مع الكتاب، ينظر : الفهرست، لابن النديم ص ٧٧، وما بعدها، ونزهة الألباء ص ٧٤، ومراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي ص ٧٨، وتقديم الكتاب ١/ ٢١.

(٤) من قول أبي الطيب اللغوي في مراتب النحويين، ص ٦٥ والقول لابن النديم أيضًا في الفهرست ص ٧٦.

(٥) من قول أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، شارح الكتاب، انظر أخبار النحويين البصريين، ص ٤٨.

(٦) من قول الأزهري في مقدمة تهذيب اللغة ١/ ١٩، وقد ذكر سيبويه في الطبقة الثانية من أئمة اللغة الذين اعتمد عليهم في تأليف كتابه (تهذيب اللغة) .

سيبويه النحوي البصري ، فإن كل واحد من هذه الكتب ، لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له »[(١)] .

وقد بلغ الكتاب من علو المكانة عند العلماء الذين ظهر الكتاب في زمنهم ، ومن بعدهم أن سموه قرآن النحو ، كما يقول أبو الطيب اللغوي[(٢)] .

ويروي السيوطي في ترجمة عبد اللّٰه بن محمد بن عيسى الأندلسي ، نقلًا عن الصفدي أن عبد اللّٰه هذا كان يختم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر يومًا[(٣)] ، كما يروي ابن بشكوال أن القاضي أبا الحسن السعيدي كان يحفظ كتاب سيبويه عن ظهر قلب[(٤)] كما يروي الزبيدي عن أبي عمر الجرمي صالح بن إسحاق أنه كان يقول : « أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه »[(٥)] . قال أبو جعفر الطبري : فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار ، فقال : أنا سمعت الجرمي يقول هذا : وأمأ بيديه إلى أذنيه ، وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب

---

(١) من قول صاعد بن أحمد الجياني الأندلسي ، كما ذكر ياقوت في معجم الأدباء ١٦/ ١١٧، ويذكره كل من ترجم له .

(٢) انظر مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ص ٦٥، ولعلهم سموه بذلك لأنه دستور النحو كما أن القرآن دستور الإسلام ، وكان القدماء يرون - وهم على حق - أن الكتاب يحتاج إلى إعمال الفكر وتدقيق النظر ، فهو صعب لا يمكن فهمه عند النظرة العجلى ، وهذا ما جعل المبرد يقول لكل من أراد أن يقرأ عليه الكتاب : « هل ركبت البحر ؟ ! » كما في بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٦٠، استصعابًا للكتاب وإعظامًا لما فيه . هذا حال الأقدمين مع الكتاب وهم أقرب إليه عصرًا ، كما أنهم من أهل الاختصاص في العلم تضمنه الكتاب ، فأعجب لبعض الدارسين المحدثين يتعجلون فهم الكتاب ويسيئون فهمه ، ثم يتهمون صاحبه بالباطل وهم من أجهل الناس بالكتاب ومصطلحاته وموضوعاته وأسلوبه ، وقد قليل :

وكم من عائب قولًا صحيحًا ... وآفته من الفهم السقيم .

(ديوان المتنبي ١/٣٥٧) .

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٥٩.

(٤) كتاب الصلة لابن بشكوال ص ٢٥٣، نقلًا عن تقديم الكتاب لعبد السلام هارون ١/ ٤١.

(٥) طبقات النحويين واللغويين ، ص ٧.

حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، وكان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش »[١].

وذكر القرطبي هذا الخبر، وأضاف: « ... ثم ينظر في السنة المأثورة الثابتة عن رسول الله ﷺ فبها يصل الطالب إلى مراد الله عز وجل في كتابه، وهي تفتح له أحكام القرآن فتحًا »[٢].

وكان ابن جني يرى أن سيبويه هو صاحب علم العربية، فيقول: « لما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقصودهم آمين جاز لصاحب هذا العلم (سيبويه) الذي جمع شعاعه[٣] وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله[٤] وخلج أشطانه[٥] وبعج أحضانه[٦] وزم شوارده، وأفاء فوارده[٧]، أن يرى فيه نحوًا مما رأوا ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا، لاسيما والقياس إليه مصغ، وله قابل، وعنه غير متثاقل »[٨].

ولم يكن اهتمام المغاربة والأندلسيين بالكتاب أقل من اهتمام أهل المشرق به، بل يرى أبو حيان أنهم أكثر اعتناءً به وقيامًا عليه ودرسًا له، كما يرى أن قراءة الكتاب ضرورية لكل من يريد الخوض في علم التفسير، فيقول عن أهل الأندلس والمغرب: « ... ومما برعوا فيه علم الكتاب، الذي انفردوا بإقرائه منذ أعصار، دون غيرهم من ذوي الألباب، أثاروا كنوزه وفكوا رموزه، وقربوا قاصيه، وراضوا عاصيه، وفتحوا

(١) انظر خزانة الأدب للبغدادي ١/ ١٧٩، وتقديم الكتاب ١/ ٢٤.
(٢) تفسير القرطبي ١/ ٢١.
(٣) شعاعه: متفرقه.
(٤) أغفاله: جمع غفل، وهو ما لا سمة له.
(٥) خلج: جذب، وأشطان: جمع شطن، وهو الحبل الطويل.
(٦) بعج: فتق.
(٧) أفاء الفوارد: رجع الشوارد.
(٨) الخصائص، لابن جني، مرجع سابق ١/ ٣٠٨.

مغلقه وأوضحوا مشكله ، وأنهجوا شعابه وذللوا صعابه .. فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب ؛ إذ هو المطلع على علم الإعراب ، والمبدئ من معالمه ما درس ، والمنطق من لسانه ما خرس ، والمحيي من رفاته ما رمس ، والراد من نظائره ما طمس ، فجدير بمن تاقت نفسه إلى علم التفسير ، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير ، أن يعكف على كتاب سيبويه ، فهو في هذا الفن المعول عليه ، والمستند في حل المشكلات إليه »[١] .

وإذا كان هذا هو رأي القدماء في الكتاب وصاحبه ، فإن رأي المنصفين العالمين بالكتاب من المعاصرين لا يختلف عن ذلك ، فقد واصلوا الثناء عليهما ، فكان من أقوالهم : « وبهذا الحس المرهف ، وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية »[٢] . و : « قد جمع سيبويه في كتابه هذا موضوعات النحو التي نعرفها اليوم ، ومع كثرة من كتبوا قبل سيبويه وبعده

---

(١) البحر المحيط ، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي النحوي ١/ ٣، نشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض – السعودية – ، والمراد بالكتاب في كلام أبي حيان هو كتاب سيبويه ؛ لأنه صار علمًا عليه بالغلبة ، قال السيرافي : « وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علمًا ، يعرف بالكتاب عند النحويين ، فكان يقال بالبصرة : قرأ فلان الكتاب ، فيعلم أنه كتاب سيبويه ، وقرأ نصف الكتاب ، فلا شك أنه كتاب سيبويه » ، انظر أخبار النحويين البصريين ص ٥٠، وكتاب سيبويه عرف منذ القرن الثاني إلى اليوم باسم (الكتاب) أو (كتاب سيبويه) ، ويبدو أنه ألفه قبل رحلته إلى بغداد ، وعلى كل حال يبدو الكتاب ناقصًا ، فليس على صفة المصنفات التامة التي تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة ، وعدم وجود هاتين دليل على أن سيبويه ما فرغ من تأليفه فراغًا كاملًا ، وأعاد فيه النظر المرة بعد الأخرى ، فقدم وختم ، ويؤيد ذلك أيضًا عدم إخراج الكتاب للناس ، فلم يشتهر إلا بعد وفاة مؤلفه على يد تلميذه الأخفش ، ولعل موت سيبويه شابًا حال دون إلقاء النظرة الأخيرة على الكتاب ، كما حال دون وضع اسم مختار له ، كما اعتاد غيره ، ممن سبقوه أو عاصروه ، مثل (الإكمال) و(الجامع) لشيخه عيسي ، (والعين) للخليل ، ويبدو أن هذه التسمية (الكتاب) هي من عمل من ورثوا الكتاب عن مؤلفه ، فشاعت بين الناس ، ولو أن سيبويه تمكن من إخراج كتابه كما يريد ، أو درسه لتلاميذه وشرحه ، لأغنى عن كثير مما ألف حوله ، بل لأغنى عن كثير من مؤلفات النحو بعده إلى اليوم .

(٢) المدارس النحوية ، مرجع سابق ص ٩٢.

في النحو والعربية ، أو تكلموا فيهما ، فإنهم لم يصنعوا للنحو ما صنع سيبويه ، فهو إمام العربية ، وكتابه معيارها ودليلها وشاهدها وكنز من كنوزها ، لا يستطيع الاستغناء عنه باحث في النحو العربي مهما بلغ علمه ، وما ألف بعده من كتب جميعها مستمدة منه ومعتمدة عليه ، ولم يزد على من جاء بعده إلا التعاليل ومخالفات ومناقشات لا تسمن ولا تغني من جوع .

وقد بحث سيبوبه في كتابه أكثر من علم من علوم العربية ، كالنحو والصرف والأصوات اللغوية والقراءات والضرورات الشعرية ، ونحوها من العلوم التي يكمل بعضها بعضًا ويرتبط به ارتباطًا وثيقًا ، ولم يقتصر أثر كتاب سيبويه على الدراسات النحوية واللغوية والصوتية ، وإنما تعدى ذلك إلى البلاغة ، فهذا عبد القاهر الجرجاني ينقل عنه في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة ، وهذا ابن سنان الخفاجي يستفيد منه في كتابه (سر الفصاحة) ، ونقل عنه العلوي في (الطراز) ، وقل مثل هذا في كتب الفقه وعلم التجويد والقراءات ؛ لأن سيبويه لم يقتصر في كتابه على النحو والصرف بل تعدى ذلك إلى غيرهما من العلوم .

وقد اعتمد في هذه الموضوعات على آراء شيوخه ومعاصريه وما رووه عن القبائل العربية المختلفة التي اعترفوا بفصاحتها ، وشهدوا بصفاء لغتها ، وأخذوا عنها ، وعلى ما رواه هو واستنتجه من الآراء من خلال مناقشاته لشيوخه ومعاصريه ، مستندًا في ذلك كله إلى القرآن الكريم في الأغلب الأعم ، وإلى كلام العرب منثوره ومنظومه »(١) .

و : « أصبح كتاب سيبويه بعد أن ظهر للناس برنامجًا لمن يريد الدراسة العليا في النحو ، وأصبح الطالب لا يعد مكملًا لهذا النوع من الدراسة إلا إذا قرأ كتاب سيبويه ، وصار اسم (الكتاب) يطلق عليه ويفتخر الطلبة بأنهم قرؤوه ... والكتاب في نظري مرجع من المراجع نعود إليه عندما نؤلف كتابًا في القواعد العربية ، وهو صورة لآخر ما

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، للدكتورة/ خديجة عبد الرازق الحديثي ، ص ١٨ - ١٩، ط/ ١، من مطبوعات جامعة الكويت رقم (٣٧)، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

وصل إليه التقدم العلمي في النحو ، في أواخر القرن الثاني الهجري ؛ لأن الكتاب ثمرة لهذه الجهود المتصلة في تلك المادة منذ بدأها أبو الأسود . وهو صورة لما كانت عليه دراسة النحو في ذلك الحين ، من التعليل والقياس والاستنباط ، والتفريع ، واستيعاب الفروع ، وفي رأيي - كذلك - أن كتاب سيبويه كان الكتاب الأول والأخير في النحو ، فالكتاب سجل لقواعد النحو ، وقف العلماء عندها ولم يزيدوا عليها ، وكل ما جاء بعده جعل الكتاب أساس دراسته »(١) .

فالكتاب « ليس إلا صورة من الموسوعة العربية الضخمة التي تضم بين مجلداتها كثيرًا من الآثار اللغوية والدينية والعلمية والأدبية »(٢) .

« وترك سيبويه للعلماء كتابه فأقبلوا على دراسته وروايته وشرحه واستظهاره إقبالًا منقطع النظير ، حتى بلغ الأمر بمن كان يحفظه أنه كان يختمه كل خمسة عشر يومًا .

وما زال كتاب سيبويه - على كثرة ما ألف بعده ، من كتب النحو - هو المورد العذب ، لم تتغير بهجته ، ولم تخلق جدته ، وما ذهب ماؤه ، ولا خمد سناؤه ، فهو كالدوحة الباسقة وغيره أغصان لها وفروع وكالنهر المتدفق يغذي فروعه وجداوله .

ومن المؤسف حقًّا أن يجعل النحويون ما في كتاب سيبويه حقًّا مشاعًا ، ومنهلًا عامًا

---

(١) سيبويه ، حياته وكتابه ، للدكتور أحمد أحمد البدوي ، ص ٣٨ - ٣٩، ط/ ١، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ١٩٦٠م .

(٢) اللغة والنحو ، للأستاذ / حسن عون ، ص ٥، نقلًا عن الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ص ١٩، هذا وثناء المحدثين على الكتاب وصاحبه كثير جدًّا ، بل يكاد كل من وقف على الكتاب من أهل الاختصاص يبالغ في الثناء والإطراء للكتاب وصاحبه ، كما أن بعض الباحثين تخصصوا في الكتاب ويكادون يقصرون بحوثهم عليه ، كالشيخ العلامة/ محمد عبد الخالق عضيمة ، والدكتورة الفاضلة/ خديجة الحديثي ، وغيرهما ، على أن هنالك من المحدثين من حاول اتخاذ نقد سيبويه واتهامه بما لا علم له به ، مركبًا إلى البروز والشهرة وادعاء نوع من البطولة والعبقرية الزائفة ، كما فعل الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري في جميع بحوثه ، عدا كتابه القيم (أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو) ، والدكتوران : إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي والأستاذ إبراهيم مصطفي ، ويبدو أن نقد السلف بالباطل من أمراض هذا العصر . إلى اللَّه المشتكى .

يحق لهم أن يأخذوا منه دون التصريح بذلك أو الإشارة إليه ، ولو ألزم النحويون أنفسهم أن يصرحوا بما أخذوه من كتاب سيبويه لتردد اسمه في كل مسألة عرضوا لها .

وسيبقى كتاب سيبويه عملًا صالحًا وذكرًا باقيًا ومنارًا هاديًا ما بقي نحو يدرس على وجه الأرض . وستظل دراسة الجانب الإعرابي من القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب ، شعره ونثره مرتبطة بكتاب سيبويه ، ومرتكزة عليه .

فرحمك اللّه - أبا بشر - رحمة واسعة ، وجعل الجنة مثواك .

فإن نحن أثنينا عليك بصالح　　فأنت كما نثني وفوق الذي نثني »[(١)]
وإن جرت الألفاظ منا بمدحة　　لغيرك (نحويًا) فأنت الذي نعني

« تقرأ كتاب سيبويه فيأخذك البهر ، ويتملكك الإعجاب ، حينما تراه يستعرض أبنية العربية بناءً بناءً ، فيذكر أن هذا البناء قد جاءت عليه الأسماء والصفات ، وأن ذلك البناء قد جاءت عليه الأسماء وحدها ، أو الصفات وحدها ، وأن ذلك البناء قد أهملته العرب فلم تتكلم على نهجه .

هكذا يستعرض أبنية العربية وهي مئون ونحن نكابد جهدًا ، وتدركنا المشقة في تحصيل بعض هذه الأمثلة ، فكيف بلغ الجهد بمن أحصاها ، وقنن قواعدها وأرساها ؟ ! »[(٢)] .

وخلاصة القول من كل ما تقدم « أنه لا يختلف اثنان في أن كتاب سيبويه أروع كتاب صنف قديمًا في النحو والصرف ، لا لأن سيبويه بناه على غير مثال سابق

---

(١) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، للشيخ العلامة الفاضل/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ص ٢٦ - ٢٧ ، ط/ ١ ، مطبعة السعادة بمصر - القاهرة ، سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م ، والبيتان لأبي نواس في مدح الأمين ، انظر ديوانه ، ص٤١٥ بتحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي ، نشر دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان ، في أبيات له مطلعها :

ملكت على طير السعادة واليمن　　وحزت إليك الملك مقتبل السن .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧ - ٨ ، هذا وللشيخ آراء وملاحظات قيمة على الكتاب ، تحتاج إلى الدراسة بعمق وتأن وروية ، كما له آراء وملاحظات مماثلة على النحاة القدامى عمومًا في كتابه القيم (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) وهي الأخرى تحتاج إلى نظر ودراسة .

فحسب ، بل أيضًا ؛ لأنه استوفى فيه قوانينهما ، واستقصاها استقصاءً بهر معاصريه ومن خلفوهم على مر العصور ، حتى أطلقوا عليه جميعًا اسم (الكتاب) عنوانًا يتفرد به دون غيره من الكتب التي عاصرته أو ألفت بعده ، لما امتاز به من كمال في وضع أصول النحو والصرف وضعًا نهائيًا ، بحيث لم يترك فيهما للعصور التالية شيئًا تضيفه إلا بعض التفريعات والزوائد الطفيفة ، ولتذليله علمي النحو الصرف وما أشاعه فيهما من التقنين المصيب مع الترتيب الدقيق لمقدماتهما الصحيحة ، والإحاطة التامة بعللها ومقاييسها المطردة ، وبذلك كله أصبح هذا الكتاب الإمام المتبوع لعلماء العربية في كل عصر ، والكنز الذي لا يزال يسيل بالفرائد النحوية والدرر الصرفية .

وقد عكف أسلافنا على الكتاب منذ ذيوعه ، يقرؤونه ويعكسونه على أذهانهم وأفهامهم مرارًا وتكرارًا ؛ لما استقر بينهم من أن أحدًا لا يستطيع أن يبلغ مبلغًا محمودًا في علمي النحو والصرف وعلوم العربية عامة ، إلا إذا أتقن درسه فقهًا وفهمًا وتحليلًا وتأويلًا .

وقد انبرى كثيرون – على اختلاف أعصارهم ، وتفاوت أمصارهم – يشرحونه ويفسرونه ، وكل يحاول جهده أن يجلو مواضع استغلاقه ، وخفيات دلالته ، ويسط ما أجمل من بعض مقدماته وعلله ومقاييسه ، وبلغ من ضخامة مادته ، وما يحوي من بعض العسر والصعوبة في جوانب تصاريف عباراته ، وكوامن معانيه أن سماه القدماء (البحر) ، لعظم ما يحمل من عتاد نحوي وصرفي ولغوي ، وما يحتاجه قارئه من فطنة سليمة يستطيع بها أن يسلك مخارجه ومداخله ، ويغوص في أعماقه ، مستخرجًا دقائقه ، ودفائنه »[(١)] .

قد أجمع علماء العربية على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، متواترة كانت أو شاذة ، وإجماعهم على هذا معروف مشهور ، ولا خلاف بينهم في

---

(١) انظر المقدمة الجيدة التي كتبها الدكتور شوقي ضيف لكتاب (أبنية الصرف في كتاب سيبويه) للدكتورة/ خديجة الحديثي ، ص ١١ – ١٢ من منشورات مكتبة النهضة ببغداد ، ط/١ سنة ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م .

ذلك[1]، وإن نقد بعض النحاة - بعد سيبويه - بعض وجوه القراءات، فذلك أمر قديم، وجد عند بعض الصحابة والتابعين والقراء أنفسهم؛ لأسباب وظروف وملابسات ليس هذا محل ذكرها، وتلك قضية لا يود الباحث الخوض فيها في هذه العجالة وإنما يؤكد هنا أن النجاة استقر إجماعهم على الاحتجاج بجميع القراءات القرآنية وعدم المساس بها؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تخالف[2].

وبعد فهذه هي المسائل التي لها علاقة - من قريب أو بعيد - بهذا البحث الذي موضوعه الأساس هو «منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ودراسة مآخذ بعض المحدثين عليه» عرضًا وتحليلًا ونقدًا؛ للوقوف على أثر ذلك كله في معاني الآيات ودلالتها والكشف عن مضامينها، رأى الباحث أن يمهد له ببحث مثل هذه المسائل بإيجاز غير مخل، وتطويل غير ممل لارتباطها الوثيق بالبحث وإن لم تكن من صلبه.

والله تعالى أعلم وهو الموفق والهادي إلى الصواب.

---

(١) هذا ما أكده السيوطي بقوله في الاقتراح في أصول النحو، ص ١٤- ١٥: «أما القرآن الكريم، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترًا أم شاذًا ... لا أعرف فيه خلافًا بين النحاة»، وقال البغدادي في خزانة الأدب ١/٩ بتحقيق عبد السلام هارون: «وكلامه - عز اسمه - أفصح كلام وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ...» وأكثر من أبان عن هذا الإجماع وأطال الاحتجاج له، وفصل القول، ابن جني في مقدمة كتابه المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ١/ ٣٣، وانظر المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح ابن جني أيضًا ١/ ٢٧٦، وكتاب (النحو وكتب التفسير) ١/ ٥١٥، وسيأتي مزيد بيان وتفصيل لهذا الموضع وما بعده في صلب البحث، إن شاء الله تعالى.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٤٨: «القراءة لا تخالف، لأنها سنة» وهو - على ما يبدو - أول من قال هذا، وقد طبقه عمليًا في كتابه، والتزم به التزامًا تامًا، قولًا وعملًا، وإنما كان نقد القراءات من بعض نحاة أواخر القرن الثاني والثالث، ثم جاء ابن مالك وأبو حيان، وابن هشام، فأغلقوا هذا الباب بالكلية، ووضعوا المنهج السليم في التعامل مع القراءات القرآنية، فلا يلتفت إلى مزاعم بعض المعاصرين في نسبة نقد القراءات إلى سيبويه وشيوخه، كما لا يلتفت إلى أباطيل بعضهم في إنكار القراءات كما يحدث من طه حسين وبعض تلاميذه؛ اتباعًا لبعض غواة المستشرقين.

البَابُ الثَّانِي

القرآن والقراءات والقراء

وفيه توطئة وثلاثة فصول :

الفصل الأول : القرآن والقراءات .

الفصل الثاني : القراءات والأحرف السبعة .

الفصل الثالث : تاريخ القراءات والقراء العشرة وأشهر رواتهم .

التوطئة

استمد النحاة قواعد العربية من مصادر ثلاثة ؛ هي : القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشريف على اختلاف فيه ، وكلام العرب الموثوق بهم ، نثرًا وشعرًا .

وقد برزت أهمية الشواهد - وهي النصوص المنقولة الموثوق بها - عند مفسري القرآن وعلماء اللغة والنحو منذ وقت مبكر ، ولم يكن هناك حدود فاصلة بين هذه العلوم ، أو هذه الطوائف من العلماء ، إذ إنّ ظاهرة التخصص لم تجد سبيلها إلى هذه الدراسات بعد ، فالعلوم كانت متداخلة ، وكان العالم موسوعيًا بلغة اليوم ، فتجده مفسرًا ، لغويًا ، نحويا ، قارئًا ، مشاركًا في جميع فروع الثقافة والمعرفة في عصره . وجاء التقسيم أخيرًا ، لتسهيل البحث .

قد برزت أهمية الشواهد - أول ما برزت - في تفسير القرآن واهتم المسلمون برسمه وقراءاته ، وألفاظه وأساليبه ومعانيه وأحكامه وأوجه إعجازه . وهذه الأوجه تتشابك وتختلط مع اللغة ، وتحتاج إلى الاحتجاج بما في اللغة من شواهد شعرية ونثرية .

وكان الصحابة في عهد نزول القرآن لا يحتاجون كثيرًا إلى تفسيره ، أو بالأحرى لا يحتاجون إلى الاستشهاد لشيء منه في غالب الأحوال ؛ لأنهم عرب خلص ، لا تزال اللغة غضة طرية في أفواههم ؛ ولأن الرسول ﷺ كان بين ظهرانيهم ، وكان المتكفل ببيانه ، فإنما أنزل عليه ، ليبينه للناس .

أما بعد عهده بقليل فقد مست الحاجة إلى الإيضاح ، إن لم يكن في كله ففي بعضه ، وكان حينئذ لابد من الاحتجاج لصحة المعنى أو تحديد دائرته ، والاعتماد في ذلك على كلام العرب الذين نزل بلسانهم(١) .

وبذلك عرفت ظاهرة الاستشهاد في معاني القرآن على لسان عمر بن الخطاب

(١) ينظر : الاستشهاد في النحو العربي ، ص ١٧٢.

وعبد اللّٰه بن عباس وغيرهما من الصحابة - رضوان اللّٰه عليهم - كما سيأتي تفصيل ذلك .

« ولا جدال في أن القرآن الكريم أهم مصدر يعتمد عليه في الكشف عن ظواهر اللغة العربية . واستنباط قواعدها ، فقد توافر من وسائل الصون و الحفاظ على تراكيبه وأصواته وكلماته وما يتصل بكيفية أدائه ما لم يتوافر لغيره ، إذ تم تسجيله بالكتابة منذ نزول الوحي به ، وعرض على الرسول ﷺ - قبيل أن يلتحق بالرفيق الأعلى . ثم عني أبو بكر وعمر بجمعه حين استحر القتل بالقراء، في موقعة اليمامة ، ثم وصل إلى أقصى درجات التوثيق في المصاحف العثمانية وإجماع الصحابة عليها .

ولم يقف الأمر عند حد الكتابة - وهي كافية لحفظ النص - بل كان الاعتماد في نقله على الرواية والعرض والتلقي مشافهة ، على دقة في الأداء ، وحرص في الضبط وصحة في السند ، حتى أصبح علم القراءة علمًا قائمًا بذاته ، له علماؤه وأصوله ومقاييسه »[(١)] .

وهذا الباب من البحث فيه حديث عن القرآن والقراءات والقراء تعريفًا وتمييزًا ، وتحديدا من خلال ثلاثة فصول تتضمن الحديث عن تعريف القرآن لغة وعرفًا ، وضابط ما يمكن تسميته قرآنًا ، وحديث الأحرف السبعة المشهور ، ثم الحديث عن القراءات والتعريف بالقراء العشرة وأشهر رواتهم ، وما يتعلق بذلك من المسائل الفرعية . واللّٰه الموفق .

❁ ❁ ❁

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩٢.

الفصل الأول :

القرآن والقراءات

« القرآن كلمة شاع معناها ، وطار صيتها كل مطار ، فاستعملت بكل لسان ، وقرئت في كل مكان ، وسمعت في جميع الأصقاع ، ورنمت آياته في جميع الأرجاء ، وكتبت في ملايين الملايين من الصحف والأوراق ، في جميع الأزمان ، منذ نزل ، حتى أصبح معروفًا لكل ذي عقل ، مسموعًا لكل ذي أذنين ، مقروءًا من كل ذي شفتين ولو كان أميًا لا يكتب خطًا ، أو سفيهًا لا يعرف ربًا ، أو جاحدًا لا يتبع دينًا ، ولا يرق قلبه لكلام منزل »(١) .

ذلك أن القرآن كلام الله العلي العزيز ، أنزله على رسوله وخيرته من خلقه محمد ﷺ ، معجزة يتحدى بها جميع البشر ، وهاديًا لهم ، ورسالة خاتمة إلى يوم القيامة ، وتكفل الله بحفظه من كل تغيير ، فقال جل شأنه : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝٩﴾(٢) . وذلك بأن يهيئ له في كل زمان ومكان ، وعلى توالي الأجيال والقرون أمة من الناس يعكفون على دراسته وإتقان قراءته وروايته ، ويجعلون ديدنهم وشغلهم الشاغل حفظه في الصدور والسطور وغير ذلك ، وفهم معانيه وشرحها للناس وهدايتهم إليها ، وجمعهم حولها ، مواصلة بالسند الثابت والرواية الصحيحة ، محكومة بقواعد اللسان العربي ، وبلاغة بيانه .

والقرآن كلمة ملء فم الزمان وسمعه ، وقد وردت في آيات كثيرة اسمًا لكتاب الله عز وجل ، منها قوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَـٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾(٣) .

---

(١) النحو وكتب التفسير ١/ ٩.

(٢) الآية ٩ من سورة الحجر .

(٣) الآية ١٧٥ من سورة البقرة ، وقد ورد لفظ « القرآن » بهذا المعنى في ٧٠ آية من القرآن ، ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، ص ٦٤٩.

وقد اختلف العلماء في تحديد المعنى اللغوي لكلمة « قرآن » واشتقاقها . يقول الإمام الطبري : « فأما القرآن فإن المفسرين اختلفوا في تأويله »[١] . وهو يعني بالتأويل تحديد المعنى كما سيأتي . وذهب بعض العلماء إلى أن القرآن مصدر بمعنى القراءة والتلاوة ، وهما بمعنى واحد ، ويرجح الطبري هذا الرأي فيقول : « والواجب أن يكون تأويله على قول ابن عباس من التلاوة والقراءة ، وأن يكون مصدرًا من قول القائل : قرأت القرآن ، كقولك : الخسران من خسرت ، والغفران من غفر اللّٰه لك ، والكفران من كفرتك »[٢] .

وذهب إلى هذا الرأي أيضًا ابن منظور في لسان العرب ، حيث قال : « وقوله تعالى : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾[٣] أي جمعه وقراءته . ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾[٤] . أي قراءته »[٥] .

ويقول الزمخشري : « والقرآن : القراءة »[٦] .

فالقرآن والقراءة والقرء مصادر لقرأ كما يقول ابن منظور : « قرأه يقرأه ، ويقرؤه ، والأخيرة عن الزجاج ، قرءًا وقراءة وقرآنا ... »[٧] .

وقال الأزهري : « قرأت القرآن وأنا أقرأ قرءًا وقراءةً وقرآنا ، وهو الاسم »[٨] .

وهذا يدل على أن القرآن اسم لا مصدر ، ولا يبعد عن الرأي السابق ، غير أن الطبري جعل القراءة والقرآن مصدرين لقرأ ، والأزهري جعل القراءة مصدرًا ل (قرأ)

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٤٢.

(٢) الموضع السابق .

(٣) الآية ١٧ من سورة القيامة .

(٤) الآية ١٨ من سورة القيامة .

(٥) لسان العرب ، مادة (قرأ) .

(٦) الكشاف ٤/ ٥٢٩.

(٧) لسان العرب ، مادة (قرأ) .

(٨) تهذيب اللغة ، مادة (قرأ) .

والقرآن اسمًا منه . والله أعلم .

وهنالك رأي آخر يذهب أصحابه إلى أن المعنى اللغوي للقرآن هو الجمع والضم ، فمع التسليم بكون القرآن مصدرًا كالقراءة يذهب بعض علماء اللغة إلى تفسير القرآن بالجمع والضم ، يقول ابن منظور : « معنى القرآن معنى الجمع ، وسمي قرآنا ؛ لأنه يجمع السور ، فيضمها »(١) . ويقول الأزهري : « ومعنى القرآن معنى الجمع »(٢) . وروى الطبري هذا القول عن قتادة ، قال : « فقد صح هذا الخبر عن ابن عباس أن معنى القرآن عنده القراءة ، فإنه مصدر من قول القائل : قرأت ، على ما قلناه ، أما على قول قتادة فإن الواجب أن يكون مصدرًا من قول القائل ، قرأت الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض ، كقولك : ما قرأت هذه الناقة سلى قط ، يريد بذلك أنها لم تضم رحمًا على ولد ، كما قال عمرو بن كلثوم التغلبي :

تريك إذا دخلت على خلاء — وقد أمنت عيون الكاشحينا
ذراعي عيطل أدماء بكر — هجان اللون لم تقرأ جنينا(٣)

يعني بقوله : لم تقرأ جنينًا : لم تضم رحمًا على ولد »(٤) .

وهذا الذي ذكره الطبري ذكره أيضًا ابن منظور في اللسان والأزهري في تهذيب اللغة في الموضعين المشار إليهما فيما سبق (في مادة قرأ) . وهنالك قول ثالث ، هو أن معنى القرآن اللغوي : اللفظ والإلقاء ، ويذكر الأزهري هذا المعنى بقوله : « لم تقرأ

---

(١) لسان العرب ، مادة (قرأ) .

(٢) تهذيب اللغة ، مادة (قرأ) .

(٣) البيتان من الوافر ، في معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي ، في شرح المعلقات السبع ، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني ، ص ١٦٨ - ١٦٩، ط/ ١، دار الجيل بيروت ، بدون تاريخ ، والكاشح : المضمر العداوة ، والعيطل : الطويل العنق من الإبل ، والأد ماء : البيضاء منها ، والبكر بالكسر التي حملت بطنًا واحدًا ، وبالفتح : الفتي منها ، الهجان : الخالص البياض ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث ، شبه بها المرأة . والشاهد فيه ورود قرأ بالمعني المذكور .

(٤) تفسير الطبري ١/ ٤٢.

جنينًا : لم تلقه ... ويجوز أن يكون معنى قرأت القرآن : لفظت به مجموعًا ، أي ألقيته »[١] .

والأزهري ينقل هذا المعنى عن الزجاج عن قطرب ، والمعنى نفسه يذكره ابن منظور في اللسان ، ويضيف : « يقال : قرأ الآية من القرآن : نطق بألفاظها عن نظر ، أو عن حفظ فهو قارئ والجمع قراء »[٢] .

ورجح الطبري وابن عطية في تفسيريهما القول الأول على الثاني مع التسليم بصحتهما ، ولم يذكرا القول الثالث . يقول الطبري : « ولكلا القولين - أعني قول ابن عباس وقول قتادة - وجه صحيح في كلام العرب ، غير أن أولى قوليهما بتأويل قول اللّه تعالى : ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ۝١٧ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُ ۝١٨﴾ قول ابن عباس »[٣] .

أما ابن عطية فقد ذكر القولين ثم قال : « والقول الأول أقوى ؛ لأن القرآن مصدر قرأ : إذا تلا ، ومنه قول حسان بن ثابت ، يرثي عثمان بن عفان :

ضحوا بأشمط عنوان السجود به　　　يقطع الليل تسبيحًا وقرآنًا[٤]

ويفهم ترجيح القول الأول أيضًا من كلام أبي حيان في البحر ؛ إذ ذكر القول الأول ، واستدل له بقول حسان السابق ، ثم حكى القول الثاني بصيغة التضعيف (قيل)[٥] .

ويخلص الباحث من هذا كله إلى أن المعنى اللغوي الأشهر والأرجح لكلمة القرآن عند علماء اللغة والتفسير هو : أنها مصدر بمعنى القراءة والتلاوة ، كما أن

---

(١) تهذيب اللغة ، مادة (قرأ) .

(٢) لسان العرب ، مادة (قرأ) .

(٣) تفسير الطبري ١/ ٤٢.

(٤) البيت من البسيط في ديوان حسان ، ص ٢١٦، وينسب لغيره ، ينظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢/ ٢٩٢، والخزانة ٤/١١٧ - ١١٨، وأشمط : أبيض ، والنص في المحرر الوجيز ١/ ٧٩.

(٥) البحر المحيط ٨/ ٣٨٧.

الكلمة تدل في اللغة على الجمع والضم . أما دلالتها على الإلقاء واللفظ ، فهو لا يبعد عن المعنى الأول ، ولعل هذا هو الذي حمل أكثرهم على عدم ذكره ، مكتفين بذكر المعنى الأول .

وما تقدم من أن كلمة (القرآن) مأخوذة من قرأ يدل على أنها مهموزة ، وهو الشائع الكثير ، وروي عن ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء أنهما لا يهمزانها ، وروي ذلك أيضًا عن الإمام الشافعي . وقد قال بعض الباحثين بناءً على هذه الرواية : إن الكلمة مأخوذة من (قرن) ، أو هي اسم مرتجل لكتاب اللّه غير مأخوذ من قرأ ولا مشتق من القراءة ، ونسب السيوطي(١) هذا القول إلى الفراء ، ولكن الذي في معاني القرآن له أن القرآن مصدر لقرأ كالقراءة ، كما قال الجمهور(٢) . فلعله ذكر ما نسبه إليه السيوطي في موضع آخر ، واللّه أعلم . وعلى كل ، فهذا القول بعيد عن الظاهر المتبادر الذي يشهد له الاستعمال اللغوي الشائع . ولعل هذا هو الذي جعل الزجاج يقول : « هذا القول سهو ، والصحيح أن ترك الهمزة فيه من باب التخفيف ، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها »(٣) .

وهذا الذي ذكره الزجاج له شواهد كثيرة تدل على شيوعه في اللغة والقرآن ، خاصة في رواية ورش ، ويبدو أن شهرة القرآن لدى جميع الناس قد صعبت علي العلماء تعريفه تعريفًا جامعًا مانعًا ، وقد قيل : توضيح الواضحات من المشكلات ، فاختلفت ألفاظهم في تعريفه ، وكثرت أقوالهم في ذلك ، وأحسن التعريفات - في نظر الباحث - هو ما ذكره الجرجاني بقوله : « القرآن هو المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلًا متواترًا بلا شبهة »(٤) ؛ لأن هذا التعريف واضح موجز ، وأكثر الألفاظ دورانًا في تعريفات العلماء للقرآن هي : المنزل ،

(١) الإتقان ٢/ ٢٣.

(٢) معاني القرآن ، للفراء ٣/ ٢١١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١/ ١٢٣، وينظر : تفسير القرطبي ١/ ٩٥، والإتقان ٢/ ٢٣.

(٤) التعريفات ، للجرجاني ص ١٥٢.

والمعجز، والمكتوب في المصاحف، المتعبد بتلاوته. ولا شك أن هذه الخصائص تتحقق في القرآن دون غيره من الكلام، كما أن هذه الأوصاف كفيلة بأن تجعل القرآن متميزًا عن غيره من كلام الخلق أيًّا كان نوعه.

وقد اهتم الأصوليون - علماء أصول الفقه - بتعريف القرآن اصطلاحًا، على الرغم من قول بعضهم: «المصحف متعارف معلوم حتى للصبيان»[١]. فعرفه الأسنوي بأنه: «الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه»[٢] ويلاحظ الباحث أنه اكتفى بوصف المنزل؛ لإخراج كل كلام غير منزل، ثم أضاف وصف الإعجاز، ليخرج الحديث، خاصة القدسي منه، وتعريف الآمدي قريب من هذا، فقد ذكر قول بعضهم في تعريفه بأنه «ما نقل إلينا بين دفتي المصحف بالأحرف السبعة المشهورة نقلًا متواترًا». ثم قال: «وفيه نظر»، وبعد نقد هذا التعريف انتهى إلى القول بأن: «القرآن هو الكتاب المنزل»[٣]. ونلاحظ أنه لم يذكر الإعجاز، لصعوبة تصوره من غير العلماء، والتعاريف تبنى على الوضوح وسهولة التصور لكل الناس. ومن ذكره فهو لمجرد تصوير مفهوم لفظ القرآن، لمن يعرف الإعجاز والسورة ونحوهما[٤].

وبناء على ما تقدم من التعريفات وغيرها يمكن للباحث أن ينتهي إلى تعريف القرآن بأنه: كلام اللّٰه تعالى المكتوب في المصاحف، المقروء بالألسنة، المتعبد بتلاوته، المنزل على سيدنا محمد ﷺ بوساطة جبريل عليه الصلاة والسلام.

هذا ويري أستاذنا العلامة الدكتور / عبد اللّٰه الطيب أن: «القرآن هو هذا الذي في المصحف، وإنما الخلاف والأخذ والرد في أصل الكلمة واشتقاقها»[٥]. وعلى ذلك لسنا في حاجة إلى تعريف المعروف، واللّٰه أعلم.

---

(١) مناهج العقول في علم الأصول، للإمام البدخشي ١/ ١٦٢.
(٢) الموضع السابق.
(٣) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي ١/ ١٢٠.
(٤) مناهج العقول، مرجع سابق، ١/ ١٦٢.
(٥) من تعليقاته على البحث.

وقد اتفق الجمهور من القراء والفقهاء والنحاة وغيرهم على أن كل قراءة وافقت وجهًا في العربية ، ووافقت خط المصحف العثماني ، وصح سند راويها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها . قال القاضي أبو بكر بن العربي : « ومعنى ذلك عندي أن تواترها تبع لتواتر المصحف الذي وافقته . أما بدون ذلك فهو شاذ . يعني أن تواتر المصحف ناشئ عن تواتر الألفاظ التي كتبت فيه »(١) . وقال ابن عاشور : « قلت : وهذه الشروط الثلاثة هي شروط قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي ﷺ ، بأن كانت صحيحة السند إلى النبي ، ولكنها لم تبلغ حد التواتر ، فهي بمنزلة الحديث الصحيح ، أما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط ؛ لأن تواترها يجعلها حجة في العربية ، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه ، ألا ترى أن مجمعًا من أهل القراءات المتواترة قرأوا قوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾(٢) . بظاء مشالة . أي بمتهم ، وقد كتب في جميع المصاحف بالضاد الساقطة »(٣) .

---

(١) أحكام القرآن ، لابن العربي ١/ ٥١.

(٢) الآية ٢٤ من سورة التكوير ، وقرأ بالظاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس ، وهو فعيل بمعنى مفعول من ظننت فلانًا أي : اتهمته ، أي : ليس محمد ﷺ ، بمتهم في أن يأتي من عند نفسه بزيادة فيما أوحي إليه ، أو ينقص منه شيئًا ، ودل على ذلك أنه لم يتعد إلا إلى مفعول واحد قام مقام الفاعل ، وهو مضمر فيه ، ومن المعلوم أن (ظننت) إذا كانت بمعنى اتهمت لم يتعد إلا إلى مفعول واحد ، قال ابن مالك :

لعلم عرفان وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمة

وقرأ الباقون بالضاد ، اسم فاعل من ضن بمعنى بخل أي : ليس محمد ﷺ - ببخيل في بيان ما أوحي إليه ، وكتمانه ، بل يبثه ويبينه للناس .

وجاء في الإتحاف ٢/٤٣٤ أنها بالضاد في جميع المصاحف ، وقال أبو عبيدة : نختار قراءة الظاء ؛ لأنهم لم يبخلوه بل كذبوه ، ولا مخالفة في الرسم ؛ إذ لا مخالفة بينهما إلا في تطويل رأس الظاء على الضاد ، وقال الجعبري : وجه (بضنين) أنه رسم برأس معوجة ، وهو غير طرف ، فاحتمل القراءتين . وفي مصحف ابن مسعود بالظاء . ينظر النشر ٣/ ٣٦٠، والمهذب في القراءات العشر ٢/ ٣٢٥، والكشف ٢/ ٣٦٤، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣/٣٥١ - ٣٥٢.

(٣) التحرير والتنوير ١/ ٥٣.

وهذه الشروط الثلاثة - أن توافق القراءة العربية ولو بوجه، وأن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وأن يصح سندها - قد نظمها الإمام ابن الجزري بقوله:

فكل ما وافق وجه النحو وكان للرسم احتمالًا يحوي
وصح إسنادًا هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة[1]

ونفهم مما تقدم أن ضباط ما يسمى قرآنًا هو ما توافرت فيه الشروط الثلاثة، أو الأركان الثلاثة كما يقول ابن الجزري. وما فقد شرطًا منها فهو شاذ ولا يسمى قرآنًا. والتواتر المقصود هنا: نقل جماعة عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة، من البدء حتى المنتهى، من غير تعيين عدد على الصحيح. وقيل بالتعيين بستة أو اثني عشر أو عشرين، أو أربعين، أو سبعين، أقوال[2].

ومع الإجماع بأن القرآن قد تواتر بنقل الأجيال عن الأجيال، مما يغني عن ذكر العدد فإن العلماء اختلفوا في اشتراط التواتر ضمن ضوابط ما يسمى قرآنًا، أو الاكتفاء بصحة السند، كما تقدم فيما نقل الباحث عن ابن عاشور سابقًا.

فرأي جمهور العلماء اشتراط التواتر، وأنه متحقق في القراءات العشر منحصر فيها، وأن كل قراءة منها متواتر. قال البناء نقلًا عن أبي القاسم النويري: «وعدم اشتراط التواتر قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم؛ لأن القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلًا متواترًا. وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر كما قال ابن الحاجب. وحينئذ فلا بد من التواتر عند الأئمة الأربعة. وصرح بذلك الجماعة كابن عبد البر وابن عطية والنووي والزركشي والسبكي والأسنوي والأذرعي. وعلى ذلك أجمع القراء ولم يخالف من

(١) طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ص ٥.

(٢) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦٠.

المتأخرين إلا مكي وتبعه بعضهم »[١] .

وهذا القول واضح في وجوب التواتر في كل ما يسمى قرآنًا ، على أن اشتراط صحة النقل ، دون التواتر هو ما انتهى إليه كثير من المحققين ، ويكفي أن ابن الجزري من هؤلاء حيث يقول : « وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ، ولم يكتف فيه بصحة السند ، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن ، وهذا مما لا يخفى ما فيه ! فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره ؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبي ﷺ ، وجب قبوله ، وقطع بكونه قرآنًا ، وافق الرسم أو خالفه وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم . ولقد كنت - قبل - أجنح إلى هذا القول ثم ظهر لي فساده ، وموافقة الأئمة من السلف والخلف وقال الإمام الكبير أبو شامة في مرشده[٢] : « وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة ، أي كل فرد مما روي عن هؤلاء الأئمة . قالوا : والقطع بأنها منزلة من عند اللّٰه واجب . ونحن بهذا نقول ، ولكن فيها اجتمعت على نقله عنهم الطرق ، واتفقت عليه من غير نكير له ، مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك ، إذ لم يتفق التواتر في بعضها »[٣] .

ويبدو للباحث أن الفريقين - مشترطي التواتر ومن لا يشترطه - متفقون على أن التواتر لم يتحقق في غير القراءات العشر ، وأن ما رواه ذلك يسمى شاذًا ، لعدم تواتره ، فهو ليس بقرآن . يقول البناء : « وقد أجمع الأصوليون والفقهاء وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن ؛ لعدم صدق الحد عليه ... وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على

---

(١) المرجع السابق ١/ ٦١.

(٢) يعني كتابه : المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز ، وينظر هذا النص في : ص ١٧٧ منه .

(٣) النشر ١/ ١٣.

العشرة المشهورة »[١] .

ويقول الشيخ/ عبد الفتاح القاضي : « ويؤخذ من هذه النقول أن القرآن لا يثبت إلا بطريق التواتر ، وأن التواتر لم يتحقق إلا في القراءات العشر »[٢] .

ويظهر للباحث أن هنالك رأيين مختلفين كل الاختلاف من الناحية النظرية ، لا من الناحية العملية ، الرأي الأول يرى أصحابه وجوب اشتراط التواتر فيما يسمى قرآنا ، وحصر ذلك في القراءات العشر المشهورة ، فكل فرد منها متواتر ، ويعد ما عداها شاذًا ، وهذا هو الذي نقلناه عن البناء في إتحافه .

والرأي الثاني يذهب أصحابه – وعلى رأسهم أبو شامة وابن الجزري ومكي فيما نقل عنه البناء – إلى وضع ضوابط للقراءات المقبولة ، وبمقتضى هذه الضوابط تكون القراءة الموافقة لها مقبولة ، سواء أكانت من العشر أم من غيرها ، وهؤلاء لا يحصرون القراءات في عدد معين وقد أحكم القول في ذلك ابن الجزري في النشر حيث قال : « وكل قراءة وافقت العربية ، ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالًا ، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أو عمن هو أكثر منهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ، وصرح بذلك الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الداني ، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب ، وكذلك أحمد بن عمار المهدوي ، وحققه الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة ، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه »[٣] .

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦١.

(٢) القراءات الشاذة ، للشيخ/ عبد الفتاح القاضي ، ص ٦.

(٣) النشر ١/ ٩.

ولعل هذا الرأي الأخير هو مذهب كثير من النحاة في القراءات ، يدل على ذلك إخضاعهم بعضها للبحث النحوي بعد إجماعهم على أن القراءة سنة متبعة .

ومن كل ما تقدم في هذا الفصل ينتهي الباحث إلى أنه لا يُعَدُّ قرآنًا ما خرج عن حد التواتر ، وهو ما وراء القراءات العشر ، كما تقدم ولا يجوز القراءة به ، وقد أجمع الأصوليون والفقهاء وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن ، لعدم صدق الحد عليه ، والجمهور على تحريم القراءة به . ولا يخالف في هذا أصحاب القول بعدم اشتراط التواتر ؛ إذ الشاذ عندهم ما لم تتحقق فيه الأركان الثلاثة المعروفة ، ولا يعد قرآنا ، كما لا تجوز القراءة به في الصلاة ، ولا خارجها ، على أننا نجد الإمام النووي يقول : « وتجوز قراءة القرآن بالقراءات السبع المجمع عليها ، ولا تجوز بغير السبع ، ولا بالروايات الشاذة المنقولة عن القراء السبعة »[(١)] . ولكن الجمهور على أن الثلاث المتممة للسبع هي مثل السبع في كل شيء . وهذا الذي ذكره النووي من « أن الشاذ ما وراء السبع هو اختيار طائفة من الفقهاء والأصوليين وذهب كثير إلى أن الشاذ ما وراء العشر »[(٢)] .

والفقهاء لا يقبلون الاحتجاج بالقراءات الشاذة المنقولة بغير التواتر ، ولا يبنون عليها أحكامًا شرعية ؛ لكون ذلك تشريعًا يتعلق بصحة عبادة المسلمين ومعاملاتهم ، وذلك يوجب عليهم الحيطة والحذر ، والبناء على أساس متين . ولم يخالف في هذا إلا السادة الحنفية ، حيث ذهبوا إلى أنه يجب العمل بالقراءة الشاذة في استنباط الأحكام ، لأنها إن لم تكن قرآنًا ، فهي مسموعة من رسول الله ﷺ ، فتكون سنة ، والسنة حجة بالاتفاق . وذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم إلى أنها لا يصح الاحتجاج بها ؛ لأنها ليست قرآنًا بالاتفاق . لعدم تواترها ، وليست سنة ؛ لأن راويها لم ينقلها على أنها سنة . وإذا انتفى عنها الأمران فلا تكون حجة[(٣)] .

---

(١) التبيان في آداب حملة القرآن ، للإمام النووي ، ص٥٢ – ٥٣.

(٢) حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص ٧٦.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ، للآمدي ١/ ١٢١.

ونخلص من كل ما تقدم إلى القول : إن النحاة يقبلون كل القراءات في الاحتجاج والاستشهاد ، متواترها وشاذها إلا ما خالف الكثير الشائع أو القياس من كلام العرب ؛ لأنهم يستشهدون بكل كلام عربي فصيح ، ترجح نقله ووافق القياس ، ولو نقل عن طريق الآحاد . ولا شك أن المتواتر عندهم يفوق الآحاد . يقول أبو البركات الأنباري : « اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين : متواتر ، وآحاد . فأما المتواتر فلغة القرآن ، وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو ، يفيد العلم . أما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ؛ ولم يوجد فيه شرط التواتر ، وهو دليل مأخوذ به »[(١)] .

ولابد من صحة النقل عند النحاة ، كما يجب أن لا يكون المنقول شاذًا عن كلام العرب . فالشاذ الثابت يحفظ ولا يقاس عليه ، بل يستعمل فيما ورد فيه فقط وفي هذا يقول ابن الأنباري : « النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة »[(٢)] .

وهذا النص مهم للغاية في نظر الباحث ، وقد غفل عنه كثير من الباحثين في العصر الحديث ، فوقعوا في أخطاء فادحة في حق القدماء كما سيأتي بيان ذلك .

إذا لا يعد في أدلة النحو والصرف واللغة كلام غير العرب ، من المولدين ، وما شذ من كلام العرب ، كالجزم بلن ، والنصب بلم ، وأمثال ذلك مما خرج عن سنن العرب العام في الكلام ، ولعل هذا هو الذي جعل النحاة يأخذون بمذهب الضوابط في القراءات ، ولا يجعلون قراءة بكاملها متواترة ، وإنما يخضعون مفرداتها للنظر النحوي وتطبيق الضوابط الثلاثة السابقة عليها ، ولهذا الكلام صلة بما يأتي في بقية هذا البحث مفصلًا بأوسع من هذه الإشارة .

والقراءات جمع قراءة وهي في اللغة مصدر قرأ . يقال قرأ فلان يقرأ قراءة وقرآنًا

(١) لمع الأدلة في أصول النحو ، لابن الأنباري ، ص ٨٣ - ٨٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ٨١.

بمعنى تلا ، فهو قارئ[١] . وقد قدمنا أقوال علماء اللغة في تعريف القرآن لغة ، فلا نطيل بنقلها مرة أخرى .

والقراءات في اصطلاح أهلها : علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم من تحقيق وتشديد ، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف ، ذلك أن القرآن نقل إلينا لفظه ونصه كما أنزله اللّٰه علي نبينا محمد ﷺ ونقلت إلينا كيفية أدائها كما نطق بها الرسول ﷺ وفقًا لما علمه جبريل عليه الصلاة والسلام ، وقد اختلف الرواة الناقلون ، فكل منهم يعزو ما يرويه بإسناد صحيح إلى النبي ﷺ[٢] .

ويذهب البناء إلى « أن علم القراءة علم يعرف به اتفاق الناقلين لكتاب اللّٰه تعالى ، واختلافهم في الحذف والإثبات ، والتحريك والتسكين ، والفصل والوصل ، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال ، وغيره من حيث السماع ، أو يقال : علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًا لناقله .

وموضوعه : كلمات القرآن من حيث يبحث فيه عن أحوالها ، كالمد والقصر ، والنقل ، واستمداده من السنة والإجماع ، أي من النقول الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات ، الموصولة السند إلى رسول اللّٰه ﷺ »[٣] .

« وفائدته صيانة القرآن عن التحريف والتغيير مع ثمرات كثيرة . ولم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر ، والقراءة حجة الفقهاء في الاستنباط ، ومحجتهم في الاهتداء ، مع ما فيها من التسهيل على الأمة ، وغايته معرفة ما يقرأ به كل من أئمة القراء »[٤] .

و« ولقد قسم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه ، فالخلاف إن

---

(١) المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/ ٤٥.

(٢) المرجع السابق ، ١/٤٥ - ٤٦.

(٣) ينظر في هذا : البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، للشيخ عبد الفتاح القاضي ، ص ٥.

(٤) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦٧.

كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم ، واتفقت عليه الروايات والطرق عنه ، فهو قراءة ، وإن كان للراوي عنه فرواية ، ولمن بعده فنازلًا فطريق ، أو لا على هذه الصفة ، مما هو راجع إلى تخيّر القارئ فيه فوجه »(١) .

وبناء على ذلك :

١- فالقراءة : ما اختلف فيه أحد القراء السبعة أو العشرة أو نحوهم ، فكل خلاف ينسب لأحد هؤلاء الأئمة مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة ، وصاحبها إمام .

٢- والرواية : ما اختلف فيه أحد الرواة مع غيره ممن روى عن القارئ نفسه ، فكل خلاف ينسب للراوي عن الإمام فهو رواية ، وصاحبها راو ، فمثلًا ما انفرد به حفص عن عاصم يقال له رواية حفص عن عاصم ، وما انفرد به شعبة عن عاصم يقال له رواية شعبة عن عاصم ، وما اجتمع عليه الراويان حفصٌ وشعبة ، وانفرد به عاصم دون باقي الأئمة يقال له : قراءة عاصم . ومثل ذلك يقال في باقي القراءات والروايات .

٣- والطريق : ما اختلف فيه أحد الآخذين عن الراوي ، فهو الخلاف الذي ينسب للآخذ من الراوي وإن سفل .

٤- والوجه : ما كان راجعًا إلى تخير القارئ ، فالأوجه هي الصور المختلفة التي يجوز للقارئ أن يقرأ بواحدة منها ، دون إلزام بصورة معينة ، مثال ذلك الوقف العارض للسكون على نحو : « العالمين » ففيه أوجهٌ ثلاثة عند كل القراء : القصر والتوسط والمد مع الإسكان المجرد من الروم والإشمام . فللقارئ أن يقرأ بأي وجه من هذه الأوجه الثلاثة ، ولا يقال عنه حينئذ إنه قصر في الرواية يترك الوجهين الآخرين . وهذه الأوجه الثلاثة لا تسمى قراءات ولا روايات ولا طرقًا ، ولكن تسمى أوجهًا(٢) .

ومما لا شك فيه أن هذه المصطلحات الفنيّة لم تكن موجودة في عصر سيبويه ،

(١) الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، ١/ ٧٤.

(٢) ينظر : إتحاف فضلاء البشر ١/ ١١٧، والبدور الزاهرة . ص ٨.

بل كان المألوف أن تنسب القراءة إلى الصحابة والتابعين والأمصار والمشهورين من القراء فيها ، كما هو واضح في الكتاب : ولذلك كان المراد بالقراءة في الكتاب ما فيه خلاف سواء أكان هذا الخلاف على مستوى القراء أم الرواة أم الآخذين عن الرواة أم على غير ذلك من تخيّر القارئ .

هذا وينشأ مما تقدم سؤال كثر الجدل في جوابه ، وهو : هل هنالك فرق بين القرآن والقراءات ؟

ذهب الإمام بدر الدين الزركشي إلى أنهما حقيقتان متغايرتان حيث يقول : « القرآن والقراءات حقيقان متغيرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ ؛ للبيان والإعجاز . والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما . ولابد فيها من مشافهة ، لأن القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة »[١] .

ومثل هذا قاله البناء[٢] ، كما ذهب إلى هذا أيضًا الإمام شهاب الدين القسطلاني[٣] . وقد ذهب بعض العلماء المحدثين إلى أن القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد ، حيث عقب الدكتور/ محمد سالم محيسن على ما سبق بقوله « ولكني أري أن الزركشي مع جلالة قدره قد جانبه الصواب في ذلك ، وأرى أن كلًا من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد ، يتضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما ، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات ، فقد سبق أن قلنا : إن القرآن مصدر مرادف للقراءة ، كما قلنا : إن القراءات جميع قراءة ، إذًا فهما حقيقتان بمعني واحد . وفيما يرويه عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار ، فأتاه جبريل عليه السلام فقال : إن اللّٰه يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على

(١) البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ١/ ٣١٨.

(٢) ينظر : إتحاف فضلاء البشر ١/ ٦٧.

(٣) ينظر : لطائف الإشارات إلى فنون القراءات ١/٦٨- ٦٩.

حرف . فقال : أسأل اللّٰه معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك . ثم أتاه الثانية فقال : إن اللّٰه يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين . فقال : أسأل اللّٰه معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك . ثم جاء الثالثة فقال : إن اللّٰه يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف . فقال : أسأل اللّٰه معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك . ثم جاءه الرابعة فقال : إن اللّٰه يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأيما قرأوا عليه فقد أصابوا »(١) . هذا إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تدل دلالة واضحة على أنه لا فرق بين كل من القرآن والقراءات ، إذ كل منهما الوحي المنزل علي نبينا محمد ، عليه الصلاة والسلام »(٢) .

والباحث يرى أن القراءات المتواترة جزء من القرآن الكريم ؛ لما تقدم من أنها تدخل في مسمى القرآن أما القراءات الشاذة فلا تدخل في مسمى القرآن ، وهي شيء غير القرآن ، وإن كان لها ارتباط بالقرآن ، ولعل الإمام الزركشي كان يقصد هذا حين قال بعد قوله السابق : « ولست أنكر تداخل القرآن بالقراءات ؛ إذ لابد أن يكون الارتباط بينهما وثيقًا »(٣) فالصحيح التفريق بين القراءات المتواترة التي هي قرآن بلا شك ، وإن لم تكن هي كل القرآن ، إذ في القرآن ما لا اختلاف فيه بين القراء ، فلا يدخل في مسمى القراءات وبين القراءات الشاذة التي لا تعد قرآنًا ، ولا تجوز القراءة بها في الصلاة ولا خارجها ، ولا تؤخذ منها الأحكام على رأي جمهور العلماء ، كما تقدم ذلك كله مفصلًا في هذا الفصل . ففي القرآن ما هو من القراءات ، وما هو ليس من القراءات ، كما أن في القراءات ما هو قرآن ، وما ليس بقرآن ، فبينهما - إذًا - عموم وخصوص مطلق ، كما يقول علماء الأصول . ولعل هذا هو الصحيح . واللّٰه أعلم .

---

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه ٢/١٠٣.

(٢) المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/٤٦ - ٤٧.

(٣) البرهان للزركشي ١/٣١٨، هذا ويرى أستاذنا العلامة الدكتور / عبد اللّٰه الطيب أن « القرآن هو المنزل ، والقراءات عمل قارئيه ، فبين الأمرين فرق » من تعليقاته على البحث .

ويرى ابن عاشور «أن للقراءات حالتين : إحداهما لا تعلق لها بالتفسير بحال ، والثانية لها تعلق به من جهات متفاوتة .

فأما الحالة الأولى فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس ، والغنة مثل : « عذابي » بسكون الياء ، و« وعذابي » بفتحها ، وفي تعدد وجوه الإعراب ، مثل : ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[1] بنصب لام « يقول » وبرفعها . ونحو ذلك : ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[2] . برفع الأسماء الثلاثة أو فتحها ، أو رفع بعض وفتح بعض ، ومزية القراءات من هذه الجهة عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها . وهو تحديد كيفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها ، وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق ، بتلقي ذلك عن قراء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة ، وهذا غرض مهم جدًا ، لكنه لا علاقة له بالتفسير ؛ لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي ، ولم أر من عرف لفن القراءات حقه من هذه الجهة ، وفيها أيضًا سعة من بيان وجوه الإعراب في العربية ؛ فهي لذلك مادة كبرى لعلوم اللغة العربية .

أما الحالة الثانية فهي اختلاف القراء في حدود الكلمات مثل : ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ و (ملك يوم الدين)[3] و (ننشرها) و(ننشزها)[4] ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُواْ﴾ بتشديد الذال ، أو (... قد كذبوا)[5] بتخفيفه . وكذلك اختلاف

---

(١) من الآية ٢١٤ في سورة البقرة ، والرفع قراءة نافع ، ونصب الباقون ، كما في النشر ٢/ ٤٢٩.

(٢) من الآية ٢٥٤ في سورة البقرة ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير ويعقوب بالفتح بلا تنوين ، والباقون بالرفع والتنوين ، ينظر : الوافي في شرح الشاطبية ، ص ٢٢٢.

(٣) الآية ٤ من الفاتحة ، و(مالك) بالألف قراءة عاصم والكسائي ويعقوب وخلف ، وقرأ الباقون : ملك بدون ألف ، كما في النشر ١/ ٢٧٠ والكشف ١/ ٢٦.

(٤) من الآية ٢٥٩ في سورة البقرة ، و(ننشرها) قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو أبي جعفر ويعقوب ، وقرأ الباقون : (ننشزها) من النشز كما في النشر ٢/ ٤٣٨، والكشف ١/ ٣١٠، المغني ١/ ٢٧١.

(٥) من الآية ١١٠ في سورة يوسف ، والتشديد قراءة الجمهور وقرأ بالتخفيف الكوفيون الثلاثة =

الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله : ﴿۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ۝٥٧﴾[1] . قرأ نافع بضم الصاد وقرأ حمزة بكسر الصاد . فالأولى بمعنى يصدون غيرهم عن الإيمان ، والثانية بمعني صدودهم في أنفسهم ، وكلا المعنيين حاصل منهم . وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير ؛ لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى ، أو يثير معنى غيره ؛ ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة ، نحو ﴿يَطْهُرْنَ﴾[2] بفتح الطاء المشددة والهاء المشددة ، وبسكون الطاء وضم الهاء مخففة ، ونحو: ﴿لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ و (لمستم النساء)[3]. وقراءة ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ مع قراءة (... الذين هم عند الرحمن)[4] . والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر ؛ تكثيرًا للمعاني ، إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي ﷺ ، على أنه لا مانع من أن يكون

= وأبو جعفر وخلف العاشر ، كما في النشر ٣/ ١٢٩، والكشف ٢/ ١٥، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٢/ ٢٨١.

(١) الآية ٥٧ من سورة الزخرف ، وقرأ بضم الصاد نافع وابن عامر والكسائي وأبو جعفر وخلف ، وقرأ الباقون بكسرها ، كما في النشر ٣/ ٢٩٦، والكشف ٢/ ٢٦٠، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣/ ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) من الآية ٢٢٢ في سورة البقرة ، والتشديد قراءة حمزة والكسائي وشعبة وخلف ، والباقون بسكون الطاء ، وضم الهاء ، كما في النشر ٢/ ٤٣٠، والكشف ١/ ٢٩٣، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/ ٢٤٧.

(٣) من الآية ٤٣ في سورة النساء ، و ٦ في سورة المائدة ، قرأ حمزة والكسائي وخلف : (لمستم) في السورتين والباقون : (لامستم) ، بألف ، كما في النشر ٣/ ٣٠، والكشف ١/ ٣٩١، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/١/٤ - ١٢.

(٤) من الآية ١٩ من سورة الزخرف ، وقرأ (عباد) أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وخلف ، وقرأ الباقون (عند) كما في النشر ٣/ ٢٩٣. والكشف ٢/ ٢٥٥، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣/ ٢٢٥.

مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مرادًا للّه تعالى ، ليقرأ القراء بوجوه ، لتكثر من جراء ذلك المعاني ، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مجزئًا عن اثنين فأكثر ، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب ، ونظير التورية والتوجيه في البديع ، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني ، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن ، ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى ، ولم يكن حمل إحدى القراءتين على الأخرى متعينًا ولا مرجحًا ... »[(١)] .

وهذا الذي ذكره ابن عاشور من فوائد تعدد القراءات يضاف إليه التيسير على الأمة ، وغير ذلك من الفوائد الكثيرة التي يمكن للباحث أن يجتهد في ذكر أهمها دون ادعاء الحصر ، إذ هو أمر اجتهادي ، لا يمكن لأحد أن يقول إن ما جاء به هو كل الفوائد . وما وقف عليه الباحث في كتب القراءات والتفسير وغيرها من فوائد تعدد القراءات القرآنية يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يأتي :

١- ما يكون لبيان حكم شرعي مجمع عليه ، مثل قراءة سعد بن أبي وقاص - رضي اللّه عنه - (وله أخ أو أخت من أم) فإن هذه القراءة بينت أن المراد بالأخوة هنا الإخوة لأم ، وهذا حكم مجمع عليه بين الفقهاء .

٢- ومنها : ما يكون مرجحًا لحكم اختلف فيه ، كقراءة : (أو تحرير رقبة مؤمنة)[(٢)] . بزيادة « مؤمنة »[(٣)] في كفارة اليمين قال تعالى : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ ۖ فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ

(١) التحرير والتنوير ١/٥١ - ٥٥.

(٢) من الآية ١٢ من سورة النساء، وهي قراءة شاذة .

(٣) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

(٤) هي قراءة شاذة .

أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾[١]. فكان زيادة لفظ « مؤمنة » في بعض الروايات ترجيحًا لاشتراط الإيمان في الرقبة المعتقة، كما ذهب إليه الشافعي - رحمه الله - ؛ قياسًا على ما ورد في كفارة القتل.

٣- ومنها: ما يكون للجميع بين حكمين مختلفين، نحو: (يطهرن) بالتخفيف والتشديد من قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[٢]، فقد قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر: (يَطَّهَّرن) بفتح الطاء والهاء مع التشديد فيهما، مضارع تطهر أي اغتسل، والأصل (يتطهرن) فأدغمت التاء في الطاء، وقرأ الباقون: (يَطْهُرن) بسكون الطاء وضم الهاء مخففة، مضارع طهر، يقال: طهرت المرأة إذا شفيت من الحيض[٣].

فالأولى الجمع بين المعنيين، وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع دم حيضها وتطهر بالاغتسال.

٤- ومنها: ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين، كقراءة: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[٤] بالخفض والنصب، فقد قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بنصب اللام عطفًا على (أيديكم)، فيكون حكمها الغسل كالوجه. وقرأ الباقون بخفض اللام، عطفًا على (برؤوسكم) لفظًا ومعنى والخفض يقتضي فرض المسح، والنصب يقتضي فرض الغسل. وكيفة الجمع بينهما أن يجعل المسح للابس الخف، والغسل لغيره.

٥- ومنها: ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه، كقراءة (فامضوا إلى

---

(١) الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: النشر ٢/ ٤٣٠.

(٤) من الآية ٦ من سورة المائدة، وينظر: النشر ٣/ ٤٠.

ذكر اللَّه)[1] . فإن قراءة : « فاسعوا »[2] يقتضي ظاهرها المشي السريع ، وليس كذلك ، فكانت القراءة الأخرى موضحة لذلك .

٦- ومنها : ما في ذلك من عظيم البرهان ، وواضح الدلالة ، إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ، ولا تخالف ، بل كله يصدق بعضه بعضًا ، ويبين بعضه بعضًا ، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد ، وأسلوب واحد ، وما ذاك إلا آية بالغة ، وبرهان قاطع على صدق ما جاء به النبي ﷺ .

٧- ومنها : إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يفرغون جهدهم ، ليبلغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم ، أو الأحكام من دلالة كل لفظ ، واستخراج كمين أسراره ، وخفي إشاراته ، وإنعامهم النظر في الكشف عن التوجيه ، والتعليل ، والترجيح ، والتفصيل بقدر ما يبلغ غاية علمهم ، ويصل إليه نهاية فهمهم .

٨- ومنها : ما ادخره من المنقبة العظيمة ، والنعمة الجليلة لهذا الأمة من إسنادها كتاب ربها ، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها .

٩- ومنها بيان فضل هذه الأمة وترفعها على سائر الأمم ، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي ، وإقبالهم عليه هذا الإقبال ، والبحث عنه لفظة لفظة ، والكشف عنه صيغة صيغة ، وبيان صوابه ، وإظهار صحته ، وإتقان تجويده ، حتى حموه من خلل التحريف ، فلم يهملوا تحريكًا ولا تسكينًا ولا تفخيمًا ولا ترقيقًا ، حتى ضبطوا مقادير المدات ، وتفاوت الإمالات ، وميزوا بين الحروف بالصفات .

١٠- ومنها ظهور سر اللَّه في توليه حفظ كتابه العزيز ، وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتمييز ، فإن اللَّه تعالى لم يخل عصرًا من العصور ، ولو في قطر من الأقطار ، من إمام حجة قائم بنقل كتاب اللَّه تعالى ، وإتقان حروفه ، ورواياته ،

---

(١) الآية ٩ في سورة الجمعة ، والقراءة شاذة .

(٢) هي القراءة المتواترة .

وتصحيح وجوهه وقراءاته[1] .

وهذا بعض ما يدل على أن القراءات علم جليل القدر ، وفن عظيم الشأن ، لتعلقه بكلام اللَّه عز وجل ، وهو أجل كلام يسمع ويقرأ ، فلا يستغني عن هذا العلم الشريف أحد ممن يريد التفسير أو الحديث أو الفقه والتشريع أو النحو أو اللغة ، لتعلقه بهذه العلوم جميعًا ، بل وبغيرها من العلوم ، واللَّه تعالى أعلم بالصواب .

---

(١) ينظر : النشر ١/ ٢٨، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/ ٧٩، وما بعدها .

الفصل الثاني :
القراءات والأحرف السبعة

اختلاف القراءات ثبت عن النبي ﷺ ، كما ورد في حديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم بن حزام ، رضي الله عنهما ، ففي صحيح البخاري « أن عمر بن الخطاب قال : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ في الصلاة سورة الفرقان ، في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ، فكدت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلببته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ، فقلت : كذبت ، فإن رسول الله أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله . فقلت : إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها . فقال رسول الله : « اقرأ يا هشام » ، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول الله : « كذلك أنزلت » . ثم قال : « اقرأ يا عمر » . فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال رسول الله : « كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرءوا ما تيسر منه »[١] .

ولهذا الحديث روايات كثيرة ، وفي بعض ألفاظها اختلاف ، ولكن جميع الروايات أجمعت على محل الشاهد ، وهو نزول القرآن على سبعة أحرف ، ولا شك أن الحديث فيه إشكال ، ولذلك اختلف العلماء في المقصود بالأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولًا[٢] ترجع إلى اعتبارين : الأول اعتبار الحديث منسوخًا والآخر اعتباره محكمًا .

فأما الذين اعتبروا الحديث منسوخًا– وهو رأي جماعة منهم أبو بكر الباقلاني

---

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه ٦/ ١٠٠.

(٢) ينظر : تفسير القرطبي ١/ ٤٢. والمرشد الوجيز ، ص١٤٦، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، ١/ ٥٦- ٧٦.

وابن عبد البر وأبو بكر ابن العربي والطبري والطحاوي ، وينسب إلى ابن عيينة وابن وهب- فقالوا : كان ذلك رخصة في صدر الإسلام ، أباح اللَّه للعرب أن يقرأوا القرآن بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها ، ثم نسخ ذلك بحمل الناس على لغة قريش ؛ لأنها التي بها نزل القرآن ، وزال العذر ؛ لكثرة الحفظ ؛ وتيسر الكتابة . وقال ابن العربي : « دامت الرخصة حياة النبي عليه السلام » ، وظاهر كلامه أن ذلك نسخ بعد وفاة رسول اللَّه ﷺ- فإما نسخ بإجماع الصحابة أو بوصاية من النبي ﷺ . واستدلوا على ذلك بقول عمر : إن القرآن نزل بلسان قريش . وبنهيه عبد اللَّه بن مسعود أن يقرأ : (فتول عنهم عتى حين)[1] . وهي لغة هذيل في (حتى) . وبقول عثمان لكتاب المصاحف : « فإذا اختلفتم في حرف فاكتبوه بلغة قريش ، فإنما نزل بلسانهم » ، يريد أن لسان قريش هو الغالب على القرآن ، أو أراد أنه نزل لما نطقوا به من لغتهم ، وما غلب على لغتهم من لغات القبائل ، إذ كان عكاظ بأرض قريش ، وكانت مكة مهبط القبائل كلها . ولأصحاب هذا الرأي في تحديد معنى الرخصة بسبعة أحرف ثلاثة أقوال :

الأول : أن المراد بالأحرف الكلمات المترادفة للمعنى الواحد ، أي نزل بتخيير قارئه أن يقرأه باللفظ الذي يحضره من المترادفات ، تسهيلًا عليهم حتى يحيطوا بالمعنى . وعلى هذا الجواب فقيل : المراد بالسبعة حقيقة العدد ، وهو قول الجمهور ، فيكون تحديدًا للرخصة بأن لا يتجاوز سبعة مترادفات أو سبع لهجات ، أي سبع لغات ، إذ لا يستقيم غير ذلك ، لأنه لا يتأتى في كلمة من القرآن أن يكون لها سبعة مترادفات أصلًا ، ولا في كلمة أن يكون فيها سبع لهجات إلا كلمات قليلة ، مثل (أف) و(جبريل) و(أرجه) .

وقد اختلفوا في تعيين اللغات السبع ، فقال أبو عبيدة وابن عطية وأبو حاتم والباقلاني : هي من عموم لغات العرب ، وهم : قريش وهذيل وتيم الرباب والأزد

(١) الآية ١٧٤ من سورة الصافات ، والقراءة شاذة .

وربيعة وهوازن ، وسعد بن بكر من هوازن .

وبعضهم يعدّ قريشًا وبني دارم والعليا من هوازن ، وهم سعد بن بكر ، وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف . قال أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم ، وهم بنو دارم ، وبعضهم يعد خزاعة ، ويطرح تميمًا . وقال أبو علي الأهوازي وابن عبد البر وابن قتيبة : هي لغات قبائل من مضر ، قريش وهذيل وكنانة وقيس وضبة ، وتيم الرّباب وأسد بن خزيمة ، وكلها من مضر .

والقول الثاني - وهو لجماعة منهم القاضي عياض-: أن العدد غير مراد به حقيقته ، بل هو كناية عن التعدد والتوسع ، وكذلك المترادفات ولو من لغة واحدة . كقوله تعالى : ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾(١) . قرأ ابن مسعود (كالصوف المنفوش) . وقرأ أُبي في قوله تعالى : (كلما أضاء لهم مشوا فيه)(٢) : « مروا فيه » . و : « سعوا فيه » . وقرأ ابن مسعود قوله تعالى : (انظرونا نقتبس من نوركم)(٣) : (أخرونا) و(أمهلونا) . وأقرأ ابن مسعود رجلًا : ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴿٤٤﴾﴾(٤) ، فقال الرجل : (طعام اليتيم) . فأعاد له ، فلم يستطع أن يقول : (الأثيم) . فقال له ابن مسعود : أتستطيع أن تقول : طعام الفاجر ؟ قال : نعم : قال : أقرأ كذلك . وقد اختلف هشام وعمر ولغتهما واحدة .

والقول الثالث : أن المراد التوسعة في نحو : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ أن يقرأ : (عليمًا حكيمًا) ما لم يخرج عن المناسبة ، كذكره عقب آية عذاب أن يقول : ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ أو عكسه . وإلى هذا ذهب ابن عبد البر .

وأما الذين اعتبروا الحديث محكمًا غير منسوخ فقد ذهبوا في تأويله مذاهب :

---

(١) من الآية ٥ في سورة القارعة ، والقراءة شاذة .

(٢) من الآية ٢٠ في سورة البقرة ، والقراءة شاذة .

(٣) من الآية ١٣ في سورة الحديد ، والقراءتان شاذتان .

(٤) الآيتان ٤٣، ٤٤ من سورة الدخان .

فقال جماعة- منهم البيهقي وأبو الفضل الرازي- إن المراد من الأحرف أنواع أغراض القرآن، كالأمر والنهي، والحلال والحرام، أو أنواع كلامه كالخبر والإنشاء والحقيقة والمجاز، أو أنواع دلالاته كالعموم والخصوص، والظاهر والمؤول. ولا يخفى أن كل ذلك لا يناسب سياق الحديث على اختلاف رواياته من قصد التوسعة والرخصة. وقد تكلف هؤلاء حصر ما زعموه من الأغراض ونحوها في سبعة، فذكروا كلامًا لا يسلم من النقد.

وذهب جماعة- منهم أبو عبيدة وثعلب والأزهري، وعُزِيَ لابن عباس- إلى أن المراد أنه أنزل مشتملًا على سبع لغات من لغات العرب، مبثوثة في آيات القرآن، لا على تخيير القارئ. وذهبوا في تعيينها إلى نحو ما ذهب إليه القائلون بالنسخ، إلا أن الخلاف بين الفريقين في أن الأولين ذهبوا إلى تخيير القارئ في الكلمة الواحدة، وهؤلاء أرادوا أن القرآن مبثوثة فيه كلمات من تلك اللغات، لكن على وجه التعيين، لا على وجه التخيير. وهذا كما قال أبو هريرة: ما سمعت السكين إلا في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾[1] ما كنا نقول إلا المدية[2]. وفي البخاري: «إلا من النبي في قصة حكم سليمان بين المرأتين، من قول سليمان: ائتوني بالسكين أقطعة بينكما». وهذا الجواب لا يلاقي مساق الحديث من التوسعة، ولا يستقيم من جهة العدد؛ لأن المحققين ذكروا أن في القرآن كلمات كثيرة من لغات قبائل العرب، وأنهاها السيوطي نقلًا عن أبي بكر الواسطي إلى خمسين لغة.

وذهب جماعة إلى أن المراد من الأحرف لهجات العرب في كيفيات النطق كالفتح والإمالة، والمد والقصر، والهمز والتخفيف، على معنى أن ذلك رخصة للعرب مع المحافظة على كلمات القرآن، وهذا أحسن الأجوبة لمن تقدمنا. وهنالك أجوبة أخرى ضعيفة لا ينبغي للعالم التعريج عليها، وقد أنهى بعضهم جملة الأجوبة

---

(١) من الآية ٣١ في سورة يوسف.

(٢) الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة، البخاري ٣/ ٢٦٠، ومسلم ٦/ ٤٨٥.

إلى خمسة وثلاثين جوابًا[١] .

وكذلك كثرت المؤلفات في مفهوم هذا الحديث . ويبعد جدًّا- في رأي الباحث- ما ارتآه ابن عاشور من أن خلاف عمر وهشام ربما يرجع إلى ترتيب آي السور . يقول ابن عاشور : « وعندي أنه إن كان حديث عمر وهشام بن حكيم قد حسن إفصاح راويه عن مقصد عمر فيما حدث به ، بأن لا يكون مرويًا بالمعنى مع إخلال بالمقصود أنه يحتمل أن يرجع إلى ترتيب آي السور ، بأن يكون هشام قرأ سورة الفرقان على غير الترتيب الذي قرأ به عمر ، فتكون تلك رخصة لهم في أن يحفظوا سور القرآن بدون تعيين ترتيب الآيات من السورة . وقد ذكر الباقلاني احتمال أن يكون ترتيب السور من اجتهاد الصحابة ، فعلى رأينا هذا تكون هذه رخصة . ولم يزل الناس يتوخون بقراءاتهم موافقة قراءة رسول اللّٰه ﷺ حتى كان ترتيب المصحف في زمن أبي بكر الصديق على نحو العرضة الأخيرة التي عرضها رسول اللّٰه ﷺ ، فأجمع الصحابة في عهد أبي بكر على ذلك ؛ لعلمهم بزوال موجب الرخصة »[٢] .

ويرى الباحث أن هذا الذي ذكره ابن عاشور بعيد جدًّا من عدة وجوه ، فاحتمال رواية هذا الحديث بالمعنى جد بعيد ؛ لاتفاق جميع رواياته على نزول القرآن بسبعة أحرف ، وعلى فرض روايته بالمعنى ، ما الذي يدل على أن الراوي أخل بالمقصود ؟ ثم هل تدل كلمة (الأحرف) التي وردت في الحديث عدة مرات على ترتيب الآيات ؟ وهل في تقديم بعض الآيات على بعضها تيسير ؟ وما ذكره الباقلاني كلام عن ترتيب السور لا عن ترتيب الآيات في السورة الواحدة ، على أنه مخالف لرأي الجمهور ، فهو احتمال ضعيف . والجمهور على أن ترتيب السور والآيات من الأمور التوقيفية التي لا مدخل للناس فيها . ثم إن الإمام ابن عاشور إن كان يريد إحداث قول جديد على الأقوال الخمسة والثلاثين فهو هنا قد أبعد ، والعلم عند اللّٰه تعالى .

---

(١) ينظر : التحرير والتنوير ١/ ٥٦، وما بعدها .

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٥٩.

ومن الناس من يظن أن المراد بالسبعة في الحديث ما يطابق القراءات السبع التي اشتهرت بين أهل فن القراءات، وذلك غلط، ولم يقل به أحد من أهل العلم، وأجمع العلماء على خلافه، كما قال أبو شامة: «فإن انحصار القراءات على سبع لم يدل عليه دليل، ولكنه أمر حصل إما بدون قصد، أو بقصد التيمن بعدد السبعة، أو بقصد إيهام أن هذه السبع هي المرادة من الحديث؛ تنويهًا بشأنها بين العامة». ونقل السيوطي عن أبي العباس بن عمار أنه قال: «لقد فعل جاعل عدد القراءات سبعًا ما لا ينبغي، وأشكل به الأمر على العامة، إذ أوهمهم أن هذه السبع هي المرادة في الحديث، وليت جامعها نقص عن السبعة أو زاد عليه».

ثم قال السيوطي: «وقد صنف ابن جبير المكي- وهو قبل ابن مجاهد- كتابًا في القراءات، فاقتصر على خمسة أئمة، من كل مصر إمام، وإنما اقتصر على ذلك؛ لأن المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار كانت إلى خمسة أمصار»[1].

ومعلوم أن ابن مجاهد هو أول من جمع القراءات في سبع، وعذره في ذلك الرواية، إذ جمع القراءات التي تواترت عنده، فبلغت هذا العدد من دون قصد، وهذا هو الاحتمال الأقرب. والعلم عند الله تعالى.

ويبدو للباحث أن الناس في زمن النبي ﷺ وبعده فهموا من الحديث رخصة في أن يقرأوا بلهجاتهم، فكانوا يقرءون بها، كما فهم ذلك المقرئون، فأقرأوا كل قوم بلهجتهم، وهذا مجمل ما يفهمه الباحث من النصوص الكثيرة الواردة في كتب تاريخ القراءات. وقد أجمل القول في ذلك ابن عاشور، فقال: «... فأئمة العربية لما قرأوا القرآن قرأوه بلهجات العرب الذين كانوا بين ظهرانَيهم في الأمصار التي وزعت عليها المصاحف: المدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام. قيل: واليمن والبحرين. وكان في هذه الأمصار قراؤها من الصحابة قبل ورود مصحف عثمان إليهم، فقرأ كل فريق بعربية قومه في وجوه الأداء لا في زيادة الحروف ونقصها، ولا في اختلاف الإعراب،

(١) الموضع السابق.

دون مخالفته مصحف عثمان »[١] .

بل يذهب ابن عاشور إلى ما هو أبعد من ذلك ، فيرى احتمال « أن يكون القارئ الواحد قد قرأ بوجهين ، ليرى صحتهما في العربية ؛ قصدًا لحفظ اللغة مع حفظ القرآن الذي أنزل بها ، ولذلك يجوز أن يكون كثير من اختلاف القراء في هذه الناحية اختيارًا . وعليه يحمل ما يقع في كتابي الزمخشري وابن العربي من نقد بعض طرق القراءة على أن في بعض نقدهم نظرًا ، وقد كره مالك- رحمه اللَّه- القراءة بالإمالة ، مع ثبوتها من القراء ، وهي مروية عن مقرئ المدينة من رواية ورش عنه ، وانفرد بروايتها أهل مصر ، فدلت كراهيته على أنه يرى أن القارئ بها ما قرأ إلا بمجرد الاختيار »[٢] .

ولا يرى ابن عاشور ضيرًا في ذلك ما دامت كلمات القرآن قد حفظت في المصحف الإمام بمأمن عن التغيير والتبديل ، يقول : « ولا ضير في ذلك ما دامت كلمات القرآن وجمله محفوظة على نحو ما كتب في المصحف الذي أجمع عليه أصحاب رسول اللَّه ﷺ إلا نفرًا قليلًا شذوا منهم ، كان عبد اللَّه بن مسعود منهم ، فإن عثمان لما أمر بكتب المصحف على نحو ما قرأ رسول اللَّه ﷺ- وأثبته كتاب المصحف ، رأى أن يحمل الناس على اتباعه ، وترك قراءة ما خالفه ، وجمع جميع المصاحف المخالفة له وأحرقها ، ووافقه جمهور الصحابة على ما فعله »[٣] .

على أن الذين احتفظوا بمصاحفهم الخاصة من الصحابة لم ينكروا على عثمان عمله ، ولو قرأوا في بعض الحروف بما يخالف المصحف الإمام إلا أنهم كانوا يرون وجوب المحافظة على مصحف عثمان من التغيير والتبديل ، ويدل على ذلك الروايات الكثيرة التي وردت في هذا الشأن .

---

(١) التحرير والتنوير ١/ ٥١- ٥٢.

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٥٢.

(٣) الموضع السابق.

نقل ابن عاشور عن شمس الدين الأصفهاني ، في المقدمة الخامسة من تفسيره أن عليًا- رضي اللّه عنه- كان طوال أيامه يقرأ مصحف عثمان ويتخذه إمامًا ؛ لأن فعل عثمان إنما كان إتمامًا لما فعله أبو بكر من جمعه القرآن الذي كان يقرأ في حياة رسول اللّه ﷺ ، وعثمان إنما نسخه في مصاحف ؛ لتوزع على الأمصار ، فصار المصحف الذي كتب لعثمان مجمعًا عليه وعلى كل قراءة توافقه ، وصار ما يخالفه متروكًا بما يقارب الإجماع . وقال الأصفهاني في تفسيره : « كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة ، وهي قراءة العامة التي قرأ بها رسول اللّه ﷺ على جبريل في العام الذي قبض فيه .

ويقال : إن زيد بن ثابت شهد العرضة الأخيرة التي عرضها رسول اللّه ﷺ على جبريل »[١] .

وقد بقي الذين قرأوا قراءات مخالفة لمصحف عثمان يقرأون بما رووه ، لا ينهاهم أحد عن قراءتهم ، ولكن يعدونهم شذاذًا ، ولكنهم لم يكتبوا قراءاتهم في مصاحف بعد أن جمع الناس على مصحف عثمان .

وذكر البغوي والقرطبي والزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾﴾[٢] أن علي بن أبي طلب- رضي اللّه عنه- قرأ : (وطلع منضود) بعين في موضع الحاء ، وقرأ قارئ بين يديه : ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾﴾ فقال : ما شأن الطلح ؟ إنما هو : (وطلع) وقرأ : ﴿لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾[٣] ، فقال : أفلا تحولها ؟ فقال : إن آي القرآن لا تهاج اليوم ولا تحوّل ، أي : لا تغير حروفها ، ولا تحوّل عن مكانها . فهو قد منع تغيير المصحف ، ومع ذلك لم يترك القراءة التي رواها .

وممن نسبت إليهم قراءات مخالفة لمصحف عثمان ؛ عبد اللّه بن مسعود ،

---

(١) الموضع السابق .

(٢) الآية ٢٩ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١٠ في سورة ق .

وأبي بن كعب، وسالم مولى أبي حذيفة[١]. إلى أن ترك الناس ذلك تدريجًا. وذكر الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[٢] أن سفيان[٣] قال: سمعت أمي تقرأ: «إذ تثقفونه بألسنتكم» وكان أبوها يقرأ بقراءة ابن مسعود. ومع ذلك فقد شذت مصاحف بقيت مغفولًا عنها بأيدي أصحابها، ومنها ما ذكره الزمخشري في الكشاف عند تفسير سورة الفتح أن الحارث بن سويد صاحب عبد الله بن مسعود كان له مصحف دفنه في مدة الحجاج؛ لأنه كان مخالفًا للمصحف الإمام.

هذا وقد أفرط بعض النحاة والمفسرين- منهم الزمخشري- في توهين بعض القراءات، لمخالفتها لما اصطلح عليه النحاة. ويرى ابن عاشور أن ذلك من إعراضهم عن معرفة الأسانيد[٤]. ويرى الباحث أن رأي ابن عاشور في هذه المسألة وسط بين تفريط بعض القدماء وإفراط بعض المحدثين في إطلاق اتهامات جائرة على عموم قدامى النحاة من غير تمييز بينهم. يقول ابن عاشور: «فأما وجوه الإعراب في القرآن فأكثرها متواتر إلا ما ساغ فيه إعرابان مع اتحاد المعاني نحو: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٥] بنصب (حين) ورفعه. ونحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[٦] بنصب (يقول) ورفعه. ألا ترى أن الأمة أجمعت على رفع لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ

---

(١) سالم مات في موقعة اليمامة، ولم يحضر مصحف عثمان، والمقصود ما روي عنه.

(٢) من الآية ١٥ في سورة النور.

(٣) هو ابن عيينة بن أبي عمران الكوفي، أو سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله الثوري. ولا أدري أيهما المقصود هنا. وهي مشكلة احتار فيها كبار العلماء، كما قال محمود محمد شاكر. ينظر: هامش تفسير الطبري ٨/ ٢٦١، وتفسير سفيان بن عيينة، ص١٩ وما بعدها، جمع وتحقيق ودراسة أحمد صالح محايري، ط/ ١، مكتبة أسامة بالرياض، السعودية، سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

(٤) التحرير والتنوير ١/ ٥٣.

(٥) من الآية ٣ في سورة ص.

(٦) من الآية ٢١٤ في سورة البقرة.

مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[١]. وقرأه بعض المعتزلة بنصب اسم الجلالة، لئلا يثبتوا للّه كلامًا، وقرأ بعض الرافضة: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلَّيْنَ عَضُدًا﴾[٢] بصيغة التثنية، وفسروها بأبي بكر وعمر، حاشاهما، وقاتلهم اللّه.

وأما ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي، لأنا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة، وبهذا نبطل كثيرًا مما زيفه الزمخشري من القراءات المتواترة، لعلة أنها جرت على وجوه ضعيفة في العربية، لاسيما ما كان منه في قراءة مشهورة كقراءة عبد اللّه بن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[٣]. ببناء (زين) للمفعول، وبرفع (قتل)، وبنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم). ولو سلمنا أن ذلك وجه مرجوح، فهو لا يعدو أن يكون من الاختلاف في كيفية النطق التي لا تناكد التواتر، على ما في اختلاف الإعرابين من إفادة معنى غير الذي يفيده الآخر، لأن لإضافة المصدر إلى المفعول خصائص غير التي لإضافته إلى فاعله، ولأن لبناء الفعل للمجهول نكتًا غير التي لبنائه للفاعل، على أن أبا علي الفارسي ألف كتابًا سماه (الحجة) احتج فيه للقراءات المأثورة احتجاجًا من جانب العربية»[٤]. على أن جمهور النحاة قد أخذوا بجميع القراءات في الاحتجاج من غير تمييز بين المتواتر والآحاد والشاذ كما سبق، وكما سيأتي مزيد بيان لذلك في بيان موقفهم من القراءات. واللّه الموفق.

ويخلص الباحث مما تقدم كله إلى أن الأحرف السبعة التي أنزل اللّه عليها القرآن الكريم تمثل لهجات العرب في شبه الجزيرة العربية؛ لأن العرب الذين أنزل فيهم

---

(١) من الآية ١٦٤ في سورة النساء.

(٢) من الآية ٥١ في سورة الكهف.

(٣) من الآية ١٣٦ في سورة الأنعام. وسيأتي الكلام عليها في فصل مستقل، إن شاء اللّه.

(٤) التحرير والتنوير ١/ ٦١.

القرآن كانوا مختلفي اللهجات ، متعددي اللغات ، متنوعي الألسن ، فأنزل اللَّه كتابه مشتملًا على لهجات العرب ولغاتهم ؛ ليتمكنوا من قراءته ، وينتفعوا بما فيه من أحكام وتشريعات وآداب ؛ إذ لو أنزله بلغة واحدة ، والحال أن من أنزل إليهم مختلفو اللغات ، لحال ذلك دون قراءته والانتفاع بهدايته ؛ لأن الإنسان يتعذر عليه التحول من لغته التي درج عليها ومرن لسانه على التخاطب بها منذ نعومة أظافره ، وصارت طبيعة من طبائعه ، وسجية من سجاياه ، واختلطت بلحمه ودمه حتى لا يمكنه العدول عنها إلى غيرها إلا بشق الأنفس . فلو كلف اللَّه العرب مخالفة لغاتهم التي لا يستقيم لسانهم إلا عليها ولا يتيسر نطقهم إلا بها لشق ذلك عليهم غاية المشقة مع ما جبلوا عليه من العصبية واعتزاز كل قوم بما عندهم من خصائص وصفات ، ولكان ذلك منافيًا ليسر الإسلام وسماحته التي تقتضي درء المشقة ورفع الحرج عن معتنقيه ، فاقتضت رحمة اللَّه بهذه الأمة وإرادته التخفيف عنها ورفع الإصر عنها أن يسهل لها قراءة كتابها وتلاوة دستورها ، لتتعبد به وتنتفع بما فيه على أكمل الوجوه وأحسنها ، فأنزله على لغات العرب المختلفة ولهجاتهم المتنوعة ، وكان الرسول ﷺ يقرؤه على العرب بهذه اللهجات ليسهل على كل قبيلة تلاوته ، بما يوافق لهجتها ويلائم لغتها .

وعلى هذه السياسة الرشيدة والحكمة البالغة نزل القرآن على سبعة أحرف مشتملًا على ما شاء اللَّه من لهجات القبائل العربية تيسيرًا على الأمة في حفظ كتاب ربها ، كما قال عز وجل : ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾[1] .

وفي رواية الترمذي لحديث الأحرف السبعة : « فقال : يا جبريل ، إني بعثت إلى أمة أميين ، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابًا قط . فقال : يا محمد ، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف »[2] .

« وهكذا كان التخفيف من اللَّه أن تقرأ كل قبيلة بلغتها وما درجت عليه ،

---

(١) من الآيات ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠ في سورة القمر .

(٢) جامع الترمذي ٥/ ١٩٤- ١٩٥، وقال عنه : « وهذا حديث حسن صحيح » .

فالهذلي يقرأ: (عتى حين)، يريد: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[1]؛ لأنه هكذا يلفظ بها، ويستعملها... والأزدي يقرأ (تِعلمون)[2]. و(تِعلم)[3] و(تسود وجوه)[4] و(ألم إعهد إليكم)[5]. والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز... ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده- طفلًا وناشئًا وكهلًا- لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد اللَّه- برحمته ولطفه - أن يجعل لهم متسعًا في اللغات، ومتصرفًا في الحركات»[6] واللَّه أعلم بالصواب[7].

❁❁❁

(١) وردت هذه العبارة في الآية ٣٥ في سورة يوسف ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾ وفي أربع آيات أخرى.

(٢) في مثل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ في الآية ٢٢ من سورة البقرة.

(٣) في نحو قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ في الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٠٦ في سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٦٠ في سورة يس.

(٦) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، ص٣٩- ٤٠.

(٧) أثناء طباعة البحث أهداني أستاذي الدكتور/ أحمد محمد إسماعيل البيلي نسخة من منظومة له سماها (الجمانة) نظم فيها رأيًا له يبدو جديدًا طريفًا في المقصود بالأحرف السبعة في الحديث النبوي الشريف. وخلاصة رأيه أن المراد بذلك أصول سبعة، هي: الاختلاف بحروف الهجاء، مثل الصراط والسراط، وتبينوا وتثبتوا، وننشزها وننشرها. والاختلاف بحركات البنية الصرفية، مثل ربوة وربوة، وتحسِبهم وتحسَبهم، وعتيًا وعتيًا. والاختلاف النحوي مثل: حتى يقولُ، وحتى يقولَ.. وهو كثير. والاختلاف بالمرادف، مثل: يضركم، من الضر، ويضركم من الضير، إلا أن هذا تكرار للوجه الأول، على ما يبدو للباحث من الأمثلة التي أوردها الناظم، واللَّه أعلم، والاختلاف بكلمات مختلفة المعاني، مثل: عبد وعباد، وهذا صراط عليَّ وعليٌّ. والاختلاف بالذكر والحذف، مثل دكًّا ودكاء، وسارعوا، بواو وبدونها. وبالزبر والزبر، وتحتها ومن تحتها، وأهانني وأكرمني، بياء وبدونها. والاختلاف في التقديم والتأخير، وهذا لم يرد في المتواتر بل في الشواذ، مثل: وقاتلوا وقتلوا ويقتلون ويقتلون. ولولا أني وقفت متأخرًا على هذه الأرجوزة الجيدة التي تقع في ١٥٣ بيت، لكانت جديرة بالتعليق والنظر والتتبع. واللَّه تعالى أعلم بالمراد.

الفصل الثالث :
تاريخ القراءات والقراء العشرة وأشهر رواتهم

تقدم في الكلام على شروط القراءة الصحيحة أن المراد بموافقة المصحف موافقة أحد المصاحف الأئمة التي وجه بها عثمان بن عفان- رضي اللَّه عنه- إلى أمصار الإسلام ، إذ قد يكون اختلاف يسير نادر بين بعضها ، مثل زيادة الواو في : ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[١] . في مصحف الكوفة ، ومثل زيادة الفاء في قوله تعالى : ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾[٢] . و﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حُسۡنٗاۖ﴾ . أو(إحسانًا)[٣] . فذلك اختلاف ناشئ عن القراءة بالوجهين بين الحفاظ من زمن الصحابة الذين تلقوا القرآن عن النبي ﷺ ، لأنه قد أثبته ناسخو المصحف ، فلا ينافي التواتر ؛ إذ لا تعارض إذا كان المنقول عنه قد نطق بما نقله عنه الناقلون في زمانين أو أزمنة ، أو كان قد أذن للناقلين أن يقرأوا بأحد اللفظين أو الألفاظ .

وتقدم أيضًا أن توافر شروط القراءة الصحيحة قد انحصر في الروايات العشر للقراء العشر ، وهم : نافع بن أبي نعيم المدني ، وعبد اللَّه بن كثير المكي ، وأبو عمرو بن العلاء المازني البصري ، وعبد اللَّه بن عامر اليحصبي الدمشقي قاضي الشام من التابعين ، وعاصم بن أبي النجود الكوفي ، وحمزة بن حبيب الكوفي ، والكسائي

---

(١) من الآية ١٣٣ في سورة آل عمران . وقد قرأ بحذف الواو نافع وابن عامر ، وأبو جعفر ، والباقون بالواو ، وهي مرسومة بدون الواو في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام ، وفي بقية المصاحف بالواو ، كما في النشر ٣/ ١٣، والكشف ١/ ٣٥٦، والمغني في توجيه القراءات ١/ ٣٦٣.

(٢) من الآية ٣٠ في سورة الشورى . وقد قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر (بما) بدون فاء ، والباقون بالفاء ، ورسم في مصحف أهل المدينة والشام بدون فاء ، وفي سائر المصاحف بالفاء ، كما في النشر ٣/ ٢٩٠، والكشف ٢/ ٢٥١، والمغني في توجيه القراءات ٣/ ٢٢١، والمقنع في رسوم المصاحف ، ص ١٠٦.

(٣) من الآية ٨ في سورة العنكبوت .

علي بن حمزة الكوفي ، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري ، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني ، وخلف البزار الكوفي . وهذا العاشر ليست له رواية خاصة ، وإنما اختار لنفسه قراءة تناسب قراءات أئمة الكوفة ، فلم يخرج عن قراءاتهم إلا قليلًا . وبعض العلماء يجعل قراءة ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش مرتبة دون العشر ، وقد عد الجمهور ما سوى ذلك شاذًّا ؛ لأنه لم ينقل بتواتر حفاظ القرآن .

قال ابن عاشور : « والذي قاله مالك والشافعي أن ما دون العشر[(١)] لا تجوز القراءة به ، ولا أخذ حكم منه ، لمخالفته المصحف الذي كتب فيه ما تواتر ، فكان ما خالفه غير متواتر ، فلا يكون قرآنا ، وقد تروى قراءات عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة في كتب الصحيح ، مثل صحيح البخاري ومسلم وأضرابهما إلا أنها لا يجوز لغير من سمعها من النبي ﷺ القراءة بها ؛ لأنها غير متواترة النقل ، فلا يترك المتواتر للآحاد . وإذا كان راويها قد بلغته قراءة أخرى تخالف ما رواه ، وتحقق لديه التواتر ، وجب عليه أن يقرأ بالمروية تواترًا ، وقد اصطلح المفسرون على أن يطلقوا عليها قراءات النبي ﷺ ؛ لأنها غير منتسبة إلى أحد من أئمة الرواية في القراءات . ويكثر ذكر هذا العنوان في تفسير محمد بن جرير الطبري ، وفي الكشاف ، وفي المحرر الوجيز ، لعبد الحق بن عطية ، وسبقهم إليه أبو الفتح بن جني ، فلا تحسبوا أنهم أرادوا بنسبتها إلى النبي ﷺ أنها وحدها المأثورة عنه ، ولا ترجيحها على القراءات المشهورة ، لأن القراءات المشهورة عن النبي ﷺ بأسانيد أقوى ، وهي متواترة على الجملة ... وما كان ينبغي إطلاق وصف قراءة النبي عليها ؛ لأنه يوهم من ليسوا من أهل الفهم الصحيح أن غيرها لم يقرأ به النبي ﷺ . وهذا يرجع إلى تبجح أصحاب الرواية بمروياتهم »[(٢)] .

---

(١) مالك والشافعي لم يحضرا التسبيع والتعشير إلا أن يكون المراد المتواتر ، وقد قدمنا أن التواتر ينحصر في القراءات العشر دون غيرها من القراءات . والله أعلم .

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٥٤- ٥٥.

وقد تكفل اللَّه بحفظ هذا الكتاب من التحريف والتبديل ، فقال تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[(١)] . لهذا حرصت الأمة على هذا الكتاب ، فوعته في صدورها وسجلته في السطور ، ووعت جميع قراءاته ورواياته التي نزل بها الأمين جبريل عليه السلام على سيد المرسلين ﷺ ؛ حتى لا يضيع منه حرف واحد ، ولا تهمل منه رواية مما استقر في العرضة الأخيرة ، وثبتت قرآنيته .

ولما كان القرآن الكريم آخر كتب اللَّه تعالى المنزلة على رسله لهداية البشرية جميعًا ، وأن يكون دستورًا دائمًا لجميع الناس ، ما داموا ، وصالحًا لكل الأزمان « فقد يسر اللَّه حفظه على الأمة ، وتحقيقًا لوعد اللَّه قيض اللَّه له من الصحابة أئمة تلقوه عن النبي ﷺ غضًّا طريًّا كما أنزل ، وحفظوه في صدورهم بجميع قراءاته ورواياته ، وعلى مضي الزمن وتوالي الأيام تفرقوا في الأمصار واشتهر أمرهم ، وصاروا أئمة يرحل إليهم في المدينة ومكة والكوفة والبصرة ومصر والشام ، وكثر الآخذون عنهم ، وخلفهم أمم بعد أمم ، وعرفت طبقاتهم واختلفت صفاتهم ، فكان منهم المتقن للتلاوة ، المشهور بالرواية ، ومنهم المقتصر على وصف من هذين الوصفين . وكثر بينهم الاختلاف وقل الضبط ، واتسع الخرق ، وكاد الباطل يلتبس بالحق ، فقام جهابذة علماء الأمة ، وصناديد الأئمة ، فبالغوا في الاجتهاد ، وبلغوا الحق المراد ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزوا الوجوه والروايات ، وميزوا بين المشهور والشاذ ، والصحيح والفاذ ، بأصول أصلوها ، وأركان فصلوها »[(٢)] .

ولا شك أن الصحابة كتبوا القرآن في السطور ، علاوة على الحفظ في الصدور ، إلا أن جل اعتمادهم كان على حفظ الصدور ، وهو من خصائص هذه الأمة المحمدية التي ورد وصفها في الكتب السابقة على القرآن بأن أفرادها « أناجيلهم في

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجر .

(٢) النشر ١/ ٩ .

صدورهم »[١] وفي الحديث القدسي الصحيح الذي رواه مسلم : أن اللَّه تعالى قال للنبي ﷺ : « وأنزلت عليك كتابًا لا يغسله الماء »[٢] .

وقام التابعون بتلقي القرآن الكريم عن الصحابة الكرام- رضوان اللَّه عليهم- وصار كل منهم يقرأ ويقرئ كما تلقى ؛ لعلمهم أن الجميع من عند اللَّه وأن النبي ﷺ أباح لهم ذلك بالحديث السابق .

ولما جاء عصر التدوين كان ضبط القراءات التي رويت عن النبي ﷺ من أولى الأشياء التي اهتم بها المصنفون ، فكان كل تلميذ يضبط ما تلقاه عن شيخه في كتاب خاص على شكل قراءات فردية .

ثم جاء من بعد هؤلاء جماعة من هذه الأمة تفرغوا للقرآن وعلومه ، وأمضوا حياتهم في خدمته ، فلم يقنعوا بما تلقوه عن شيخ واحد ، فصاروا يجوبون الأمصار بحثًا عن النقلة الضابطين لكتاب اللَّه ، يأخذون عنهم ، ويتلقون منهم ، ويضبطون ذلك غاية الضبط ، ثم نسق الواحد منهم ما اجتمع لديه من قراءات ، ورتب ما تلقاه من روايات في كتاب جامع يرجع إليه ويعتمد عليه ، فظهر ضمن ما دون من علوم الإسلام ما عرف بين الناس (بعلم القراءات) .

ثم استفاض التأليف في القراءات كما استفاض في بقية علوم الإسلام ، فمن مؤلف في السبع ، أو العشر ، أو الأربع عشرة ، أو أقل من ذلك ، أو أكثر ، بحسب ما يثبت عنده من روايات : « فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلَّام الجمحي ، وجعلهم- فيما أحسب- خمسة وعشرين قارئًا مع هؤلاء السبعة . وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين . وأعظم ما عرف في هذا الباب كتاب (الكامل في القراءات الخمسين) للإمام أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي المتوفى سنة ٤٦٥هـ »[٣] .

---

(١) النشر ١/ ٦.

(٢) الحديث رواه مسلم في صحيحه ، بشرح النووي ٨/ ١٥٩.

(٣) النشر ١/ ٣٣- ٣٤.

وبهذا يظهر أن سبب اختلاف عدد القراءات من مصنف لآخر هو أن كل مؤلف أودع في كتابه من القراءات والروايات والطرق ما تلقاه وقرأ به على شيوخه وثبتت عنده صحته .

وأخيرًا استقر الاعتماد في هذا الفن على ثلاثة كتب ، حوت ما تواتر واستفاض من القراءات ، بجانب كتب أخرى في القراءات الشاذة . فالكتب الثلاثة التي يعتمد عليها أهل الفن في القراءات العشر المتواترة هي :

١- منظومة (حرز الأماني ووجه التهاني) في القراءات السبع ، المعروفة بالشاطبية ، للإمام أبي القاسم ابن فيره الرعيني الأندلسي الشاطبي الضرير المتوفى سنة ٥٩٠هـ . وقد نظم الإمام الشاطبي في منظومته هذه كتاب التيسير في القراءات السبع ، للإمام أبي عمر الداني المتوفى سنة ٤٤٤ هـ ، وزاد عليها أشياء من خارج (التيسير) مما قرأ به على شيوخه . ويعرف هذا عند القراء بـ (زيادات القصيد) وقد ذكر الإمام الشاطبي روايتين لكل قراءة من القراءات السبع ، وذكر كل رواية من طريق واحدة ، فكان مجموع طرقه في الشاطبية أربع عشرة طريقًا .

٢- منظومة (الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية) ، للإمام محمد بن محمد بن الجزري الملقب بمحقق الفن ، المتوفى سنة ٨٣٣هـ . وقد نظم فيها- رحمه اللَّه- قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ، وقراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي ، وقراءة خلف في اختياره . وتبع فيها الإمام الشاطبي فاختار كل قراءة من روايتين ، وكل رواية من طريق واحدة ، وكان مجموع طرقأ ه ست طرق ، فكان مجموع طرق الشاطبية والدرة عشرين طريقًا .

٣- كتاب (النشر في القراءات العشر) ، لابن الجزري أيضًا . وقد اعتمد في تأليفه على بضع وستين كتابًا من كتب هذا الفن ، قرأها على شيوخه ، ثم غربل كل ما قرأه ، فاستبعد ما فوق العشر من القراءات ؛ لعدم توفر شروط قبول القراءات فيها ، كما غربل طرق القراءات العشر فاستبعد كل طريق فيها مطعن أو لم تتحقق فيها اللقيا بين

الشيخ وتلميذه، أو روي بطريق الإجازة دون القراءة مشافهة، فتجمع لديه قريب من ألف طريق عن القراء العشرة أودعها في كتابه العظيم (النشر) ثم نظم القراءات العشر من تلك الألف في منظومة ألفية سماها (طيبة النشر في القراءات العشر)[١] .

ولم يزد من جاء بعدهم شيئًا على هذا الكتب الثلاثة إلا الشروح والحواشي وما يدور في فلك ذلك .

ويذكر الباحث هنا الأئمة العشرة القراء وأشهر الرواة عنهم. ولا يخفي أن القراءات نسبت إليهم بسبب تصديهم لتلقي القراءات وإقرائها، فهي نسبة تمييز لا إنشاء .

١- نافع المدني : هو أبو رويم نافع بن عبد اللّٰه بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أصله من أصفهان، تلقى القراءة على سبعين من التابعين، فكان أحد أئمة القراءة، توفى بالمدينة المنورة سنة ١٩٩هـ[٢] . وأشهر الرواة عنه :

أ- قالون : عيسى بن مينا بن وردان بن عبد الصمد، وكان قارئ المدينة في عصره توفى بالمدينة سنة ٢٢٠هـ، في عهد الخليفة المأمون العباسي[٣] .

ب- ورش : عثمان بن سعيد بن عبد اللّٰه المصري، أبو سعيد، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، لا ينازعه فيها منازع . توفى سنة ١٩٧هـ، عن سبع وثمانين سنة[٤] .

٢- ابن كثير المكي : عبد اللّٰه بن كثير بن عمر بن عبد اللّٰه المكي، ولد بمكة

---

(١) ينظر : التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون المقرئ، تحقيق أيمن رشدي سويد، ١/ ١٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٩.

(٢) ترجمته في النشر ١/ ١١٢، ومعرفة القراء الكبار، للذهبي ١/ ٩٠- ٩٢، والأعلام ٨/ ٣١٧- ٣١٨.

(٣) ترجمته في النجوم الزاهرة ٢/ ٢٣٥، والأعلام ٥/ ٢٩٧.

(٤) ترجمته في غاية النهاية ١/ ٥٠٢، والأعلام ٤/ ٣٦٦.

سنة ٤٥هـ ، وتوفى بها سنة ١٢٠هـ[١] . وأشهر من روى عنه :

أ- البزي : أحمد بن محمد بن عبد اللَّه بن القاسم بن نافع بن أبي بزة ، فارسي الأصل ، وكان أكبر من روى قراءة ابن كثير ، كان إمامًا في القراءة محققًا ضابطًا متقنًا ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة ، وكان مؤذن المسجد الحرام ، ولد بمكة ١٧٠هـ ، وتوفى بها سنة ٢٥٠هـ[٢] .

ب- قنبل : محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد المخزومي بالولاء ، كان إمامًا ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ، ورحل إليه الناس من جميع الأقطار ، توفى بمكة ٢٩١هـ عن ست وتسعين سنة[٣] .

٣- أبو عمرو البصري : زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي البصري ، كان إمام البصرة ومقرئها ، قال ابن الجزري : « كان أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والأمانة والدين »[٤] . ولد بمكة سنة ٧٠هـ ، ونشأ بالبصرة ، وتوفى بالكوفة سنة ١٥٤. وأشهر تلاميذه الراوين عنه :

أ- الدوري : حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي الدوري الأزدي النحوي البغدادي ، كان إمام القراءة في عصره ، شيخ الإقراء في وقته ، ثقة ضابطًا ، انتفع الناس بعلمه في سائر الآفاق ، توفي سنة ٢٤٦هـ[٥] .

ب- السوسي : صالح بن زياد بن عبد اللَّه بن إسماعيل بن الجارود السوسي ، أبو شعيب ، كان مقرئًا ضابطًا محررًا ثقة ، توفى سنة ٢٦١هـ عن عمر يقارب تسعين سنة[٦] .

---

(١) ترجمته في النشر ١/ ١٢٠- ١٢١، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٧١.

(٢) ترجمته في غاية النهاية ١/ ١١٩، والأعلام ١/ ١٩٣.

(٣) ترجمته في النشر ١/ ١٢٠، والأعلام ٧/ ٦٢.

(٤) ينظر : النشر ١/ ١٣٤، و غاية النهاية ١/ ٤٤٣، معرفة القراء الكبار ١/ ٨٣، والأعلام ٣/ ٧٢.

(٥) ينظر : النشر ١/ ١٣٤، والأعلام ٢/ ٢٩١.

(٦) ترجمته في النشر ١/ ١٣٤، والأعلام ٣/ ٢٧٦.

٤- عبد اللّٰه بن عامر الدمشقي : عبد اللّٰه بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي ، أبو عمرو ، من التابعين ، ولد سنة ٨هـ ، وكان إمام أهل الشام ، قال عنه ابن الجزري : « كان ابن عامر إمامًا كبيرًا ، وتابعيًا جليلًا ، وعالمًا شهيرًا ، أم المسلمين بالجامع الأموي سنين كثيرة في أيام عمر بن عبد العزيز ، رضي اللّٰه عنه ، فكان يأتم به وهو أمير المؤمنين ، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء بدمشق » ، وتوفى بها سنة ١١٨هـ[١] . وأشهر الرواة عنه :

أ- هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي ، أبو الوليد ، ولد سنة ١٥٣هـ وكان عالم أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم ، مع الثقة والضبط والعدالة ، توفى آخر المحرم سنة ٢٤٥هـ[٢] .

ب- ابن ذكوان : عبد اللّٰه بن أحمد بن بشر - أو بشير - بن ذكوان بن عمر القرشي الدمشقي ، أبو عمرو ، كان شيخ الإقراء بالشام وإمام الجامع الأموي ، توفى بدمشق سنة ٢٤٢هـ[٣] .

٥- عاصم الكوفي : عاصم بن أبي النجود ، وقيل اسم أبيه : عبد اللّٰه ، ويكنى أبا بكر وأبا النجود ، وهو من التابعين ، قال ابن الجزري : « كان عاصم هو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي ، ورحل إليه الناس للقراءة من شتى الآفاق ، جمع بين الفصاحة والتجويد والإتقان والتحرير ، وكان أحسن الناس صوتًا بالقرآن » ، توفى بالكوفة سنة ١٢٧هـ[٤] ، وأشهر الرواة عنه :

أ- شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأسدي النهشلي الكوفي ، أبو بكر ، ولد سنة ٩٥هـ ، كان إمامًا علمًا كبيرًا عالمًا عاملًا حجة من كبار أئمة السنة ، توفي في

---

(١) ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ٦٧، والنشر ١/ ١٤٤، والأعلام ٤/ ٢٢٨.

(٢) ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ١٦٠، والنشر ١/ ١٤٢.

(٣) ترجمته في غاية النهاية ١/ ٤٠٤، الأعلام ٤/ ١٨٨.

(٤) ترجمته في النشر ١/ ١٥٥، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٧٣، والأعلام ٤/ ١٢.

جمادى الأولى ١٩٣هـ[1] .

ب- حفص بن سليمان بن المغيرة بن داود الأسدي الكوفي ، ولد سنة ٩٠هـ ، وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءته ، ثقة ثبتًا ضابطًا ، توفى سنة ١٨٠هـ[2] .

٦- حمزة الكوفي : حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي ، إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم ، كان ثقة حجة قيّمًا بكتاب اللّه تعالى ، مجوّدًا ، عارفًا بالفرائض ، حافظًا للحديث ، عابدًا خاشعًا قانتًا للّه تعالى ، ولد سنة ٨٠هـ ، وأدرك بعض الصحابة ، فهو من التابعين توفى سنة ١٥٦هـ بحلوان[3] وأشهر الرواة عنه :

أ- خلف بن هشام بن ثعلب الأسدي البغدادي ، أبو محمد ، ولد سنة ١٥٠هـ ، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين ، وكان عابدًا فاضلًا ثقة زاهدًا عالمًا ، وهو كما روى عن حمزة قد اختار قراءة لنفسه ، انفرد بها ، فعدوه من الأئمة العشرة ، وتوفى في جمادى الآخرة سنة ٢٢٩هـ ببغداد[4] .

ب- خلاد بن خالد الشيباني الصيرفي الكوفي ، أبو عيسى ، ولد سنة ١٣٠هـ ، كان أضبط أصحاب حمزة وأجلهم ، كما كان ثقة عارفًا محققًا مجودًا ضابطًا متقنًا ، توفى سنة ٢٢٠هـ[5] .

٧- الكسائي الكوفي : علي بن حمزة بن عبد اللّه بن عثمان ، أبو الحسن النحوي ، المشهور بالكسائي ، كان من أعلم الناس بالنحو والغريب والقراءة ، وهو من أئمة المدرسة الكوفية في النحو ، توفى سنة ١٨٩هـ[6] ، وأشهر من روى عنه :

أ- الليث بن خالد الدوري البغدادي ، أبو الحارث ، وهو من أجل أصحاب

---

(١) ترجمته في النشر ١٥٦، والأعلام ٢/ ٢٤.

(٢) ترجمته في النشر ١/ ١٥٦، وغاية النهاية ١/ ٢٥٤، والأعلام ٢/ ٢٩١.

(٣) ترجمته في النشر ١/ ١٦٦، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٩٣، والأعلام ٢/ ٣٠٨.

(٤) ترجمته في غاية النهاية ١/ ٣٢٢، والأعلام ٢/ ٣٦٠، والنشر ١/ ١٩١.

(٥) ترجمته في النشر ١/ ١٦٥، والأعلام ٢/ ٣٥٦.

(٦) ترجمته في النشر ١/ ١٧٢، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠، والأعلام ٥/ ٩٤.

الكسائي، كان ثقة حاذقًا ضابطًا للقراءة محققًا لها، توفى سنة ٢٤٠هـ[١].

ب- حفص الدوري، وتقدم الكلام عليه في أشهر رواة أبي عمرو بن العلاء؛ لأنه روى عنه وعن الكسائي.

٨- أبو جعفر المدني: يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، من التابعين، انتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة المنورة، وتوفى سنة ١٣٠هـ[٢] وأشهر رواته:

أ- عيسى بن وردان المدني، أبو الحارث، من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر؛ لأن أبا جعفر من شيوخ نافع المدني، وأبي عمرو بن العلاء من السبعة، وهو إمام مقرئ حاذق، وراو محقق ضابط، توفى عيسى بن وردان في حدود ١٦٠هـ[٣].

ب- سليمان بن محمد بن مسلم بن جماز الزهري المدني، أبو الربيع، وهو مقرئ جليل، وضابط نبيل، مقصود في قراءة نافع وأبي جعفر، توفى سنة ١٧٠هـ[٤].

٩- يعقوب البصري: يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد اللّٰه أبي إسحاق الحضرمي البصري، أبو محمد، كان إمامًا كبيرًا ثقة عالمًا صالحًا، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو بن العلاء، قال أبو حاتم السجستاني: «هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القراءات وعللّه ومذاهبه، ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء». توفى في ذي الحجة سنة ٢٠٥هـ[٥]. وأشهر الرواة عنه:

---

(١) ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/ ١٧٣، وتاريخ القراء العشرة ورواتهم للشيخ/ عبد الفتاح القاضي، ص ٣٦.

(٢) ترجمته في النشر ١/ ١٧٨، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٥٩- ٦٠، والأعلام ٩/ ٢٤١.

(٣) ترجمته في النشر ١/ ١٧٩، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٩٢، وتاريخ القراء العشرة، ص٣٨- ٣٩.

(٤) ترجمته في النشر ١/ ١٧٩/ وتاريخ القراء العشرة، ص ٣٩.

(٥) ترجمته في النشر ١/ ١٨٦، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٣٠، والأعلام ٩/ ٢٥٥.

أ- رويس : محمد بن المتوكل اللؤلوي البصري ، أبو عبد الله ، وهو من أفضل أصحاب يعقوب ، وهو مقرئ حاذق وإمام في القراءة ، ماهر مشهور بالضبط والإتقان ، توفى بالبصرة سنة ٢٣٨هـ[١] .

ب- روح بن عبد المؤمن الهذلي البصري النحوي ، أبو الحسن ، كان من أوثق أصحاب يعقوب توفى سنة ٢٣٥هـ[٢] .

١٠- خلف العاشر : خلف بن هشام البزار البغدادي ، وقد تقدم ذكره في رواة حمزة الكوفي ، باعتباره راويًا عنه ، وتقدم أنه اختار قراءة لنفسه ، اشتهر بها من بين قراءات القراء الكوفيين ، وأشهر الرواة عنه :

أ- إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزي البغدادي الوراق ، أبو يعقوب ، قرأ على خلف اختياره ، وقام به بعده ، توفى سنة ٢٨٦هـ[٣] .

ب- إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي ، أبو الحسن ، وهو إمام متقن ، ثقة ، سئل عنه الدارقطني ، فقال : هو ثقة وفوق الثقة بدرجة ، توفى سنة ٢٩٢هـ عن ٩٣ سنة[٤] .

هذا وتنتهي أسانيد القراءات العشر إلى ثمانية من الصحابة ، وهم : عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وأبو الدرداء ، وزيد بن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، فبعضها ينتهي إلى جميع الثمانية ، وبعضها إلى بعضهم ، وتفصيل ذلك في كتب علم القراءات وتاريخ القراء وطبقاتهم[٥] .

وقد أشار الشاطبي إلى الأئمة السبعة الأوائل ، وأشهر الرواة عنهم ، بقوله :

---

(١) ترجمته في النشر ١/ ١٨٦، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٧٧.

(٢) ترجمته في النشر ١/ ١٨٧، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٧٥.

(٣) ترجمته في النشر ١/ ١٩١، وتاريخ القراء العشرة ، ص ٤٥.

(٤) ترجمته في النشر ١/ ١٦٦، وتاريخ القراء العشرة ، ص ٤٥.

(٥) ينظر : التحرير والتنوير ، المقدمة السادسة في القراءات ١/ ٦١.

جزى اللَّه بالخيرات عنا أئمة لنا نقلوا القرآن عذبًا وسلسلا
فمنهم بدور سبعة قد توسطت سماء العلا والعدل زهرًا وكملا
لها شهب عنها استنارت فنورت سواد الدجى حتى تفرق وانجلى
وسوف تراهم واحدًا بعد واحد مع اثنين من أصحابه متمثلًا
تخيّرهم نقادهم كل بارع وليس على قرآنه متآكلاَ
أما الكريم السر في الطيب نافع فذاك الذي اختار المدينة منزلاَ
وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم بصحبته المجد الرفيع تأثلا
ومكة عبد اللَّه فيها مقامه هو ابن كثير كاثر القوم معتلا
روى أحمد البزي له ومحمد على سند وهو الملقب قنبلا
أما الإمام المازني صريحهم أبو عمرو البصري فوالده العلا
أفاض على يحيى اليزيدي سيبه فأصبح بالعذب الفرات معللا
أبو عمر الدوري وصالحهم أبو شعيب هو السوسي عنه تقبلا
وأما دمشق الشام دار ابن عامر فتلك بعبد اللَّه طابت محللا
هشام وعبد اللَّه وهْو انتسابه لذكوان بالإسناد عنه تنقلا
وبالكوفة الغراء منهم ثلاثة أذاعوا فقد ضاعت شذى وقرنفلا
فأما أبو بكر وعاصم اسمه فشعبة راويه المبرز أفضلا
وذاك ابن عياش أبو بكر الرضا وحفص وبالإتقان كانت مفضلا
وحمزة ما أزكاه من متورع إمامًا صبورًا للقرآن مرتلا
روى خلف عنه وخلاد الذي رواه سليم متقنًا ومحصلا
وأما علي فالكسائي نعته لما كان في الإحرام فيه تسربلا
روى ليثهم عنه أبو الحارث الرضا وحفص هو الدوري وفي الذكر قد خلا
أبو عمرهم واليحصبي ابن عامر صريح وباقيهم أحاط هم ولا[(١)]

(١) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ص ١٥، تأليف/ عبد الفتاح عبد الغني القاضي، ط/ ٥، نشر مكتبة السوادي للتوزيع بجدة- السعودية، سنة ١٤٢٠- ١٩٩٩م.

وينبه الباحث هنا إلى خطأ شاع بين كثير من دارسي العلوم الشرعية والعربية . وهو أن يحكم الواحد منهم على قراءة من القراءات بأنها سبعية أو عشرية بمجرد أن يجدها في أحد كتب التفسير أو اللغة أو النحو منسوبة إلى أحد القراء السبعة أو العشرة أو إلى أحد رواتهم المشهورين . والحق أن القراءة لا توصف بذلك إلا إذا ذكرت في أحد الكتب الثلاثة المعتمدة لدى القراء ، وقد تقدم ذكرها ، وهي الشاطبية والدرة والنشر . وذلك أن كل واحد من القراء العشرة قد قرأ عليه خلق كثير من الرواة ، وهؤلاء الرواة قرأ عليهم خلائق لا يحصون ، وجاء المصنفون في القراءات فذكر كل واحد منهم ما وصل إليه بالإسناد المتصل ، ثم ظهرت طبقة رأت التشعب في الأسانيد قد زاد ، واتسع الخرق ، وكثر الخطأ ، وقل الضبط ، فقاموا بانتقاء راويين فقط عن كل إمام ، واختاروا عن هؤلاء الرواة طرقًا محددة ، وأهملوا ما عداها ، فشاء اللّٰه أن تستقر الأسانيد وتتصل عن طريق رواة بعينهم دون غيرهم ، وإن كانوا أجل منهم قدرًا وأعظم ذكرًا .

فلو أخذنا قراءة أبي عمرو بن العلاء مثلًا لرأينا أنها لم تشتهر عند المتأخرين إلا من روايتي الدوري والسوسي ، وكلاهما عن اليزيدي عن أبي عمرو ، على حين أن الذين نقلوا القراءة عن أبي عمرو أربعة وثلاثون رجلًا ، كما ذكر ابن الجزري[١] في ترجمة أبي عمرو ، وفي النشر[٢] وكل ما رواه هؤلاء الرجال عن أبي عمرو ، عدا ما رواه اليزيدي ، لا يقرأ به اليوم ولا يسمى قراءة سبعية ؛ لانقطاع أسانيد هذه الروايات بأسرها .

وإذا انتقلنا إلى اليزيدي فإننا نرى أن الذين رووا القراءة عنه ستة وعشرون رجلًا كما ذكر ابن الجزري في ترجمة اليزيدي[٣] ، ولم يشتهر من روايات هؤلاء الرجال إلا

---

(١) ينظر : غاية النهاية ١/ ٢٨٩- ٢٩٠.

(٢) ينظر : ١/ ٤١- ٤٢ منه .

(٣) في غاية النهاية ٢/ ٣٧٥- ٣٧٦.

روايتا الدوري والسوسي فقط ، وانقطعت أسانيد الباقين . فكل ما رواه هؤلاء الرواة عن اليزيدي ، بخلاف ما رواه السوسي والدوري ، لا يقرأ به اليوم ولا يسمى قراءة سبعية ؛ لانقطاع سنده .

وهكذا لو انتقلنا إلى الدوري والسوسي لرأينا لهما في كتب القراءات طرقًا كثيرة لم يبق متصلًا منها إلى زمننا هذا إلا الطرق التي أودعها ابن الجزري في (النشر) عنهما ، وشذ ما عداها .

وما قلناه عن أبي عمرو وراوييه ينطبق على كل قارئ من السبعة أو العشرة ، فلا يقال عن شيء من قراءاتهم إنه سبعي أو عشري إلا إذا كان في المصاحف المتداولة برواياتهم ، أو كان منصوصًا عليه في (النشر) ، أو في (الشاطبية) ، أو في (الدرة) ، كما تقدم عن المحقق ابن الجزري ، نقلًا عن طيبة النشر ، بعد أن ذكر شروط القراءة الصحيحة المتواترة ، فلا يغترن امرؤ بما يراه في بعض كتب التفسير والنحو واللغة والقراءات ، من قراءات منسوبة إلى واحد من الأئمة العشرة دون أن يتحقق من وجودها في المصاحف المتداولة برواياتهم أو الكتب المذكورة ؛ إذ لا فرق بين ما شذ عن هؤلاء الأئمة السبعة أو العشرة وبين ما شذ عن غيرهم من القراء[1] .

ثم إن القراءات العشر الصحيحة المتواترة قد تتفاوت ، بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة أو كثرة المعاني أو الشهرة ، وهو تمايز متقارب ، وقل أن يكسب إحدى القراءات في تلك الآية رجحانًا ، على أن كثيرًا من العلماء كان لا يرى مانعًا من ترجيح قراءة على غيرها . ومن هؤلاء الإمام محمد بن جرير الطبري ، والعلامة الزمخشري ، وفي أكثر ما رجح به نظر ... وقد سئل ابن رشد عما يقع في كتب المفسرين والمعربين من اختيار إحدى القراءتين المتواترتين ، وقولهم : هذه القراءة أحسن . أذاك صحيح أم لا ؟ فأجاب : أما ما سألت عنه مما يقع في كتب المفسرين والمعربين من تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض ، لكونها أظهر

(١) ينظر : مقدمة كتاب التذكرة في القراءات الثمان ١/ ٢٥- ٢٦.

من جهة الإعراب ، وأصح في النقل ، وأيسر في اللفظ ، فلا ينكر ذلك ، كرواية ورش التي اختارها الشيوخ المتقدمون عندنا (أي بالأندلس) ، فكان الإمام في الجامع لا يقرأ إلا بها ، لما فيها من تسهيل النبرات وترك تحقيقها في جميع المواضع ، وقد تؤول ذلك بما روي عن مالك من كراهة النبر في القرآن في الصلاة ، وفي كتاب الصلاة الأول من (العتبية) : سئل مالك عن النبر في القرآن ، فقال : إني لأكرهه وما يعجبني ذلك . قال ابن رشد في « البيان » : يعني بالنبر هنا إظهار الهمزة في كل موضع على الأصل ، فكره ذلك واستحب فيه التسهيل على رواية ورش ، لما جاء من أن رسول الله ﷺ لم تكن لغته الهمز ، أي إظهار الهمز في الكلمات المهموزة ، بل كان ينطق بالهمزة مسهلة إلى أحرف علة من جنس حركتها ، مثل (ياجوج وماجوج ...) بالألف دون الهمزة . ومثل (الذيب) في (الذئب) ومثل (مومن) في (مؤمن)[1] .

وهذا يدل على أن الإمام مالكًا لم يبلغه ثبوت النبر عن رسول الله ﷺ ، وظن أن القراءة به مجرد اختيار ، كما تقدم . ولعل تلاميذه بالأندلس التزموا هذا الرأي إلى أن ثبتت عندهم القراءة بالنبر ، فتركوا العمل بهذا الرأي ، كما تدل على ذلك عبارة ابن رشد التي ذكرها ابن عاشور بقوله : « ... ثم قال : ولهذا المعنى كان جاريًا في قرطبة قديمًا أن لا يقرأ الإمام بالجامع في الصلاة إلا برواية ورش ، وإنما تغير ذلك ، وتركت المحافظة عليه منذ زمن قريب »[2] .

ثم يقدم ابن عاشور دليلًا آخر من الواقع على جواز أن يختار الإنسان قراءة من بين القراءات ، فيقول : « وهذا خلف بن هشام البزار راوي حمزة قد اختار لنفسه قراءة من بين قراءات الكوفيين ، ومنهم شيخه حمزة بن حبيب ، وميزها قراءة خاصة به ، فعدت عاشرة القراءات العشر ، وما هي إلا اختيار من قراءات الكوفيين ، ولم تخرج عن قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم إلا في قراءة قوله تعالى : ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ

---

(١) ينظر التحرير والتنوير ١/ ٦١- ٦٢.

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٦٢.

﴿قَرْيَةٍ﴾[١] قرأها بالألف بعد الراء، مثل حفص والجمهور[٢]، وقراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم بكسر الحاء وإسكان الراء من غير ألف، كما في النشر»[٣].

وربما توهم بعض الناس، فظن أن ترجيح قراءة ما يؤدي إلى تضعيف القراءة الأخرى، ويدفع ابن عاشور هذا الوهم بقوله: «فإن قلت: هل يفضي ترجيح بعض القراءات على بعض أن تكون الراجحة أبلغ من المرجوحة، فيفضي إلى أن المرجوحة أقل في الإعجاز؟ قلت: حد الإعجاز: مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال، وهو لا يقبل التفاوت، ويجوز مع ذلك أن يكون بعض الكلام المعجز مشتملًا على لطائف وخصوصيات تتعلق بوجوه الحسن، كالجناس والمبالغة، أو تتعلق بزيادة الفصاحة أو بالتفنن، بمثل: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾[٤] على أنه يجوز أن تكون إحدى القراءات نشأت عن ترخيص النبي ﷺ للقارئ أن يقرأ بالمترادف؛ تيسيرًا على الناس، كما يشعر به حديث تنازع عمر مع هشام بن حكيم، فتروى تلك القراءة للخلف، فيكون تمييز غيرها عليها بسبب أن المتميزة هي البالغة غاية البلاغة، وأن الأخرى توسعة ورخصة، ولا يعكر ذلك على كونها أيضًا بالغة الطرف الأعلى من البلاغة، وهو ما يقرب من حد الإعجاز.

وأما الإعجاز فلا يلزم أن يتحقق في كل آية من آي القرآن؛ لأن التحدي إنما وقع بسورة من سور القرآن. وأقصر سوره ثلاث آيات، فكل مقدار ينتظم من ثلاث آيات من القرآن يجب أن يكون مجموعه معجزًا»[٥].

---

(١) من الآية ٩٥ في سورة الأنبياء.

(٢) ينظر: النشر ٣/ ١٩٤، والكشف ٢/ ١١٤، والمغني ٣/ ٤٣.

(٣) ٣/ ١٩٤، ينظر: الموضعان المذكوران بعده في الهامش السابق.

(٤) من الآية ٧٢ في سورة المؤمنون.

(٥) التحرير والتنوير ١/ ٦٢- ٦٣.

والقراءات التي يقرأ بها اليوم في بلاد الإسلام وعند عامة المسلمين من هذه القراءات العشر هي : قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري برواية الدوري في السودان ، وقراءة نافع برواية قالون في تونس ومصر وليبيا ، وبرواية ورش في مصر وتونس والجزائر والمغرب وإفريقيا الغربية والسودان ، وقراءة عاصم برواية حفص في العراق ومصر والشام والسودان والجزيرة العربية والهند وباكستان وتركيا وأفغانستان وآسيا عمومًا وأوربا وغيرها . وقد طبع المصحف بجميع هذه الروايات ، كما سجل في الأجهزة الحديثة بها(١) .

هذا وإذا نظرت بعين الإنصاف إلى ما تقدم في هذا الفصل تبين أن جمهور النحاة ، وعلى رأسهم إمامهم سيبويه ، كانوا أكثر الناس إدراكًا لواقع القراءات القرآنية ، ووجوهها ، وتوجيهها من حيث اللغة والنحو ، وإن وقع بعضه في أخطاء غير مقصودة ؛ لأنهم بشر غير معصومين يصيبون ويخطئون . « فأئمة النحو السابقون من أمثال الخليل وسيبويه والفراء والكسائي أئمة مجتهدون في العربية والنحو ، وبينهم وبين القراءات والقراء أوثق الأسباب ، وأقوى الصلات نظرًا وتطبيقًا ، وفكرهم النحوي مبني على القرآن وقراءاته المختلفة ، فما يبدونه من رأي يجب أن ينظر إليه على أنه اجتهاد ممن يملكه وله الحق فيه ، وفق المقاييس التي يبني عليها مذهبه النحوي ، وضوابط القراءة الصحيحة المستعملة لدى أمثاله من الأئمة . والمجتهد يخطئ ويصيب ، والاجتهاد الخطأ ينقد ويصوب ، ويقوم باجتهاد آخر ممن يملكه ويستطيع الرد الموضوعي .

أما أن يتخذ موضوع نقد النحاة لبعض القراءات مادة للهجوم عليهم ، ورميهم باتباع الهوى ، والتسوية بينهم وبين المستشرقين الذين يكفرون بآيات اللَّه ، ويحاولون- جهدهم- أن يثبتوا أن القرآن ليس وحيًا أو ناله من التحريف والتبديل

---

(١) ينظر : التحرير والتنوير ١/ ٦٣، والتذكرة في القراءات الثمان ١/ ٢٥.

والزيادة والنقص شيء كثير، فهذا سلوك ليس من العلم في شيء»[1].

وما يأتي في بقية البحث يوضح هذه القضية، ويكشف عن وجه الحق فيها إن شاء الله تعالى، وهو الموفق والهادي إلى الصواب.

---

(١) النحو وكتب التفسير ٢/ ١٠٦٧- ١٠٦٨.

الباب الثالث

الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته عند النحاة ومنهج سيبويه في ذلك

وفيه توطئة وأربعة فصول :

الفصل الأول : الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته عند النحاة .

الفصل الثاني : مآخذ المحدثين على منهج النحاة في الاستشهاد الكريم وقراءاته .

الفصل الثالث : منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته .

الفصل الرابع : مآخذ المحدثين على منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته .

التوطئة

على الرغم من وضوح موقف النحاة عامة وسيبويه خاصة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته تعرض لكثير من التشويه في العصر الحديث حتى أصبح غامضًا على كثير من الناس حتى المختصين من الباحثين في الدراسات اللغوية والنحوية ، ويتجه البحث في هذا الباب إلى تجلية هذه المواقف على الوجه الصحيح ، وذلك بدراسة مواقف العلماء من النحاة والمفسرين والقراء عامة وموقف سيبويه خاصة من هذه القضية ، ومحاولة كشف منهجهم فيها ، ثم مناقشة بعض المحدثين في مآخذهم على منهج النحاة عامة في الاستشهاد بالقرآن والقراءات ومنهج سيبويه خاصة ، وذلك من خلال أربعة فصول على نحو ما هو موضح في عنوان الباب ، واللّٰه الموفق .

الفصل الأول:
الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته عند النحاة

يتفق النحاة على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، متواترة كانت أو شاذة، ولا خلاف بينهم في ذلك من الناحية النظرية، يدل على ذلك ما ألفوه من الكتب التي تشهد على أنهم بنوا قواعد النحو على الشائع الكثير من كلام العرب الفصيح. وعلى رأس ذلك وفي المقدمة منه القرآن الكريم وقراءاته.

وقد تقدم في الباب الأول من هذا البحث تأكيد الصلة الوثيقة بين القرآن والنحو، وأن النحو نشأ وترعرع وتأصلت قواعده ونمت فروعه في رحاب القرآن وظلاله، وأن النحاة الأوائل هم الذين نالوا شرف خدمة القرآن من هذه الناحية.

يقول السيوطي: «أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواترًا أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو، ﴿ٱسْتَحْوَذَ﴾[1]. و« يأبى »[2]. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعرف فيه خلافًا بين النحاة»[3].

ويقول البغدادي: «فكلامه- عز اسمه- أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه، كما بينه ابن جني في أول كتابه (المحتسب)، وأجاد القول فيه»[4].

---

(١) من الآية ١٩ في سورة المجادلة ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ﴾.

(٢) من الآية ٣٢ في سورة التوبة: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾.

(٣) الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص١٤- ١٥، والمنصف شرح تصريف المازني، مرجع سابق ١/ ٢٧٦- ٢٧٨.

(٤) خزانة الأدب، مرجع سابق ١/ ٩.

والبغدادي في قوله هذا يشير إلى صنيع ابن جني في كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) من شدة الدفاع عن شواذ القراءات ، وتخريجها من حيث اللغة لا من حيث الرواية ؛ لأن شذوذ الرواية ينبغي أن لا يصرفنا عنها ، وأن لا يحملنا على تركها ، وعلى اعتقاد أن ضعف الرواية فيها يجعلها مرفوضة من حيث العربية ، بل هي من هذه الناحية مقبولة ، وغاية ما فيها أن يكون غير الشاذ من المجمع عليه أقوى إعرابًا ، وأنهض قياسًا . يقول ابن جني : « فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول اللَّه ﷺ فلم يقصر عن وجه من الإعراب ، داع إلى الفسحة والإسهاب ، إلا أننا ، وإن لم نقرأ في التلاوة به ، مخافة الانتشار فيه ، وتتابع من يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية ، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًّا ، وأنه مما أمر اللَّه بتقبله ، وأراد العمل منا بموجبه ، وأنه حبيب إليه ومرضي من القول لديه ، نعم وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى إعرابًا وأنهض قياسًا ؛ إذ هما جميعًا مرويان مستندان إلى السلف رضي اللَّه عنه فإن كان هذا قادحًا فيه ، ومانعًا من الأخذ به ، فليكونن ما ضعف إعرابه مما قرأ بعض السبعة به هذه حاله ... فأما أن نتوقف عن الأخذ به ؛ لأن غيره أقوى منه ، فلا »[1] .

هكذا نرى ابن جني يأخذ بالقراءات الشاذة ، ويدافع عنها من حيث العربية . وكتاب (المحتسب) في هذا المجال كتاب جليل ، فيه من فوائد العربية وفرائدها ووجوه التخريج عليها ما يدل على سعتها وقدرتها على الاستيعاب ، وما يدل على إمامة ابن جني وقدرته على استخدام اللغة وتطويعها في أسلوب جزل ، ملآن بالتحليل وعمق النظرة في التطبيق ، واستخدام القياس ، واستلهام روح العربية ولهجات القبائل المختلفة ، والدفاع الحار عن الشواذ ما وجد إلى ذلك سبيلًا ، دون إسهاب أو استطراد أو إغماض ، بل هو اعتدال في كل شيء ، على أنه يبلغ به الحماس وشدة الدفاع عن الشواذ إلى أن يرفع كثيرًا منها إلى مرتبة القراءات المتواترة ، وأحيانًا يحكم

---

(١) مقدمة المحتسب ١/ ٣٣.

لها بالرجحان عليها في الفصاحة وموافقة الكثير الشائع من كلام العرب[(١)] .

ومن ذلك نفهم أن ابن جني يأخذ بالقراءات الشاذة ، ويدافع عنها من حيث العربية . أما من حيث الرواية والتلاوة فإنه لا يسلب الشذوذ عنها ، ولا يجوز التلاوة بها ، ولا يختلف فيها مع الإمام ابن المجاهد ، على خلاف ما زعمه الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي في كتابه (أبو علي الفارسي)[(٢)] إذ قال : « ذلك أن ابن جني في كتابه (المحتسب) يحتج للشواذ من القراءات ويوثقها ويرجعها إلى سند من الرواية ، وأصل من أصول العربية ، وهي بذلك الاعتبار موثقة عند علماء اللغة والنحو ، ولا يجوز أن تتسم بالشذوذ فيما يرى ابن جني ، وهو على حق فيما ذهب إليه . أما ابن مجاهد فقد قال بشذوذ ما خرج عن قراءات الأئمة السبعة في الأمصار » .

ويبطل هذا القول أن ابن جني لم يدرس الشواذ ، ولم يحتج لها من ناحية الرواية ، فلم يختلف عن ابن مجاهد في هذه الناحية ، بل هو مرجعه الأول في الشواذ ، يدلنا على ذلك قول ابن جني : « وعلى أننا ننحي فيه على كتاب أبي بكر أحمد بن مجاهد- رحمه الله- الذي وضعه لذكر الشواذ من القراءات ؛ إذ كان مرسومًا به ، محنوّ الأرجاء عليه ؛ وإذ هو أثبت في النفس من كثير من الشواذ المحكية عمن ليس له روايته ولا توفيقه ، ولا هدايته »[(٣)] .

فأمر الرواية عند ابن جني- إذن- هو معتمد فيه على أهله ، كغيره من علماء اللغة والنحو ، فلم يسلب عن شواذ الرواية ما وصفت بها من قبل أهل الرواية وعلماء القراءات ، وإنما دافع عنها واحتج لها من حيث العربية وقياس قواعدها ، وتوسع في تخريج وجوهها بما يدعمها ويبعدها عن الشذوذ اللغوي حتى إنه يفضلها أحيانًا على بعض المتواتر من هذه الناحية لا من ناحية الرواية[(٤)] .

---

(١) ينظر : المحتسب ١/ ٢٣٦، مثلاً.

(٢) ص٣٧٥- ٣٧٦.

(٣) مقدمة المحتسب ١/ ٣٥.

(٤) ينظر : النحو كتب التفسير ١/ ٥١٥- ٥١٦.

وهذه النقول من كتبهم تصور لنا منهج النحاة في تأصيل القواعد النحوية والتعامل مع القراءات بنوعيها تصويرًا كاملًا ، من ناحية النظرية ، فتؤكد إطباق النحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، ومن باب الأولى القراءة المتواترة في هذا الإجماع . وهذه يقاس عليها ، ولا يخالف في ذلك أحد من النحاة .

والمخالف للقياس من القراءات الشاذة يحتج به في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه ، ومثلها في ذلك المجمع على وروده مخالفًا للقياس . وقد مثل السيوطي لذلك بنحو (استحوذ) حيث لم تقلب واوه ألفًا وهي متحركة ، و (يأبى) مفتوح العين في الماضي والمضارع . والمثالان من القراءات المتواترة المجمع عليها بين القراء ، ومثل للشاذ المخالف للقياس بقراءة « فبذلك فلتفرحوا »(١) . بدخول لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب ، وهو قليل في العربية . والقياس في أمر المخاطب أن يكون بفعل الأمر ، كما قال الأشموني : « والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر »(٢) ، وكذلك دخولها على فعل المتكلم في قوله تعالى : ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾(٣) ، فهو وإن كان جائزًا في سعة الكلام ، وأكثر من سابقه ، لكنه قليل .

فهذه شواهد من القراءات بنوعيها للوارد المخالف للقياس المبني على الكثير الشائع في كلام العرب ، فلا يقاس على ذلك ، وإن كان يحتج به فيما ورد فيه ، ويستعمل كما ورد أو كما يقال : « يحفظ ولا يقاس عليه »(٤) .

ومما يروى عن أبي علي الفارسي قوله : « فالضرورة والنادر مما لا حكم لهما

---

(١) من الآية ٥٨ من سورة يونس ، وفي الخصائص ٢/٣٠٠ أنها قراءة النبي ﷺ ، وفي البحر المحيط ٥/ ١٧٢ أسندها إلى كثيرين بعضهم من العشرة ، وهي على كل شاذة .

(٢) شرح الأشموني ٤/ ٣.

(٣) من الآية ١٢ في سورة العنكبوت : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ .

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٣، وشرح ابن يعيش ١/ ٦١، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٩٨.

ولا يعترض على الكثرة بهما»[١].

ومما تقدم يظهر أن النحاة أو جمهورهم يبنون قواعد العربية وأحكامها ومسائلها النحوية على الكثير من كلام العرب، وعليه يقيسون، ويحكمون على المخالف له بالشذوذ أو الضعف أو القلة أو نحو ذلك من الأوصاف التي لا تخرج الموصوف عن الفصاحة.

ويبدو للباحث أن اتباع هذا المنهج لا مفر منه في وضع القواعد العامة التي تحكم المتكلمين باللغة، وهذا هو منهج النحاة منذ وجد النحو، ويدل على ذلك أقدم ما وصل إلينا من نصوص تاريخ النحو ووضع القواعد، حيث جاء عن عيسى بن عمر الثقفي أنه قال: «أرى أن أضع الكتاب على الأكثر، وأسمي الأخرى لغات، فهو أول من بلغ غايته في كتاب النحو»[٢].

ومثل ذلك ما يري عن أبي عمرو بن العلاء حيث جاء في ترجمته من طبقات الزبيدي «قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. قال: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[٣].

ومن هنا نفهم أن النحاة ينشئون مادة علمية يضعون بها منهجًا للناس في كلامهم من لغة العرب، ويأخذون من القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب ما يحتاجون إليه في بناء قواعد النحو، وتبيين طرق النطق الصحيح في كلام الناطقين بالعربية، وهم في ذلك يبنون على الكثير الشائع من كلام العرب، سواء أكان ذلك من القرآن الكريم وقراءاته أم لا؛ إذ القرآن بكل قراءاته لم يحو كل صور النطق الجائزة في لغة العرب.

---

(١) الإغفال، لأبي علي الفارسي ١/ ٤٠٠، وينظر: النحو وكتب التفسير ٢/ ١٠٧١.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٤.

ولما كان النحاة هم أهل هذا الشأن وفرسان هذا الميدان وجب على الدارسين المحدثين أن يتريثوا في أحكامهم عليهم حتى لا يرموا أئمة النحو الكبار بأنواع من التهم الباطلة والدعاوى الظالمة لسوء فهم موقفهم من القراءات .

وإذ كان قد ثبت أن النحاة لهم منهجهم في النظر إلى القراءات والاستشهاد بها ، وبناء قواعد النحو عليها ، وقياسهم على الكثير الشائع من كلام العرب ، وعلى رأس ذلك وفي المقدمة منه الوارد في القرآن الكريم ، ومن اعتبارهم ما خالف الكثير شاذًّا لا يقاس عليه ، فإنهم وإن اتفقوا على هذا المبدأ العام فهم يختلفون عند التطبيق على المسائل الجزئية والفرعية ، فقد ينكر الواحد منهم وجهًا من الوجوه ، ويقره الآخر ، كما يختلف منهج المدرستين البصرية والكوفية في الأخذ بالرواية والتوسع فيها والقياس على النادر والقليل .

ومن ذلك كله ومن مباحث النحو في كتب التفسير يبدو للباحث أن هذا المنهج النحوي يطرد مع الكثرة الكاثرة من آيات القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، خصوصًا المتواتر منها ، وقد جاءت بعض القراءات على وجه رآه بعض النحاة شاذًّا عما ارتضوه من أقيسة مبنية على الكثرة الكاثرة من كلام العرب ، فلحنوها ، وحكموا عليها بالضعف أو القلة أو الشذوذ أو الرداءة أو نحو ذلك مما يدل على ندور اللغة ، ولا يدل على عدم فصاحتها ، فهذه الصفات لا يفهم منها إلا قلة المتحدثين باللغة وعدم انتشارها على نطاق واسع . وكان بعضهم رقيقًا هادئًا في أمر القراءات ، وبعضهم كان شديدًا مغاليًا في تطبيق ما رآه من قياس . وكان هدف الجميع هو حمل أساليب القرآن على أسمى مذاهب الكلام ، وأكثرها ورودًا في لغة العرب ، وهم ينصون نصًّا على ذلك عقب نقدهم لبعض القراءات . فهذا الإمام أبو العباس المبرد - وهو من أشد النحاة نقدًا للقراءات - يقول في نقد قول من قال : إن (المقيمين) في قوله تعالى :

﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا

عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾[١] ، معطوف على الكاف في ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ : « من زعم أنه أراد : ومن المقيمين الصلاة ، فمخطئ في قول البصريين ؛ لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ، ومن أجازه من غيرهم ، فعلى قبح ، كالضرورة ... والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب »[٢] .

وقال النحاس بعد ذكره نقد الفراء لقراءة حمزة « وما أنتم بمصرخي »[٣] بكسر الياء : « ولا ينبغي أن يحمل كتاب اللّه على الشذوذ »[٤] .

ويكثر أمثال هذين القولين في كتب النحاة كثرة تدعونا إلى حمل عملهم على أشرف المقاصد وأطهر النيات ، وإلى أن ننظر لأقوالهم- صحة وضعفًا- في هذا المضمون ، وفي إطار مناهجهم التي ساروا عليها ، وفي الإطار التاريخي الذي تناولوا فيه القراءات نظرًا وتوثيقًا .

ونقد بعض النحاة لشيء من القراءات- في نظر الباحث- أشبه شيء بالقضية التاريخية ؛ لأن النحاة المتأخرين قد نظروا في نقد أسلافهم الأولين وصححوا كثيرًا مما نقدوه ، وانتهوا إلى آراء تأخذ بما جاءت عليه القراءات المنقودة . وكان ذلك في إطار علمي نزيه ، فاستقر بناء قواعد العربية على ما انتهوا إليه . أما حملة بعض المحدثين على النحاة جملة ، ووصفهم لهم بأوصاف بعيدة عن الواقع ، فذلك خروج عن المنهج العلمي ، ولا تخفى على الباحث أهداف هذه الحملة[٥] .

---

(١) الآية ١٦٢ من سورة النساء ، وينظر الكلام على هذه الآية مفصلاً في : التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، ومواقف النحاة والمفسرين منه ، ص٢١٥- ٢٤٠.

(٢) رغبة الآمل في شرح الكامل ٦/ ١٥٥.

(٣) من الآية ٢٢ في سورة إبراهيم .

(٤) إعراب القرآن ، للنحاس ١/ ١٠٩.

(٥) ينظر على سبيل المثال : في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، ص ٢٩، والدفاع عن القرآن ، ونظرية النحو القرآني ، وسيبويه والقراءات ، للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، وأبو علي الفارسي ، للدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي .

قد صب كثير من المحدثين جام غضبهم على النحاة ، ويتبادر إلى الذهن حين سماع حديث هؤلاء أن النحاة وحدهم هم الذين لحنوا بعض القراءات ، والواقع أن فئات أخرى لحنوا بعض القراءات ، ومن هؤلاء بعض الصحابة والتابعين والمفسرين والقراء كما تقدم . ولكن اهتمام النحاة بجانب اللغة والنحو أكثر من غيرهم جعلهم أكثر بروزًا في هذا المجال ، وصار ما روى عنهم أكثر بسبب طبيعة تخصصهم واهتمامهم .

فقد روي عن ابن عباس- رضي اللّٰه عنه- أنه أنكر قراءة : ﴿يَصِدُّونَ﴾[(١)] بكسر الصاد ، وقد أجازها الكسائي والفراء ، وقال أبو حيان : « ولا يكون إنكاره إلا قبل أن يبلغه تواترها »[(٢)] . وتقدم حديث إنكار عمر على هشام بن حكيم ، مما يدل على أنه لم يكن كل صحابي يعرف كل القراءات . ولعل في هذا القول تفسيرًا لما روي عن بعض الصحابة من تلحين بعض القراءات ، فلعل تلك القراءات لم يصلهم ثبوتها عن رسول اللّٰه ﷺ .

ومن المشهور أيضًا ما روي عن أم المؤمنين عائشة- رضي اللّٰه عنها- من إنكارها قراءة (كذبوا) بالتخفيف في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا﴾[(٣)] فعن ابن أبي مليكة قال : قرأ ابن عباس : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ﴾ ، فقال : كانوا بشرًا ضعفوا ويئسوا . قال ابن أبي ملكية : فذكرت ذلك لعروة ، فقال : قالت عائشة : معاذ اللّٰه ، ما حدث اللّٰه رسوله شيئًا قط إلا علم أنه سيكون قبل أن يموت ، ولكن لم يزل البلاء بالرسل حتى ظن الأنبياء أن من تبعهم قد كذّبوهم ، فكانت تقرأها (قد كذّبوا) تثقلها »[(٤)] ، فهذا

(١) من الآية ٥٧ في سورة الزخرف ، وقد تقدم الكلام عليها في الباب الثاني .

(٢) البحر المحيط ٨/ ٢٥، وينظر : تفسير الطبري ١٣/ ٨٦- ٨٧.

(٣) من الآية ١١٠ في سورة يوسف ، وتقدم الكلام عنها في الباب الثاني .

(٤) ينظر تفصيل هذا في : النشر ٣/ ٢٢٩، والكشف ٢/ ١٥، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٢/ ٢٨٢.

رد صريح من عائشة- رضي الله عنها- لهذه القراءة المتواترة . وقد رويت عنها ردود لقراءات أخرى . قال السيوطي : « وعن عروة قال : سألت عائشة عن لحن القراء في قوله تعالى : ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(١) . وعن قوله : ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾(٢) ، وعن قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾(٣) . فقالت : يا ابن أختي ، هذا عمل الكتاب أخطئوا في الكتاب ...» ثم قال السيوطي « قلت : معاذ الله ، كيف يظن بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلًا عن القرآن ، وهم الفصحاء اللد »(٤) . وقد أطال السيوطي التساؤل في هذا ، لأنه لا يصح شيء من الأخبار في هذا(٥) .

ومن التابعين الذين روي عنهم تلحين بعض القراءات شريح القاضي الذي لحن قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر في قوله تعالى : « بل عجبتُ ويسخرون »(٦) بضم التاء على أنها للمتكلم ، قال بعد إنكارها : الله لا يعجب . قال مكي بن أبي طالب : « قد أنكر شريح هذه القراءة وتأولها على رد الإعجاب إلى الله ، فأنكرها ، وليس الأمر على ذلك ، وإنما الإعجاب في القراءة بضم التاء إلى المؤمنين ، مضاف

---

(١) من الآية ٦٣ في سورة طه ، وينظر الكلام عليها مفصلاً في (التأويل النحوي لوجوه القراءات ، ص٢٣٩) .

(٢) من الآية ١٦٢ في سورة النساء ، وينظر الكلام عليها مفصلاً في (التأويل النحوي لوجوه القراءات ، ص٢١٥) .

(٣) من الآية ٦٩ في سورة المائدة ، وينظر الكلام عليها تفصيلاً في المرجع السابق ، ص١٩١ وما بعدها .

(٤) الاقتراح في أصول النحو ، ص ٥٠. واللد : الأقوياء القادرون على الجدل والكلام ، والآثار المذكورة ضعيفة لا أساس لها ، فلا يؤخذ بها ، وينظر في إبطالها وردها : التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية ، ص ٢٢٢.

(٥) ينظر في إبطال هذه المرويات وأمثالها : التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢.

(٦) الآية ١٢ من سورة الصافات .

إلى كل واحد منهم »[١] .

وهذا ابن جرير الطبري شيخ المفسرين وإمامهم ، وهو من الموصوفين بالاجتهاد في الفقه ، ومكانته في التفسير والقراءات لا تخفى على أحد ، ومع ذلك يعطي نفسه حرية واسعة في نقد القراءات ، وفي تفسيره نماذج كثيرة من ذلك ، مثل ما فعل عند ذكر قوله تعالى : ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً﴾[٢] بنصب ﴿تِجَـٰرَةً﴾ ، وهي قراءة عاصم[٣] حيث قال : « لا أستجيز القراءة بغير الرفع » فهو لا يستجيز القراءة بالنصب في هذه الآية ويصفها بالشذوذ[٤] مع أن النصب هنا له وجه سليم ، لأن الضمير المستتر في ﴿تَكُونَ﴾ يعود على المعاملة التجارية المفهومة من المقام ، وهو اسم ﴿تَكُونَ﴾ ، و﴿تِجَـٰرَةً﴾ خبره . ويرى الطبري أن قراءة (يخدعون) في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾[٥] أولى بالصحة من قراءة (يخادعون) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ، ويعلل ذلك بقوله : « هذه أولى بالصحة من قراءة « يخادعون .. » : « إن اللّٰه جل ثناؤه قد أخبر عنهم أنهم يخادعون اللّٰه والمؤمنين في أول الآية ، فمحال أن ينفي عنهم ما قد أثبت أنهم قد فعلوه ، لأن ذلك تضاد في المعنى ، وذلك غير جائز من اللّٰه عز وجل »[٦] .

ومن الواضح بطلان دعوى التضاد هنا ؛ لأن أول الآية يخبر أن هؤلاء المنافقين يخادعون اللّٰه والذين آمنوا في الدنيا ، بحسب وهمهم وظنهم الكاذب ، لأنهم لا يعلمون أن اللّٰه يعلم ما يسرون وما يعلنون ، وآخر الآية يخبر عن حقيقة الأمر ، فالذي أثبته أول الآية هو مخادعتهم اللّٰه والمؤمنين بحسب وهمهم وظنهم ، والذي نفاه آخر

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٢٣.

(٢) من الآية ٢٨٢ في سورة البقرة .

(٣) ينظر : النشر ٢/ ٤٤٦.

(٤) تفسير الطبري ٦/ ٨٠.

(٥) من الآية ٩ في سورة البقرة . وينظر النشر ٢/ ٣٩٢.

(٦) تفسير الطبري ١/ ٢٧٧.

الآية هو مخادعتهم في حقيقة الأمر والواقع.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَـٰرَىٰ تُفَـٰدُوهُمْ﴾[١]. بضم الهمزة وفتح السين وبعده ألف. قال الطبري: «وأولى بالصواب من ذلك من قرأ: «وإن يأتوكم أسرى»[٢]. بفتح الهمزة وسكون السين». مع أن الأولى هي قراءة العشرة ما عدا حمزة[٣].

وليس الزمخشري- وهو نحوي مفسر- بأقل في ذلك من الطبري. وقد تقدم كراهة الإمام مالك القراءة بالهمزة، كما روي عن الإمام أحمد بن حنبل مثل ذلك. ففيما يروي ابن قدامة: «ولم يكره- يعني أحمد بن حنبل- قراءة أحد من العشرة إلا قراءة حمزة والكسائي؛ لما فيهما من الكسر والإدغام والتكلف وزيادة المد»[٤].

وأشد منه في ذلك أبو بكر بن عياش الذي وصف قراءة حمزة بأنها بدعة، وبشر بن الحارث الذي قال: يعيد المأموم صلاته إذا صلى خلف إمام يقرأ بقراءة حمزة[٥].

وقد اهتم ابن قتيبة بهذا الجانب كثيرًا، وحمل وزر ما يبدو له لحنًا في القرآن على القراء المتأخرين، فقال: «وكذلك لحن اللاحنين من القراء المتأخرين لا يجعل حجة على الكتاب، وقد كان الناس قديمًا يقرأون بلغاتهم، كما أعلمتك، ثم خلف قوم بعد قوم من أهل الأمصار وأبناء العجم ليس لهم طبع اللغة ولا علم التكلف، فهفوا في كثير من الحروف، وزلوا، وقرأوا بالشاذ وأخلوا، منهم رجل ستره الله عند العوام بالصلاح، وقربه من القلوب بالدين، لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءته أكثر تخليطًا ولا

---

(١) من الآية ٨٥ في سورة البقرة.

(٢) تفسير الطبري ٢/ ٣٠٨.

(٣) ينظر: النشر ٢/ ٤١٠، والكشف ١/ ٢٥١. وإتحاف فضلاء البشر ١/ ١٤١، والمغني في توجيهات القراءات العشر ١/ ١٥٤.

(٤) ينظر: الشرح الكبير على المغني ١/ ٥٣٤. ولا يلتفت إلى هذه الأقوال بعد ثبوت القراءة عن رسول الله ﷺ كما قال الإمام مالك- رحمه الله- والله أعلم.

(٥) ينظر: الشرح الكبير على المغني ١/ ٥٣٤.

أشد اضطرابًا منه ... »[١] وذكر محقق الكتاب أن الرجل المقصود هو حمزة بن حبيب الزيات[٢] .

وابن قتيبة يقول هذا الكلام بعد ذكره عددًا من القراءات التي وصمت باللحن . وقال : « وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على مذهب من مذاهب أهل الإعراب فيها ، أو أن تكون غلطًا من الكاتب ، كما ذكرت عائشة- رضي اللَّه عنها- فإن كانت على مذاهب النحويين فليس ههنا لحن بحمد اللَّه ، وإن كانت خطأ من الكاتب فليس على رسول اللَّه ﷺ جناية الكاتب في الخط ، ولو كان هذا عيبًا يرجع إلى القرآن لرجع إليه كل خطأ وقع في كتابة المصحف من طريق التهجي » . ثم ذكر أمثلة كثيرة لما وقع من الخطأ في كتابة المصاحف ، ولعله يتحدث عن غير المصاحف العثمانية[٣] .

وقد أطال ابن قتيبة الحديث عن لحن حمزة حتى تساءل مستنكرًا : « ومن العجب أن يقرئ الناس بهذه المذاهب ، ويكره الصلاة بها ، ففي أي موضع تستعمل هذه القراءة إن كانت الصلاة لا تجوز بها » .

ثم يذكر ابن قتيبة أن ابن عيينة كان يرى لمن قرأ في صلاته بحرف حمزة ، أو ائتم بقراءته أنه يعيد ، ووافقه على ذلك كثير من خيار المسلمين ، منهم بشر بن الحارث[٤] وأحمد بن حنبل . وقد أنكر ابن قتيبة كثيرًا من قراءات القراء المتأخرين ، وقال : « وما أقل من سلم من هذه الطبقة في حرفه من الغلط والوهم »[٥] .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ، ص٥٨- ٥٩.

(٢) المرجع السابق ، الهامش ١٠، ص٥٩.

(٣) المرجع السابق ، ص٥٦- ٥٧.

(٤) الحافي ، أبو نصر ، أصله من مرو ، وسكن بغداد ، وصحب فضيل بن عياض ، ورأى سريًّا السقطي ، وهو من العباد الصلحاء المعروفين ، ولد سنة ١٥٢هـ ، وتوفي سنة ٢٢٧هـ ، ترجمته في طبقات الأولياء ، لابن ملقن ، ص١٠٩، وطبقات الصوفية للسلمي ، ص٣٩.

(٥) تأويل مشكل القرآن ، ص٦٠.

وهذا أحمد بن موسى المشهور بابن مجاهد، وهو من كبار أئمة القراء في عصره، وأول من سبّع السبعة في القراءات، كما تقدم ينتهج في كتابه (السبعة في القراءات) تخطئة بعض وجوه القراءات السبع، بمقاييس لغوية، فمن ذلك على سبيل المثال، حكمه بالخطأ على قراءة ابن عامر في وجه قرأ به في ستة مواضع من القرآن الكريم، وهذه المواضع حسب تسلسل ورودها في سور القرآن هي:

١- في سورة البقرة (الآية ١١٧) قوله عز وجل: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾.

٢- في سورة آل عمران (الآية ٤٧) قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

٣- في سورة النحل (الآية ٤٠) قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾.

٤- في سورة مريم (الآية ٣٥) قوله تبارك اسمه: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍۖ سُبْحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾﴾.

٥- وفي سورة يس (الآية ٨٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾.

٦- وفي سورة غافر (الآية ٦٨) قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٦٨﴾﴾.

وقد كشف ابن الجزري في النشر قراءات الأئمة العشرة في هذه الآيات، فذكر أن ابن عامر نصب (فيكون) في المواضع الستة جميعًا، وأن الكسائي نصب في آيتي النحل ويس فقط، وأن باقي العشرة قرءوا بالرفع في المواضع كلها[1].

وعقب ابن مجاهد بتغليط قراءة النصب في آيات البقرة وآل عمران ومريم، وسكت عن التعقيب في آيتي النحل ويس، اللتين نصب فيهما الكسائي مثل ابن

(١) النشر ٢/ ٢٢٠.

عامر ، ولم يذكر الموضع السادس البتة . فقال في الموضع الأول : « واختلفوا في قوله تعالى : ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ في نصب النون وضمها ، فقرأ ابن عامر وحده ، « كن فيكونَ » بنصب النون . قال أبو بكر : وهو غلط »[1] .

وقال في الموضع الثاني : « قرأ ابن عامر وحده « كن فيكونَ » قال أبو بكر : وهو وهم »[2] .

وأما في الموضع الرابع فكانت عبارته أشد وضوحًا حيث قال : « قرأ ابن عامر وحده : « كن فيكون » نصبًا ، وهذا خطأ في العربية »[3] .

فجعله خطأ في العربية ولم يجعله خطأ في الرواية ، استنادًا إلى الرواية الأخرى . هذا وستأتي دراسة هذه المواضع في البحث بأوسع من هذه اللمحة . وهذا النهج يأباه النحاة واللغويون على وجه العموم ، فهم يجيزون الاحتجاج بكل ما ثبتت فصاحته من أقوال العرب وأشعارهم فضلًا عن القراءات القرآنية . وقد تقدمت عبارة السيوطي المحكمة في ذلك .

وكان أبو حيان عنيفًا جدًّا في الرد على قول ابن مجاهد هذا حيث يقول : « وحكى ابن عطية عن أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر أنها لحن ، وهذا قول خطأ ، لأن هذه القراءة في السبعة ، فهي قراءة متواترة ، ثم هي قراءة ابن عامر ، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن ، وهي قراءة الكسائي في بعض المواضع ، وهو إمام الكوفيين في علم العربية ، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ الذي يجر قائله إلى كفر ، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب اللّٰه تعالى »[4] .

وقد أحصى الشيخ العلامة/ محمد عبد الخالق عضيمة ما وقف عليه من وجوه نقد القراءات والطوائف التي تعرضت لذلك من النحاة والقراء والمفسرين والفقهاء

(١) السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، ص ١٦٩.

(٢) المرجع السابق ، ص٢٠٦- ٢٠٧.

(٣) السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، ص ٤٠٩.

(٤) البحر المحيط ١/ ٣٦٦، وسيأتي في البحث مناقشة هذا القول .

وغيرهم في العصور السالفة كلها، فيمكن الرجوع إليه للوقوف على صدق ما ذكر الباحث(١).

ويبدو للباحث أن بعض الباحثين المحدثين من أمثال الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري والأستاذ/ سعيد الأفغاني ومن انتهج منهجهم من أصحاب الحملة الظالمة على النحاة القدامى لم يطلعوا على قول ابن مجاهد وما قدم الباحث قبله من الأقوال، وإلا لأقاموا الدنيا ولم يقعدوها، ونادوا بالويل والثبور وعظائم الأمور، وألفوا كتبًا في الدفاع عن القرآن الكريم ضد القراء والمفسرين والفقهاء، بل والصحابة والتابعين، كما فعلوا مع النحاة، والله الهادي.

وبعد فلا شك أن النحاة الذين لحنوا بعض القراءات كثر، وهم ممن لهم اهتمام باللغة والنحو يفوق اهتمام غيرهم بها؛ لقوة اتصالهم بها، فكان النحو الذي هو- بلا شك- ركن العربية الركين، حرفتهم، فلا نعجب إن وجدنا أكثر ما نقل من تلحين القراءات منسوبًا إلى النحاة.

وقد ذكر الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة- ضمن ما ذكر- عددًا كبيرًا من النحاة ردوا على القراء، فممن ذكرهم: أبو عمرو بن العلاء والكسائي- وهما من القراء السبعة أيضًا- وسيبويه- وذكره هنا خطأ كما سيأتي البيان- والأخفش والفراء وأبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وأبو جعفر النحاس، وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني والزمخشري والأنباري كمال الدين أبو البركات، وأبو البقاء العكبري والأصمعي وأبو عبيد القاسم بن سلام الجمحي، وأبو حاتم السجستاني وابن قتيبة، وابن خالويه، والجوهري صاحب الصحاح، وابن جرير الطبري، وابن عطية، وهما مفسران أيضًا، ومثلهما الزمخشري، وقد أورد- رحمه الله- أقوالهم وردودهم في خمس وأربعين صفحة، فلمن شاء الرجوع إليها(٢).

---

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٩١- ٩٢.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن ١/ ١، وما بعدها.

والشيخ عضيمة يأسف أشد الأسف لما وقع فيه بعض النحاة واللغويين من تلحين القراءات ، وينقل نصوصًا كثيرة توضح أن النحاة كانوا يرون أن بعض القراء لم يكونوا يعرفون قواعد العربية ، ولم يأخذوا أنفسهم بها ، فمن ذلك قول المازني في تصريفه : « وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القراء للقرآن ، فيصعب عليهم ؛ لأنهم لم يعلموا أنفسهم فيما هو دونه من العربية ...» . وقد علق أبو الفتح على هذه العبارة بقوله : « هذا الذي حكاه أبو عثمان مستفيض مشهور ، وقد مر لي منه مع كثير منهم أشياء كثيرة لا تتساوى وحكايتها ، وهم عندي كالمعذورين فيه ؛ لصعوبة هذا الشأن »[١] .

والباحث يرى أن هذا الكلام على إطلاقه غير صحيح . وقد انتصر أبو حيان للقراء عندما قال المازني : « إن نافعًا لا يدري ما العربية ؛ لأنه قرأ- في غير قراءاته المتواترة- « معائش » بالهمز ، وقياسها معايش بالياء ؛ لأن الياء أصلية . وعلق الزجاج على هذه القراءة بقوله : « ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة »[٢] . وقال المازني : « وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرأوها لحنًا نحوًا من هذا »[٣] . عقب أبو حيان على هذين القولين بغضب ، فقال : « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة » ، ثم نقل عن الفراء أن العرب ربما همزوا هذا وشبهه ، وجاء به نقل القراء الثقات ، ثم أخذ يمدح هؤلاء القراء ويبين فضلهم وفصاحتهم وسبقهم اللحن ، ورد قول المازني السابق في الإمام نافع ، وهو قول ظالم . وختم أبو حيان كلامه بقوله : « وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم ذلك »[٤] .

---

(١) المنصف ١/٣٤٠- ٣٤١. وينظر : مقدمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)١/ ٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٢/ ٣٥٣. وهذه القراءة شاذة ، نسبت إلى نافع في الآية ١٠ من الأعراف : (... معايش قليلاً ما تشكرون) . والآية ٢٠ من الحجر (وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين) ، وسيأتي الكلام عليهما مفصلاً في البحث .

(٣) المنصف شرح تصريف المازني ١/ ٣٠٧.

(٤) البحر المحيط ٣/٢٧١- ٢٧٢.

وأبو حيان مصيب كل الإصابة في دفاعه عن القراء ؛ إذ لا يجوز أن تتخذ القضايا العلمية طريقًا للتهم وسوء الظن بالعلماء ، كما يفعل بعض المحدثين اليوم بالنحويين .

ومن الأسباب التي أدت بالنحاة إلى تلحين بعض القراء- فيما يبدو للباحث- ما يلي :

١- النحويون حين وضعوا قواعد النحو اعتمدوا على الشائع الكثير من كلام العرب ، وبنوا عليه ، ونظروا إلى القليل النادر من كلام العرب المسموع على أنه يحفظ فيكتفى بما ورد فيه ، ولا يقاس عليه في بناء القواعد . وهذا المنهج كما طبقوه على أشعار العرب ونثرهم طبقوه كذلك على القراءات ، فاعتدوا بالكثير الغالب منها ، وبنوا عليه القواعد ، وردوا جزءًا يسيرًا منها ، وصرح بعضهم بأنه لحن ، فجاءت أجيال أخرى من النحاة ، صححوا هذا الخطأ ، فاستقر أمر النحاة على أن القليل النادر أيا كان نوعه يحفظ ولا يقاس عليه . وهذا ما انتهى إليه متأخرو النحاة من أمثال ابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم. وهو المنهج السليم الذي ينبغي إتباعه في رأي الباحث .

٢- قد يغيب عن ذهب النحوي بعض التوجيهات المحتملة في القراءات ، فيحكم عليها باللحن ، مثل ما تقدم من ابن جرير الطبري في قوله تعالى : ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً﴾ بنصب ﴿تِجَـٰرَةً﴾ .

٣- قد يحكم النحوي على قراءة ما بأنها ليست من كلام العرب أو لا تقولها العرب ، معتمدًا في حكمه على ما وقف عليه من لغات العرب ولهجاتهم ، وهذا كالذي قبله من التسرع ، وقد خلق الإنسان من عجل . ويصعب على الواحد من الناس مهما أوتي من ملكات عقلية أن يحيط بكل اللهجات أو أن يلم بكل القراءات .

٤- كثير مما صار سهلًا كان جد صعب في عهد النحاة الأوائل ، فقد أصبح بالإمكان- بلمسة - إحضار مئات الشواهد والأمثلة للمسألة النحوية أو غيرها ، إذا كانت هذه الشواهد مدخلة في الحاسوب أو نحوه ، في حين أن الأوائل اعتمدوا على

ما سجلوه في عقولهم وكتبهم ، وقد يغيب عنهم بعضه أو ينسى وقت الحاجة إليه ، فيحكمون بأن هذا لم يرد في كلام العرب .

٥- حرص النحوي على اللغة وحبه لها ، ومحاولته المحافظة عليها ، وعلى اطراد قواعدها قد تدفعه إلى نسبة اللحن أو الخطأ إلى القارئ ، وينسى أن القارئ لا يقرأ إلا بما سمع ، فالقراءة سنة متبعة ، كما هو معلوم ، أو ينبغي أن يعلم .

٦- اعتقاد النحاة بأن القراء بشر ينتابهم ما ينتاب البشر العاديين من الضعف والخطأ ، فقد يقرأ قارئ ما في وقت الضعف أو النسيان ، فتنقل عنه هذه القراءة . ولا يخفى أن هذا بالنسبة للقراءات الشاذة رواية ، التي انفرد بها بعض القراء .

٧- وأهم سبب لإنكار القراءة- في نظر الباحث- هو أن لا تكون القراءة قد وصل ثبوتها إلى المنكر كما في حديث عمر مع هشام ، وكما تقدم في إنكار ابن عباس لقراءة « يَصِدُّونَ » بكسر الصاد . وقول أبي حيان : « ولا يكون إنكارها إلا قبل أن يبلغه تواترها » .

ومما يدل على ذلك أنك ترى بعضهم يرد القراءة في موضع ، ثم يعيب على من يرد أو يلحن القراءة في موضوع آخر . وذلك مثل ما نقله الباقلاني عن أبي عمرو بن العلاء- وهو نحوي كبير ، وأحد القراء السبعة المشهورين- قال : « روى أن أبا عمرو بن العلاء ، قال : ما قرأت حرفًا من القرآن إلا سماعًا ، وقال الأصمعي : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ لقرأت حرف كذا بكذا »[1] .

فهو هنا يرى أن القراءة سنة متبعة ، ولا يجوز أن يقرأ القارئ إلا بما روي . ولكنا نجده يلحن بعض القراءات ، مثل قراءة ابن مسعود وابن أبي مروان في قوله تعالى : « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم »[2] بنصب « أطهر » ، قال أبو عمرو فيما ينقل عنه

---

(١) نكت الانتصار لنقل القرآن ، ص ٤١٦.

(٢) من الآية ٧٨ في سورة هود . والقراءة بالنصب شاذة . وسيأتي الكلام على الآية ووجوه القراءات فيها والكلام على كل قراءة تفصيلاً في البحث .

سيبويه : «أحتبى ابن مروان في هذه في اللحن»[١] . وأنكر أيضًا قراءة من قرأ : «فيومئذ لا يعذب عذابه أحد ولا يوثق وثاقه أحد»[٢] بفتح ذال «يعذب» ، مع أنها متواترة قرأ بها الكسائي[٣] ، ولما قيل لأبي عمرو : كيف وقد جاء عن النبي ﷺ : «لا يعذّب» بالفتح ؟ قال : «لو سمعت الرجل الذي قال : سمعت رسول اللّه ﷺ ما أخذت عنه ، أتدري ما ذاك ؟ لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة»[٤] .

فهو على هذا أنكرها ؛ لأنها خالفت قراءة العامة ، ولم تبلغه على وجه التواتر . وقد وجهها مكي على أنها بنيت للمجهول ، ونائب الفاعل هو «أحد» والتقدير : لا يعذب أحد مثل عذابه ، ولا يوثق مثل إيثاقه[٥] .

وممن جرى على هذا النهج أيضًا العلامة الزمخشري ، حيث ذكر القراءات الواردة في قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[٦] . ثم قال : «فإن قلت : ما تقول فيمن قلب الثانية ألفًا - يعني همزة «أأنذرتهم» الثانية - قلت : هو لاحن ، خارج عن كلام العرب خروجين أحدهما الإقدام على الساكنين على غير حده ، والثاني : إخفاء طريق تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس»[٧] .

وقد نسب ابن الجزري قلب الثانية ألفًا إلى الأزرق[٨] ، وهو ممن أخذ القراءة عن

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩٧.

(٢) الآية ٢٥،٢٦ من سورة الفجر.

(٣) وكذلك يعقوب من العشرة. ينظر: النشر ٣/ ٣٦٥، والكشف ٢/ ٣٧٣، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٣/ ٣٦٦.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣/ ٣٧٣.

(٥) الموضع السابق.

(٦) من الآية ٦ في سورة البقرة.

(٧) الكشاف ١/١٥٤- ١٥٥.

(٨) النشر ١/ ٣٦٣.

حمزة[١] . والزمخشري من أشد الناس نقدًا للقراءات ، ومع هذا تراه يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٢] : « والمقيمين نصب على المدح ؛ لبيان فضل الصلاة ، وهو باب واسع قد فسره سيبويه على أمثلة وشواهد ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ، ولم يعرف مذاهب العرب ، وما لهم في النصب على الاختصاص من افتنان ، وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذب المطاعن عنه من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها من بعدهم ، وخرقًا يرفوه من يلحق بهم »[٣] .

والأمثلة على ذلك كثيرة فيما يشبه التناقض ، وسبب ذلك يعود- في رأي الباحث- إلى أن بعض النحاة إذا رأى قراءة يخالف ظاهرها العربية تتبع سندها ، فإن ثبت لديه سندها دافع عنها ، وعمد إلى قواعد العربية يبحث عما يمكن أن يوجه به هذه القراءة ، وإن لم يصل إلى علمه صحة سند القراءة عدها لحنًا مخالفًا للقواعد ، وقد تكون القراءة متواترة ، ويخفى على الناقد ذلك ، فيحكم عليها باللحن . ومن هنا جاء تلحين بعض النحاة لبعض القراءات المتواترة ؛ لخفاء تواترها عند من حكم عليها باللحن . والعلم عند الله تعالى .

وما تقدم يدعونا إلى أن نحمل مقاصد النحاة على النبل والشرف وسلامة القصد ؛ لأن المطلع على كتب النحاة قديمها وحديثها يلحظ بجلاء اعتمادهم على شواهد القرآن في تثبيت ما يضعون من قواعد . وهذا من الكثرة بحيث لا يحصى ، وأوضح من أن تذكر له أمثلة .

ويلاحظ مما تقدم أيضًا أن نقد القراءات قد يقوم اعتمادًا على قواعد يقول بها

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ١٥٨.

(٢) من الآية ١٦٢ في سورة النساء، وتقدمت غير مرة في البحث .

(٣) الكشاف ١/ ٥٨٢.

جمهور النحاة ، مما هو مجمع عليه ، أو على مذهب إحدى المدرستين البصرية والكوفية ، وأحيانًا يقوم على الاجتهاد الشخصي من بعض النحاة ، وهذا هو الكثير الغالب على نقد النحاة للقراءات ، وكثيرًا ما يقوم على الضعف والتعجل في الحكم ، مثل ما يحدث من أمثال أبي حاتم السجستاني الذي هو أكثر النحاة نقدًا للقراءات فيما يرى الشيخ عضيمة[١] ، وقد قال عنه أبو حيان : « وكان أبو حاتم يطعن في القراءات بما لا علم له به جسارة منه ، عفا اللّٰه عنه »[٢] . وكذلك تلميذه أبو العباس المبرد كثير النقد للقراءات كما سلف القول بذلك مرارًا ، وكما سيأتي في بقية البحث إن شاء اللّٰه تعالى .

وقد كان لجمهور النحاة مواقف مشهورة في إنصاف القراء ، والدفاع عن القراءات مثل ما تقدم ويأتي عن ابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم . ويقول ابن الحاجب : « إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراء أولى ، لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط ؛ لأن القراءة ثبتت تواترًا ، وما نقله النحويون ثبت عن طريق الآحاد ... ولأن إجماع النحويين لا ينعقد بدون القراء ؛ لأنهم شاركوهم في نقل اللغة ، وكثير منهم من النحويين »[٣] . وأمثال هذا القول كثيرة عند النحاة متقدمهم ومتأخرهم .

ويبدو للباحث بعد النظر والتأمل أن نقد بعض الأعلام وأئمة النحاة للقراءات من أمثال الطبري والزمخشري والمبرد هو من هفوات العلماء ، وقد قيل : لكل عالم هفوة ، ولكل جواد كبوة ، ولكل صارم نبوة .

❁ ❁ ❁

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٧٤- ٨٤.

(٢) البحر المحيط ٨/ ٦٠.

(٣) غيث النفع في القراءات السبع ، ص ١٥٢.

الفصل الثاني :
مآخذ المحدثين على منهج النحاة
في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

قد تميز العصر الحديث بإعادة النظر في كثير من جوانب الفكر والتراث العربي الإسلامي بكثير من الجرأة في نقد القدماء ومناهجهم في التفكير والتأليف وبناء صروح العلوم . وكان للنحو والنحاة نصيب كبير من ذلك النقد الحديث ، وقد تضاعف ذلك في السنوات الأخيرة من هذا العصر . حتى أصبح في المكتبة العربية الإسلامية المعاصرة مجموعة كبيرة من الكتب والأبحاث تتضمن آراء بعضها يدعو إلى هدم النحو القديم وبناء نحو جديد محله ، وبعضها يدعو إلى التيسير والتجديد والتهذيب ... إلخ الكلمات التي لا يختلف المقصود بها كثيرًا ، وأغلبها القصد منها هدم النحو وحذف النحاة القدامى جملة ، بحجج تبدو للباحث داحضة واهية ، وشبهات مغرضة ، منها موقف بعض النحاة من القراءات التي يبدو ظاهرها مخالفًا لقواعد النحو عند النظرة الأولى ، وهي في الحقيقة ليست كذلك .

ويبدو للباحث أن لبعض المحدثين حملة ظالمة مبطلة على النحاة القدامى ، وهي مما يؤخذ على المحدثين و« الدراسات النحوية المعاصرة التي كثيرًا ما انحرفت بغرورها عن جادة السبيل ، لأنها لم تقف وقفة الخشوع إزاء الجهد العبقري الجبار ، لتزن ما صنع الأسلاف وزن الحق ؛ وتقدر صدقهم وذكاءهم في عدل وإنصاف »[(١)] .

والباحث لا يتفق في هذا الموضع مع العلامة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة في وصفه مواقف بعض النحاة تجاه القراءات ونقدهم لبعضها بالحملة الآثمة ، حيث يقول : « هذه الحملة الآثمة استفتح بابها وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون ، ثم تابعهم غيرهم من اللغويين والمفسرين ومصنفي القراءات »[(٢)] ؛ لأن هذا القول يجعل

---

(١) من تقديم كتاب سيبويه ، للعلامة/ عبد السلام محمد هارون ١/٣٣- ٣٤.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/١٩.

هؤلاء الأعلام آثمين لا مجتهدين قد يصيبون وقد يخطئون ، والمجتهد المخطئ له أجر ، والمصيب له أجران . وهل نسي الشيخ أن النحاة- رحمهم اللّٰه جميعًا- كانوا ذوي نظر وفكر ومنهج ساروا عليه في مراحل فكرية وزمنية معينة كانت تسمح بهذا اللون من النقد ، وكان عملهم يكمل بعضه بعضًا حتى استقر الفكر النحوي على عدم المساس بالقراءات كما استقر على الأصول التي وضعها الأقدمون في الاحتجاج بها وبناء القواعد عليها في عمل علمي متكامل . وهذا ما لم يتنبه له أصحاب الحملة على النحاة من الباحثين المحدثين ، فأخذوا يبحثون عن أقوال النحاة الناقدين لبعض القراءات ؛ لاتخاذها مادة لحملتهم ، كما بحثوا عن أقوال يعتمدون عليها في الرد على النحاة في كثير من الخلط والادعاء والتزيد ، مما أوقعهم في كثير من الأخطاء بل الخطايا ، في نقل النصوص وفهمها ، واجتهادات منحرفة ، مما يجعل عمل أكثرهم حملة تشهير على النحو والنحاة ، لا بحثًا علميًا نزيهًا ؛ لأنهم قوّلوا كثيرًا من النحاة ما لم يقولوه ، ووصفوهم بما لا يليق ، وتجاهلوا جهودهم الكبيرة ، ومقاصدهم الحسنة ، ونتائج عملهم الباهرة ؛ إذ لم يتثبتوا في نقل النصوص وفهمها على الوجه الصحيح ، مما نشأ عنه أخطاء كثيرة في الفهم ، تولد عنها كثير من الضلال والتضليل . كما حرصوا على تلمس الأخطاء ، وتتبع الهفوات ، وإحصاء الزلات ، وتضخيمها مع الإعلاء من شأن المخالفين .

ويبدو للباحث أن هذا كله جهد ضائع ؛ إذ هو معركة في غير معترك ، واجتهاد مع وجود النص ؛ لأن النحاة قد صحح الخالف منهم أخطاء السالف ، فاستقامت الأمور في النحو ، وعرفت المذاهب والمواقف والآراء ، واستقرت المناهج والاتجاهات منذ زمن بعيد . فهل يصح بعد هذا لباحث محدث معاصر كسعيد الأفغاني أن يصف النحاة جملة بالجهل والاضطراب في المنهج والخلل فيه ، ومجافاة الحق والعلم ، والتعصب والجهل بفن القراءات وتاريخها . ويغفل عن حقيقة أن أئمة النحو هم من أئمة القراءات غالبًا ، فيصفهم بالتهافت والخروج عن أصول اللغة ،

وعدم استيعاب القراءات . ويصف الزمخشري خاصة بأنه رجل أعجمي تخرج بقواعد النحاة المبنية على الاستقراء الناقص ، وأنه يرسل الأحكام في فن لم يتقنه إتقان أهله ... إلخ هذه الأوصاف التي تنبو عنها آذان المنصفين ، وينفر منها الطبع السليم ، ويرفضها الذوق العلمي ، لبعدها عن المنهج العلمي القويم في النقد ، ومجافاتها لأدب التعامل مع السلف[١] .

أما الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري فأمره أعجب من ذلك ، إذ عمد إلى صياغة عناوين بحوثه وكتبه بأسلوب يوحي بالتشهير ، مثل « نظرية النحو القرآني » و « الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين » . وكأن نحو السابقين من السلف خلال ما يزيد عن ثلاثة عشر قرنًا لم يكن قرآنيًا ، حتى جاء هو ليضع نظرية للنحو القرآني ، الذي اخترعه فيما يزعم . ويجعل من نفسه محاميًا يدافع عن القراءات ضد النحاة والمستشرقين . ولا بأس بأن يدافع عنها ضد المستشرقين ، ولكن أن يجمع معهم النحاة ويجعلهم مساوين للمستشرقين ، فهذا فيه حيف شديد ، وظلم عظيم ، وخروج عن جادة الصواب بالغلو والشطط . ونسأل اللّٰه العصمة .

لقد وقف النحاة أنفسهم على خدمة علوم الإسلام ، وبذلوا من الجهود في سبيل ذلك ما يشكرون عليه ، على شظف في العيش ، وعسر في المعونة ، وصعوبة في العمل ، وندرة في الوسائل التي يعتمدون عليها لتحقيق ما يريدون ، ولم يمنعهم كل ذلك من مواصلة الجهود وبذلها محتسبين الأجر من رب العباد ، فألفوا الكتب بعد أن جمعوا اللغة من أفواه الأعراب شفاهة ، وعاشوا فترات طويلة يتنقلون بينهم من أجل ذلك ، وظهرت كتبهم في الأغلب الأعم على أحسن صورة من التنظيم والترتيب . ولا يمنع ذلك أن تكون بعض الجهود خالية من الإتقان التام ، أو أن يكون بعضهم إنما عمل ما عمل رغبة في الدنيا أو تحصيل شيء من متاعها أو نحو ذلك ، لكن الغالبية العظمى كانت جهودهم موفقة ، وكان عملهم جيدًا ، يدل على حسن نياتهم . ونظرة

---

(١) ينظر : في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، ص٢٨ وما بعدها .

على كتب تراجم النحاة توضح ذلك بجلاء .

فمن النحاة من هو مفسر للقرآن الكريم ؛ كالفراء ، والأخفش ، وأبي عبيدة ، والزمخشري ، وأبي حيان ، وابن عطية ، والطبري قبلهم ، وغيرهم كثير . ومنهم من هو من القراء ، كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ، وهما من السبعة ، وكعيسى بن عمر وأبي جعفر الرؤاسي ، وغيرهم كثير . ومنهم من جمع بين النحو والفقه في الدين والحديث وأصول الدين ، وهذا ليس أمرًا غريبًا ؛ إذ كان العالم الواحد يجمع علومًا كثيرة ، وإن اشتهر ببعضها ، فإنك تجد الواحد منهم قد برز في عدة جوانب من العلم والمعرفة والثقافة . والمسلم العارف بتاريخ النحاة وحسن بلائهم في الدفاع عن لغة القرآن يعتقد أنهم من الجنود الذين حفظ اللّٰه بهم هذه اللغة الشريفة ، التي هي وعاء القرآن . ولكن عنوان كتاب الدكتور الأنصاري يتجاهل هذه الحقائق كلها ، فيضعهم موضع التهمة والشك في إيمانهم بكتاب اللّٰه تعالى ، وذلك بالتسوية بينهم وبين المستشرقين الذين يكفرون باللّٰه وبكتابه ، ودراساتهم حوله قائمة في أصولها على أنه من صنع محمد نبينا ﷺ وعلى التشكيك في تواتره . وفي صحة أحكام قراءته ، باعتقاد أنه ناله كثير من التعديل والمراجعة حتى استوى في قراءاته العشر ، ويدعون إلى دراسته دراسة علمية- كما يزعمون- لتأكيد هذه الأوهام التي يدعونها(١) .

فالخلط بين هؤلاء وبين علماء الإسلام من النحاة الذين وقفوا حياتهم لخدمة الكتاب العزيز وإحاطته بسياج من الاحتجاج لقراءاته والتأريخ لأساليبه ، وتحليلها والبناء عليها ، وتقعيد قواعد النحو وفقه اللغة مع التنسك في ظلاله والتعبد بتلاوته والعمل بأحكامه ؛ فالخلط بين هؤلاء الشاكين في القرآن وأولئك الأطهار ظلم للحقيقة والتاريخ ، ولا يسوغه المنهج العلمي ؛ لأنه لا جامع بين الطائفتين ولا التقاء بين عمليهما أو منهجيهما ، ولا أهدافها ومقاصدهما .

والأعجب من ذلك أن الدكتور المؤلف لم يذكر شيئًا عن المستشرقين في

---

(١) ينظر كتاب : القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ، للشيخ/ عبد الفتاح عبد الغني القاضي .

كتابه ، ذاكرًا أنه جعل القسم الأول للنحويين ، والقسم الثاني للمستشرقين . ولا يدري الباحث لماذا لم يعكس الأمر ، فيجعل القسم الأول للمستشرقين والثاني للنحويين ؟ . وما دام قد خصص لكل واحد من الطائفتين كتابًا مستقلاً فما الداعي إلى الجمع بينهما في العنوان ؟ ويا ليته ذكر لنا ما الصلة بينهما وما وجه الشبه الذي يجمعهما أو يخلط بين عمليهما ؟ إنه بحسب ما يظهر للباحث ليس هنالك من جامع أو سبب سوى إرادة الإغراب وتهويل الموضوع ولفت الأنظار حتى يقع القارئ الغر فيما نصب له من شباك ، ويصدق أن الموضوع جد خطر ، فيقبل عليه على طريقة ما تعودنا من الإعلام المعاصر من قلب الحقائق العلمية والتاريخية والواقعية ، وعلى المنهج العلمي السلام .

ثم إن هذا العنوان يوحي للقارئ العادي أن النحاة جميعًا هم المتهمون أو في قفص الاتهام ؛ لأن الدفاع ضدهم ، فالعنوان يشمل جميع النحاة ، وأن المحامين عن القرآن المجني عليه من قبل هؤلاء النحاة فريق آخر غيرهم يمثلهم المؤلف . ولكنك تعجب كل العجب عندما تجد أن المتهم هو المحامي ، وأن المهاجم هو المدافع ، حيث إن المؤلف أخذ يجرجر أقوال النحاة نقدًا واعتراضًا أو تخطئة وتصحيحًا في مباحثه السبعة التي تناول فيها سبع آيات كان للنحاة فيها حديث طويل ، جوازًا ومنعًا في بعض وجوه القراءات فيها ، فأخذ المؤلف يعرض هذه الأقوال محتجًا بهذا على ذلك ، متوهمًا معارك بينهما ، ومصورًا الخلاف بينهما على أنه حرب ومعارك وهجوم ودفاع ، لا على أنه نظر علمي وفكر نحوي يمكن البحث فيه والتحاور حوله بهدوء في ضوء المنهج المتكامل للإمام المنسوب إليه نقد القراءة .

والمؤلف حين يسوق الأقوال ينشر بينها ما شاء له هواه من التعليقات البعيدة عن الحقيقة والاتهامات الباطلة ، والأوصاف المنكرة ، فيصفهم بالطغيان ، حيث يقول : « ماذا أقول لهؤلاء الطغاة من النحاة ... »[1] ويقول : « ولكن النحاة الطغاة نسوا كل

---

(١) الدفاع عن القرآن ، من المقدمة .

ذلك ، أو تناسوه لحاجة في نفس يعقوب »[1] . والعبارة واضحة الدلالة على أنهم ما فعلوا ذلك إلا عن مقصد خبيث وطوية منحرفة . وبالرغم من أن حملة المؤلف منصبة على جميع النحاة ، فالبصريون هم المقدمون في الاتهام عنده ، فيقول : « ألا ترى أن النحويين بوجه عام لاسيما البصريين منهم قد جاوزوا الحد المعقول وأسرفوا على أنفسهم في اللغة والدين »[2] .

وإذا وجد نقدًا لقراءة من أحد الكوفيين ادعى أن هذه نزعة بصرية ، فيقول : « أما صاحبي أبو زكريا الفراء فأمره عجب أي عجب تنتابه النزعة البصرية ، فينكر هذه القراءة[3] . وما أشبهها ثم يعود إلى النزعة الكوفية ، فيحاول أن يجد لها تخريجًا لغويًّا سليمًا »[4] . ويصف البصريين بالتآمر فيقول : « إنه حمزة الكوفي الذي تآمر عليه البصريون من قبل فخطئوه ثم جاء الفراء ليكون بصريًّا مثلهم في نزعتهم القياسية التحكمية »[5] . ويدعي أن النحاة هجموا على بعض القراءات « هجومًا عنيفًا سخيفًا لا يليق بذي دين أو ذي حياء ، فضلًا عن العلماء الأجلاء »[6] .

وهذه عبارات أنقلها بنصها ، ولمن يشك في ذلك الرجوع إلى المواضع المشار إليها في الهوامش . وليس معنى ما تقدم أن الحملة على البصريين وحدهم ، فهو يقول : « فالكل عندي سواء ، هم نحاة على كل حال ... أو بعبارة أخرى أقول : إن البحث هنا قائم على شيئين اثنين هما : ١- النص القرآني بقراءاته المتواترة في جانب . ٢- والنحويون جميعًا على اختلاف مذاهبهم في جانب آخر »[7] . ثم يقول بعد

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣١.

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٠.

(٣) يعني قراءة حمزة (بمصرخي) بكسر الياء ، في الآية ٢٢ من سورة إبراهيم .

(٤) المرجع السابق ، ص ٣٨.

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٩.

(٦) سيبويه والقراءات ، ص ٢٤٩.

(٧) نظرية النحو القرآني ، ص١٤- ١٥.

صفحتين فقط : « والنحاة فريقان : فريق سلم بكل ما جاء في القرآن بقراءاته المتعددة المتواترة وغير المتواترة ، كما أن بعضهم سلم كذلك بالقراءات الشاذة ، واعتمدها في الاستشهاد ، ودافع عنها بالاحتجاج لها ، وتوثيقها من لغات العرب الفصحاء . وفريق آخر عارض بعض القراءات »[١] . وهذا يدل على أن الرجل يلقي القول على عواهنه ، ولا يبالي بما يقول ، بل يذهب أبعد من ذلك فيتهم النحاة بالشك والارتياب في القرآن ، والزندقة والإلحاد ، ثم يبحث عما يخرجهم من هذه التهمة التي لم تخطر على بال أحد غيره ، فيقول : « إن العصبية المذهبية هي المسئولة عن هذا الطعن في القرآن »[٢] . وهذا اعتذار أقبح من الاتهام ، إذ كيف يأتي الواحد معترفًا بذنبه ، ثم يقول : أنا لست مسئولًا عن هذه الجريمة بل المسئول هو عصبيتي لكذا أو كذا . أي منطق هذا ؟ وأي عقل ؟ وأي حكم ؟ ! .

ويتساءل الباحث : ماذا نقول عن هذا المؤلف عندما يصرح بـ « أن الطعن قد شمل جميع القراءات ، فلم تسلم قراءة من القراءات السبع أو غيرها من الطعن أو التجريح »[٣] . ويقول : « والخلاصة من كل ذلك أن شيئًا من القراءات لم يسلم لنا على الإطلاق »[٤] . ويقول : « جميع القراءات بدون استثناء أصابها الطعن أو التجريح أو المعارضة بأي وجه من الوجوه ... مع الأسف لم تسلم لنا أية قراءة مهما كانت درجتها من الصحة والتوثيق والتواتر »[٥] . مع العلم بأن القراءات التي تكلم فيها بعض النحاة من المتواتر تعد على أصابع اليدين ، والمؤلف نفسه لم يعثر- بعد البحث الطويل كما يقول- إلا على سبع آيات فيها قراءات نقدها بعض النحاة . ونلاحظ أنه يصر على تسمية بحوث النحاة حول بعض القراءات طعنًا في القرآن . ثم يختم كلامه

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٨.

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٥.

(٤) المرجع السابق ، ص ١٤٥.

(٥) المرجع السابق ، ص ١٤٤.

بقوله: «إن كل هذه الطعنات زائفة مزيفة لا تعتمد على سند علمي سليم»[١].

ويزول كثير عجبنا من المسلك العجيب للمؤلف الدكتور إذا علمنا أنه من تلاميذ الدكتور/ طه حسين[٢] الذي سلك مسالك المستشرقين في محاولاتهم لهدم التراث الإسلامي، وكانت وراءهم أصابع الاستعمار والتغريب وجمعيات الماسونية والمنظمات اليهودية الأخرى وشبكات التجسس على العالم الإسلامي والعربي، والسعي الدائب إلى إضعافه والقضاء على مقومات وجوده، فلنحذر أدعياء العلم الذين يسعون إلى الشهرة والظهور، ولو على حساب التجريح لكرامة العلماء، والطعن في الأئمة الأعلام من السلف الصالح رضوان اللّٰه تعالى عليهم، ويلبسون لذلك لبوس العلم والحرص على القرآن والدين تمويهًا، ثم يقولون أقوالًا منكرة تنطوي على تجهيل السلف الصالح لهذه الأمة، وتضليل الأئمة الأعلام من علماء الإسلام في القديم والحديث، ليظهروا بمظهر النبوغ والعبقرية والذكاء، فإلى اللّٰه المشتكى.

ومهما يكن من شيء فإن الباحث لا يرى خيرًا في اتباع هذا المسلك المحدث؛ لما فيه من الدعاوى الغريبة والبعد عن الفضائل التي امتاز بها أسلافنا، وفي مقدمتها عفة اللسان، وإجلال السلف، والإضافة إلى أعمالهم، بأسلوب هادئ رزين، ممن يملك الإضافة، بعيدًا عن الهجوم الجائر والتهم الباطلة، والمبالغة في إظهار الأخطاء والهفوات، وإخفاء الفضائل.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٢) ذكر الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري في كتابه (نظرية النحو القرآني)، ص٤٠ أن طه حسين أستاذه. وقد علق أستاذنا العلامة الدكتور / عبد اللّٰه الطيب على هذا الموضع من البحث بأن «من حسنات طه حسين أنه احتج بنص القرآن على كل نص آخر. وقد نبه إلى ذكر البحر والفلك في القرآن، وله كتاب مرآة الإسلام، وفيه دراسة حسنة لجانب الإيقاع في إعجاز القرآن. وقال لي الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي- رحمه اللّٰه -: إنه يأمل له الغفران والجنة بهذا الكتاب». وقد قرأت في أحد كتب الشيخ المرحوم/ محمد الغزالي- ولا أذكر اسم الكتاب الآن- بأن طه حسين اعتمر في أواخر أيامه وكان جسمه ينتفض انتفاضة شديدة أمام القبر الشريف. أو كلام هذا معناه. وللّٰه عاقبة الأمور.

ويلاحظ الباحث مما سبق أن نحاة البصرة يتهمون بأكثر مما يتهم به إخوتهم من نحاة الكوفة ، بالنسبة لموقفهم من القراءات ، فقد فعل ذلك كثير من الباحثين المحدثين فيما يشبه نقل الاتهامات من غير تحقق منها ، فالشيخ عضيمة على جلالة قدره وعلو كعبه في الدراسات النحوية المعاصرة يقول : « هذه الحملة الآثمة استفتح بابها وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون ، ثم تابعهم غيرهم من اللغويين والمفسرين ومصنفي القراءات »[١] .

وهذه دعوى بلا دليل ، لا تليق بالشيخ الجليل الذي عرف بين الباحثين بالدقة والأمانة ، فكتابه « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » يقوم على الإحصاء والتسجيل لنقد النحاة وغيرهم للقراءات ، والإشارة إلى مواطن الرد عليه ، وهو مفيد غاية الفائدة في هذا الجانب ، إذ لا ينكر باحث أن هنالك نقودًا للقراءات من بعض النحاة وغيرهم ، وردودًا عليها من النحاة أيضًا . ولكن يبدو من المبالغة وصف صنيع النحاة بالحملة الآثمة كاتهام البصريين بذلك جملة بلا تمييز .

وشيخنا الدكتور/ عثمان الفكي بابكر ، على الرغم مما نعرفه عنه من دقة في البحث واعتدال في الرأي وسداد في الأحكام ، يشارك في اتهام النحاة ببعض التهم المعممة التي يبدو للباحث أنها بعيدة عن الواقع ، مما يجعل كلامه في هذا الشأن غير دقيق . فبينما نراه يقول : « في الحق أن موقف النحاة- يعني من القراءات- من الوجهة النظرية أو من حيث المبدأ سليم ، لا خلل فيه . فقد أجمعوا على الاحتجاج بها ، لم يختلف أحد منهم في أنها أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ... »[٢] . ثم ينقل أقوالًا لابن جني والسيوطي تؤكد ما ذهب إليه ، ثم ينتهي إلى القول : « هذا موقفهم من الوجهة النظرية ، وهو جلي لا تردد فيه ، فقد تقرر أن من أصولهم التي لم

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ١٩. وقد تقدم هذا النص قريبًا وأعدته للمناسبة .

(٢) الاستشهاد في النحو العربي ، ص ٢٩٣.

يختلفوا فيها الاستشهاد بقراءات القرآن جميعًا في اللغة والنحو »[١] بينما نراه يقرر هذه الحقائق مشكورًا ، فهو لا يلبث أن يقول : « أما من الوجهة التطبيقية فإن الباحث يلاحظ أن كثيرًا منهم لم يلتزموا هذا المبدأ ، فلم يبالوا بتخطئة بعض القراءات واتهام القراء بالوهم واللحن ... »[٢] .

والواقع أن الأمر لم يكن بهذه الكثرة التي يصورها هذا القول ، ولم يصل الأمر إلى درجة عدم المبالاة ، كما أنه ليس صحيحًا أن النحاة لم يحترموا مبدأ الاحتجاج بالقرآن ، ولم يستقرئوا قراءاته ويضعوا لها اعتبارًا عند استنباطهم القواعد ، كما يدل على ذلك قول الدكتور/ عثمان الفكي : « لقد كان المنهج السليم أن يحترم النحاة مبدأ الاحتجاج بالقرآن ، فتنبع مقاييسهم منه ، وأن يتخذوا منه الحكم في صحة الأساليب الأخرى ، لأنه : « محفوف بالرواية من أمامه ومن ورائه » ، وكان عليهم أن يستقرئوا قراءاته جميعًا ، ويضعوا لها اعتبارًا عند استنباطهم للقواعد ، ثم إن كان لابد من التأويل- وهو غير مستساغ- فليؤول ما جاء من الأساليب مخالفًا لقراءاته ، ولكن فريقًا من النحويين وخاصة البصريين ، عكسوا الأمر ، واعتزوا بقياس ما إخاله قام على استقراء دقيق ، ومن ثم كان الحكم على القراءات بالخطأ والتأويل المتكلف والشذوذ والندرة »[٣] .

والقول بأن المنهج السليم أن يحترم النحاة مبدأ الاحتجاج بالقرآن ... وأن يتخذوا منه الحكم في صحة الأساليب الأخرى .. وكان عليهم أن يستقرئوا قراءات القرآن جميعًا ، ويضعوا لها اعتبارًا عند استنباطهم للقواعد ، يفهم منه أنهم لم يفعلوا شيئًا من ذلك ، فكان منهجهم غير سليم ، وهو قول بعمومه بعيد عن الحق والحقيقة وظلم للنحاة في نظر الباحث ، والعلم عند اللّٰه تعالى .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٩٣.

(٢) الموضع السابق .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٩٥.

ثم يأتي الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ليقول : « إن البصريين بوجه عام كانوا أسبق من الكوفيين إلى معارضة القراءات ، كما أنهم كانوا أكثر جرأة منهم على وصفها باللحن والخطأ والقبح والرداءة ... »(١) .

ولا يرى الباحث صحة لهذا القول ، بل هو مجرد تقوّل ، يدل على ذلك أنه لم يذكر مثالًا واحدًا يؤيد ما يقول . واللَّه تعالى أعلم .

ومن الدعاوى العريضة غير المؤسسة على شيء في هذا الشأن قول الدكتور/ مهدي المخزومي : « والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي ، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، وأخضعوها لأصولهم ، وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم- ولو بالتأويل- قبلوه ، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها »(٢) .

وهذا القائل هو الآخر لم يقدم دليلًا واحدًا على ما يدعي ، فكان كلامه مجرد دعوى بلا دليل ، فلا ينخدعن به أحد . واللَّه المعين .

والأستاذة الفاضلة الدكتورة/ خديجة الحديثي مع ما عرف عنها من دقة في البحث ، وعدل في الأحكام ، وتأن فيها ، وبنائها على الإحصاء والفحص تقع في هذا الشباك الذي نصبه هؤلاء الناقمون على البصريين ، فتقول : « فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون . أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واعتبارها أصلًا من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريين ؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة إلا ما كان موافقًا لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة ، فإن خالفتها ردوها ، في حين كانت

---

(١) نظرية النحو القرآني ، ص ١٤٣.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، ص ٣٨٤. ولا أرى وجهًا لقوله : (هام) ، والصحيح : مهم .

القراءات مصدرًا من مصادر النحو الكوفي ، فالكوفيون يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات ، يحتجون بها فيما له نظير من العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب ، فيقيسون عليها ، فيجعلونها أصلًا من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام ، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها »[١] .

والعجيب أن الأستاذة الفاضلة على غير عادتها لم تذكر دليلًا واحدًا على هذه الدعوى العريضة ، وإنما اكتفت بالإحالة إلى الدكتور/ مهدي المخزومي في الموضع السابق ، وقد علمنا أنه لم يذكر دليلًا على ذلك ولو من باب التمثيل . فكيف نقنع بذلك بلا دليل ولا مثال ؟ !

ولا يدري الباحث أين وجد هؤلاء الباحثون المنهج الذي يدعونه ، فالآية الواحدة التي ذكروها مثالًا لهذه الدعوى طعن فيها- حسب تعبيرهم- الكوفيون قبل البصريين ، وقد قال الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري : « إن الفراء هو أول من طعن في هذه الآية ، فتزعم الفريق المهاجم »[٢] . وقال البغدادي في خزانة الأدب : « إن الفراء هو أول من طعن في هذه القراءة »[٣] . وأحسن رد على هؤلاء هو قول السيوطي وابن جني السابقان .

ومما سبق يتأكد ما تقدم من أن نحاة البصرة يتهمون بأكثر مما يتهم به إخوتهم نحاة الكوفة في موقفهم من القراءات ، وإن كانت الحملة الظالمة قد طالت الجميع . والحق أن الذي وصل إلينا من آراء البصريين ونحوهم أكثر بكثير مما وصل إلينا من آراء الكوفيين ، ولعل سبب ذلك أن مدرسة النحو في البصرة قد سبقت مدرسة الكوفة بزمن طويل ، يقول الشيخ/ محمد الطنطاوي ، وهو يتحدث عن أطوار مدارس النحو في

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ٤٧.

(٢) الدفاع عن القرآن الكريم ، ص ٥.

(٣) خزانة الأدب ٢/ ٢٥٤.

البصرة والكوفة وغيرهما : « طور الوضع والتكوين بصري ... هذا الطور من عصر واضع النحو أبي الأسود إلى أول عصر الخليل بن أحمد ... هذا هو الطور الذي استأثرت به البصرة صاحبة الفضل في وضعه وتعهده في نشأته ، والكوفة منصرفة عنه بما شغلها عنه من رواية الأشعار والأخبار والنوادر زهاء قرن ، اشتغلت فيه طبقتان من البصريين بعد أبي الأسود حتى تأصلت أصول منه كثيرة ، وعرفت بعض أبوابه ... »[١] .

وقد اشتهر عن الكوفيين قبولهم الشاهد والشاهدين والثلاثة ؛ لتكون مادة لبناء قاعدة نحوية أو صرفية أو لغوية ، ولم يكن شيء من ذلك في منهج البصريين ، فقد كانوا لا يقعدون قاعدة إلا على وفر كبير من أقوال العرب نثرًا أو شعرًا . وبناءً على ذلك يبدو للباحث أن مطلقي الأحكام السابقة لم يبنوها على استقصاء لأقوال الفريقين وحصر لآرائهم وأفكارهم ومناهجهم ، فلم يصيبوا وجه الحقيقة في هذا الشأن .

فالباحث لا يرى فرقًا واحدًا بين المدرستين في مدى الاحتجاج بالقراءات والموقف منها ؛ لأن إصدار مثل هذا الحكم يتطلب إحصاءً دقيقًا وتتبعًا لمواقف الفريقين في ضوء المنهج العلمي النزيه ، وكما ذكر الباحث آنفًا فإننا لم نطلع على كتب للكوفيين بقدر اطلاعنا على كتب البصريين . ثم إنه يجب أن نجعل- عند الحكم- نصب أعيننا منهج الفريقين في الاحتجاج وبناء القواعد .

ويكفي في الرد على هذه الدعاوى أن ينقل الباحث أمثلة من نقد القراءات من أحد أعلام الكوفيين وأئمتهم ، وهو الفراء ، الذي يجعله الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري أول من نادى بنظرية النحو القرآني[٢] . فقد قرأ حمزة في قوله تعالى : ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[٣] بكسر الياء . وحمزة من السبعة ، ومع ذلك فالفراء يجعل القراءة من وهم القراء ، حيث يقول : « ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى[٤] فإنه

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص ٢٧.

(٢) نظرية النحو القرآني ، ص ٣٨.

(٣) من الآية ٢٢ في سورة إبراهيم ، وقد تقدمت في البحث مرارًا .

(٤) هو ابن وثاب الأسدي مولاهم الكوفي ، تابعي ثقة ، من العباد الأعلام ، روى عن ابن عمر وابن

قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في «بمصرخيّ» خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك»(١).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ ۝٢١٠﴾(٢) قرأ الحسن: «الشياطون»، فجعل الفراء ذلك مما وهم فيه القراء(٣) وجعلها من الغلط أيضًا فقال: «جاء من الحسن «الشياطون» وكأنه من غلط الشيخ؛ ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون»(٤).

ويقول ابن جني في المحتسب: «هذا مما يعرض مثله للفصيح، لتداخل الجمعين عليه، وتشابههما عنده...» ثم ضرب أمثلة متعددة لهذا التداخل(٥).

وفي قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾(٦). قرأ حمزة في قراءته السبعية «يُخافَا»، فقال الفراء: «قرأ حمزة على هذا المعنى «إلا أن «يخافا» ولا يعجبني ذلك»(٧).

وفي قوله تعالى: «ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون»(٨). قال الفراء: «بالتاء لا اختلاف عليها، وقد قرأها حمزة بالياء... و لا أحبها؛

عباس، وتعلم القرآن على عبيد بن نضلة آية آية. ترجمته في غاية النهاية، ٢/ ٣٨٠، وحلية الأولياء ٨/ ٣٣٦، وتاريخ بغداد ٧/ ٦٧.

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥.

(٢) من الآية ٢١٠ في سورة الشعراء.

(٣) معاني القرآن للفراء، ٢/ ٧٦. وفي هذا الكتاب أمثلة كثيرة على ذلك، ينظر مثلاً ٢/٧٥- ٧٦، ٣/ ٢٦٦، ١/ ١٢٥، ٢/ ٢١٠، ٢/ ٢٤٨، ٢/ ٢٦٤، ٣/ ٥٥، ٣/ ٧٤، ٣/ ٨٤.

(٤) المرجع السابق، ٢/ ٢٨٠.

(٥) المحتسب ٢/ ١٣٢.

(٦) من الآية ٢٢٩ في سورة البقرة.

(٧) معاني القرآن، للفراء، ١/ ١٤٥.

(٨) الآية ٥٩ من سورة الأنفال.

لشذوذها »[١] . وهذا قول مبالغ فيه في هذه القراءة التي هي قراءة ابن عامر وحفص أيضًا ، فهي متواترة ، وقد خرّجت على أن « الذين كفروا » و« سبقوا » مفعولاً « يحسبن » ، والفاعل مقدر بالرسول أو الحاسب أو المؤمن أو فيه ضمير يعود على ﴿مَّنۡ خَلۡفَهُمۡ﴾ في الآية السابقة[٢] . أو الفاعل « الذين كفروا » والمفعول الأول محذوف بأنفسهم ، أو على تقدير « أنّ » قبل « سبقوا » ، فحذفت وهي مرادة ، فسدت مسد مفعولي « يحسبن » ويؤيده قراءة عبد اللّه : « أنهم سبقوا »[٣] . ومن الواضح أن هذه القراءة صحيحة من حيث الرواية ، بل هي متواترة اتفق عليها ثلاثة من القراء الكبار ممن عرفوا – بعد الفراء – بالقراء السبعة . ومن حيث العربية يمكن تخريجها على وجوه غير بعيدة ولا متكلفة ، فلا وجه لوصفها بالشذوذ ، ولعل الفراء لا يقصد من الشذوذ سوى ما يظهر عليها بداهة من عدم الوضوح في موافقة العربية ، وما تحتاج إليه من تخريج وتأويل لهذه الموافقة .

فهذه أمثلة لعلم من أعلام الكوفيين ممن وصلنا إنتاجهم ، ونرى شدة تعبيره في رد بعض القراءات ، فمرة يجعلها وهمًا ، وأخرى لا تعجبه ، ولا أظن أن مواقف بقية الكوفيين تختلف كثيرًا عن مواقف الفراء هذه . ولكننا مع ذلك نرى الدكتور/ الأنصاري يتبع هواه ويتعصب للفراء؛ لأنه كان موضوع بحثه للدكتوراه ، ويكيل بمكيالين . فحين يطعن الفراء في قراءة أبي عمرو بن العلاء التي جاءت على الكثير الغالب من لغة العرب ، ومن القرآن في قوله تعالى : « إنَّ هذين لساحران »[٤] ويجعل الفراء ذلك جراءة من أبي عمرو ، فيعقب على هذه القراءة بالياء بقوله : « ولست أجترئ على ذلك »[٥] .

---

(١) معاني القرآن ، للفراء ١/٤١٤– ٤١٦.

(٢) الآية ٥٧ من سورة الأنفال : ﴿فَإِمَّا تَثۡقَفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡحَرۡبِ فَشَرِّدۡ بِهِم مَّنۡ خَلۡفَهُمۡ﴾ .

(٣) البحر المحيط ٤/ ٥١٠.

(٤) من الآية ٦٣ في سورة طه . وقد تقدم الكلام عليها مرارًا .

(٥) معاني القرآن ، للفراء ١/ ٢٩٣.

ويقول أيضًا: «لست أشتهي ذلك ولا آخذ به»[١]. كما يقول أيضًا: «ولست أستحب ذلك»[٢]. يأتي الأنصاري، ليجعل ذلك غمزًا خفيفًا، ويضيف: «الفراء يغمز أبا عمرو بن العلاء، ويصفه بالجرأة في حياء»[٣]. ثم يعتذر له بأنه فعل ذلك استجابة للتعصب النحوي، شأنه في ذلك شأن كثير من النحاة الذين غلب عليهم التعصب عند التطبيق. وعندما قال الزجاج البصري: «لا أجيز قراءة أبي عمرو، لأنها خلاف المصحف»[٤]. راح الأنصاري يصرخ بأعلى صوته: «إنه هجوم عنيف على القرآن، ورد صريح لقراءة سبعية»[٥]. ويتساءل الباحث: أي العبارتين أشد في نقد هذه القراءة؟ فالزجاج لا يجيزها هو في نفسه، ويعلل ذلك بأنها خلاف المصحف، فلم يقل: إنها خطأ أو مردودة أو غير ذلك، والفراء يجعلها جرأة من أبي عمرو، ولذلك لا يأخذ بها ولا يجيزها ولا يستحبها ...

ويرى الباحث أن أحدًا من السلف لم يطعن في قراءة وهو يعلم أنها متواترة، لأنهم كانوا لا يختلفون في أن القراءة سنة متبعة، ولا يشك في ذلك مسلم، كيف والقراءة إذا ثبتت عن النبي ﷺ بالسند الصحيح فلا شك في أن تخطئتها تخطئة لرسول الله ﷺ، وهو أعلى وأجل من أن يقال فيه ذلك؛ لأن قراءته لا تكون إلا وحيًا من الله تعالى، وهو معصوم من الخطأ في أفعاله وأقواله فضلًا عن قراءته. لا يشك في ذلك أحد من المسلمين.

وجماع القول في هذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالمًا بها أو لم تثبت عنده ... فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، ولكن ليس له أن ينكر على من علم

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٢٩٢.

(٢) المرجع السابق، ٢/ ٢٩٣.

(٣) نظرية النحو القرآني، ص ٥٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ٣/ ٣٦٤ وينظر: البحر المحيط ٦/ ٢٥٥.

(٥) الدفاع عن القرآن الكريم، ص ٦٢.

ما لم يعلمه من ذلك »[١] .

ومن الظلم للنحاة كذلك ما يظنه بعض المحدثين من أن النحاة وضعوا قواعد العربية بعيدًا عن القرآن ، اعتمادًا على الشعر وكلام الأعراب ، ثم عرضوها على القرآن ، أو عرضوا القرآن عليها ، فطعنوا فيما لم يتفق مع قواعدهم من القراءات ، تعصبًا لمذاهبهم وآرائهم . فيقول أحدهم مصورًا هذا الوهم : « كانت القاعدة النحوية توضع أولًا ، استنباطًا من الشعر العربي في الغالب الكثير ، تم يأتي القرآن بعد ذلك في المرتبة الثانية أو الثالثة أو ما وراء ذلك من المراتب ... »[٢] . ويقول آخر : « والنحاة ، وعلى رأسهم سيبويه ، أغفلوا النص القرآني ، ووضعوا القواعد معتمدين على نصوص الشعر ، ثم التمسوا لها أمثلة من القرآن الكريم »[٣] . وغالى بعضهم في هذا الخيال الوهمي حتى دعوا إلى الركون إلى القرآن وحده في دراسة اللغة حتى بالنسبة للعصر الجاهلي دون التعويل على الشعر الجاهلي ؛ بحجة أنه لم يدون إلا بعد أن تعرض لكثير من التحريف على ألسنة الرواة[٤] . ويتجاهل هؤلاء أو يجهلون الحقائق العلمية والواقعية والتاريخية كأنهم لا يعلمون أن القرآن نزل بلسان عربي مبين ، أي أن هذا اللسان العربي المبين كائن موجود قبل نزول القرآن ، ولم تنشأ اللغة العربية بنزول القرآن ، وإلا فكيف تحدى اللّه العرب أن يأتوا بمثله أو بعشر سور مثله مفتريات أو بسورة من مثله ؟ ، وهل يجهل هؤلاء أن النحاة كانوا قراء وعلماء لغة ونحو في وقت واحد ؟ ويغفلون عن حقيقة أن القرآن لم يحتو على كل نماذج النطق الصحيحة عند العرب ، ومن ثم كانت الدعوة إلى تجاهل الأدب العربي بكل عصوره ، والاكتفاء بالقرآن دعوة غير صحيحة ، ولا أظن أصحابها أحرص على القرآن ولغته من سلفنا الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، الذين كانوا بجانب اهتمامهم بالقرآن

(١) منجد المقرئين ، ص ١٢٩.

(٢) نظرية النحو القرآني ، ص ١٤.

(٣) الرواية والاستشهاد باللغة ، للدكتور/ محمد عيد ، ص ١٢٣.

(٤) الاستشهاد في النحو العربي ، ص ٢٩٢.

وعنايتهم به يهتمون بالشعر والأدب، يحتجون به على غريب القرآن. قال ابن الأنباري: «وقد جاء عن الصحابة والتابعين كثيرًا الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وأنكر جماعة لا علم لهم على النحويين ذلك، وقالوا: إذا فعلتم ذلك جعلتم الشعر أصلًا للقرآن. وكيف يجوز أن يحتج بالشعر على القرآن، وهو مذموم في القرآن والحديث؟

وليس الأمر كما زعموه من أنا جعلنا الشعر أصلًا للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر الذي من لغته، لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[1] وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[2] وقال ابن عباس: الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلسان العرب رجعنا إلى ديوانها، فالتمسنا معرفة ذلك منه. وقال أيضًا: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب»[3].

وهذا المنهج هو منهج الخلفاء الراشدين والصحابة أجمعين. جاء عن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- «أنه خطب يومًا على المنبر وقرأ قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾[4]. فقال: أتدرون ما معنى التخوف هنا؟ فقال شيخ من هذيل كان جالسًا في أخريات الناس فقال: التخوف: التنقص، أي: يأخذهم على تنقص في أبدانهم وأموالهم. فقال عمر: أو تعرف العرب ذلك؟ فقال: نعم. قال شاعرنا أبو كبير الهذلي:

---

(١) من الآية ٣ في سورة الزخرف. وقد ورد هذا المعنى في إحدى عشرة آية من القرآن الكريم، ينظر: المعجم المفهرس لآيات القرآن الكريم، ص٥٥٩- ٥٦٠.

(٢) الآية ١٩٥ من سورة الشعراء.

(٣) شواهد القرآن، تأليف أبي التراب الظاهري ١/ ١١، ط/ ١، الكتاب رقم (١٤) من منشورات نادي جدة الثقافي، سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م.

(٤) من الآية ٤٧ في سورة النحل.

تخوف الرحل منها تامكًا قردًا كما تخوف عود النبعة السفن[١]

فقال عمر : عليكم بديوان العرب . فقالوا : وما ديوانها ؟ فقال : شعرها ، فإن فيه معاني كتاب اللَّه الذي نزل بلغته »[٢] .

بهذا يرجو الباحث أن يكون منهج جمهور النحاة قد اتضح على حقيقته دون تزيّد أو تنقص أو حيف .

أما القراء- وغالبهم من النحاة- فمنهجهم يقوم على تمحيص القراءات وتخريج أسانيدها ، والتمييز بين متواترها وآحادها وشاذها ، ووضع مقاييس دقيقة لبيان هذه الأنواع ، كما تقدم ذلك مستوفى من كلام الإمام ابن الجزري[٣] .

ومن اعتبار هذه الضوابط والمقاييس والأركان سلبًا وإيجابًا تنوعت القراءات إلى متواترة وآحاد وشواذ ، ولابد فيها كلها من الرواية وصحة السند . وإنما توصف القراءة بأنها آحاد أو شاذة من حيث خروجها عن القراءات السبع أو العشر التي أجمع عليها جمهور المسلمين في كل عصر ومصر ، أو من حيث مخالفتها رسم المصحف العثماني ، وإن صح السند ، لا من حيث مخالفتها للقواعد النحوية المبنية على الكثير الشائع من كلام العرب أو مجيئها على لهجة غير شائعة ؛ إذ شرط القراءة أن تتلقى بوجه من وجوه العربية ، لأن « أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل . والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة يلزم قبولها والمسير إليها »[٤] .

---

(١) البيت من البسيط ، وهو لأبي كبير الهذلي ، كما هنا وكما في روح المعاني ١٥٢/١٤، ولم يرد في ديوان الهذليين ، ونسبه في الأغاني ٨٢/٦ إلى ابن مزاحم الثمالي . والتامك : السنام . وقردًا : ذا قراد ، أو الشعر المتجعد . والسفنُ : كل ما ينحت به ، ومنه السفينة لأنها تنحت الماء .

(٢) تفسير القرطبي ١٠/ ١١٠.

(٣) ينظر : النشر ١/ ٩.

(٤) النشر ١/ ٩، والإتقان في علوم القرآن ١/ ٧٥. وهو من كلام شيخ القراء أبي عثمان الداني .

ذلك هو منهج القراء مستقيمًا لا عوج فيه ، فهم إنما يعتمدون على صحة الرواية ، ويلتزمون بقبول كل قراءة صح سندها ، ولو كانت غير متواترة . وقد قدم الباحث الكلام على هذا المنهج مستوفى في الباب الثاني من هذا البحث .

ويمكن للباحث بملاحظة كل ما تقدم أن يخلص إلى النتائج والملاحظات التالية :

١- النحويون مجمعون على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، وقد أقاموا صرح النحو وأسسه وقواعده ومسائله على ذلك ؛ إلى جانب كلام العرب الفصيح شعرًا ونثرًا ، وكتبهم تزخر بالأدلة على ما نقول .

٢- النحويون أقاموا نظرهم في القراءات على ضوابط كانت هي الموازين السائدة في العصور الأولى ، لقبول القراءة أو ردها ، وهم- بناءً عليها- اجتهدوا ، فكان نقدهم لبعض القراءات . وهذه الضوابط للقراءات يوافقهم في القول بها ، وفي تطبيقها قراء كبار من المتأخرين ، وقد كانت هي السائدة عند المتقدمين حتى استطاعوا أن يصلوا إلى أن المتواتر من القراءات يتجلى في أصح النماذج له ، وهو القراءات العشر التي اتفق جمهور العلماء- بعد تحديدها وإبرازها للناس- على أنها هي القراءات المتواترة التي يجب قبولها ولا تجوز القراءة بغيرها ، وهي التي يحتج بها في التشريع ، ويتعبد بتلاوتها . وهذا الاتفاق عليها يزداد تأكيدًا بمضي الزمن ، وهو اليوم أشد تأكيدًا ويجب العض عليها بالنواجذ ، لما نرى في زماننا من انفلات الأمور واضطراب المقاييس .

٣- علماؤنا القدامى الذين نقدوا بعض القراءات كانوا أئمة مجتهدين يؤسسون علومًا ، ويميزون أنواع الرواية فيها ، ويضبطون حقائقها ، فكان من حقهم أن يستعملوا- دون هوى- المقاييس التي انتهوا إليها في تمحيص القراءات ، وتقنين كلام الناس ، على ضوئها ، ولا يخفى أن القراءات وقراءها ورواتها في الماضي من الكثرة بحيث تدعو الحاجة المخلصين من العلماء القادرين إلى النظر فيها ، والاجتهاد في ضبطها وتمييزها .

٤- كان لزامًا على النحاة أن يحددوا للناس الأساليب المثلى للنطق الصحيح ، فنظروا في المروي من النصوص في القرآن وقراءاته وكلام العرب ، وهو المقيس عليه ، فجعلوا البناء على الأكثر ، والقياس على الشائع الكثير من ذلك . وهذا هو المقياس الذي ينبغي أن يحتكم إليه ، وتبنى عليه القواعد ، ويحكم على ما عداه بالقلة والشذوذ وما إلى ذلك . وقد كان البصريون ومن تبعهم أشد تحكيمًا لذلك وأكثر إصرارًا عليه .

٥- ومن هنا جاء نقدهم لبعض القراءات التي جاءت على غير الكثير الشائع مما تقدم الكلام عليه ، بما يغني عن الإعادة ، وقد كان اختلاف النظر والاجتهاد في التطبيق سببًا أدى إلى اختلاف النظرة إلى كثير من القراءات ، فما يمنعه أحدهم يجيزه غيره ، مما ترك للمتأخرين ثروة كبيرة وبحوثًا عميقة واسعة كانت عونًا لهم على الأخذ بالأحسن توفيقًا بين الآراء والمذاهب ، وترجيحًا بينها ، إن لم يمكن التوفيق ، وصونًا للقراءات والقراء من النقد والتجريح كما تقدم القول بذلك مستوفى .

٦- جاء بعض المحدثين فاتخذوا من هذه الثروة الكبيرة والبحوث الواسعة مادة للهجوم على النحو والنحاة واتهموهم- زورًا- بالحملة على القراءات والقراء وجعلوا القراء والنحاة فريقين متحاربين ، كما توهموا حربًا بين النحاة أنفسهم فيها هجوم ودفاع وصراع ونزاع ، واتهموا البصريين خاصة بأنهم قادة هذه الحملة وفاتحو بابها ، وكل ذلك لا يعدو كونه حديث خرافة ، وجهلًا بالواقع ، وتجاوزًا للحقائق العلمية والتاريخية ، مما يعد خروجًا على المنهج العلمي وأدب العلماء ، ويدخل في باب التهريج والدعاية الكاذبة .

٧- قد تبين مما قدمنا أن المدرستين الكبيرتين البصرية والكوفية قد اشتركتا في نقد القراءات بأفراد من كل مدرسة كما سلف . ومما لا شك فيه تاريخيًّا أن البصريين كانوا أسبق في الوجود من الكوفيين ، وفي النظر إلى أساليب العرب ، فمن غير الغريب أن يسبقوا بالنظر في القراءات ، وإبداء الملاحظات النحوية واللغوية حولها ، ولكن الباحث المنصف المتأني يظهر له أن ما نقل عن الأقدمين منهم في هذا الشأن هي

ملاحظات عابرة تتجه بالحكم في الغالب إلى اللغة التي جاءت عليها القراءة ، ولا تجرح القراءة أو القارئ . وهو ما في كتاب سيبويه ، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى . وأقدم مؤلف وصل إلينا يتجه بالحكم الناقد إلى القراءات مباشرة في كثرة كاثرة ، ويتهم القراء بالوهم والخطأ ، هو كتاب معاني القرآن للفراء الكوفي ، فهو- دون ريب- يتجه بالنقد الصريح إلى القراء والقراءات ، ولا يمكن لأحد كائنًا من كان أن ينكر ذلك ، وبهذا فهو فاتح بابه . « وهو أعلم الكوفيين- بعد الكسائي- بالنحو »[1] كما أنه « أبرعهم في علمهم »[2] . وكتابه « معاني القرآن » أكبر مؤلفاتهم وأجمعها لآرائهم ، ويعد- بحق- المصدر الأوفى لنحو الكوفيين ومذهبهم ، وهو المرجع الباقي لهذا المذهب ، الذي نستطيع الاحتكام إليه في توثيق كثير من آراء الكوفيين ومسائل الخلاف بينهم وبين البصريين . والكوفيون كثيرو الاعتزاز به ، وبمؤلفه الفراء الذي هو إمامهم الثاني بعد الكسائي ، وقد بالغ في ذلك أبو العباس ثعلب حتى قال : « وهو كتاب لم يعمل قبله ولا بعده مثله ، ولم يتهيأ لأحد من الناس جميعًا أن يزيد عليه حرفًا »[3] .

والمتتبع لكتب النحاة - بصريهم وكوفيهم - يرى أنهم يردون بعض القراءات التي يخالف ظاهرها ما اتفقوا عليه إذا لم يثبت لهم صحة السند ، غير أن الكوفيين انفردوا عن البصريين في منهجهم بإثبات القاعدة بالشاهد الواحد والشاهدين ، فكانوا إذا وجدوا نصًا واحدًا عند العرب أثبتوا به القاعدة ، ومع ذلك ثبت عنهم بالرجوع إلى كتبهم رد بعض القراءات التي أجازها بعض البصريين مثل قراءة « بمصرخيِّ » بكسر الياء التي جعلها الفراء من وهم القراء ، وأجازها أبو عمرو بن العلاء »[4] .

٨- قد تصاعد نقد القراءات في القرن الثالث الهجري من النحاة والمفسرين

(١) مراتب النحويين ، ص ٨٦.

(٢) طبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ١٤٣.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤٤.

(٤) النشر ٢/ ٧٦.

ومعربي القراءات وموجهيها ، وكان الإمام الطبري الكوفي البغدادي من أشد وأكثر وأقسى الناقدين للقراءات مثل كثير من البصريين في كثير من الأحيان . وخفت حدة نقد القراءات في القرن الخامس حتى أحياه الزمخشري في القرن السادس في تفسيره الكشاف ، وتبنى- في صراحة شديدة- آراء السابقين في أسلوب متميز ، ومنهج متكامل ، مما جر إليه سخط بعض العلماء المتأخرين الذين نسوا من تبعهم الزمخشري ، وأشبعوه هو نقدًا وتجريحًا ، لنقده القراءات . وفي القرن السابع وما بعده جاء نحاة آخرون وقد ترسخت النظرة إلى تواتر القراءات العشر المعروفة ، فسدّوا ما كان من ثغرات في مناهج أسلافهم في النظر إلى القراءات وتخريجها ، ومن هؤلاء الإمام ابن مالك الذي خلط بين المدرستين الكوفية والبصرية ، وكان واسع الرواية والدراية ، فانتصر انتصاره المعروف الواسع للقراءات بإجازة ما كان يمنعه بعض النحاة السابقين عليه ، ويبنون عليه نقد القراءات ، مثل الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، ونحو ذلك من القضايا التي تأتي مناقشتها تفصيلًا في البحث إن شاء اللّٰه تعالى .

ثم جاء من نهج منهج ابن مالك هذا ، مثل الإمام أبي حيان الذي كانت له صولة قوية ومنهج شامل مقوّم ، ومثل ابن هشام الأنصاري الذي لا تقل جهوده عن جهود أبي حيان وابن مالك من قبل في هذا الشأن . وقد وضع هؤلاء الثلاثة المنهج الأمثل في النظر إلى القراءات والأسلوب الأقوم الذي يحفظ وقار القراءات وحرمة القراء ، والقيمة العلمية للرواية والرواة ، كما يحفظ للنحو والنحاة والمفسرين مكانتهم وحقهم في الاجتهاد وإبداء الرأي ، بعدم اللجوء إلى النقد الجارح والاتهام في الدين ، والاختيار من أقوال السابقين أحسنها في توجيه القراءات ، وهذا هو المنهج الذي ساد واستقر أخيرًا ، وأجمع عليه النحاة والمفسرون واللغويون في قضايا النحو والقراءات ، وإن بقيت الأقوال الناقدة مروية في بعض كتب النحو والتفسير ، ولكنها كانت محل نظر ونقد شديد من أهل النظر في كتاب اللّٰه جميعًا بعد ابن مالك وأبي حيان وابن

هشام . وليس معنى هذا أن نقد القراءات كان مرضيًّا عنه من العلماء قبل هؤلاء ، كلا ، فإن الجمهور كانوا لا يرضونه يومًا ما ، وإنما يعني ما قدمنا أن هؤلاء وضعوا اللبنة الأخيرة في بناء منهج النظر النحوي الصحيح إلى القراءات ، فكانت جهود هؤلاء لا يضارعها جهد في هذا المجال . وكذلك لا يعني ما تقدم أن ما قام به المتأخرون من النحاة ألقى نظرة القدماء إلى ما جاءت به بعض القراءات من مخالفة الكثير الشائع في كلام العرب ، ولا أن المتأخرين حكموا بفصاحة ما جاءت عليه من اللغات ، بل المقصود أن هؤلاء المتأخرين نظروا إليها ، فقبلوها وجهًا من وجوه النطق القليلة مع الاحتفاظ للكثير الشائع بالقيمة العلمية ، وجواز القياس عليه ، والاعتراف بأن اتباعه أمثل ، وهم بذلك كانوا أكثر توفيقًا وأوسع نظرًا وأعدل حكمًا .

وبهذا كله ندرك أن عمل النحاة يكمل بعضه بعضًا ببناء اللاحق على جهد السابق[(١)] .

٩- هذا الموضوع دقيق وشائك ، فالحديث فيه يحتاج إلى حيطة وحذر شديدين ؛ لاتصاله بكتاب اللّٰه عز وجل ، فأسأل اللّٰه تعالى أن يحفظ لساني وقلمي من الزلل فيه .

١٠- جهود النحاة على وجه العموم في خدمة علوم الإسلام واضحة ومحمودة ، لا ينكرها إلا حاسد أو مكابر حاقد ، والعياذ باللّٰه .

١١- إذا استوفت القراءة شروط التواتر وصحة السند فلا يجوز تلحينها مطلقًا ، ولم يفعل ذلك من العلماء إلا من لم تبلغه صحة القراءة فظنها من الشواذ . والدليل على ذلك أن تلحين بعض القراءات لم يكن مقتصرًا على النحاة بل ورد ذلك عن بعض الصحابة والتابعين والقراء والمفسرين وطوائف أخرى من العلماء . ويدل على ذلك أيضًا أن بعض النحاة كانوا يردون بعض القراءات أحيانًا ويوجهون قراءات أخرى شبيهة بتلك التي نقدوها ، وينكرون أشد الإنكار على من ينقدها ، فليس من تفسير

---

(١) ينظر كتاب النحو وكتب التفسير ١٠٦٣/٢ وما بعدها .

لذلك عند الباحث إلا أنهم لم يصلهم ثبوتها عن النبي ﷺ ، ولا شك أن في القراءات متواترًا وشاذًّا .

١٢- إذا لم تثبت القراءة عن النبي ﷺ بأن فقدت شروط صحة السند أو خالفت قاعدة نحوية بنيت على الكثير الشائع من القرآن ومن كلام العرب ، فالأولى التوقف عن جعلها أساسًا لقاعدة نحوية تنقض القاعدة الأولى التي تدعمها شواهد كثيرة من القرآن والحديث وكلام العرب ، وأن يكتفى بالاستشهاد بها في موضعها فقط .

١٣- ألف عدد من النحاة كتبًا مستقلة للاحتجاج للقراءات التي لا يساير ظاهرها قواعد العربية ، كما احتج لها كثير من المفسرين في تفاسيرهم ، مما ينفي عنهم تهمة الطعن في القراءات ويبطلها من أساسها ، وعلاوة على ذلك هناك من النحاة من وهب نفسه للدفاع عن القراءات وتوجيهها والاستشهاد لها أيًا كانت درجتها من الصحة .

وفي ختام هذا الفصل لا أزعم أني وفيت الموضوع حقه من البحث ، فجوانبه كثيرة متعددة ، والكلام عنها بالتفصيل يحتاج إلى مجلدات ، ولو أن باحثًا قصر بحثه على بيان موقف أحد النحاة من القراءات وتتبع كلامه في ذلك لوجد في ذلك غناءه وكفايته . وإني إذ أكتفي بهذا القدر المناسب لطبيعة بحثي أسأل الله تعالى أن يجعل الأقوال والأعمال خالصة لوجهه الكريم ، وأن يكفينا شر زلات الألسنة والأقلام ، إنه على كل شيء قدير ، وبالإجابة جدير ، وهو نعم المولى ونعم النصير

الفصل الثالث:

منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قرءاته

في هذا الفصل من البحث يتناول الباحث بشيء من التفصيل موقف إمام النحاة سيبويه ومنهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، في إثبات قواعد كلام العرب، بعد أن تناول في الفصل السابق موقف النحاة عامة ومنهجهم عمومًا في هذه القضية.

ولما كان الجزء التطبيقي من البحث دراسة مفصلة لقراءات في آيات من شواهد الكتاب، على ضوء كلام سيبويه وأقوال العلماء من النحاة والمفسرين من بعده ومواقفهم من منهجه، كان لابد من دراسة نظرية تكشف وجه الحقيقة في تلك القراءات التي ادعى بعض الباحثين أن سيبويه طعن فيها طعنًا جليًا أو خفيًا، ثم قادوا- من أجل ذلك- حملة تشهير وإثارة شبهات حول سيبويه والنحاة عمومًا، والبصريين منهم خصوصًا، مما بين الباحث بعض جوانبه في الفصل السابق.

ويجدر بالباحث أن يثبت هنا بعض الملاحظات التي يحتاج إليها في تبيين موقف سيبويه من القراءات:

١- يجب أن ينظر إلى موقف سيبويه من القراءات في إطاره التاريخي، فلا يصح مطلقًا أن يقال: إن سيبويه نقد قراءة سبعية أو عشرية؛ لأن هذا المصطلح وما ترتب عليه من جعل القراءات العشر هي المتواترة دون غيرها لم يكن يعرف في عصره، ولم يعلم في عهده، بل كان كل إنسان يعرف ما توفر له الشيوع والانتشار في بلده من القراءات مع كثرة القراء والرواة والقراءات، واستفاضة الرواية، وعدم الفصل الدقيق بين القراءات، وكانت أركان القراءة الصحيحة التي تقدمت في ضوابط ما يسمى قرآنًا هي المقياس المتعارف عليه بين الناس.

٢- تقدم أن أئمة النحو السابقين من أمثال الخليل وسيبويه والفراء والكسائي والأخفش كانوا أئمة مجتهدين في علوم العربية، وبينهم وبين القرآن وقراءاته أوثق الأسباب وأقوى الصلات، وبعضهم من كبار القراء أيضًا، فهم من أقرب الناس إلى

القرآن نظرًا وتطبيقًا ، وفكرهم النحوي مبني عليه بقرءاته المختلفة ، فما يتوصلون إليه من رأي في اجتهادهم يجب أن ينظر إليه على أنه اجتهاد ممن توفرت فيه شروطه ، وله مطلق الحق فيه وفق المقاييس التي بنى عليها مذهبه النحوي ، وعلى ضوء ضوابط القراءة الصحيحة . والمجتهد يخطئ ويصيب ، والاجتهاد الخطأ يصوب باجتهاد آخر ممن يملك القدرة عليه ويستطيع الرد الموضوعي المبني على أساس المنهج العلمي .

٣- سيبويه في كتابه ينشئ مادة علمية ، ويبني منهجًا للناس في كلامهم من لغة العرب ، ويأخذ من القرآن الكريم وقراءاته ونصوص الشعر والنثر بقدر ما يحتاج إليه في بناء قواعد النحو وتيسير النطق الصحيح ، في كلام الناطقين بالعربية ، فلابد أن يبني على الأكثر الشائع في كلام العرب ، وهو في هذا يختلف عن المفسر ومعرب القرآن الذي يتتبعه آية آية وجملة جملة ، وربما كلمة كلمة ، فينبغي التنبه لاختلاف العملين منهجًا وغاية .

وعلى ضوء هذه الملاحظات يبدأ الباحث في عرض نماذج تصور موقف سيبويه من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته ومنهجه في النظر إليها . ثم يناقش بعض الآراء المحدثة حول هذه القضية بإذن اللّٰه تعالى ، واللّٰه الموفق والهادي إلى الصواب .

كان القرآن الكريم وقراءاته مصدرًا مهمًّا لسيبويه ، حينما وضع القواعد ، ودوّن الأصول ، ولا خلاف بين المسلمين في القرآن من حيث إنه قرآن منزل من لدن عزيز حكيم ، وإنما كان الخلاف في بعض قراءاته .

« وكان سيبويه من أكثر النحاة تمسكًا بالشاهد القرآني ، وأعظمهم إجلالًا له ، وكان يضعه في المرتبة الأولى ؛ لأنه أبلغ كلام نزل ، وأوثق نص وصل ، ولأنه يمثل العربية الأصيلة والأساليب الرفيعة ، ويخاطب العرب بلغتهم »[(١)] .

ومن المعلوم أن الكتاب هو خلاصة الفكر النحوي لأئمة النحو السابقين ، وهو إمام النحاة ومثلهم الأعلى الذي احتذوه وبنوا عليه في الأحكام والشواهد ، وإن كان

(١) دراسات في كتاب سيبويه ، ص ١١، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ٣١.

قد خالفه الكثير منهم ، وأضافوا إلى عمله إضافات واسعة . وللكتاب مكانة كبيرة عند المفسرين ، وينتشر ذكره والنقل عنه والاستظهار بما فيه في كتب التفسير المعتمدة ، وما ذلك إلا لإحكامه النحو ، وتعبيره عن الفكر النحوي أصدق تعبير ، ولسبقه إلى دراسة أساليب القرآن والاستشهاد بآياته في نهج علمي أصيل لا يزال هو المثل الأعلى للدارسين .

يقول العلامة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة : « جميع النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه تأثروا تأثرًا كبيرًا بكتابه ، واهتدوا بهديه وساروا في طريقه .

وما زال كتاب سيبويه على كثرة ما ألف بعده عظيم القدر ، فلم تتغير بهجته ، ولم تخلق جدته ، فهو كالدوحة الباسقة وغيره أغصان لها فروع ، وكالنهر المتدفق يغذي فروعه وجداوله »(١) .

وقد بنى سيبويه منهجه في الكتاب على الأخذ بالأكثر شيوعًا في كلام العرب ، والقياس عليه واعتبار المخالف له قليلًا شاذًّا لا يقاس عليه . ومما قاله في ذلك : « ولو قالت العرب : أضرب أي أفضل ، لقلته ، ولم يكن بد من متابعتهم ، فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس ، كما أنك لا تقيس على أمس أمسك ولا على أتقول أيقول ، ولا سائر أمثلة القول ، ولا على الآن آنك ، وأشباه هذا كثيرة »(٢) .

وفي الكتاب قدر كبير من الشواهد القرآنية ، بلغت في إحصاء الباحث ٤٥٨ آية من غير عَدِّ المكرر و ٤٧٧ بعَدِّ المكرر ، بقراءاتها المتواترة والشاذة ، وقد أدار الحديث حولها محللًا مبينًا مغزاها وجمال الأسلوب فيها ، وهذا ما جعل بعض الباحثين يعد كتاب سيبويه باكورة النظر في تحليل النص القرآني وتفسيره اعتمادًا على تركيب جمله وعباراته ووضع مفرداته وكلماته ، وممهد الطريق للتفسير غير الأثري(٣) .

---

(١) من تقديمه للمقتضب ١/ ٨٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٢.

(٣) ينظر : النحو وكتب التفسير ١/ ١٠١، وما بعدها.

ومن المعلوم أن الهدف الأساس من الاستشهاد في النحو هو تأصيل المسائل النحوية وبناء القواعد وبيان أصلها اللغوي ، وهو ما أوسع سيبويه القول فيه ، سالكًا منهج البناء على الأكثر والقياس عليه . وبهذا سبق سيبويه الناس إلى النظر العميق في تحليل الآيات ، وبيان معانيها ، وحملها على أشرف المعاني ، وأرفع الأساليب ، وقد قدم الباحث في الباب الأول من هذا البحث أمثلة من الكتاب تدل على ما يذكره هنا ، وعلى اتساع سيبويه في جلب آراء العلماء السابقين عليه من النحاة واللغويين والمفسرين ، بما يغني عن الإعادة ، والله الموفق والمعين .

ويخلص الباحث من ذلك كله إلى أن سيبويه يعد القرآن الدليل الأول في الاستشهاد ، والغالب أنه يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه ، ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن ، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضع ، ثم ما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمن سمعها من شيوخه ومن يثق به من الرواة ، ثم الشواهد الشعرية[1] . وقد يبدأ الباب بشواهد القرآن ، مثال ذلك من الكتاب صنيعه في « هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن » ، إذ افتتحه بقوله : « ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[2] ، أي : ولكن من رحم . وقوله عز وجل : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[3] . أي : ولكن قوم يونس . وقوله عز وجل : ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[4] . أي : ولكن قليلًا ممن أنجينا منهم ، وقوله عز وجل : ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾[5] . أي : ولكنهم يقولون ربنا الله . وهذا

---

(١) ينظر : دراسات في كتاب سيبويه ، ص ١٢، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ٣٢.

(٢) من الآية ٤٣ في سورة هود .

(٣) من الآية ٩٨ في سورة يونس .

(٤) من الآية ١١٦ في سورة هود .

(٥) من الآية ٤٠ في سورة الحج .

الضرب في القرآن كثير »[١] .

وقد يبدأ استشهاده بالآيات القرآنية ثم الشعر ثم ما ورد عن العرب من النثر ، إلا أن القرآن هو الأول غالبًا ، وربما تكون شواهده في الباب جميعًا من القرآن الكريم ، يشبه بعضها بعضًا ، ويحمل إحدى الآيات على الأخرى كما في « هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية »[٢] . وفي « هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام »[٣] . وفي « هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي »[٤] . وهذا الصنيع في الكتاب كثير[٥] .

وكان من منهجه إذا كثرت الشواهد من القرآن الكريم أن يستشهد ببعضها ثم يعقب على ذلك بنحو قوله : « وهذا النحو كثير في القرآن »[٦] . أو « وهذا الضرب في القرآن كثير »[٧].

وهنا يظهر للباحث أن الأستاذ الفاضل العلامة الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة- رحمه الله- لم ينصف سيبويه ؛ إذ يقول عنه : « فلو قيس استشهاده بالقرآن باستشهاده بالشعر لوجدنا الشعر قد غلب عليه ، واستبد بجهده »[٨] وذلك لأن سيبويه كما رأينا يذكر نماذج من القرآن ثم يقول : وأمثال ذلك في القرآن كثير ، أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على هذا المعنى . ولا يعسر على من ينظر في كتاب سيبويه

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٢٥.

(٢) الكتاب ١/ ١٣.

(٣) الكتاب ٣/ ١٨٧.

(٤) الكتاب ١/ ٥٧.

(٥) ينظر على سبيل المثال ١/٧٥- ٧٦، ١/٨٣- ٨٤، ١/ ٢٣٦، ١/٣٥٥- ٣٥٦، ١/ ٤٢٢، ١/ ٤٢٣، ١/ ٤٢٧، من طبعة بولاق . وغيرها في الكتاب كثير .

(٦) الكتاب ١/٢٣٥- ٢٣٦.

(٧) الكتاب ١/٣٦٦- ٣٦٧، ١/ ٤٦٩.

(٨) دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٦.

الاهتداء إلى مواطن الآيات المشابهة لما يذكره إذا أراد المزيد منها ، خاصة في زمن تأليف الكتاب ، والاطلاع على القرآن ميسر لكل المسلمين وغيرهم ، خاصة من يمكنه النظر في الكتاب . وليس من غرض سيبويه الحصر والإحصاء ، بل الاستشهاد وتبيين أساليب العرب في كلامها ، ووضع قواعد لذلك ، وذلك يكفي فيه ذكر النماذج . وليس الأمر كذلك في الشعر ، إذ لو ذكر نماذج قليلة منها وأشار إلى الباقي لما اهتدى الناس إليه ، ولضاع شيء كثير من الشواهد الشعرية التي لم يجدها الناس إلا عند سيبويه ، واقتصرت روايتها عليه ، ومع ذكرها في الكتاب لا يزال النزاع حول نسبة بعضها قائمًا إلى يوم الناس هذا . فكيف إذا لم يذكرها واكتفى بالإشارة إليها . والشيخ نفسه يفعل ما فعله سيبويه ، في كتابه القيم « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » حيث يذكر نماذج من الآيات لأسلوب ما ، ثم يشير إلى بقيتها بذكر أرقام السور والآيات ، ويكتفي بذلك . والفرق الوحيد بينه وبين سيبويه أن المصحف قد رقمت آياته وسوره في زمن الشيخ دون زمن سيبويه ، فيشير إلى أرقام السور والآيات ، وهذا ما لم يتح لسيبويه ، فلو أنه أتيح له ما أتيح للشيخ من تسهيل وصنع صنيعه لكان عدد الآيات من الشواهد أضعاف ما في الكتاب . واللّٰه أعلم .

ويرجو الباحث أن يكون في هذا توضيح لمن يغمز سيبويه في هذا الصنيع من الباحثين المحدثين الذين يتهمون سيبويه بأنه يهتم بالشعر أكثر من القرآن ، ويقدمه في الاستشهاد ، كما زعم ذلك الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري(١) وقد دعا ذلك الباحث إلى عمل بعض الإحصاءات للتحقق من هذه التهمة ، فوجد أن الكتاب اشتمل على ٥٦٩ باب حوت ٧٢٠ فصل استشهد سيبويه بالقرآن في ١٨٩ باب منها ، وغالبًا يذكر أكثر من آية في الباب الواحد ، بل في المسألة الواحدة كما رأينا آنفًا . واقتصر على الاستشهاد بالقرآن وحده في ١٣٨ مسألة دون ذكر الشعر ، وبدأ بالقرآن مباشرة بعد عنوان الباب دون ذكر الأمثلة في ٤٢ بابًا ، وبدأ بالقرآن قبل الشعر في ٣٥ بابًا ،

(١) ينظر على سبيل المثال : نظرية النحو القرآني ، ص ٢١، وما بعدها .

وبدأ بالشعر قبل القرآن في ١٦ بابًا فقط، وهذه من الأساليب التي لا وجود لها في القرآن.

ومن المعلوم أن القرآن لم يستوعب جميع صور النطق الصحيح عند العرب.

وبهذا تنهار هذه التهمة من أساسها، ويتأكد لنا أن سيبويه لم يقدم الشعر على القرآن، فلم يستبد الشعر بجهده، كما زعم الشيخ/ عضيمة- رحمه الله- «ولم تقتصر عنايته بالقرآن واهتمامه بآياته وقراءاته على تقديمه إياه على غيره من كلام العرب، وعلى اعتباره إياه الأساس الأول في الاستشهاد، وإنما نراه يعتبره الأصل الذي يقاس عليه»(١).

مثال ذلك ما جاء في «هذا باب ما يكون مظهرًا فيه الاسم متحولًا عن حاله إذا أظهر بعد الاسم» حيث يقول «لولاي ولولاك إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾(٢)(٣). ومثله قوله: «ويجوز هذا أيضًا على قولك: شاهداك، أي: شاهداك ما يثبت لك. أو ما يثبت لك شاهداك، قال تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾(٤)، فهو مثله»(٥).

وقوله: «وحدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول: رويد نفسه، جعله مصدرًا، كقوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾»(٦)(٧). وقوله: «... ألا ترى إلى «عرفات» مصروفة في كتاب الله عز وجل، وهي معرفة، الدليل على ذلك قول العرب: هذه

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه، ص١٦، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص ٣٥.

(٢) من الآية ٣١ في سورة سبأ.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٣.

(٤) من الآية ٢١ في سورة محمد.

(٥) الكتاب ١/ ١٤١.

(٦) من الآية ٤ في سورة محمد.

(٧) الكتاب ١/ ٢٤٥.

عرفات مباركًا فيها »[١] . يريد بكتاب الله قوله سبحانه وتعالى : ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلۡمَشۡعَرِ ٱلۡحَرَامِۖ﴾[٢]

وقد يذكر للمسألة وجهين ، يستشهد لأحدهما بالقرآن ، وللآخر بما سمع من كلام العرب الموثوق بهم وما ورد من الشعر ، مع تقديم الوجه الذي ورد في القرآن ، كما في قوله : « ... فمما جاء رفعًا قوله عز وجل : ﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌۚ﴾[٣] . ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها . وحدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت ، وهو لعبدة بن الطبيب :

فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما[٤][٥]

وإنما يفعل هذا إذا لم يجد في القرآن دليلًا للوجهين معًا ، بدليل أنه إن عرضت في الكلام مسألة فيها أكثر من وجه استشهد لكل منها بما ورد في القرآن ، مثال ذلك ما جاء في : « هذا باب اشتراك الفعل في أنْ وانقطاع الآخر عن الأول الذي عمل فيه أنْ » حيث قال : « فالحروف التي تشترك الواو والفاء وثم و : أو ، وذلك قولك : أريد أن تأتيني ثم تحدثني ... ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثُي ، جاز ، كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثني . ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال . قال عز وجل : ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٣.

(٢) من الآية ١٩٨ في سورة البقرة .

(٣) من الآية ٦٠ في سورة الزمر .

(٤) البيت من الطويل ، من أبيات يرثي فيها قيس بن عاصم المنقري . والشاهد فيه رفع (هلكه) بدلاً من (قيس) ، فيكون (هلك) منصوبًا على أنه خبر كان ، ويجوز رفعه على (الابتداء) ، و(هلك) خبره مرفوعًا . ينظر : الأغاني ٩/ ٩٣.

(٥) الكتاب ١/١٥٥- ١٥٦.

﴿يَقُولَ لِلنَّاسِ﴾[(١)] . ثم قال سبحانه : ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾[(٢)] . فجاءت منقطعة عن الأول ؛ لأنه أراد : « ولا يأمركم الله ... » وقد نصبها بعضهم على قوله : ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن﴾ ... ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا﴾ وقال عز وجل : ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ﴾[(٣)] . أي : ونحن نقر في الأرحام ؛ لأنه ذكر الحديث للبيان ، ولم يذكره للإقرار . وقال عز وجل : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾[(٤)] . فانتصب ؛ لأنه أراد بالإشهاد لأن تذكر إحداهما الأخرى ، ومن أجل أن تذكر ...»[(٥)] .

وإن ورد من الآيات ما ظاهره أنه يجوز فيه أوجه متعددة من الإعراب ، خرجها على الأوجه الحسنة الجيدة ، وعلى الأكثر الأشهر من لغة العرب . ومن أمثلة ذلك قوله : « وأما قوله عز وجل : ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[(٦)] . فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتدأ على قوله : والصابئون بعد ما مضى الخبر »[(٧)]

وهذا تأويل للآية ، ليبعدها عما يبدو في ظاهرها من عطف مرفوع على منصوب ، وفي ذلك وجوه أخرى من الإعراب كثيرة[(٨)] . ويستشهد بالآيات القرآنية على الوجه الحسن الجائز الخالي من القبح من أوجه التعبير ، كقوله : « فإن قلت : رويدكم وعبد الله . كان فيه قبح . فإذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن .

ومثل ذلك في القرآن الكريم : ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾[(٩)] ، و﴿اسْكُنْ

(١) من الآية ٧٩ في سورة آل عمران .
(٢) من الآية ٨٠ في سورة آل عمران ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ .
(٣) من الآية ٥ في سورة الحج .
(٤) من الآية ٢٨٢ في سورة البقرة .
(٥) الكتاب ٣/ ٥٣.
(٦) من الآية ٦٩ في سورة المائدة : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ...﴾ .
(٧) الكتاب ٢/ ١٥٥.
(٨) ينظر في ذلك : التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، ص١٩١- ٢١٣.
(٩) من الآية ٢٤ في سورة المائدة .

أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ »[١][٢] .

وإن احتملت الآية أوجهًا من الإعراب بعضها غير مرضي ولا مستحسن ، جاء بها ، لينفي عنها هذه الأوجه ، وليثبت لها ما حسن من أوجه الإعراب ، وقوي ، ويرد على من حاول حمل الآية على الوجه غير الظاهر الواضح من أوجه الإعراب . مثال ذلك قوله : « واعلم أن ما كان فصلًا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر ، وذلك قولك : حسبت زيدًا هو خيرًا منك ، وكان عبد اللّٰه هو الظريف ، قال اللّٰه عز وجل : ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[٣] . وقد زعم ناس أن « هو » ههنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز : مررت بعبد اللّٰه هو نفسه . فـ « هو » ههنا مستكرهة لا يتكلم به العرب ؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم .

ويدخل عليهم : إن كان زيد لهو الظريف . وإن كنا لنحن الصالحين . والعرب تنصب هذا ، والنحويون أجمعون . ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام ؛ لأنك لا تدخلها في ذلك الموضع على الصفة ، فتقول : إن كان زيد للظريف عاقلًا . ولا يكون « هو » ولا « نحن » ههنا صفة وفيهما اللام ، ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[٤] . كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيرًا لهم ، ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطب بأنه البخل ، لذكره ﴿يَبْخَلُونَ﴾ »[٥] .

ويكثر من الآيات القرآنية في مناقشاته لإثبات قاعدة أو استنباط حكم أو الرد على بعض العلماء في تشبيههم آية بأخرى في الإعراب وجعلها من باب واحد ، وهو لا

---

(١) من الآية ٣٥ في سورة البقرة ، والآية ١٩ في سورة الأعراف .

(٢) الكتاب ١/ ٢٤٧.

(٣) من الآية ٦ في سورة سبأ .

(٤) من الآية ١٨٠ في سورة آل عمران .

(٥) الكتاب ٢/ ٣٩١.

يرى بينهما وجهًا من الشبه ، أو توجيههم إعرابًا لعبارة من كلام العرب أو لبيت من الشعر ؛ لأن القرآن أعلى أساليب الكلام العربي ، وأكثرها بلاغة وفصاحة . مثال ذلك قوله : « وذلك قولك : رأيت زيدًا وعمرًا كلمته ، ورأيت عمرًا وعبد الله مررت به ، ولقيت قيسًا وبكرًا أخذت أباه ، ولقيت خالدًا وزيدًا اشتريت له ثوبًا . وإنما اختير النصب ههنا ؛ لأن الاسم الأول مبني على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذا كان يبنى على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل ، ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه إذا كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل .

وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه ، إذ كانوا يقولون : ضربوني وضربت قومك ؛ لأنه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه واحد إذا كان لا يمتنع الآخر أن يكون مبنيًا على ما بني عليه الأول أقرب في المأخذ . ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴿٣١﴾﴾[1] . وقوله عز وجل : ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَـٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَـٰلَ ۖ﴾[2] ومثله : ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ ۗ﴾[3] . وهذا في القرآن كثير »[4] .

ومثل هذا الصنيع قوله : « وسألت الخليل - رحمه الله - عن : ما أحسن وجوههما . فقال : لأن الاثنين جميع ، وهذا بمنزلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذلك . ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون مفردًا وبين ما يكون شيئًا من شيء . وقد جعلوا أيضًا المفردين جميعًا ، قال الله جل ثناؤه : ﴿۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[5] »[6] .

---

(١) من الآية ٣١ في سورة الإنسان .

(٢) الآيتان ٣٨، ٣٩ في سورة الفرقان . وتقرأ (ثمودًا) بالصرف وعدمه والتنوين قراءة الجمهور ، وقرأ بلا تنوين عبد الله وعمرو بن ميمون والحسن وعيسى ، كما في البحر المحيط ٨/ ١٠٦.

(٣) من الآية ٣٠ في سورة الأعراف .

(٤) الكتاب ١/ ٨٩.

(٥) الآيتان ٢١، ٢٢ من سورة ص .

(٦) الكتاب ٢/ ٤٨.

ولعل هذه المواضع التي عرضناها من الكتاب كافية في الدلالة على أن « هذا هو موقف سيبويه من آيات القرآن العزيز وطريقة استشهاده بها وقياسه عليها واستفادته منها ، وهو موقف محمود »[١] . يدل على أن الكتاب ما عمل إلا خدمة للكتاب ولغته .

أما القراءات فإن « سيبويه لم يعب قارئًا ولم يخطئ قراءة ، بل كان يذكرها ، ليبين وجهًا من العربية ، وليقوي ما ورد عن العرب . وإن كانت من القراءات المفردة لا يخطئها ولا يخطئ القارئ بها ، وإنما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب ؛ لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة وإن قل من تكلم بها . ولا يرى المتكلم بها مخطئًا »[٢] ما دامت اللغة لا تخالف الكثير الشائع في كلام العرب .

يقول سيبويه : « إذا تكلم عربي في الإمالة في المنصوب بغير ما تكلم به عربي آخر ، فلا تظنن أنه مخطئ »[٣] . فهو لا يخطئ العربي أيًا كان ، فكيف يخطئ القراء الذين يرى أنهم أئمة المسلمين ، وأعلامهم ، ويرى أن ما قرأوا لا يخالف ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، فيقول : « أما قوله عز وجل : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[٤] فإنما هو على قوله : زيدًا ضربته ، وهو عربي كثير ، وقد قرأ بعضهم : « وأما ثمودَ فهديناهم »[٥] إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة سنة »[٦] .

وقوله هذا صريح واضح في تصوير موقفه من القراءات ، والاستشهاد بها ، وبناء القواعد عليها . فهي عنده سنة واجبة الاتباع ، ولا يجوز مخالفتها ، فيجب القياس

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه ، ص ٢٤، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ٤٢.

(٢) دراسات في كتاب سيبويه ، ص ٣٦، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص٥٠- ٥١.

(٣) الكتاب ٤/ ١٢٥.

(٤) الآية ٤٩ من سورة القمر .

(٥) من الآية ١٧ في سورة فصلت . والرفع بلا تنوين قراءة الجمهور ، وقرئت في الشواذ بالرفع والتنوين ، والنصب والتنوين وبلا تنوين . ينظر تفصيل ذلك كله في : البحر المحيط ٧/ ٤٩١.

(٦) الكتاب ١/ ١٤٨.

عليها ما دامت على الكثير الشائع من لغة العرب : « فإن خالفت القراءة القياس المشهور في لغة العرب لا يردها ولا يخطئها ، أو يعيبها أو ينكرها ، إنما كان يحملها على ما ورد من عبارات وشواهد عن لغة العرب ، خالفت فيها القياس والمشهور ، أو يشبه هذه الشواهد بها ويحملها عليها ، ويرى أنه مما يسمع ولا يقاس عليه »(١) .

وهذا منهجه في القراءة مهما كانت شاذة ، فهو يقول مثلًا : « وزعموا أن بعضهم قرأ : « ولات حينُ مناص »(٢) ، وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

من فر عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ(٣)

جعله بمنزلة « ليس » فهي منزلة « لات » في هذا الوجه ... وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد اللّه نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر(٤)

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن « ولات حينُ مناص » لا يكاد يعرف . ورب شيء كهذا . وهذا كقول بعضهم : هذه ملحفة جديدة في القلة »(٥) . وإذا وردت في الآية الواحدة قراءتان أو أكثر فمنهج سيبويه أنه قد يستشهد بهما جميعًا ، من غير ترجيح لإحدى القراءتين أو القراءات على الأخرى . كما في قوله : « وقد قرئ هذا الحرف على وجهين : ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾(٦) . بالرفع والنصب »(٧) .

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه ، ص٤٢- ٤٣، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ٥٥.

(٢) من الآية ٣ في سورة ص ، وقراءة الجمهور بفتح التاء والنون . وفيها قراءات أخرى شاذة كما في البحر المحيط ٧/ ٣٨٤.

(٣) البيت من الكامل ، والشاهد فيه ضم (براح) . وينظر : الخزانة ١/ ٢٢٣، ٢/ ٩٠.

(٤) البيت من البسيط في ديوان الفرزدق ، ص ٢٢٣، والخزانة ٢/ ١٣٠، وهو من قصيدة مدح بها عمر بن عبد العزيز ، والشاهد فيه تقديم خبر (ما) منصوبًا ، والفرزدق تميمي يرفعه البتة تقدم أو تأخر .

(٥) الكتاب ١/ ٦٠. والشاهد هنا تأنيث (جديد) وهو فعيل بمعنى مفعول ، تبع موصوفه .

(٦) من الآية ٣٢ في سورة الأعراف ، والرفع لنافع وحده ، والنصب لباقي العشرة . ينظر : النشر ٢/ ٢٥٩.

(٧) الكتاب ٢/ ٩١.

ومثل هذا قوله : « وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين : ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾ »(١)(٢) وقوله أيضًا : « وقال تعالى : ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾(٣) ، وقد قرأ بعضهم : « أمتكم واحدة » حمل « أمتكم » على « هذه » كأنه قال : إن أمتكم كلها أمة واحدة »(٤) وقوله أيضًا : « قد قرئ هذا الحرف على وجهين ، قال بعضهم : ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا﴾(٥) . وقال بعضهم : « إنك »(٦) .

وقد يرجح بين القراءتين ويصف إحداهما بأنها أجود وأحسن أو أقوى من الأخرى ، وإن كانت الأخرى صحيحة في العربية أيضًا ، كما في قوله : « ومثل ذلك قوله عز وجل : « وأما ثمود فهديناهم »(٧) وإنما حَسُن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معمولًا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ؛ لأنك لم تشغله

---

(١) الآية ٤٨ من سورة سبأ ، والرفع قراءة الجمهور من العشرة وغيرهم ، والنصب شاذ ، ينظر : البحر المحيط ٧/ ٢٩٢.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٧.

(٣) من الآية ٩٢ في سورة الأنبياء . وختامها : ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ﴾ والآية ٥٢ في سورة المؤمنون . وختامها : (وأنا ربكم فاتقون) ، ورفع (أمتكم) ونصب (أمة) قراءة الجمهور المتواترة ، وقرأ بنصب (أمتكم) ورفع (أمة) الحسن . وهي شاذة . ينظر : البحر المحيط ٦/ ٣٣٧.

(٤) الكتاب ٢/ ١٤٧.

(٥) من الآية ١١٩ في سورة طه .

(٦) الكتاب ٣/ ١٢٣. والكسر قراءة نافع وأبي بكر ، وفتح الباقون . ينظر : إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٠٨.

(٧) من الآية ١٧ في سورة فصلت . وتقدمت هذه الآية في البحث . وقد استشهد بها سيبويه خمس مرات في الكتاب ١/ ٨١، ١/ ٨٢، ١/ ٩٥، ١/ ١٤٨، ٣/٢٥٣ واستشهد بها في الموضع الأول والثالث والخامس على قراءة رفع (ثمود) ، وهي قراءة الجمهور المتواترة . وذكر في الموضعين الآخرين أن بعضهم قرأ بالنصب . وهي قراءة شاذة نسبها ابن خالويه في شواذه ، ص ١٣٣، إلى ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي . وهي قراءة الحسن أيضًا وأحد وجهين في رواية المطوعي عن الأعمش ، كما في إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٨١، والقراءات الشاذة ، للأستاذ الشيخ/ عبد الفتاح عبد الغني القاضي ، ص ٨٤.

بشيء ... وقد قرأ بعضهم : « وأما ثمودُ فهديناهم » ... والنصب عربي كثير ، والرفع أجود »[١] . وهذا مثل قوله : « فأما الثبات فقوله : ضربهو زيد ، وعليهي مال ، ولديهو رجل ، جاءت الهاء مع ما بعدها ههنا في المذكر كما جاءت وبعدها الألف في المؤنث وذلك قولك ضربها زيد ، وعليها مال فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن ؛ لأن الهاء من مخرجها الألف ، والألف تشبه الياء ، والواو تشبههما في المد ، وهي أختهما ، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا ، وهو أحسن ، وأكثر . وذلك قولك عليه يا فتى ، ولديه يا فلان ، ورأيت أباه قبل . وهذا أبوه كما ترى . وأحسن القراءتين : ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[٢] . و ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾[٣] . و﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾[٤] . و﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾﴾[٥] والإتمام عربي »[٦] .

ويعني بالإتمام الإشباع أي أن الاختلاس في حركة الهاء في « عليه » في « نزلناه » و« شروه » و« خذوه فغلوه » وعدم وصلها بما بعدها أحسن من الإشباع . وأشار إلى أن من القراء من يصل مع أن ما قبلها ساكن . ووصل الهاء « وإن سكن ما قبلها » بواو إذا كانت مضمومة وبياء إذا كانت مكسورة ، ما لم تلق ساكنًا قراءة ابن كثير ، والباقون يختلسون الضمة والكسرة في الدرج[٧] .

ومثل ذلك قوله أيضًا : « وقد قرأ ناس : « السارقَ والسارقةَ »[٨] و« الزانية

(١) الكتاب ١/ ٨٢. ويعني الرفع على الابتداء لا على إعمال فعل مفسر .

(٢) من الآية ١٠٦ في سورة الإسراء .

(٣) من الآية ١٧٦ في سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٢٠ في سورة يوسف .

(٥) الآية ٣٠ من سورة الحاقة .

(٦) الكتاب ٤/ ١٨٩.

(٧) ينظر : النشر ١/ ٣٠٢.

(٨) من الآية ٣٨ في سورة المائدة . والنصب قراءة شاذة . ينظر : البحر المحيط ٦/ ٤٢٧.

والزاني »[١] وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع »[٢] .

ولا لوم على سيبويه في تفضيل قراءة على أخرى ، بجعل هذه أفصح من تلك ، وتلك أقل فصاحة ، أو هذه نادرة ؛ استنادًا إلى قلة الناطقين باللغة التي جاءت عليها ، من الفصحاء ، فمثل هذا الحكم بالتفضيل جائز عند القراء أنفسهم كما صرح بذلك أبو نصر القشيري[٣] فيما نقل عنه البغدادي ، حيث قال : « فما ثبت بالتواتر عن النبي ﷺ فلا يجوز أن يقال فيه : هو خطأ أو قبيح أو رديء ، بل في القرآن فصيح وفيه ما هو أفصح »[٤] .

ونقل ابن الجزري عن الإمام القشيري قوله : « ... ولعلهم أرادوا أنه فصيح صحيح ، وإن كان غيره أفصح منه ، فإنا لا ندعي أن كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة »[٥] . وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في الباب الثاني من هذا البحث .

وهكذا يتضح لنا منهج سيبويه في القراءات من هذه الناحية ، فهو يقوم على قبولها جميعًا وجواز الترجيح بينها ، وإن كانت كلها متواترة ، ففيها الفصيح والأفصح ، في ضوء أساليب العرب ، وموازين المعنى ، مع رفض أي حكم باللحن أو التخطئة على قراءة ، مهما بلغ من ضعفها وندرة اللغة التي وردت بها ، لأنها في أضعف الحالات شاهدة على نطق فصيح عند العرب .

---

(١) من الآية ٢ في سورة النور ، وينظر تفصيل الكلام على هذه الآية والتي قبلها وما جاء على منوالهما في : التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ١٦٣- ١٩٠.

(٢) الكتاب ١/ ١٤٤.

(٣) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن ، أبو نصر القشيري الشافعي ، فقيه أصولي مفسر أديب ، توفي في جمادى الآخرة ، سنة ٥١٤هـ ، ترجمته مع مصادرها في معجم المؤلفين ٥/ ٢٠٧.

(٤) خزانة الأدب ٢/ ٢٥٩.

(٥) منجد المقرئين ، ص ٦٥.

وقد يذكر وجه كل قراءة من القراءات، ويبين أن لكل منها وجهًا حسنًا في العربية أو أنه عربي جاء على لغة من لغات العرب، ومن ذلك قوله: «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التخفيف يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقها ... كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو، وذلك قولك: «فقد جا أشراطها»[(١)]. و«يا زكريا إنا نبشرك»[(٢)] ومنهم من يخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو: «فقد جاء اشراطها» ... وكان الخليل يستحب هذا القول، فقلت له: لمه؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك قولهم: جائي وآدم. ورأيت أبا عمرو أخذ بهن جميعًا في قوله عز وجل: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾[(٣)]. وحقق الأولى، وكل عربي»[(٤)].

فهو يوجه القراءات من حيث اللغة والنحو، ولا يردها، ولا يضعفها، وإذا جاءت قراءة على غير المشهور من أوجه التعبير في كلام العرب أو على الاستعمال القليل حاول تفسيرها وتأويلها حتى يخرجها على ما هو القياس والأكثر عند العرب. وكثيرًا ما يسأل أحد شيوخه، فيخرجها له تخريجًا يبعدها عن الضعف أو القلة أو الشذوذ، كما في قوله: «وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[(٥)]. ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع، إنما قال: «وما يشعركم»، ثم ابتدأ، فقال: «إنها إذا جاءت

---

(١) من الآية ١٨ في سورة محمد.

(٢) من الآية ٧ في سورة مريم.

(٣) من الآية ٧٢ في سورة هود.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٤٩.

(٥) من الآية ١٠٩ في سورة الأنعام. والكسر قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وخلف وأبي بكر عن عاصم بخلاف عنه، والفتح قراءة باقي العشرة. ينظر: النشر ٢/ ٢٢٥.

لا يؤمنون » ، ولو قال : « وما يشعركم أنها ...) كان ذلك عذرًا لهم ، وأهل المدينة يقولون « أنها » فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا ، أي لعلك . فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون »(١) .

ومثل هذا قوله : « وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية : ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾(٢) . فكأنه - واللَّه أعلم- قال اللَّه عز وجل : لا يكلم اللَّه البشر إلا وحيًا أو يرسل رسولًا . أي : في هذه الحال ، وهذا كلامه إياهم كما تقول : تحيتك الضرب ، وعتابك السيف ، وكلامك القتل »(٣) .

وبناءً على ما تقدم يمكن للباحث أن يحكم مطمئنًا بأن سيبويه كان موفقًا غاية التوفيق في موقفه من القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، قولًا وعملًا ، نظرًا وتطبيقًا ، وأنه بذل جهدًا كبيرًا في خدمة الكتاب العزيز ولغته ، وكان الرائد في هذا الشأن . وهذا ما انتهى إليه كل من نظر في الكتاب ، لسيبويه ، بصفاء عقل وصدق نية ، وسلامة طوية ، وطهارة سريرة .

ويقدم الباحث هنا شهادة الأستاذة الفاضلة الدكتورة/ خديجة الحديثي ، وهي من القيمين على كتاب سيبويه في العصر الحديث ، الذين وقفوا كثيرًا من جهودهم العلمية لخدمة الكتاب ودراسته ، فكان لهم به اختصاص وعناية ، وقد عرضت كثيرًا من وجوه القراءات القرآنية في الكتاب ، وما يتعلق بها من كلام سيبويه وشيوخه ، وبيان منهجه في دراستها والاستشهاد بها ، وبناء القواعد عليها ، ثم انتهت إلى القول : « ومن هذا العرض للقراءات تبين لنا موقف سيبويه منها ، واهتمامه بها ، كما اتضح لنا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٣.

(٢) من الآية ٥١ في سورة الشورى . والرفع قراءة نافع . واختلف عن ابن ذكوان عن ابن عامر ، فحكي عنه الوجهان . وقرأ باقي العشرة بالنصب . ينظر : النشر ٢/ ٣٥٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٠.

أنه كان يراها موافقة للأصول العربية وللغات العرب الذين يستشهد بكلامهم وأساليبهم من شعر أو نثر . فإن بعد بعضها عن الاستعمال أو المشهور وجَّهَه توجيهًا يرده إلى المشهور والكثير الغالب ، وإن ورد منها ما خالف القياس واللغة الفصحى أرجعه إلى إحدى لغات العرب ، وذكر المتكلمين بهذه اللغة وسماها ؛ كلغة هذيل وتميم ونحوهما ، أو لم يذكر المتكلمين بهذه اللغة ولم ينص عليها ، واكتفى بقوله : إنها على لغة من لغات العرب . أو سمعها من عربي ، أو هو قول العرب ، أو قول عامة العرب ، ونحو ذلك من العبارات التي ليس فيها مطعن في القارئ ولا في القراءة من قريب أو بعيد . وقد يتناول هو أو أحد شيوخه ما ورد في القراءة المخالفة لسواد المصحف أو للقراءة المشهورة بوجه من الوجوه الحسنة ؛ كيلاَ ينكرها أو يردها أو يستخفها كما كان يفعل غيره ممن جاء بعده من النحاة .

فموقف سيبويه من القراءات موقف معتدل ، وقد استشهد بها واستخلص منها القواعد وقاس عليها كلام العرب أو قاسها على كلام العرب ، ونظر إليها نظرته إلى الآيات الواردة في المصحف العثماني ، فهو لم يخطِّئ قراءة ، ولم يلحِّن قارئًا ولم يرجح قارئًا ، من القراء على غيره ، بل كان يؤيد القراءة ويؤولها ويرجحها من غير أن يعتمد شخصية القارئ في ذلك . وسواء لديه أورد اسمه في القراءة أم لم يرد ، أكان من القراء السبعة أم العشرة أم لم يكن ، تواترت قراءته أم كانت من الآحاد أم من الشاذ . فهو لا يشير إلى نوع القراءة ولا إلى منزلة القارئ ، أو مذهبه بصريًّا كان أو كوفيًّا أو مدنيًّا أو مكيًّا ؛ لأن اهتمامه كان موجهًا إلى ما يرد في القراءة من ألفاظ وتعبيرات ، وإلى صحتها أو مخالفتها للمشهور ، ووافقت كلام العرب أو خالفته .

ومما تجدر الإشارة إليه أن القراءات لم تكن قسمت في زمانه وحددت ، ولم تكن هذه البحوث المطولة المفصلة في طبقات القراء ، ولم يعرف القراء السبعة ولا العشرة ، كما لم يكن سند روايتها قد ميزت أنواعه ، وقسمت إلى متواتر ومشهور ،

وآحاد وشاذ وموضوع ونحوه ، ولم يتضح هذا التقسيم والتبويب والتفصيل إلا بعد منتصف القرن الثالث من الهجرة ، حيث كان ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ من أوائل المتكلمين على القراءات السبع والخلافات حولها ، وقد جاء بعده أبو بكر بن المجاهد في بداية القرن الرابع من الهجرة ، فحدد شخصية القراء السبعة ، واستمر من جاء بعدهما على التبويب والتقسيم والتحديد حتى استقرت على هذه الصورة التي لم يرها سيبويه في زمانه »[١] .

ويقول أستاذنا المفضال الدكتور/ عثمان الفكي بابكر : « استشهد سيبويه بالقرآن وقراءاته ، فكثرت الآيات التي احتج بها حتى بلغت ثلاثمائة وكذا آية[٢] أو ثلاثمائة وأربعًا وسبعين آية[٣] . إن أردنا التحديد ، وبهذا وضع أساس الاستشهاد بالقرآن واعتمد عليه في تقعيد القواعد . وهو لا يفرق بين قراءة وأخرى ، يحتج بالمتواتر كما يحتج بالآحاد والشاذ ، إذ القراءة في نظره : « سنة لا تخالف »[٤] . ومن ثم لم يلجأ قط إلى تخطئة قراءة مهما كانت درجتها من الشذوذ ، وهو في هذا يختلف عن بعض متأخري النحاة الذين لا يبالون بتخطئة القراء ... وربما لجأ سيبويه إلى تأويل بعض الآيات التي لا يساير ظاهرها القياس أو القاعدة التي استنبطها من ملاحظة الكثير ... »[٥] .

ويقول في موضع آخر : « ... وهكذا نرى سيبويه يضع أساس الاستشهاد بالقراءات متواترها وشاذها على السواء ، فإن لجأ إلى التأويل في بعض الأحيان فإن

---

(١) دراسات في كتاب سيبويه ، ص٤٧- ٤٨- والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص٥٩- ٦٠.

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٢/ ٥٣٩.

(٣) ينظر : مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، مقال بعنوان : أول كتاب في النحو ، العدد ١١، سنة ١٩٥٧م .

(٤) الكتاب ١/ ١٤٨.

(٥) الاستشهاد في النحو العربي ، ص١٥٤- ١٥٥.

ذلك وفق منهجه الذي طبقه كذلك على الشعر والنثر حين يند شيء منهما عما يراه القياس »[١] .

وفي موضع ثالث قال ، وهو يتحدث عن موقف النحاة عامة من القراءات من الوجهة النظرية والتطبيقية : « هذا موقفهم من القراءات من الوجهة النظرية ، وهو جلي لا تردد فيه ، فقد تقرر أن من أصولهم التي لم يختلفوا فيها الاستشهاد بقراءات القرآن جميعها في اللغة والنحو . وأما من الوجهة التطبيقية فإن الباحث يلاحظ أن كثيرًا منهم لم يلتزموا هذا المبدأ ، فلم يبالوا بتخطئة بعض القراءات واتهام القراء بالوهم واللحن ، ونستثنى من أولئك سيبويه ، فقد قدمت موقفه من القراءات وبينت أنه كان معتدلًا في نظره إليها ، إذ لم يخطِّئ قراءة ما ، وكان يستشهد بالشاذ كما يستشهد بالمتواتر ... »[٢] .

وقد حرص الباحث على نقل شهادة الأستاذين ؛ لأنهما من الذين عايشوا كتاب سيبويه طويلًا ، ولهما حوله بحوث ودراسات تدل على العناية بالكتاب ، ودراسته دراسة متعمقة ، بخلاف أصحاب النظرة العجلى الذين أساءوا فهم موقف سيبويه من القراءات ، فشنوا عليه غارة شعواء ، واتهموه بالطعن في القراءات ، وتخطئتها وتلحينها ، وقالوا فيه ما لم يقله مالك في الخمر .

وسوف يعرض الباحث لبعض آراء هؤلاء ويخضعها للنظرة العلمية ، لنرى هل لها حظ من الصحة أو مكان من الواقع ؟ وذلك في الفصل التالي . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

❂❂❂

(١) الاستشهاد في النحو العربي ، ص ١٥٦.

(٢) المرجع السابق ٢٩٤.

الفصل الرابع :
مآخذ بعض المحدثين على منهج سيبويه
في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته

تعرض سيبويه إمام النحاة- كغيره من العلماء الرواد في كل مجال- لهجمة شديدة من الأوائل والأواخر في منهجه ودرسه اللغوي والنحوي ، فقد نقده أبو العباس المبرد ورد عليه في ١٣٢ مسألة في كتابه ، فرد عليه ابن ولاد النحوي تلميذ المبرد[(١)] في كتاب سماه الانتصار ، ورد فيه على المبرد في ١٣٠ مسألة ووافقه في مسألتين . وممن أساء فهم كلام سيبويه من القدماء الفخر الرازي في تفسيره الكبير المسمى بمفاتح الغيب ، فقد فهم من توجيه سيبويه لبعض القراءات أنه يذهب إلى الطعن في بعض القراء وتوهين بعض القراءات ، فتولى الرد عليه ، وأبان سوء فهمه للكتاب أبو حيان في البحر المحيط ردًّا مطولًا مجوّدًا[(٢)] .

ولا أريد الخوض في شيء من تلك الردود القديمة ؛ لأن معظم النقد فيها لم يكن بسبب فهم المسائل على غير الوجه الذي أراده سيبويه ، إنما كان بيانًا لاختلاف في وجهات النظر ، وتقدير الأمر ؛ ولأن كل رد على سيبويه في أي عصر من العصور القديمة وجد حظه من التفنيد ممن عاصر هؤلاء الناقدين ، وانتهى الأمر في وقته ، فلم تعد حاجة إلى إحياء خلافات ماتت منذ زمن قديم ، من جديد . كما أن ابن جني ذكر في الخصائص أن من الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسماه مسائل الغلط ، وذكر أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا . ومع ذلك بقي من نقد المبرد لسيبويه

(١) هو : محمد بن ولاد النحوي ، أبو الحسن التميمي ، ولد سنة ٢١٨هـ بمصر ، وبها نشأ وأخذ عن أبي علي الدينوري ، ثم رحل إلى العراق . فأخذ عن المبرد وثعلب ، وتوفي سنة ٢٩٨ هـ ترجمته مع مصادرها في معجم المؤلفين ١٢/ ٩٥.

(٢) ينظر : مفاتح الغيب ٣/ ٥٩٠، والبحر المحيط ٣/٤٧٦- ٤٧٧.

أربع وثلاثون مسألة في كتابه المقتضب وخمس مسائل في كتابه الكامل[١] .

ولعل كل النقد الذي وجه لسيبويه في كتابه كان في الأيام الأولى لظهور الكتاب في المشرق العربي وفي إطار المدارسة والحوار لفهم ما في الكتاب ، فكان هنالك أخذ ورد ، ثم هدأ كل شيء واستقر الأمر على عد الكتاب المرجع الأول لعلوم العربية ، ووجد صاحبه من الإجلال والثناء ما يليق بمثله من الرواد .

ثم حصل للمغاربة وأهل الأندلس في أول عهدهم بالكتاب ما حصل لأهل المشرق ، فأبدوا حوله بعض الملاحظات العلمية من أمثال ابن الطراوة الأندلسي[٢] فدارت كذلك بعض المعارك العلمية ، وألفت بعض الكتب في ذلك ، مما تقدم ذكره في الباب الأول مفصلًا بما يغني عن الإعادة . ثم انتهى الأمر بالمغاربة والأندلسيين إلى مثل ما انتهى إليه المشارقة ، وقد مضى ما يزيد على عشرة قرون ، وكتاب سيبويه محل اتفاق تام وإجماع كامل بين العلماء ، بل بين المسلمين جميعًا في مشارق الأرض ومغاربها ، كما ظل صاحبه محل احترام وإجلال ، ومدح وثناء ، وشكر من الجميع ، حتى إذا جاءت أواسط العصر الحديث ، وكان ما عرف بإحياء التراث من المستشرقين وغيرهم ، وتبع ذلك ما عرف بالغزو الفكري والثقافي والاستعماري للعالم الإسلامي والعربي ، وظهرت محاولات التشكيك في معتقدات المسلمين وثوابتهم من قِبَل المستشرقين ، الذين هم رسل الاستعمار العسكري والسياسي الغربي النصراني اليهودي ، للعالم الإسلامي وطلائعه ؛ لاستكشاف مداخل الدول الإسلامية والعربية ، ودراسة أحواله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية ، وكان اهتمامهم الكبير بدراسة التراث العربي الإسلامي في جميع مجالاته ، وتحقيق كتبه ، ونشر مخطوطاته ، كما اهتموا بدراسة واقع المسلمين ومعتقداتهم ، وأفكارهم وعاداتهم ،

---

(١) ينظر : الخصائص ١/ ٢٠٦، ٣/ ٢٨٧.

(٢) هو : سليمان بن محمد بن عبد الله بن الطراوة السبائي المالقي ، أبو الحسين ، نحوي أديب شاعر ، من كتاب الرسائل ، له آراء في النحو تفرد بها ، ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٦٠٢، والأعلام ٣/ ١٣٢، ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٣٢.

وتقاليدهم وبيئاتهم ، وطريقة تفكيرهم ومعاشهم .

ولما كان في العالم الإسلامي ، في كل بلد من بلاده محاولات لمقاومة هذا الاستعمار وأدواته ، فكر قادة الدول الاستعمارية في إيجاد من يخلفهم ، ويقوم على تنفيذ مخططاتهم في كل مجال ، بما يضمن لهم البقاء في شكل من أشكال الوجود ، فسعوا- ضمن ما سعوا- إلى احتضان بعض أبناء العالم الإسلامي وإعدادهم إعدادًا خاصًّا في بلادهم تحت رعايتهم ، أو ابتعاثهم إلى بلاد الاستعمار للأغراض نفسها ، فجاء نتيجة لكل ذلك قوم عرفوا بأذناب الاستعمار وتلاميذ المستشرقين ، وهم من بني جلدتنا ، ويتكلمون بألسنتنا ، ويعيشون بيننا ، وينادون بأفكار غريبة على العالم الإسلامي ، مثل ترك اللغة العربية الفصحى والاكتفاء بالعامية ، بحجج واهية ، والدعوة إلى استبدال الحرف العربي باللاتيني ، ورفع الأصوات بصعوبة اللغة العربية ، وعدم صلاحيتها لمسايرة العصر ، وقد جأروا بالشكوى ، وأكثروا الصراخ والعويل ، في صعوبة قواعد النحو والصرف ، كما عرفوا بالجرأة في نقد السلف ووصفهم بما لا يليق .

وكان هنالك أفراد صالحون يعملون في جد وإخلاص لإحياء التراث العربي الإسلامي وتيسير الانتفاع به ، بتحقيق كتبه تحقيقًا علميًّا بعيدًا عن الهوى والأغراض الخبيثة ، ودراسة جوانب التراث المختلفة ومحاولة تقريبه إلى العامة من المسلمين وغيرهم ، فكان الصراع محتدمًا بين هؤلاء الأخيار وأولئك الأشرار ، واختلط الحابل بالنابل ، والصاعد بالنازل ، والغبي بالعاقل ، والجاد بالهازل .

ولما كان للاستعمار وأهله صولة وجولة اعتقد بعض ضعاف الإيمان والنفوس من أبناء المسلمين أنهم لا يصلون إلى مآربهم ؛ من المكانة الاجتماعية العظيمة ، والحظوة لدى الحكام والقائمين على أمر المؤسسات التعليمية ، الذين كان أكثرهم من أنصار الاستعمار ، ومنفذي سياساته - إلا بالطعن الصريح الواضح في بعض أمور الإسلام والمسلمين ، وجوانب التراث الإسلامي ، ورواده من أهل القرون الأولى .

وفي هذه الأوضاع والظروف هاجم بعض الباحثين المحدثين الكتاب وصاحبه، وحاولوا أن يلحقوا به بعض التهم الخطرة، يحاول الباحث عرضها ودراستها دراسة نقدية تحليلية تقويمية. وقد كان من هؤلاء المهاجمين على سيبويه الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري المصري في جميع بحوثه، عدا كتابه القيم «أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة»، فقد هاجمه في كتابه «سيبويه والقراءات» و«الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين» و«نظرية النحو القرآني» وغيرها من البحوث والمقالات التي نشرها في بعض المجلات. ويبدو للباحث أن الدكتور/ الأنصاري قد تفرغ لنقد سيبويه والنحاة القدامى عمومًا، والبصريين منهم خصوصًا، بعد حصوله على الدكتوراه.

ومثله الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي في كتابيه «أبو علي الفارسي» و«رسم المصحف».

ويحاول الباحث هنا حصر القضايا والمواضع التي كانت ميدانًا لاتهام سيبويه بتوهين بعض القراءات أو ردها، أو الطعن في بعض القراء، مما يعد نقدًا لمنهجه في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته، وكيفية تعامله معها وموقفه منها، سواء أكان ذلك من الباحثين المذكورين أم من سواهما ممن تقيلهما وسار على منهجهما من تلاميذهما والآخذين بأقوالهما.

أما الأستاذ العلامة الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة، فهو وإن كانت له بعض العبارات غير السديدة في حق سيبويه، وكان للباحث معه بعض الوقفات القصيرة لمناقشته في ذلك، فهو من أهل الاختصاص بكتاب سيبويه، الذين أفنوا أعمارهم في دراسته فيسروا الانتفاع به للناس، فجزاه اللّٰه خير الجزاء، وأجزل له المثوبة، فهو الذي يقول في كتاب سيبويه: «إنك ستظل على كثرة من ألف بعدك عظيم القدر لا تتغير بهجتك، ولا تخلق جدتك، فأنت كالدوحة الباسقة وغيرك أغصان لها وفروع، وكالنهر المتدفق يغذي فروعه وجداوله».

ويقول لسيبويه : « يا إمام النحاة ، أنت أهل لكل تقدير :

فإن نحن أثنينا عليك بصالح فأنت كما نثني وفوق الذي نثني »[(١)]

وفي البداية يقرر الباحث أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن يحمل سيبويه تبعة فهم غيره لعباراته في الكتاب فهما غير صحيح . ورحم الله أبا الطيب إذ قال :

وكم من عائب قولًا صحيحًا وآفته من الفهم السقيم

فإذا كانت عبارات سيبويه جزلة دقيقة فإن على قارئ كتابه أن يرتفع إلى مستواه ، ويسأل أهل الشأن والاختصاص عما عسر عليه فهمه . وقديمًا قال أبو سعيد الضرير لأبي تمام : لم لا تقول ما يُفهم ؟ فرد عليه أبو تمام : يا أبا سعيد ، ولم لا تفهم ما يقال ؟[(٢)] .

وعلى ضوء ما سبق يمكن للباحث إبداء الملاحظات التالية حول نقد المحدثين لمنهج سيبويه في هذا الشأن :

١- كان سيبويه إذا استشهد بآية نسبها إلى الله تعالى منزل الكتاب ، مع الإجلال والتعظيم والتنزيه ، فيقول مثلًا : قال الله عز وجل . و : قال تعالى ، و : قال الله سبحانه وتعالى ... إلخ ، كما يتضح ذلك فيما نقلنا من الأمثلة في كلامه السابق ، وفيما يأتي ، وإذا أراد ذكر قراءة ، وكان القارئ بها معينًا معروفًا له ذكره ، ونسب إليه القراءة ، وإذا لم يعرف اسم القارئ ، أو روى القراءة جماعة أو أهل بلد - نص على اسم البلد الذي قرأ أهله بهذه القراءة ، مثل : قرأ أهل المدينة[(٣)] أو : قرأ أهل مكة[(٤)] أو : قرأ أهل الحجاز[(٥)] أو أهل الكوفة[(٦)] ، ولا يفرق في نقله لهذه القراءات بين مدينة وأخرى ،

---

(١) سبق هذا في الباب الأول من البحث .

(٢) خزانة الأدب ١/ ٢٠٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٨٣، ١/ ٣٩٧، ١/ ٤٢٩، ١/ ٤٦٣، ٢/ ١٩٤، من طبعة بولاق ، وهذا على سبيل المثال .

(٤) الكتاب ٢/ ٢٩٤، ٢/ ٤٠٨، ٢/ ٤١٠، من طبعة بولاق ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر .

(٥) الكتاب ١/ ٢٨، ١/ ٤١٧، بولاق .

(٦) الكتاب ١/ ٣٩٧، ١/ ٤٣٠، ٢/ ٤٢٢، ٢/ ٤٢٦، بولاق .

وإنما يذكرها ويستشهد بها في الموضع الذي يذكره، ولا يرجح قراءة منها على أخرى، بسبب البلد أو المدينة، وإن صح عنده أن القراءة بلغة قبيلة معينة أشار إليها، وذلك عند ذكره القراءة، مثل لغة هذيل[١] ولغة تميم[٢] أما في غير ذلك فلم يكن يولي نسبة القراءات عناية كبيرة، وإنما يكتفي بأن يقول مثلًا: سمعنا بعض العرب قرأها. أو قراءة بعض القراء. أو: إن بعضهم قرأ. أو: قد قرأ بعضهم. أو: ألا ترى أنهم قرأوا. أو: قد قرأ الناس. أو: أناس. أو: بلغنا أن بعضهم قد قرأ هذا الحرف. أو قد قرئ. أو: إن ناسًا كثيرًا يقرأونها. أو: قد ينصبها بعضهم. أو: بلغنا أن بعضهم قرأ. أو: قد بلغنا أن بعض القراء قرأ. أو: قال بعضهم. أو: قد قال الذين يخففون. أو: هذا كله عربي قد قرئ به. أو: زعموا أن ناسًا من العرب يقولون. أو: قد كسر قوم فقالوا ... أو: أحسن القراءتين. أو: قرأ بها من لا يحصى من العرب. أو: قول بعضهم في القراءة. أو: حدثني أن ناسًا يقولون. أو حدثنا أن بعضهم قرأ. أو: والقراءة الأخرى في القرآن في قوله ..[٣]، وما أشبه ذلك من العبارات التي يقدم بها القراءة، سواء أكان ذلك في القراءات الشاذة، مثل قوله: « وسمعنا بعض العرب يقول: « الحمدِ لله رب العالمين » فسألت عنها يونس، فزعم أنها عربية »[٤]. أم كان ذلك في القراءات المتواترة مثل قوله: « وأهل المدينة يقولون: « أنها » في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ »[٥]. وقراءة فتح همزة « أنها » قراءة كثير من القراء، مثل نافع وأبي جعفر من أهل المدينة، فهي قراءة متواترة.

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٨، بولاق.

(٢) الكتاب ١/٢٨ بولاق.

(٣) الكتاب ١/ ٢٥، ١/ ٢٨، ١/ ٤٢، ١/ ٤٩، ١/ ٧٢، ١/ ٧٤، ١/ ٢٥٢، ١/٢٦٢، ١/ ٢٦٩، ١/ ٢٧٠، ١/ ٢٧٥، ١/ ٢٨٣، ١/ ٣٩٥، ١/ ٤٢٦، ١/ ٤٣٠، ١/ ٤٤٨، ٢/ ١٥٤، ٢/ ١٦٥، ٢/ ١٦٧، ٢/ ٢٧٥، ٢/ ٢٧٦، ٢/ ٢٩١، ٢/ ٢٩٣، ٢/ ٤٠٨، ٢/ ٤١٥، ٢/ ٤١٩، ٢/ ٤٢١ بولاق.

(٤) الكتاب ١/٢٤٨- ٢٤٩.

(٥) الكتاب ١/ ٢٦٣. وتقدمت الآية قريبًا.

وهذا الذي قد قدمناه يدل على أن سيبويه ينطلق على سجيته في التعبير ؛ لأن الأمر في القرآن واضح ، ولا يفهم عاقل أن سوق الآيات على هذا النحو من العبارات يعود إلى الشك في إسناد القول إلى اللّٰه تعالى ؛ لأن هذا الأسلوب يدل على ما كان سائدًا في عصر سيبويه من اصطلاحات العلماء في التعبير وذكر القراءات ، كما يلاحظ في كتب القراءات والتفسير واللغة والنحو . ثم إن عصر سيبويه عصرٌ الإيمان فيه أعمق من إعلان الشعارات والتمسك بظاهر التعبير وألوانه .

ومع وضوح كل هذا نرى بعض الباحثين المحدثين يحاول الانتقاص من سيبويه واتهامه في دينه بدعوى الاستخفاف بالقراءات والتشكيك فيها ، والإيهام في صحتها وسندها ، فيقول الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري : « فقد رأيت سيبويه يتحاشى في بعض الأحيان أن يسند الآية الكريمة إلى اللّٰه تعالى ، فلا يقدمها بما اعتاد الناس أن يقدموها به مثل قولهم : قال اللّٰه تعالى . و : قال عز وجل . و : قال جل شأنه ... إلخ ما هنالك من عبارات ، وإنما يسندها إلى القارئ نفسه ، أو يهمل الإسناد ، أو يسندها إليك أنت كأنها مثال من الأمثلة ، أو يسندها إلى الغائب على أنها قول من الأقوال ، فهو يعبر بكلمة « قال » ، وكان حقه أن يقول : قرأ ... »(١) . وهذا اتهام لسيبويه بأنه يتحاشى ويهمل ويعتبر القراءة مثالًا من الأمثلة أو قولًا من الأقوال ... إلخ .

وعبارات سيبويه لا تحمل شكًّا في إيمانه ، ولا تدل على خلل في منهجه العلمي ، وهو الذي فتح للناس باب الاحتجاج للقراءات ، والنظر الصحيح في أسلوب حياطة القرآن الكريم والحفاظ عليه من التحريف والتغيير . وإنه لأمر عجيب وغريب أن يتهم سيبويه إمام النحاة بمثل هذه التهم ، ولكن الأعجب من ذلك والأغرب ما ذكره هذا الباحث من تعليل لما أراد أن يرمي به سيبويه مما لا يصدقه عاقل عرف الكتاب وتاريخ النحو المشرق ، فهو يقول في تعليل ما ادعاه : « وحينما فكرت في مسلك سيبويه عندما يهمل الإسناد أو يسند الآية إلى القارئ نفسه ... لم أجد تعليلًا

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص٤٣- ٤٤ وينظر هامش ، ص ٤٤.

استريح له ، وأطمئن إليه أكثر من هذا التعليل ، وهو المبالغة في الحرص على صحة الإسناد ؛ خشية أن يكون بالآية خطأ لم ينتبه له ، فيقع في المحظور من ناحية ... كما يتعرض للتشهير من ناحية أخرى ، مثل ما فعل معه أستاذه حماد بن سلمة حيث أخطأ في الحديث الشريف »(١) .

ويتساءل الباحث : متى كان إهمال الإسناد وإسناد الآية إلى القارئ نفسه دليلين على صحة الإسناد حتى يرتكبهما سيبويه ؛ للمبالغة في الحرص عليه ؟ إن المعقول أن يكونا دليلين على ضعفه لا على صحته ، كما يدل على ذلك تاريخ علوم الإسلام كله ؛ إذ الحرص على الصحة يكون بالتوثيق والإسناد الصحيح ، لا بالإهمال . ثم هل بلغ الأمر بسيبويه مؤلف الكتاب إلى أن لا ينتبه للخطأ في الآيات ؟ ثم من أين يأتي الخطأ ؟ أمن القراء والرواة أم من سيبويه ؟ ! وهل كان القرآن ينقل خطأ ؟ إنه لاتهامٌ خطرٌ وتقوُّلٌ جِدٌّ غريب ، وجراءة على المنهج التعلمي وأهل العلم جد عجيب ، يحار الباحث في تفسيره ومبعث صدوره .

وعلى كل حال هذه أُولى التهم التي ألصقها هذا الباحث بسيبويه ، وسيأتي حديث غيرها ، وهي كلها تهم بعيدة عن الواقع والحقيقة في نظر الباحث . والعلم عند اللّٰه تعالى .

٢- من التهم التي حاولوا إلصاقها بسيبويه أنه يتعصب للقراء البصريين ضد القراء الكوفيين ، وأنه دفعته العصبية الطائفية والمنافسة في الصنعة إلى عدم ذكر القراء الكوفيين ، فكان يعبر عنهم بـ « قرأ بعضهم » بينما يسمي القراء البصريين بأسمائهم ، يقول الدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي : « ومما يتصل بموقف سيبويه من المنافسين أنه كان يطرد عندي أنه إذا قال : وقرأ بعضهم . أو نحوًا من ذلك ، أن القارئ كوفي ، فقد قال : وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبًا : ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ

(١) المرجع السابق ، ص ٤٤.

حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴿٤﴾﴾[1] . وقد رجعت إلى كتاب النشر ، فرأيت أن الذي قرأ بالنصب عاصم »[2] .

وكان الدكتور الشلبي قد حاول قبل هذا القول أن يعلل عدم اهتمام سيبويه بذكر اسم القارئ ببعض العلل التي يمكن قبولها ، ومنها أن القراء لم تتضح منزلة الأئمة منهم في زمنه ، ولكنه يفسد ذلك كله بادعاء هذه التهمة الظالمة ، فيقول : « ... أو دفعته العصبية الطائفية والمنافسة في الصنعة إلى عدم ذكر هؤلاء ... فعلى حسب ما استقصيت لم أره ينص- إذا ما نص- إلا على إمام بصري ؛ كأبي عمرو بن العلاء ، أو من قرأ على بصري ؛ كالأعرج أو عيسى ، أو من بَعُد عن العصبية كعبد اللّٰه بن مسعود أو أبيّ »[3] .

ثم جاء الدكتور الأنصاري فاقتبس من كلام الشلبي هذا وتصرف فيه حتى يجعل الحكم عامًّا . فالشلبي بدأ هذه الفقرة بقوله : « فعلى حسب ما استقصيت لم أره ... إلخ » فلم يجعل الحكم عامًّا مطلقًا ، بل بنى حكمه على استقصائه المزعوم ، ولكن الأنصاري يختصر كلام الشلبي ويتصرف في عبارته ، ويحذف ما ساقه الشلبي من آيات بنى عليها حكمه في قوله : « وقد استقصيت ... » وبذلك يحاول الأنصاري أن يوهم الناس بأنه استقصى وبنى حكمه على الاستقصاء . والحق أن كلا الرجلين بنى حكمه على الظن والتوهم والخيال المحض ، إذا لم يكن على الغرض ، وإن كان الأنصاري أبعد في ذلك .

والدليل على بطلان هذه الدعوى من أساسها أني أحصيت ما يتعلق بهذه الدعوى في الكتاب ، فرأيته نص على اسم القارئ في ٢٢ موضعًا ، ثمانية منها لأبي عمرو ؛ لأنه شيخه ، وثمانية لغير البصريين وستة فقط لقراء بصريين . وقال : قرأ قوم . في

---

(١) الآية ٤ من سورة المسد .

(٢) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، ص ١٦٦.

(٣) المرجع السابق ، ص١٦٣- ١٦٥.

موضعين كلاهما لبصري . وقال : قرأ ناس . في خمسة مواضع ، وفيها كوفي واحد هو زيد بن علي . وأما دعوى أنه كان يرجح قراءة القراء البصريين على القراء الكوفيين فيكفي في الرد عليها والدلالة على بطلانها من أساسها أن ننظر في كتاب الدكتور الأنصاري « سيبويه والقراءات » لنجد أنه يدعي على سيبويه ما يسميه المعارضة الصريحة للقراءات في ثلاثة مواضع ، وما سماه المعارضة الخفية في سبعة مواضع . وواحد فقط من الثلاثة الأولى لكوفي والباقيات لبصريين ، وليس في السبعة الباقية موضع انفرد به قارئ كوفي . والناظر في كتاب سيبويه وشواهده القرآنية يجد أن ٩٠٪ منها تتفق مع قراءة القراء الكوفيين . فأين هذا التعصب المتوهم ؟ وهل كان أمثال سيبويه من سلفنا الصالح يخطر ببالهم مثل هذه الأباطيل ؟ ثم يتساءل الباحث : من المقصود بالأعرج المذكور في كلام الدكتورين الباحثين الشلبي والأنصاري ؟ فعبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني تابعي جليل ، أخذ القراءة عرضًا على أبي هريرة وعبد اللّه بن عباس رضي اللّه عنهم ، وعبد اللّه بن عياش بن أبي ربيعة ، ومعظم روايته عن أبي هريرة ، نزل إلى الإسكندرية وتوفي بها سنة ١١٧هـ ، وقيل : سنة ١١٩هـ[(١)] وهو المقصود في كلام سيبويه عند حديثه عن الآية العاشرة من سورة سبأ ، حيث قال : « وقرأ الأعرج : « يا جبال أوبي معه والطير » ، فرفع »[(٢)] . وذكره أيضًا عند كلامه في آية الأنعام (٥٤) قال : « وبلغنا أن الأعرج قرأ : « أنه من عمل منكم سوءًا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم »[(٣)] .

ولكن الشلبي توهم- وتبعه في هذا التوهم الأنصاري- أن المقصود هو الحميد بن القيس الأعرج المكي القارئ الثقة المتوفى سنة ١٣٠هـ[(٤)] ، فهو مكي أخذ

---

(١) ينظر غاية النهاية ١/ ٢٨١، ومعرفة القراء الكبار ١/٦٣- ٦٤.

(٢) الكتاب ١/٣٠٥ بولاق .

(٣) الكتاب ١/٤٦٧- ٤٦٨، بولاق .

(٤) ينظر : غاية النهاية ١/ ٢٦٥.

القراءة عن مجاهد بن جبر ، ومجاهد مكي أيضًا[١] وعرض القراءة عليه ثلاث مرات ، وممن روى عنه القراءة أبو عمرو بن العلاء البصري[٢] وليس هذا الذي ذهبا إليه صحيحًا ، بل الصحيح ما ذكرته أولًا ، لما سأذكره بعد ، ومع ذلك لم يقرأ أحد من الأعرجين على بصري حتى يتعصب له سيبويه كما يدعيان . فكيف فات هذا على الأستاذين الفاضلين ؟

ومما يدل على صحة ما ذكرته ، وأن الأستاذين يلقيان القول على عواهنه أن ابن السراج قال في آية سبأ : « وقرأ الأعرج ، وهو عبد الرحمن بن هرمز »[٣] وهذا كاف في الدلالة على ذلك ، إذ هو واضح . والإمام القرطبي يذكره أيضًا في هذه الآية بابن هرمز ، وهو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج السابق ، بل إن (الأعرج) متى ما أطلق في كتب التراث انصرف إلى ابن هرمز ؛ لأنه الإمام المشهور ، كما ذهب إلى ذلك الحافظ ابن حجر في الفصل الرابع « فيمن يذكر بلقب ونحوه » من مقدمته « هدي الساري » مقدمة « فتح الباري » ، حيث فسر الأعرج الوارد في إسناد الإمام البخاري بـ« عبد الرحمن بن هرمز »[٤] .

ويبدو للباحث أن الدكتور الشلبي هنا لم يلق بالًا لما يقول ، ولم يتأمل فيما يكتب ؛ إذ يذكر النص الذي يدل على أن أبا عمرو بن العلاء روى عن حميد الأعرج . وحميد لم يقرأ على بصري البتة ، خلاف ما يدعي في كلامه الأصلي بأعلى الصفحة ، وفيما ذيلها قال : « انظر : حميد بن قيس الأعرج ... وقد روى عنه أبو عمرو »[٥] وهو يريد أن يوهم القارئ أنه لما روى عنه أبو عمرو البصري ، تعصب له سيبويه واهتم بذكر اسمه ؛ لأنه قرأ على إمام بصري ، ولكنه يكتب : « فعلى حسب ما

---

(١) ينظر : المرجع السابق ٢/ ٤١.

(٢) ينظر : المرجع السابق ١/ ٢٦٥.

(٣) الأصول في النحو ، لابن السراج ١/ ٢٦٥.

(٤) هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح البخاري ، لابن حجر العسقلاني ١٧٤/١ .

(٥) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، ص١٦٢ .

استقصيت لم أره ينص- إذا ما نص- إلا على إمام بصري، كأبي عمرو بن العلاء، أو من قرأ على بصري كالأعرج ... » ثم يتوهم أن الأعرج هو حميد بن قيس، ولا يتفطن إلى أن عبد اللّه بن عياش الذي ذكر في النص أن الأعرج أخذ القراءة عنه هو عبد اللّه بن عياش بن أبي ربيعة بن عمرو، أبو الحارث المخزومي التابعي الكبير الذي قيل إنه رأى النبي ﷺ وأخذ القراءة عرضًا عن أبي بن كعب، وسمع عمر بن الخطاب، وكان أقرأ أهل المدينة في زمانه، ومات بعد سنة ٧٠ هـ، وقيل سنة ٧٨هـ[١]، وأن ابن هرمز الأعرج هو أحد شيوخ الإمام نافع الخمسة الذين أخذوا عن ابن عياش[٢].

ومن هذا البيان يظهر أن الإمام الأعرج أخذ عمن أخذ عن الصحابة من قراء المدينة، ولم يتلق عن البصريين أو يأخذ عنهم خلاف ما ادعى الدكتور الشلبي، ضمن دعاوى أخرى عريضة لا أساس لها من الواقع، أوقعه فيها حرصه على إثبات أنه قرأ على بصري، ليثبت ما يتخيله على سيبويه من تهمة العصبية للقراء البصريين أو من قرأ عليهم، فلا يذكر غيرهم باسمه، إذا ما ذكر، ويوثق أو يرجح قراءاتهم دون قراءات سواهم.

وقراءة النصب في: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ قرأ بها أيضًا محمد بن عبد الرحمن ابن محيصن السهمي المكي المتوفى سنة ١٢٢ أو ١٢٣هـ، وهو من القراء الكبار، ومعدود في قراء الأربع عشرة[٣]. وقد أخذ عنه أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر البصريان، وهما من شيوخ سيبويه، فلعله يعني ببعضهم هنا ابن المحيصن هذا، فلا يتعين أن يكون المراد عاصمًا وحده، إذ لا يدل التعبير ببعضهم على ما ادعاه صاحب الاستقصاء المزعوم. وكذلك هذا التعبير « قرأ بعضهم » ونحوه ذكره سيبويه في قراءات قراؤها بصريون ممن يزعم الدكتور الشلبي أن سيبويه يتعصب لهم، فيذكرهم

---

(١) غاية النهاية ١/٤٣٩ - ٤٤٠، ومعرفة القراء الكبار ١/٤٩ .

(٢) غاية النهاية ١/٤٤٠، ٢/٣٣٠، ومعرفة القراء الكبار ١/٨٩ .

(٣) انظر : إتحاف فضلاء البشر، ١/٧٥، ٢/٤٤٥ .

بأسمائهم. ومن ذلك قول سيبويه : « زعموا أن بعضهم قرأ : « ولات حينُ مناص » ، وهي قليلة »[١].

ونبحث عمن قرأ بهذه القراءة فنجده عيسى بن عمر الذي يتعصب له سيبويه ، حسب دعوى الدكتور الشلبي ؛ لأنه بصري ، ونرى سيبويه يحكم على القراءة بالقلة ؛ لمخالفتها الوارد الكثير من كلام العرب والقرآن الكريم ؛ ولأنها قراءة شاذة لم تثبت[٢]. ولا ننسى بصرية عيسى وصلة سيبويه به ؛ إذ هو شيخه.

وقال سيبويه : « وقد قرأ بعضهم يس والقرآن » و« ق والقرآن » فمن قال هذا فكأنما جعله اسمًا أعجميًا ، ثم قال : اذكر ياسين »[٣]. والذي قرأ بالفتح فيهما هو عيسى بن عمر ، وشاركه في الأولى منهما ابن أبي إسحاق[٤] وهما بصريان. وقال سيبويه وهو يتحدث عن نصب المضارع بعد واو المعية : « ومن النصب في هذا الباب قوله عز وجل : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[٥]. وقد قرأها بعضهم : « ويعلم الصابرين »[٦] ، وقراءة النصب في هذه الآية هي قراءة الجمهور ، وقراءة الجزم شاذة ، وقد نسبها القرطبي إلى الحسن البصري ، وعيسى بن عمر ، وهما بصريان ، وقد عبر عنها سيبويه بقوله : « وقد قرأها بعضهم » كما ترى ، فكيف يقول الدكتور شلبي : « ويطرد عندي أن « قرأها بعضهم » إذا عبر بها سيبويه فإن القارئ كوفي ، والكتاب ناطق بخلاف ذلك ؟ فكيف يطرد عنده ؟ وإلا فليخبرنا ما معنى الاطراد ؟

إن مثل هذا الحكم لا يمكن إصداره إلا بناءً على إحصاء دقيق وتحليل سليم

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨، بولاق.

(٢) ينظر : شواذ ابن خالويه ، ص ١٢٩.

(٣) الكتاب ١/ ٤٠٤، ٢/ ٣٠، بولاق.

(٤) ينظر : شواذ ابن خالويه ، ص ١٢٤، ١٤٤، والبحر المحيط ٧/ ٣٢٣.

(٥) من الآية ١٤٢ في سورة آل عمران.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٤.

ونظر صائب ، ولم يفعل شيئًا من ذلك . وللدكتور شلبي ألوان أخرى من التهم أطلقها على إمام النحاة يأتي حديثها ومناقشتها إن شاء اللَّه تعالى . أما الدكتور الأنصاري فلا كلام للباحث معه في هذه النقطة بالذات ؛ لأن كلامه فيها تابع لكلام شلبي ومنقول منه مع تشويه في النقل بالحذف والإضافة والتقديم والتأخير ، وإذا بطل الأصل المتبوع بطل الفرع التابع .

وبهذا يثبت أن إمام النحاة فوق هذه الشبهات ، كما ثبتت صحة منهجه في تأصيل النحو بالاستشهاد بالقرآن الكريم ، وقراءاته ، وهو ما انتهى إليه أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، الذين ردوا على الدكتور شلبي دعاواه ، وبينوا زيفها وبعدها عن الواقع بأدلة دامغة وحجج لا تدفع ، ومن هؤلاء الأستاذة الفاضلة الدكتورة/ خديجة الحديثي التي لخصت كلام الدكتور/ شلبي في هذه النقطة ، ثم ردت عليه ، فقالت في إيجاز : « وقد كان شلبي يرى سيبويه متعصبًا للبصريين ، ولقرائهم على وجه الخصوص ، لأنه رآه ، على حسب ما استقصاه ، لا ينص- إذا ما نص- إلا على إمام بصري كأبي عمرو بن العلاء ، أو من قرأ على بصري كالأعرج ، أو من بعد عن هذه العصبية كعبد اللَّه بن مسعود وأبيّ[1] .

وهذا التعصب الذي أشار إليه الدكتور شلبي لا حقيقة له ، ولا وجود فيما نراه ويراه معنا من قرأ الكتاب ؛ لأن سيبويه قد عوّدنا أن لا ينص- إذا ما نص- على اسم قائل في شواهده إلا إذا تأكد من صحة نسبته إليه ، ونحن نعلم أن كثيرًا من أبيات الكتاب تركها غفلًا من اسم الشاعر ؛لأنه خشي أن لا تكون نسبتها صحيحة ، ولم ينسب منها إلا ما نسبه شيوخه ، ورواه عنهم منسوبًا ، أو ما رواه من يثق بروايته من فصحاء العرب ، وكثيرًا ما يترك البيت من غير أن ينص على اسم قائله ، ويكتفي بقوله : وهو جاهلي ، أو هو لرجل من بني قيس ، أو قال رجل من بني تميم ، ونحو هذا من العبارات التي تشعر بفصاحة اللغة التي ورد عليها البيت ، لأن همه موجه إلى

---

(١) ينظر : أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، ص ١٦٤.

النص وفصاحته لا إلى شخصية المتكلم به ، فموقفه من القراء- إذن- لا يختلف عن موقفه من الشعراء ، أو ممن نقل عنهم العبارات التي استشهد بها في الكتاب ، فنص على اسم القارئ فيما ثبت عنده نسبة القراءة إليه ، وممن نص عليهم الأعرج(١) وعبد اللّه بن مسعود(٢) وعيسى بن عمر(٣) وعبد اللّه بن أبي إسحاق(٤) والحسن(٥) وأُبي بن كعب(٦) وأبو عمرو بن العلاء(٧) قارئ البصرة وأحد شيوخ مدرسة النحو فيها ، وقد استشهد بقراءته ونص على اسمه في مواضع متعددة من كتابه ، وليس بدعًا أن ينص عليه ، وهو الذي تلقى عنه شيوخه - وأولهم الخليل - القراءة والعربية ، وقد وُلد سيبويه وأبو عمرو حيّ يُرزق ، فليس زمانه ولا مكانه ببعيدين عن زمان سيبويه ومكانه . ومن أولى من أبي عمرو بأن ينص على اسمه من القراء في الكتاب ؟ وهو الذي روى عنه كثيرًا من الشواهد والآراء في النحو واللغة والأصوات من مادة الكتاب »(٨) .

ويبدو للباحث أن هذا الذي سار عليه سيبويه في كتابه من تعيين بعض القراء البصريين بالاسم في بعض المواضع من كتابه ، والإشارة إلى غيرهم من قراء الأمصار إشارة مجملة لم يكن منهجًا خاصًّا به ، ولا كان أمرًا مقصودًا ، بل هو الواقع الذي كان عليه المؤلفون في عصره وما تلاه من العصور حتى القرن الرابع حين سبّع ابن مجاهد السبعة ، فعرف بعد ذلك القراء السبعة والعشرة وغيرهم وتميزت مراتب

---

(١) الكتاب ١/ ٣٠٥، ١/ ٤٦٧، ٢/ ٢٩٤، بولاق .

(٢) ينظر على سبيل المثال : الكتاب ١/ ٢٥٨، ١/ ٤٧١، ٢/ ٢٤٤، بولاق .

(٣) ينظر على سبيل المثال : الكتاب ١/ ٤٧١، بولاق .

(٤) الكتاب ١/ ٤٢٦، بولاق .

(٥) الكتاب ١/ ٨٧، بولاق .

(٦) الكتاب ١/ ٤٩.

(٧) الكتاب ١/ ٣١٦، ٢/ ٤٣، ٢/ ١٦٧، ٢/ ٢٩٧، ٢/ ٢٨٩، ٢/ ٣٥٨، ٢/ ٤١٧، بولاق .

(٨) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص٥٢- ٥٣، ودراسات في كتاب سيبويه ، ص٣٨- ٣٩.

القراءات والقراء، وكان الأمر قبل ذلك يسير على نحو ما ذكرنا من أن المؤلف يذكر قراء بلده الذين يعرفهم بالاسم، وكذلك الذين طبقت شهرتهم الآفاق من قراء الصحابة والتابعين وتابعيهم، ونحوهم مع الإشارة إلى قراءات قراء الأمصار الأخرى إجمالًا إلا أن يكونوا من مشهوري الصحابة والتابعين المشتغلين بالقراءة والإقراء، وذلك لعدم تيسر المواصلات والاتصالات بين هذه الأمصار على نحو ما هو حاصل في زماننا، فسيبويه- وهو بصري- لم يكن على علم بقراءات غير البصريين تفصيلًا، بل القراء السبعة أو العشرة أنفسهم لم يكونوا على علم بأنهم من السبعة أو العشرة حتى ماتوا. وهذا الأمر كما هو في بعض المواضع من كتاب سيبويه، هو كذلك واضح في معاني القرآن للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفى سنة ٢١٥هـ، وفي المقتضب، للمبرد أبي العباس محمد بن يزيد المتوفى سنة ٢٨٥هـ، وهما بصريان، وفي معاني القرآن، للفراء أبي زكريا، المتوفى سنة ٢٠٨هـ، وتفسير الطبري أبي جعفر محمد بن جرير المتوفى سنة ٣١٠هـ، وهما كوفيان، فكيف فات ذلك على الدكتور/ شلبي؟ ولم كان سيبويه وحده هو المتهم بالتعصب دون غيره؟! هذا ما لم يجد له الباحث إجابة شافية مقنعة. والعلم عند الله تعالى.

٣- ومن التهم التي ألصقها الدكتور شلبي بإمام النحاة أنه يجوِّز القراءة بغير الوارد عن النبي ﷺ إذا كان يوافق وجوه العربية، حيث يقول: «وأحيانًا يجوّز- يعني سيبويه- قراءة لم ترد عن واحد من القراء العشرة»[1].

وقال في موضع آخر: «... فهل كان سيبويه يتخير القراءات على مذاهب العربية ... ويجوز وجهًا غير مقروء به؟ هذا ما أميل إليه وأرجحه، وليس سيبويه في ذلك نسيج وحده، بل إن أستاذه عيسى بن عمر له اختيار على مذاهب العربية كذلك»[2].

---

(١) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو، ص ١٦٣.

(٢) الموضع السابق.

ويذكر الباحث أن عيسى بن عمر قد روي عنه ذلك ، وهو من المآخذ عليه ، قال المحقق ابن الجزري عن عيسى : « وكان عالمًا بالنحو غير أنه له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة العامة ، ويستنكره الناس ، وكان الغالب عليه حب النصب إذا وجد إلى ذلك سبيلًا »(١) . وما أظنه يذهب إلى التلاوة .

ولكن ما ذنب سيبويه وهل نسب إليه أحد من علماء العربية أو غيرهم ذلك ؟ وما الدليل على إثبات هذه التهمة الكبيرة في حقه ؟ إنه لأمر غريب أن يصر هذا الباحث على نسبة هذه التهم الظالمة إلى أمثال سيبويه ممن ينظرون في القراءات ، ويحتجون لها على مذاهب العربية ، ويشرعون للناس منهج كلامهم على قياسها ، فيجيزون لهم أن يتكلموا على ما جاء من لغات العرب ، وبذلك يأخذون من القرآن وقراءاته ما يحتاجون إليه في بناء قواعد النحو لأجل تيسير النطق الصحيح للناس في كلام الناطقين بالعربية . وهم في ذلك يبنون على الكثير الشائع في كلام العرب ، وفي مقدمته القرآن الكريم وقراءاته . ولما كان القرآن بكل قراءاته لم يحو كل صور النطق الصحيح عند العرب ، فهم يجوزون في كلام الناس النطق بكل ما هو شائع في كلام العرب ، وإن لم يرد في القرآن ، فيظن من لم يفهم كلامهم أنهم يجوزون القراءة بغير الوارد- معاذ اللّه- وهم لا يقصدون تجويز القراءة بغير الوارد ، وإنما يجوزون النطق في كلام الناس بما هو شائع في كلام العرب وإن لم يرد في القرآن . وكيف يجوزون القراءة بالرأي ، وقد أجمع المسلمون على تحريم ذلك وكفر فاعله ؟ قال الإمام النووي : « أجمع المسلمون على وجوب تعظيم القرآن العزيز على الإطلاق وتنزيهه وصيانته ، وأجمعوا على أن من جحد منه حرفًا مما أجمع عليه أو زاد حرفًا لم يقرأ به أحد وهو عالم بذلك فهو كافر »(٢) .

---

(١) غاية النهاية ١/ ٦١٣.

(٢) التبيان في آداب حملة القرآن ، للإمام النووي ، ص ١٣١، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ، نشر مكتبة البيان- لبنان ، ط/ ١، سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م .

ونقل عن القاضي عياض مثل هذا الكلام، فقال: «قال الإمام الحافظ أبو الفضل القاضي عياض- رحمه الله- : وقد أجمع المسلمون على أن القرآن المتلوّ في جميع الأقطار، المكتوب في المصحف الذي بأيدي المسلمين مما جمعه الدفتان من أول ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ كلام الله، ووحيه المنزل على نبيه محمد ﷺ وأن جميع ما فيه حق، وأن من نقص منه حرفًا قاصدًا لذلك أو بدله بحرف آخر مكانه، مما لم يشتمل عليه المصحف الذي وقع عليه الإجماع ... عامدًا لكل هذا فهو كافر»(١)

كما نقل عن أبي عثمان بن حداد قوله: «جميع من ينتحل التوحيد متفقون على أن الجحد بحرف من القرآن كفر، وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة ابن شنبوذ المقرئ أحد الأئمة المقرئين المتصدرين بها مع ابن مجاهد، لقراءته وإقرائه بشواذ من الحروف، مما ليس في المصحف، وعقدوا له مجلسًا للرجوع عنه والتوبة منه، وكتبوا فيه سجلًّا أشهد فيه على نفسه في مجلس الوزير أبي علي بن مقلة سنة ٣٢٣هـ»(٢).

فإذا ظهر هذا علمنا أية تهمة هذه التي يدأب هذا الباحث على توجيهها إلى سيبويه في عدة مواضع من كتابه، ويصر على تأكيدها ضمن مزاعم أخرى يلخصها في نقاط واضحة محددة، ويزعم أنها من سمات ما يسميه بمدرسة القياس في النحو، التي جعل سيبويه إمامًا لها حيث يقول: «أما مدرسة القياس فكان من مقاييسها ما يلي:

أ- عدم الاحتجاج برسم المصحف.

ب- عدم الاعتماد في الاحتجاج على ما حدث به الأشياخ وما نقل عن الأئمة.

ج- تغليط القراءات المروية إذا لم تكن متفقة مع ما ترى من مقاييس العربية.

---

(١) الموضع السابق.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٢.

ويقابل ذلك :

د- تصحيح ما لم يرد من القراءات إذا كان جائزًا في العربية »[١] .

ويرى الباحث أن هذه الدعاوى كلها بعيدة عن الواقع في مذهب النحاة في النظر إلى القراءات ما عدا تغليط بعض القراءات المروية ، الذي تقدم الكلام عليه مستوفى في هذا البحث . وليس لهذا الباحث أي دليل على هذه الدعوى الظالمة لسيبويه ، إلا سوء فهمه لعبارات الكتاب ، وتجاهله قوله الصحيح الصريح الواضح في رد هذه التهمة : « والقراءة سنة لا تخالف » وهذا يكفينا عناء التطويل في الرد عليه بكثرة النقول .

ومما يدل على بطلان هذه الدعوى من أساسها ، وسقوط هذه التهمة عن سيبويه بالكلية ، وأن سوء الفهم لأساليب العلماء والتسرع في الأحكام مما ابتلي به هذا الباحث أنه ادعى على الفراء مثل ما ادعى على سيبويه مع استفاضة النصوص التي تنفي هذه التهمة في معاني القرآن للفراء .

فالفراء في معانيه ينطلق من قاعدة ذكرها بقوله : « والقراءة لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية ، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنع بما لم يقرأه القراء مما يجوز »[٢] . وهذا نص صريح لا يناقض ما يغمر المعاني من أقواله التي تبيح النطق في كلام الناس بما لم يرد في الآية التي يتحدث عنها ، فهو كما يجوز النطق بما جاءت عليه الآية من لغات العرب يجوز كذلك النطق بما لم ترد به الآية من وجوه العربية الشائعة ، فيقول مثلًا : « وقوله : ﴿وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٣] . متبع للمصدق في نصبه ، ولو رفعتهما على أن تتبعهما قوله : ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾[٤] . كان صوابًا »[٥] . فالفراء هنا يجوز

(١) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، ص ٤٢٧.

(٢) معاني القرآن ، للفراء ١/ ٢٤٥.

(٣) من الآية ٤٦ في سورة المائدة .

(٤) من الآية السابقة .

(٥) معاني القرآن ، للفراء ١/ ٢٤٥.

الرفع، ويراه صوابًا من حيث العربية لا من حيث القراءة. ويقول أيضًا: «وتقول: هزه وهز به ... وكذلك في قوله: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾[1]. ولو كانت: وهزي جذع النخلة، كان صوابًا»[2]، فهو يقصد أن تعدية الفعل «هز» بنفسه كتعديته بالباء، كلتاهما جائزة في العربية. فهل يفهم من ذلك أنه يجوز القراءة بـ «وهزي جذع النخلة»؟ كلا. ويقول أيضًا: «وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾[3]. قرأت القراء بالياء «أي: «يقوم» بالياء بعدّ «الأشهاد» مذكرًا، ولو قرأ قارئ: «ويوم تقوم»، كان صوابًا؛ لأن الأشهاد جمع، والجمع من المذكر يؤنث فعله ويذكر إذا تقدم. والعرب تقول: ذهبت الرجال، وذهب الرجال»[4] فهو يقول هنا: إن تأنيث الفعل في مثل هذا الوضع يجوز في قياس العربية، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾[5]. و﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ﴾[6]. و﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾[7]. ولا يعني جواز القراءة بذلك في الآية، وقد قرأ به بعض القراء[8].

ومثل هذه النصوص كثيرة كثرة مستفيضة ظاهرة في معاني القرآن للفراء، وهو أمر يدل على قصد الفراء النحوي وهدفه من تأليف الكتاب، على أنه كتاب لتوضيح قواعد العربية وبيان وجوه النطق فيها، وأن القرآن جاء على أفصحها وأبلغها وأحسنها وخيرها، ولكنه لم يشملها كلها، مما يحتاج إلى البيان والتحديد حتى لا يظن ظان

---

(١) من الآية ٢٥ في سورة مريم.

(٢) معاني القرآن، للفراء ٢/ ١٦٥.

(٣) من الآية ٥١ في سورة غافر.

(٤) معاني القرآن، للفراء ٣/ ١٠.

(٥) من الآية ١٤ في سورة الحجرات.

(٦) من الآية ١٠ في سورة إبراهيم.

(٧) من الآية ١١٨ في سورة البقرة.

(٨) في البحر المحيط ٧/ ٤٧٠: «قرأ ابن هرمز وإسماعيل والمنقري عن أبي عمرو بتاء التأنيث للجماعة».

أن ما جاء في القرآن لا يجوز غيره ، أو أن التوجيه الإعرابي الواحد لا يمكن مخالفته بما يسمح به سنن العرب في كلامها .

وهذا التفسير لصنيع الفراء ومسلكه في المعاني لم يهتد إليه الدكتور/ شلبي ، فتوهم أنه يجوّز القراءة بكل ما يوافق العربية ولو كان غير مروي ، كما توهم مثل ذلك في حق سيبويه ، فقال : « وأرجو أن أرجع لكم إلى ما كان من الفراء في معاني القرآن ، فقد جوّز في غير قيد ولا تحذير القراءة بما يتفق هو والأوجه الإعرابية والصرفية ، وقد رأينا أن ذلك قد ورد في كتابه في كثرة غامرة »(١) . ويقول أيضًا بعد سوق بعض المواضع التي ذكرناها من كلام الفراء : « ومن هنا أيضًا رأيت أنه يجوّز القراءات التي تجوزها الصنعة الإعرابية واللغوية ، فتراه يقول- في كثرة ظاهرة- : لو قرئ بكذا كان صوابًا »(٢) .

وهذا غير صحيح في الواقع والحق فهي دعوى باطلة ظالمة ، سببها سوء الفهم لعبارات السلف ، وتقويل لهم ما لم يقولوه ، فالفراء لا يجوز القراءة بغير الثابت عن النبي ﷺ من القراءات المتواترة بشروطها المعروفة عند القراء ، ولكنه نحوي يشرع للناطقين بالعربية مناهج الكلام ، ويبين لهم مسالك النطق الصحيح ، وتعددها في العربية ، لاستعمالها في كلامهم عند الحاجة ، لا في القرآن الذي لا يظن عاقل أنه تجوز قراءته كيف ما اتفق دون صحة السند والرواية عن سيدنا رسول اللّٰه ﷺ ، وإلا لأصبح الأمر فوضى ، والقراءات ألوانًا لا يحصيها عد ولا تضبطها حدود . وهذه تهمة لا يصح إسنادها إلى الفراء ، وهو من هو إمامة وفضلًا . ولو صت لنقلت عنه مذهبًا ، ولاستحق عليه التأديب ، كما فعل مع ابن شنبوذ(٣) من بعده ، وما لنا نذهب بعيدًا وأقوال الفراء نفسه في المعاني ترد هذه التهمة ، وتوضح هدفه من استحسانه الذي

(١) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، ص ٢٨٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٢.

(٣) هو الإمام محمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ ، أبو الحسن البغدادي ، تراجع قصته وترجمته في غاية النهاية ٢/٥٢- ٥٦.

ذكرنا طرفًا منه . فهو ، عندما أطلق كثيرًا من أقواله السابقة ينص في مواضع متعددة على أن ذلك لا يجوز في القراءة ، أو لا يصلح في كتابة المصحف ، أو هو لا يجترئ على مخالفة رسم المصحف الثابت بالرواية ، الموافق لوجه من وجوه العربية ، فنراه يقول مثلًا : « فإن قلت : « هذا يوم ينفع الصادقين »(١)- أي بتنوين يوم- كما قال تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ﴾(٢) تذهب إلى النكرة كان صوابًا ... وهو على ذلك جائز ، ولا يصلح في القراءة »(٣) فجوازه في العربية لا في القراءة ، كما هو صريح عبارته هنا . ويقول أيضًا : « وقوله : ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾(٤) الوجه الرفع في القنوان ؛ لأن المعنى : ومن النخل قنوانه دانية . ولو نصب على تقدير : وأخرج من النخل من طلعها قنوانًا دانية ، لجاز في الكلام ، ولا يقرأ بها لمكان الكتاب »(٥) . أي : القرآن ورسم المصحف ، فالجواز في قياس العربية لا في القراءة . ويقول أيضًا : « وإذا تركت الهمزة من الرؤيا قالوا رويا ، طلبًا للهمزة ، وإن كان من شأنهم تحويل الهمزة ، قالوا : « لا تقصص رُيّاك »(٦) في الكلام . وأما في القرآن فلا يجوز ؛ لمخالفة الكتاب »(٧) . ويقول : « ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم﴾(٨) . مهموزة ، ولو تركت همز مثله في غير القرآن قلت : يكلوكم ، بواو ساكنة »(٩) . ويقول : « ولولا كراهة خلاف الآثار والإجماع لكان وجهًا جيدًا من القراءة »(١٠) . ويقول : « والعرب

---

(١) من الآية ١١٩ في سورة المائدة .

(٢) من الآية ١٢٣ في سورة البقرة .

(٣) معاني القرآن ، للفراء ١/ ٣٢٧.

(٤) من الآية ٩٩ في سورة الأنعام .

(٥) معاني القرآن ، للفراء ١/ ٣٤٧.

(٦) من الآية ٥ في سورة يوسف .

(٧) معاني القرآن ، للفراء ٢/ ٣٥.

(٨) من الآية ٤٢ في سورة الأنبياء .

(٩) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٤.

(١٠) المرجع السابق ٢/٢١٧- ٢١٨.

تقول : صلقوكم بالصاد والقراءة بالسين ، ولا يجوز القراءة بها ، لمخالفتها إياه »[١]

وأمثال هذه النصوص كثيرة في معاني القرآن للفراء ، مما يدفع عنه كل شبهة ، ويجعل الأمر واضحًا أشد الوضوح في منهج الفراء وقصده من أقواله السابقة ، ولو كان يجوّز القراءة بكل ما يوافق العربية لجوّز قراءة أبي عمرو في سورة طه : « إن هذين لساحران »[٢] التي تعددت وجوه تخريجها ، وأجمعوا على خروج القراءة المتواترة فيها ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ عن الشائع في كلام العرب ، والتمسوا لها تخريجًا على وجوه مختلفة منها بعض لهجات العرب غير الشائعة ، وقال فيها الفراء وهو يتحدث عن زيادة حرف في رسم المصحف مما يقتضي القياس زيادته : « ولست أشتهي ذلك ، ولا آخذ به ، واتباع المصحف إذا وجدت له وجهًا من كلام العرب ، وقراءة القراء أحب إليّ من خلافه ، وقد كان أبو عمرو يقرأ : « إن هذين لساحران » ولست أجترئ على ذلك وقرأ : « فأصدق وأكون »[٣] . فزاد واوًا في الكتاب ، ولست أستحب ذلك »[٤].

فالفراء- كما ترى- نحوي اتخذ من النص القرآني موردًا لتأصيل النحو ، ومد القول فيه ، واستيفاء أساليب الكلام العربي ، بما لا يمس قدسية القرآن ، ولا يعيب أسلوبه العالي ، ولا يجترئ على هدم ركن أساس من أركان القراءة المقبولة الواجبة الاتباع ، وهو الرواية الصحيحة[٥] .

ويخلص الباحث مما تقدم إلى أن هذه التهمة باطلة في حق سيبويه كما هي باطلة

---

(١) المرجع السابق ٢/ ٣٣٩.

(٢) من الآية ٦٣ في سورة طه .

(٣) الآية ١٠ في سورة المنافقون . وقد قرأ الجمهور (أكنْ) وأبو عمرو وحده (أكون) بواو زائدة . وينظر الكلام على هذه الآية في : التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ، ص٢٦١- ٢٧١.

(٤) معاني القرآن ، للفراء ٢/٢٩٣- ٢٩٤.

(٥) ينظر : النحو وكتب التفسير ١/ ٢٣٠.

في حق الفراء. والعلم عند الله تعالى.

٤- من التهم التي وجهها بعض الباحثين المحدثين إلى سيبويه أنه يفضل القراءة التي انفرد بها أحد القراء على قراءة الجمهور، وهي تهمة باطلة، سببها سوء فهم الكتاب، وتدل على أن بعض هؤلاء المحدثين يعمد إلى تحريف الكلم عن مواضعه، لحاجة في نفسه. فقد قال الدكتور/ شلبي: «قد ينفرد قارئ من القراء العشر بقراءة ويقرأ غيره بغيرها، ومع ذلك فإن سيبويه يحكم بأن هذه القراءة المنفردة أكثر وأجود، فقد قرر أن النصب في ﴿مَعْذِرَةً﴾ من قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾[(١)] أكثر وأجود»[(٢)] ثم أخذ يناقش قول سيبويه: «أكثر وأجود» غير ممانع في أن تكون أجود؛ لأن القراءات لا يدعى أن كل ما جاء فيها على أعلى الدرجات من الفصاحة، كما جاء عن الإمام أبي نصر القشيري في منجد المقرئين، لابن الجزري، ولكنه خطأ سيبويه في قوله: «أكثر»؛ لأن الذي قرأ بالنصب حفص فقط. ولا شك أن إمام النحاة مظلوم في هذا الادعاء الباطل، مفترى عليه، بسبب سوء الفهم، وخطأ النقل، وربما بسبب خبث الطوية وقصد التحريف وسوء النية، والله أعلم بحقيقة الحال. فسيبويه لم يذكر قوله: «أكثر وأجود» حكمًا أو تعليقًا على الآية الكريمة السابقة، وإنما ذكره حكمًا وتعليقًا على شاهد شعري ذكره بعد الآية، وهذا الشاهد يختلف أسلوبه عن أسلوب الآية، فالنصب فيه أكثر وأجود، بخلاف الآية الكريمة، فجاء هذا الباحث، واختصر قول سيبويه في الآية وحذف الشاهد الشعري، ونقل حكمه للآية، ليتم له ما أراد، ولكن دون إثبات ذلك خرط القتاد. والباحث مضطر إلى نقل النص الكامل من الكتاب، ليتبين الخطأ من الصواب.

قال- رحمه الله تعالى- في «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء»: «وسمعنا بعض العرب يقول له: كيف

---

(١) من الآية ١٦٤ في سورة الأعراف.

(٢) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو، ص ١٦٢.

أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه . فكأنه يحمله على مضمر في نيته ، هو المظهر ، كأنه يقول : أمري وشأني : حمد الله وثناء عليه . ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ، ولم يكن مبتدأ ليبني عليه ، ولا يكون مبنيًا على شيء هو ما أظهر ... ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل : ﴿قَالُواْ مَعۡذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمۡ﴾ . لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمر ليموا عليه ، ولكنهم قيل لهم : ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوۡمًا﴾ فقالوا : موعظتنا معذرة إلى ربكم . ولو قال رجل لرجل : معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا ، يريد : اعتذارًا ، لنصب . ومثل ذلك قول الشاعر :

يشكو إليّ جملي طول السرى   صبر جميل فكلانا مبتلى(١)

والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره . ومثل الرفع : ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ﴾(٢) . كأنه يقول : الأمر صبر جميل »(٣) .

ومن الواضح في كلام سيبويه أنه يريد رفع ﴿مَعۡذِرَةً﴾ في الآية ، لأن الآية خبر وليست أمرًا . ثم قال : « ولو قال رجل لرجل : معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا .. نصب » يعني أنه لو كانت « معذرة » في معنى الأمر أو الإنشاء ، وهي مصدر ، لكانت منصوبة ، ولم يذكر سيبويه قراءة النصب البتة ، ولعله لم تبلغه وإلا لذكرها على ما عرف عنه في كتابه من الحرص على إيراد القراءات . ثم قال سيبويه : ومثل ذلك قول الشاعر . فذكر البيت على رواية الرفع ، وقال : « والنصب أجود وأكثر » . فهو يقول : رُوى هذا البيت برفع « صبر جميل » كما ذكرته ، والنصب في مثل هذا الأسلوب والمعنى المراد أكثر وأجود . فقوله : « أكثر وأجود » راجع إلى البيت ؛ بدليل قوله : « لأنه يأمره » فالذي يريدهٔ سيبويه هنا أن النصب في العربية عندما يكون المصدر

---

(١) البيت من الرجز ولا يعرف قائله ، والشاهد فيه رفع صبر على الابتداء ، أي صبر جميل أمثل ، أو على الخبر ، أي : أمرك صبر جميل . وجاء في شروح سقط الزند ص٦٢٠ (صبرًا جميلاً) بالنصب . وقد قال : النصب فيه أجود ؛ لأنه يأمره .

(٢) من الآية ١٨في سورة يوسف .

(٣) الكتاب ٣١٩/١- ٣٢١.

بمعنى الأمر أكثر وأجود . والمصدر في البيت بمعنى الأمر . أما في الآية فإنه بمعنى الخبر . وهذا ما فهمه السيرافي الذي يقول في شرح كلام سيبويه : « نصب « صبر » في البيت أجود ؛ لأن الجمل كان شاكيًا لطول السرى ، فأمره صاحبه بالصبر ، والذي في الآية إخبار يعقوب بصبر حاصل ، أو سيكون عند فقدان يوسف »[١] .

وبناءً على هذا فإن سيبويه لم يفاضل بين قراءتي الرفع والنصب في الآية ، ويحكم للأخيرة بأنها أكثر وأجود ، كما حاول الدكتور أن يوهمنا ، وإنما قرر حكمًا للمصدر ، إذا كان بمعنى الأمر أنه يجيء مرفوعًا ، والنصب فيه أكثر وأجود .

وأما قراءة حفص بنصب « معذرة » فمعذرة مفعول لأجله ، أي : موعظتنا من أجل المعذرة . أو مفعول مطلق أي : نعتذر معذرة . كما يقول العكبري[٢] . وقال أبو جعفر النحاس صاحب إعراب القرآن : « وهذا من دقائق سيبويه ولطائفه التي لا يلحق فيها »[٣] .

بهذا تبطل هذه التهمة وتسقط عن سيبويه ، وقد حاول الدكتور شلبي إلصاقها به ضمن التهم الكثيرة التي كلها على هذا المنوال من البطلان .

٥- مثل قوله عن سيبويه : « وأحيانًا يجوّد قراءة مشهورة ويجوّز فيها وجهًا غير مقروء به ، كأن يقول في « فأما ثمودَ فهديناهم » : « النصب عربي كثير والرفع أجود »[٤] . وهذا رأي الدكتور شلبي في أن النصب غير مقروء به هنا في « ثمود » وهو غير صحيح ، وفي هذا القول من التجني على سيبويه وظلمه ما فيه ، فقد ذكر سيبويه هذه الآية في كتابه خمس مرات[٥] ثنتان منها بقراءة النصب . وقد ذكرها فيهما

---

(١) ينظر : هامش الكتاب ١/ ٣٢١.

(٢) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٠٠.

(٣) إعراب القرآن ، للنحاس ١/ ٦٤٦.

(٤) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، ص١٦٣.

(٥) الكتاب ١/ ٤١، ١/ ٤٢، ١/ ٤٩، ١/ ٧٤، ٢/ ١٢٨.

بقوله : « وقد قرأ بعضهم : « وأما ثمودَ فهديناهم » ... »[١] ، فهو- إذن- يحكيها قراءة وهو ثقة بالإجماع فيما يرويه قراءة فلابد أن يكون كذلك ، ولو كانت شاذة . فهذا أبو حيان يروي عنه بعض القراءات بعدّه من القراء ، ويوثق بالنقل عنه ، مثل ما فعل في قوله تعالى : ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ﴾[٢] . قال أبو حيان : « قرأ الجمهور : « فاستغاثه » أي : طلب غوثه ونصره على القبطي . وقرأ سيبويه وابن مقسم والزعفراني بالعين المهملة والنون بدل التاء ، أي : طلب منه الإعانة على القبطي .

قال أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة : « الاختيار قراءة ابن مقسم ، لأن الإعانة أولى في هذا الباب . وقال ابن عطية : ذكرها الأخفش ، وهي تصحيف لا قراءة . انتهى ، وليست تصحيفًا ، فقد نقلها ابن خالويه عن سيبويه[٣] وابن جبارة عن ابن مقسم والزعفراني »[٤]

فسيبويه قارئ ثقة بالإجماع . ويبدو للباحث أن الدكتور/ شلبي حذف ما حذف من قول سيبويه : « وقد قرأ بعضهم » لحاجة في نفسه ، بدليل أنه أسند إليه قولًا ظالمًا ، وهو أنه يجوّز وجهًا غير مقروء به .

وبالرجوع إلى كتب القراءات نجد أنه قد قرأ هذه الآية بنصب « ثمود » بلا تنوين غير واحد من القراء ، منهم الحسن البصري ، ووافقه المطوعي في أحد الوجهين عنه ، وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي[٥] . فهو- إذن- وجه مقروء به في الشواذ ، وقد تقدم أن النحاة أجمعوا على الاستشهاد بالشاذ من القراءات ، وأن سيبويه وطبقته ما عرفوا القراءات السبع أو العشر ، فلا معنى إذن لقول الدكتور/ شلبي : « وأحيانًا-

---

(١) الكتاب ١/ ٤١، ١/ ٧٤.
(٢) من الآية ١٥ في سورة القصص .
(٣) ينظر : مختصر شواذ ابن خالويه ، ص ١١٢.
(٤) البحر المحيط ٧/ ١٠٩.
(٥) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٨، وينظر : شواذ ابن خالويه ، ص ١٣٣، وتفسير الطبري ١/ ١٠٤- ١٠٥، وتفسير القرطبي ١٥/ ٣٤٩، ٧/ ٢٣٨، والقراءات الشاذة ، ص ٨٤.

يجوّز- أي سيبويه- قراءة لم ترد عن واحد من القراء العشرة »[١] .

ومما يدل على أن الدكتور شلبي له سهم يريد أن يوجهه إلى سيبويه ، ولو وصل على ذلك على أشلاء الحقائق العلمية أنه لمّا أراد أن يثبت تهمة تعصب سيبويه للقراء البصريين ، وهي تهمة ظالمة تقدمت مناقشتها وإبطالها ، حمله ذلك على التناقض والتخبط ، فقال : « ويرفع « ثمود » في قوله تعالى : « وأما ثمود » الحسن وابن أبي إسحاق »[٢] يريد أنهما قرآ برفع (ثمود) وأن سيبويه استجاده لذلك . ولا شك أن إسناد أو نسبة قراءة رفع « ثمود » إلى الحسن وابن أبي إسحاق خطأ جره الحرص على إثبات تهمة التعصب للقراء البصريين على سيبويه ، وأن ما يستجيده من القراءات- إذا ما استجاد- لا يكون إلا من قراءات القراء البصريين ، ومنهم الحسن وابن أبي إسحاق في هذه القراءة- ولكن فات عليه أن الرفع قراءة الجمهور من العشرة وغيرهم وأنها المرجحة لديهم جميعًا . وأما الحسن وابن أبي إسحاق فإنهما قرآ الآية بالنصب بلا تنوين . ولا تذكر كتب القراءات عنهما أنهما قرآ بالرفع بدون تنوين ، كما جاء في كتاب سيبويه . أما ابن أبي إسحاق فلا يروى عنه الرفع مطلقًا فيما وقف عليه الباحث . وعبارة الطبري تدل على ذلك ، وهي : « وأما ابن أبي إسحاق فإنه كان يقرؤها نصبًا « وأما ثمودَ » بغير إجراء »[٣] وأما الحسن فالمنسوب إليه في كتب القراءات الشاذة وغيرها وجهان : النصب بدون تنوين ، كما تقدم ، والرفع مع التنوين . يقول البناء : « وعن الحسن « وأما ثمودَ » بفتح الدال بلا تنوين ، وعنه أيضًا بالرفع والتنوين »[٤] .

ومن الواضح أن ما جاء في الكتاب رفع بلا تنوين ، فلا يصح نسبتها للحسن ، وهي قراءة الجمهور ، واتفق عليها السبعة ، وهي المرجحة عند جميع العلماء لا عند

(١) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، ص ١٦٣.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٥.

(٣) تفسير الطبري ٤/ ١٠٥. والإجراء بمعنى التنوين من مصطلحات الكوفيين.

(٤) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٨١.

سيبويه وحده . وقد قال البناء : بعد ما تقدم : « والجمهور على ضم الدال بلا تنوين على الابتداء ، والجملة خبر ، وهو متعين عند الجمهور ، لأن « أما » لا يليه إلا الابتداء ، فلا يجوز فيه الاشتغال إلا على قلة ، كما قال السمين »[١] .

وقد استند الدكتور شلبي على البحر المحيط في نسبة قراءة الرفع إلى الحسن وابن أبي إسحاق ، وليس فيه ذلك ، بل الذي فيه في الموضع الذي أشار إليه أن الرفع بلا تنوين قراءة الجمهور ، وأن ابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب يقرأون : « ثمودًا » بالتنوين مصروفًا ، وأن الحسن وابن أبي إسحاق قرآ « ثمود » بالنصب بلا تنوين[٢] .

ولعل الدكتور شلبيًا يريد أنهما قرأا بالنصب ، ولكنه أخطأ ، وهذا بعيد ، لأن القراءة التي استجادها سيبويه هي قراءة الرفع لا النصب ، فلا يتم ما ادعاه الدكتور/ شلبي من أنه يستجيد قراءة القراء البصريين ، ويهتم بها دون غيرها . وهي دعوة غريبة تنقصها النظرة الشاملة لشواهد سيبويه القرآنية التي زاد مجموعها على الخمسين وأربعمائة شاهد ، جمهورها الأعظم من القراءات العشر المتواترة ، أخذ منها الدكتو/ شلبي بضع آيات لا تزيد على العشر ، قصد إيرادها على قراءاتها الشاذة ، ثم أخذ يلتمس الأدلة منها على ما تخيله من عصبية سيبويه للقراء البصريين ، وأنه يجوّز القراءة بغير الوارد ، وأنه طعن في بعض القراءات . وهذه المقدمات الخطأ انتهت به إلى نتيجة خطأ في قوله « وأقول : يمكن أن أستخلص من هذا ما أستطيع أن أسميه نحو القراء البصريين ، وهو أمر خليق بأن يختبر ويتوسع فيه ، ويتوجه إليه الدارسون والباحثون لما فيه من توثيق لقراء لم يردوا في العشرة ... »[٣] وهذه بدعة جديدة اسمها نحو القراء البصريين يضيفها هذا الباحث إلى بدع أخرى في هذا الميدان ، نحو النحو الوظيفي ، والنحو القرآني ، والنحو الميسر ، والنحو الجديد ، والنحو المهذب ... إلخ هذه

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٨١.

(٢) البحر المحيط ٧/ ٤٩١، في الكلام على الآية ٥٩ من سورة الإسراء.

(٣) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، ص ١٦٥.

الأسماء التي قلت من قبل إنها كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئًا . فهي كلها شعارات فارغة جوفاء ربما يسرك حسن رنين أسمائها ومنظرها ومظهرها ولكن سرعان ما يحزنك سوء مخبرها إذا وقفت على حقيقتها وجوهرها .

ومما يدل على الهوى والغرض بعيدًا عن آداب البحث العلمي ما فعله شلبي الدكتور/ في قوله تعالى : ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُوا۟ وَٱلصَّـٰبِرِينَ﴾(١) في قراءة الحسن والأعمش ويعقوب : « الصابرون » بالرفع ، كما ذكر سيبويه ، فقال شلبي : إنه قد استفتى كتب طبقات القراء فوجد أن يعقوب بصري مثل الحسن ، ولكنه سكت عن الأعمش ، فلم يذكر أنه كوفي ، ولا أدري : هل لأنه لم يستفت فيه كتب طبقات القراء أو قد فعل ذلك ولكنها لم تفته ؟ من الواضح أنه لم يذكر أنه كوفي ؛ لأن ذلك يناقض غرضه ، وهو إثبات عصبية سيبويه للقراء البصريين ، ولا أدري إن كان الباحث الفاضل يعلم أن يعقوب من القراء العشرة ؛ إذ هو يعقوب بن أبي إسحاق الحضرمي(٢) .

ومثل هذا صنيعه في قوله تعالى : ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ .. ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ...﴾(٣) . وقد قرأ ابن جبير وعمرو بن عبيد والجحدري بالرفع ، فقال الدكتور / شلبي : إن عمرو بن عبيد بصري ، وهذا صحيح ، ولكنه لم يذكر أولم يعرف أن ابن جبير كوفي ، وهو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي المُتوفى سنة ٩٥هـ(٤) . وقد قال الدكتور / شلبي : إنه لم يعثر على ترجمة للجحدري ، مع أن ترجمته في النشر وغاية النهاية ، لابن الجزري ، وهو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري المتوفى في حوالي سنة ١٣٠هـ(٥) ، وقد قرأ غير هؤلاء بالرفع

---

(١) من الآية ١٧٧ في سورة البقرة .

(٢) ينظر غاية النهاية ٢/٣٨٦- ٣٨٩. والنشر ١/ ٩، ١/ ١٨٠، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ١٢٧.

(٣) من الآية ١٦٢ في سورة النساء .

(٤) غاية النهاية ١/٣٠٥- ٣٠٦.

(٥) غاية النهاية ١/ ٣٤٩، والنشر ١/ ٩.

أيضًا ، كما ذكر الدكتور شلبي نفسه[١] .

ومن هذا يظهر عدم صحة ما ادعاه شلبي من أن البصريين وحدهم قراء هاتين القراءتين .

وعلى هذه الشاكلة جميع ما ذكره في سعيه إلى إثبات هذا الخيال ، ولولا خوف الإطالة لذكر الباحث كل الأمثلة التي أوردها الدكتور / شلبي ، وبين قراءها من البصريين والكوفيين وغيرهم . ولو افترضنا أن قراءة منها انفرد بها البصريون فذلك لا يدل على ما يرمي إليه الدكتور / شلبي من اتهام سيبويه فيما يذكره ويوثقه من القراءات والقراء ، انتقى الدكتور / شلبي عينات منها ظن أن قراءها أغلبهم أو كلهم من البصريين ، وهي كما قلنا ، لا تتجاوز عشر آيات ، وترك ما عداها ، ليتخذ من ذلك وسيلة إلى اتهام سيبويه بالعصبية للجهة أو البلد ، ونحو ذلك من التهم التي لم ينتبه لها أحد من مئات العلماء والباحثين ، درسوا كتاب سيبويه طيلة ما يزيد على عشرة قرون ، وربما يرى الدكتور / شلبي أنهم أو بعضهم على الأقل قد انتبه لها ، ولكنهم تواطئوا جميعًا على عدم ذكر شيء من ذلك ، أو الإشارة إليه . ثم جاءت عبقرية الدكتور/ شلبي وبطولته لتكشف لنا عن هذا الجانب من الكتاب وأغراض سيبويه ومراميه فيه .

وقد تبين مما سلف مقدار غبار الغرور الكثيف الذي يغطي أعين بعض الباحثين المحدثين ، وهم ينظرون في كتب التراث ، مثل كتاب سيبويه . والباحث لا يملك إلا أن يسأل اللّٰه عز وجل ليكشف هذا الغبار عن أعين الجميع ، ويهديهم سواء السبيل حتى يروا الحقائق العلمية واضحة بعيدًا عن الدعاوى . وقد قيل :

سوف ترى وينجلي الغبار   أفرس تحتك أم حمار[٢]

ثم يشير الباحث إلى أن سيبويه لم يذكر رفع « الصابرين والمقيمين » في الآيتين

---

(١) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، ص١٦٤- ١٦٥ .

(٢) البيت من الرجز ، يجري مجرى المثل ، وهو بلا نسبة في مجمع الأمثال ، للميداني ١/ ٣٤٤ ، بالرقم ١٨٤٢ ، يضرب لمن ينهى عن شيء ، فيأتيه .

السابقتين على أنه قراءة، وإنما قال تعقيبًا على استشهاده بقراءة الجمهور بنصب «المقيمين» على المدح «فلو كان كله رفعًا: كان جيدًا»[(١)]. وقال تعقيبًا على استشهاده بقراءة الجمهور بنصب «الصابرين» على المدح أيضًا: «ولو رفعت الصابرين على أول الكلام كان جيدًا، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيدًا، كما ابتدأت في قوله: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾»[(٢)] وأخذ يقرر أن الإتباع والقطع واردان في مثلهما من كلام العرب، فهو- إذن- يشرع حكمًا نحويًّا في مثل هذا الأسلوب، ولا يقصد بهذين القولين وأمثالهما أنه يجوز أن يقرأ بما لم يرد في الرواية، فهذا لا يقول به سيبويه ولا غيره من النحاة، ولو قالوا بشيء من ذلك لأُخذ عليهم، ولُوحِقُوا به، كما أخذ ولوحق ابن شنبوذ، وهو ما لم يحدث، ولا تدل عليه أقوالهم فيما قرروه من الأحكام.

٦- بقي من دعاوى الدكتور / شلبي على إمام النحاة وغيره من السلف تهمة عدم الاحتجاج برسم المصحف، أو عدم الاعتداد به على حدّ تعبيره، حيث يقول: «أضع سيبويه مع مدرسة القراء الذين يأخذون عن الأئمة، ويعتدون برسم المصحف، ولكن ما جاء في كتابه من اعتداد بالقياس وتضعيف بعض القراء الأئمة يدفعني إلى القول بأنه كان مترددًا بين المذهبين»[(٣)].

أما قوله: «ما جاء في كتابه ... إلخ» فقد رأينا كيف يفهم هذا الباحث كتاب سيبويه، وتهمة تضعيف القراء يأتي حديثها. وأما تهمة عدم الاعتداد برسم المصحف، فإن هذا الباحث قد قسم أهل الاحتجاج من النحاة إلى أثريين وقياسيين، وذكر ما سماه مميزات لكل من الفريقين. وأغرب ما قاله في مقاييس من يزعم أنهم قياسيون ادعاؤه المتقدم أنهم يرون عدم الاحتجاج برسم المصحف، وفي مقابل ذلك

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٩.

(٢) الموضع السابق.

(٣) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو، ص ١٦٦.

يرون تصحيح ما لم يرد من القراءات إذا كان جائزًا في العربية[١] .

وقد تقدم الرد على التهمة الثانية ، وأما الأولى فهي كذلك لا تقل غرابة عن الأولى ؛ إذ لا يسندها دليل بل ما قدمناه من دراسات حول مواقف النحاة من القراءات في الباب الثاني من هذا البحث ينفي هذا الادعاء نفيًا قاطعًا ويرده ردًّا قويًّا ، فليس هناك نحوي لا يحتج برسم المصحف ، وإن ناقشوا بعض صور الرسم على ضوء اختلاف المصاحف في بعض الحروف ، وهذه تهمة كبيرة يعممها الدكتور شلبي على كل النحاة الذين يصفهم بأنهم أصحاب مدرسة القياس ، وفي مقدمتهم سيبويه ، وأبو علي الفارسي ، وهما الوحيدان اللذان أخلصهما لهذه المدرسة المتوهمة المزعومة ، وأما الفراء والطبري والزجاج وابن السراج وابن خالويه ومكي بن أبي طالب ، فيقول الدكتور / شلبي : إنهم أثريون غالبًا . إنه لتقسيم عجيب وغريب لا يؤيده دليل ولا يتفق مع جلالة هؤلاء الأئمة وعلمهم بكتاب اللّٰه ، وما عرف عنهم من تقوى وسمو إيماني وخلقي .

فالدكتور شلبي يتجاهل هذا كله ويتهمهم بتهمة تجعلهم أقرب إلى الكفر منهم إلى الإيمان- معاذ اللّٰه- كما تقدم عن الإمام أبي زكريا النووي . ولو أن هذا الباحث ذكر دليلًا واحدًا على دعواه ، أو شيئًا من أقوال هؤلاء الأئمة ، التي تدل على ما يذكر لأمكن مناقشته بالتفصيل حول هذه التهمة وبيان الحق فيها ، إحقاقًا للحق ، ودفعًا للباطل ، وبيانًا لفضل أئمتنا السالفين ، وجهودهم في حماية كتاب اللّٰه من التحريف ؛ لأنهم- فيما يعتقد الباحث- من الجنود الذين حفظ اللّٰه بهم هذا الكتاب ، تصديقًا لوعده في قوله عز وجل : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[٢] .

وحيث إن الدكتور شلبيًّا لم يذكر دليلًا ولا شيئًا من الأقوال منسوبًا لأحد هؤلاء الأئمة فإن الباحث يكتفي في الرد عليه بقول البوصيري :

---

(١) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو ، ص٤٢٧- ٤٣٠.

(٢) الآية ٩ من سورة الحجر .

والدعاوى إن لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء[1]

وحيث إنه قد تقدم أقوال سيبويه والفراء، التي ترد هذه التهمة، فإني أختم هذا الموضوع بقول إمامين من أئمة النحاة، الذين كان لهم أثر كبير في بناء أسس القياس وتوضيح منهجه في لغة العرب. وهما الإمام أبو العباس محمد بن يزيد المبرد الذي عرف عنه نقد بعض القراءات، والإمام أبو الفتح عثمان بن جني الذي نقد بعض القراءات أيضًا؛ ليُعلم أن رجال ما يسميه شلبي مدرسة القياس كلهم يحتجون برسم المصحف، ولا يجيزون القراءة بغير الوارد في القراءات القرآنية، مما يوافق قياس وجوه العربية، وأن ما يجيزونه من وجوه الكلام مما لم يرد في القراءات، إنما هو في كلام الناس لا في القرآن الكريم وتلاوته.

ذكر أبو العباس المبرد في «باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله» أن بني تميم يرفعون المستثنى، والوجه النصب؛لأن الثاني ليس من نوع الأول، فيبدل منه، فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى «لكن». وذكر شواهد قرآنية وشعرية بالنصب على لغة الحجازيين الفصحى، أو اللغة العليا، على حد وصف ابن هشام الأنصاري في شرح شذور الذهب[2]. وذكر المبرد أيضًا بعض الشواهد الشعرية وتوجيهها في لغة بني تميم برفع المستثنى الموجب المنقطع. ثم قال: «وقوله عز وجل: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[3]. من هذا الباب؛ لأن «لولا» بمعنى «هلا». والنحويون يجيزون الرفع في مثل هذا الكلام، ولا يجيزون في القرآن، لئلا يغيّر خط

---

(١) البيت من الخفيف في ديوان البوصيري، ص ٤٩، وهو يجري مجرى المثل، من همزيته التي مطلعها:

كيف ترقى رقيك الأنبياء يا سماءً ما طاولتها سماء

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ص ٢٦٥.

(٣) من الآية ١١٦ في سورة هود.

المصحف »[١] ، فالرفع- كما ترى- يجوز في كلام الناس ، ولكنه غير جائز في القرآن ؛ لأنه يخالف خط المصحف ، ويغيره ، وهذا ما لا يجوز ، لأن خط المصحف حجة ، على أن هذا الخط يجب أن يتكاتف معه موافقة العربية وصحة الرواية عند علماء القراءات . يقول المحقق ابن الجزري : « ولقد أحسن من قال : إن حذف الألف من « ذلك » تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب ، يعني على حدته ، بل ولا جائز ، بل لابد من الركنين الأخيرين . وهما موافقة العربية ، وصحة الرواية . وقد فقدا في ذلك ، فامتنع جوازه »[٢] .

وقال الإمام أبو الفتح ابن جني : « وما يحتمله القياس ولم يرد به سماع كثير ، منه القراءات التي تؤثر رواية لا تتجاوز ؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك ، كقوله عز اسمه : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣٠﴾[٣] فالسنّة المأخوذ بها في ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم اللّٰه سبحانه وتعالى ، والقياس يبيح أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها »[٤] . ثم أتبع هذا الكلام ببيان وجوه الإعراب الجائزة فيها ، بقطع إعراب « الرحمن الرحيم » برفعهما ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني وبالعكس ، وقد حسن هذا القطع ؛ لدلالته على المدح وعدم حاجة اسم اللّٰه إلى ما يميزه بالوصف ، ولكن لا سبيل إلى استعمال شيء منها في القرآن وتلاوته ؛ لأن القراءة سنة متبعة .

وهذا هو مذهب النحاة الأثبات الذين يرجع إلى أقوالهم ، ولا يجوز أن يسند إليهم غيره ، ولا يفهم من كلامهم سواه إذا حسنت النيات ، ونظر إلى مناهجهم في دراسة القراءات وأقوالهم فيها نظرة عادلة شاملة دقيقة ، وعبر عن هذا المنهج ،

---

(١) المقتضب ٤/ ٤١٦.

(٢) النشر ١/ ٤٧٢.

(٣) من الآية ٣٠ في سورة النمل .

(٤) الخصائص ١/ ٣٩٨.

وأوجز القول عنه شيخُ النحاة وإمامُهم سيبويه بقوله : « القراءة سنة لا تخالف »[(١)] وقد تقدم هذا مرارًا في البحث ، كما تقدم أن كتابه أقدم مرجع نحوي نجد فيه هذا النص ، فهو على رأس القائلين به والمطبقين له ، ولا تضارب بين آرائه ومنهجه النظري ، وبين عمله التطبيقي في الكتاب . وكذلك جمهور النحاة من بعده[(٢)] فرحم اللّٰه الجميع رحمة واسعة . وشملهم بعفوه وغفرانه وفضله إنه كريم رحيم .

٧- وهنالك تهمة أخيرة لا تقل خطورة عن سابقاتها ، بل تزيد ، وجهها الدكتوران شلبي والأنصاري إلى إمام النحو والنحاة من بعده ، وهي تهمة الطعن في القراءات ، أو معارضتها ، على حد تعبير الدكتور الأنصاري ، وتضعيف بعض القراء ونقدهم ... إلخ هذه الكلمات التي يريدان بها شيئًا واحدًا ، هو إثبات تهمة الطعن في القراءات القرآنية وقرائها أو التكلف في تأويلها ؛ لتتفق مع ما وضعه من قواعد ، أو الإعراض عنها .

وقد تقدم قول الدكتور شلبي في هذا . أما الدكتور أحمد مكي الأنصاري فهو قد بنى جميع كتبه وبحوثه التي وقف عليها الباحث[(٣)] على هذه التهمة الظالمة الباطلة ، فهو يقول مثلًا في كتابه « سيبويه والقراءات » : « وحينما عشت مع سيبويه طويلًا تكشفت لي خباياه وزواياه ، ورأيت فيما رأيت أن موقفه من القراءات يتلخص فيما يأتي :

١- موقف المعارضة الصريحة لبعض القراءات .

٢- موقف المعارضة الخفية لبعض آخر ، حيث يضع القاعدة النحوية التي تصطدم بالآية دون أن يصرح بالآية نفسها .

---

(١) الكتاب ١/ ١٤٨.

(٢) ينظر : النحو وكتب التفسير ١/ ٥٢٧، ٢/ ١١٦٣، وما بعدها .

(٣) أستثني منها كتابه القيم (أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو) .

٣- موقف التأويل والإخضاع[1] للآيات التي تتعارض مع القاعدة النحوية التي صنعوها بأيديهم .

٤- موقف الموافقة على القراءات التي تندرج تحت القاعدة ، وتوافق القوانين التي وضعوها للنحو العربي »[2] .

وقد وافق الدكتورين شلبيًا والأنصاري في هذا الادعاء غيرُهما من الباحثين المحدثين قبل الدكتورين ومعهما وبعدهما[3] .

وحيث إن هؤلاء يدّعون أنهم وجدوا هذا كله في كتاب سيبويه ، بعد معايشة طويلة له ، تكشفت لهم خلالها خباياه وزواياه ، أو كما قالوا . فلابد من دراسة مقسطة وافية شافية ، اعتمادًا على الكتاب ، وفهم العلماء من السلف له ، وعرض المواضع التي ذكروا أنهم فهموا منها هذه التهم أو أخذوها ، وعرض مواقف العلماء من النحاة والمفسرين والقراء من خلال كتبهم ، في دراسة متأنية تعتمد قبل كل شيء

---

(١) هكذا دون أن يذكر لأي شيء أخضعوها .

(٢) سيبويه والقراءات ، ص٦- ٧.

(٣) ينظر في هذا :

أثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية ، للدكتور/ عبد العال سلام مكرم ، ط/ ١، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ، بدون تاريخ .

إحياء النحو ، للأستاذ/ إبراهيم مصطفى .

الأصوات اللغوية ، للدكتور/ إبراهيم أنيس .

تطور الدرس النحوي ، للأستاذ/ حسن عون .

في اللهجات العربية ، للدكتور/ إبراهيم أنيس .

القراءات واللهجات ، للأستاذ/ عبد الوهاب حمودة .

القراءات القرآنية ، للدكتور/ عبد الصبور شاهين .

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور/ مهدي المخزومي .

من أسرار اللغة ، للدكتور/ إبراهيم أنيس .

ظاهرة التأويل في إعراب القرآن ، للدكتور/ محمد عبد القادر هنادي .

على تأمل النصوص وتحليلها ومقارنتها مع بعضها، بهدف فهمها على الوجه الصحيح الذي أراده أصحابه منها . فمن خلال ذلك تنجلي الحقائق العلمية واضحة .

وهذا ما يحاوله الباحث فيما بقي من أبواب البحث وفصوله ؛ بإذن اللّٰه تعالى . واللّٰه الموفق والهادي إلى الرشد وسواء السبيل .

البَابُ الرَّابِعُ

القضايا المتعلقة بالمسائل النحوية

وفيه توطئة وسبعة فصول :

الفصل الأول : في قوله عز وجل : ﴿سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ﴾ .

الفصل الثاني : في قوله عز وجل : ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾ .

الفصل الثالث : في قوله عز وجل : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ .

الفصل الرابع : في قوله عز وجل : ﴿كُن فَيَكُونُۚ﴾ .

الفصل الخامس : في تسكين آخر الكلمة المعربة بالحركة الظاهرة .

الفصل السادس : في العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار .

الفصل السابع : في الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

توطئة

يدرس الباحث في هذا الباب الآيات المتعلقة بالمسائل النحوية ، ويكتفي بالآيات التي تعرض سيبويه لبعض وجوه القراءات فيها ، فظن بعض الباحثين المحدثين أنه طعن فيها ، تصريحًا أو تلميحًا ، ومن خلال هذه الدراسة النقدية التحليلية يتضح ما إذا كان لهذه التهمة حظ من الصحة أو أنها مجرد دعاوى لا صلة لها بالصواب ، ولا نسب بينها وبين الحقيقة من قريب أو بعيد .

وفي هذا الباب سبعة فصول ، يستقل كل فصل منها بدراسة آية واحدة ، أو آيات فيها قراءات اتهم إمام النحاة بالطعن فيها من قبل بعض المحدثين ، من دون أن يكون لهم سابق من السلف في ذلك . وهذا شروع في تفصيل الفصول ، واللّٰه الموفق .

❁ ❁ ❁

الفصل الأول:
في قوله عز وجل: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾

هذا جزء من الآية الكريمة: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾[(١)]

استشهد سيبويه- رحمه الله- بهذه الآية في «هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردًا، وليس بفاعل، ولا صفة تشبه الفاعل كالحسن وأشباهه»[(٢)]. ومراده بذلك ما سماه النحاة بعد ذلك بالنعت السببي، وهو ما رفع اسمًا ظاهرًا، مشتملًا على ضمير يعود إلى المنعوت. ووجه استشهاد سيبويه بهذه الآية أن «سواءٌ» مصدر، بمعنى اسم الفاعل «مستو»، ويعرب «سواءٌ» عنده خبرًا مقدمًا، و«محياهم ومماتهم» مبتدأ مؤخرًا ومعطوفًا عليه. ويجوز أن يرتفع «محياهم ...» فاعلًا لـ«سواء»؛ لأنه إن لم يكن اسم فاعل حقيقة، فهو اسم مصدر، والمصدر واسمه يعملان عمل الفعل أيضًا بشروط معروفة في كتب النحو[(٣)].

---

(١) الآية ٢١ من الجاثية، وجاء في طبعة بولاق ١/ ٢٣٠ تبعًا لطبعة باريس ١/٢٠٠ رسم كلمة (نجعلهم) بالياء في أولها، وهو خطأ مطبعي، إذ لا نجد في شيء من كتب القراءات أن أحدًا قرأ هذا الحرف بالياء في أوله قط. ينظر التيسير، ص١٩٨، والكشف ٢/ ٢٦٨، والإتحاف، ٢/ ٣٩٠، والسبعة، ص٥٩٥، و تقريب النشر، ص١٧٣، وفهرس شواهد سيبويه، ص٤٤.

(٢) الكتاب، باريس، ١/ ١٩٧، بولاق ١/ ٢٣٠، هارون ٢/ ٢٨.

(٣) لكل اسم من الأسماء العاملة عمل الفعل أحكام وشروط وأحوال خاصة في العمل، وحديث ذلك مذكور مستوفى في معظم كتب النحو، وقد قال ابن مالك، وهو يتحدث عن المصدر واسمه في الألفية، باب إعمال المصدر، ص٢٩:

بفعله المصدر ألحق في العمل ... مضافًا أو مجردًا أو مع (ال)
إن كان فعل مع أن أو ما يحل ... محله ولاسم مصدر عمل

وكذلك الكلام عن ورود المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول والعكس معروف مستفيض، فلا داعي إلى الخوض فيه هنا.

وكلام سيبويه في هذا الباب كله منصب على قراءة رفع « سواءٌ » ، ولم يشر إلى قراءة النصب في هذه الآية « سواءً » من قريب أو بعيد ، وقد توسع في شرح هذا الباب ، وذكر كثيرًا من الأساليب ، وبيّن ما يجوز التكلم به ، وما لا يجوز ، وفق قوانين كلام العرب ، فكان مما ذكره أن النصب في القول « مررت بعبد اللّٰه خيرًا منه أبوه » لغة رديئة ، وهذا مصطلح معناه قليل نادر الورود في كلام العرب ، وقد أكثر سيبويه من استعماله في الكتاب ضمن مصطلحات أخرى كثيرة . وهذا كلام بيّن واضح ، وقد مضت عليه القرون من السلف دون نكير . ثم جاء بعض المحدثين ، فتوهم أن وصف « رديئة » في كلام سيبويه يرجع إلى قراءة النصب في الآية الكريمة ، مع أن سيبويه لم يتعرض لقراءة النصب بالذكر أو الإشارة إليها من قريب أو بعيد ، كما تقدم القول ، وبناءً على هذا التوهم اتهم سيبويه بأنه يطعن صريحًا في قراءة النصب المتواترة في الآية ، أو كما قال[١] .

والحق الذي يبدو للباحث أن سيبويه بريء من هذه التهمة الظالمة براءة الذئب من دم ابن يعقوب – على نبينا وعليهما أفضل الصلاة وأتم التسليم– فسيبويه لم يذكر قراءة النصب في الآية البتة ، فكيف يصح اتهامه بأنه وصفها بالرداءة والقبح ؟ ! إذ من الواضح أن وصف الرداءة في كلام سيبويه منصب على أسلوب النصب في التركيب اللغوي الذي ذكره ، لا إلى القراءة التي لم يذكرها ؛ لأن هذا التركيب قد جانب الصواب عنده ؛ إذ خالف القياس الذي رسمه بناءً على الكثير الشائع من كلام العرب الموثوق بلغتهم .

وأمام إصرار بعضهم على هذه التهمة وإلحاحهم الشديد عليها ، ينقل الباحث نص كلام سيبويه في الكتاب ، مع إيراد وجوه القراءات في الآية ، وبيان قرائها ، وخلاصة آراء العلماء من القراء والمفسرين والنحاة ومواقفهم من كلام سيبويه حول

---

(١) ينظر : سيبويه والقراءات ، ص١٦– ١٨.

الآية الكريمة، ومناقشة ذلك كله مناقشة نقدية تحليلية؛ ليبين الخطأ من الصواب. والله الموفق.

قال سيبويه، بعد كلام طويل في هذا الباب: «واعلم أن ما كان في النكرة رفعًا غير صفة، فإنه رفع في المعرفة، ومن ذلك قوله عز وجل: «أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم».

وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه. فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول، فإنه ينبغي أن ينصبه في المعرفة، فيقول: مررت بعبد الله خيرًا منه أبوه. وهي لغة رديئة، وليست بمنزلة العمل، نحو ضارب وملازم، وما ضارعه، نحو حسن الوجه. ألا ترى أن هذا عملٌ يجوز فيه يضرب ويلازم وضرب ولازم؟. ولو قلت: مررت بخير منه أبوه كان قبيحًا، وكذلك بأبي عشرة أبوه. ولكنه حين خَلص للأول جرى عليه، كأنك قلت: مررت برجل خير منك»(١).

وهذا آخر ما نجده في الصفحة التي يحيل إليها المدّعي، لنجد فيها ما يسميه بالمعارضة الصريحة للآية الكريمة، أو بعبارة أدق: لقراءة النصب في الآية. وقبل أن نعود إلى نص سيبويه بالتأمل، ونختبر ما ادعوه، يشير الباحث هنا إلى أمرين في غاية الخطورة في نظر البحث العلمي، بحسب ما تعارف عليه العلماء والباحثون قديمًا وحديثًا؛ لأنهما يتنافيان مع الأمانة العلمية والصدق. وأول الأمرين: أن الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري قد بتر هنا نصوص الكتاب بترًا غريبًا، وركب منها نصًّا لا يوجد في الكتاب بالصورة التي أورده بها الدكتور في كتابه كما سيأتي التفصيل. والأمر الثاني: هو أدهى وأمر- أن الدكتور نفسه قد قدم وأخر في نصوص الكتاب، فنسب إلى سيبويه القول: «أما مررت برجل سواءٌ والعدم، فهو قبيح .. فإن تكلمت به على قبحه رفعت العدم، وإن جعلته مبتدأ رفعت سواءٌ» وهذا النص علاوة على ما فيه من تحريف متعمد، وبتر مشوه، وتضليل للقارئ- ذكره سيبويه قبل الآية الكريمة بما

(١) الكتاب ٢/ ٣٤.

يزيد على الصفحتين ، فأخذه الدكتور ، ووضعه بعد الآية ؛ ليوهم القارئ أن سيبويه ذكره بعد الآية وصفًا لها . وزاد الإيهام بقوله : « ... وفي موطن آخر ، يقول في نفس الباب ... » وهذا قول لا يدل على أن سيبويه ذكر هذا القول قبل ذكر الآية بما يزيد على الصفحتين ، فيهما كلام كثير ، وأحكام مختلفة . ويبدو للباحث أن هذا تحريف للكلم عن بعض مواضعه ؛ لإيهام الناس بصحة اتهام باطل ظالم في حق إمام النحاة . أهذا كله لإقناع الناس ببلوغ مرتبة عالية في معرفة العربية أتاحت لصاحبها نقد سيبويه إمام النحاة ، واكتشاف أخطاء في الكتاب لم ينبه إليها السابقون مع طول معايشتهم الكتاب ، أم لشيء آخر هو حاجة في نفس الدكتور الأنصاري ؟ ! اللّٰه تعالى أعلم . وإن تعجب فعجب بقاء هذا الادعاء دهرًا طويلًا يتناقله المشتغلون بالدراسات النحوية ؛ بلا تمحيص أو مراجعة لما في الكتاب ، ليتبين الخطأ من الصواب .

ولننقل أولًا نص سيبويه كاملًا من الكتاب ، لنرى مدى التحريف الذي لحقه ، فأبعده عن مراد صاحبه . يقول سيبويه : « أما قوله : مررت برجل سواء والعدم . فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ؛ لأن في سواء اسمًا مضمرًا مرفوعًا ، كما تقول : مررت بقوم عرب أجمعون ، فارتفع أجمعون على مضمر في عرب بالنية . فهي هنا معطوفة على المضمر ، وليست بمنزلة أبي عشرة . فإن تكلمت به على قبحه ، رفعت العدم ، وإن جعلته مبتدأً رفعت سواءً »(١) .

هذا هو نص سيبويه كاملًا ، ويتساءل الباحث : ما صلة هذا الكلام بقراءة النصب في الآية الكريمة ؟ لا تبدو أية صلة بينهما للباحث ، اللهم إلا أن يقال : إن الدكتور الأنصاري وجد كلمة « سواء » هنا وهناك ، فأراد أن يوهم بها لما أراد ، و لا يتم ذلك إلا أن يأتي هذا الكلام بعد الآية ، حتى يكون تعليقًا عليها ، فارتكب ذلك على ما بينهما من بعد في المسافة والموضوع والأسلوب والمدلول المعنوي والنحوي ، فسيبويه هنا يتحدث عن العطف على الضمير المرفوع المتصل أو تؤكيده أو نحو ذلك

(١) الكتاب ٢/ ٣١.

في التوابع، دون فصله بالضمير المنفصل أو غيره. وهذه مسألة معروفة في كتب النحو، مشهورة بين النحاة، وقد جاء في الألفية:

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشيًا وضعفه اعتقد[(١)]

فسيبويه- إذن- يقول: مررت برجل سواء والعدم. قبيح حتى تقول: سواء هو والعدم؛ لأن العدم معطوف على الضمير المستتر في سواء بمعنى مستوٍ، فهذا في الحكم مثل قوله تعالى: ﴿وَيَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَـٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٩﴾﴾[(٢)]. وقوله عز وجل: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾[(٣)]. وأمثال هذا الأسلوب في القرآن كثيرة[(٤)]، وفي غيره كقول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطِّحال[(٥)]

ولا أرى صلة بين هذا الكلام وبين قراءة نصب ﴿سَوَآءً﴾ في الآية الكريمة، فسيبويه- إذن- ذكر الآية على قراءة الرفع، ولم يشر إلى قراءة النصب البتة، وإنما أجاز نصب مثل: « مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه » ووصف النصب في هذا التركيب بأنه لغة رديئة، وكذلك الأساليب الأخرى التي ذكرها، مثل: « مررت بخير منه أبوه »

---

(١) متن الألفية ص ٣٧.
(٢) الآية ١٩ من سورة الأعراف.
(٣) الآية ٥٤ من سورة الأنبياء.
(٤) من ذلك آية الأعراف ٧١، وآية يوسف ٤٠، وآية الشعراء ٧٦، وآية النجم ٢٣.
(٥) البيت من الوافر، وورد بلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٩٨، وشرح الشواهد الكبرى، للعيني ٣/ ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٨، ومجالس ثعلب ص ١٢٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٢١. وأسلوب البيت مثل أسلوب الآيات المذكورة إلا أن (بني) فيه منصوبةٌ بالفعل الذي قبله؛ لأنه قد قوته الواو النائبة عن (مع). والواو واو المعية، و(بني) منصوب؛لأنه مفعول معه، والمعنى: فكونوا أنتم مع بني أبيكم ... إلخ، ولا يريد أمر بني الأب أيضًا، وإلا لرفع عطفًا على اسم كان.

الذي وصفه بالقبح ، وكذلك : « مررت برجل سواء والعدم »حتى تقول : « هو والعدم » . فأحكام سيبويه هذه وأوصافه لا صلة لها بالقراءة ، عكس ما يقول الدكتور الأنصاري ؛ لأنه- كما رأينا- لم ير لما ذكر من قريب أو بعيد ، بل لعل سيبويه لم يقف عليها . وبذلك يتضح أن الوصف بالرداءة والقبح ونحوهما للأساليب التي أوردها ، على أن هذه الأوصاف عنده لا تعني الخطأ كما قد يتوهم ، فهذه اللهجات مع وصفها بذلك يجوز عنده التكلم بها ، بدليل قوله : « فإن تكلمت به مع رداءته » . فالرداءة والقبح والشذوذ ، وما إلى ذلك تعني عنده القليل النادر ، أو غير الشائع من لهجات العرب ، كما هو واضح لمن تأمل الكتاب .

أضف إلى ذلك أن سيبويه يفرق بين كلمة « خير » وبين المشتقات العاملة عمل الفعل ، وهي ما يسميه « العمل » ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ... إلخ ؛ ولهذا حكم على التركيب الذي فيه « خيرٌ » بالرداءة ، وهذا الحكم بعيد كل البعد عن « سواء » في الآية ؛ لأنها- كما سبق- بمعنى « مستو » ، فهو مشتق بالمعنى أو بالقوة أو مؤول بالمشتق كما يقول النحويون .

وبهذا تظهر صحة ما أسلفنا من أن سيبويه استشهد بالآية على قراءة رفع « سواء » ، وهي القراءة التي يصفها المفسرون بأنها قراءة الجمهور أو قراءة العامة[1] ، وهي قراءة غير حمزة ، والكسائي ، وخلف العاشر وحفص عن عاصم من العشرة . أما هؤلاء[2] وزيد بن علي من الشواذ[3] فقرأوها بالنصب ، أي بنصب « سواء » ، ورفع ﴿مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ﴾ على الفاعلية لـ « سواء » . وقرأ الأعمش : « سواءً » بنصب « سواء » ونصب « محياهم ومماتهم » كذلك وهي شاذة أيضًا .

---

(١) كما عبر بذلك القرطبي في تفسيره ١٦/ ١٦٥، وأبو حيان في البحر المحيط ٨/ ٤٧، وابن عاشور في التحرير والتنوير ١٥/ ٣٥٣.

(٢) النشر ٢/ ٣٧٢، والتيسير ، ص ١٩٨.

(٣) شواذ ابن خالويه ، ص ١٣٨.

إذن القراءات هنا ثلاث :

الأولى : رفع « سواء » ورفع « محياهم ومماتهم » كذلك . وهي قراءة الجمهور أو قراءة العامة . وعليها اقتصر سيبويه ، فلم يذكر غيرها .

الثانية : بنصب « سواء » ، ورفع « محياهم ومماتهم » ، وهي سبعية أيضًا ، كما تقدم .

الثالثة : قراءة الأعمش : بنصب « سواء » و« محياهم ومماتهم » جميعًا ، وهي كما أسلفنا قراءة شاذة ، وفي البحر المحيط : « قرأ الأعمش : سواءً بالنصب ومحياهم ومماتهم بالنصب أيضًا . وخرّج على أن يكون « محياهم ومماتهم » ظرفي زمان . والعامل إما « نجعلهم » ، وإما « سواء » ، أو انتصبا على البدل من مفعول « نجعلهم » ، والمفعول الثاني سواء ، أي : نجعل محياهم ومماتهم سواء »[١] وفي التبيان : « ويقرأ : « مماتهم » بالنصب ، أي في محياهم ومماتهم ، والعامل فيه نجعل أو سواء . وقيل : هما ظرفان »[٢] وفي هذا إشارة إلى وجه ثالث ، هو النصب بنزع الخافض أي بحذف حرف الجر »[٣] إضافة إلى الوجهين المذكورين في البحر .

ويبدو مما تقدم أن سيبويه يجوّز أن يكون « سواء » في معنى المشتق ، فيرفع الظاهر والمضمر ، وهو مصدر أو اسم مصدر بمعنى اسم الفاعل « مستوٍ » . وقد مثل في قوله السابق بـ « خير منك » ، وهو أفعل تفضيل ، تناول رفعه الظاهر في هذا الباب ، وحكم عليه بالقبح في غير مسألة الكحل ، المسألة المعروفة في كتب النحو ، وفي حاشية العطار على شرح الشيخ خالد الأزهري على أزهريته أن بعضهم أفردها بالتأليف[٤] . وقد شرحها سيبويه بقوله : « وتقول : ما رأيت رجلًا أبغض إليه الشر منه

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٢/ ١١٥٢.

(٣) كما قال ابن مالك :

وعـدّ لازمًـا بـحـرف جـرّ وإن حذف فالنصب للمنجرّ

(٤) ينظر : شرح الأزهرية بحاشية العطار ، ص ٣٧.

إليه ، وما رأيت أحدًا أحسن في عينه الكحل منه في عينه . وليس هذا بمنزلة « خير منه أبوه » ... ولو قلنا : أبغض إليه منه الشر ، لم يجز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز »[١] .

فهو في هذا الموضع يمنع أن يرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر ؛ لعدم تحقق ما اشترطه له من وجوب اعتماده على موصوف قبله يكون صفة له ، ولا يكون ابتداء كلام ، وأن يكون مرفوعه أجنبيًا من هذا الموصوف ، مفضلًا على نفسه ، باعتبارين ، كما أوضح ذلك جيدًا . وأجاز : « مررت برجل خيرٌ منه أبوه » على الابتداء والخبر[٢] . على أن كلامه كان في أوله عن الاسم الجامد الذي يقع صفة مفردًا ، أو يذكر بعده سببي الموصوف المتلبس بضميره ، بحيث لا يصح أن يعرب هذا الاسم صفة يجري إعرابها على الموصوف ، ويكون السببي فاعلًا لها ، إلا على التأويل بالمشتق ، فإنه يجوز ذلك ، مع ملاحظة أنه غير المختار عنده ، حيث يقول : « ... وذلك قولك : مررت بحية ذراع طولها ، ومررت بثوب سبع طوله ، ومررت برجل مائة إبله . فهذه تكون صفات كما كان « خير منك » صفة . يدلك على ذلك قول العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلًا مائة ، فجعلوا مائة وصفًا . وقال الشاعر « وهو الأعشى » :

لئن كنت في جبّ ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم[٣]

فاختير الرفع فيه ؛ لأنك لا تقول : ذراع الطول ، منوّنًا ولا غير منوّن ، ولا تقول : مررت بذراع طوله ، وبعض العرب يجره كما يجر الخز حين يقول : مررت برجل خزّ صفته ، ومنهم من يجره ، وهم قليل ، كما تقول : مررت برجل أسد أبوه ، إذا كنت تريد أن تجعله شديدًا ، ومررت برجل مثل الأسد أبوه ، إذا كنت تشبهه »[٤] .

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٢.

(٢) الموضع السابق ، وينظر : شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان ٣/ ٥٣.

(٣) البيت من الطويل ، في ديوان الأعشى ، ص ٩٤، وشرح ابن يعيش ٢/ ٧٤٠، واللسان (سبب) ، يتوعد فيه يزيد ابن مسهر الشيباني بالقتل ، والشاهد فيه : جعل ثمانين وصفًا لجب ، لأنه بمعنى طويل وعميق .

(٤) الكتاب ٢/٢٨- ٢٩.

ومن الواضح في هذا النص أن سيبويه يختار في مثل هذا الأسلوب الرفع على أن تكون الجملة من المبتدأ والخبر المقدم صفة للنكرة ، ويجيز إعرابه صفة ، والسببي فاعلًا على التأويل بالمشتق ، وهو لغة قليلة .

وقد شرح هذه المسألة وأطال الكلام في التفريع عليها ، فكان من ضمن ما ذكره أن « سواء » يحمل ضميرًا ؛ لأنه في معنى المشتق ، فلا يجوز العطف على الضمير المستتر فيه إلا بعد الفصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما ، على ما هو معروف في كتب النحو ، وتقدم النص عليه . وهذا معنى قوله : « وأما مررت برجل سواء والعدم ، فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن في سواء اسمًا مضمرًا مرفوعًا ، كما تقول : مررت بقوم عرب أجمعون ، فارتفع أجمعون على مضمر في عرب بالنية ، فهي ههنا معطوفة على المضمر ، وليس بمنزلة أبي عشرة . فإن تكلمت به على قبحه رفعت العدم ، وإن جعلته مبتدأ رفعت سواء »[1] .

ألا ترى أن سيبويه بهذا الكلام يجوّز أن يكون سواء في معنى المشتق « مستوٍ » ، فيرفع الظاهر والمضمر ، وهو مصدر . ومن الواضح هنا أنه يقصد بالقبح قبح العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون فاصل ، فلو فصلت بالضمير المنفصل أو أي فاصل ، فلا قبح . وهذا صريح في قوله : « ... فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم » . وقوله : « ... فإن تكلمت به على قبحه ، رفعت العدم » ، يقصد بذلك قبح عدم الفصل في العطف ، وليس قبح الجر أو الرفع في سواء .

والذي يخلص إليه الباحث من مجموع كلام سيبويه في هذا الباب هو ما يلي :

١ - أن ما كان اسمًا يمكن تأويله بالمشتق في هذا الباب ، يجوز أن يرفع الظاهر ، والمختار فيه رفعه على أنه خبر مقدم ، والسببي بعده مبتدأ مؤخر ، والجملة صفة بعد النكرة ، وحال بعد المعرفة ، والآية الكريمة التي نحن بصدد الحديث عنها تنطبق عليها الحالة الأخيرة ، على قراءة رفع سواء . أما على قراءة النصب ، التي لم يتعرض

(١) الكتاب ٢/ ٣١.

لها سيبويه ، فسواء بمعنى مستو ، أي اسم فاعل معتمد على ما قبله ، ومحياهم ومماتهم فاعل لسواء ، ومعطوف عليه . وهذا الوجه جائز عند سيبويه ، كما يفهم من كلامه السابق . ويدل على ذلك أيضًا أنه يرى أن سواء فيه ضمير مستتر ؛ لأنها بمعنى المشتق . وهذا يجعله مختلفًا عن الأمثلة التي ذكرها في أول الباب ، وحكم عليها بالقلة .

٢- إذا كان الذي جرى على المعرفة أفعل تفضيل ، حيث يمكن أن يكون ما بعدها منصوبًا على الحال ، فيكون السببي حينئذ مرفوعًا به ، مثل : « مررت بعبد اللّه خيرًا منه أبوه » ، وهذا يؤدي إلى أن يرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر ، وهذا ما يمنعه سيبويه ، كما سبق ، وقال عنه : « وهي لغة رديئة » ، وكرر هذا القول في صورة أخرى لم يجر فيها على معرفة ولا نكرة ، وهي قوله : « ولو قلت : مررت بخير منه أبوه ، كان قبيحًا » . وهذه الصورة لم يأتها القبح إلا من حيث رفعه الظاهر . وقد شبه بهذا المثال الاسم الذي لا يمكن تشبيهه ، أو في تركيب لا يفهم التشبيه منه ، وهو قوله : « ... وكذلك بأبي عشرة أبوه » ؛ لأن المرور هنا بأبي العشرة نفسه ، وليس بشخص آخر يشبه أبوه أبا العشرة .

٣- تعليل سيبويه لجعل هذا لغة رديئة ، يؤكد ما نقول ؛ إذ نفى أن يكون أفعل التفضيل بمنزلة المشتق ، مثل ضارب وحسن ، حيث قال : « ... وليست بمنزلة العمل ، نحو ضارب وملازم ، وما ضارعه ، نحو حسن ، ألا ترى أن هذا عمل يجوز فيه يضرب ويلازم ، وضارب ولازم » . والنحويون حين يمنعون أن يرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر ، في غير مسألة الكحل ، يعللون هذا المنع بضعف شبهه باسم الفاعل[1] .

ويجوّزون أن يرفع الظاهر ، إذا صح حلول الفعل محله ، كما ورد في الألفية :

ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلًا فكثيرًا ثبتا

---

(١) ينظر على سبيل المثال : حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ٣/ ٥٢.

كلن ترى في الناس من رفيق أولى به الفضل من الصديق[(١)]

وجاء في شرح هذين البيتين : « لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أو لا ، فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه ، لم يرفع ظاهرًا ، وإنما يرفع ضميرًا مستترًا ، نحو : زيد أفضل من عمرو . ففي أفضل ضمير مستتر عائد على زيد ، فلا تقول : مررت برجل أفضل منه أبوه ، فترفع « أبوه » بأفضل إلا في لغة ضعيفة ، حكاها سيبويه . فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه ، صح أن يرفع ظاهرًا قياسًا مطردًا . وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي أو شبهه ، وكان مرفوعه أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فالكحل مرفوع بأحسن ؛ لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه ، نحو : ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحل كزيد . ومنه قوله ﷺ : « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشرة ذي الحجة »[(٢)] .

---

(١) متن الألفية ، ص ٣٤.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث ، والذي وجدته فيها : لفظان مغايران لهذا اللفظ بعض الشيء . أولهما حديث أبي هريرة عند الترمذي في جامعه ٢/٥٨- ٥٩، بلفظ : « ما من أيَّام أحبُّ إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة ، يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة بقيام ليلة القدر » وقال الترمذي عقب هذا الحديث : « هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل عن النهاس ، وسألت محمدًا (يعني البخاري) عن هذا الحديث فلم يعرفه من غير هذا الوجه . وقال : قد روى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ مرسلاً شيء من هذا » . وأخرجه ابن ماجه من طريق مسعود بن واصل عن النهاس أيضًا . انظر سنن ابن ماجه ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١/ ٥٥٠، بالرقم ١٧٢٧. وهو ضعيف من أجل المذكورين ، فمسعود لين الحديث ، والنهاس ضعيف جرحه غير واحد من أهل الحديث ، انظر فيض القدير ٤/ ٤٧٤، وميزان الاعتدال٤/ ١٠٠. والحديث الآخر حديث ابن مسعود عند الترمذي في جامعه أيضًا ٢/٥٨ من تحفة الأحوذي ، بلفظ : « ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه الأيام العشر . فقالوا : يا رسول الله ، ولا الجهاد في سبيل الله ؟ ! فقال رسول الله ﷺ : ولا الجهاد في سبيل الله ، إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء » . وقال عقبه : « وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو . وحديث ابن عباس حديث حسن غريب صحيح » . قال المباركفوري في

وقول الشاعر وأنشده سيبويه :

مررت على وادي السباع ولا أرى ... كوادي السباع حين يظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئية ... وأخوف إلا ما وقى الله ساريًا[(١)]

فَرَكْبٌ مرفوع بأقل. وقول المصنف : ورفعه الظاهر نزر ، إشارة إلى الحالة الأولى . وقوله : ومتى عاقب فعلًا ... إلخ ، إشارة إلى الحالة الثانية »[(٢)] .

وهذا شرح ملخص لكلام سيبويه ؛ بدليل أن الشواهد الواردة فيه كلها من شواهد سيبويه في هذا الباب . وقد أجاز سيبويه هذا الاستعمال حين لم يرفع ظاهرًا ، كما تقدم في قوله : « ... ولكنه حين خلص للأول ، جرى عليه ، كأنك قلت : مررت برجل خير منك »[(٣)] .

ومن هذا كله يتبين أن الحكم بالرداءة أو القبح لا صلة له بالآية الكريمة ، ولا موجب لتطبيقه عليها ، لأنها لا تصطدم بأية قاعدة وضعها سيبويه أو غيره من النحاة ، كما فهم الدكتور الأنصاري ، الذي جعل هذه الآية أول النماذج لما يسميه معارضة سيبويه الصريحة للقراءات . والعجب منه أن يجعل ذلك على قراءة النصب التي لم

شرحه : « حديث ابن عمر أخرجه أبو عوانة في صحيحه ، وحديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه ، وحديث عبد الله بن عمرو لم أقف على من أخرجه ، وحديث جابر أخرجه أبو عوانة وابن حبان في صحيحهما ، وأخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه » . قال الشيخ أحمد راتب النفاخ في فهرس شواهد سيبويه ، ص ٥٨: « قلت : وحديث ابن عباس أخرجه أيضًا أحمد في المسند بالرقم ١٩٦٨ و٣١٣٩ و ٣٢٢٨، بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر- رحمه الله- وانظر فيه الحديث رقم ١٩٦٩ أيضًا . وهو فيه بنحوه عن ابن عمر أيضًا برقم ٥٤٤٦، وعن عبد الله بن عمرو برقم ٦٥٠٥ و٦٥٥٩ و ٦٥٦٠، وقد فات المباركفوري ذلك كله » .

(١) البيتان من الطويل ، لسحيم بن وثيل الرياحي . وهما في الخزانة ٣/ ٥٢١، والعيني ٤/٤٨، وشرح الكافية ٢/ ٢٧١. والتئية التلبث والتوقف . تَفْعِلة من أَيِيَ كَحَيِيَ . ينظر : الكتاب ٢/٣٢- ٣٣، وفهرس شواهد سيبويه ، للنفاخ ص ١٥٧.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية ٢/٤٩- ٥٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٤.

يتعرض لها سيبويه، ولم يذكرها، بل ذكر من الأحكام والأمثلة ما يجيزها على اللغة الفصيحة كما سبق البيان.

ويبدو للباحث أن الذين خطأوا سيبويه في هذا الموضع من الباحثين المحدثين، لم ينظروا إلى الباب بأكمله، ويحددوا صلة الآية الكريمة بالأمثلة والمسائل المذكورة قبلها؛ ليتبين لهم الفرق بين أفعل للتفضيل وبين قولهم: سواء والعدم، وأن علة القبح في الأخيرة لا صلة لها بكلمة سواء في الآية. وهذا ما أدى بهم إلى الخلط في الأحكام ونقل كلام سيبويه مبتورًا مدموجًا مع التغيير والتقديم والتأخير، فأدى ذلك إلى التمويه، إذ جاء الدكتور الأنصاري بمزيج لا صلة له بكلام سيبويه، ويظهر هذا جليًا بالمقارنة بين نص الكتاب الذي نقلناه في صدر هذا الفصل وبين ما نسبه إليه[(١)]. فقد ظهر للباحث بعد التمحيص أنه نقل ثلاثة نصوص من الكتاب، من مواضع مختلفة متباعدة، وتصرف فيها بالتقديم والتأخير ثم جمعها في نص واحد على نحو متنافر مع حذف بعض كلام سيبويه، وهو قوله: « ... حتى تقول: هو والعدم »، وهو علة القبح، في قوله: « سواء والعدم »، مما جعل المسألة تبدو كأنها قضية رفع سواء أو نصبه، وهذا عجيب، ولكن الأعجب منه تعليقه عليه بقوله: « وهذا هو موقفه الصريح من معارضة القراءة ووصفها بالقبح والرداءة، ومع هذا يقول المتعصبون له: إنه لم يتعرض للقراءة، يقولون ذلك دون استقراء للكتاب ودون اطلاع واسع على ما قاله الأوائل »[(٢)].

ويكفي في الرد على هذا القول ما أسلفناه من نصوص الكتاب على الوجه الصحيح، وأن أحدًا من الأوائل لم يفهم من نص سيبويه ما ادعاه هذا الباحث، إلا مؤلف مجهول هو الذي بعث هذا الوهم في ذهن الدكتور الأنصاري ومن تبعه. فجميع من وقف الباحث على كلامهم من المفسرين ومعربي القرآن

---

(١) ينظر: سيبويه والقراءات ص ١٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨.

وموجهي القراءات - فضلًا عن النحاة وعلماء اللغة - لم يشر واحد منهم إلى أن سيبويه ذكر قراءة النصب في الآية ، فضلًا عن الحكم عليها ، وناهيك عن الطعن فيها .

ومن الإنصاف أن نذكر أن هؤلاء الباحثين المحدثين هم ليسوا أصحاب هذه الدعوى أصالة ، بل تلقوها من مؤلف مجهول هو صاحب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج . وقد عقد فيه بابًا عنوانه « ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه ، وربما يشكل على البزل الحذاق فيغفلون عنه »[1] . ذكر فيه مسائل وشواهد من ذلك مع التفسير والتوجيه ، وساق فيه الآية الكريمة ، موضوع حديثنا ، على النحو التالي : « وقوله : ﴿سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ﴾ بالنصب ، وقد قال في الكتاب : ولو قلت : « مررت برجل سواء أبوه وأمه ، مررت برجل خير منك أبوه وأمه ، فتجريه على الأوّل وتحمله في الثاني ، كان قبيحًا ، وهي لغة رديئة ، قال : والوجه الرفع . انتهت الحكاية عنه »[2] .

وقبل أن نذكر تعليق المؤلف ، نلاحظ أن هذا الكلام ليس مطابقًا لما في الكتاب ؛ إذ ليس فيه التمثيل على هذا النحو ، فلم يذكر سيبويه : « مررت برجل سواء أبوه وأمه ، ومررت برجل خير منك أبوه وأمه . وسوق هذا المثال الأول مع الثاني الذي فيه أفعل التفضيل وذكر القبح بعدهما ، يشعر بشموله المثالين ، والفرق بينهما واضح ، إذ خير اسم تفضيل ، وأصله أخير ، وحذفت الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال ، وما جاء القبح إلا من رفعه الظاهر على غير وجهه ، وإلا فهو وصف مشتق يصح أن يوصف به كما هو معروف .

وكلمة سواء يصح أن تكون بمعنى المشتق « مستوٍ » وقد حملها سيبويه الضمير لهذا المعنى ، فلا شيء- إذن- في رفعها الظاهر ، كما أنها لم ترد في أمثلة سيبويه

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، ٣/ ٩٠٥.

(٢) المرجع السابق ، ٣/ ٩١٧.

على هذا النحو . ثم إن سيبويه حكم بالرداءة والقبح عندما أجرى ذلك في المعرفة ، ووقع أفعل التفضيل حالًا منها ، رافعًا للظاهر . ونقله مؤلف « إعراب القرآن » إلى النكرة في نصه السابق ، وتصرف في المثال ؛ مما يجعلنا نتساءل عن المصدر الذي ينقل عنه ، مع أنه يحكي عن سيبويه نصًا ولم يكن يستخرج حكمًا فهمه من كلامه ، وما ذكره لا ينطبق على ما في الكتاب ، وإن كان ما فيه عن اسم التفضيل صحيحًا ؛ لقبح رفعه الظاهر . ولهذا يبدو للباحث أن الاستدلال بهذا الكلام لهذا المؤلف المجهول للوصول إلى طعن في منهج سيبويه ، دونه خرط القتاد .

وصاحب إعراب القرآن يذكر قبل هذه الآية قوله : « ومن ذلك قراءة من قرأ : ﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ﴾[1] بالنصب[2] ثم يضيف إلى هذه الآية آية الجاثية ، ثم يذكر النص السابق الذي نسبه لسيبويه ، ثم يعلق على ذلك كله بقوله : « ومعاذ الله أن تحمل قراءة بعض الأئمة على اللغة الرديئة ، لاسيما وهم من السبعة . والوجه في ذلك أن تجعل سواء الذي هو مصدر بمعنى الفاعل ، أي : مستويًا فيه العاكف والباد ، ومستويًا محياهم ومماتهم . قال : وهل كفلائي في الوفاء سواء ، أي مستوون ، ولولا ذلك لم يقدم الجار عليه . ولما كان الأمر في نصب سواء كما زعمه سيبويه نصب من نصب « محياهم ومماتهم » إلى سواء في محياهم ومماتهم ، كي لا يرفع به فيكون على اللغة الرديئة . ولم ير موضع المصدر موضع الفاعل ابن عيسى ولا غيره ممّن نصب « محياهم ومماتهم » »[3] .

وهذا الكلام ، على ما فيه ، يدل على إمكان حمل الآية على هذا الإعراب ، وأن رفع سواء على الفاعلية لا رداءة فيه ، وكلام سيبويه السابق يدل على أنها بمعنى

---

(١) من الآية ٢٥ في سورة الحج ، وهذه الآية لم ترد في كتاب سيبويه ، البتة ، وقرأ فيها حفص وحده بنصب سواء ، والباقون بالرفع ، ولا يختلف توجيهها عن الآية التي نحن بصددها .

(٢) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣/ ٩١٧.

(٣) الموضع السابق . وهذا الكلام يبدو ركيكًا غير واضح للباحث تمام الوضوح .

المشتق . ومن ثم يبدو للباحث أن قراءة النصب لم يذكرها سيبويه- إن كانت بلغته- إلا لإمكان حملها على هذا المحمل ، كما أنه لا شاهد في هذه القراءة على ما يتحدث عنه سيبويه في هذا الموضع . على أن قول صاحب إعراب القرآن « ومعاذ اللَّه أن تحمل قراءة بعض الأئمة ... إلخ » ليس معناه- فيما يبدو للباحث- أن سيبويه حملها على الرداءة ، وإنما معناه أن لها محملًا يخرجها من هذا الحكم ، وهو تأويل سواء بمشتق « مستوٍ » ، وليس في كلامه ما يدل صراحة على أن سيبويه طعن في قراءة النصب ، بل فيه ما يدل على أن مراد سيبويه حمل الآية على ما لا مطعن فيه من معروف لسان العرب ، وأن ذلك دقيق قد يخفى على البزْل الحذاق من العلماء ، فيغفلون عنه ، على ما يفهم من عنوانه للباب .

وقد حاول الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري استغلال نص إعراب القرآن لتأييد ما يرمي إليه من اتهام سيبويه بالطعن في القراءات ، ولكن النص لا يساعد على ذلك ، إذا نظر إليه في مجمله ، ولم يقتصر على أوله كما فعل الدكتور الذي لم ينقل عن صاحب إعراب القرآن توجيهه للآية ؛ وهو جزء مهم من كلامه ، يوضح مراده ، ولا يتسق مع غرض الدكتور الذي يوهم القارئ بأن في قراءة نصب سواء مشكلة ، ثم يورد نصوصًا مما قاله العلماء في إعرابها . ويبدو للباحث أنه لا إشكال البتة في قراءة النصب عند القراء والمفسرين والنحاة ؛ إذ لم أقف على نص لأحد منهم يذكر تعرض سيبويه لهذه القراءة ، أو ينقل رأيًا له فيها ، أو اختيارًا له في الآية عمومًا ، فضلًا عن ذكر الحكم عليها بالرداءة أو القبح أو نحو ذلك .

هذا ، ومما يدل على أن كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ليس له ، ما جاء في كتابه الموثوق بنسبته إليه « معاني القرآن وإعرابه » ، وهو قوله - عند الكلام على هذه الآية- : « وقوله : « أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواءُ محياهم ومماتهم » . ويقرأ : ﴿سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ﴾ . وحكى بعض النحويين أن ذلك جائز في العربية . ومعنى ﴿ٱجۡتَرَحُواْ﴾ :

اكتسبوا ، ويقال : فلان جارحة أهله ، أي : كاسبهم .

والاختيار عند سيبويه والخليل وجميع البصريين ، سواءٌ ، برفع سواء ، وعليه أكثر القراء ، ويجيزون النصب ، وتقول : ظننت زيدًا سواءٌ أبوه وأمه ، وسواءً أبوه وأمه . والرفع أجود ؛ لأن سواء في مذهب المصدر ، كما تقول : ظننت زيدًا ذو استواء أبوه وأمه . ومن قرأ « سواءً » بالنصب ، جعله في موضع « مستويًا محياهم ومماتهم » . ومن نصب « محياهم ومماتهم » ، فهو عند قوم من النحويين : سواء في محياهم وفي مماتهم ، ويذهب به مذهب الأوقات ، وهو يجوز على غير ذلك ، على أن تجعله بدلًا من الهاء والميم ، ويكون المعنى : أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعل محياهم ومماتهم سواءً كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ، أي كمحيا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ومماتهم »[1] .

وبالمقارنة بين ما جاء في الكتابين ، ندرك أن أولهما ليس للزجاج ، لما بين النصين من بون شاسع واختلاف كثير . والله تعالى أعلم .

وهذا الذي انتهى إليه الباحث من شرح كلام سيبويه في هذا الموضع ، هو الذي تؤكده أقوال العلماء من القراء والنحاة والمفسرين ومعربي القرآن ، والمهتمين بتوجيه قراءاته ، وجميعهم قد وقفوا على كلام سيبويه ، إذ ذكروا رأيه في توجيه الآية ، ويذكر الباحث هنا خلاصة ما جاء في كتبهم عند ذكر هذه الآية ، والله الموفق .

قد تقدم ما قاله الزجاج ، وقال مكي بن أبي طالب : « قوله : ﴿سَوَآءً مَّحۡيَاهُمۡ﴾) قرأ حفص وحمزة والكسائي بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع . وحجة من نصب أنه جعله مصدرًا في موضع اسم الفاعل ، فهو في موضع « مستوٍ » ونصبه من ثلاثة أوجه : أحدها أن تجعل ﴿مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ﴾ بدلًا من الضمير في ﴿نَّجۡعَلَهُمۡ﴾ ، فينصب « سواء » على أنه مفعول ثان لجعل ، على تقدير : أن نجعل محياهم ومماتهم سواء .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ٤/ ٤٣٣.

إلا أنه يلزم نصب « مماتهم » ، ولم يقرأ به أحد(١) .

والوجه الثاني : أن تنصب سواء على أنه مفعول ثان لجعل ، وتجعل محياهم ومماتهم ظرفين ، والتقدير : أن نجعلهم سواء في محياهم ومماتهم . لكن يلزم نصب مماتهم . ولم يقرأ به أحد(٢) .

والوجه الثالث : وعليه يعتمد في رفع « مماتهم »- أن تنصب « سواء » على الحال من المضمر في « نجعلهم » ، وترفع « محياهم ومماتهم » بـ « سواء » ، ويكون المفعول الثاني لجعل الكاف في قوله « كالذين » ، ويكون الضمير في « محياهم ومماتهم » يعود على الكفار والمؤمنين الذين تقدم ذكرهم على قراءة من نصب « سواء » ، ويكون الضميران عائدين على الكفار خاصة في قراءة من رفع « سواء » .

وحجة من رفع أنه لما كان « سواء » ليس باسم فاعل ، لم يجره على ما قبله ، فرفعه على أنه خبر ابتداء مقدم ، والتقدير : محياهم ومماتهم سواء ، أي : سواء في البعد من رحمة الله ، والضميران للكفار ، وهو الاختيار ؛ لأنه اسم ليس باسم فاعل ؛ ولأن الأكثر على الرفع(٣) .

وفي هذا الكلام الواضح احتمال ثلاثة أوجه في تخريج قراءة النصب ، وقد ضعّف الوجهين الأول والثاني ، فترجح الثالث .

وقال ابن عاشور : « قرأ الجمهور « سواءٌ » مرفوعًا ، فيكون موقع الجملة « محياهم ومماتهم » موقع البدل من كاف التشبيه التي هي بمعنى مثل ، على ما ذهب إليه صاحب الكشاف ، يريد أنه بدل مطابق ، لأن الجملة تبدل من المفرد على الأصح ، والبدل المطابق هو عطف البيان عند التحقيق ، فيكون جملة « سواء محياهم ومماتهم » بيان ما حسبه المشركون .

---

(١) و(٢) يقصد بذلك من قراء السبع ؛ لأنه قصر كتابه عليها ، وإلا فقد تقدم أن الأعمش قرأ به في الشواذ .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ١/٢٦٨- ٢٦٩.

وقرأه حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وخلف منصوبًا ، فلفظ سواء وحده بدل من كاف المماثلة ، بدل مفرد من مفرد ، أو حال من ضمير النصب في نجعلهم »(١) .

وبعد ، فهذه نصوص ثلاثة لثلاثة من كبار العلماء في العصور المختلفة ، وهي من أوضح ما وقف عليه الباحث عبارة ، مع اتفاق الجميع على مضمونها بلا زيد ولا نقص . وقد ظل أهل العلم بهذا الشأن ينقلونه ويقررونه قديمًا وحديثًا(٢) ولم يشر واحد منهم إلى ما أثاره صاحب إعراب القرآن ، المجهول ، اعتمادًا على نص لا يوجد في الكتاب ، فكان على الباحثين المحدثين الوقوف أمام هذا النص ونقده ؛ للتأكد من صاحبه وصحة نسبة ما فيه إلى سيبويه قبل البناء عليه والاستدلال به في مسألة خلافية هم فيها مبطلون غير محققين فيما يبدو للباحث . والعلم عند اللّٰه تعالى .

ويخلص الباحث من هذا العرض إلى ما يلي :

١- أن سيبويه لم يذكر قراءة نصب « سواء » في الآية البتة ، ومن ثم لم يصفها بالرداءة أو القبح ، وأن قوله : « ... قبيحًا ... » في أوائل الباب لا صلة له بالآية الكريمة من أي وجه ، إذ ذكر الآية قبل هذا القول ، وبينهما كلام كثير فيما يزيد على صفحتين ، ولا يمكن إثبات شيء بمجرد الدعوى ، والخلط في النصوص .

٢- لا صلة بين الآية الكريمة وبين المثال الوارد في قول سيبويه : « ومن أجرى هذا على الأول ، فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة ، فيقول : مررت بعبد اللّٰه خيرًا منه

---

(١) التحرير والتنوير ١/ ٣٥٣.

(٢) ينظر في ذلك تفسير الطبري ٢٥/ ١٤٩، وتفسير القرطبي ١٦/ ١٦٥، والكشاف للزمخشري ٣/ ٥٠٨، والبيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ٢/ ٣٦٥، والحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، ص ٢٩٩، والتبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٢/ ١١٥٥، والمهذب في القراءات العشر وتوجيهها ، للدكتور/ محمد سالم محيسن ٢/ ٣٥٣، والبحر المحيط ٨/ ٤٧. والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٢/ ٤٩، ٣/ ٢٤٠. وإنما اقتصرت على ذكر أقوال ثلاثة من عصور مختلفة ؛ لأنها جمعت بين الشمول والإيجاز والوضوح ، وما في غيرها لا يختلف عنها .

أبوه ، وهي لغة رديئة » ؛ إذ ليس في الآية أفعل تفضيل ، وكلام سيبويه هذا ، هذا من باب ما عرف بمسألة الكحل ، ولابد فيها من أفعل التفضيل . ومع ذلك فالرداءة في هذه المسألة إنما تكون إذا اجتمع أمران : الأول : أن يراد الإجراء ، أي الإتباع ، ومن الواضح أن النصب هنا على الحال ، وهو كالنعت في كثير من الأمور ، وأما إذا أريد غير الإتباع من أوجه الإعراب ، فلا رداءة . والثاني : أن يكون النصب في مثل المثال الذي ذكره سيبويه ، وفرق كبير بين الآية والمثال . وقد فات هذا كله على بعض المحدثين ، فادعوا ما ادعوه .

٣- ظل العلماء بعد سيبويه إلى يوم الناس هذا يتداولون كلام سيبويه في الكتاب ، ويدرسونه ، ولم يفهموا منه ما ادعاه هؤلاء المحدثون ، ولا أظن أن أحدًا يذهب إلى أنهم فهموا ذلك ولكنهم جميعًا سكتوا عنه إرضاءً لسيبويه أو خوفًا منه(١) . والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

❁❁❁

---

(١) للوقوف على مزيد من أقول العلماء حول الآية الكريمة يمكن النظر في المواضع التالية : معاني القرآن للأخفش ٢/٦٩١- ٦٩٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٢٢، والأصول في النحو ، لابن السراج ٢/ ٣٠، وشرح شواهد الإيضاح ، لابن بري ، ص٢٤٧، والتخمير « شرح المفصل » للخوارزمي ١/ ٢٦٣، وشرح ابن يعيش على المفصل ١/ ٩٢، وسفر السعادة ، للسخاوي ، ص٦١٢، ٦٢٩، والأمالي النحوية ، لابن الحاجب ص٣٩، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٧٢، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ، ص١٤٢، وشرح ألفية ابن معطي ، للقواس ، ص٨٤٢، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ، لابن الأنباري ٢/ ٧٨٤، وحجة القراءات لابن زنجلة ، ص٦٦١. هذا بالإضافة إلى كتب النحو المعروفة وكتب التفسير التي عني أصحابها باللغة والنحو والإعراب ، فضلاً عن كتب إعراب القرآن وتوجيه القراءات .

الفصل الثاني:

في قوله عز وجل: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾

هذا جزء من قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٤﴾﴾[١]. وقد ذكر سيبويه في الكتاب أن بعض الناس رفع «أحسن»، أي جعلها اسما. وبالرجوع إلى كتب القراءات وغيرها، نجد أن الجمهور من القراء العشرة وغيرهم قد أجمعوا على قراءة «أحسن» بصيغة الفعل الماضي[٢]. وقرأ ابن مسعود وابن محيصن «على الذين أحسنوا»، بالذين بدل الذي، وبصيغة الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة[٣]. وقرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق «أحسنُ» بضم النون، وهذه القراءة محكية أيضًا عن الحسن والأعمش[٤].

---

(١) سورة الأنعام، الآية ١٥٤.

(٢) ينظر: المحتسب ١/ ٢٣٤، والبحر المحيط ٤/ ٢٥٥، والبيان، ١/ ٣٥٠، والمشكل ١/ ٣٠٠، والتبيان ١/ ٥٥٠. وفي هذه المواضع وغيرها كلام متقارب المعنى. ففي التبيان: «قوله تعالى: «تمامًا»: مفعول له، أو مصدر، أي أتممناه إتمامًا، ويجوز أن يكون في موضع الحال من الكتاب. على الذي أحسن: يقرأ بفتح النون على أنه فعل ماض، وفي فاعله وجهان: ضمير اسم اللّه، والهاء محذوفة، أي: على الذي أحسنه اللّه، أي: أحسن إليه: وهو موسى. والثاني: هو ضمير موسى؛ لأنه أحسن في فعله».

(٣) شواذ ابن خالويه، ص ٤١، والكشاف ٢/ ٦٣.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٥٥، والإتحاف ١/ ٢٢٠. وقال العكبري في التبيان ١/ ٥٥٠: «ويقرأ بضم النون على أنه اسم، والمبتدأ محذوف، وهو العائد على الذي، أي: على الذي هو أحسن، وهو ضعيف. وقال قوم أحسن – بفتح النون – في موضع جر صفة للذي، وليس بشيء؛ لأن الموصول لا بد له من صلة، وقيل: تقديره؛ على الذين أحسنوا» وفي المحتسب، لابن جني ١/ ٢٣٤: «قراءة ابن يعمر: تمامًا على الذي أحسنُ، برفع أحسن. قال أبو الفتح: هذا مستضعف الإعراب عندنا؛ لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأن تقديره: تمامًا على الذي هو أحسن. وحذف =

وقد استشهد سيبويه بالآية على هذه القراءة الأخيرة برفع « أحسنُ » ناسبًا إياها إلى بعض الناس ، وخرّجها على حذف المبتدأ ، وهو ضمير عائد إلى الموصول ؛ ليقوي بهذه القراءة قاعدة نحوية ذكرها ، وهي : أن « مَنْ » يصح أن تكون معرفة بمعنى الذي ، كما يصح أن تكون نكرة بمعنى شيء أو نحوه ، فإذا كانت مَنْ بمعنى الذي ، احتاجت لما بعدها ؛ ليكون صلة ، فإذا كانت ما بعدها اسمًا مرفوعًا ، فلابد من تقدير صدر الصلة مبتدأ ؛ ليكون المرفوع خبرًا عنه ، وهنا ساق الآية على قراءة رفع أحسن ، والتقدير عنده : تمامًا على الذي هو أحسنُ ؛ لأن الرفع بلا تقدير للضمير فيه ضعف عنده وجاء كل ذلك في معرض حديثه عن تخريج قول الشاعر الأنصاري :

فكفى بنا فضلًا على مَنْ غيرها حب النبي محمد إيانا(١)

وقد فهم أهل العلم كلام سيبويه على وجهه الصحيح ، ومضت على ذلك قرون ، ثم جاء بعض المحدثين يتهمون سيبويه بأنه طعن في هذه القراءة ، وهاجمها ، ورماها بالضعف والقبح أو عارضها على حد تعبير بعضهم ، وأتوا بما يوهم الناس بصحة ما ذهبوا إليه ، فقال بعضهم : « الشاهد في قوله : « أحسنُ » بالرفع على أنها أفعل تفضيل في قراءة من قرأ بالضم دون واو بعد النون ، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق . وتوجيه هذه القراءة سهل يسير ، فقد أعربوها خبرًا لمبتدأ محذوف

= « هو » هنا ضعيف » . ومثل هذا ما في تفسير القرطبي ٧/ ١٣٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ، ١/ ٣٥٠، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٠٠.

(١) البيت من الكامل ، وفي صاحبه اختلاف كثير ، قال في الخزانة ٦/ ١٢٠- ١٢٣، ٦/ ١٢٨: « هذا البيت لكعب بن مالك ، شاعر رسول الله ﷺ... ونسب إلى حسان بن ثابت « رضي الله عنه » أيضًا ، ولم يوجد في شعره . قال ابن هشام اللخمي في شرح شواهد الجمل : وقيل : هو لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، وقيل : لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك . وهو مع كثرة وجوده في كتب النحو لم يذكر أحد ما قبله ، إلا السيوطي في شرح شواهد المغني ، وهو :

نصروا نبيهم بنصر وليه فالله عز بنصره سمانا

وسيأتي بيان موضع الشاهد فيه عند وروده في نص الكتاب الذي نورده في هذا الفصل إن شاء الله تعالى .

والتقدير : تمامًا على الذي هو أحسن ، ومثل هذا جائز مستساغ عند الكوفيين ، وقد اعتمدوه قاعدة قياسية مطردة ؛ لوروده في الشعر والنثر ، وفي القرآن الكريم ، ولا ريب أن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق ، كما يقول أبو زكريا الفراء .

أما سيبويه ومن لف لفه من البصريين والمتبصرين ، فإنهم يهاجمون هذه القراءة ، ويرمونها بالضعف والقبح والشذوذ . ومن كان منهم معتدلًا بعض الاعتدال ، وصفها بالقلة والندور ، كما فعل ابن مالك وابن الأنباري في البيان »[١] .

ويرى الباحث أن هذا الكلام في فقرته الثانية فيه من الأوهام والمغالطات والخلط والإيهام والتدليس والتجني على العلماء الأعلام ، قدر ما في فقرته الأولى من الحقائق العلمية ، إن لم يكن فوق ذلك ، وإليك البيان :

أولًا : قراءة رفع « أحسنُ » في هذه الآية شاذة ، ولا يعرف لها سند إلى النبي ﷺ ، وتحرم التلاوة بها في الصلاة وغيرها بإجماع المسلمين ، كما أنها لا تدخل في مسمى القرآن ، وقد تقدم ذلك كله في ضابط ما يسمى قرآنًا ، فكان على من يطلب الصواب في البحث أن ينظر في سند القراءة موضع البحث نظرة دقيقة ، حتى لا يكيل التهم جزافًا لمن هم في مكانة سيبويه من العلماء الأعلام والأئمة الكبار ، هذا إذا كان قد نقد القراءة ، فكيف وسيبويه لم يتعرض لهذه القراءة أو غيرها بسوء ، كما سيأتي البيان ، فلا معنى - إذن - للقول : « ... لوروده في الشعر والنثر ، وفي القرآن ... إلخ » فكيف فات عليه أن مثل هذه القراءة لا يسمى قرآنًا ؛ إذ لا تدخل في مسماه بالإجماع .

ثانيًا : يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق من النحاة ، بل هما من أئمتهم الكبار ، وقد عرف عن النحاة أنهم قد ينطقون بعض كلمات القرآن أحيانًا بصور ووجوه من الكلام لم ترد قراءة ، ولا يقصدون بذلك القراءة ، لكن ليروا الدارسين الوجوه الجائزة وغير الجائزة أو الكثيرة والقليلة في كلام العرب ، وربما ظن بعض من يسمعهم أنهم

---

(١) سيبويه والقراءات ٢٧- ٢٨.

قرأوا كذا وكذا ، والأمر ليس كذلك في الواقع ، كما أنه ثبت أن ابن عباس وغيره من الصحابة كانوا يقرأون آيات من القرآن ويفسرونها للناس ، فربما ظن بعض الحاضرين أن الكلمة الشارحة قراءة قرأ بها الشارح أو غيره ، والأمر ليس كذلك ، بل هو تفسير لكلمة بأخرى ، بوضع هذه مكان تلك في الآية ؛ يقصد الإيضاح والبيان . وذلك مثل ما روي في قوله تعالى : ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۗ﴾[١] . من أن ابن عباس – رضي الله عنهما – قرأ : « أفلم يتبين .. إلخ »[٢] ، فلا يبعد – إذا – أن تكون قراءة رفع « أحسن » في الآية الكريمة من قبيل هذا ، والله تعالى أعلم .

ثالثًا : القول بأن « سيبويه ومن لف لفه من البصريين والمتبصرين يهاجمون هذه القراءة ، ويرمونها بالضعف والقبح والشذوذ ، ومن كان منهم معتدلًا بعض الاعتدال ، وصفها بالقلة والندور ... إلخ » ، فوق ما فيه من الإثارة والتزيد والإيهام ، بعيد كل عن الحقيقة ، بل هو باطل محض في نظر الباحث ، وهذا موقف سيبويه الصحيح من هذه القراءة ، كما جاء في الكتاب ، وكما فهمه العلماء من لدن سيبويه إلى يومنا هذا ، وهذه آثارهم ناطقة بذلك ، وإليك إيضاح ذلك كله فيما يأتي :

سبق أن سيبويه استشهد بهذه الآية على قراءة رفع أحسن ، وخرجها على حذف المبتدأ العائد إلى الموصول ، وما بعده خبر ، وهذا الحذف غير ممنوع عند البصريين ، وإن كان ضعيفًا إلا بشرط استطالة الصلة ، بأن يذكر مع الخبر بعض المتعلقات الأخرى أو يكون الموصول « أيًا » ، فإن الحذف في هاتين الحالتين جائز عندهم بلا ضعف ، كما أنه جائز عند الكوفيين بلا شرط ، وقد قرر ابن مالك – رحمه الله – هذين المذهبين أحسن تقرير في باب الموصول ، سيأتي نص كلامه قريبًا ، وأشار إلى خلاصة ذلك في الخلاصة بقوله :

---

(١) من الآيه٣١ في سورة الرعد .

(٢) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ص٨٦– ٨٨.

أي كما وأعربت ما لم تضف — وصدر وصلها ضمير انحذف
وبعضهم أعرب مطلقًا وفي — ذا الحذف أيًا غيرُ أي يقتفي
إن يستطل وصل وإن لم يستطل — فالحذف نزر وأبوا أن يختزل
إن صلح الباقي لوصل مكمل — والحذف عندهم كثير منجلي
في عائد متصل إن انتصب — بفعل أو وصف كمن نرجو يهب
كذاك حذف ما بوصف خفضا — كأنت قاض بعد أمر من قضى
كذا الذي جُرّ بما الموصول جَرّ — كمرُ بالذي مررت فهو برّ(١)

وقال في شرح التسهيل: «ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفًا، بلا شرط عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير «أي» غالبًا، وبلا شرط في صلتها... وأما المبتدأ فإن عاد على «أي»، جاز حذفه بإجماعهم، طالت الصلة أو لم تطل، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفًا، وإن عاد على غير «أي»، ولم يكن خبره جملة ولا ظرفًا، جاز حذفه عند الكوفيين مطلقًا كجوازه في صلة أيّ، ولم يجز حذفه عند البصريين إلا إذا طالت الصلة... فإن عدمت الاستطالة، ضعف الحذف ولم يمتنع... ومنه قراءة بعض السلف: تمامًا على الذي أحسن»(٢).

وبهذا يتضح أنه ليس صحيحًا ما قاله الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، من نسبة وصف القراءة بالقلة والندور، وقد أحالنا إلى باب الموصول في الألفية، فلم نجد في الأبيات السابقة شيئًا مما ادعاه عليه، كما لم نجد ذلك في شيء من كتب ابن مالك، وما نقلناه عنه في شرح التسهيل آنفًا، فيه حكاية عن البصريين، وهي قوله: «... فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف، ولم يمتنع»، فهو - إذن - بريء أيضًا

---

(١) متن الألفية، ص ٨.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك ١/٢٢٨- ٢٣٣. والآية هي الـ (١٥٤)، وليست الـ (٦٩) كما في هوامش التحقيق، ولعل الذي أوقع المحقق في هذا الخطأ، هو اتفاق الآيتين في حذف العائد.

من هذه التهمة الباطلة ؛ إذ كتب ابن مالك كلها معروفة منشورة ، والدكتور لم يحلنا إلا إلى باب الموصول في الألفية ، وقد نقلنا جميع ما فيه من الأبيات الخاصة بهذا الموضوع ، فأين الدقة في ما يقوله الدكتور ؟ !

وهذا عجيب والأعجب منه صنيعه حين يقول : « وإليك تلخيص ما سبق على وجه التقريب كما أورده بعض المحققين ... »[(١)] ، ويقصد ببعض المحققين الشيخ المحقق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، وقد أورد رأي المذهبين في المسألة ، وذكر حجج الكوفيين في ما ذهبوا إليه ، وعقب عليها بما يدل على بطلانها من كلام البصريين ، ولكن الدكتور الأنصاري يكتفي بالجزء الأول فقط من حديث الشيخ ، وفيه حجج الكوفيين ، وبذلك لم يعطنا تلخيص ما سبق علي وجه التقريب كما أورده المحقق ؛ بل كما يريده هو ، وهذا يوهم من يقرأ عبارته أن الشيخ المحقق معه في ما يدعيه ، والأمر ليس كذلك ؛ ولبيان ذلك يورد الباحث النص الكامل لما أورده المحقق .

قال – رحمه الله – : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقًا ، سواء أكان الموصول أيًا أو غيره ، وسواء طالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيًا مطلقًا ، فإن كان غير أي أجازوه بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة ، وكان الموصول غير أي ، فأما الكوفيون ، فاستدلوا بالسماع ، فمن ذلك قراءة يحيى بن بعمر « تمامًا على الذي أحسن » ، قالوا : التقدير : على الذي هو أحسن . ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ (برفع بعوضة)[(٢)] . قالوا : التقدير : مثلًا الذي هو بعوضة فما

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٣٤.

(٢) من الآية ٢٦ في سورة البقرة . والجمهور من العشرة وغيرهم أجمعوا على نصب « بعوضة » ، ولهذا وجوه إعرابية سبعة ، أوردها أبوحيان في البحر ١/١٢٢- ١٢٣، وفي معاني الأخفش ١/٢١٥ أن =

فوقها. ومن ذلك قول الشاعر:

لا تنو إلا الذي خيرٌ فما شقيت إلا نفوس الألى للشر ناوونا[(١)]

قالوا: التقدير: لا تنو إلا الذي هو خيرٌ. ومن ذلك قول الآخر:

من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل المجد والكرم[(٢)]

قالوا: تقدير هذا البيت: من يعن بالحمد لم ينطق بالذي هو سفه ... إلخ.

ومن ذلك قول عدي بن زيد العبادي:

ولم أر مثل الفتيان في غبن ال أيام يدرون ما عواقبها[(٣)]

= ناسًا من تميم يقولون: «مثلًا ما بعوضةٌ»، ولم ينسب الرفع قراءة في أكثر كتب القراءات وإعراب القرآن والتفسير مع وصفها بالشذوذ. ينظر معاني القرآن، للفراء ١/٢٠ - ٢٢، وفيه: «والرفع في بعوضة جائزٌ؛ لأن الصلة ترفع، واسمها منصوب ومخفوض». ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤، والتبيان ١/ ٤٣. ويذكر العكبري هنا وجوهًا من الإعراب لكلتا القراءتين، يقول: «ما حرف زائد للتوكيد وبعوضةً بدل من «مثلا»، وقيل: ما نكرة موصوفة، وبعوضة بدل من ما. ويقرأ شاذًا: بعوضةٌ بالرفع، على أن تجعل ما بمعنى الذي، وبحذف المبتدأ، أي: الذي هو بعوضة. ويجوز أن يكون ما حرفًا زائدًا، ويضمر المبتدأ، تقديره: «مثلًا هو بعوضة». ويلاحظ أنه لم يضعف قراءة رفع بعوضة، كما لم يحكم على حذف صدر الصلة بالشذوذ ونحوه، ومثل ما عند ابن جني في الموضع الآتي ذكره. وإن كان قد ضعف ذلك عند كلامه في آية الأنعام رقم ١٥٤، وينظر: البحر المحيط ١/ ١٢٢، وفي مجاز القرآن ١/٣٥ أنها قراءة رؤبة وأنها لغة تميمية، وكذلك في مختصر شواذ ابن خالويه، ص ٤، والمحتسب ١/ ٦٤. وفي تفسير القرطبي ١/٢٤٣ أنها قراءة الضحاك وإبراهيم بن عبلة، ورؤبة وأنها لغة تميم، وفي البحر ١/١٢٣ أضيف إليهم قطرب، وفي الكشاف ١/١١٥ أنها قراءة رؤبة وهكذا...

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح، ص ١٢٤، وشرح الأشموني ١/ ١٦٨.

(٢) البيت من البسيط، وقائله مجهول، وهو في همع الهوامع ١/ ٣١٢، وفي الدرر اللوامع ١/ ٣٠٠، الشاهد رقم ٢٩٧، وفي شواهد العيني ١/ ٤٤٦، والأشموني ١/ ١٦٩.

(٣) البيت من المنسرح، في ديوان علي، ص ٤٥، والخزانة ٢/ ٢١، وشواهد التوضيح، ص ١٢٤، والمحتسب ١/ ٦٤، ١/ ٣٥، ٢/ ٢٥٥.

أما البيتان السابقان على هذا البيت فمجهولان، لا يدرى قائلهما، وعلائم الوضع عليهما والصناعة عليها لائحة، فلا يبعد أن يكونا من موضوعات بعض النحويين؛ انتصارًا لرأيهم، والله تعالى أعلم.

قالوا : ما موصلة ، والتقدير : يدرون الذي هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوهًا من الإعراب غير الذي ذكروه ، فمن ذلك أن « ما » في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك أن « ما » في بيت عدي بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية ، وما بعدها خبرها ، والجملة في محل نصب مفعول ليدرون ، وقد علق عنها ؛ لأنها مصدرة بالاستفهام ، وكلها عند البصريين شاذ »(١) .

ألم تر كيف أورد الشيخ المحقق ما استدل به الكوفيون ، وعلق عليها بقوله : « وبعض هذه الشواهد يحمل وجوهًا من الإعراب غير الذي ذكروه ... إلخ » ، فجاء الدكتور الأنصاري وبتر هذا الجزء من كلام المحقق ، لأنه لا يتفق مع غرضه ورأيه ، وهذا غير منه غير مرضي ، إذ الإنصاف يقتضي أن يورد الباحث أدلة الفريقين في المسألة الخلافية ، ثم يؤيد ما يبدو له راجحًا مع ذكر الدليل ، إذا لا ترجيح بلا مرجح في نظر البحث العلمي ، ولا خلاف بين العلماء أن الدليل إذا قام به الاحتمال سقط به الاستدلال ، وهذا كله قبل أن نورد نص كلام سيبويه ونتعرف مقصوده ، فإلى ما في الكتاب في هذا الباب فبه يدفع الارتياب ، ويثبت الصواب .

قال سيبويه في « هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة ، إذ بني على ما قبله ، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو ، ويكون نكرة بمنزلة رجل » قال : « وذلك قولك : هذا من أعرف منطلقًا ، وهذا من لا أعرف منطلقًا ، أي : هذا الذي قد علمت أني لا أعرفه منطلقًا ، وهذا اعدى مهينًا ، وأعرف ولا أعرف وعندي حشو لهما يتمان به ، فيصيران اسمًا ، كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه .

وقال الخليل - رحمه اللّٰه - إن شئت جعلت « من » بمنزلة إنسان ، وجعلت « ما » بمنزلة شيء نكرتين ، ويصير منطلق صفة لمن ، ومهين صفة لما ، وزعم أن هذا

---

(١) عدة السالك إلى توضيح أوضح المسالك ١/١٦٦- ١٧٦، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ١٦٥- ١٦٦.

البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري:

فكفى بنا فضلًا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا[١]

وطفق يشرح هذا الموضع ويورد له الشواهد والأمثلة، وبعد كلام طويل في صفحتين قال: «واعلم أن كفى بنا فضلًا على من غيرنا أجود وفيه ضعف إلا أن يكون فيه هو؛ لأن هو من بعض الصلة، وهو نحو: مررت بأيهم أفضل، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: «تمامًا على الذي أحسنُ».

وأعلم أنه يقبح أن تقول: هذا من منطلق، إذا جعلت المنطلق حشوًا أو وصفًا، فإن أطلت الكلام فقلت: من خير منك، حسن في الوصف والحشو.

وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع من العرب رجلًا يقول: ما أنا بالذي قائل لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا فالوصف بمنزلة الحشو المحشو؛ لأنه يحسن بما بعده، كما أن الحشو المحشو إنما يتم بما بعده»[٢].

ثم ساق شواهد شعرية فيها دخول «رب» على «مَنْ»؛ ليدل بذلك على أن «من» في مثل هذه الأساليب نكرة؛ لأن «رب تأتي أبدًا مصدرة، ولا يليها الاسم إلا نكرة». فمن في مثل هذا الأسلوب نكرة مبهمة غالبًا فتحتاج إلى الوصف، وكان هذا آخر شيء في هذا الباب[٣] الذي تحدث فيه حديثًا طويلًا عن مَنْ وما نكرتين محتاجتين إلى وصف، وموصولتين محتاجتين إلى حشو، أي: صلة وعائد، فالحديث في هذا الباب - إذًا - عن ما ومن اللتين تحتملان الوصفية والموصولية، فهل يظن الباحثون المنتقدون لسيبويه أن «الذي» في الآية الكريمة كذلك، تحتمل

---

(١) تقدم الكلام على هذا البيت في أول هذا الفصل. والشاهد فيه جعل غيرنا نعتًا لمن باعتبارها نكرة مبهمة موصوفة وصفًا لازمًا يكون لها كالصلة للموصول، ويجوز رفع غيرنا باعتبار من موصولة وحذف عائد الصلة، وهو مبتدأ تقديره: على من هو غيرنا، أي: على الذي هو غيرنا. وقال الأعلم في تحصيل عين الذهب، ص ٢٧٩: «التقدير: على قوم غيرنا، وهو رأي الخليل»

(٢) الكتاب ٢/ ١٠٨.

(٣) في الكتاب ٢/١٠٥- ١٠٩، وهو: «هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة».

الأمرين؟ لعلهم إذا تأملوا هذا أدركوا أن كلام سيبويه قبل الآية كان عن « ما » و « من » ، وأورد بيت الأنصاري شاهدًا بروايته على الاحتمالين السابقين ، فعلى رواية جر « غير » تكون « من » نكرة مبهمة مجرورة بعلى ، ويكون « غيرنا » بالجر صفة لمن ، وصفًا لازمًا يكون لها كالصلة للموصول ؛ إذ حاجة النكرة المبهمة إلى الوصف كحاجة الموصول إلى الصلة والعائد ، أو الحشو ، كما عبر بذلك سيبويه ، كلاهما لا يتم المعنى بدونه ، وقد جوّز سيبويه أن تكون « من » في البيت موصولة ، ويكون « غيرنا » بالرفع خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره : هو ، والجملة صلة الموصول ، واستجاد هذا الوجه والتخريج مع ضعفه ، وفضله على الوجه الأول بجر « غيرنا » ، ونظّر له بقوله : مررت بأيهم أفضل . وهنا احتاج إلى نص معروف في كلام العرب ، غير منكور يقيس عليه جعل غير خبرًا في جملة حذف صدرها بلا استطالة ، فكان هذا المقيس عليه هو قراءة بعض الناس في الآية برفع أحسن ، وهذا معنى قوله السابق : « واعلم أن كفى بنا فضلًا على من غيرنا ، أجود وفيه ضعف إلا أن يكون فيه هو « وفي بعض نسخ الكتاب : إلا أن يكون مرفوعًا بهو » ؛ لأن هو من بعض الصلة ، وهو نحو : مررت بأيهم أفضل ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية : « تمامًا على الذي أحسن »(١) .

---

(١) الكتاب ٢/ ١٠٨ ، وصنيع الفراء في معانيه (١/ ٣٦٥) ، لا يختلف عما عند سيبويه هنا ، وإن ذكر وجوهًا أخرى من التخريج ، وقد تقدم أن الفراء لم يتعرض لقراءة رفع (بعوضة » في آية البقرة ، وإن أطال الكلام في تخريج الآية على قراءة النصب المتواترة ، وذكر فيها وجوهًا إعربية ثلاثة ، وإنما ذكر جواز رفع « بعوضة » خبرًا لمبتدأ محذوف ، والجملة صلة « ما » باعتبارها موصولة ، من دون أن يشير إلى أن هذه قراءة . أما هنا فذكر قراءة رفع « أحسن » ، ووافق سيبويه في إجازة ما أجازه ومنع ما منعه ، وأضاف جواز أن يكون « أحسنَ » بالفتح على القراءة المتواترة ، مخفوضًا نعتًا للذي ، وهو ممنوع من الصرف ، مجرور بالفتحة للوصفية ووزن الفعل ، كما أجاز وجوهًا أخرى من الإعراب ، حيث قال بعد ذكر الآية الكريمة : « تمامًا على المحسن ، ويكون المحسن في مذهب جمع كما قال : « إن الإنسان لفي خسر » [العصر : ٢] ، وفي قراءة عبد الله « تمامًا على الذين أحسنوا » تصديقًا لذلك ، وإن شئت جعلت « الذي » على معنى « ما » ، تريد : إتمامًا على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تمامًا على إحسانه . ويكون « أحسن » مرفوعًا ، تريد : على الذي هو أحسن ، وتنصب « أحسن » =

ومن هذا يتبين لنا أن سيبويه لم يذكر هذه القراءة ؛ ليحكم عليها بالضعف ، وإنما ذكرها شاهدًا يمكن تخريج الوارد عليه عند الحاجة إلى ذلك . ويدل على ذلك أمران :

الأول : ذكره معها ، بل قبلها قوله : « مررت بأيهم أفضل » . وحذف العائد المبتدأ مع « أي » ليس ممنوعًا ولا ضعيفًا ، بل هو صحيح قوي بالإجماع ، فذكر الآية مع هذا القول الذي حكاه الخليل عن العرب دليل على إرادة القياس عليهما ، لا إرادة الحكم عليهما بالضعف ، وإلا فعلينا أن نقول : إن الحذف مع « أي » ضعيف أيضًا ، وما أتى سيبويه بقولهم : مررت بأيهم أفضل ، إلا ليحكم عليه بالضعف ، وهذا لا يقول به أحد كما ذكر ذلك ابن مالك فيما سبق .

الثاني : كتاب سيبويه وحدة متكاملة ، فعلينا أن نفهم بعضه ببعضه ، أو بعبارة أخرى : أن نستعين على فهم ما صعب علينا منه بما سهل فهمه ، فيما يحتاج إلى ذلك ، وبناءً على ذلك نجد أن سيبويه في موضع آخر من الكتاب يخرج نصوصًا على حذف عائد الموصول المبتدأ ، دون استطالة الصلة ، بالقياس على قراءة شاذة في آية أخرى دون نقد أو تضعيف ، وذلك قوله : « وأما ليتما زيدًا منطلق ، فإن الإلغاء فيه حسن ، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعًا ، وهو قول النابغة الذبياني :

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد[1]

= ههنا تنوى بها الخفض ؛ لأن العرب تقول : مررت بالذي هو خير منك ، وشر منك ، ولا يقولون : مررت بالذي قائم ؛ لأن « خير منك » كالمعرفة إذا لم تدخل فيه الألف واللام . وكذلك يقولون : مررت بالذي أخيك ، وبالذي مثلك ، إذا جعلوا صلة الذي معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذي أنشدني الكسائي :

إن الزبيري الذي مثل الحلم مشى بأسلابك في أهل العلم

(١) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤، والخزانة ١٠/٢٥١- ٢٥٣، وهو يشير إلى قصة زرقاء اليمامة ، من داليته المعروفة التي يعدها بعض الأدباء من المعلقات العشر ، ومطلعها :

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد =

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : « مثلًا ما بعوضةٌ ، أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق »[(١)] .

وقال السيرافي في شرح هذا الكلام : « قال أبو سعيد : أحد وجهي الرفع أن تجعل ما بمنزلة الذي ، كأنه قال : ألا ليت الذي هو هذا الحمام لنا ، وكذلك : مثلًا الذي هو بعوضة ، والوجه الآخر أن تجعل ما كافة للعامل ، مثل : إنما زيد منطلق ، وليس باسم »[(٢)] .

ونجد بعد ذلك من أئمة البصريين من يفرق بين من وما وبين الذي في هذا الباب ، فيجعل الحذف مع الذي أسوغ من الحذف مع من وما عند البصريين ؛ لأن في الذي استطالة عنهما ، ويقول بعد ذكر الحذف في آيتي البقرة والأنعام السابقتين : « لكن من قرأ : تمامًا على الذي أحسن - وقد قرئ - جائز أن يقرأ : مثلًا ما بعوضة . لكن في « الذي » أقوى ؛ لأن « الذي » أطول ، وليس للذي مذهب غير الأسماء »[(٣)] . وهذا يؤكد ما سبق من الفرق بين « الذي » التي لا تحتمل غير الموصولية ، وبين ما ومن المحتملتين للموصولية والوصفية وغير ذلك من المحامل .

ويرى السيرافي في شرحه للكتاب أن سيبويه يقارن هنا بين روايتي الرفع والجر في كلمة « غيرنا » الواردة في بيت الأنصاري ، السابق ذكره ، ويختار الرفع ويفضله على الجر في البيت ، وما جاء على شاكلته من الأساليب في كلام العرب ، فقول سيبويه : « أجود وفيه ضعف » إنما هو مفاضلة بين الروايتين ، واختيار لرواية الرفع مع وصف

= والشاهد فيه : جواز إعمال ليت عندما يتصل بها « ما » ، وجواز إهمالها ، إذ روي البيت بالوجهين . وأشار ابن مالك إلى هذا الحكم في الألفية بقوله :

ووصل « ما » بذي الحروف مبطل   إعمالها وقد يبقى العمل

متن الألفية ، ص ١٤ .

(١) الكتاب ٢/ ١٣٨ .

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ، من هامش طبعة بولاق ١/ ٢٨٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١/ ١٥ .

هذا التخريج على حذف المبتدأ ، بالضعف إذا لم يقدر فيه « هو »[(١)] ألا ترى أن هذا التخريج لهذه القراءة الشاذة في آية البقرة دليل لا يتطرق إليه الشك أو الاحتمال على ما ذكرناه في آية الأنعام من مراد سيبويه ؟ وعلى احترام سيبويه للقراءات بكل أنواعها ، وأن مذهبه فيها هو الاعتداد بها جميعًا ، والقياس على ما جاء كثيرًا شائعًا منها في كلام العرب ، وعلى رأسه القرآن الكريم ، ورد القليل النادر الوارد إلى الكثير الشائع المنتشر ، وذلك يدل على قبوله هذه القراءات النادرة فيما وردت فيه ، والتخريج عليها عند الحاجة ، وهذا يتسق تمام الاتساق مع قوله المعروف : « ... إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأنها سنة »[(٢)] .

فسيبويه ملتزم بهذا القول فعلًا في منهجه ، فما رأينا له طعنًا في قراءة ، ولا هجومًا على قارئ وإنما يقرر أحكامه بناءً على ما جاء كثيرًا شائعًا في كلام العرب ، ويحكم على بعض اللهجات بالضعف أو الشذوذ أو الرداءة أو القبح أو البعد عن القياس ، وهذه الكلمات عنده تدل على عدم انتشار اللهجة عند العرب ، أو قلة المتكلمين بها ، ومع ذلك فهو يجيز التكلم بها ، ولكنه لا يجعلها في مرتبة ما يقاس عليه .

ومنهجه في القراءات أنه إذا ذكر القراءة يحكيها كما وردت ، وقد يخرج عليها بعض القليل الوارد عند العرب ، ولكنه لا يبني القواعد على غير الكثير الشائع منها ، ومن ذلك صنيعه في هذه القراءة موضع حديثنا .

ويبدو أن بعض الباحثين المحدثين لم يصبروا على تفهم الكتاب كما فعل أهل العناية به من السلف . وقد كانوا يرون أن من ظن أنه فهم الكتاب من أول وهلة أو بالنظرة العجلي ، فهو في الحقيقة لم يفهم شيئًا منه ، ولو أن هؤلاء الباحثين أخذوا أنفسهم بهذا لعلموا أن المسألة ليست قضية هجوم ومهاجمة وطعن ودفاع ومعارضة ، بل هي قضية بحث علمي ورأي يمكن النظر فيه بهدوء في أسلوب علمي رزين وتأدب

(١) شرح السيرافي على الكتاب ١/ ٤٧.

(٢) الكتاب ١/ ١٤٨.

مع السلف ، كما هو دأب النحاة وغيرهم من العلماء في تراثنا الإسلامي العريق .

ومسألة حذف صدر صلة الموصول قد قتلها القدماء بحثًا وتقليبًا لوجوه النظر المختلفة ، وخلاصتها ما جاء في قول ابن مالك السابق ، وتقدم تلخيص المحقق محمد محيي الدين لها ، ولخصها أيضًا أحسن تلخيص بعض المحققين من المعاصرين بقوله في القراءة الشاذة التي نتحدث عنها : « هي قراءة يحيى بن يعمر ، وهي شاذة . ويجوز أن يكون الذي موصولًا حرفيًا ، فلا يحتاج إلى عائد ، أي : تمامًا على إحسانه . وأن يكون نكرة موصوفة ، فلا يحتاج إلى صلة ، ومثل ذلك قراءة مالك بن دينار : « إن اللّه لا يستحيي أن يضرب مثلًا ما بعوضة » برفع بعوضة ، أي : هو بعوضة ، على أن ما موصولة بدل من « مثلًا » حذف صدر صلتها بلا طول ، فالكوفيون يرون جواز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقًا ، سواء أكان الموصول أيًا أم غيرها ، طالت الصلة أم لا ، والبصريون يجيزون حذف العائد إذا كان الموصول أيًا مطلقًا ، أما غير أي فلا يجوز معه الحذف إلا إذا طالت الصلة ، وعلى هذا فالخلاف بين الفريقين فيما إذا لم تطل الصلة ، وكان الموصول غير أي »(١) وهذا خلاصة ما في كتب النحو بشأن هذه المسألة ، ويجد الباحث عند السمين الحلبي من المفسرين وجهًا آخر في تخريج قراءة الرفع ، حيث يقول : « وفتح نون « أحسن » قراءة العامة ، وقرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق برفعها ، وفيها وجهان أظهرهما أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : على الذي هو أحسن ، فحذف العائد وإن لم تطل الصلة ، فهي شاذة من جهة ذلك » وهذا ما تقدم عن غير واحد من النحاة والمفسرين والمعربين ، وذكره السمين الحلبي نفسه في تخريج وجه الرفع في آية البقرة « ما بعوضة » ، ولكنه أضاف هنا وجهًا آخر فقال في آية الأنعام : « الثاني : أن يكون الذي واقعًا موقع الذين ، وأصل أحسن أحسنوا ، بواو الضمير ، حذفت الواو اجتزاءً بحركة ما

(١) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ١/ ١٢٩، وينظر أيضًا : منار السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/ ١٧٨.

قبلها، قاله التبريزي، وأنشد:

فلو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباء الأساة[(١)]

وقول الآخر:

إذا ما شاءُ ضروا من أرادوا ولا يألوهم أحد ضرارًا[(٢)]

وقول الآخر: :

شبوا على المجد وشابوا واكتهل[(٣)]

يريد: اكتهلوا، فحذف الواو، وسكن الحرف قبلها، وقد تقدم أبيات أخر كهذه في تضاعيف هذا التصنيف، ولكن جماهير النحاة تخص هذا بضرورة الشعر»[(٤)].

وهذا التخريج لقراءة الرفع، الذي ذكره السمين نقلًا عن التبريزي وإن كان تؤيده قراءة ابن مسعود، وابن محيصن «أحسنوا» التي تقدمت في أول هذا الفصل يبدو أنه خاص بالشعر، كما أشار إلى ذلك السمين في آخر كلامه، ويبقى استعمال الذي بمعنى الذين في النثر بلا دليل صحيح ثابت، والله أعلم.

وخلاصة القول في هذه المسألة أن كلًا من الكوفيين والبصريين سار على منهجه المعهود الذي بني عليه مذهبه. فالمعروف عن البصريين أنهم لا يبنون قاعدة نحوية أو لغوية أو صرفية إلا على الوفر الكثير الشائع في كلام العرب، ويردون القليل النادر والشاذ إلى الكثير المنتشر، هذا إذا ثبت عندهم وإلا ردوه، وربما أولوه إن وجدوا إلى

---

(١) البيت من الوافر، ولا يعرف قائله، وهو في الإنصاف ١/ ٣٨٥، وشرح ابن يعيش ٧/ ٥، ٩/ ٨٠، والخزانة ٢/ ٣٨٥، والعيني ٤/ ٥٥١، والدرر اللوامع ١/ ١٧٨. والشاهد فيه: الاستغناء بالضمة عن الواو، وروى بعده:

إذًا ما أذهبوا ألمًا بقلبي وإن قيل الأساة هم الشفاة

(٢) البيت من الوافر ولا يعرف قائله، وهو في البحر المحيط ٤/ ٢٥٦، ومعاني القرآن، للفراء ١/ ٩١، والإنصاف ١/ ٢١٢، والدرر اللوامع ١/ ٣٤. والشاهد فيه كالذي قبله.

(٣) البيت من مشطور الرجز، وقائله مجهول، وهو في البحر المحيط ٤/ ٢٥٦. والشاهد فيه كالذي قبله.

(٤) الدر المصون ٥/ ٢٢٨.

التأويل سبيلًا[١] . وأما الكوفيون ، فكما يقول عنهم السيوطي : « إذا سمعوا لفظًا من شعر أو نادر كلام ، جعلوه بابًا »[٢] . وكما قال عنهم أيضًا : « إذا سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلًا ، وبوبوا عليه »[٣] .

وبالمقارنة بين ما جاء في كتب النحو في العصور المختلفة ، يجد الباحث أنها تعيد تكرار ما قاله الكوفيون والبصريون وأدلة كل فريق في حذف صدر الصلة ، المضمر المبتدأ ، واتفاق الفريقين في جواز بعض الصور ، ووصف صور أخرى بالشذوذ والضعف عند البصريين ، فهي معلومات مقررة معروفة ، على نحو ما أسلفنا آنفًا ، نقلا عن ابن مالك وغيره ، وهو ما جاء في معظم مراجع النحو بلا اختلاف يذكر .

وجاء وصف القراءاتين الشاذتين في الآيتين السابقتين بالشذوذ ونحوه ، في بعض أقوال النحاة ، ونقد بعض النحاة لبعض القراءات أمر معروف لا ينكره أحد حتى يحتاج إلى الجدل والإكثار من إيراد النماذج الدالة على ذلك ، وقد تقدم حديث ذلك في الكلام على موقف النحاة من القراءات في هذا البحث .

ومن يقرأ كلام دعاة التجديد في النحو من المحدثين ، يظن أن هؤلاء المجددين قد عثروا على شواهد لم يهتد إليها الأقدمون من السلف ، وتعمقوا في الاستقصاء ، والإحصاء بما لم يستطيعوه ، ولكن تدرس كلامهم ، فتجده تكرارًا وطنطة ودق طبول حول ما فرغ القدامى من مناقشته وإصدار أحكامهم عليه ، سواء أكانت صحيحة أم كانت خطأ ، فجاء هؤلاء بعد قرون متطاولة ، ليضربوا أقوال العلماء بعضها ببعض ، ويرموها بالنقص في الإحصاء وفساد الاستقراء ، وما إلى ذلك مما يدعو إليه الهوى ، ويجانب المنهج العلمي الذي يحتم علينا أن ننظر إلى تراثنا العريق نظرة العلماء بعد أن

---

(١) ينظر : مقدمة بحث : التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه . والاقتراح ، ص ٨٤.

(٢) همع الهوامع ١/ ٤٥.

(٣) الاقتراح ، ص ٨٤.

نتحسس قدراتنا العقلية والعلمية ، لعلنا بذلك نستطيع أن نضيف جديدًا إلى جهودهم الكبيرة ، وهو أمر بعيد عمن كان على هذا النحو من التفكير المعوج والسلوك الهدام والمناهج الغربية الدخيلة على تراثنا الإسلامي(١) .

نسأل اللَّه التوفيق والسداد والهداية إلى الرشاد ، وهو الموفق والهادي إلى الصواب .

❁❁❁

(١) ينظر : النحو وكتب التفسير ٢/ ١١٥٦، وعلاوة على ما ذكر في هذا الفصل ، يراجع للمزيد من الكلام في هذا الموضوع المصادر التالية : تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، ص ٣٩٧، والتعليقة على كتاب سيبويه ، للفارسي ١/ ١٣، والإيضاح له أيضًا ، ص ٤٠ ، وسر صناعة الإعراب ، لابن جني ١/ ٣٨١- ٣٨٣، والتمام في تفسير أشعار هذيل له أيضًا ، ص ٨١، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/ ٤٢٣، وشرح اللمع ، لابن برهان ، ص ١٧٥، ٥٩٢، والمقتصد للجرجاني ١/ ٢٧٥، ١/ ٤٦٩، ٢/ ٨٥١، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٢، ٢/ ٥٥٠، ٣/ ٤٣، ٣/ ٢٢٠، وأسرار العربية للأنباري ، ص ٣٨٢، والتخمير في شرح المفصل ، للخوارزمي ٢/ ١٩٦، وشرح ابن يعيش ٢/ ٨٥، ٣/ ١٥٢، ٨/ ٤٥، والتوطئة في النحو ، للشلوبين ١/ ١٧٤، والمقرب ، لابن عصفور ، ص ٦٤، وشرح جمل الزجاجي ، له أيضًا ١/ ٤٧٧، ٢/ ٣٢٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٢٦٣، وشواهد التوضيح ، له أيضًا ، ص ١٨٤، والاستغناء في أحكام الاستثناء ، للقرافي ، ص ١٢٤، وشرح ابن الناظم ، ص ٩٥، ٥٢٥، والملخص ، لابن أبي الربيع ، ص ٢٤٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ، له أيضًا ، ١/ ٢٨٤، وشرح ألفية بن معط ، للقواس ، ص ٥٨٦، ورصف المباني ، للمالقي ص ٣١١، وجواهر الأدب ، للإربيلي ، ص ١٤٠ ، وشرح التحفة الوردية ، لابن الوردي ، ص ٢٩٥، وتلخيص الفوائد ، لابن هشام ، ص ١٦٠، ٤٥٥، والمساعد ، لابن عقيل ٢/ ٢٧٨، ٢/ ٤٥١، ٣/ ٢٧٤، وشفاء العليل للسلسيلي ، ص ٥١٨، وتعليق الفرائد ، للدماميني ٢/ ٢٢٩.

الفصل الثالث :
في قوله عز وجل : ﴿هَٰؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾

هذا جزء من قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿٧٧﴾ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴿٧٨﴾﴾[١] .

ولا خلاف بين جمهور القراء من العشرة وغيرهم ، في رفع « أطهرُ » في هذه الآية خبرًا للمبتدأ « هن » ، إلا ما روي من قراءة شاذة بنصب « أطهر » هي مدار الحديث في هذا الفصل ، حيث يحاول الباحث تقليب وجوه القول فيها قراءة ورواية ، ونحوًا ، ونظرًا في معناها ومبناها ، بتوفيق اللّٰه تعالى .

قال سيبويه في « هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلًا ، ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ »[٢] : « وذلك قولك : ما أظن أحدًا هو خيرٌ منك ، وما أجعل رجلًا هو أكرم منك ، وما إخال رجلًا هو أكرم منك ، ولم يجعلوه فصلًا وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفًا ولا بدلًا لنكرة ، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة ، فاستقبحوا[٣] أن يجعلوها فصلًا في النكرة ، كما جعلوها في المعرفة ؛ لأنها معرفة ، فلم تصر فصلًا إلا لمعرفة ، كما لم تكن وصفًا ولا بدلًا إلا لمعرفة .

وأما أهل المدينة ، فينزلون هو هنا بمنزلته بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلًا في هذا الموضع[٤] ، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا ، وقال : احتبي ابن مروان في ذه

---

(١) الآيتان ٧٧، ٧٨ من سورة هود .

(٢) هذا الباب في الكتاب ٢/٣٩٥- ٣٩٧، وهو باب صغير كالملحق بالباب الطويل الذي قبله .

(٣) في بعض نسخ الكتاب : « فاستثقلوا » بدل « فاستقبحوا » .

(٤) في بعض النسخ : « بمنزلتها في المعرفة في كان وأخواتها » . وفي شرح السيرافي : « ... في كان ونحوه » .

في اللحن[١]. يقول: لحن وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم» فنصب.

وكان الخليل - رحمه الله - يقول: والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلًا في المعرفة، وهو تصييرهم إياها بمنزلة «ما» إذا كانت «ما» لغوًا؛ لأن هو بمنزلة «أبوه»، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغوًا، كما جعلوا «ما» في بعض المواضع بمنزلة ليس، وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما وإنما. ومما يقوي ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول: رجل خير منك. ويقول: لا يستقيم: أظن رجلًا خيرًا منك. فإن قلت: لا أظن رجلًا خيرًا منك، فجيد بالغ. ولا تقول: أظن رجلًا خيرًا منك، حتى تنفي، وتجعله بمنزلة أحد. فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجر في النفي مجراه؛ لأنه قبيح في الابتداء، وفي ما أجري مجراه من الواجب، فهذا مما يقوي ترك الفصل»[٢].

هذا نص ما جاء في هذا الباب من الكتاب، أوردناه كاملًا من نشرة الأستاذ/ عبد السلام محمد هارون، ولا يوجد نص الآية في أكثر نسخ الكتاب المخطوطة منها والمطبوعة، وإنما فيها إشارة سيبويه إلى أن بعض أهل المدينة جعل هو ضمير فصل بين المبتدأ والخبر في غير باب كان وأخواتها، وأن عيسى بن عمر الثقفي روي عن أبي عمرو بن العلاء البصري أنه رأى ذلك لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان «يعني محمد بن مروان المدني» في هذه في اللحن، ولا يخلو هذا الكلام من الإيماء إلى قراءة نصب «أطهر» في الآية الكريمة، وإن لم يذكر نص الآية إلا في الطبعة التي نشرها الأستاذ العلامة/ عبد السلام محمد هارون، على أن طبعة بولاق هي النسخة المشهورة من الكتاب، والمتداولة بين العلماء والباحثين، قبل أن يخرج الأستاذ/

---

(١) في بعض النسخ: «في هذه في اللحن».

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٧. وهذا جميع ما في الباب، وقد نقلته كله؛ لأنفي ما نسبه بعضهم إلى سيبويه في هذا الباب.

عبد السلام هارون طبعته الأخيرة ، وكانت طبعة بولاق - كما يقول الأستاذ/ عبد السلام نفسه - « موضعًا للدراسات المختلفة ، والإشارات العلمية الكثيرة »[١] ؛ ولهذا كان الأستاذ العلامة/ أحمد راتب النفاخ محقًّا كل الحق في قوله : « لم يذكر سيبويه نص هذه الآية »[٢] ؛ لأن الأستاذ/ عبد السلام هارون نفسه ذكر ذلك بناءً على نص الكتاب في طبعة بولاق المتداولة ، قبل أن يبدأ هو في تحقيق الكتاب ، فعلق على قول ثعلب في مجالسه : « قال سيبويه : احتبى ابن جؤية في اللحن في قوله : هن أطهر لكم »[٣] . بقوله : « لم يذكر سيبويه الآية ، وإنما ذكرها السيرافي ... »[٤] ويبدو أنه ترجح لديه في أثناء تحقيق الكتاب أن الآية في نص الكتاب اعتمادًا على نسخ أخرى مخطوطة ، فأدخلها فيه ؛ لأنه اعتمد في تحقيقه ونشرته على عشر نسخ مختلفة من الكتاب ، ما بين مطبوعة منشورة ، ومخطوطة لم يطلع عليها من نشر الكتاب قبل ذلك في طبعة باريس وطبعات ألمانيا وإنجلترا والعراق وبولاق ، « هذا إلى جانب شروح شواهد سيبويه ، مخطوطها ومطبوعها ، وخزانة الأدب ، والعينى ، ومجالس ثعلب ، وشرح شواهد المغني ، للسيوطي ، وأمالي ابن الشجري ، والإنصاف لابن الأنباري ، وما اقتضاه التعليق والتحقيق من الرجوع إلى شتى المراجع »[٥] . ومع ذلك كله لم نجد في نشرته للكتاب نسبة اللحن إلى ابن مروان القارئ ، من قول سيبويه ، وإنما نجد روايته ذلك من قول أبي عمرو ، نقلًا عن يونس . فمن أين لثعلب[٦] وغيره من القدماء أن سيبويه ضعّف هذه القراءة ؟ وقد وجدنا غير واحد من العلماء يذكر

---

(١) فهارس الكتاب ، للأستاذ/عبد السلام محمد هارون ، وهي ملحقة به ٥/ ٣٩٦.

(٢) فهرس شواهد سيبويه ، للشيخ العلامة المحقق/أحمد راتب النفاخ ، ص ٢٧.

(٣) مجالس ثعلب ٢/ ٣٥٩. وليس هذا النص في شيء من نسخ الكتاب المعروفة الآن .

(٤) هامش الموضع السابق .

(٥) من تقديم الكتاب ، للأستاذ/عبد السلام محمد هارون ، ص ٦٠، في أول المجلد الأول من الكتاب .

(٦) في مجالسه ٢/ ٣٥٩، والفرق كبير بين وجود نص الآية في الكتاب وبين نسبة اللحن إلى القارئ من قول سيبويه .

ذلك، فابن جني مثلًا يقول: «ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها»[١] ومثل هذا قال الزمخشري في الكشاف[٢] وقال أبو حيان في معرض حديثه عن هذه القراءة: «قال سيبويه هو لحن»[٣]. وهذا مشكل.

ويبدو للباحث احتمال أحد أمرين:

أما أن هؤلاء العلماء ينقلون ما يقولون من نسخ أخرى غير التي عندنا، ويدل على ذلك كون نقولهم تلك لا تتفق تمام الاتفاق مع ما في الكتاب، في نسخه المعروفة في عصرنا، ويستبعد الباحث هذا وإن كان اختلاف نسخ الكتاب في بعض المواضع أمرًا معروفًا غير منكور، إذ يبعد جدًّا أن تكون نسخ هؤلاء الأعلام الكبار كلها قد ضاعت، وليست في شيء مما وصل إلينا، والاحتمال الثاني: أنهم رأوا نقل سيبويه رأي أبي عمرو عن يونس، وسكوته عن التعقيب عليه برأيه الخاص ففهموا من ذلك أنه يتفق مع أبي عمرو في هذا الرأي، وربما كان ثعلب أول من أحدث ذلك فاقتفاه غيره، ولا يخفى أن في هذا تقويلًا لسيبويه ما لم يقله، وتحميل عبارته أكثر مما تحمل، والله تعالى أعلم.

وعلى كل فسقوط الجزء الذي فيه الآية في نص الكتاب في بعض النسخ، وثبوته في نسخ أخرى اهتدى أيها المحققون، فأثبتوه، لا يدل من قريب ولا بعيد أن هنالك نسخًا أخرى لم يقف عليها أحد من الباحثين إلى الآن، فيها نسبة اللحن إلى ابن مروان من قول سيبويه نفسه، كما افترض ذلك الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري حيث يتساءل «... فلماذا لا نحمل أمثال هذه الآية على محمل أن سيبويه قد تعرض لها صراحة في الكتاب «يعني بالنقد»، ولكنها سقطت من النسخة التي بين أيدينا، في حين أنها ثبتت في نسخ أخرى مثل التي نقل منها ابن جني وأبو حيان؟ فعلى هذا

---

(١) المحتسب ١/ ٣٢٥.

(٢) الكشاف ٢/ ٢٨٣.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٤٧. وكان ابن هشام في المغني، ص ٤٦١، أدق من هؤلاء جميعًا حيث قال: «ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك».

ينبغي أن تضاف إلى المبحث الأول « مبحث المعارضة الصريحة للقراءات عند سيبويه » ، كان ينبغي عليّ أن أفعل ذلك ، وقد راودتني نفسي طويلًا ، ولكني رددتها ، وكففت من غلوائها ، مخافة الشطط ؛ أن يقول قائل : إنها لم تذكر في الكتاب ، ولهذا وذلك وضعتها - تواضعًا - في المبحث الثاني « مبحث المعارضة الخفية للقراءات عند سيبويه » . وكان حقها أن تكون هنالك .

ومهما يكن من شيء فالذي لا ريب فيه أن سيبويه قد تصدى للقراءات وعارضها معارضة شديدة . وذلك قدر مشترك عليه في المبحثين ، وسواء علينا بعد ذلك أكانت المعارضة خفية ، أم كانت من الصراحة بمكان »[1] .

هذا كله من كلام الدكتور الأنصاري ، وفيه نظر من عدة وجوه ، فابن جني وأبو حيان لم ينقلا نصًا لسيبويه ، وإنما نسبا إليه ما رواه عن أبي عمرو نقلًا عن يونس ، على أنه قوله[2] . ثم لماذا نحمل الأمر محمل أن هنالك نسخًا من الكتاب فيها طعن سيبويه في القراءة ، دون أي دليل ؟ وهل هذا من العدل والإنصاف في شيء ؟ ولماذا لا نحمل الأمر محملًا حسنًا يليق بمنهج سيبويه الذي عرف عنه في جميع كتابه . وأي شطط وأي غلواء أكثر من قول الدكتور « ومهما يكن من شيء فالذي لا ريب فيه أن سيبويه قد تصدى للقراءات ، وعارضها معارضة شديدة » ، وهو ادعاء لشيء لا وجود له قطعًا ، فضلًا عن الشك والريب . ولا يبدو للباحث أنه جانب الشطط وكفكف من غلواء نفسه التي راودته كثيرًا ، وهو يقول : « قضية المعارضة الصريحة

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٥٢.

(٢) كتب أستاذي المشرف ، العلامة الدكتور/ عبد الله الطيب كلمة تعليقًا على هذا الموضع من البحث ، أثبتها هنا ؛ لما فيها من إنصاف وأدب عال ، وهي قوله : « لم يقل سيبويه : إنه لحن ، ولكن قال : إن أبا عمرو قال ذلك . وإن يكن أبو حيان قال هذا ، فقد تجاوز ؛ حملًا منه رواية سيبويه لما ذكره يونس عن أبي عمرو ، هي مما يقره سيبويه أو يراه ، أو حسب أنه رأيه ، ولكن لا يوجد لذلك سند .

ولعل الدكتور الأنصاري ظن أن ما يقوله كبير البصريين أبو عمرو لا يخرج عنه سيبويه » .

للقراءات ، وكذلك قضية المعارضة الخفية للقراءات ، عند سيبويه ، فيهما معًا هجوم النحاة الطغاة على بعض القراءات هجومًا عنيفًا سخيفًا لا يليق بذي دين أو ذي حياء فضلًا عن العلماء الأجلاء »(١) . ثم يبرر قوله هذا فيقول : « ومن هذا المنطق كتبت ما كتبت دفاعًا عن كتاب اللّٰه ؛ وإنصافًا للحق والحقيقة من بعض النحاة الطغاة ، سامحهم اللّٰه »(٢) وبعد هذا كله يقول في تناقض عجيب : « وبعد فإني لا أتهم هؤلاء النحاة ، كما أني لا أتهم سيبويه في دين أو خلق : فقد كان - رحمه اللّٰه - مثالًا عاليًا لهذا وذاك ، ولكنها العصبية المذهبية والتمسك بالقاعدة النحوية ، كل ذلك فرض عليه أن يقف هذه المواقف من المعارضة الصريحة أو الخفية أو اللف والدوران حول الآيات ؛ ليجد لها تأويلًا يتفق مع ما انتهى إليه من القواعد التي صنعوها بأيديهم في مصنع التقعيد »(٣) .

ولا أراني في حاجة إلى الرد على مثل هذه التناقضات الواضحة البطلان ، فقد أغناني عن ذلك الدكتور الأنصاري حين رد على نفسه أبلغ رد بقوله : « وإنصافًا للنحاة البصريين ، وعلى رأسهم سيبويه إمام النحاة ، أقول : إنهم برآء من هذا الطعن ، كما أن الكوفيين بريئون كذلك . ويبدو أنه من الإسرائيليات التي أرادوا بها التشكيك

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٢٤٩. وهنا أيضًا كتب أستاذي العلامة / عبد اللّٰه الطيب كلمة أثبتها بدلًا من تعليقي الذي قد لا يخلو من غلظة على من يطلق أمثال هذه الأقوال ، قال : « لعلك تسلك سبيل الصواب إن نظرت إلى جيل أساتذة الدكتور الأنصاري ، فإن في بعضهم « كان » تحاملًا على قدماء النحاة ، على رأسهم سيبويه ، يرون أنهم ضيقوا علم النحو ، بما سموه فلسفة العامل . ولعل أبْيَنَ ما جاء في هذا المجرى كتاب إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، ولكن في كتابات عباس حسن - وهو من جيل الأنصاري - ما يشعر بنوع من هذا التحامل ، فلا يكون مرد الأمر إلى خبث طوية من الأنصاري ، ولكن من نوع انحراف أدبي نحوي مذهبي . فهذا يحسن تحقيقه وتوضيحه » وفي هذا تحقيق أيما تحقيق ، وتوضيح أيما توضيح ، وكفى به تعليقا .

(٢) سيبويه والقراءات ، ص ٢٤٩.

(٣) سيبويه والقراءات ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

في القرآن الكريم »[١] .

ولا يدري الباحث إلى أين يعود الضمير « واو الجماعة » في قول الدكتور : « ويبدو أنه من الإسرائيليات التي أرادوا بها التشكيك في القرآن الكريم » .

ومع غرابة هذا الأقوال المتعارضة وبعدها عن الموضوعية والعقلانية ، نجد عددًا كبيرًا من الباحثين المحدثين يرددونها معجبين بها ، ويعيدونها مشيدين بها ، وينشرونها في بحوثهم مدافعين عنها[٢] وبعد هذا : أليس من حق من يراها باطلة أن يناقشها ، ويبين ما يرى فيها من أخطاء كبيرة بلا مبرر ، ودعاوى عريضة بلا دليل ؟[٣] .

وعودًا على بدء أقول : قرأ هذه الآية بنصب « أطهرَ » عيسى بن عمر الثقفي[٤] وأنكرها أبو عمرو ذلك عليه ، فجرت بينهما مناظرة قصيرة ، كما جاء في بعض كتب الطبقات « كان عيسى بن عمر يقرأ » « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم » بنصب أطهر ، فأنكرها أبو عمرو عليه فقال : كيف تقول : هؤلاء بنيّ هم ماذا ؟ فقال : عشرين رجلًا . فأنكرها أبو عمرو »[٥] .

هذه المناظرة القصيرة توضح إنكار أبي عمرو قراءة عيسى ، وردها بالقياس ، كما

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٢٤٨.

(٢) وهم أكثر من أن أحصيهم ، ويأتي الإشارة إلى بعض كلماتهم مع بيان مواضعها ونقدها في مواضع متفرقة من هذا البحث .

(٣) وأعتقد أن جزءًا من مهمة جيلنا من الباحثين دفع الانحرافات التي أشار إليها العلامة / عبد الله الطيب ، عن تراثنا .

(٤) الذين رويت عنهم قراءة « أطهر » بالنصب جماعة من قراء الشواذ ، وهم الحسن ، وزيد بن علي ومحمد بن مروان « وهؤلاء مدنيون » ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وسعيد بن جبير من أزد قريش . انظر تفسير الطبري ١٢/ ٨٥، وتفسير القرطبي ٩/ ٧٦، ومختصر شواذ ابن خالويه ، ص ٦٠، والبحر المحيط ، ٥/ ٢٤٧، والمحتسب ١/ ٣٢٥، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٤١١، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٠٩.

(٥) طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام الجمحي ١/ ٢، وطبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ٤١.

توضح تمسك عيسى بقراءته على الرغم من إنكار أبي عمرو لها ، ولا ننسى أن عيسى هذا ، كما يقول ابن الجزري : « كان عالمًا بالنحو غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية ، يفارق قراءة العامة ويستنكره الناس ، وكان الغالب عليه حب النصب إذا وجد لذلك سبيلًا »(١) . فلا يبعد أن تكون هذه القراءة من اختياره ، بدليل أنه لم يقل لأبي عمرو عندما ناظره ، إنه رواها هكذا بالنصب ، ولو كانت قراءته هذه من قبيل الراوية لقال له ذلك ، والله تعالى أعلم .

ومع ذلك لا يمكن رد هذه القراءة بحجة أن عيسى انفرد بها ؛ لأن الأصمعي - كما يقول الزبيدي في طبقات النحويين - ذكر لأبي عمرو أن عيسى يحكي ذلك عن محمد بن مروان المدني ، فقال فيه كلمته السابقة التي رواها سيبويه(٢) . ولعل ذلك كان بعد مناظرته عيسى ، إذ لم ترد فيها ما يدل على الرواية ، وحكي هذه القراءة أيضًا ابن خالويه في شواذه ، ونسبها إلى ابن مروان وعيسى جميعًا ، ثم حكى كلمة أبي عمرو ، إلا أنها جاءت فيه مصحفة إلى « في الجنة » بدلًا من « في لحنه »(٣) وزاد أبو حيان في البحر المحيط نسبة هذه القراءة إلى الحسن بخلاف ، وزيد بن علي ، وسعيد بن جبير وذكر أنها تروى عن مروان بن الحكم ، واشتبه عليه محمد بن مروان المدني بمحمد بن مروان السدي ، فعزاها للأخير ، وحكى كلمه أبي عمرو فيها(٤) ، كما حكى هذه الكلمة أيضًا ثعلب في مجالسه ، غير معزوة مرة(٥) ومعزوة إلى سيبويه

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٦١٣.

(٢) ينظر : طبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ٤١ ، وطبقات القراء لابن الجزري ، ٢/ ٢٦١. وقد وقعت فيه كلمة أبي عمرو محرفة ، فجاءت « احتبى ابن مروان في ذه في الجنة » بدلًا من « ... في اللحن » .

(٣) مختصر شواذ ابن خالويه ، ص ٦٠. ولعل ابن الجزري نقل منه ، لأن التصحيف في الموضعين واحد . والله أعلم .

(٤) البحر المحيط ٥/ ٢٤٧. وتبع أبا حيان في هذا الاشتباه الدكتور/محمد آدم الزاكي في : النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، ص ٤٣.

(٥) مجالس ثعلب ١/ ٥٣.

مرة أخرى[١] كما تقدم وفي كلا الموضعين : « احتبى ابن جؤية في اللحن » ، بدل ابن مروان ، فلعل ابن مروان كان يعرف بابن جؤية أيضًا[٢] والله تعالى أعلم .

وقبل أن يبدأ الباحث في عرض مواقف النحاة والمفسرين وآرائهم في هذه القراءة ، وتوجيهها ، يقف قليلًا مع الدكتور/ الأنصاري ؛ لمناقشته فيما اتهم به سيبويه ، من قوله : « ثم جاء سيبويه ، وضعف هذه القراءة ، ونسبها إلى اللحن ، حين لم تتفق مع القواعد النحوية التي وضعوها »[٣] .

وهذا القول فيه نظر ، إذ من البيّن الواضح لمن تأمل ما تقدم في أول هذا الفصل من نص كلام سيبويه في الكتاب ، ثم درس هذه القراءة الشاذة في كتب القراءات والتفسير والنحو أن سيبويه بريء مما اتهمه به الدكتور ، وأقصى ما يمكن أن يقوله كل من رزق شيء من الإنصاف أنه نقل رأي أبي عمرو في القراءة عن شيخه يونس بن حبيب ، إذ لم يزد على القول : « ... فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا ، وقال : احتبى ابن مروان في هذه في اللحن ، يقول : لحن ، وهو رجل من أهل المدينة كما تقول : اشتمل بالخطأ ؛ وذلك لأنه قرأ : « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم » فنصب »[٤] .

ويبدو للباحث أن مرد اللحن هنا هو جعل « هن » ضمير فصل ، وما بعده حالًا منصوبًا ، لأن ضمير الفصل لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر أو ما كان أصله المبتدأ والخبر ، من معمولات النواسخ ، أما إذا لم نجعل « هن » فصلًا ، فلا لحن ، والقراءة بالنصب لا تجعل « هن » ضمير فصل ضربة لازب ، بل لها وجوه أخرى من الإعراب ، تبعدها عن شبح اللحن الذي يبدو عند جعل « هن » ضمير فصل . وقد بيّن

---

(١) مجالس ثعلب ٢/ ٣٥٩.

(٢) ينظر : فهرس شواهد سيبويه للأستاذ/ أحمد راتب النفاخ ، ص ٢٧.

(٣) سيبويه والقراءات ، ص ٤٦.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٩٧.

ذلك العلماء في كتبهم[(١)] بما يأتي له فضل كلام. إن شاء اللّٰه تعالى.

ويتبين بما قدمنا أن سيبويه ناقل لا قائل ولا دليل على غير ذلك، ولعل بعض من يسوق له التهم جزافًا يستحيي - والحياء شعبة من الإيمان - إذا قرأ ما كتبه السيرافي تعليقًا على هذا الموضع من الكتاب، بشيء من التدبر وإنعام النظر؛ إذ يعلق السيرافي على قول سيبويه: « وأما أهل المدينة فينزلون هو ههنا منزلتها في المعرفة، في كان وأخواتها » بقوله: « هذا الكلام إذا حمل على ظاهره غلط وسهو؛ لأن أهل المدينة لم يحك عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة. والذي حكي عنهم: « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم » أي: بالنصب، وهؤلاء وبناتي، جميعًا معرفتان، وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل والذي أنكر سيبويه، أن يجعل ما أظن أحدًا هو خيرًا منك، فصلًا، وليس هذا مما حكي عن أهل المدينة، والذي يصحح به كلام سيبويه، أن يقال: هذا الباب والذي قبله بمنزلة باب واحد »[(٢)].

والباب قبل هذا الباب الذي أشار إليه السيرافي هو: « هذا باب ما تكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلًا »[(٣)]. وتقدم في نص سيبويه في الكتاب، الذي نقلناه في أول هذا الفصل، وهو « هذه باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلًا » قوله: « ما أظن أحدًا هو خير منك... لم يجعلوه فصلًا، وقبله نكرة ».

والذي يفهمه الباحث من مجموع كلام سيبويه في البابين، واستدراك السيرافي عليه، أن سيبويه لم يذكر قراءة نصب « أطهر » في الآية البتة، فضلًا عن أن يلحن قارئها، وإنما أنكر أن يجعل « هو » في « ما أظن أحدًا هو خيرٌ منك » فصلًا؛ إذ يقول: « هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلًا ... » ثم يقول: « وذلك قولك: ما

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ١٠٥، والمحتسب ١/ ٣٢٥، والكشاف ٢/ ٣٢٣، والبحر ٥/ ٢٤٦، وشرح الكافية ٢/ ٢٥.

(٢) هامش الكتاب ٢/ ٣٩٦، نقلًا من مخطوطة شرح السيرافي للكتاب، بدار الكتب المصرية.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨٩.

أظن أحدًا هو خيرٌ منك ... » فهذا دليل على أن سيبويه لم يشر إلى الآية من قريب أو بعيد ، في نسخة السيرافي من الكتاب ، على أقل تقدير ، وإلا فكيف نفهم قول السيرافي : إن أهل المدينة لم يحك عنهم ما أنكره سيبويه ، وإنما حكي عنهم هذه القراءة التي لا ينطبق عليها ما أنكره سيبويه . ثم يحمل كلام سيبويه على محمل أنه يشير إلى الباب السابق لهذا الباب ، وقد ذكر فيه سيبويه أن هو وأخواتها تكون فصلًا في الابتداء ونواسخه من كان وأخواتها وظن وأخواتها ، لأن معمولي هذه الأفعال الناسخة أصلها المبتدأ والخبر .

وغاية الأمر أن سيبويه يجيز جعل هو وأخواتها من ضمائر الرفع المنفصلة ضمير فصل في بعض الأساليب ، لثبوت ذلك عن العرب ، دون بعضها ، لعدم ثبوت ذلك عنهم .

بقي أنه ربما قال قائل : إذًا لماذا لم يعقب سيبويه على رأي أبي عمرو في القراءة ، وقد نقله عن يونس ، إذا لم يكن آخذًا به وذاهبًا إليه ، ومقرًا له ؟ والرد على ذلك أن ناقل القول ليس كقائله ضربة لازب ، ولعله اكتفى بما توجيه كلمة « زعم » ، ولا يمنع من ذلك أن الغالب على سيبويه في الكتاب استعماله هذه الكلمة بمعنى قال . وهذا مجرد احتمال . وما أكثر ما فهم كتاب سيبويه على غير وجهه(١) .

ولا يستبعد الباحث أن يكون هذا الباب من الكتاب قد أصابه خلط من النساخ ، فحدث فيه حذف وإضافة ، ونحو ذلك مما أثر على مضمون حكاية سيبويه عن أهل المدينة ، مع ملاحظة أن القراء الذين نسبت إليهم قراءة النصب في الآية ليسوا كلهم مدنيين ، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في هوامش هذا الفصل(٢) .

ومهما يكن من أمر هذه القراءة ، فهي شاذة ، لا تدخل في مسمى القرآن ، كما لا تجوز التلاوة بها في الصلاة أو غيرها ، والقراءة الشاذة لا يؤخذ منها حكم شرعي عند

---

(١) ينظر : كتاب : ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه ، ص ١١٦.

(٢) ينظر : هامش الكتاب ٢/ ٣٩٦.

الجمهور، خلافًا للحنفية، وبناء على ذلك لا يمكن أن يكون اتهام الدكتور/ الأنصاري ومن تقيَّله لإمام النحاة سيبويه بنقد هذه القراءة، دفاعًا عن كتاب اللَّه، دافعه إنصاف الحق والحقيقة ممن سماهم النحاة الطغاة.

ولو سلمنا جدلًا أن سيبويه نقد هذه القراءة وضعفها ولحن قارئها، فليس في ذلك هجوم على كتاب اللَّه يستوجب الدفاع، كما أنه لا ظلم في ذلك وقع على الحق والحقيقة، يقتضي إنصافهما. وما أظن النحاة - وعلى رأسهم سيبويه إمامهم - بأقل حرصًا على كتاب اللَّه ممن يدعي الدفاع عنه مثيرًا معارك في غير معترك.

هذا وقد تقدم إجماع النحاة على الاحتجاج بالقراءات كلها، ومتواترها وشاذها؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تخالف، والشاذ في القراءات كما قال ابن جني: « نازع بالثقة إلى قرائه ومحفوف بالرواية من أمامه ووراءه، وضارب في صحة الرواية بجرانه». وليس بعد هذا فضل شرف في الدفاع عن القراءات الشاذة فات القدماء حتى يحاول بعض المحدثين من الباحثين نيلها بالهجوم على النحو والنحاة. ومن ثم لا يرى الباحث حاجة إلى إطلاقهم بعض الأقوال الغامزة والهامزة واللامزة من نوع: « فأنت ترى أن هذا جمع من القراء الفصحاء، فليس بمستقيم الحكم على قراءتهم باللحن، ولكن أبا عمرو، مع ذلك أنكرها»(١). فمتى كانت العبرة في القراءة بالعدد؟ وهل هنالك قراء غير فصحاء، فيستقيم الحكم على قراءتهم باللحن؟!

ويبدو للباحث أن أبا عمرو لم يبلغه أن أحدًا غير عيسي عن ابن مروان قرأ بهذه القراءة، وما كان يراها إلا اختيارًا على مذاهب العربية، من اختياراته التي لا صلة لها بالرواية والسند، وإلا فأبو عمرو أحد السبعة ومن كبار أئمة القراءة، معروف عنه قبوله القراءات الثابتة كلها. وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في هذا البحث، عند الحديث عن موقف القراء من القراءات.

---

(١) ينظر: النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم، ص٤٣، وينظر: سيبويه والقراءات، ص٤٦.

وقد قبل كثير من النحاة والمفسرين بعد أبي عمرو، هذه القراءة على شذوذها، تطبيقًا لمنهجهم في التعامل مع القراءات، واحتجوا لها، ومن أنكرها منهم، فإنما أنكر تخريجها على وجه معين، ولم ينكر تخريجها على جميع الوجوه، وفيما يلي عرض لأهم ما وقف عليه الباحث في ذلك.

يجزم الأخفش بوجه الرفع وحده في الآية، ولا يرى صحة نسبة القراءة بالنصب إلى الحسن، كما لا يرتضي قراءة عيسى، ويبدو أنه يراها من قبيل الاختيار، فيقول فيما لا يخرج عما نقله سيبويه عن أبي عمرو والخليل: « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم » : رفع. وكان عيسى يقول: هو أطهر لكم، وهذا لا يكون وإنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغنى عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمي الفصل، يعني: هي وهو وهنّ. وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضًا »[(١)].

ولم يشر الفراء في معانيه إلى هذه القراءة البتة[(٢)].

ويقول الزجاج عن نصب أطهر في الآية: « إن الذين يجيزونه يجعلون « هي » في باب هذا بمنزلتها في كان. فإذا قالوا: « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم »، أجازوا: هن أطهر لكم. كما يجيزون: كان زيد هو أطهر من عمرو »، ثم ناقش هذه القراءة، بما لا يخلو من طول، ثم قرر أن « هو » لا يقع عمادًا في غير ما يتم الكلام به، وباب « هذا » يتم الكلام بخبره، إذا قلنا: هذا زيد: فهو كلام تام، وأن « هذا » لا يصح أن يكون من باب كان حتى تنصب أطهر على أن هذا عماد، ثم قال: « ولو جاز هذا لجاز: جاء زيد هو أنبلَ من عمرو، وإجماع النحويين الكوفيين والبصريين أنه لا يجوز: قدم زيد هو أنبلَ منك، حتى ترفعوا، فتقولوا: هو أنبل منك »[(٣)].

ومن هذا الكلام يبدو للباحث أن الزجاج لا يجيز القياس على قراءة النصب،

---

(١) معاني القرآن، للأخفش ٢/ ٥٨١.

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢/ ٢٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ٣/٦٧ - ٦٨.

ويضعف تخريج نصب « أطهر » على الحال بإجماع الكوفيين والبصريين . ولم يذكر أي تخريج آخر لقراءة النصب ، كما أنه لم يضعف القراءة نفسها ولا ذكر أنها شاذة . وفي كلامه رد غير صريح على الكوفيين في جعلهم اسم الإشارة بمنزلة كان . وهو ما يسمونه التقريب ، ويعنون بذلك أن اسم الإشارة يكون تقريبًا مشبهًا بكان في العمل كما يفهم ذلك من كلام الفراء في معانيه(١) .

ويفهم من كلام الزجاج وغيره أن الكوفيين اتخذوا هذه القراءة قاعدة ، وبوبوا عليها ، على منهجهم المعروف عنهم ، وأن بعض البصريين لا يجيزون تخريج قراءة النصب في أطهر على الحال ، أي : أن « هن » في الآية لا تصلح للوقوع فصلًا مع نصب « أطهر » على الحال : لأنه لا يجوز أن يفصل بين الحال وصاحبها بضمير رفع منفصل ؛ لأن ذلك نادر وشاذ في كلام العرب ، كما يقول ابن جني(٢) .

ومع ذلك يفهم من أقوال بعض النحاة أن الكوفيين متفقون مع البصريين في هذه المسألة . وبناءً على ذلك فجمهور النحاة متفقون على أنه لا يقاس على ما ورد في القراءة من النصب . ونقل الزبيدي إجماعهم على ذلك حين قال : « هذا مخالف لما قاله النحويون أجمعون »(٣) وكذلك يستبعد بعض القراء النحاة تخريج النصب في أطهر على الحال ، ويتفقون مع البصريين على تضعيف ذلك مع إجازة تخريجها على الوجوه الأخرى . وفي هذا يقول مكي بن أبي طالب : « وقد روي أن عيسى بن عمر قرأ « أطهرَ » بالنصب على الحال . وجعل « هن » فاصلة . وهو بعيد وضعيف ... هن أطهر مبتدأ وخبر ، لا يجوز عند البصريين غيره »(٤) . ويقول العكبري في تخريج الآية : « هؤلاء مبتدأ ، وبناتي : عطف بيان أو بدل ، وهن : فصل ، وأطهرُ : الخبر ،

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، للفراء ١/١٢-١٣، ١/ ١٦٨، ١/ ٢٣١.

(٢) ينظر : المحتسب ١/ ٣٢٥، وشرح الكافية ، للرضي ٢/ ٢٦.

(٣) طبقات النحويين ، للزبيدي ، ص ٤١، وينظر أيضًا : المحتسب ١/ ٣٢٥.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١١.

ويجوز أن يكون هن مبتدأ ثانيًا ، وأطهر خبره . وقرئ في الشاذ : أطهرَ ، بالنصب ، وفيه وجهان : أحدهما : أن يكون بناتي خبرًا ، وهن فصلًا ، وأطهر حالًا . والثاني : أن يكون هن مبتدأ ، ولكم خبر ، وأطهر حال ، والعامل فيه ما في « هن » من معنى التوكيد بتكرير المعنى . وقيل : العامل : لكم ؛ لما فيه من معنى الاستقرار »[(١)] .

وهذا الكلام من أحسن ما وقف عليه الباحث ؛ إذ لم يضعف قراءة النصب على الرغم من شذوذها ، بل خرجها على جميع الوجوه المحتملة دون تفضيل وجه على آخر . وهذا قريب من مواقف بعض النحويين الذين خرجوا قراءة النصب الشاذة على وجه لا تكون فيه « هن » فصلًا . ويبدو للباحث أن ذلك مما لا ينكره أحد من العلماء النحاة وغيرهم ، فيما وقف عليه الباحث . وفي هذا يقول ابن جني : « وأنا من بعد أرى لهذه القراءة وجهًا صحيحًا ، وهو أن تجعل « هن » أحد جزئي الجملة ، وتجعلها خبرًا لبناتي ، كقولك : زيد أخوك هو . وتجعل أطهر حالًا من « هن » أو من بناتي ، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك : هذا زيد هو قائمًا أو جالسًا أو نحو ذلك . فعلى هذا مجازه »[(٢)] .

وبالمقارنة بين تخريجي العكبري وابن جني نجد أن هنالك جملتين في الآية ، هما : « هؤلاء بناتي » و« هن أطهر لكم » ، وفي هذا تقديم الحال على عاملها الظرفي ، وهو أمر فيه خلاف بين النحاة ، وسيأتي له فضل بيانه إن شاء اللّه تعالى .

ونخلص من هذا إلى أن قراءة نصب « أطهر » فيها ثلاثة أوجه إعرابية ، وقد جمعها أبو حيان ، وأطال فيها الكلام[(٣)] فلخص ذلك تلميذه النجيب ، السمين الحلبي ، فقال : « قرأ الحسن وزيد بن على وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والسدي : أطهرَ ، بالنصب وخرّجت على الحال ، فقيل : هؤلاء مبتدأ ، وبناتي هن ، جملة في

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٠٩.

(٢) المحتسب ١/ ٣٢٥.

(٣) البحر المحيط ٥/ ٢٤٧.

محل خبره ، وأطهرَ حال ، والعامل إما التنبيه ، وإما الإشارة . وقيل : هن فصل بين الحال وصاحبها ، وجعل من ذلك قولهم : أكثر أكلي التفاحة هي نضيجةً . ومنعه بعض النحويين ، وخرج الآية على أن « لكم » خبر « هن » ، فلزمه على ذلك أن يتقدم الحال على عاملها المعنوي ، وخرج المثل المذكور على أن نضيحة منصوبة بكان مضمرة »[١] والسمين قي هذا كله تابع لشيخه أبي حيان ، حتى تبعه في عد السدي من قراء هذه القراءة ، وتقدم أن ذلك وهم وقع فيه أبو حيان ، فتبعه كثيرون ممن ينقلون عنه ، وقد اشتبه عليه محمد بن مروان الكوفي السدي - وليس من قراء هذه القراءة - بمحمد بن مروان المدني أحد قراء هذه القراءة فجعل الأول مكان الثاني .

وليس في كلام أبي حيان الطويل حول الوجوه الإعرابية الثلاثة لهذه القراءة الشاذة مزيد على ما ذكره تلميذه السمين ، إلا أن أبا حيان يرى أن ورود السماع عند العرب في هذه المسألة مجرد ادعاء ، وعلى فرض صحة ذلك النقل ، فهو قليل لا يقاس عليه عنده ، قال : « وقيل : هؤلاء بناتي مبتدأ وخبرٌ ، وهن فصل ، وأطهر حال . ورد بأن الفصل لا يقع إلا بين جزئي الجملة ، ولا يقع بين الحال وصاحب الحال . وقد أجاز ذلك بعضهم ، وادعى السماع فيه عن العرب ، ولكنه قليل »[٢] . وعلى هذا فرأيه في المسألة هو رأي الجمهور[٣] . فلم يذهب أبو حيان إلى جواز وقوع الفصل قبل الحال أو بين الحال وصاحبها ، كما في التخريج الأول لقراءة نصب « أطهر » الشاذة ، وليس في كلامه ما يدل على ذلك ، فنسبة بعض المحدثين إليه ذلك مجرد دعوى بلا دليل ، وقد يكون مرد ذلك سوء فهم كلام أبي حيان ، وقد لا يخلو من الغرض[٤] . والمعروف عن أبي حيان أنه لا يرى بناء القواعد على الشاذ والنادر ، وقد صرح

---

(١) الدر المصون ٦/ ٣٦٢.

(٢) البحر المحيط ٥/ ٢٤٦.

(٣) تبعه في ذلك تلميذه أحمد بن مكتوم القيسي النحوي ، ينظر : كتابه الدر اللقيط من البحر المحيط ، على هامش البحر في الموضع السابق.

(٤) ينظر : النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، ص ٤٥.

بذلك[١] مع دفاعه القوي عن القراءات ، بأنواعها المختلفة .

وجميع ما وقف الباحث على كلامهم يذكرون هذه التوجيهات النحوية الثلاثة لقراءة نصب أطهر ، دون أن يجيزوا الفصل بين الحال وصاحبها قياسًا مطردًا أو قاعدة نحوية مقررة ، على هذا النحو المذكور في القراءة ، ومن هؤلاء أبو جعفر الطبري[٢] والقرطبي[٣] والزمخشري[٤] وابن الأنباري[٥] .

إلا أن ابن مالك ذكر إجازة ذلك عن قوم لم يسمهم ، حيث قال : « وأجاز قوم وقوعه قبل الحال ، وجعلوا من ذلك قراءة بعضهم : « هن أطهرَ » بالنصب ، وقول بعض العرب : « أكثر أكلي التفاحة هي نضيجةً » ، ولكن ابن مالك نفسه لا يقول بهذا الرأي ؛ إذ أضاف إلى هذا القول : « والوجه في الأول أن ينصب أطهر ب« لكم » على أنه خبر « هن » ، فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي ، نحو قوله تعالى : ﴿مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦٓ﴾[٦] ، بنصب مطويات ، وأما نصب نضيجة ، فبجعل « هي » مبتدأ ثانيًا ، وهي وخبره خبر المبتدأ الأول ، والتقدير : أكثر أكلي التفاحة إذا كانت نضيجة . وأجاز أيضًا قوم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين ، نحو : حسبت خيرًا من زيد

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٢١٣.

(٢) في تفسيره ١٢/ ٨٥.

(٣) في تفسيره ٩/ ٧٦.

(٤) في الكشاف ١/ ٤٤٨.

(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٤.

(٦) من الآية ٦٧ في سورة الزمر : ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ ، والقراءة بالرفع ، وبالكسر شاذة ، نسبت إلى عيسى بن عمر في مختصر شواذ ابن خالويه ، ص ١٣١ ، ونسبها ابن مالك إلى الحسن . ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٢ ، ومعاني القرآن ، للفراء ٢/ ٤٢٥ ، والكشاف ٢/ ٢٧٠ ، و مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٦١ ، والتبيان ٢/ ٤٤ ، وفيه إضافة أن النصب على الحال من السموات .

هو خيرًا من عمرو. ذكر ذلك سيبويه عن بعض المتقدمين، وأنكره إنكارًا شديدًا »[١].

وأما تقدم الحال على عاملها الظرفي فهي مسألة خلافية بين النحويين، وأكثرهم يمنع ذلك كما قال ابن هشام: « إن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم »[٢]. وذكر السيوطي مثل هذا القول[٣]. ولعل غير الأكثر يجيز ذلك، ويبدو أن من المجيزين ابن مالك؛ إذ يقول: « ومن دلائل تقديم الحال على عاملها الظرفي، قراءة بعض السلف - وهو الحسن البصري، رحمه الله - « والسماوات مطوياتٍ بيمينه » بنصب « مطويات »[٤]. » ويبدو هذا الرأي وجيهًا؛ إذ العرب تتوسع في الظروف والمجرورات ما لا تتوسع في غيرها.

ومع طول بحثي في المسألة لم أجد أحدًا من النحاة أو غيرهم أجاز إعراب « أطهر » في الآية حالًا، وجعل ذلك قياسًا مطردًا وقاعدة متبعة، غير عيسى بن عمر، وقد تقدم حديثه مع أبي عمرو في مناظرتهما. وحكى عنه ابن عقيل أنه كان يجوّز أن يقال: هذا زيد هو خيرًا منك[٥]. وأما الأخفش فقد تقدم أنه لا يجيز ذلك، بل يشك في صحة ثبوت الرواية عن الحسن بهذه القراءة، ويرى أن قراءة عيسي من قبيل الاختيار، لا من قبيل الرواية والسند. ونصه في معانيه واضح كل الوضوح، وقد تقدم نقله كاملًا في هذا الفصل. وعلى هذا فقد أشكل عليَّ ما نقل عنه كل من ابن هشام وابن عقيل والسيوطي من القول بجواز وقوع الحال قبل صاحبها على الوجه الوارد في قراءة نصب أطهر في الآية. ومما يزيد حيرتي أن بين الأخفش وبين هؤلاء العلماء زمنًا طويلًا، ولم يذكر أي منهم مستنده في نسبة هذا القول إلى الأخفش، أو مصدره

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٤٢، وينظر الكتاب ٢/ ٣٩٧.

(٢) مغني اللبيب، ص ٦٤٢.

(٣) همع الهوامع ١/ ٦٨.

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٢.

(٥) المساعد على تسهيل المقاصد وتكميل الفوائد ١/ ١٢١.

الذي عنه ينقل . فابن هشام يقول : « وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكًا ، وجعل منه « هؤلا بناتي هن أطهر لكم » فيمن نصب أطهر »[١] فابن هشام هنا لا يذكر المصدر الذي نقل منه أو سنده إلى الأخفش ، إذا قدرنا الأمر من باب الرواية الشفوية ، كما لا ينقل نص كلام الأخفش حتى يمكننا المقارنة بينه وبين ما في معانيه ، الذي بأيدينا . ومثله في هذا ابن عقيل في قوله : « وحكى الأخفش أن بعض العرب يقول : ضربت زيدًا هو ضاحكًا . وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم : هن أطهر »[٢] . غير أن كلام ابن عقيل لا يدل على أن القول : « وعلى هذه اللغة قراء بعضهم : هن أطهر » من كلام الأخفش ، وعلى ذلك فليس في نقله إلا نسبة حكاية المثال إلى الأخفش ، بخلاف قول ابن هشام : « أجاز الأخفش ... وجعل منه ... » فإنه صريح في نسبة ذلك إلى الأخفش ، وقال السيوطي : « وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها ، كقراءة بعضهم : هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم »[٣] . ويبدو للباحث أن هؤلاء جميعًا نقلوا من عبارة ابن مالك في شرح التسهيل ؛ إذ ذكر قريبًا مما ذكروا[٤] ولكنه أيضًا لم يذكر مصدره في هذا . فيظل الإشكال قائمًا ، ويزداد بكثرة وجود هذه الظاهرة في كتب النحو ، وهي نسبة الأقوال إلى العلماء ، وفي مؤلفاتهم ما يخالفها تمام المخالفة . وأظن ظنًا أن النسخة التي بأيدينا من معاني القرآن للأخفش غير التي كانت عند كثير من العلماء ويمكننا القول إن الأخفش في كلام هؤلاء ربما كان غير الأخفش صاحب سيبويه وصاحب المعاني سعيد بن مسعدة المجاشعي ، فقد اشتهر بهذا اللقب كثير من النحويين في العصور المختلفة ، يبلغ عددهم ثلاثة عشر رجلًا ، ولكن عند الإطلاق والتجرد عن القرينة لا يراد بالأخفش في كتب التراث إلا سعيد بن مسعدة ، دون سواه من الأخافش أو

---

(١) مغني اللبيب ، ص ٦٤١.

(٢) المساعد على تسهيل المقاصد ١/ ١٢١.

(٣) همع الهوامع ١/ ٦٨.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ، ١/ ١٨٧.

الأخفشين ويستبعد الباحث أن يكون الأخفش قد رجع عن رأيه المثبت في كتابه معاني القرآن، وذهب إلى ما ينقله عنه هؤلاء العلماء؛ إذ لا يوجد ما يدل على ذلك في كلامهم، فهذا مجرد ادعاء ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين، بلا دليل(١). هذا ونسأل الله تعالى أن يتيح لنا في مقبل الأيام ما يرفع عنا هذا الإشكال وكل إشكال، وهو الموفق والهادي ونعم المولى ونعم النصير.

ويخلص الباحث من كل ما تقدم إلى ما يلي:

١- إن سيبويه لم يطعن في قراءة نصب «أطهر» في الآية، وهي قراءة شاذة، كما لم يلحن قارئًا فيها، وكل الذي يمكن قوله أنه ذكر رأي أبي عمر فيها نقلًا عن يونس.

٢- لا يبعد أن يكون هذا الباب من الكتاب قد أصابه شيء من التصحيف بالحذف والإضافة، على أيدي النساخ والوراقين، ولعل الله يمن علينا في قادم الأيام بما يزيل اللبس عنه، بدراستنا لمخطوطات الكتاب المنتشرة في العالم، وكذلك مخطوطات شروحه وما كتب حوله، دراسة مقارنة بينها، ونسأله تعالى أن يسهل ذلك.

٣- في حدود ما وقفنا عليه من المصادر والمراجع لم يذهب أحد - غير عيسى بن عمر - إلى جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها قياسًا مطردًا، مما يدل دلالة واضحة على أن العلماء عدوا هذه القراءة الشاذة من النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه؛ لقلته، وهذا يتفق مع منهج جمهور العلماء.

٤- أكثر أهل العلم من النحاة وغيرهم، خرجوا هذه القراءة على ما لا فصل فيه بين الحال وصاحبها بضمير الرفع المنفصل، ولا ضعف في ذلك ومن خرجها منهم على الحال والفصل رأي ذلك من القليل النادر.

٥- كلام السيرافي في هذا الباب من الكتاب ينفي نفيًا قاطعًا ما عند بعض

---

(١) ينظر: النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم، ص ٤٨.

المتأخرين من نسبة تضعيف القراءة أو تلحين قارئها إلى سيبويه . والسيرافي أقرب إلى زمن سيبويه وأعرف بالكتاب ، وأعلم بما فيه من هؤلاء جميعًا ، على أن كلام هؤلاء الأعلام يمكن حمله حملًا حسنًا ، على نحو ما تقدم في تعليق العلامة الدكتور / عبد اللّٰه الطيب ، واللّٰه تعالى أعلم بالصواب(١) .

❁❁❁

(١) تراجع المصادر الآتية ؛ للمزيد من أقوال العلماء حول هذه الآية والقراءة الشاذة فيها ، لما لا يخرج عما تقدمت خلاصته ، إضافة إلى المراجع المذكورة في هوامش هذا الفصل :

١- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، ص ٣٦.

٢- المقتضب ، للمبرد ، ٤/ ١٠٥.

٣- التذكرة والتبصرة للصيمري ، ٢/ ٩٥١.

٤- شرح المقدمة المحتسبة لابن بابشاذ ، ص ٤٠٥.

٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ١/ ٦٧٦.

٦- مفتاح العلوم للسكاكي ، ص٥٩٥- ٦٠٠.

٧- الأماني النحوية ، لابن الحاجب ١/ ٣٦.

٨- شرح ألفية بن معط ، للقواس ، ١/ ٦٦٨.

٩- ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ١/ ٤٨٩.

١٠- المساعد ، لابن عقيل ، ٢/ ١٧٩.

١١- شفاء العليل ، للسلسيلي ، ص٢٠٧.

١٢- تعليق الفوائد ، للدماميني ٢/ ١٣٠.

الفصل الرابع:
في قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾

هذه العبارة « كن فيكون » وردت في ثماني آيات من جملة القرآن الكريم. وقبل الخوض في بيان موضع الشاهد ووجه الاستشهاد به، وعرض آراء العلماء من النحاة والمفسرين وغيرهم في توجه القراءات الواردة في هذه الآيات، ومناقشة التهمة التي ألصقها بعض المحدثين بسيبويه وغيره من النحاة في هذا الموضع، قبل ذلك كله، هذا سرد واف للآيات التي فيها عبارة « كن فيكون » ووجوه قراءاتها وقرائها. فالآيات الثماني هي:

١- في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾[1].

وفي هذه الآية قرأ القراء كلهم برفع الفعل « فيكونُ » خلا ابن عامر، فإنه وحده قرأ بالنصب[2].

٢- في سورة آل عمران قوله تعالى ﴿قَالَتۡ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾﴾[3]. وهذا الموضع كالذي قبله سواءً بسواء، قرأ جمهور القراء بالرفع، ونصب ابن عامر وحده[4].

٣- في سورة آل عمران أيضًا قوله عز وجل: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ

---

(١) الآيتان ١١٦، ١١٧. ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/١٧٨- ١٨٢.

(٢) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٢٦٠، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ص ٢٠٨.

(٣) الآية ٤٧ وينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/١٧٨- ١٨٢.

(٤) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية، ص٢٠٨- ٢٠٩.

ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾[١] . وهنا قرأ القراء كلهم أجمعون بالرفع ، ويروى أن بعض قراء الشواذ - هو الحسن - قرأ بالنصب[٢] .

٤- في سورة الأنعام قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِۚ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿٧٣﴾﴾[٣] . ويقال في هذا الموضع ما قيل في الموضع الذي قبله تمامًا بلا زيد ولا نقص[٤] .

٥- في سورة النحل قوله عز وجل : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾[٥] . وفي هذا الموضع قرأ الجمهور بالرفع أيضًا ، ووافق الكسائي ابن عامر في القراءة بالنصب[٦] .

٦- في سورة مريم قوله تبارك اسمه : ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍۖ سُبْحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٣٥﴾﴾[٧] . وهنا قرأ القراء كلهم بالرفع ، ونصب ابن عامر وحده[٨] .

٧- في سورة يس قوله سبحانه : ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[٩] . وهذا مثل الموضع الخامس قرأ فيه الجمهور بالرفع ، وابن عامر بالنصب ، ووافقه الكسائي[١٠] .

---

(١) الآية ٥٩، و ينظر : الموضع السابق .

(٢) ينظر : المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/١٧٨- ١٨٢. الإتحاف ١/ ٤٣٦.

(٣) الآية ٧٣. وينظر : الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، ص٢٠٨- ٢٠٩.

(٤) ينظر : المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/١٧٨- ١٨٢، والإتحاف ١/ ٤٣٦.

(٥) الآية ٤٠، وينظر : الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، ص٢٠٨- ٢٠٩.

(٦) ينظر : المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/١٧٨- ١٨٢.

(٧) الآية ٣٥. وينظر : الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، ص٢٠٨- ٢٠٩.

(٨) ينظر : المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/١٧٨- ١٨٢.

(٩) الآية ٨٢، وينظر : الوافي في شرح الشاطبية ، ص٢٠٨- ٢٠٩.

(١٠) ينظر : المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/١٧٨- ١٨٢.

٨- في سورة غافر قوله تبارك وتعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٦٨﴾﴾[١] . وهذا الموضع كأكثر المواضع السابقة رفع فيه الجمهور ، ونصب ابن عامر وحده[٢] .

وبهذا يتضح أن الجمهور قرأوا بالرفع في القرآن كله ، ووافقهم ابن عامر في موضعين ، ثانية آل عمران ، وفي موضع الأنعام ، وقرأ بالنصب في ستة مواضع انفرد بأربعة منها ، ووافقه الكسائي في موضعين ، آية النحل ، وآية يس ، وأما قراءة الحسن بالنصب في ثانية آل عمران ، وفي الأنعام ، فهي شاذة ، ولا يختلف توجيهها في الجملة عن توجيه قراءة النصب المتواترة السبعية في الآيات الأخرى الست[٣] .

ولا إشكال في قراءة الجمهور ، التي هي بالرفع ، فقد ذكروا في تخريجها وجوهًا ثلاثة ، فهي إما على الاستئناف . وإما عطف على يقول ، وإما عطف على موضع كن من حيث المعنى ، وقد أجمل السمين الحلبي ما قالوه في ذلك ولخصه تلخيصًا حسنًا ، فقال : « قوله فيكون ، الجمهور على رفعه ، وفيه ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون مستأنفًا ، أي : خبرًا لمبتدأ محذوف ، أي : فهو يكون . ويعزى لسيبويه[٤] وبه قال الزجاج في أحد قوليه[٥] . والثاني « من الوجوه » : أن يكون معطوفًا على يقول ، وهو قول الزجاج[٦] والطبري[٧] . ورد ابن عطية هذا القول ، وجعله خطأً من جهة

(١) الآية ٦٨، وينظر : الوافي في شرح الشاطبية ، ص٢٠٨- ٢٠٩.

(٢) ينظر : المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/١٧٨-١٨٢- فقد جمع هذه الآيات كلها في هذا الموضع .

(٣) ينظر الكلام على هذه الآيات كلها في : النشر ٢/٢١٢- ٢١٣، والبحر ١/٣٦٥- ٣٦٦، والتيسير ، ص٢٧٦، والإتحاف ١/ ٤٤٦، والسبعة ، ص١٦٨، والكشف ١/ ٢٦٠، والمحرر الوجيز ١/ ٤٠١، والدر المصون ٢/ ٨٧.

(٤) ينظر : الكتاب ٣/ ٣٩، وسيأتي نص كلام سيبويه .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه . للزجاج ١/ ١٧٧.

(٦) ينظر : الموضع السابق .

(٧) ينظر : تفسيره ٢/ ٥٤٩.

المعنى ؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود[١] انتهى . يعني أن الأمر قديم ، والتكوين حادث ، فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له ؟ وهذا الرد إنما يلزم إذا قيل بأن الأمر حقيقة ، أما إذا قيل بأنه على سبيل التمثيل - وهو الأصح - فلا ومثله قول أبي النجم :

إذ قالت الأنساع للبطن : الحقي[٢]

والثالث : أن يكون معطوفًا على كن من حيث المعنى ، وهو قول الفارسي[٣] ، وضعف أن يكون عطفًا على يقول ؛ لأن من المواضع ما ليس فيه يقول ، كالموضع الثاني في آل عمران ، وهو : « ثم قال له كن فيكون » ولم ير عطفه على قال من حيث أنه مضارع ، فلا يعطف على ماض ، فأورد على نفسه :

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني[٤]

فقال : أمر بمعنى مررت . قال بعضهم : ويكون في هذه الآية - يعني آية آل عمران - بمعنى كان ؛ فليجز عطفه على قال » .

فهذا توجيه قراءة الجمهور بالرفع ، والوجه الذي لا اختلاف فيه من بين الأوجه الثلاثة هو رفعه على الاستئناف ، فلا خلاف - إذًا - في أن رفع « يكون » ونصبه قراءاتان سبعيتان ، وأن الأصح في الرفع أن يكون على القطع والاستئناف ، أي يقول له

---

(١) ينظر : المحرر الوجيز ١/ ٤٠١.

(٢) ورد هذا الرجز في الخصائص ١/ ٢٣، وتفسير القرطبي ٢/ ٩١، وبعده : قدمًا فآضت كالفنيق المحنق . أي قالت الأنساع للبطن : اضمري حتى تلحقي بالظهر وتلتصقي به ، والبطن تذكر وتؤنث . والشاهد فيه ورود الأمر بغير معناه الحقيقي .

(٣) الحجة في علل القراءات السبع ٢/ ٢٠٣، وسيأتي نص كلام الفارسي في هذا الفصل ، إن شاء الله .

(٤) البيت من الكامل ، لرجل من بني سلول ، ويروى عجزه ، فأعف ثم أقول : لا يعنيني . وهو في الكتاب ١/ ٤١٦، والخصائص ٣/ ٣٣٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠٣، وعدة مواضع من الخزانة ، منها ١/ ١٧٣، والدرر ١/ ٧٨. والشاهد فيه عطف الماضي على المضارع ؛ لأنه بمعناه ، ولا شاهد فيه على الرواية الأخرى ، وبعده :

غضبان ممتلئًا عليّ إهابه إني- وحقك . سخطه- يرضيني

كن ، فهو يكون .

وأما النصب فهو إما بالعطف على الفعل « يقول » المنصوب قبله ، في آيتي النحل ويس خاصة ، وأما على إضمار « أن » وجوبًا في جواب الأمر غير الحقيقي بإنزاله منزلة الأمر الحقيقي ؛ لأن « كن » لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الإخبار عن قدرة اللّه تعالى ، كما سيأتي التفصيل .

وأما توجيه النصب في المواضع التي انفرد فيها ابن عامر ، فجد صعب « فقد اضطرب كلام الناس فيها ، وهي - لعمري - تحتاج إلى فضل نظر وتأمل » . كما يقول السمين الحلبي(١) .

وبيت القصيد في دراستنا هذه هو قراءة النصب في جميع المواضع الواردة في هذه الآيات ، فقد اتهم بعض الباحثين المحدثين النحاة القدامى عامة والبصريين منهم خاصة ، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه ، بالطعن في قراءة النصب حيثما وردت ، وتضعيف قارئها مهما كان . وفي ذلك نظر ، فقد تبين للباحث بعد دراسة شاملة لهذه الآيات في كتب القراءات وتوجيهها ، وكتب التفسير والنحو أن ذلك الاتهام مجرد دعوى بلا دليل ، وأن هؤلاء المحدثين قد ظلموا هؤلاء الأئمة الأعلام من سلفنا الصالح ، وربما من حيث لم يريدوا ظلمهم . وينقل الباحث في هذا الفصل نص كلام سيبويه في هذا الموضع من الكتاب ، ثم يناقش هذه الدعوى على ضوء ما قاله العلماء من القراء والمفسرين والنحاة ، بقصد الوصول إلى وجه الحق والصواب في هذه المسألة التي يبدو أنها لا تخلو من الغموض والخفاء ، والدقة والخطر ، مما يستلزم الحذر .

قال سيبويه : في « هذا باب الفاء » : « وأعلم أن ما انتصب في باب الفاء ، ينتصب على إضمار أن ، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه ، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ ، أو موضع اسم مما سوى ذلك ، وسأبين

---

(١) انظر الدر المصون ٢/٨٨- ٨٩.

ذلك إن شاء اللّٰه »[١] . ثم شرح أحكام الفاء ودلالاتها المختلفة ووظائفها في كل حالة ، بما لا يخلو من طول ، وقد فرع كثيرًا من المسائل المتعلقة بالموضوع ، وبين أحكامها ، فكان ضمن ما قال في آخر كلامه : « واعلم أن الفاء لا تضمر فيها أن في الواجب ، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع ، وسنبين لما ذلك . وذلك قوله : إنه عندنا فيحدثنا ، وسوف آتيه فأحدثه ، ليس إلا ، وإن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول ، وإن شئت كان منقطعًا ؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل ، فلا يكون فيه إلا الرفع ، وقال عز وجل : ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾[٢] . فارتفعت ؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا : لا تكفر فيتعلمون ، ليجعلا كفره سببًا لتعليم غيره ، ولكنه على : كفروا فيتعلمون . ومنه « كن فيكون »[٣] . كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون .

وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ، ونصبه في بالاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل أن العاملة . فمما نصب اضطرارًا في الشعر قوله :

سأترك منزلي لبني تميم ... وألحقُ بالعراق فأستريحا[٤]

وقال الأعشى ، وأنشدناه يونس :

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٠٢.

(٣) هذه العبارة تحتمل كل المواضع التي وردت فيها بأنها في كتاب اللّٰه تعالى . ولا أدري لم قيدها الأستاذ العلامة : عبد السلام محمد هارون بأنها من الآية ٤٠ من سورة النحل أو ٨٢ من سورة يس فلا أرى ما يدل على ذلك ، ولا تدل على ذلك كلمة « أمرنا » التي قدرها بها سيبويه ؛ لأنه يعني بذلك « كن » وليس فقط « أمرنا » كما قد يتوهم ، إذ لا يوجد هذا اللفظ على هذه الشاكلة في تلك الآيات ، وإنما فيها « أمرًا » و « قولنا » و « وأمره » .

(٤) البيت من الوافر ، لمغيرة ابن حبناء ، والشاهد فيه : نصب « استريح » ، بعد الفاء في ضرورة الشعر ، فيما ليس فيه معنى النفي أو الطلب . ويروي « لاستريحا » باللام ، فلا صحيح فيه . انظر الخزانة ٣/ ٦٠٠، والدرر ١/ ٢٤٠، وابن يعيش ١/ ٢٧٩.

ثمت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيعقبا[١]

وهو ضعيف في الكلام »[٢] .

هذا نص كلام سيبويه في هذه المسألة التي جعلها آخر مسائل هذا الباب ، ثم انتقل إلى « هذا باب الواو » . وليس في هذا النص ذكر لقراءة النصب في الآية الكريمة . وقد قال السيرافي عند هذا الموضع من شرحه للكتاب : « فيكون ليس بجواب لـ « كن » ، لأن الكلام الأول وجوابه جميعًا من كلام واحد غير منقطع أحدهما عن الآخر . ولم يرد اللّٰه عز وجل أن يقول للشيء : كن فيكون ، وكن فيكون مقولان للشيء ، والذي قيل للشيء : كن ، حسب . ثم خبر عنه أنه يكون ، فصار يكون كلامًا منفردًا مستأنفًا ، ودخلت عليه الفاء ؛ لأنه عطف جملة على جملة »[٣] . وليس في هذا الكلام ما يدل على أن سيبويه تعرض لقراءة النصب أو أشار إليها من قريب أو بعيد . والذي يبدو للباحث أن سيبويه لم تبلغه هذه القراءة البتة ، ولم يسمع بها على الإطلاق ، وإلا لما تردد في ذكرها . والتماس وجه لها من الإعراب ، ولا اعتقد أن سيبويه يصف قراءة بالضعف ، بعد قوله الواضح « القراءة سنة لا تخالف » . وهل هنالك دليل على ما نقول ، أقوى من أن يسأل سيبويه شيخه الخليل عن حكم الفعل في هذه الحالة ، فيرفع ، ويقول له : « لا أعرف فيه غيره »[٤] فهذا تصريح من

---

(١) البيت من الطويل ، في ديوان الأعشى ، ص ٩٠ ، برواية « هنالك لا تجزونني » ، والشاهد فيه مثل الذي قبله ، ويجوز أن يريد النون الخفيفة ، وهو أسهل في الضرورة . انظر هامش الكتاب ٣/ ٣٩.

(٢) الكتاب ٣/٣٨- ٤٠.

(٣) شرح السيرافي على هامش الكتاب ٣/ ٣٩.

(٤) الكتاب ٣/٣٨ وهو قبل النص السابق مباشرة : « وسألت الخليل – رحمه اللّٰه عن قول الأعشى :

لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسأم سائم

(ديوانه ٥٦ ، وابن يعيش ٣/ ٦٥ ، وابن الشجري ١/٣٦٣) فرفعه ، وقال : لا أعرف فيه غيره ؛ لأن أول الكلام خير ، هو واجب كأنه قال : ففي حول تقضي لبانات ويسأم سائم ، هذا معناه » فالواجب لا يكون فيه إلا الرفع عنده ، ولا يعرف غير ذلك .

الخليل بأنه لم يسمع في هذه الحالة غير الرفع في المضارع ، ولا يعرف فيه غيره ، فهل يمكن أن يقول هذا إذا كان قد سمع بأن أحدًا من القراء نصب الفعل في هذه الحالة ؟ ولو كان سيبويه قد سمع بقراءة النصب لذكرها هنا ، ولسأل أستاذه عنها على عادته في جميع كتابه .

وبناءً على هذا يظهر عدم صحة ما يذهب إليه بعض الباحثين المحدثين من أن الخليل وسيبويه قد طعنا في هذه القراءة ، فضعفاها وخطآ القارئ بها ، لأنها لا تتفق مع القاعدة النحوية التي وضعوها بأيديهم ، كما زعم بعضهم ، أو لأنها لا تتفق مع ما انتهوا إليه من رأي وقياس ، كما زعم بعض آخر . فمنهم من قال عن سيبويه : « فهو أحيانًا يخطئ القارئ ، ويضعف القراءات إذا لم تكن متفقة هي وما انتهى إليه من رأي أو قياس ، وذلك تخريجه لإعراب « فيكون » من قوله تعالى : ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ، فاختار الرفع ثم قال : وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ... ثم قال : وهو ضعيف في الكلام . وقد رجعت إلى كتب القراءات ، فوجدت أن قراءة النصب عن ابن عامر في ستة المواضع التي ورد فيها هذا الحرف في القرآن الكريم فوافقه الكسائي في حرفي النحل ويس فكيف يقول سيبويه : « والنصب ضعيف في الكلام » وقد ورد في قراءة إمام ناهيك من إمام »(١) .

وفي هذا الكلام نظر من عدة مواضع ، فليس في كلام سيبويه ذكر القارئ البتة بله تخطئته ، ولا ذكر قراءة النصب فضلًا عن تضعيفها ، وكان على المعترض أن يورد نص كلامه في هذا ، كاملًا ، ويشير إلى بابه وسياقه العام وما ورد فيه من شواهد ، حتى يفهم مقصوده ، لا أن ينتزع نتفًا منه ويبعثرها هنا وهناك ، مما يوهم القارئ بوجود ما يدعيه المعترض من ورود ذكر القارئ وتخطئته ، والقراءة وتضعيفها في كلام سيبويه ، أضف إلى ذلك أن هذا الحرف ورد في ثمانية مواضع وليس في ستة ، ووافق ابن عامر الجمهور في موضعين هما الحرف الثاني من آل عمران ، وحرف

(١) أبو علي الفارس ومنهجه في اللغة والنحو . ص ١٦١.

الأنعام . ولا أراني بحاجة إلى الاسترسال في مناقشة دعاوى هذا الباحث والرد على ما فيها من أخطاء ، لأنه نفسه رجع منها بعد ما يزيد عن ثلاثين عامًا ، واعترف بأن سيبويه لم يخطئ قارئا ولم يضعف قراءة في كتابه البته ، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء اللّٰه تعالى[١] ، وإنما أناقش آخرين تمسكوا بهذه الدعوى وأضافوا إليها دعاوى أخرى من عند أنفسهم ، ولم يكلف أحدهم نفسه عناء الرجوع إلى الكتاب ليجد فيه الصواب ، ولكنه اكتفى بهذه النتف المنتزعة منه ، وعلق عليها بقوله : « فأنت تراه يصف النصب بالضعف في منثور الكلام ، ويضع القاعدة التي تصطدم بقراءة سبعية بل بقراءتين سبعيتين هما قراءة الكسائي وابن عامر أعلى القراء سندًا وأقدمهم هجرة »[٢] .

ولا يدري الباحث أية هجرة يعني ، فالقراء السبعة ليسوا من المهاجرين بل لم يحضروا زمن الهجرة ، إذ لا هجرة بعد الفتح ، ويبدو أن هؤلاء الباحثين ينسون أو يغفلون عن حقيقة أن القراءات لم تميز في زمن سيبويه ، فيعرف قراؤها ودرجاتها ، فلم يأت التسبيع ولا التعشير ولا غير ذلك إلا بعد سيبويه بزمن طويل على يد ابن مجاهد وغيره من أئمة القراء ، وسيبويه ذكر ضعف النصب في الكلام وليس في القراءة ، و « حسب سيبويه ، أنه نص على أن القراءة هي السنة »[٣] . ولا ينبغي أن تخالف البته . وأبعد ما في صنيع هؤلاء الباحثين أنهم يكتفون عن نقل نصوص العلماء ببترها وتلفيقها والإشارة إليها أحيانًا ، مما يوهم القارئ أن ما يدعونه من أوهام حقيقة موجودة في كلام هؤلاء العلماء فيقول أحدهم : « إن سيبويه وضع قاعدة خرقاء » من دون أن يذكرها ، لنعلم أهي كذلك أم لا ؟ وأغرب من ذلك لجوؤه إلى أساليب الخداع والتمويه البعيدة عن البحث العلمي ، فيذكر الآيات التي قرأ فيها ابن عامر بالنصب ، ثم يقول : « ومع هذه الكثرة الكاثرة من الآيات القرآنية المنصوبة ومع

---

(١) ينظر : ما يأتي في البحث ص (٤٢٩) .

(٢) سيبويه والقراءات ، ص ٦٥.

(٣) من تعليقات المشرف على البحث أستاذي العلامة الدكتور / عبد اللّٰه الطيب ، يحفظه اللّٰه ويرعاه وينفع بعلمه .

التوثيق الكامل لقراءة ابن عامر والكسائي فإن سيبويه يقرر ضعف النصب في هذا الحال ، لأنها لا تتفق مع القاعدة النحوية التي وضعوها بأيديهم »(١) . ومن يقرأ هذا الكلام يفهم بداهة أن سيبويه عرف هذه الكثرة الكاثرة من الآيات القرآنية المنصوبة ، كما علم بالتوثيق الكامل لقراءة ابن عامر والكسائي ، ثم بعد ذلك قرر ضعف النصب في هذه الحالة . وهذا محض افتراء . ثم إن هؤلاء الباحثين لا يذكرون هنا كلمة واحدة عن توجيه قراءة النصب ، موضع البحث والنزاع ؛ لأنهم لا يجدون عالمًا على ظهر الأرض يجيز النصب في هذه الحالة ، قاعدة مطردة بلا تأويل ، فجميع من وقف الباحث على أقوالهم من القراء والمفسرين فضلًا عن النحاة خرجوا النصب في هذه الآيات على التأويل الذي يأتي ذكره وشرحه مع نصوص كلامهم . ولهذا ترى هؤلاء الباحثين يعرضون عن توجيه قراءة النصب إعراضًا تامًا ، ويقول أحدهم : إنه لا يعنيه مناقشة تخريج النصب « وإنما يعنينا أن ننسف القاعدة من أساسها أو على الأقل نعدلها بحيث تشمل هذه الراءات السبعية المتعددة ، فنجيز النصب دون ضعف » . ويتساءل الباحث أين القاعدة الخرقاء ، التي يراد تعديلها ، وما التعديل المقترح عليها ؟ وما وجه النصب في هذه الآيات ؟ وهب أننا وجدنا هنا قاعدة ونسفناها من أساسها ، فما الذي نبنيه محلها ؟ أم نترك المسألة بلا قاعدة ، ليتكلم كل من شاء بما يشاء بلا قواعد ولا قيود ؟! إن الهدم سهل يستطيعه كل أحد وليس كذلك البناء ، ولو أنهم حاولوا شيئًا منه لأتوا بما تضحك منه الثكالى ، كما حدث ذلك مرارًا ، فترى أحدهم ، لا يحاول أبدًا إصلاح الخلل الذي يدعيه في كلام سيبويه ، بإكمال النقص إن وجد ، وسد الثغرة إن تبينت ، ولكنه يطلب ذلك من سيبويه ، ويتساءل في إلحاح : « ماذا على سيبويه لو فعل ذلك ، وأعفى نفسه من الحرج بوضع قاعدة نحوية تصطدم بالقرآن الكريم في أعلى قراءاته ، وهي القراءة السبعية » . والباحث قد التمس عذرًا لسيبويه ، ولكن ما عذر من وضع نفسه ندًا لسيبويه ؛ إذ لم يصلح ما يراه خطأ من كلامه ؟ ولكن

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٦٤.

يبدو أنه لا يحسن إصلاح الخلل، إن وجد، بقدر ما يحسن إطلاق التهم الباطلة، لإظهار علم وعبقرية لا وجود لهما.

وجمهور النحاة يرون ضعف تخريج هذه القراءة على نصب المضارع في جواب الطلب بعد فاء السببية، ويلتمسون لها وجوهًا أخرى من التخريج في الإعراب، تتفق مع الكثير الشائع في كلام العرب، وعلى رأسه القرآن الكريم بجميع قراءاته. وبعض المحدثين لا يعجبه ذلك. فيصف فعل النحاة في هذا بأنه على المألوف عندهم من تقليد سيبويه واقتفاء آثاره. وبناءً على ذلك هاجم ابن خالويه؛ لأنه جرى في تخريج قراءة النصب «مجرى البصريين الذين لا يبالوا بالقراءة وصحة الإسناد، وكل الذي يعنيهم هو انطباق القراءة مع القاعدة، فإذا لم تنطبق رموها بالضعف، كما فعل سيبويه في تقرير القاعدة وإن لم يصرح بالآية الكريمة، على طريقته المعهودة حين يريد الهروب»[١]. ولا أدري: الهروب مم؟ وإلام؟ ولم؟ وعلى هذه الطريقة يغمز العكبري وابن الأنباري؛ إذ لم يفهم كلامهما، ولم يكلف نفسه عناء النظر والتأمل والتفكير، ولا عناء سؤال من يعلم، ولكن سهل عليه أن يقول عن العكبري إنه «لم يخرج من ربقة تقليد البصريين في هذا التعليل فتراه قد عزف عن الرواية التي هي عمدة القراءات، وطفق يدلي بحجج وتعليلات مصطبغة بالصبغة الفلسفية من الموجود والمعدوم وما إلى ذلك؛ تبريرًا للحكم بالضعف على قراءة النصب»[٢]. ويقول عن ابن الأنباري إنه «صرح بضعف النصب في هذه القراءة جريًا على مذهب البصريين في مسلكهم وتعليلاتهم الفلسفية»[٣]. وكان الإنصاف يقتضي أن يذكر نصوص كلامهم، وهي - وستأتي - تخلو تمامًا من هذه الدعاوى التي تدخل في باب الكذب عليهم[٤] فهم لم يصفوا قراءة النصب بالضعف، وإنما وصفوا بذلك

---

(١) سيبويه والقراءات، ص ٦٦.

(٢) الموضع السابق.

(٣) سيبويه والقراءات، ص ٦٧.

(٤) يرى الأستاذ المشرف أنه «لم يفهم كلامهم، فادعي ما لم يقولوه لعدم الفهم، لا الكذب هو أصل =

تخريجها على النصب بعد الفاء في جواب الطلب ، وخرجوها على وجوه أخرى لا ضعف فيها . ولم يجد الباحث ، بعد البحث والتطلب ، أحدًا من العلماء ضعف هذه القراءة غير ابن مجاهد والفراء . وأما غيرهم ممن وقفت على كلامهم فجميعهم يحكي ما قيل فيها ويرويه رواية ، ثم يؤولها بما يبعدها عن الخطأ واللحن .

وعلى سبيل المثال هذا ابن مكتوم القيسي النحوي ، تلميذ أبي حيان ، وصاحب الدر اللقيط من البحر المحيط ، يؤول هذه القراءة ، ويخطئ من لحنها ، فيقول : « قرئ برفع يكون أي : فهو يكون ، وبالنصب على جواب الأمر ، شبه الأمر المجازي بالأمر الحقيقي ؛ إذ الأمر الحقيقي ينتظم من شرط وجزاء ، فلا بد من التغاير ، إذ لا يصح تقدير : إن يكن يكن . ومن قال : إن القراءة لحن ، فهو مخطئ ، والقراءة في السبعة »(١) . وكلام ابن مكتوم هذا لا يختلف عن كلام ابن خالويه والعكبري وابن الأنباري ، فهو ناقل منهم ومختصر . ولا يزيد عليهم إلا الرد على من قال : إن القراءة لحن ، ومع هذا نرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري يهاجم هؤلاء ويزعم أنهم وصفوا القراءة بالضعف ، وتبعوا البصريين فيما يدعيه من فلسفتهم وتعليلاتهم ، ثم يعقب على كلام ابن مكتوم بقوله : « ولعلك تلحظ أن ابن مكتوم كان متلطفًا مع هؤلاء المغالين الذين وصفوا هذه القراءة بأنها لحن مع أنها قراءة سبعية متواترة »(٢) .

ويبدو للباحث ، بعد الدراسة والتقصي أنه لا أحد من العلماء البصريين وغيرهم وصف هذه القراءة بالضعف غير ابن مجاهد والفراء ، وليسا من البصريين في شيء فابن مجاهد شيخ القراء في عصره ، وأول من سبع السبعة . وأما الفراء فهو شيخ الكوفيين بعد الكسائي ، بلا منازع ، وأعتقد أن أحدًا من الباحثين لا يستطيع أن يذكر

= البلاء ، ثم الرغبة الشديدة في الدفاع عن رأي خاطئ » من تعليقات العلامة/ عبد الله الطيب على البحث .

(١) الدر اللقيط من البحر المحيط . على هامشه ١/ ٣٦٥.

(٢) سيبويه والقراءات ، ص ٦٨.

لنا أي عالم في تاريخ التراث الإسلامي وصف هذه القراءة بالضعف غيرهما إلا أن يكون ذلك على سبيل النقل والرواية عنهما أو عن أحدهما . ومن ثم لا داعي لدعوى أنَّ البصريين لحنوا هذا القراءة بلا تعيين .

وأكبر خطأ وقع فيه الدكتور/ الأنصاري في هذا الموضوع هو محاولته صرف كلمة أبي حيان التي قالها في ابن مجاهد إلى سيبويه والبصريين . فأبو حيان ذكر رأي سيبويه في توجيه قراءة الرفع ، ولم يعلق عليه بشيء البته . ثم ذكر ما رواه ابن عطية عن ابن مجاهد ، وعقب عليه بكلمة لا تخلو من الشدة والغلظة ، ثم جاء الدكتور الأنصاري وحرف نص كلمة أبي حيان ، وحذف اسم ابن مجاهد ، ورواية ابن عطية بالكلية ، وجعل كلمة أبي حيان موجهة إلى سيبويه خاصة والبصريين عامة ، فقال في كتابه « سيبويه والقراءات » . في معرض اتهامه بالطعن فيها : « صرح ابن الأنباري بضعف النصب في هذه القراءة جريًا على مذهب البصريين في مسلكهم وتعليلاتهم الفلسفية » ، ثم ذكر كلام ابن مكتوم السابق ، ثم قال : « أقول كان ابن مكتوم متلطفًا بالنسبة ، لأبي حيان ، فابن مكتوم اكتفى بقوله : « ... فهو خاطيء » ، ولكن أبا حيان خشي عليه الكفر »[1] . إلى أين يعود الضمير في « عليه » ؟ ولم يذكر قبله إلا سيبويه والبصريين ، وذلك يوهم أن كلام أبي حيان وتلميذه ابن مكتوم كليهما موجهان إلى سيبويه والبصريين . وهذا تحريف للكلم عن بعض مواضعه ، فأين كلام أبي حيان الطويل ورواية ابن عطية عن ابن مجاهد ، التي وجه إليها أبو حيان كلمته ؟ وإليك النص الكامل لكلام أبي حيان ، لتعلم إلى أي مدى تحامل الدكتور على البصريين وعلى رأسهم سيبويه إمام النحاة ، يقول أبو حيان ، تعليقًا على آية البقرة : « وقرأ الجمهور بالرفع ، ووجه على أنه على الاستئناف ، أي فهو يكون ، وعزى إلى سيبويه . وقال غيره : فيكون عطف على يقول ، واختاره الطبري وقرره ، قال ابن عطية : هو

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٦٨، وابن مكتوم قال : مخطئ ، ولم يقل : خاطئ ، كما نقل الدكتور الأنصاري ، فهذا تحريف آخرمنه ، عفا الله عنه .

خطأ من جهة المعنى ؛ لأنه يقضي أن القول مع التكوين حادث ... ومعنى رد ابن عطية أن الأمر عنده قد تم ، والتكوين حادث ، وقد نسق عليه بالفاء ، فهو معه ، أي : يعقبه ، فلا يصح ذلك ، لأن القديم لا يعقب الحادث ، وتقرير الطبري له هو أن الأمر لا يتقدم الوجود ولا يتأخر عنه ، وما رد به ابن عطية لا يتم إلا بأن تحمل الآية على ثم قولًا وأمرًا قديمًا . وأما إذا كان ذلك على جهة المجاز ومن باب التمثيل ، فيجوز أن يعطف على تقول ، وقرأ ابن عامر : « فيكون » بالنصب ، ووجه النصب أنه جواب على لفظ « كن » ؛ لأنه جاء بلفظ الأمر ، فشبه الأمر الحقيقي[(١)] . وحكى ابن عطية عن أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر أنها لحن . وهذا قول خطأ ؛ لأن هذه القراءة في السبعة ، فهي قراءة متواترة ، ثم هي بعد قراءة ابن عامر ، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن ، وقراءة الكسائي في بعض المواضع ، وهو إمام الكوفيين في علم العربية ؛ فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر ؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب اللّٰه تعالى »[(٢)] .

وبهذا يتبين لنا عمن يتحدث أبو حيان ، والباحث لا يرى ما يدعو إلى تلحين القراءة أو القراء ، ويتفق مع أبي حيان أن ذلك خطأ ، وليس ابن مجاهد معصومًا من الخطأ ، ولا أرى ما يدعو إلى وصفه ، بما ذكره أبو حيان بعد ، فهو مبالغ في هذا ، وسأناقشه في هذا بعد قليل إن شاء اللّٰه تعالى ، ولكن الذي يهمني هنا أن أبا حيان لم يقل شيئًا في سيبويه والبصريين ، أو يتهمهم بالطعن في هذه القراءة ، كما حاول الدكتور الأنصاري أن يوهمنا بذلك ، فهل يعتقد الدكتور أن أبا حيان فهم من كلام سيبويه ما فهمه من كلام ابن مجاهد ، وقال ما قال في ابن مجاهد ، وسكت عن سيبويه « على المألوف عند النحاة من تقليد سيبويه واقتفاء آثاره » . كما تقدم في كلام

---

(١) هذا الذي ذكره أبو حيان هو نفس ما ذكره البصريون ولكن الدكتور الأنصاري يهاجم البصريين ويثني على أبي حيان ، مع أنه ناقل منهم ، كما يتبين ذلك من نصوص كلامهم ، التي تأتي في هذا الفصل من البحث .

(٢) البحر المحيط ، ١/ ٣٦٥.

الدكتور ، فهل يظن عاقل أن أبا حيان يرد على ابن مجاهد بما سلف ، وهو شيخ القراء في عصره وأول من سبع السبعة ، ويسكت عن سيبويه فلا يرد عليه بكلمة واحدة ، إذا بلغه عنه ما بلغه عن ابن مجاهد ، والمعروف عن أبي حيان أنه لا يجامل أحدًا في أمر القراءات مهما علت منزلة الطاعن فيها ، ومهما كانت درجة القراءة من الشذوذ ، فضلًا عن القراءة السبعية والمتواترة . ولكن الدكتور الأنصاري يغفل عن هذه الحقائق كلها ؛ لأنه جد مشغول بأمر واحد يريد إثباته ، بكل ما يمكنه ، حقًّا كان أم باطلًا ، وهو إلصاق تهمة الطعن في القراءات بسيبويه إمام النحاة ومن ورائه البصريون ، سعيًا وراء الشهرة ، بادعاء عبقرية زائفة وبطولة إعلامية كاذبة .

والدليل على ما أقول أن الدكتور لم يذكر هنا آراء الكوفيين في توجيه قراءة النصب ، فكل من ذكر آراءهم من البصريين أو المتبصرين على حد تعبير الدكتور . فلماذا لم يورد آراء الكوفيين أو غير البصريين عمومًا ، من القراء والنحاة والمفسرين ؟ أغلب الظن أنه اطلع على رأي الفراء في معانيه ، ولم يذكره ، لأنه أول من ذكر القراءتين في الآية أو الآيات ، وفضل قراءة الرفع على قراءة النصب ، بل رد قراءة النصب صراحة فقال : « رفع ولا يكون نصبًا »(١) وسيذكر الباحث نص كلامه كاملًا . ولم أجد قبله من طعن في جميع المواضع التي انفرد ابن عامر بالنصب فيها . ولكن الدكتور/ الأنصاري يخفي هذه الحقائق ، لأنها تنسف دعواه من أساسها ، ولذلك يكتفي بإطلاق الدعاوى الباطلة ويدعي ما لم يعطَه حيث يقول : « وبعد ألا ترى معي أن سيبويه كان مسئولًا إلى حد ما ، إن لم يكن إلى حد كبير حين فتح باب الطعن على هذه القراءة ، فقرر أن النصب ضعيف في الكلام ، ثم خلف من بعده خلف تعصب للقاعدة النحوية أكثر من تعصبه للقراءة السبعية ، فتمسك بقاعدة سيبويه « وهو ضعف النصب » ، بل زاد عليه ، فوصف القراءة باللحن والخطأ ، كما رأيت ، وما درى أنها قراءة سبعية ، بل لعله كان يدري ، لكنه لا يعتد بالقراءة التي لا

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٧٤.

تخضع للمذهب البصري ، مهما كانت من القوة والضبط والإتقان لغة وإسنادًا كما هي الحال في قراءتنا هذه ، قراءة ابن عامر أعلى القراء سندًا وأقدمهم هجرة ، وقراءة الكسائي مؤدب الأمراء وإمام أهل الكوفة على الإطلاق . تلك هي طبيعة البصريين بوجه عام . وذلك هو ديدنهم الذي عرفناه عنهم بعد طول الممارسة والتقصي والتعمق في آرائهم وآراء الكوفيين »(١) . وهذا الكلام كله فيه نظر ، إذ لا يعدو أن يكون من إطلاق القول على عواهنه بلا دليل قولي أو فعلي يؤيد شيئًا من ذلك ، ولا يعرف الباحث أحدًا ذهب إلى أن الفراء وابن مجاهد من البصريين ، كما أن أحدًا منهما لم يقل إنه تمسك فيما سلف عنه بقاعدة وضعها سيبويه ، ولم يقل بذلك فيما نعلم أحد قبل الدكتور الأنصاري ، وهل يقال لمثل مجاهد إنه ما درى أن القراءة سبعية ، وهو شيخ القراء في عصره وأول من سبع السبعة بلا منازع فيهما . ولا أعرف أحدًا قال إنه متعصب للبصريين .

واعتقد أن ابن مجاهد وأمثاله أكبر من أن يقال فيهم مثل هذه الأقوال ، وأما إقحام البصريين في هذه المسألة ، وما قاله عن طبيعتهم وديدنهم ... إلخ فذلك كله مجرد تحكم ومحض تقوّل لا يسنده دليل من واقع . فهم بريئون مما يقول الدكتور براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، بعيدون عنه بعد الشمس من اللمس . أما ما يتظاهر به من نحو طول الممارسة والتقصي والمتعمق في آراء البصريين والكوفيين ، وما إلى ذلك من ادعاء الحجج الدامغة والأدلة القاطعة ، فهي مثل أخواتها السالفات مثل ادعاء المعايشة الطويلة لكتاب سيبويه حتى تكشف الخبايا والزوايا ، كلها لم أجد لها ما يؤيده من دليل(٢) .

وأمام إصرار الدكتور/ الأنصاري على البحث في أول من فتح باب الطعن على

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٦٩.

(٢) ورحم اللّه البوصيري ؛ إذ يقول في همزيته النبوية :

والدعاوى إن لم يقيموا عليها بينات أبناؤهم الأدعياء .

هذه القراءة ، وأن البصريين وحدهم وعلى رأسهم سيبويه ، هم الذين ضعفوا هذه القراءة ، يورد الباحث كلام الفراء في ذلك . حيث قال في آية البقرة : « قوله « فإنما يقول له كن فيكون » رفع ، ولا يكون نصبًا ، وإنما هي مردودة على يقول . فإنما يقول كن ، فيكون ، وكذلك قوله : « ويوم يقول كن فيكون قوله الحق » رفع لا غير ، وأما التي في النحل : « إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون » فإنها نصب ، وكذلك التي في يس نصب ، لأنها مردودة علَى فعل قد نصب بأن . وأكثر القراء على رفعهما ، والرفع صواب ، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيًا عند قوله : « إذا أردناه أن نقول له كن » فقد تم الكلام ، ثم قال : فيكون ما أراد اللّه ، وإنه لأحب الوجهين إلي ، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ، ويذهب إلى النسق »[1] .

وهكذا نرى الفراء لا يجيز النصب إلا في حرفي النحل ويس الذين وافق الكسائي فيهما ابن عامر على النصب ، ومع ذلك فالفراء يرجح الرفع فيهما ، ويقول إنه أحب الوجهين إليه لولا أن شيخه الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى العطف ، والفراء - فيما وقف عليه الباحث - هو أول من ذكر القراءتين في هاتين الآيتين ، وقد فضل الرفع فيهما على النصب . وأما فيما عدا ذلك من المواضع التي نصب فيها ابن عامر وحده ، فالفراء لا يذكر فيها قراءة ، ولكنه يوجب الرفع وينكر النصب ، بعبارة واضحة صريحة ، ويبدو للباحث أنه ربما لم يبلغه أن النصب قراءة ، وإن كان رد الفراء للقراءات أمرًا معروفًا عنه ، وهو منتشر في معانيه ، وقد تقدمت نماذج صريحة منه في مواضع متفرقة من هذا البحث . والإنصاف يقتضي أن نذكر أن الفراء في المواضع التي انفرد ابن عامر بالنصب فيها لم يذكر قراءة ولم يشر إلى أن أحدًا قرأ بالنصب ، وإن كانت عبارته واضحة صريحة في إنكار النصب فيها ، وذلك مما يدل على أنه لم تبلغه قراءة ابن عامر ، فهو مثل سيبويه والخليل في هذا على ما يبدو للباحث ، واللّه أعلم .

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٧٤- ٧٥.

وأما الحرفان اللذان أجمع العشرة وغيرهم فيهما على الرفع، كما قال ابن الجزري : « واتفقوا على الرفع في « كن فيكون الحق ... » بآل عمران، و « كن فيكون، قوله الحق » بالأنعام »[١]، فإن الفراء يعلق على القراءتين بقوله : « أما حرف آل عمران فإن معناه كن فكان . وأما حرف الأنعام فمعناه الإخبار عن القيامة، وهو كائن لا محالة . ولكنه لما كان ما يرد في القرآن من ذكر القيامة كثيرًا يذكر بلفظ ماض نحو « ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۝١٥ وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾[٢]. ونحو : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[٣] . ونحو ذلك، فشابه ذلك، فرفع، ولا شك أنه إذا اختلفت المعاني، اختلفت الألفاظ »[٤] .

وما دام الباحث هنا بصدد تصحيح الأخطاء والمواقف، فيجدر به أن يشير إلى أن الأستاذ الفاضل الشيخ العلامة / محمد عبد الخالق عضيمة أخطأ هنا على ابن عطية صاحب المحرر الوجيز، حين نسب إليه القول بتلحين آية البقرة، فقال : « ولحنها ابن عطية »[٥] . وهذا غير صحيح، والصفحة التي أشار إليها الشيخ في البحر المحيط (وهي ١/٣٦٦) ليس فيها ذلك، وإنما فيها رواية ابن عطية عن ابن مجاهد أنه لحنها، ويمكن النظر في الرواية وصحة القول بذلك عن ابن مجاهد، أما أن ينسب القول بتلحين قراءة النصب في الآية إلى ابن عطية نفسه، فلا، وقد اتفقوا على أن ناقل القول ليس بقائل به ضربة لازب .

أما تخطئة ابن مجاهد لهذه القراءة فمما لا اختلاف فيه، فقد صرح بذلك في أحرف البقرة وآل عمران ومريم، وسكت عن التعقيب في حرفي النحل ويس اللذين وافق الكسائي ابن عامر فيهما، ولم يرد عنده حرف غافر البتة .

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/ ٢٢٠.

(٢) الحاقة، الآية ١٥- ١٦

(٣) ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ في الآية ٢٢ من سورة الفجر .

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٧٥.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٣٥.

ففي الموضع الأول - وهو حرف البقرة - قال : « واختلفوا في قوله تعالى : « كن فيكون » ، في نصب النون وضمها ، فقرأ ابن عامر وحده « كن فيكون » ، بنصب النون قال أبو بكر : وهو غلط »[1] .

وقال في الموضع الثاني ، وهو آية آل عمران الأولى : « قرأ ابن عامر وحده « كن فيكون » ، بالنصب . قال أبو بكر : وهو وهم . وقال هشام بن عمار : كان أيوب بن تميم يقرأ : « فيكون » نصبًا ، ثم رجع ، فقرأ : « فيكون » رفعًا »[2] .

وذكرنا أنه لم يعقب بشيء على قراءة النصب في آيتي النحل ويس ، وهما الموضعان اللذان نصب فيهما الكسائي أيضًا .

وأما الموضع الخامس في سورة مريم ، فكانت عبارته أشد وضوحًا ، وهي قوله : « قرأ ابن عامر وحده : « كن فيكون » نصبًا ، وهذا خطأ في العربية »[3] . وابن مجاهد هنا جعل النصب خطأ في العربية وليس في الرواية . ولعله كان يعتقد أن بعض القراء يقرأون بمحض الاختيار ، دون اعتماد على صحة الرواية ، وقوة الإسناد ، ولا شك أن هذا غير صحيح بالنسبة لجمهور القراء ، وعلى رأسهم العشرة قراء المتواتر الذين منهم ابن عامر ، أعلاهم سندًا . كما أن رد القراءة مهما كانت درجتها من الشذوذ أمر يأباه جمهور العلماء من اللغويين والنحاة والمفسرين ، على وجه العموم . فهم يجيزون الاحتجاج بما ثبتت صحته وفصاحته ، من أقوال العرب وأشعارهم ، فضلًا عن كون ذلك من القراءات القرآنية التي لا يفرقون بينها في صحة الاحتجاج بها ، وقد تقدم قول ابن جني في هذا ، وكذلك قول السيوطي الذي أحسن القول في هذا المعنى وأحكمه حيث قال : « كل ما ورد أنه قرئ به في القرآن الكريم جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا »[4] .

---

(١) السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ص ١٦٩.

(٢) السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٣) المرجع السابق ص ٤٠٩.

(٤) الاقتراح في أصول النحو ، ص ٤٨.

والباحث يرى رفض مبدأ تخطئة القراءات عمومًا رفضًا مطلقًا ، فلا يجوز الطعن في القراءة أيًا كانت ولا تخطئة القراء ونحو ذلك ، خاصة إذا كان هذا الرفض من حيث العربية لا من حيث الرواية ، فالقرآن بجميع قراءاته هو الأصل الأول من أصول العربية ، ولا جدال في ذلك ، ولا مانع من التأويل عند الضرورة الملجئة إليه . ويرى الباحث كذلك أن ما نسب إلى بعض العلماء من النحاة وغيرهم في تخطئة القراء والقراءات لا تخرج عن أحد احتمالين : إما أن القراءة المنقودة لم يبلغهم ثبوتها أو أنها قراءة ، فخطأوها ، لاعتقادهم أنها وجه من وجوه الكلام . فكل قاعدة نحوية ثبت أنها تخالف قراءة صحيحة يمكن عدها من هذا الباب . وكذلك كل قول ثبت صحة نسبته إلى أحد العلماء المعتبرين ، وإما أن المخطئ كان يعتقد أن القارئ بها ما قرأ إلا بمجرد الاختيار من غير سند ولا رواية ، كما روي ذلك عن بعض القراء ، مثل عيسى بن عمر ، الذي ذكروا في ترجمته ذلك .

والأمر كله لا يخرج – فيما يبدو للباحث – عن الاجتهاد الذي قد يصيب وقد يخطئ ، وفي كلتا الحالتين لا ينبغي أن يتخذ خطأ الاجتهاد وسيلة للهجوم على علماء كبار وأئمة عظام من أمثال ابن مجاهد شيخ القراء في عصره بلا منازع . فكلمة أبي حيان فيه غير لائقة ، وهو مَن هو في معرفة القراء والقراءات وفي خدمتها ، ويكفي أنه أول سبع السبعة ، ولا شك أن كلمته في قراءة ابن عامر غير لائقة ولا صحيحة ، وهي من قبيل الهفوات ؛ لأن القراءة مطلقًا لا يجوز الطعن فيها فكيف إذا كانت من السبع ، وكان صاحبها ابن عامر أحد العربيين في القراء السبعة ، وأقدمهم وفاة (ت ١١٨هـ) ، فهو ممن يصح الاحتجاج بكلامه العادي ، بله بقراءته واختياره .

وبعض الباحثين المحدثين يغفلون عن كثير من الحقائق في هذا الباب ، أو ينسونها وربما يتناسونها عمدًا عن قصد وسبق إصرار ، كما فعلوا ذلك في كلام ابن مجاهد والفراء وآراء الكوفيين في هذه الآيات ، فلم يذكروا شيئًا من ذلك ، لأن همهم كان منصبًا ومنحصرًا في الهجوم على البصريين وعلى رأسهم سيبويه ، لأنهم يتوهمون

في ذلك نوعًا من البطولة والعبقرية والشهرة والبروز . ولكن جاء خطؤهم من حيث إنهم لم يتأملوا كلام سيبويه في كتابه . وقد سبق أنه استشهد بالآية الكريمة على قراءة الرفع في « هذا باب الفاء » وقد فصل القول فيه في استعمالات الفاء ، وتوسع في الموزانة بين فاء السببية والفاء التي تكون لمجرد العطف ، مفرقًا بين حالتي النصب والرفع بقوله : « واعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصبُ علي إضمار أن ، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه ؛ أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ ، أو موضع اسم مما سوى ذلك »(١) .

ثم أخذ يبين الفروق المعنوية بين حالتي الرفع والنصب ، بحسب ما يرد قبل الفاء ، واستمر يشرح الفرق بين وجه الرفع ووجه النصب ، ويوازن بينهما في اللفظ والمعنى ، مستشهدًا بالشواهد القرآنية والشعرية والأمثلة النثرية ، ولما انتهى من الكلام على المواضع التي يجب فيها النصب ، والتي يجوز فيها النصب والرفع ، انتقل إلى الحديث عن المواضع التي يجب فيها الرفع فقال : « واعلم أن الفاء لا تضمر فيها أن في الواجب ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع ، وسنبين لما ذلك ، وذلك قوله : إنه عندنا فيحدثنا ، وسوف آتيه فأحدثه ليس إلا . إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول ، وإن شئت كان منقطعًا ؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع ، قال اللّه تعالى : ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ فارتفعت ؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا : لا تكفر فيتعلمون ؛ ليجعلا كفره سببًا لتعليم غيره ، ولكنه على : كفروا فيتعلمون ومثله : « كن فيكون » ، أي : إنما أمرنا ذلك فيكون »(٢) . فسيبويه – رحمه اللّه – لا يتحدث هنا عن النصب بأن المضمرة في المضارع المستقبل المحتمل الحدوث وعدمه ، وإنما يتحدث عن الرفع في المضارع المستأنف أو المعطوف على مرفوع قبله ، ودخول الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى والحكم ؛ ولهذا قدر الآية

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨.

كما تقدم ؛ إنما أمرنا ذلك فيكون . وفي هذا إشعار بالسرعة واليسر في تنفيذ أمر الله تعالى في : « كن فيكون » فكأنه قال : كن فهو كائن .

وكلام سيبويه هذا وإن كان في آية غير معينة من الآيات الثماني ، فهو ينطبق على المواضع الأربعة التي انفرد فيها ابن عامر بالنصب ، ورفع بقية القراء ، أما موضعا النحل ويس فلا ينطبق عليها تعليل سيبويه في كلامه من كل جهة . وقد تقدم كلام الفراء فيهما ، ولا شك أنه ناظر إلى كلام سيبويه وآخذ منه ، فقد مات الفراء وكتاب سيبويه تحت وسيادته ، ويبدو للباحث أن توجيه قراءة النصب في هذين الموضعين سهل يسير ، لأن صيغة الكلام فيهما ليست جازمة بوقوع الأمر ، وإنما تفترض إدارة وقوعه ، وهذا واضح في نص الآيتين الكريمتين ؛ إذ فيهما معًا : « إذا أردناه » على حين يبدأ الأمر بصيغة الماضي في الآيات الأربع الأخر التي انفرد فيها ابن عامر بالنصب . ففيها : « إذا قضى أمرًا » . والنصب في هذا الباب عند سيبويه وجمهور النحاة بأن وهي علامة المستقبل ، الذي يكون التعبير عنه بالمضارع ، وتنصبه أن ، لأن كلًّا من المضارع وأن يدل علي وقوع الحدث في المستقبل . و« إذا » التي سبقت الفصل في الآيات الأربع إنما هي ظرف لما يستقبل من الزمان . وبهذا تبدو قراءة النصب منسجمة مع الأمر الذي يقع إذا أراد الله عز وجل أن يقع . والباحث يقول هذا وفي باله أن القراءة إذا ثبتت فهي الأصل الذي يقاس عليه غيره في العربية ، وليس العكس . ومدار القراءة على الرواية والسماع في النقل وليس على الأفشى في اللغة أو الأظهر في القياس والأقوى في الرأي . والله تعالى أعلم .

وأما في الآيات الأربع الأخر فيبدو أن الأمر مقضي من قبل ، والقراءة بالرفع إنما تعبر عن انقضائه في الماضي ، فاتفقت المعاني قبل الفاء وبعدها ، فانعكس هذا التوافق على حركة الإعراب ، فكان الرفع ، والله أعلم .

لقد صاغ النحاة بعد سيبويه قاعدة نصب المضارع بعد فاء السببية ، وحددوا حالات ذلك بدقة واستقصاء فذكروا أن المضارع ينصب بعد الفاء بشرطين : أولهما :

أن يكون ما قبل الفاء سببًا لما بعدها، والثاني أن تكون الفاء مسبوقة بنفي أو طلب، والنفي نوع واحد وله أدواته المعروفة، وأما الطلب فله ثمانية أنواع هي: الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والرجاء. وحديث ذلك معروف منشور في جميع كتب النحو.

أما مذاهب العلماء وآراؤهم في توجيه نصب المضارع بعد الفاء فقد عبر عنها المرادي في إيجاز فقال: «ومذهب البصريين أن هذه الفاء فاء عاطفة، والفعل منصوب بأن مضمرة بعد الفاء، فالفاء في ذلك عاطفة مصدرًا مقدرا على مصدر متوهم، فإذا قلت: أكرمني فأحسن إليك. فالتقدير: ليكن منك إكرام فإحسان مني، ومذهب بعض الكوفيين أن الفاء في هذه الأجوبة هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب بعضهم إلى أن انتصابه إنما هو بالمخالفة، لأنه لما لم يصح عطفه على الأول، لمخالفته له في المعنى نصب»(١).

ومن هذا يتبين لنا أن البصريين لا يذكرون علة للنصب هنا غير أن قولهم: إن الفاء عطفت مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم، يدل على أنهم راعوا علة المخالفة التي ذهب إليها بعض الكوفيين، ويدل على ذلك أيضًا الأمثلة والشواهد الكثيرة التي أوردها البصريون لتوضيح حالات النصب ومنها قولهم: أكرمني فأحسن إليك، فطرفا العطف هنا فعل أمر وفعل مضارع فإذا رفع الثاني، كان ذلك من عطف الخبر على الإنشاء، وهو جائز عند النحاة، ولكن الأولى غيره، كما عبروا عن ذلك بأن التوافق بين المتعاطفين في الخبر والإنشاء أولى من تخالفهما. وقد أطالوا شرح ذلك في باب الاشتغال(٢).

---

(١) الجني الداني في شرح حروف المعاني، ص ٧٤.

(٢) ينظر: شروح الألفية وحواشيها عند قول ابن مالك:

واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب
وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولًا

شرح البيت الثاني من باب الاشتغال في المسألة الثالثة من مسائل ترجيح النصب على الرفع.

وبعض الكوفيين لاحظ أن هنالك اختلافًا ضمنيًا بين حانبي العطف ، فجانب المعطوف عليه يحمل معنى إنشائيًا ، وجانب المعطوف يحمل معنى الخبر ، فقالوا : إن المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه دعت إلى النصب ، لأن النصب علم المخالفة هنا .

وليس هذا بعيدًا عما ذهب إليه البصريون من إرادة المجانسة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فقدروا المعطوف عليه مصدرًا ليعطفوا عليه المصدر المقدر المؤول من أن المقدرة وما دخلت عليه من الفعل ، وعبروا عن ذلك بعطف المصدر المقدر على المصدر المتوهم ؛ وإنما كان المعطوف عليه مصدرًا متوهمًا ؛ لأنه ليس فيه أن مقدرة كما هو الحال في المعطوف . وهذا خلاصة ما قاله النحاة في هذه المسألة[1] ..

ويبدو للباحث أن جمهور العلماء من القراء والمفسرين والمعربين وموجهي القراءات والنحاة واللغويين ، مجمعون على أن الأمر في قوله تعالى : ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ ليس أمرًا حقيقيًا ، ولهذا تراهم يقولون في تخريج قراءة النصب : إن الأمر اللفظي أو المجازي ينزل منزلة الأمر الحقيقي ، وذلك أمر جائز له نظائره في العربية ... ولهذا كان التخريج على حمل « كن » في الآية على المعنى الحقيقي في العربية هو الذي وصفه أكثرهم بالضعف والخطأ ، وبحثوا عن وجوه أخرى من التخريج تبعد الآية على قراءة النصب عن التخريج الضعيف في نظرهم . وليس هذا رأي البصريين وحدهم ، كما يزعم بعض المحدثين الذين يميلون إلى نسبة كل ما يظنونه عيبًا إلى البصريين ، كما ينسبون إليهم كل من لا يعجبهم قوله من العلماء ، فإذا وقفوا على

(١) ينظر شرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ٣/ ٢٢٩، ومقال الدكتور/ محمد على السلطاني بعنوان : « حجة القراءات في منهج النحاة » في « بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها – كتاب علمي متخصص محكم ، يصدره سنويًا قسم البحث العلمي بكلية اللغة العربية بالرياض في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية » . الجزء الأول ، ص ١٦٦، وما بعدها من إصدارة سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

رأي لأحد العلماء المعروفين من غير البصريين، ولم يعجبهم، ولم يمكنهم نسبته إلى البصريين، لشهرته بغير ذلك، سارعوا إلى القول: هذا من تأثره بالبصريين، وهذا من عيوب البصريين سرى إليه منهم، أو هو هنا يتبصر، أو نحو ذلك مما لا يقوم على أساس علمي صحيح[(١)].

إن الخلافات والمذاهب النحوية وما إلى ذلك قد اندرست منذ نهاية القرن الخامس الهجري، فجاءت طبقة ابن مالك وأبي حيان وابن هشام ومن بعدهم من النحاة، فلم يتقيدوا بمذهب نحوي معين، وقامت مناهجهم في الدراسة والتأليف على الجمع والانتخاب والترجيح بين الآراء مع إضافة ما يبدو لهم من رأي، فلم يهتم بالمدارس النحوية والخلافات المذهبية من بعد إلا أهل الاختصاص، والآن لا يدرسها بالتفصيل إلا طلبة الدراسات العليا ومن إليهم أو بعدهم من العلماء والباحثين، فما الغرض من إحيائها على هذا النحو من جديد عند بعض المحدثين؟ وهي قضايا تاريخية وقد قتلت بحثًا وجدلًا، أخذًا وردًا، فلا يبدو للباحث أن إثارتها من جديد وراءها هدف علمي أو غاية نبيلة، والله أعلم بأهدافها الخفية، فهو وحده الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ويعلم السر وأخفى، سبحانه.

وبعد فيطيب للباحث أن يختم هذا الفصل بعرض أهم آراء العلماء من المفسرين والنحاة ومن إليهم في قراءة نصب يكون في مواضعها المختلفة، والله الموفق والمعين والهادي.

الطبري لم يذكر توجيهًا لوجه النصب، ولكنه اختار قراءة الرفع، وخرجها بقوله: «فيكون عطف على يقول» وأمره للشيء بـ«كن» لا يتقدم الوجود ولا يتأخر عنه، فلا يكون الشيء مأمورًا بالوجود إلا وهو موجود بالأمر، ولا موجودًا بالأمر إلا

---

(١) ينظر على سبيل المثال: سيبويه والقراءات، ص ٦٤، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ص ٢٣١.

وهو مأمور بالوجود »[١] .

وقال ابن خالويه : « قرأ ابن عامر بالنصب ، والحجة له الجواب بالفاء ، وليس هذا من مواضع الجواب ، لأن الفاء لا تنصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل »[٢] . وابن خالويه هنا لا يقدم رأيًا قاطعًا في توجيه قراءة النصب ، وما قدمه من حجة لابن عامر أثار عليه إشكالًا لم يجب عنه ، فكأنه صور الإشكال وتركه لمن يأتي بعده ؛ إذ لم يرد الخوض في هذا ، وهو على كل حال أحسن في هذا من الطبري الذي لم يقل شيئًا في هذه القراءة . وموقف ابن خالويه هذا هو موقف كثير من النحاة والمفسرين حتى من ذوي العناية باللغة والنحو والإعراب في تفاسيرهم ، قديمًا وحديثًا ، فأكثر من وقف الباحث على أقوالهم لم يقولوا شيئًا ذا بال في توجيه هذه القراءة المتواترة . فالشوكاني - مثلًا - على شدة عنايته بالقراءات وكثرة اهتمامه بتوجيهها وجلب ما قاله الأوائل حولها ، تتبع الباحث كلامه في المواضع الستة ، فلم يذكر شيئًا ، وكذلك ابن عاشور في التحرير والتنوير ، والشنقيطي في أضواء البيان ، على ما لهما من نظرات علمية فيما قال الأقدمون حول القراءات وعلى ما قدما من صياغات جديدة لآراء القدماء حولها ، وما لهما من اختيارات في توجيه بعض القراءات ، لم يقولا شيئًا يذكر عن هذه القراءة في مواضعها الستة .

وأما الشيخ العلامة / محمد عبد الخالق عضمية ، فعرض لهذه القراءة ، وذكر آراء النحاة حولها ، دون تعليق أو اختيار لرأي على آخر ، أو تضعيف قول أو رد على قائل . وما كان هذا دأبه في جملة كتابه[٣] . ورجع الباحث إلى بعض المؤلفات الحديثة في إعراب القرآن ، فوجدها لا تشير إلى المسألة البتة ، بل لا تذكر أية قراءة في المواضع الستة[٤] .

---

(١) تفسير الطبري ، ١/ ٥١٠.

(٢) الحجة في علل القراءات السبع ، لابن خالويه ، ص ٨٨.

(٣) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ٢/٢٧٧ - ٢٧٨.

(٤) ينظر : على سبيل المثال : إعراب القرآن وبيانه ، لمحيي الدين درويش ، في المواضع الستة التي =

وهذا كله يؤكد ما ذكره الباحث من أن معظم العلماء في العصور المختلفة، سكتوا عن الكلام في توجيه هذه القراءات، وبعضهم اكتفى بعرض ما قيل قبله حول الموضوع، دون نقد أو مناقشة أو ترجيح أو نحو ذلك، مما عرف عنهم في هذه المواضع. ولا شك أن غير هؤلاء من العلماء قد وجه هذه القراءات جامعا ما قيل فيها، مناقشا ومرجحًا وناقدًا، كما تصدى لها بعضهم بالتضعيف. ويحاول الباحث عرض أهم ما وقف عليه من ذلك فيما يأتي:

قال العكبري: «وقوله تعالى ﴿فَيَكُونُ﴾ الجمهور على الرفع عطفًا علي يقول أو على الاستئناف، أي: فهو يكون. وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف؛ لوجهين: أحدهما أن «كن» ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هنالك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوين، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يرد على موجود لأن الموجود متكون، ولا يرد على المعدوم؛ لأنه ليس بشيء؛ فلا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[(١)] وكقوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ﴾[(٢)] والوجه الثاني أن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر. وتقول: اذهب يذهب زيد، فالفعلان متفقان، والفاعلان مختلفان، وتقول: اذهب تنتفع، فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان، وأما أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز، كقولك: اذهب تذهب، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطًا لنفسه»[(٣)]. والعكبري بهذا يذكر وجهًا

= وردت فيها قراءة النصب، فهو على ما قدم به كتابه من فخر واعتداد به واعتزاز بنفسه، اقتصر على قراءة واحدة فقط، ولم يشر فيه إلى القراءات البتة، ومع ذلك يقول: «إنه يغني عن كل ما سواه في هذا الباب ...» فيا للعجب.

(١) من الآية ٣٨ في سورة مريم: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا لَٰكِنِ الظَّالِمُونَ الْيَوْمَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

(٢) من الآية ٧٥ في سورة مريم ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ...﴾

(٣) التبيان في إعراب القرآن، ١/ ١٠٩.

واحدًا من التخريج ويضعفه ، والضمير في قوله : « وهو ضعيف » راجع إلى النصب على جواب الأمر ، لا إلى القراءة كما قد يتوهم ، وإلا لقال : وهي ضعيفة ، لا : وهو ضعيف ، هذا ما يبدو للباحث ، وكلامه مبني على النصب حملًا على لفظ الأمر ، وأما إذا كان ذلك بتنزيل اللفظ منزلة الأمر الحقيقي فلا ضعف ، وهذا ما سيأتي في كلام غيره ، وعلى كل لا يبدو في كلام العكبري وصف القراءة بالضعف ، كما زعم بعضهم ، نعم هو لم يقدم رأيًا قاطعًا في تخريج الآية ، وسكوته عن ذلك لا يعد إقرارًا بما ذكره أولًا ، والله أعلم ، ومثل العكبري في هذا الصنيع مكي بن أبي طالب القيسي(١) ..

وكان ابن الأنباري صريحًا في وصف القراءة بالضعف الذي يبدو للباحث أنه يريد به القلة وعدم الشيوع في كلام العرب ؛ لأنه وصف القراءة بالضعف بعد أن حمل النصب على لفظ الأمر ، ووصفه بالضعف أيضًا ، حيث قال : « من قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر ، وجواب الأمر بالفاء منصوب ، والنصب ضعيف ؛ لأن كن ليس بأمر في الحقيقة ... إنما معنى كن فيكون أي : يكونه فيكون ... فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة »(٢) . ولا شك أنه في هذا مخطئ غير مصيب . ومن الخطأ أيضًا قوله : « ومن قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر » إذ القارئ يروي فحسب ، ولا يعتبر شيئًا البتة ، « وما لقياس في القراءة مدخل » كما قال الشاطبي رحمه الله .

ومما يعد كلام ابن الأنباري قوله : « أي يكونه فيكون » ؛ لأن في هذا القول تجاهلًا لفعل القول ، فما في الآية : يقول ، صراحة ، وليس يكونه إلا أن يكون قد فسر عبارة « يقول له كن » كلها ب « يكونه » . وهذا غير واضح في الآية ، وإن كان يؤيده كلام أبي علي الفارسي في هذا الموضع ، حيث يقول ، بعد أن بين القراءاتين في الآية : « قال أبو علي : لا يخلو قوله « يقول » من أن يكون المراد به القول الذي هو

---

(١) انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٢٦١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٠.

كلام ونطق، أو يكون الذي يتسع فيه، فلا يراد به النطق ولا الكلام ولا الظن ولا الرأي ولا الاعتقاد، ولكن نحو قول الشاعر:

قد قالت الأنساع للبطن الحقي[١]

ونحو قول العجاج في وصف ثور:

فكر ثم قال في التفكير إن الحياة اليوم في كرور[٢]

وقول الآخر:

امتلأ الحوض وقال قطني[٣]

فلا يكون على القول الذي هو خطاب ونطق؛ لأن المنتفي الذي ليس بكائن لا يخاطب كما لا يؤمر. فإذا لم يجز ذلك حملته على نحو ما جاء في الأبيات التي قدمت ونحوها.

وأما قوله «كن» فإنه وإن كان على لفظ الأمر، فليس بأمر، ولكن المراد به الخبر، كأن التقدير: يكونه فيكون، وقد قالوا: أكرم بزيد، فاللفظ لفظ الأمر والمعنى والمراد: الخبر، ألا ترى أنه بمنزلة: ما أكرم زيدًا فالجار والمجرور في موضع رفع بالفعل. وفي التنزيل ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ﴾، فالتقدير: مده الرحمن. وإذا لم يكن قوله «كن» أمرًا في المعنى وإن كان على لفظه، لم يجز أن ينصب الفعل بعد الفاء بأنه جوابه، كما لم يجز النصب في الفعل الذي تدخله الفاء بعد الإيجاب، نحو: آتياك فأحدثك، إلا أن يكون في الشعر، نحو قوله:

---

(١) تقدم الكلام على هذا الرجز في هذا الفصل.

(٢) هذا الرجز في «ديوانه ١/٣٦٦ وفيه «ميلين» بدل «فكر» والشاهد فيه ورود القول بغير معناه الحقيقي».

(٣) هذا الرجز مجهول القائل، وبعده: مهلًا رويدًا قد ملأت بطني. وقد ورد في كثير من المصادر على اختلاف في بعض كلماته. ينظر: الكامل ٢/ ٩١، والخصائص ١/ ٢٣، والأشموني ١/ ١٢٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣١٣، وتفسير الطبري ١/ ٥١٠، والعيني ١/ ٣٦١، والشاهد ورود القول فيه على معنى دلالة الحال.

ويأوي إليه المستجير فيعصما[١] .

ومما يدل على امتناع النصب في قوله : « كن فيكون » أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء ، يدل على ذلك أنه يؤول في المعنى إليه . ألا ترى أن : اذهب فأعطيك ، معناه : إن تذهب أعطيتك ، والأجود : إن ذهبت أعطيتك . فلا يجوز : اذهب فتذهب ؛ لأن المعنى يصير : إن ذهبت ذهبت ، وهذا كلام لا يفيد ، كما يفيد إذا اختلف الفاعلان أو الفعلان ، نحو : قم فأعطيك ، لأن المعنى : إن قمت أعطيتك ، ولو جعلت الفاعل في الفعل الثاني فاعل الفعل الأول ، فقلت : قم فتقوم ، أو أعطني فتعطيني ، على قياس قراءة ابن عامر ، لكان المعنى : إن قمت تقم ، وإن تعطني تعطني . وهذا كلام في قلة الفائدة على ما تراه . وإن كان الأمر على هذا لم يكن ما روي عنه من نصبه « فيكون » متجهًا »[٢] ويبدو للباحث أنه لا ضرورة تدعو إلى تأويل الآية على هذا النحو ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . وقد علق العلامة الدكتور/ عبد الله الطيب علي هذا الكلام بقوله : « لكن سياق الآيات دال على أنه قوله : « كن » أي : إدارة الكون ، فهو أمر بأن يكون ، ولذلك صار ما بعده اللاحق به جوابًا

---

(١) البيت من الطويل ، لطرفة ، في ديوانه ، ص ١٩٤ ، وعجزه : لنا هضبة لا ينزل الذل قربها ، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٤٠ ، والمقتضب ٢/ ٢٤ ، والمحتسب ١/ ١٩٧ ، ولعله كنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم ، والشاهد فيه نصب « يعصم » بعد الفاء في ضرورة الشعر ، فيما ليس فيه معنى النفي أو الطلب . وقد تكون الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وهو أسهل في الشعر وأكثر . وهذا البيت آخر شعر استشهد به سيبويه في « هذا باب الفاء » ولم يذكر بعد إلا قوله عز وجل : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ الآية ٦٣ من سورة الحج . وقال إنه سأل الخليل عن الرفع في « فتصبح » فقال : « هذا واجب ، وهو تنبيه كأنك قلت : أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا . وإنما خالف الواجب النفي ؛ لأنك تنقض النفي إذا نصبت ، وتغير المعنى . يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان ، تقول : ما أتيتني قط فتحدثني إلا بالشر ، فقد نقضت نفي الإتيان ، وزعمت أنه كان » .

(٢) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٠٥- ٢٠٦ . و« النصب وجه واضح ، ولكن الرفع أجود » من تعليقات المشرف .

لهذا الأمر الصادر عن الإدارة » ومن قبل كتب تعليقًا على قول الجمهور : إن الأمر في « كن » ليس أمرًا حقيقيًا ، متسائلًا : « كيف لا يكون الأمر حقيقيًا وقد قال تعالى : ﴿كُن﴾ » . وكتب في مكان آخر : « لا أرى وجهًا لرفض النصب وتضعيفه »(١) . هذا هو الصواب .

ويبدو أن أبا علي شغله النصب هنا وأشكل عليه ، فأطال في توجيهه ، بما لا يخرج في مجمله عن الحمل على لفظ الأمر ، ولكنه أطال جدًّا موردًا وجوهًا كثيرة من الاحتمالات ، ردها جميعًا ، والعجب منه أنه يسمي قراءة ابن عامر قول ابن عامر ، وهذا مكمن الخطأ في تفكيره ، حيث يقول : « وقد يمكن أن تقول في قول ابن عامر : إن اللفظ لما كان على لفظ الأمر ، وإن لم يكن المعنى عليه ، حملته على صورة اللفظ ، فقد حمل أبو الحسن نحوه في قوله : ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٢) ونحو ذلك من الآي على مجرى جواب الأمر ، وإن لم يكن جوابًا له في الحقيقة . فكذلك على قول ابن عامر يكون قوله : « فيكون » بمنزلة جواب الأمر ، نحو : ائتني فأحدثك ، لما كان على لفظه . وقد يكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره ، ألا ترى أنهم قالوا : ما أنت وزيدًا ؟ والمعنى : لم تؤذيه ، وليس ذلك في اللفظ »(٣) . وهذا كلام لا بأس به في جملته ، ولكن : النصب ليس قول ابن عامر ،

---

(١) من تعليقات المشرف على البحث العلامة الدكتور / عبد اللّه . ويبدو للباحث أن ما قدمه العلماء الذين ذهبوا إلى أن الأمر في « كن » غير حقيقي ، لا يمكن دفعه أبدًا ، وهو قول جمهور العلماء من القراء والنحاة والمفسرين وغيرهم ، فيمكن الأخذ بهذا وتخريج النصب على لفظ الأمر ، لا علي معناه . واللّه أعلم .

(٢) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم ، ومثله ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ في سورة الإسراء : ٥٣، وقوله عز وجل ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ في سورة الجاثية : ١٤، وينظر : معاني القرآن ، للفراء ٢/ ٧٧.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٠٦. وإذا كان المراد بأبي الحسن في كلامه هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعد البلخي المجاشعي ، فإن الباحث لم يقف على ما حكى عنه ، في معاني القرآن له ، بعد بحث ذلك وتطلبه في مظانه . واللّه أعلم .

وإنما هو قراءته التي رواها ، وقد أخطأ أبو علي في هذا فوصفه بالضعف ، حيث قال : « وليس قوله « كن » من قوله « فيكون » أمرًا ، ومن ثم أجمع الناس على رفع يكون ورفضوا فيه النصب ، إلا ما روي عن ابن عامر ، وهو من الضعف بحيث رأيت ، فالوجه في « يكون » الرفع »[١] وليس هذا بصواب إلا أن يكون أراد بالضعف القلة والندور ، وذلك لا يقدح في القراءة ، إذ لا عبرة فيها بالقلة والكثرة كما لا عبرة فيها بالقياس ، ولكنها رواية وإسناد .

وتقدم قول أبي حيان وتلميذه ابن مكتوم في توجيه قراءة النصب ، بحملها على لفظ الأمر ، فرأيهما في هذا لا يختلف عن رأي الجمهور إلا أنهما امتازا عن كثير من النحاة برفض تلحين القراءة أو تضعيفها .

أما السمين الحلبي فهو يبدأ كلامه في هذا بما يشعر بالصعوبة ثم يلخص رأي الجمهور ، حيث يقول : « وأما ما انفرد به ابن عامر في هذه المواضع الأربعة ، فقد اضطرب كلام الناس فيها ، وهي - لعمري - تحتاج إلى فضل نظر وتأمل ، ولذلك تجرأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير »[٢] . ثم ذكر أقوال ابن مجاهد التي تقدمت ، وقول الزجاج : « كن فيكون ، رفع لا غير »[٣] . ثم لخص ما قاله السابقون في توجيه النص مبديًا رأيه في ذلك ، مضيفًا بعض الوجوه من التخريج وينقدها ، فلا ينتهي إلى قول فصل ، حيث يقول : « وأكثر ما أجابوا : بأن هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى ، يريدون : أنه وجد في اللفظ صورة أمر ، فنصبنا في جوابه ، بالفاء . وأما إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يصح لوجهين » ، وبعد أن يذكر الوجهين اللذين تقدما في كلام العكبري ، يعقب عليهما بقوله : « قالوا : والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم ، نحو : ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ﴾[٤] . و﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ

(١) المرجع السابق ، ٢/٢٠٧ - ٢٠٨.

(٢) الدر المصون ٢/٨٨ - ٨٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، مرجع سابق ١/ ٧٧.

(٤) من الآية ٣١ في سورة إبراهيم ، وتمامها : ﴿... ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ مِّن قَبۡلِ أَن=

يَغۡفِرُواْ﴾[(١)] . وقول عمر ابن أبي ربيعة :

فقلت لجناد : خذ السيف واشتمل عليه برفق وارقب الشمس تغرب
وأسرج لي الدهماء واذهب بممطري ولا يعلمن خلق من الناس مذهبي[(٢)]

فجعل « تغرب » جوابًا لـ « أرقب » وهو غير مترتب عليه . وكذلك لا يلزم من قوله تعالى أن يفعلوا وإنما ذلك مراعاة لجانب اللفظ .

وأما ما ذكروه من بيت عمر ، فصحيح . وأما الآيات فلا نسلم أنه غير مرتب عليه ؛[(٣)] لأنه أراد بالعباد الخلص ؛ ولذلك أضافهم إليه . أو تقول : إن الجزم على حذف لام الأمر ، وسيأتي تحقيقه في موضعه . وقال الشيخ جمال الدين ابن مالك : إن أن الناصبة قد تضمر بعد الحصر بإنما اختيارًا . وحكي ذلك عن بعض الكوفيين ، قال : « وحكي عن العرب : إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره » ، فعلى هذا يكون النصب في قراءة ابن عامر محمولًا على ذلك » وقول ابن مالك الذي أشار إليه السمين مذكور في كتابه شرح الكافية الشافية[(٤)] . ومع وجاهته لا يلبث السمين أن يكر عليه بالنقد والرفض ، فيقول : « إلا أن هذا الذي نصبوه دليلًا لا دليل فيه ؛ لاحتمال أن يكون من باب العطف على الاسم ، تقديره : إنما هي ضربة فحطم ، كقوله :

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلى من لبس الشفوف[(٥)]

= يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ .

(١) من الآية ١٤ في سورة الجاثية ، ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ .

(٢) البيتان من الطويل ، في ديوانه ، ص ٤١٨ ، والممطر : ثوب يتقى به المطر .

(٣) يرى أستاذنا العلامة الدكتور / عبد الله الطيب أنه مترتب عليه حتى في بيت عمر ، حيث كتب على هذا الموضع من البحث قوله : « وهو مترتب ؛ لأنه يأمره بالانتظار والصبر حتى تغرب . والشمس إنك إن تنظرها ، يعني : ولا تقلق ، تغرب ، ويأت الظلام ، ونقوى على ما نحن عازمان عليه من الفعل » .

(٤) ٣/ ١٥٥٥ ، والقول بلفظه في شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٢/ ١٥٣ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو مما يكثر ذكره في كتب النحو ، لمتسون بنت بحدل ، من شواهد الكتاب =

وهذا نهاية القول في هذه المسألة »[١] . وهكذا يختم السمين كلامه في المسألة دون قطع برأي أو ترجيح لقول ، فهو كغيره ممن يتهيب القطع برأي فيها . وحق لهم ذلك .

وتعرض لقراءة النصب في الآية بالتوجيه ، وبما لا يخرج عما تقدم كل من الرضي في شرح الكافية[٢] والزمخشري في الكشاف[٣] ولم يتعرض للقراءة بالنقد على غير ما حدث منه في مواضع أخرى من الآيات التي فيها أكثر من وجه في القراءة ، ولم يذكر توجيهًا واضحًا لقراءة النصب ، وكذلك النسفي في تفسيره غير أنه نقد قراءة النصب وضعفها[٤] والمبرد في المقتضب ، وقال : « النصب هنا محال »[٥] . وهذه شنشنة أعرفها من أخزم[٦] .

وأحسن ما وقف عليه الباحث في توجيه هذه القراءة ما قاله الواحدي في تفسيره ، فقد كانت له وقفات مهمة في توجيه هذه الآيات وإعراب قراءة النصب فيها . وهو لا يرتضي قول بعضهم إن « يقول له كن فيكون » معناه : يكوّنه فيكون ، حيث قال : « لا يعجبني أن يلغي القول ويبطل معناه ، لأننا لا نجعل حرفًا من كتاب اللّٰه مطرحًا إذا

= ٣/ ٤٥، والمحتسب ١/ ٣٢٦، والتصريح ٢/ ٢٤٤، والدرر ٢/ ١٠، وابن يعيش ٧/ ٢٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٠، والخزانة ٣/ ٥٩٢، ٣/ ٦٢١، والعيني ٤/ ٣٩٧، والشاهد فيه نصب تقر بإضمار أن بعد الواو ، ليعطف على لبس ، لأنه اسم وتقر فعل ، فلم يمكن عطفه عليه ، فحمل على إضمار أن ، لأن أن وما بعدها اسم ، فعطف اسمًا على اسم وجعل الخبر عنهما واحدًا .

(١) الدر المصون ٢/ ٩١.

(٢) ٢/٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) ١/ ١٣٥.

(٤) تفسير النسفي ١/ ٧١.

(٥) المقتضب ٢/ ١٨.

(٦) هذا مثل ورد مع مورده ومضربه في مجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٦١، وفصل المقال بشرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ١/ ٢١٩، والمستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ٢/ ١٣٤، وجمهرة أمثال العرب ١/ ٥٤٢، والأغاني ١٢/ ٣٠٢، والشنشنة : الطبيعة والعادة .

وجدنا له من وجه من الوجوه معنى » وهذا كلام مهم ، وأهم منه ما ذكره من أن من العلماء من جعل الأمر في « كن » أمرًا حقيقيًا . ولم يذكر هو ولا غيره ممن وقف الباحث على كلامهم من الذي ذهب إلى ذلك . ومع ذلك فهذا رأي جدير بالاهتمام والتتبع ، وقد ذكره الواحدي وهو يحكي آراء السابقين حول الآية وقراءة النصب فيها ، فقال مباشرة بعد قوله السابق : « وأما من جعله أمرًا حقيقيًا فإنما يقول : هذا من الأمر المحتم الذي لا انفكاك للمأمور منه ، ولا قدرة له على دفعه ولا انصراف عنه . ومشهور في كلام العرب أن يرى الرجل منهم الرجل . فيقول : كن أبا فلان . أي أنت أبو فلان[١] فكذلك قوله « كن فيكون » معناه : كن بتكويننا إياك . فالمأمور بهذا لا قدرة له على دفعه ، ولا صنع له فيه ، كما أن الذي يقال له : كن أبا فلان ، لا صنع له في ذلك بفعل ولا عزم ولا غير ذلك مما يكون من الفاعلين »[٢] . وهذا الرأي طريف جيد ، ويبدو أن صاحبه لا يعتد بشيء من المناقشات والتعليلات التي قدمها جمهور النحاة والمفسرين ولا يناقشها بل يتجاوزها جميعًا إلى هذا القول ، وقد كنت أعجبت بهذا الرأي عندما قاله لي أستاذي العلامة الدكتور/ عبد الله الطيب ، وتساءلت في نفسي متعجبًا : لِمَ لَمْ يقل به أحد من القدماء؟ حتى وجدت الواحدي يذكر في تفسيره أن بعضهم ذهب إليه . وعجبت من بعض المحدثين ينقل كلام الواحدي هنا بنصه وينسبه إلى نفسه ، دون حياء ، ثم لا يكتفي بهذه السرقة العلمية لأفكار الآخرين ، وهي تجعل صاحبها من سراق العلم لا من طلابه ، بل يتعدى ذلك إلى وصف جميع القائلين بأن « كن » في الآية أمر غير حقيقي بأنهم يتهمون الله « جلا

(١) من شواهد ذلك قول النبي ﷺ : « كن أبا خيثمة » في قصة الثلاثة الذين خلفوا في صحيح البخاري ، كتاب المغازي ٤/ ٢٦٨. ومسلم في صحيحه ٤/ ١٢٢، وتفسير الطبري ١١/ ٥٨، وكان أبو خيثمة الأنصاري قد تخلف عنه في أول الأمر عند خروجه في غزوة تبوك ، ثم لحق به ، فقال ذلك ، وفرح به واستغفر له ، رضي الله عنه .

(٢) التفسير البسيط للواحدي ٢٩٢/١ - ٢٩٤.

جلاله » بالقصور والعجز[١] ولا أدري هل يعلم هذا الباحث أن القائلين بذلك هم جمهور سلف هذه الأمة من القراء والمفسرين والنحاة واللغويين الذين لا يخطر ببال أحدهم ما يتوهمه من يسرق أفكارهم ويتظاهر بها في تعالم كاذب دون التزام بأخلاق العلماء وآداب الباحثين و« إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستح فاصنع مع شئت »[٢] .

ومن المناسب هنا أن نذكر أن الإمام أبا حيان - رحمه الله - على ما عرف عنه من دفاع قوي عن القراءات والقراء ، وتصحيح ونقد لمواقف الناقدين لبعض القراءات مهما علت منزلتهم ، لا يكتفي أحيانًا بالنقد العلمي السليم المبني على أساس صحة السند والرواية ووجوه العربية ولغات العرب ، وإنما يتجاوز ذلك في بعض المواضع إلى تأثيم الناقدين للقراءات وتقريبهم من الكفر - والعياذ باللّه - مع أن المسألة اختلاف في وجهات النظر ، مبني على الاجتهاد ولا صلة لها بالطعن أو الشك أو النقد لكتاب اللّه عز وجل ، والناقدون لبعض القراءات أئمة كبار في القراءة والتفسير والعربية لا يشك في إيمانهم ودينهم وأمانتهم ، لكنهم غير معصومين عن الخطأ على كل حال .

ومن العجيب حقًّا أن يكون على رأي الموصوفين بالخطأ المؤثم الذي قد يجر صاحبه إلى الكفر شيخ القراء والرواية الإمام الكبير أبو بكر أحمد بن موسى المشهور بابن مجاهد ، الذي سبع السبعة ، وهو أعرف الناس بأسانيد القراءات ورواياتها وقرائها وما يجب لها من الإجلال والتعظيم والقبول ؛ وذلك لقوله بتخطئة قراءة ابن عامر هذه . وكان الأحرى بأبي حيان وغيره من العلماء أن يلتمسوا المعاذير لأمثال ابن مجاهد ، أو يقولوا على الأقل : هذه هفوة من عالم ، وقد قالوا : لكل عالم هفوة ولكل صارم نبوة ولكل سابق كبوة .

ويبدو للباحث أن هذا الاتجاه عند أبي حيان وغيره يمثل ما انتهى إليه بعض

---

(١) ينظر : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، ص ٢٣٧.

(٢) الحديث صحيح ، ممن رواه البخاري في صحيحه ٥/ ٢٦٨.

المنتسبين إلى الفكر الإسلامي في القرون المتأخرة من توجيه الاتهامات وتكفير المخالفين في بعض القضايا الدينية والعلمية والفكرية . ويروى عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال في وصف أصحاب البدع من الخوارج والمعتزلة والشيعة : « إن أحدهم إذا خالفه صاحبه قال له : كفرت ، والعلم إنما يقال فيه : أخطأت »(١) .

ومن هذا الباب قول الألوسي في تفسيره تعليقًا على ما روي عن ابن مجاهد في قراءة ابن عامر : « وقرأ ابن عامر : « فيكون » بالنصب وقد أشكلت على النحاة حتى تجرأ أحمد بن موسى ، فحكم بخطئها ، وهو سوء أدب ، بل من أقبح الخطأ ... »(٢) « ولا أدري إن كان الألوسي يعلم أن أحمد بن موسى هو الإمام ابن مجاهد الذي سبع السبعة ويعلم من أمر القراءات ما لا يعلمه غيره ، وهو شيخ القراء ، قبل أن يكون نحويًا ، أو لا يعلم . وإلا فما يصح هذا القول فيه . ولست بذلك أدافع عن ناقدي القراءات ولكني أرى أن المتأخرين خرجوا عن المنهج العلمي إلى الساقط من القول »(٣) .

وما أحسن ما جاء في عبارة الشيخ/ محمد على الضباع شيخ قراء عصره في الديار المصرية ، في أدب جم ومنهج سليم واحترام للسلف كبير ، حيث قال تعليقًا على مواقف بعض العلماء من قراءة ابن عامر هذه : « ولا نرضى من علمائنا الأجلاء - رحمهم الله - ممن ذكرتهم أثناء البحث ، أن يطعنوا في قراءة ابن عامر ، لأنه أعلى القراء سندًا وأقدمهم وفاة »(٤) .

ولا تظنن أن ما قدمناه في هذا الفصل هو رأي النحاة والمفسرين وحدهم في تخريج قراءة النصب في هذه الآيات ، بل ذلك أيضًا هو رأي القراء أنفسهم في

---

(١) الرسالة ، للإمام الشافعي ، ص ١٣٢.

(٢) روح المعاني ٢/ ٣٦٩.

(٣) النحو وكتب التفسير ٢/ ١٠٣٩.

(٤) إرشاد المريد إلى معاني القصيد ، ص ١٨٤.

الجملة . فهذا الإمام الشاطبي يقول في هذه المواضع ، وقد جمعها في موضع واحد ، وأشار إلى تخريج قراءة النصب بالحمل على اللفظ :

عليم وقالوا الواو الأولى سقوطها وكن فيكون النصب في الرفع كفلا

وفي آل عمران في الأولى ومريم وفي الطول عنه وهو باللفظ أعملا

وفي النحل مع يس بالعطف نصبه كفى روايًا وانقاد معناه يعملا[1]

وجاء في شرح هذه الأبيات : « قرأ ابن عامر » : « إن اللّه واسع عليم قالوا اتخذ اللّه ولدًا ... »[2] وبحذف الواو الأولى من « وقالوا » والتقييد بالأولى للاحتراز عن الثانية ، فلا خلاف بين القراء في إثباتها . وقرأ : « كن فيكون » بالنصب في مكان الرفع ، يعني بنصب النون بدلًا من رفعها في هذه السورة « إذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون . وقال الذين لا يعلمون » ، وفي آل عمران في الكلمة الأولي فيها وهي : « كن فيكون ويعلمه » واحترز بالأولي عن الثانية ، وهي التي بعدها « الحق من ربك ... » فقد اتفق القراء على الرفع فيها ، وفي مريم في : « كن فيكون وإن اللّه ربي ... » وفي الطول - وهي غافر - في : « كن فيكون ألم ترى إلى الذين يجادلون ... » وقوله : « وهو باللفظ أعملا » توجيه لقراءة ابن عامر بالنصب فوجهه أنه منصوب بعد فاء السببية في جواب الأمر ، وهو « كن » . وهذا الفعل وهو « كن » ليس أمرًا حقيقة ؛ لأن المعنى أن اللّه تعالى إذا أراد شيئًا ما تحقق ، ولا يحول دون تحققه حائل ، ولكن لما كان على صورة الأمر ولفظه لفظ الأمر ، أجرى مجرى الأمر الحقيقي ، فنصب المضارع في جوابه . وقرأ ابن عامر والكسائي : « كن فيكون ، والذين هاجروا » في سورة النحل . و : « كن فيكون فسبحان الذي ... » في سورة يس بنصب النون في « فيكون » أيضًا ، عطفًا على الفعل المنصوب قبله وهو

---

(١) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، ص ٢٠٨.

(٢) من الآية ١١٥ - ١١٦ في سورة البقرة ، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَـٰنَهُۥ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾﴾ .

« نقول » . وهذا معنى قوله : « بالعطف نصبه » ، ومعنى « انقاد معناه يعملا » سهل النصب ، وظهر وجهه في هذين الموضعين ؛ لعطفه على ما قبله وحال كونه في سهولته مشبهًا يعملا ، وهو الجمل القوي في السير المطبوع على العمل »(١) . ألا ترى أن هذا هو ما تقدم عن جمهور النحاة والمفسرين ؟

وقال بعض المحدثين من القراء بعد ذكره قراءة النصب ومواضعها وقرائها : « ووجه النصب أنه على تقدير إضمار أن بعد الفاء الواقعة بعد الحصر بإنما . قال الأشموني : « قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بعد حصر بإنما اختيارًا ، نحو : « إذا قضى أمرًا فإنما يقول له كن فيكون » في قراءة من نصب »(٢) . فإن قيل : لماذا لا يكون وجه النصب على تقدير إضمار أن بعد الفاء المسبوقة بلفظ الأمر ، وهو « كن » ؟ أقول : لأن « كن » ليس بأمر ، إنما معناه الخبر إذا ليس ثم مأمور يكون « كن » أمرًا له »(٣) . ثم أطال في تخريج هذه القراءة جالبًا ما قاله النحاة والمفسرون والقراء والمعربون في هذا بما لا يخرج عما ذكرناه مرارًا في هذا الفصل . وهذا كله دليل على أن القراء في تخريج هذه القراءة لا يختلفون عن غيرهم من العلماء . والله أعلم .

وبعد فالطعن في القراءات لا يرضى به مسلم أبدًا ، بغض النظر عن كون القارئ ابن عامر أو غيره ، وبغض النظر كذلك عن علو السند وسبق الوفاة ، فلا يمكن بالطبع أن يرضى مسلم بالطعن في قراءة صحت نسبتها إلى رسول الله ﷺ ، بسند ثابت ورواية موثوقة ، كما هو الحال في معظم القراءات ، وعلى رأسها العشر المتواترة ، وما نسب إلى بعض العلماء لا يمكن أن يسمى طعنًا في كتاب الله - عز وجل - فهم - في نظر الباحث - أعلى وأرفع وأطهر من أن يتهموا بمثل هذا البهتان الظالم السخيف . ولكنهم مجتهدون ، يصيبون ويخطئون ، وفي كلتا الحالتين لهم أجر الاجتهاد الذي توفرت فيهم شروطه ، ويملكون أدواته ، ويعرفون مجالاته ، ولا يدعونه

(١) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.
(٢) شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٢٢٩.
(٣) المغنى في توجيه القراءات العشرة المتواترة ١/ ١٧٨ - ١٧٩.

كما يفعل من يتهمهم في هذه العصور المظلمة .

ولو ثبتت تهمة الطعن في القرآن الكريم كتاب اللّه عز وجل ، عمدًا ، في حق أحد من هؤلاء لما عُدّ في المسلمين ، ولأقيم عليه حد الردة ، خاصة في تلك الأيام المشرفة بنور الإسلام ، زمان كان للدين عزته ، ولأهله قوتهم ، وكرامتهم وللشريعة نفاذ وهيبة وسلطان . وبهذا ينقضي هذا الفصل ولا ينقضي عجبي من بعض المحدثين ، يتهمون النحاة القدامى بمئات التهم ، الواحدة منها كفيلة بإخراج صاحبها من جملة الإسلام ، إذا ثبتت ، ثم لا يلبثون أن يستغفروا لهم ويترحموا عليهم مع أنهم قد وصفوهم بأقبح الصفات وأسوأ النعوت ، على رأسها وأكبرها تهمة المروق من الإسلام بالطعن في كتاب اللّه والهجوم على القرآن الكريم وما إلى ذلك . والأعجب من ذلك أنهم قد يثنون عليهم أحيانًا ، وقد قالوا فيهم ما لم يقله مالك في الخمر . فما أكثر تناقضات بعض المحدثين ، وما أجراهم على الحق والحقيقة ، وما أقل احترامهم وأدبهم مع سلف هذه الأمة من العلماء الصالحين .

ويلخص الباحث من هذا كله إلى أن أهل العلم اختلفوا في توجيه قراءة ابن عامر اختلافًا كبيرًا طويلًا واسعًا ، وقد وصمها بعضهم بالخطأ والضعف ، وقارئها بالوهم وما إلى ذلك فرد عليهم آخرون منهم . وأن أحسن ما قيل في توجيهها هو حمل لفظ « كن » في الآية على الأمر الحقيقي ، فنصب في جوابه بعد الفاء ، وأن سيبويه إمام النحاة لم يذكر هذه القراءة في كتابه البتة ، ولا تعرض لها بإشارة ، كما لم يضع قاعدة تصطدم بها ، ولا اتهمه بذلك أحد من العلماء الكثيرين الذين تعاقبوا على دراسة كتابه ، وقد ذكروا رأيه في تخريج قراءة الرفع في الآية ، فلم يقل أحد منهم أحسن مما قاله فيها . وقد ظل العلماء من النحويين وغيرهم يرددونه على امتداد تاريخ التراث الإسلامي العريق ، ولو كان ثم أمر لعثروا على شيء منه ولما سكتوا عنه . واللّه تعالى أعلم[١] .

(١) للوقوف على المزيد من أقول العلماء في الآيات الثمان التي فيها « كن فيكون » إضافة إلى ما ذكر في هوامش هذا الفصل ينظر :

١- تأويل مشكلة القرآن ، لابن قتيبة ، ص ٢٩٧، ٣٨٢، ١١١ =

....

= ٢- معاني القرآن، للأخفش ٢/ ٤٩٣، ١/ ٣٣٢.
٣- المذكر والمؤنث، لابن الأنباري ١/ ٢٩٢.
٤- الأزهية في علم الحروف، للهروي، ص ٢٤١.
٥- شرح اللمع، لابن برهان، ص ٣٥٨. ٦- كشف المشكل، للحيدرة ١/ ٥٤٩.
٧- شرح ابن يعيش على المفصل ٧/٩٧ - ٩٨. ٨- التوطئة في النحو، للشلوبين، ص ١٤٢.
٩- الإرشاد إلى الصواب في علم الإعراب للكيشي، ص ١٤٧.
١٠-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان النحوي، ٢/ ٤٢١، ٢/ ٣٧٨.
١١- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب، للجامي ٢/ ٢٩١.
١٢- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ص ٧٨.
١٣- الأصول في النحو، لابن السراج ٢/ ١٢٨.
١٤- أمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٣.
١٥- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ٣/ ١٠٣، ٢/ ٤٩، ٢/ ٥٠، ٢/ ٤٠٦.
١٦- المسائل الحلبيات، للفارسي، ص ٢٤٨.
١٧- مفتاح العلوم، للسكاكي، ص ٢٤٨.
١٨- شفاء العليل بشرح التسهيل، للسلسيلي، ١/ ٥٥٠، ٢/ ١٠٧٢.
١٩- همع الهوامع، للسيوطي ٤/ ٥٦.
٢٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ص ٤٤٤، ٥٠٦.
٢١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني ٢/ ٣٥٦.
٢٢- اللامات للزجاجي، ص ١٣٩، وحروف المعاني، له أيضًا، ص ٤٥.
٢٣- التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي ٢/ ١٥٥، وكتاب الشعر، له أيضًا ١/ ٨٠.
٢٤- وأمالي المرتضى ١/ ٤٦٩.
٢٥- التخمير في شرح المفصل، للخوارزمي ٣/ ٢٨٨.
٢٦- شرح ألفية بن معط، للقواس، ص ٨٣٣.
٢٧- شرح مشكلات ديوان أبي تمام، للمزوقي، ص ١٧٧.
٢٨- المرتجل، لابن الخشاب، ص ٣٠٠.
٢٩- الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي، ص ٤٦٣.
٣٠- شرح التهذيب الوسيط، للصنعاني، ص ٢٥٠، ٣٢٢.
٣١- دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص ٧٨.

الفصل الخامس :

في تسكين آخر الكلمة المعربة بالحركة الظاهرة

الكثير الشائع على العربية هو ظهور حركات الإعراب على أواخر الكلمات المعربة بالحركات الظاهرة، كتابة ونطقًا إلا في حالة الوقف، فالسكون لفظًا لا خطًا؛ لأنه لا يوقف على متحرك كما لا يبدأ بساكن. وهذه هي القاعدة العامة المطردة بكثرة غالبة على اللسان العربي. وقد ورد تسكين حرف الإعراب والحالة هذه في مواضع من القرآن الكريم في بعض قراءاته، وفي الشعر نادرًا، فعد علماء اللغة والنحو ذلك من باب السماع القليل الذي يحفظ ولا يقاس عليه غالبًا، فلم يضعوا لذلك قاعدة نحوية؛ لأن ورود ذلك في مواضع مختلفة لا ضابط لها، وإنما بحسب السماع.

ومن ذلك « بارئكم » من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَـٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾﴾[1].

و« يأمركم » حيثما وقع في القرآن، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾﴾[2].

و « يأمرهم » من قوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَـٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ

(١) سورة البقرة، الآية ٥٤.

(٢) سورة البقرة، الآية ٦٧.

ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾[١]. و« تأمرهم » من قوله تعالى: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾﴾[٢]. و « ينصركم » حيثما وقع في القرآن، نحو قوله سبحانه: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾﴾[٣]. و« يشعركم » من قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾[٤].

في هذه الحروف وأمثالها قرأ الدوري عن أبي عمرو بثلاثة أوجه: الأول: الإسكان، أي إسكان الهمزة من « بارئكم » والراء من « يأمركم، ويأمرهم، وتأمرهم، وينصركم، ويشعركم ». والوجه الثاني: اختلاس الحركة في جميع المواضع المتقدمة. والثالث: الحركة الخالصة في جميع المواضع أيضًا. وقرأ السوسي بوجهين هما الإسكان والاختلاس في جميع الألفاظ المتقدمة. وقرأ الباقون – وهم الجمهور من العشرة وغيرهم – بالحركة الخالصة في جميع الكلمات[٥].

وقد عنى قراء القرآن وعلماء القراءات بإحصاء هذه المواضع، كما اهتموا بتوجيهها من جهة النحو والإعراب، فقالوا: إن جملة الوارد من ذلك في كتاب الله عز وجل اثنا عشر موضعًا: « يأمركم، ويأمرهم، وتأمرهم » تسعة مواضع[٦]، أربعة منها في البقرة[٧]، وموضعان في آل عمران[٨]، وموضع بالنساء[٩]، وموضع

(١) سورة الأعراف، الآية ١٥٧.

(٢) سورة الطور، الآية ٣٢.

(٣) سورة الملك، الآية ٢٠.

(٤) سورة الأنعام، الآية ١٠٩.

(٥) النشر ٢/ ٤٠٠، والإنصاف ١/ ٣٩١، والكشف ١/ ٢٤٠.

(٦) في سبعة منها « يأمركم »، وكل من « يأمرهم » و« تأمرهم » موضع واحد.

(٧) في الآيات ٦٧، ٩٣، ١٦٩، ٢٦٨.

(٨) كلاهما في الآية ٨٠ منها.

(٩) في الآية ٥٨.

بالأعراف[١] وموضع بالطور[٢] و« ينصركم » موضعان أحدهما بآل عمران[٣] والآخر بالملك[٤] و« يشعركم » واحدة ، وهي التي تقدمت في الأنعام[٥] ، وقد أشار إليها جميعًا في موضع واحد الإمام الشاطبي - رحمه اللّه - فقال في أوائل الكلام عن فرش الحروف من سورة البقرة عند الموضع الأول .

وإسكان بارئكم ويأمرْكم له ويأمرُهم أيضًا وتأمرهم تلا
وينصركم أيضًا و يشعرُكم وكم جليل عن الدوري مختلسًا جلا[٦]

وقيل في شرح هذين البيتين : « قرأ أبو عمرو - وهو مرجع الضمير في « له » - بإسكان الهمزة في « بارئكم » في الموضعين هنا ، وبإسكان الراء في هذه الألفاظ حيث ذكرت في القرآن الكريم « يأمركم ، يأمرهم ، تأمرهم ، ينصركم ، يشعركم » ، ثم ذكر أن كثيرًا من حذاق النقلة روى عن الدوري اختلاس كسرة الهمزة في « بارئكم » واختلاس ضمة الراء في بقية الألفاظ . والاختلاس هو الإتيان بثلثي حركة الحرف بحيث يكون المنطوق به من الحركة أكثر من المحذوف منها . ويرادفه الإخفاء ، فاللفظان معناهما واحد . ويقابلهما الروم فهو الإتيان ببعض الحركة ، بحيث يكون الثابت منها أقل من المحذوف[٧] .

ويؤخذ مما ذكر أن السوسي ليس له في شيء من هذه الألفاظ إلا الإسكان . وأما

---

(١) في الآية ١٥٧.
(٢) في الآية ٣٢.
(٣) في الآية ١٦٠.
(٤) في الآية ٢٠.
(٥) في الآية ١٠٩.
(٦) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، ص ٢٠٢.
(٧) « عندي أن الاختلاس والروم من أخفى وجوه النطق وأصعبها ، ونحن في زماننا هذا لا نستطيع حقًا أن نأتي بهما محققين كل التحقيق » من تعليقات العلامة الدكتور/ عبد اللّه الطيب على البحث في هذا الموضع .

الدوري فله في كل منها الإسكان والاختلاس »[١].

وقالوا في توجيه هذه القراءات : « وجه من قرأ بالإسكان التخفيف ، وهو لغة بني أسد وتميم وبعض نجد . ووجه الاختلاس التخفيف أيضًا ، وهو لغة بعض العرب في الضمات والكسرات ، وهو لا يغير الإعراب ولا وزن الكلمة . ووجه من قرأ بالكسرة الخالصة واضح ؛ لأنه أتى بالكلمة على أصلها ، وأعطاها حقها من الحركات كما يفعل بسائر الكلام ، ولا يستثقل توالي الحركات ، لأنها في تقدير كلمتين ، فالضمير كلمة وما قبله كلمة »[٢].

وقد لاحظوا أن هذه الظاهرة - تخفيف حرف الإعراب بالسكون - اقتصرت على حرفي الراء والهمزة ، وعللوا ذلك بأن الراء حرف تكرار ، والهمزة من أصعب الحروف في النطق ؛ وذلك لبعد مخرجها ؛ إذ تخرج من أقصى الحلق ، كما اجتمع فيها صفتان من صفات القوة ، وهما الجهر والشدة[٣].

والحركة المحضة والإسكان المحض واضحان : أما الاختلاس فهو - كما تقدم في شرح الشاطبية - النطق بحركة سريعة من غير تمطيط ولا إشباع ، أو هو : « الإتيان بثلثي الحركة ، وقالوا : الاختلاس أقرب إلى التحريك من الإسكان ، وهو وسط بين التحريك التام والإسكان التام »[٤].

ويظهر من هذا أن الاختلاس هو الإتيان بحركة خفيفة ، وهو أمر دقيق قد لا يتنبه له السامع العادي ؛ فيظن أن المتكلم قد نطق بالسكون المحض أو الحركة المحضة . وإنما يلاحظ ذلك ويتنبه له أهل الاختصاص من القراء وعلماء اللغة ومن إليهم ممن لهم عناية بهذا الشأن .

---

(١) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٢) المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/١٣٩ - ١٤٠.

(٣) المرجع السابق ١/ ١٠٦.

(٤) المرجع السابق ١/ ٥٦.

إذا استقر هذا فقد استشهد سيبويه - رحمه الله تعالى - بقوله عز وجل : ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ على قراءة من قرأ بالاختلاس ، وهو أحد الأوجه الثلاثة عن أبي عمرو ، على نحو ما قدمنا آنفًا . ولم يتعرض لبقية القراءات في الآية ، كما لم يتعرض لبقية المواضع التي ذكرنا أن أبا عمرو روي عنه القراءة بالإسكان والاختلاس والحركة الخالصة . وكان استشهاد سيبويه بهذه القراءة في « هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع ، والحركة كما هي »[(١)] . قال : « فأما الذين يشبعون فيُمَططون ، وعلامتها واو وياء ، وهذا تحكمه لك المشافهة ، وذلك قولك ، يضربها ، ومن مأمنك . وأما الذين لا يشبعون ، فيختلسون اختلاسًا ، وذلك قولك : يضربها ، ومن مأمنك ، يسرعون اللفظ ، ومن ثم قال أبو عمرو : « إلى بارئكم » . ويدلك على أنها متحركة قولهم : منْ مأمنك ، فيبينون النون ، فلو كانت ساكنة ، لم تحقق النون .

ولا يكون هذا في النصب ؛ لأن الفتح أخف عليهم ، كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات ، وزنة الحركة ثابتة ، كما ثبت في الهمزة حيث صارت بين بين .

وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر ، شبهوا ذلك بكسرة « فخذ » حيث حذفوا ، فقالوا : فَخْذٌ ، وبضمة « عَضُد » حيث حذفوا ، فقالوا : عَضْدٌ ؛ لأن الرفعة ضمة ، والجرة كسرة . قال الشاعر :

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هَنْك من المئزر[(٢)]

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٠٢.

(٢) البيت من السريع ، لأعرابي اسمه الأقيشر بن عبد الله الأسدي ، كما في الخصائص ١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، والمحتسب ١/ ١١٠، وابن الشجري ٢/ ٣٨، وابن يعيش ١/ ٤٨، والخزانة ٢/ ٢٧٩، والدرر ١/ ١٧٤، ويعني بما فيهما الاضطراب والاختلاف . ويروى « وفي رجليك عقالة » . والهن كناية عن كل ما يستقبح التصريح باسمه أو ما لا يعرف اسمه ، وهو هنا كناية عن الفرج أو العورة ، ويروى « وقد بدا ذاك » ، والبيت من أبيات قالها الأعرابي لامرأته ، وقد ضحكت منه حين سكر ، فسقط وبدت عورته ، وأقبلت عليه تلومه ، فرفع رأسه إليها وقال : =

ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة ، إلا أن من قال : فَخْذ لم يسكن ذلك قال الراجز :

إذا اعْوَجَجْتُ قلت : صاحبْ قوِّم   بالدَّوِّ أمثال السفين العوَّم[(١)]

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب ، فزعم أنه يريد « صاحبي » . وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم . وذلك قول الشاعر « امرئ القيس » :

فاليوم أشربْ غير مستحقب   إثمًا من الله ولا واغل[(٢)]

وجعلت النقطة علامة الإشمام :

= تقول : يا شيخ أما تستحي   من شربك الخمر على المكبر
فقلت : لو باكرت مشمولة   صهبا كلون الفرس الأشقر
رحت وفي رجليك ما فيهما   وقد بدا هنك من المئزر

والشاهد فيه تسكين « هن » في الضرورة . وزعم المبرد أن الرواية « وقد بدا ذاك » ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(١) هذا الرجز لرجل اسمه أبو نخيلة كما في شرح السيرافي ، باب ما يحتمل الشعر ، والخصائص ١/ ٧٥، ٢/ ٣١٧، واللسان « عوم » . والضمير في أعوججن راجع إلى الإبل ، شبهها في الصحراء بالسفن التي تمخر عباب اليم ، والشاهد فيه تسكين الباء في « صاحبي » في الضرورة إجراء للوصل مجرى الوقف ، وروي « صاح قوم » بالترخيم ولا شاهد في البيت على هذه الرواية . ينظر : هامش الكتاب ٤/ ٢٠٣، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٢٢٥.

(٢) البيت من السريع في ديوان امرئ القيس ، ص ١٢٢، ٢٥٨، والخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٢/ ٣٤٠، ٣/ ٩٦، والمقرب ص ٢٣١، والخزانة ٣/ ٥٣٠، وابن يعيش ١/ ٤٨، والتصريح ، ١/ ٨٨، والدرر ١/ ١٧٥، والحجة لابن خالويه ، ص ٥٤، ذكروا أنه قاله حين أدرك ثأر أبيه ، فتحلل من نذره ، أن لا يشرب الخمر حتى يثأر له ، واستحقب : اكتسب ، وأصل الاستحقاب حمل الشيء في الحقيبة ، والواغل : الداخل على القوم في شرابهم ولم يدع . والشاهد فيه تسكين باء « أشرب » المضارع المرفوع ، في الوصل ؛ للضرورة ، ويروى « فاليوم أسعى » « فاليوم فأشرب » ولا شاهد فيه على هاتين الروايتين . وسيأتي رد ابن جني على إنكار المبرد رواية سيبويه هذه . وقبل البيت في القصيدة قوله :

حلت لي الخمر وكنت امرأ   عن شربها في شغل شاغل

ولم يجئ هذا في النصب ؛ لأن الذين يقولون : كَبْدٌ وفَخْذٌ ، لا يقولون في جَمَلٍ : جَمْلٌ »[(١)] .

هذا كل ما ذكره سيبويه في هذا الباب الذي عقده لبيان الإشباع والاختلاس والروم والإشمام وما إلى ذلك من الظواهر الصوتية في اللهجات العربية شعرًا ونثرًا ، انتقل بعد هذا النص إلى« هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد » ، ولم يتعرض البتة لقراءة إسكان الهمزة في « بارئكم » . وقد حرص الباحث على نقل كل ما في الباب ، ليبين عدم صحة ما ادعاه بعض المحدثين على سيبويه في هذا الباب من إنكار قراءة السكون الخالص ، من طرف خفي ، حيث قال : « ثم جاء سيبويه - رحمه اللّٰه - فأنكر الإسكان واختار الاختلاس مع أن الإسكان وارد في القرآن وثابت في لغة أفصح القبائل العربية حاشا قريشًا ، فهو لغة تميم وأسد وبعض نجد ، وبه جاءت قراءات سبعية »[(٢)] . وفي هذا الكلام نظر ؛ إذ فيه كثير من الدعاوى بلا دليل ، فسيبويه اختار الاختلاس في اللغة ، وأجازه ، واحتج له بقراءة أبي عمرو ، وليس هذا اختياره وحده بل هو اختيار جمهور القراء وكبارهم كما سيأتي فضل بيان لذلك . وأما أنه أنكر الإسكان فذلك مجرد زعم باطل « جاء نتيجة فهم كلام سيبويه على غير وجهه الصحيح »[(٣)] ، بل نتيجة تقويله ما لم يقله ، وهذا هو دأب الدكتور أحمد مكي الأنصاري في عامة كتابه « سيبويه والقراءات » ويدل على ذلك ما يأتي في هذا الفصل من أنه نسب إلى سيبويه في هذا الموضع ما ليس في كتابه . فسيبويه - كما رأينا في نص كتابه ، الذي نقلناه كاملًا - لم ينكر الإسكان ، بل أجازه وأنشد شعرًا ، ونظّر له بفخذ وعضد في الحمل على جواز الإسكان والتحريك ، وغاية ما في كتابه أنه يشير إلى أنه قليل ، ولكنه لا يشير إلى أنه غير فصيح . وبعد دراسة متأنية تبين للباحث أن

---

(١) الكتاب ٤/٢٠٢ - ٢٠٤.

(٢) سيبويه والقراءات ، ص ٧٤ - ٧٥.

(٣) ينظر : ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه ، ص ١٦٩.

الدكتور/ الأنصاري ارتكب في هذا الموضع ثلاثة أخطاء كبيرة في حق سيبويه إمام النحاة وهي :

١- أنه اتهمه بأنه أنكر الإسكان في حرف الإعراب ، ومن ثم أنكر الإسكان في الآية ، ومع أن هذا لا يتفق بحال مع ما في الكتاب راح يبحث عن سبب ذلك قائلًا : « ولعل الذي دعاه إلى الإنكار إشفاقه على ظاهرة الإعراب التي يحرص عليها ، ويراها مطردة كل الاطراد ، شأنه في ذلك شأن الأوائل ، وإن كانوا يختلفون عنه في الاعتراف بقراءة الإسكان ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، ثم إنها لهجة واردة في لهجات القبائل العربية الأصيلة ، وتعليلها ميسور مقبول ، وهو التخفيف ، على أن أستاذنا الدكتور/ إبراهيم أنيس له رأي في ظاهرة الإعراب ، ولولا خشية التطويل لذكرناه هنا بالتفصيل ، فمن شاء ذلك فعليه بكتابه « من أسرار اللغة » تحت عنوان « قصة الإعراب » . كما أن أستاذنا الدكتور/ حسن عون طرق هذه القضية طرقًا قويًا في كتابه « اللغة والنحو » ، واستبعد أن تكون اللغة العربية قد وجدت أول ما وجدت وفيها تلك الظاهرة الفنية ، أو تكون قد عرفت أول ما عرفت وهي متميزة بضوابط الإعراب المختلفة »(١) .

والذي رأيناه أن سيبويه لم ينكر الإسكان ، بل أجازه في الشعر ، ولم يذكر القراءة ؛ لأنه لم تبلغه عن أبي عمرو القراءة بالسكون المحض . وهذا ما فهمه ابن الجزري شيخ القراء من كلام سيبويه ، فقال : « مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلًا ، بل أجازه وأنشد عليه : فاليوم أشرب غير مستحقب ... ولكنه قال : إن القياس غير ذلك »(٢) ، وهذا النص كاف في الرد على الدكتور/ الأنصاري ومن تقيله ، والعجيب من أمر الدكتور/ الأنصاري أنه أخفى هذا النص من كلام ابن الجزري ؛ لأنه لا يساعده على ما يرمي إليه من إدانة سيبويه بتهمة الطعن في القراءات ، ولم يكتف

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٧٦.

(٢) النشر ٢/ ٢١٣.

الدكتور/ الأنصاري بذلك بل تعدى إلى تحريف كلام ابن الجزري ، كما سيأتي بيان ذلك عما قليل .

أما اطراد الإعراب « أو ظاهرة الإعراب كما يقولون » في اللغة العربية فهو أمر لا شك فيه ولا اختلاف فيه عند أهل العلم ؛ إذ قد دل على ذلك القرآن وأحاديث رسول الله (ﷺ) ونصوص كلام العرب شعرًا ونثرًا ، فلا التفات إلى ما ذكره الدكتور/ الأنصاري عن أساتذته ، ومال إليه ، إذ أشاد به . فالدكتور/ إبراهيم أنيس ومن قَبِلَه ينكرون الإعراب بالكلية غافلين أو متغافلين عن القرآن والحديث وكلام العرب ؛ إذ يذهبون إلى أن الإعراب من وضع النحاة في العصور المتأخرة ، أو كما قال إبراهيم أنيس : « الإعراب مسألة مواضعة بين النحاة والخاصة من الشعراء والأدباء في العصور المتأخرة » . ولذلك يدعون للعودة إلى العامية ، وترك الكلام بالإعراب ، كما ينكرون القراءات القرآنية بالكلية ، أي : ينكرون ورودها عن النبي (ﷺ) بالسند المتصل والرواية الصحيحة ، وقد صرح الدكتور/ أنيس غير مرة بأن كل إنسان له أن يقرأ القرآن كيفما شاء ، وبحسب ما يستطيع ، ولا ينكر عليه ذلك[1] . وهو في هذا مثل أستاذه الدكتور/ طه حسين الذي يقول بوضوح تام : « القراءات السبع ليست من الوحي في قليل ولا كثير ، وليس منكرها كافرًا ولا فاسقًا ولا متغمزًا في دينه ، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها ، للناس أن يتجادلوا فيها ، وأن ينكروا بعضها ، وقد حاولوا فيها بالفعل ، وتماروا ، وخطأ بعضهم بعضًا ، ولم نعلم أن أحدًا من المسلمين

---

(١) ينظر كتابه : من أسرار اللغة ، ص ٢٥٤، ٢٥٥، بل أنكر الدكتور/ أنيس في ص ١٢٥ من كتابه المذكور وجود نظام الإعراب في العربية أصالة وتبعه في هذا الزعم بعض المحدثين ، مثل الدكتور/ أنيس قريحة في : نحو عربية ميسرة ، ص ١٢٢ - ١٨٣، وعون طحان ، في : الألسنية العربية ، ص ١٣ - ١٥، وإبراهيم مصطفى في : إحياء النحو ، وطه حسين ، في تقديمه لهذا الكتاب ، وقد رد عليهم أستاذنا العلامة الدكتور/عثمان الفكي بابكر ردًا قويًا شاملًا كافيًا شافيًا ، في الاستشهاد في النحو العربي ، ص ٤٨، وما بعدها ، وأحمد عبد الغفور عطار في : قضايا لغوية ، ص ٩٤، وغيرهما من العلماء .

كفر أحدًا لشيء من هذا »(١) . فهو هنا يبيح للناس جميعًا في صراحة ووضوح إنكار القراءات السبع ، نعم القراءات السبع ، فضلًا عن العشر والشواذ . ولم يفتح اللَّه للدكتور/ الأنصاري ومن تقيله بكلمة واحدة في الرد على أساتذته ، هؤلاء الذين أنكروا الإعراب بالكلية ، كما أنكروا القراءات بالكلية ، بما فيها السبع . فأيهما كان أولى ، الرد على هؤلاء ، أم الادعاء على النحاة القدامى وعلى رأسهم سيبويه إمامهم ؟ فالمسألة واضحة في نظر الباحث ، ولا صلة لها بالدفاع عن القرآن الذي اتخذ ستارًا ورفع شعارًا للهجوم على النحو والنحاة ، واللَّه أعلم بالأغراض والأهداف الحقيقية وراء هذه الحملة الظالمة .

وما أراني في حاجة إلى الرد على دعوى إنكار الإعراب في العربية ، فقد تقدم رد العلماء على أصحاب هذه الدعوى بما لا مزيد عليه ، ولكن أعجب لقول الدكتور/ الأنصاري إن النحاة الأوائل يختلفون عن سيبويه في الاعتراف بقراءة الإسكان ؛ لأن القراءة سنة متبعة . إذ يكفي في الرد على هذا الزعم أن أحدا من النحاة وغيرهم لم يسبق سيبويه إلى هذه المقولة ، فهو أول من قال هذا من العلماء ، وقد طبقه علميًا في كتابه ، فهو صاحب هذه الكلمة قولًا وعملًا ، وأخذها عنه غيره من العلماء الذين اعترفوا جميعًا بالفضل له ، مما يبطل الادعاء عليه من أساسه .

٢- الخطأ الثاني الذي ارتكبه الدكتور/ الأنصاري هنا في حق سيبويه إمام النحاة هو اتهامه له ظلمًا بقوله : « ولم يكتف سيبويه بإنكار القراءة فحسب ، ولكنه اتهم القراء بعدم الضبط ، فقال : إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو ؛ لأنه اختلس الحركة فظن أنه أسكن »(٢) . وهذا محض افتراء على سيبويه ؛ إذ لم ترد هذه العبارة في كتابه الذي بين أيدينا في جميع طبعاته ولا في شيء من مخطوطاته المعروفة في العالم ، ولا أدري لماذا لم يكلف الدكتور نفسه بالرجوع إلى الكتاب ؛ للتأكد من وجود هذه

---

(١) في الأدب الجاهلي ، ص ٩٥.

(٢) سيبويه والقراءات ، ص ٧٦.

العبارة فيه ، حتى لا يقع فيما وقع فيه ، مما أبطل دعواه بأنه عايش كتاب سيبويه طويلًا حتى تكشفت له خباياه وزواياه أو كما قال .

وحقيقة الأمر أن سيبويه لم يتهم أحدًا من القراء بهذه التهمة ، وحاشاه أن يفعل ذلك ، وقد تأكد الباحث من خلوّ الكتاب عن هذه العبارة التي نسبها الدكتور/ الأنصاري إلى إمام النحاة ظلمًا وعدوانًا ، إذ لم ترد في كتابه إطلاقًا ، ولا قالها سيبويه البتة ولا نسبها إليه أحد من قبل البتة ، وإنما نقلها الدكتور من النشر ، وقد ذكرها ابن الجزري ونسبها إلى المبرد من قوله وليس من قول سيبويه ، وقد أوردها أيضًا كذلك العكبري في التبيان في إعراب القرآن ، كما سيأتي نصه كاملًا . ولابن جني كلام يشبه كلام المبرد هذا . وهؤلاء جميعًا يعرفون تمام المعرفة منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقبوله جميع قراءاته ؛ ولهذا فسروا عدم رواية سيبويه لقراءة الإسكان عن أبي عمرو بأن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو وأنه اختلس الحركة ، فظن أنه أسكن ، لما بين الأمرين من التقارب ، وأن رواية سيبويه بالاختلاس هي الأضبط . وليس هذا كلام سيبويه بل كلامهم هم كما سيأتي تفصيله عند نقل نصوصهم في هذا الفصل . وليس في شيء منها أن سيبويه اتهم القراء بعدم الضبط ، فهذا كلام غير سيبويه ولا يصح نسبته إليه ، إذ ذلك مجرد تقويل له ما لم يقله بتاتًا .

وقصارى ما فهمه الباحث أن صاحب الكتاب ساق هذه الآية على قراءة الاختلاس مستشهدًا بها على أن العرب تختلس كل ما كان مضمومًا أو مكسورًا ؛ طلبًا للتخفيف وأن أبا عمرو قرأ باختلاس الحركة في سرعة ، وهو هنا بين الكسر والإسكان ، ولا تخفى دقة ذلك وصعوبة ضبطه على غير أصحاب الاختصاص في القراءة واللغة ، كما ستأتي أقوال العلماء في ذلك . وقد تقدم أن قلت : إن اختيار قراءة الاختلاس في هذه الآية دون إنكار قراءة الإسكان ، ليس هو مذهب سيبويه وحده ، بل هو أيضًا مذهب أئمة القراء وكبار علماء القراءات في العصور المختلفة . وهنا أذكر أن إمام القراء ابن مجاهد أورد عن أبي عمرو الروايات الثلاث :

أ - التسكين ، وهو عن العباس بن الفضل بسؤاله أبا عمرو عن قراءته لهذه الآية ، وهذه الرواية يردها ابن مجاهد إلى رواية الاختلاس ؛ لأن العباس بن الفضل لم يذكر التسكين صراحة ، وإنما قال : « مهموزة غير مثقلة » ، وهذه الكلمة هي عمدة كل الذين يذكرون التسكين عن أبي عمرو في هذه الآية ، وهي - كما ترى - ليست صريحة في الإسكان ؛ لأن « مهموزة غير مثقلة » تحتمل الاختلاس كما تحتمل الإسكان ، فيجب أن ينتبه لذلك .

ب - الإعراب بالحركة الكاملة كبقية القراء من العشرة ، وغيرهم ، وهذه الرواية عن اليزيدي وعن عبد الوارث عن أبي عمرو . ونلاحظ أن سيبويه لم يذكر هذه الرواية أيضًا في نصه السابق ولم يشر إليها البتة ، فهل يتهم أيضًا بردها ؟ هذا إذا صح أن السكوت عن الشيء دليل على الطعن فيه ، ولكن في أي دين وفي أي عقل يصح هذا ؟ !

ج - الاختلاس ، وهو رواية سيبويه واختياره ، ورواية البغداديين عن أبي عمرو ، وشيخ القراء ابن مجاهد يزكي ما قاله سيبويه هنا ، ويميل إليه حيث يقول : « قال سيبويه كان أبو عمرو يختلس الحركة من « بارئكم » و« يأمركم » وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات ، فيرى من سمعه أنه قد سكن ولم يسكن ، وهو مثل رواية العباس بن الفضل عنه التي ذكرتها أنه كان لا يثقلها ، وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو ؛ لأنه كان يستعمل في قراءاته التخفيف كثيرًا »[1] .

وكلام ابن مجاهد هذا تفسير لكلام سيبويه ، وبيان لموقفه من توجيه قراءة أبي عمرو في هذه الآية ، وليس نقلًا لنص كلام سيبويه ، كما لا يخفى . وتأييد شيخ القراء ما قاله سيبويه وإرجاعه رواية الإسكان إلى الاختلاس يدلان على أن رواية الاختلاس أو القول به هو الصحيح الذي يوافق الشائع الكثير في كلام العرب الذين لا يسكنون حرف الإعراب في كلامهم وصلًا غالبًا . فهذه الرواية هي الجيدة المختارة عند علماء

---

(١) السبعة في القراءات ، ص ١٥٤ - ١٥٥.

القراءات ، وقد صرح بذلك كثير منهم ، ويمكن الرجوع إلى أقوالهم في مظانها[١] . وقد نقل أبو شامة - بعد اختياره رواية الاختلاس واستجادته لها - ما قاله أئمة القراء عن التسكين والاختلاس ، وقال عن الإمام الشاطبي صاحب حرز الأماني ووجه التهاني : « قلت : وكان الناظم - رحمه الله - مائلًا إلى رواية الاختلاس ، وهو الذي لا يليق بمحقق سواه »[٢] .

ولا أدري هل وقف الدكتور/ الأنصاري ومن تبعه على هذه الأقوال ؟ ولماذا لم يعلنوا الحرب على أصحابها ويتهموهم بل يدينوهم بالهجوم على القرآن والطعن في قراءاته أم أن سيبويه وحده هو المقصود ومن ورائه البصريون من النحاة ؟ !

وعلى كل فهذا الذي تقدم كله يدل على دقة سيبويه وأمانته العلمية ، وما حباه الله - عز وجل - من قوة ملاحظة وفهم وإدراك ، وبعده الشديد عما أراد بعض المحدثين أن يلصقوه به من الهجوم على كتاب الله أو الطعن على قراءاته من طرف خفي أو جلي . ومن ذلك تهمة إنكار رواية الإسكان في هذه الآية ، وهو لم يتعرض لها أصلًا كما رأينا . وإنما ذكر ما يوافق غرضه من الاستشهاد بالآية وهو رواية الاختلاس ، وهو مروي بصحيح الإسناد الثابت بل هو الرواية المختارة ، وفي رأي شيخ القراءات ابن مجاهد الاختلاس يساوي التسكين كما تقدم[٣] .

وإذا كان هذا هو رأي أئمة القراء في قراءة الإسكان وموقفهم منها ، وفيهم أمثال ابن مجاهد وأبي شامة وابن القاصح والشاطبي الناظم ، فلماذا الهجوم على النحاة الذين رجحوا قراءة الاختلاس على قراءة الإسكان ، وهم في هذا أقل شأنًا من القراء . وإن كنت أرفض غلو بعضهم في ذلك ، حتى أنكر قراءة الإسكان ووصفها بالخطأ واللحن . وقد أحسن ابن الجزري الرد عليهم ، كما أغلظ فيهم القول أبوحيان على

---

(١) ينظر : إبراز المعاني ، ص ٢٣١، وسراج القارئ المبتدئ ، ص ١٥٠.

(٢) إبراز المعاني ، ص ٢٣١.

(٣) ينظر : النحو وكتب التفسير ٤٠٦/١ وما بعدها .

عادته في مثل هذه الحالات . وسيأتي تفصيل ذلك كله إن شاء اللّه تعالى .

٣- والخطأ الثالث - أكبر هذه الأخطاء على الإطلاق - : هو إخفاء قول ابن الجزري السابق الذي برأ فيه سيبويه من كل تهمة في إنكار قراءة الإسكان ، فقال صراحة : « ومع أن سيبويه لم ينكر قراءة الإسكان ... » ولم يكتف الدكتور/ الأنصاري بإخفاء هذا النص الصريح من ابن الجزري شيخ القراء ، ببراءة سيبويه مما يرميه به الدكتور ، بل تعدى ذلك إلى تحريف نص كلام ابن الجزري في الرد على المبرد وابن جني وغيرهما ممن أنكر قراءة الإسكان . وابن الجزري قال كلامه السابق الذي نفى فيه تهمة إنكار قراءة الإسكان عن سيبويه . ثم بعد كلام جاء في الصفحة التالية ، وذكر قول المبرد وابن جني في رواية الإسكان ، وقد أنكراها صراحة ، ثم عقب على ذلك بقوله : « إن القراء الذين نقلوا الإسكان في « بارئكم » قد نقلوا الاختلاس ، وليس مقبولًا أن يكونوا أساءوا السمع عن أبي عمرو في الأولى ، ولا يسيئونه في الثانية . وإذن فلا وجه لاتهامهم بضعف الدراية . فإن من يزعم أن أئمة القراء ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف ، فقد ظن بهم ما هم منه مبرأون ، وعنه منزهون »(١) . وموقف ابن الجزري هذا لا يختلف عن مواقف القراء الذين ذكرنا أقوالهم ، ومن الواضح أنه يرد على المبرد وابن جني ونحوهما ممن ينكر هذه القراءة ولا يجيز الإسكان في العربية ، ووصف القراء الذين رووا الإسكان عن أبي عمرو بضعف الدراية وإن نفى عنهم ضعف الرواية ، حيث قال : « والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس الحركة لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووا ساكنًا ، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة ، ولكن أتوا من ضعف دراية »(٢) . وهذا الكلام يصلح ردًا أيضًا على الأخفش الذي لا يرى جواز الإسكان هنا في شعر ولا نثر ، ويزعم أن من نسب ذلك إلى أبي عمرو قد غلط عليه ،

---

(١) النشر ٢/ ٢١٤.

(٢) الخصائص ١/٧٢ - ٧٣.

فيقول : « وقد زعم قوم أنها تجزم ، ولا أرى ذلك إلا غلطًا منهم ، سمعوا التخفيف فظنوا أنه مجزوم ، والتخفيف لا يفهم إلا بمشافهة ولا يعرف في الكتاب ولا يجوز الإسكان » ، ثم يستدرك على نفسه فيجوّز الإسكان إذا كان ذلك حملًا على التخفيف كما سمع في بعض لغات العرب ، فيضيف إلى كلامه السالف : « إلا أن يكون أسكن وجعلها نحو« عَلْمَ » و« قد ضُرْبَ » و« قد سمْع » ونحو ذلك » وقد جاء في الكتاب أن هذا الذي ذكره الأخفش من الإسكان تخفيفًا في غير موضع الإعراب ، أي في أواسط الكلمات وفي الضمات والكسرات خاصة هو لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم[١] . ولكن الأخفش يحس بضعف هذا التشبيه بين التخفيف بالإسكان في عين الكلمة وبينه به في لام الكلمة التي هي موضع الإعراب ، فيضيف إلى كلامه السابق قوله : « وسمعت من العرب من يقول : ﴿جَآءَتْ رُسُلْنَآ﴾[٢] . جزم اللام ، وذلك لكثرة الحركة » ، ثم أورد من الشواهد الشعرية التي تقدمت عن سيبويه ، وغيرها من الشواهد الشعرية ، ولكنه يرجح إسكان لام « رسلنا » إلى الإدغام فيقول : « ويكون « رسلْنا » على الإدغام ، يدغم اللام في النون ، ويجعل فيه غنة »[٣] . وهذا الذي ذكره هو المعروف ب الإدْغام الكبير ، إذ تحذف حركة اللام ، فتسكن أولا ، ثم تدغم في النون ثانيًا . ويبدو من هذا أن الأخفش بكلامه الأخير كاد يبطل ما قاله في أول كلامه من إنكار إسكان حرف الإعراب في الآية ؛ إذ احتج له ونظر واستشهد بشواهد تدل على ذلك ، نثرًا وشعرًا وعلى هذا لا يصح أن ينسب إليه القول بالإنكار مطلقًا دون بيان كلامه وموقفه على التفصيل والتفريق[٤] .

وهنالك فرق بين موقف ابن جني وموقف المبرد ؛ إذ الأول يرى نسبة الإسكان إلى أبي عمرو خطئًا في ضبط الرواية ، ويرى الثاني ثبوت القراءة عن أبي عمرو ،

---

(١) الكتاب ٢/٢٥٧ - ٢٥٨.

(٢) في آيات ، منها في سورة هود ٦٩، ٧٧، وفي سورة العنكبوت ٣١، ٣٣.

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٧.

(٤) ينظر : المرجع السابق ١/٢٦٥ - ٢٦٨.

ويصفها باللحن، فيقول: «لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن»(١). وهذا خطأ كبير من أبي العباس؛ إذ لا يصح وصف كلام أبي عمرو باللحن بله قراءته، وهو إمام القراءة والعربية والرواية عن العرب شفاهة علاوة على أنه عربي قح، وهو ثاني اثنين من القراء السبعة في ذلك مع ابن عامر، فكانت كلمة المبرد عنه جراءة غير محمودة، ولهذا ترى الذين جاءوا بعده من العلماء يتجنبون هذه الجرأة ويقتفون أثر ابن جني في تخطئة الراوي عن أبي عمرو الإسكان، وقد ينكرون الإسكان دون تعرض للقراءة بالتلحين أو وصف الراوي بعدم الضبط كما زعم ابن جني. وسواء في هذا القراء والمفسرون والنحاة. قال مكي: «الإسكان إخلال بالكلام وتغيير للإعراب»(٢). ووقف مثل هذا الموقف أبو إسحاق الزجاج، وقد تعرض لهذا الموضوع في أكثر من موضع في معانيه، ونص في غير موضع على أن من روى التسكين عن هذا الإمام الجليل لم يتقن الرواية عنه ولم يضبطها ضبطًا صحيحًا، بدليل أن سيبويه لم يرو عنه إلا الاختلاس، وأن مثل هذه الرواية لا يضبطها ويتقن نقلها إلا رجل نحوي، فهي دقيقة. قال الزجاج: «وأما ما يروى عن أبي عمرو بن العلاء «إلى بارئكم» فإنما هو يختلس الكسر اختلاسًا ولا يجزم «بارئكم». وهذا - أعني جزم «بارئكم» - إنما رواه عن أبي عمرو من لا يضبط النحو كضبط سيبويه والخليل، ورواية سيبويه باختلاس الكسر، كأنه يقلل صوته عند الكسر»(٣). وقريب من هذا قول ابن عطية: «وقرأ أبو عمرو «بارئْكم» بإسكان الهمزة، وروى عنه سيبويه اختلاس الحركة، وهو أحسن»، ثم حكى منع المبرد تسكين حرف الإعراب مطلقًا، وتلحينه قراءة أبي عمرو به، ثم أيد ابن عطية ما قرره سيبويه من جواز تسكين حرف الإعراب في الشعر للضرورة، مستشهدًا بما ذكره

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤٠١، وإعراب القرآن، للنحاس ١/ ١٧٦.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٢٤٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ١/ ٢٢، ١/ ٩٥، ٢/ ٧١،٢/ ٧٤، ٣/ ٨٢.

سيبويه من الشعر ، وزاد عليه حتى بلغت شواهده ستة أبيات[١] . وفعل مثل ذلك في قوله تعالى : ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٢] . إذ نقل احتجاج أبي علي للقراءات الواردة في « نعما » ، ونقده قراءة إسكان العين ، لالتقاء الساكنين فيها على غير حدّه ، مرجعًا ذلك إلى الاختلاس الذي ظنه الراوي تسكينًا ، للطفه في السمع ، حيث قال : « ... ولعل أبا عمرو أخفى الحركة واختلسها كأخذه الإخفاء في « بارئكم » ، فظن السامع الإخفاء إسكانًا ؛ للطف ذلك في السمع وخفائه »[٣] .

فهؤلاء كلهم يميلون إلى أن النطق الصوتي الدقيق لا يضبط روايته إلا اللغويون والنحويون من القراء ، وقد أكد هذا ابن عطية عند ذكره حكاية أبي علي عن أبي بكر بن السراج نقده رواية الأصمعي عن أبي عمرو قراءاته « الزراط » بالزاي الخالصة في قوله عز وجل : ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾[٤] . حيث قال : « روى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأها بزاي خالصة ، قال بعض اللغويين : ما حكاه الأصمعي من هذه القراءة خطأ منه ، إنما سمع أبا عمرو يقرأها بالمضارعة ، فتوهمها زايًا ، ولم يكن الأصمعي نحويًا ، فيؤمن على هذا . وحكى هذا الكلام أبو علي عن أبي بكر بن السراج »[٥] . فهذا - كما ترى - مذهب جماعة من القراء والمفسرين والنحويين ، وليس سيبويه من بينهم . وكلام ابن الجزري عن هؤلاء الذين ذهبوا إلى أن بعض صور النطق الخفية لا يضبط نطقها ويحسن روايتها إلا النحويون واللغويون من القرّاء ، فرد عليهم بكلمته السابقة في هدوء ؛ لأن الأمر بحث ونظر ورأي يخطئ ويصيب . ولكن الدكتور/ الأنصاري يأبى إلا أن يجعله قضية هجوم ودفاع في معركة فيها هزيمة وانتصار ، ثم يتعدى ذلك إلى إقحام سيبويه في هؤلاء الذين يرد عليهم ابن

---

(١) المحرر الوجيز ١/ ٢٧٤ - ٢٧٦.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٧١.

(٣) المحرز الوجيز ١/ ٤٤٦.

(٤) سورة الفاتحة ، الآية ٦.

(٥) المحرر الوجيز ١/ ١٢٢.

الجزري ، ويصل الدكتور قمة الشطط والإسراف والغلو حين يجعل هؤلاء الأعلام مثل من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض فيقول : « ... على أن بعض العلماء – وفي مقدمتهم ابن الجزري – تصدى للدفاع عن القراء ورد عنهم تهمة عدم الضبط ، فقال متعجبًا من سيبويه ومن حذا حذوه من النحويين الذين يقبلون بعض الرواية وينكرون بعضها الآخر في حين أنها واردة من مصدر واحد في آية واحدة ، مثلهم في ذلك مثل من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض »[1] . وفي هذا الكلام نظر ؛ لما حواه من خطأ بين ومغالطات واضحة ، فهؤلاء العلماء الذين ذكرهم ، كلهم رجحوا رواية سيبويه بالاختلاس بعد أن أوردوا جميع الروايات في الآية ، ولكن الدكتور بتر نصوص كلامهم على عادته ليصل إلى ما يريد ، وسيأتي لذلك مزيد بيان ، إن شاء اللّٰه . أما ابن الجزري فلم يقل ما قاله متعجبًا من سيبويه ، كما يزعم الدكتور ؛ لأن ابن الجزري قد ذكر رأي سيبويه وتعرض لموقفه الواضح في هذه المسألة قبل هذه الصفحة ، وبرأه مما يريد الدكتور أن يرميه به . وكذلك ليس صحيحًا أن الإسكان والاختلاس واردان من مصدر واحد ، فرواة الأول غير رواة الثاني ، بل لم يصرح أحد من القراء بالإسكان في هذه الآية بالذات ، وما ورد عن العباس بن الفضل محتمل وأرجعه العلماء إلى الاختلاس . ثم إن رد ابن الجزري كان هادئًا وعلميًا ولم يكن فيه شيء مما في كلام الدكتور الذي يُطلق القول على عواهنه ، ويتهم العلماء بما هم منه مبرأون ، وعنه منزهون . فهذا كلام ابن الجزري يعيده الباحث مرة أخرى ، لنرى هل فيه من شيء مما يزعمه الدكتور/ الأنصاري . قال ابن الجزري : «إن القراء الذين نقلوا الإسكان في « بارئكم » قد نقلوا الاختلاس ، وليس مقبولًا أن يكونوا أساءوا السمع عن أبي عمرو في الأولى ولم يسيئوه في الثانية . وإذن فلا وجه لاتهامهم بضعف الدراية ، فإن من يزعم أن أئمة القراء ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرأون وعنه منزهون »[2] .

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٧٨.

(٢) النشر ٢/ ٢١٤.

ومن الواضح أن هذا الكلام رد على من رمى القراء بضعف الدراية وهو ابن جني ، وقد تقدم نص كلامه ، وتبرأة للقراء من ذلك في أسلوب رزين هادئ ، لا فحش فيه ولا غلو ولا إسراف . ولا شك أن القراء هم أضبط الناس لكلمات القرآن رواية ودراية مع ما عرفوا به من أمانة ودين وخدمة لكتاب الله ، فمن الخطأ أن يقال فيهم ما روي عن ابن جني رحمه الله تعالى . ويبدو للباحث أن صنيع ابن جني هنا لا يعدو أن يكون زلة عالم ، وهو على كل حال غير معصوم من الخطأ ، فلا داعي لتعجب الدكتور/ الأنصاري من دفاعه عن القراءات الشاذة في المحتسب ثم قوله ما تقدم هنا ؛ فإن ابن جني إمام كبير في اللغة والنحو والقراءات ، يرجح في كل موضع ما يراه صوابًا ، وليس صاحب هوى أو غرض وحاشاه أن يتعصب ضد القراء أو يوزع التهم جزافًا ، فذلك جرأة على الحق لا تليق بمقامه . والله تعالى أعلم .

ولا داعي للهجوم العنيف الذي شنه الدكتور/ الأنصاري على ابن الأنباري بدعوى أنه يجري وراء سيبويه ، واتهامه بالتعصب للبصريين ، ومن الغلو والإسراف القول إن كتابه « الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين » كان حقه أن يسمى الانتصار للبصريين ضد الكوفيين ، كل هذا لأن ابن الأنباري لم يذكر رواية الإسكان في « التبيان في غريب إعراب القرآن » ، واكتفى بقوله : « روي عن أبي عمرو اختلاس في الهمزة من « بارئكم » ؛ لكثرة الحركات ، طلبًا للتخفيف »[1] . فهو في هذا مثل سيبويه الذي لم يزد على حكاية الاختلاس عن أبي عمرو ، دون الإشارة إلى الإسكان نفيًا أو إثباتًا . أما العكبري وابن خالويه وأبو حيان وتلميذه ابن مكتوم ... فقد ذكروا جميع الروايات ، هذا ما ذكره الدكتور ، وهو صحيح ، ولكن لم يذكر أن هؤلاء جميعًا وجهوا وجوه القراءات المختلفة ، ورجحوا رواية الاختلاس ، وهذا ما لا يريده الدكتور ، فلجأ إلى بتر نصوص كلامهم بحذف ما فيه ترجيح الاختلاس منها ، لحاجة في نفسه ، كما لا يخفى ، والعلم عند الله تعالى .

---

(١) التبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٨٣.

وهذه نصوصهم كاملة، لنرى فيها صحة ما أقول: فالعكبري يقول: « القراءة بكسر الهمزة؛ لأن كسرها إعراب، وروي عن أبي عمرو تسكينها؛ فرارًا من توالي الحركات، وسيبويه لا يثبت هذه الرواية، وكان يقول: إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو؛ لأن أبا عمرو اختلس الحركة فظن السامع أنه سكن »[1].

وأما ابن خالويه فيقول: « وحكى سيبويه عن هارون « بارئكم » باختلاس الهمزة والحركة فيما روى اليزيدي عنه الإسكان؛ لأن أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف، فيرى من سمعه يختلس بسرعة أنه أسكن. وقرأ الباقون بالإشباع والحركة. والحجة لهم أنهم أتوا بالكلمة على أصل ما وجب لها ». وهذا آخر كلامه، ومن قبل كان وجه رواية اليزيدي عن أبي عمرو بالإسكان على أنه لكراهة توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وأنشد لذلك بيت أمرئ القيس السابق[2]، ومع هذا لا يذكر الدكتور/ الأنصاري من كلام ابن خالويه إلا الجزء الذي فيه رواية الإسكان دون سواها[3]. وأما أبو حيان، فقد رتب الروايات تنازليًا، فبدأ برواية الحركة الخالصة ثم الاختلاس، وجعل رواية الإسكان ثالثة، ولم يذكر بعدها إلا رواية شاذة بالياء المكسورة في « بارئكم ». وأبو حيان لا يرى إشكالًا في روايتي الحركة الخالصة والاختلاس، فلم يتكلم عن توجيههما، إذ هما واضحتان، ووجه رواية الإسكان بأنها إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، وقال: « ... فإنه يجوز تسكين مثل« إبل » فأجرى المكسوران في « بارئكم » مجرى « إبل » ... » ثم ذكر منع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعمه أن قراءة أبي عمرو بالإسكان لحن، وأنكر عليه ذلك، فقال: « ... وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر ».

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٦٤.

(٢) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ص ٥٤ وما بعدها.

(٣) سيبويه والقراءات، ص ٧٨.

ولما كان المبرد ينكر إسكان حرف الإعراب حتى في ضرورة الشعر ، فينكر رواية سيبويه للبيتين السابقين في كلامه ، ويرويهما على وجه لا شاهد فيه لما نحن عليه هنا ، ذكر أبو حيان ذلك هنا كما ذكر إنكار ابن جني ذلك على أبي العباس بقوله : « وقول أبي العباس : إنما الرواية : فاليوم فأشرب .. فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيته عنهم . وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه ، وكذلك إنكاره عليه أيضًا قول الشاعر : وقد بدا هنك من المئزر ... فقال : إنما الرواية : وقد بدا ذاك من المئزر . وما أطيب العرس لولا النفقة ! »[(١)] . وهذه الجملة الأخيرة بلغ بها ابن جني غاية السخرية من إنكار أبي العباس ؛ دفاعًا عن سيبويه في قوله بجواز إسكان حرف الإعراب في الشعر للضرورة ، وروايته للشاهدين . ولما كان الأمر كذلك انضم أبو حيان إلى ابن جني في الإنكار على أبي العباس والدفاع عن سيبويه ، فأنشد ما يدل على صحة قول سيبويه . وهنا لاحظ أبو حيان أن بعض المفسرين قد خلط في رده على أبي العباس بين الإسكان في حركة الإعراب وبينه في حركة البناء ، فصحح ذلك بنقل قول الفارسي : « أما حركة البناء فلم يختلف النحاة في جواز تسكينها » تصحيحًا لصنيع من أنشد في الرد على أبي العباس ما يدل على التسكين مما حركته حركة بناء لا إعراب . ثم يستطرد أبو حيان ، فيذكر قراءات أخرى تدل على صحة الإسكان للتخفيف في كلام العرب ، وأن ذلك لغة لبني تميم ، ويستطرد في الكلام ، فيذكر قراءة شاذة في آية البقرة موضوع حديثنا ، فيقول : إن نافعًا روى عن الزهري « باريكم » بكسر الياء من غير همز . ويوجّه ذلك بأن الأصل الهمز وأنه من برأ ، فخففت الهمزة بالإبدال المحض على غير قياس ؛ إذ قياس هذا التخفيف جعلها بين بين . أو أن يكون الأصل « باريكم » بالياء من غير همز ، ويكون مأخوذًا من قولهم : بريت القلم : إذ أصلته أو من البَرْي وهو التراب ، ثم حرك حرف العلة وإن كان قياسه تقدير الحركة في مثل هذا رفعًا وجرًا . ثم ينشد بعض الشواهد

---

(١) المحتسب ١/١٠٩ وما بعدها .

على تحريك المنقوص رفعًا وجرًا، ويختم كلامه بقوله: «وهذا كله تعليل للشاذ»[١].

ومن هذا كله يظهر للباحث أن أبا حيان يرى صحة رواية الإسكان في الآية الكريمة وغيرها، وأنها لغة لكنها قليلة وشاذة، فهي مما يحفظ ولا يقاس عليه، ولكن الدكتور/ الأنصاري يبتر هذا الجزء من نص كلام أبي حيان، ويعلق على الجزء الأول منه بقوله: «فنحن نرى أن أبا حيان قد أبدع وأمتع في الرد على أبي العباس المبرد، ففند رأيه تفنيدًا كاملًا مستندًا إلى أقوى الحجج والبراهين، فتراه قد استند إلى الرواية والأثر كما أنه استند إلى لغة العرب، ولا شك أن العربي سيد لغته، ولم يكن المبرد سيدًا لها في يوم من الأيام، فالمبرد نحوي مولد»[٢]. وكلام أبي حيان الذي نقل الباحث خلاصته ونصوصًا منه واضح كل الوضوح، وليس الباحث هنا بصدد الرد على كلام الدكتور/ الأنصاري، ولا بصدد الدفاع عن أبي العباس المبرد، ولكنه يتساءل: هل لاحظ الدكتور أن أبا حيان لم يرد على سيبويه، فلم يذكر هو ولا تلميذه ابن مكتوم شيئًا[٣] من تلك الاتهامات الظالمة الباطلة في حق أمام النحاة، ولو صح شيء منها لما تردد أبو حيان لحظة في الرد عليه، كما رد على المبرد، وعادة أبي حيان في مثل هذا معروفة؛ إذ لا يتهاون مع أحد - كائنًا من كان - في أمر القراءات.

أما السمين الحلبي فيرد على المبرد كما فعل شيخه أبو حيان، ولكنه يزيد عليه فيغلظ فيه القول حتى يصفه بالجرأة على الحق والجهل بأشعار العرب. ويبدو للباحث أن هذه الأخيرة كبيرة في حق أبي العباس، وقد ذكر جميع الأبيات التي ذكروها في هذا الموضع لكنه أوردها بروايات أخرى لا شاهد فيها لموضع النزاع، ومن حقه أن يتمسك بروايته، ولكنه تجاوز ذلك إلى إنكار رواية سيبويه، وهذا وحده هو الخطأ

---

(١) البحر المحيط ١/ ٢٠٦، وما بعدها.

(٢) سيبويه والقراءات، ص ٨٤.

(٣) ينظر: الدر اللقيط من البحر المحيط، بهامشه ١/ ٢٠٦.

الذي وقع فيه هنا إضافة إلى تلحينه قراءة اليزيدي عن أبي عمرو، وهذه أكبر من أختها. والسمين أورد القراءات في الآية، فقال: «المشهور كسر الهمزة، لأنها حركة إعراب، وروي عن أبي عمرو ثلاثة أوجه أخر: الاختلاس، وهو الإتيان بحركة خفية، والسكون المحض، وهذه قد طعن عليها جماعة من النحويين ونسبوا راويها إلى الغلط على أبي عمرو، قال سيبويه: إنما اختلس أبو عمرو، فظنه الراوي سكن، ولم يضبط»[1]. وقال المبرد: «لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لحن»، وهذه جرأة من المبرد وجهل بأشعار العرب؛ فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيرًا، ومنه قول امرئ القيس: فاليوم أشربْ ... إلخ، فسكن «أشربْ»، وقال جرير: ونهر تيرى فما تعرفكم العرب[2]، وقال آخر: وقد بدا هنْك من المئزر. يريد: هنُك، وتعرفكم. فهذه حركات إعراب وقد سكنت، وقد أنشد ابن عطية وغيره ردًا عليه. قالت سليمى: اشترْ لنا دقيقًا[3]. وقول الآخر: إذا اعوججت قلت: صاحبْ قوم. وقول الآخر:

---

(١) الكتاب في جميع نسخه خال من هذا النص، ولعل السمين بنقل كلام سيبويه بالمعنى والمضمون بحسب ما فهمه، وهذا عجيب والأعجب منه أن يشير محقق الدر المصون الدكتور/ أحمد الخراط إلى ٢/ ٢٩٧، من طبعة هارون للكتاب وليس فيها، فكان ينبغي أن يكلف نفسه عناء التأكد من وجوده قبل نسبته إليه، وقد سبق نص كلام سيبويه في هذا كاملًا.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط في ديوانه، ص ٤٨، وصدره: سيروا - بني العم - فالأهواز منزلكم. ينظر: الخصائص ١/ ٧٤. واللسان مادة «عرف»، والمحرر الوجيز ١/ ٢٧٦، وفيه روايات أخرى، ففي تفسير الطبري ١/ ٢٤٩: «ولا يفرقكم العرب» وفي معجم البلدان «نهر تيرى»: «فلم يعرفكم العرب»، وكذلك في الديوان، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

(٣) هذا صدر بيت من الرجز وعجزه: وهات خبز البر أو سويقًا. وهو للعدافير الكندي، كما في الخصائص ٢/ ٢٤٠، والمنصف ٢/ ٢٣٧، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٢٢٤، والبحر المحيط ٢/ ٢٤٩، والمحرر الوجيز ١/ ٢٧٥.

إنـمـا شـعـري شـهـد قـد خـلـط بـجـلـجـلان[(١)]

ولا يحسن ذلك؛ لأنها حركات بناء، وإنما منع هو ذلك في حركات الإعراب». ثم دافع السمين عن قراءة أبي عمرو بالإسكان دفاعًا حسنًا أحكم فيه القول. ويهم الباحث في كلام السمين أنه رأى موقف سيبويه في هذه القراءة هو الموقف الصحيح، وينبغي على المبرد أن يحتذيه؛ لأنه لا يبلغ مبلغ سيبويه في هذا الشأن، فهو معه في رأي السمين كابن اللبون لز في قرن مع البزل القناعيس، حيث يقول: «وقراءة أبي عمرو صحيحة، وذلك أن الهمزة حرف ثقيل؛ ولذلك اجترئ عليها بجميع أنواع التخفيف، فاستثقلت عليها الحركة، فقدرت. وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة - رحمه الله - في قوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ﴾ ... ﴿وَلَا﴾[(٢)]. فإنه سكن همزة «السيئ» وصلًا، والكلام عليهما واحد، والذي حسنه هنا أن قبل الهمزة راءً مكسورة، والراء حرف تكرير؛ فكأنه توالى ثلاث كسرات فحسن التسكين، وليت المبرد اقتدى بسيبويه في الاعتذار عن أبي عمرو وفي عدم الجرأة عليه:

وابن اللبون إذا ما لز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس[(٣)]

وجميع رواية أبي عمرو دائرة على التخفيف، ولذلك يُدغم المثلين والمتقاربين،

---

(١) البيت من الرجز، لوضاح، عبد الرحمن بن إسماعيل، كما في الأغاني ٦/ ٢٢٢، واللسان، مادة «جلل» والمحتسب ١/ ٣٦١، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٢٢٤، وجلجلان ما في بطن التين من الحب.

(٢) من الآية ٤٣ في سورة فاطر: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ وينظر: السبعة في القراءات ص ٥٣٥.

(٣) البيت من البسيط لجرير في ديوانه، ص ٣٢٣، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٦٥، وابن يعيش ١/ ٣٥، واللسان «لزز»، وابن اللبون: الذي نتجت أمه غيره، فصارت لبونًا. ولزّ: شُدَّ، والقَرَنُ: الحبل يقرن به البعيران، البُزْلُ: جمع بازل، وهو البعير القوي، والقناعيس: الشداد من الإبل. وقد ضرب مثلًا لنفسه ولمن أراد مقارمته في الشعر، وأورده السمين مثلًا لسيبويه والمبرد.

ويسهل الهمزة ويسكن نحو « يأمركم » و﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾[١] . على تفصيل معروف عند القراء . وروى إبدال هذه الهمزة الساكنة ياء ، فكأنه لم يعتد بالحركة المقدرة ، وبعضهم ينكر ذلك عنه . فهذه أربع قراءات لأبي عمرو . وروى ابن عطية[٢] عن الزهري « باريكم » بكسر الياء من غير همز ، قال : رويت عن نافع . قلت : من حق هذا القارئ أن يسكن الياء ؛ لأن الكسرة ثقيلة عليها ، ولا يجوز ظهورها إلا في ضرورة شعر كقول أبي طالب :

كذبتم وبيت اللَّه نبزي محمدًا ولم تقتضب سمر العوالي بالدم »[٣]

وهذا آخر كلام السمين الحلبي في هذه المسألة[٤] وفيه أن القراءات في الآية متواترها وشاذها أربع ؛ لأبي عمرو ، وخامسة منسوبة إلى نافع ، ونلاحظ نقده لهذه القراءة الأخيرة من جهة اللغة لا الرواية . وكلامه صريح في براءة سيبويه مما ادعاه عليه المدعى ، بل يتمنى السمين أن يكون المبرد قد سلك مسلك سيبويه في الاعتذار لأبي عمرو وعدم الجرأة عليه . وهذا دليل على أنه يرى موقف سيبويه في هذا الموضع هو الموقف الصحيح ، واللَّه أعلم .

وممن أنصف إمام النحاة في هذا الموضوع أيضًا الشيخ العلامة / محمد عبد الخالق عضيمة حيث قال : « ذكر سيبويه في كتابه أن هذا التسكين بابه الشعر ، ولذلك جملة شواهد شعرية ، منها بيت امرئ القيس : فاليوم أشرب ... إلخ . وذكر أن

---

(١) من الآية ٥٣ في سورة الأنعام : ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ .

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٢٧٦.

(٣) البيت من الطويل ، لأبي طالب ، كما في البحر المحيط ١/ ٢٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٥٣، وفي الدرر اللوامع ١٦٩/١ عجزه فقط برواية : « ولم تقتضب سمر العوالي بالدم » والشاهد فيه كسر ياء « العوالي » أي إظهار الحركة عليها ضرورة . وقال المؤلف : إنه لم يقف على قائله ولا تتمته وهو في البحر منسوبًا كاملًا .

(٤) ينظر كلام السمين الحلبي بطوله : في الدر المصون ٣٦١/١ - ٣٦٥.

قراءة أبي عمرو في قوله تعالى : ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ كانت بالاختلاس ، ولم يذكر قراءته بالتسكين ، وقد قرأ أبو عمرو وغيره بالتسكين في مواضع كثيرة من القرآن »[١] .

وقد كان للشيخ ملاحظات على منهج سيبويه وموقفه من القراء سبق للباحث مناقشة بعضها وسيأتي له مناقشة البقية في مواضعها ، ولكن المهم هنا أنه صرح في وضوح أن سيبويه لم يذكر قراءة التسكين في الآية فضلًا عن إنكارها ، وذلك دليل على بطلان الدعوى عليه واتهامه ظلمًا ، بما لم يقل به أحد ممن له صلة بالكتاب وصاحبه وأهل الاختصاص بالدراسات النحوية واللغوية في سلف هذه الأمة .

وخلاصة ما ذكره العلماء من المفسرين والنحويين وغيرهم ممن رأى صحة قراءة الإسكان عن أبي عمرو أنه سكن الهمزة في « بارئكم » كراهة توالي الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة . وقد تقدم كلام كثير منهم في ذلك كابن خالويه والعكبري وابن حيان والسمين وابن مكتوم وابن عطية من قبل . وقال مكي بن أبي طالب : « وعلة من أسكن أنه شبه حركة الإعراب بحركة البناء ، فأسكن حركة الإعراب استخفافًا لتوالي الحركات . تقول العرب : أراك مُنْتَفْخًا ، بسكون الفاء ؛ استخفافًا لتوالي الحركات ... »[٢] وهنالك توجيه آخر اختاره أبو حيان وابن هشام والألوسي وغيرهم ، وهو أن سكون الهمزة من « بارئكم » جاء إجراءً للمتصل من الكلمتين مجرى المنفصل من الكلمة الواحدة . وتقدم قول أبي حيان في ذلك . وقال الألوسي : « قرأ أبو عمرو بالاختلاس ، وروي عنه السكون أيضًا من إجراء المتصل من كلمتين مجرى المنفصل من كلمة »[٣] . ومثل هذا ما ذكره ابن هشام في هذا الموضوع[٤] .

هذا وقد نقل السيوطي عن ابن مالك القول بجواز إسكان حرف الإعراب مطلقًا ،

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث ١/ ٣.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٢٤١.

(٣) روح المعاني ، للألوسي ١/ ٢٦٠.

(٤) ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، ص٢١٢ - ٢١٣.

فقال : « اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال ، أحدها : الجواز مطلقًا وعليه ابن مالك ... »[(١)] وأيضًا يفهم هذا من كلام أبي حيان السابق . وقال محقق كتاب الخصائص تعليقًا على قول ابن جني السابق ذكره : « وقد أفاض العلماء في بيان أن العرب قد تعمد للإسكان تخفيفًا ، وأن تسكين المرفوع في نحو« يشعركم » لغة ... فلا وجه للإنكار من جهة الدراية »[(٢)] .

ويبدو للباحث أن ما نسبه السيوطي إلى ابن مالك مبالغ فيه ؛ إذ لم يثبت إسكان حرف الإعراب إلا في الضمات والكسرات وفي حرفي الراء والهمزة غالبًا ، وهو لغة لبني تميم وأسد وبعض نجد ، كما تقدم . ولا يعني هذا أن جميع لغتهم على ذلك ، بل يعني أن هذا الإسكان معروف في لغتهم وسمع عنهم استعماله ، فهي على كل حال لغة شاذة ونادرة[(٣)] . ولعل الصواب في ذلك أن يقبل ما ورد في مواضعه ، فيحفظ ويعد من النادر الذي لا تبنى عليه القواعد ؛ إذ لا اختلاف في أن ما روي من ذلك في قراءات القرآن اقتصر على الضمات والكسرات في حرفي الهمزة والراء دون سواهما من الحروف . وعلى ذلك لا يمكن لمنصف أن يذهب إلى أن إسكان حرف الإعراب يجوز مطلقًا في العربية وفي كل حالة وفي كل موضع ، فيبطل بذلك الإعراب من أساسه . فلا أعتقد أن القول بذلك صحيح . ولعل الأرجح في ذلك مذهب سيبويه القائل بجواز ذلك في الشعر ؛ لأنه محل الضرورة دون النثر . وهو المذهب الوسط بين المنع المطلق الذي ارتآه أبو العباس المبرد ، والجواز المطلق الذي روي عن ابن مالك . ولابد من تقييد هذا الإطلاق بما ورد في القرآن الكريم في الهمزات والراءات رفعًا وجرًا ، وهذا ينتهي بنا إلى جواز الإسكان في الشعر مطلقًا ، وفي الكلام في الراء والهمزة في حالتي الضم والكسر دون ما سوى ذلك . « وكلا

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في النحو ، للسيوطي ١/ ٥٤.

(٢) هامش الخصائص ، لابن حني ١/ ٧٣.

(٣) ينظر : الخصائص النحوية والصرفية للّهجة بني تميم ، للدكتور/ محمد أحمد على الشامي .

طرفي قصد الأمور ذميم »[١] . وخير الأمور أوسطها[٢] والعلم عند اللّٰه تعالى[٣] .

❁❁❁

(١) هذا شطر يجري مجري المثل ، قال البغدادي في خزانة الأدب ٢/١٢٢ - ١٢٣ : « لم يذكر أحد اسم قائله ، وقد ورد في كتاب « العباب في شرح أبيات الآداب » لابن سناء الملك ، ضمنه أبياتًا وأشطارًا تتضمن حكمًا ومواعظ » وهو عجز أحد بيتين من الطويل هما :

عليك بأوساط الأمور فإنها طريق إلى نهج الصواب قويم
ولا تك فيها مفرطًا أو مفرطًا كلا طرفي قصد الأمر ذميم

ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٣٤١.

(٢) حديث ورد بألفاظ مختلفة مع اتحاد المعنى ، وممن رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٢٧٣.

(٣) لمزيد من الكلام عن هذه المسألة ، ينظر المواضع الآتية . زيادة على ما ذكر في الهوامش :

١- معاني القرآن للفراء ، ١/ ٣٣٤.
٢- الخصائص ، لابن جني ١/ ٧٢، ٢/ ٣٤٠.
٣- شرح عيون سيبويه للقرطبي ، ص ١٩٩.
٤- أمالي المرتضى ٢/ ٣٧١.
٥- مفتاح العلوم ، للسكاكي ، ص ٢٧٨.
٦- شرح ابن يعيش على المفصل ٨/ ١٢٧.
٧- شرح ابن الناظم ، ص ٨٤٧.
٨- جواهر الأدب ، للإربيلي ، ص ٣٩.
٩- ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ٢/ ٤٢٦.
١٠- تذكره النحاة ، لأبي حيان ، ص ٤٦١.
١١- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، ص ٣٩.
١٢- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ١/ ٣٧.
١٣- شفاء العليل للسلسيلي ، ص ١٣١، ٦٦٣.
١٤- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ١/ ١٨٤.
١٥- شرح العوامل المائة ، للشيخ خالد الأزهري ، ص ١٦٤.
١٦- أسرار النحو ، لابن كمال باشا ، ص ٢٧٥.

هذا إضافة إلى كتب التفسير التي عني مؤلفوها بالنحو والصرف ، وكتب إعراب القرآن وتوجيه القراءات عند الكلام على آية البقرة رقم (٥٤) .

الفصل السادس :

في العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار

لا اختلاف بين أهل العلم أن الكثير الشائع في كلام العرب هو إعادة الجار ، كما في قوله تعالى : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾[١] . وقوله عز وجل ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[٢] . وقوله سبحانه وتعالى : ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾[٣] . وأمثال هذا في القرآن وغيره أكثر من أن تحصى ، وهو الأصل الذي لا اختلاف فيه بين علماء العربية ، وإنما اختلفوا في العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض على ثلاثة مذاهب : أحدها وجوب إعادة الجار إلا في ضرورة الشعر ، وهو مذهب الجمهور من البصريين والكوفيين وغيرهم من القراء والمفسرين ، والثاني : أنه يجوز في سعة الكلام مطلقًا ، وإن كان الأكثر إعادته ، وهو مذهب يونس بن حبيب ، وينسب إلى أبي الحسن الأخفش ، والذي في معانيه منع ذلك[٤] وهو مذهب الشلوبين أيضًا ، وينسب كثيرًا إلى الكوفيين ، وفي ذلك نظر يأتي بيانه وتفصيله . الثالث : التفصيل ، وهو : إن أكد الضمير جاز العطف من دون إعادة الجار ، نحو : مررت بك نفسك وزيدٍ ، وإلا لم يجز في غير ضرورة الشعر ، وهو قول الجرمي[٥] .

ولم يقف الباحث على من قال بالجواز المطلق من القدماء ، ولعل ابن مالك - رحمه الله - هو أول من قال : بذلك من المتأخرين ، حيث ذكر في ألفيته المسألة ونسب القول بوجوب عودة الضمير إلى غيره ، وذكر أن ذلك عنده غير لازم حيث يقول :

---

(١) الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٢) سورة الأحزاب من الآية ٧.

(٣) سورة القصص من الآية ٨١.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٣١.

(٥) ينظر : الإنصاف ١/ ٤٦٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٩٩، والتصريح ٢/ ١٩٠.

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازمًا قد جعلا
وليس عندي لازمًا إذا قد أتي في النظم والنثر الصحيح مثبتًا[(١)]

وقد تبع ابن مالك في هذا جمهور المتأخرين مثل أبي حيان في البحر، ومن تلاميذه ابن مكتوم في الدر اللقيط، والسمين الحلبي في الدر المصون، وغيرهم ممن يأتي كلامهم في هذا الفصل. فأبو حيان تحدث عن العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[(٢)]. وفصل المذاهب النحوية، ولخّص رأيه في «النهر الماد» بتجويز ذلك دون شرط أو كراهية، فقال: «والذي نختاره أنه «أي المسجد الحرام» عطف على الضمير المجرور، ولم يُعد جاره، وقد ثبت ذلك في لسان العرب باختلاف حروف العطف، وإن كان ليس مذهب جمهور البصريين، بل أجاز ذلك الكوفيون ويونس والأخفش والأستاذ أبو علي الشلوبين، ولسنا متعبدين بإتباع مذهب جمهور البصريين بل نتبع الدليل»[(٣)].

وذكر أبو حيان في البحر[(٤)] ثمانية شواهد شعرية وبعض النصوص النثرية استدلالًا لهذا التجويز، وتأييدًا لهذا الاختيار. وهو - كما ترى - تجويز مطلق موفق، وقد سبق إليه ابن مالك، كما قلنا آنفًا، وإن كان أبو حيان لا يذكر ذلك، فابن مالك نفسه ليس صاحب هذا الرأي ولا أول من قال بذلك مطلقًا، بل ذهب إلى ذلك - - كما يقول الأشموني: «... وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين... وهو كثير في الشعر»[(٥)].

---

(١) متن الألفية، ص ٣٧.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢١٧.

(٣) النهر الماد من البحر المحيط، بهامشه ٢/ ١٤٦.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢/١٤٦ - ١٤٨.

(٥) شرح الأشموني على الألفية ٣/١١٦ - ١١٧، وينظر أيضًا: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٥٣- ٥٧.

فهذا القول إذًا ليس من بنات أفكاره كما قد يفهم من بيتيه السابقين ، ومع ذلك فهو ناصر هذا القول ؛ إذ لا يجد الباحث قولا صريحا مدافعا عنه بالأدلة لغيره ممن نسب إليهم القول بذلك ، وسيأتي مزيد كلام لأبي حيان في هذه المسألة . ويقول السمين في هذا الشأن : « ... والذي ينبغي أن يجوز مطلقًا ؛ لكثرة السماع الوارد به ، وضعف دليل المانعين ، واعتضاده بالقياس »(١) . وقال ابن مكتوم نحوًا من هذا(٢) .

وقد كثر كلام النحاة والمفسرين ومعربي القرآن في هذه المسألة إجازة ومنعًا ، وأخذًا وردًا ، وتخطئة وتصويبًا . وليس من غرض الباحث هنا الخوض في هذه المسألة بكل تفاصيلها وما قيل فيها في كل عصر ومصر ، إذ ذلك شيء جد كثير لا يتسع له هذا البحث بطبيعته الأكاديمية ، فيكتفي بتسجيل بعض الملاحظات ، وتصحيح بعض الأخطاء التي لها صلة بالبحث .

أكثر ما دار من حوار وجدل ومناقشة في هذه المسألة ، كان حول الآية الكريمة : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾(٣) . على قراءة حمزة بجر « الأرحام » وقد وافقه قتادة وإبراهيم والأعمش من قراء الشواذ ، وقراء جمهور القراء من العشرة وغيرهم بالنصب ، ولا إشكال فيه(٤) وجعل بعض أهل العلم من المفسرين والنحاة من هذا الباب قوله عز وجل : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾(٥) . والشاهد فيه جر « المسجد الحرام » وهو القراءة المتواترة التي أجمع عليها العشرة ، قرأ بها غيرهم ، وقرئ شاذًا

---

(١) الدر المصون ٢/ ٣٩٤.

(٢) الدر اللقيط ، بهامش البحر المحيط ٢/ ١٤٧.

(٣) سورة النساء من الآية ١.

(٤) ينظر الكشف ١/ ٣٧٥، وإعراب النحاس ١/ ٣٩٠، والبحر ٣/ ١٥٧، والطبري ٧/ ٥٢٠- ٥٢٣، والقرطبي ٥/ ٤، وحجة ابن خالويه ، ص ٩٢.

(٥) البقرة : ٢١٧.

بالرفع[١] وكذلك جعل بعضهم من هذا قوله سبحانه : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴿٢٠﴾﴾[٢] . قالوا : « مَنْ » عطف على الضمير المجرور في « لكم » . وأيضًا جعلوا منه قوله تعالى : ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[٣] . قالوا : « ما يتلى عليكم » عطف على الضمير المجرور في « فيهن » . وكذلك قوله عز وجل : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾[٤] . قالوا : « من اتبعك » في محل جر عطفًا على الضمير المجرور المضاف إليه في « حسبك » وهو الكاف . ولا يتعين هذا الإعراب في شيء من هذه النصوص الكريمة ، فكل موضع منها كما يحتمل الوجه الذي ذكروه ، يحتمل أيضًا وجهًا آخر بل وجوهًا أخرى من التوجيه في الإعراب ، والدليل إذا قام به الاحتمال سقط به الاستدلال . وقد أوردوا أيضًا نثرًا مجهول القائل منسوبًا إلى العرب من غير تعيين قائله وهو قولهم : « ما فيها غيره وفرسه » بجر « فرسه » ، عطفًا على الضمير المجرور « الهاء » في « غيره » ، ولا يمكن بناء القاعدة النحوية على مثل هذا النص الوحيد المجهول القائل والسند والرواية .

أما النصوص الشعرية فهي - بلا شك - كثيرة في هذه المسألة ، ولكن لا داعي لإيرادها فيها ؛ إذ هي محل اتفاق بين الجميع ، ولا اختلاف فيها ؛ إذ لم يقل أحد من النحويين - فيما نعلم - : إن هذا العطف لا يجوز مطلقًا ، بل الذي منعه جمهور النحاة هو جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض قياسًا مطردًا في سعة الكلام ، أما في الضرورة الشعرية فلم يقف الباحث على أحد منع ذلك فيها ، وعليه فإيراد الشواهد الشعرية ، للاستدلال بها على جواز المسألة محل النزاع ، إنما هو

(١) هي في البحر ٢/١٤٧ بلا نسبة .
(٢) سورة الحجر ، الآية ٢٠.
(٣) سورة النساء من الآية ١٢٧.
(٤) من الآية ٦٤ في سورة الأنفال .

معركة في غير معترك ، وحكم في غير محل النزاع ؛ إذ محل النزاع في مسألتنا هذه النثر وسعة الكلام لا الشعر الذي هو محل ضرورة . ومن نافلة القول أنه ينبغي في المسائل الخلافية تحرير محل النزاع أولًا ، ثم إيراد أدلة كل فريق من المتنازعين .

ثم يتساءل الباحث : من النحويون الذين ذهبوا إلى تجويز المسألة مطلقًا بلا قيد ؟ فكثير من المصادر ينسب القول بذلك إلى الكوفيين ، وأنه مذهبهم مقابل نسبة المنع إلى البصريين . ويبدو للباحث أن كل ذلك غير صحيح على إطلاقه ، وقد بنى بعض المحدثين على هذه النسبة أحكامًا تأتي مناقشتها ، بعد تحقيق مذاهب النحاة في المسألة .

فابن الأنباري في الإنصاف ينسب القول بالجواز إلى الكوفيين[١] وتبعه في ذلك كثير من أهل العلم ، كالسمين في الدر المصون[٢] والأشموني في شرحه على الألفية[٣] وبعض المعاصرين يصر على هذه النسبة الخطأ من غير تحقيق ، ولا يكتفي بذلك بل ينسج عليها خيوط العنكبوت[٤] . ويبدو للباحث أن الصحيح غير ذلك ؛ لأنه يتناقض مع ما في كتب الكوفيين أنفسهم وغيرهم . يقول أبو القاسم الزجاجي : « ... ولو قلت : مررت به وزيد ، كان غير جائز عند البصريين البتة ، إلا في ضرورة الشعر ، وقد قبحه الكوفيون وأجازوه مع قبحه »[٥] . وهذا القول يفيد إجازة الكوفيين لهذا العطف مع عده قبيحًا كالضرورة ، وهو الذي يوافق ما في كتب الكوفيين أنفسهم ، كمعاني القرآن للفراء ، و هو إمام الكوفيين بعد الكسائي . وقد تناول الفراء المسألة في معانيه ، ووصف هذا العطف بالقبح وكراهية العرب له وقلته عندهم ، ومع ذلك خرج عليه وعده كالضرورة حيث قال في آية النساء، الأولى : « وقوله :

---

(١) ينظر : ١/ ٤٦٣، المسألة رقم (٦٥) .

(٢) ينظر : ٢/٣٩٤ منه .

(٣) ينظر : ٢/٤٢٩ منه .

(٤) ينظر : الدفاع عن القرآن ، ص ٢٠، وكتاب : ظاهرة التأويل في إعراب القرآن ، ص ٢٩.

(٥) مجالس العلماء ، للزجاجي ١/ ٧٣.

﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ . فناصب الأرحام يريد : واتقوا الأرحام أن تقطعوها ، وحدثني شريك عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : بالله والرحم ، وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض ، وقد كني عنه ، وقد قال الشاعر في جوازه :

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف[١]

وإنما يجوز هذا في الشعر ؛ لضيقه »[٢] . هذا قول الفراء في وصف هذا النوع من العطف ، وهو واضح ، ويبدو للباحث أن ابن الأنباري لم يقف على قول الفراء هذا ؛ إذ لو علم بتقبيح الكوفيين لهذا العطف وعده نوعًا من الضرورة ، لاتخذ ذلك حجة عليهم في هذه المسألة التي تبدو حجج المانعين لها ضعيفة واهية ، تعتمد على التعليل والفلسفة العقلية ، حتى إن ابن الأنباري لجأ إلى الاستدلال بما روي من أن الكتاب أخطأوا في كتابة القرآن ، ليجعل من ذلك حجة لمذهب المانعين ، وليته ما فعل . وقد جعل ابن الأنباري الآيات الأربع التي تقدمت بعد آية النساء من أدلة الكوفيين في جواز هذا العطف ، ونرى الفراء يخرجها علي غير ذلك ، بل يذهب فيها مذهب المانعين من التقدير في العطف ، ويتفق معهم في بعضها على المقدر المحذوف ، وقد يختلف معهم بعض الاختلاف في المعطوف عليه مع كثرة تخريجات المانعين . فيبدو للباحث أن الفراء يتحاشي هذا العطف قدر المستطاع أو ما وجد إلى ذلك سبيلًا ؛ لأنه عنده قبيح ، ونصوصه واضحة صريحة في تقبيحه ، وفي البعد عنه ما استطاع ، إذ

(١) البيت من الطويل ، لمسكين الدارمي في ديوانه ، ص ٥٣، والحيوان ٦/ ٤٩٤، والإنصاف ١/ ٤٦٥، وابن يعيش ٣/ ٧٩، والعيني ٤/ ١٦٤، والأشموني ٣/ ١١٥، ومعاني القرآن ، للفراء ١/ ٢٥٣، والبحر المحيط ٢/ ١٧٤، و السواري جمع سارية ، وهي العمود كناية عن الطول ، والغوط جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض ، ونفانف جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين ، يفخر بأن قومه طوال ، فسيوفهم في أكتافهم كأنها على السارية ، فبين السيف والكعب مهوى بعيد ، والشاهد في « وما بينها والغوط » يجر الغوط ، ولم يقل : وبين الغوط بإعادة الجار .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢- ٢٥٣.

يقدم غيره عليه ، بل ينص على قلته عند العرب ، فيقول : « وما أقل ما ترد العرب مخفوضًا على مخفوض قد كني عنه »[١] . ومع ذلك يحكي ابن الأنباري عن الكوفيين جواز العطف على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض بلا كراهية منهم لذلك أو تقبيح له فيقول في الإنصاف : « ذهب الكوفيين إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيد »[٢] . ولا يذكر شيئًا عن تخريجات الفراء التي تقدمت ، ولا أنهم لم يجيزوه ، إلا بقبح وبما يشبه الحمل على الضرورة ، ولو ظفر ابن الأنباري بذلك لكان من حججه في توهين ما يسميه بمذهب الكوفيين في هذه المسألة ، ويبدو متعسفًا وغاليًا في رده وتضعيفه والانتصار للمانعين من البصريين .

ولعل ما قدمه الباحث هنا هو مذهب الكوفيين الصحيح ، كما يصوره إمامهم الثاني الفراء ، لا كما يصوره ابن الأنباري وغيره ممن يظن الباحث ظنًا أنهم نقلوا من مصادر لم نطلع عليها ، أو مما شاع بين النحويين المتأخرين ، ولم يقفوا على رأي الفراء وتخريجاته هذه ، وإلا لكانت موضع حديثهم وموردًا لأدلتهم . والعجيب في الأمر أن أحدًا ممن وقف الباحث على كلامهم ممن نسب القول بالجواز المطلق إلى الكوفيين ، لم يذكر : من يعني بالكوفيين في كلامه ، ولا من أين نقل مذهبهم هذا ينسبه إليهم . والإمام الطبري الكوفي نقل قول الفراء السابق في مستهل سورة النساء وغالى في وصف قراءة الجر بالقبح والرداءة ، ومن كلامه في ذلك قوله : « وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب منه » ،[٣] فالطبري في هذه يقرب من بعض البصريين الذين بالغوا في رد هذه القراءة ، كأبي العباس المبرد الذي روي عنه أنه قال : « لا تحل القراءة بها »[٤] . وروي عنه

(١) ينظر : المرجع السابق ١/ ٢٩، ١/ ١٤١، ٢/ ٨٦.
(٢) ينظر : ٢/ ٤٦٣، المسألة (٦٥) .
(٣) تفسير الطبري ٧/ ٥٢٠.
(٤) الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ٢/ ٧٤٩.

أيضًا القول: « لو أني صليت خلف إمام يقرؤها لقطعت صلاتي »[١]. وقال الزجاج: « القراءة الجيدة نصب الأرحام، وأما الخفض فخطأ في العربية، فإن إجماع النحويين أنه يقبح أن يعطف اسم ظاهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض »[٢]. ونلاحظ أن الزجاج يذكر إجماع النحويين على قبح هذا العطف ويبني على ذلك أنه قبيح في العربية، وفي هذا نظر؛ إذ لا يخلو من مبالغة. وقال الزمخشري: « قراءة حمزة « والأرحامَ » ليست بتلك القوية »[٣].

وهذا كله غريب عجيب في قراءة حمزة السبعية، والأغرب والأعجب من ذلك قول الرضي: « والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات السبع »[٤]. وهذا إجحاف ظاهر؛ إذ لم يكتف بجعل قراءة حمزة رأيًا له، بل تعدى ذلك إلى عدم التسليم بتواتر القراءات السبع، وهذا خطأ بالغ في نظر الباحث، ويشبه ما قاله الشوكاني من المتأخرين عند ذكر قراءة حمزة بجر الأرحام، وغيرها من القراءات الشاذة، حيث أورد ما قيل في تلحينها. ولم ير مانعًا من جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ولكنه طعن في التواتر، ورد الاحتجاج به، حيث قال: « ولا يخفى عليك أن دعوى التواتر باطلة، يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التي رووها بها، ولكن ينبغي أن يحتج للجواز بورود ذلك في أشعار العرب كما تقدم »[٥]. ويتساءل الباحث: إذا كان ينبغي أن يحتج للجواز بما ورد في أشعار العرب، وهي محل الضرورة، أفلا تكون قراءة حمزة ونظائرها أولى بالاستدلال، لصحة روايتها وأنها في غير محل الضرورة الذي هو الشعر، بل في أفصح كلام، وهو القرآن ؟! وليت الشوكاني سلم بصحة القراءة وخرجها على وجه

(١) الموضع السابق.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ١/ ٢٨٣.

(٣) المفصل في صنعة العربية، ص ١٢٤.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ١/ ٣٢٠.

(٥) فتح القدير، للشوكاني ١/ ٤١٨.

ليس فيه جواز هذا العطف ، ولكنه عكس الأمر ، فجوز هذا العطف بأشعار العرب ، وهي محل الضرورة ورد القراءة المتواترة بحجة واهية هي أن التواتر باطل ، وإنها لجرأة عجيبة لم يسبق لها نظير عند المتأخرين ، ولا أدري كيف أجاز الشوكاني لنفسه الطعن في التواتر بعد أن فرغ العلماء من بحث أمر التواتر في جميع مراحل التفسير ، وانتهى الأمر إلى ما يشبه الإجماع .

هذا وقد نسب الأشموني إلى الفراء القول بجواز هذا العطف إذا أكد الضمير المجرور ، مثل : مررت به نفسه وزيد . ولا نجد في معاني الفراء ما يسند هذا القول ، فإذا صحت نسبته إلى الفراء فلعله قاله في موضع لم نقف عليه ، وقد نسبه أبو حيان إلى أبي عمر الجرمي لا إلى الفراء[1] فهل أخطأ الأشموني في النقل ؟ اللَّه تعالى أعلم .

ولعل ما قدمنا هنا يظهر أن إطلاق نسبة الجواز إلى الكوفيين غير دقيق ، كما أن إطلاق نسبة المنع إلى البصريين غير دقيق كذلك ؛ لأن يونس بن حبيب الضبي البصري - وهو من أكابر أئمة المدرسة البصرية - هو أول القائلين بالجواز كما تقدم ، فلا ينبغي إطلاق القول بأن جميع البصريين يمنعون عطف الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الخافض ، ولا يجيزونه إلا في ضرورة الشعر . فالصحيح أن بعضهم ذهب إلى ذلك كالزجاج والمبرد قبله والزمخشري ، وقد تقدم بعض كلامهم . ويقول الزجاج أيضًا : « وأما الخفض في الأرحام فخطأ في العربية ، ولا يجوز إلا في اضطرار الشعر ، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم ؛ لأن النبي ﷺ قال : « لا تحلفوا بآبائكم »[2] . فكيف يكون ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ على ذا ؟ ورأيت إسماعيل بن إسحاق ينكر هذا ، ويذهب إلى أن الحلف بغير اللَّه أمر عظيم ، وأن ذلك خاص للَّه عز وجل على ما أتت به الرواية »[3] فالزجاج هنا لا يكتفي برد هذه القراءة

---

(١) البحر المحيط ٢/ ١٤٧.

(٢) الحديث متفق عليه ، من حديث عبد اللَّه بن عمر بن الخطاب . البخاري ٥/ ٢٦٥، ومسلم ٣/ ٢٦٦.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١/ ١١١.

وتخطئتها بالقياس النحوي ، بل يجمع إلى ذلك حكمًا دينيًا هو تحريم الحلف بغير الله عز وجل ، ولا خلاف في هذا الأخير ، ولكن قراءة الجر لم تخرج على هذا الوجه فحسب ، بل لها وجوه أخرى من التخريج كما سيأتي مزيد بيان لذلك في هذا الفصل إن شاء الله تعالى ، فلا يرى الباحث أن الإجماع على تحريم الحلف بغير الله يبرر رد هذه القراءة المتواترة ، فالزجاج مخطئ في وصفها بالخطأ ، وإن كان يبدو موفقًا في قوله : « أما في العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض »[١] . فالاستقباح يتفق عليه المذهبان ، ويدل على ذلك ما مر من كلام الفراء ، فجمهور النحاة في المذهبين لا يجيزون النطق ابتداءً ، ولكن يبدو أن جمهور البصريين يردونه ، ولا يرون التخريج عليه ، فهم عمومًا أشد في رده من جمهور الكوفيين . ولا يرى الباحث ذلك اختلافًا في هذه المسألة بعينها بقدر ما هو اختلاف في المنهج وطريقة الاستدلال بكلام العرب وتطويع المقاييس في بناء القواعد العامة لا في هذه المسألة النحوية خاصة ، فالكوفيون عرف عنهم أنهم يقبلون الاحتجاج بالمروي مهما كان ، ويتوسعون في الرواية والتخريج على الشاذ والقليل النادر من النصوص ، وليس شيء من ذلك في منهج البصريين كما سبق القول في ذلك مستوفى .

وقد كان أبوجعفر النحاس دقيقًا حين لخص رأي المذهبين في هذه المسألة ، حيث قال : « قرأ إبراهيم وقتادة وحمزة : « والأرحام » بالخفض ، وقد تكلم النحويون في ذلك ، فأما البصريون فقال رؤساؤهم : هو لحن لا تحل القراءة به . وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح ، ولم يزيدوا على هذا ، ولم يذكروا علة قبحه فيما علمت »[٢] . وتبدو دقة أبي جعفر في أنه نسب القول بالمنع إلى رؤساء البصريين ، ولم ينسبه إليهم جميعًا ، ولعله يعني برؤساء البصريين أبا العباس المبرد وتلميذه أبا إسحاق الزجاج

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١/ ١١١.

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس ٢/ ٢٠.

ونحوهما من رؤسائهم في زمان ابن النحاس وقبيله ، وقد تقدم كلام بعضهم في المسألة بنصه ؛ ويبقى قول من ينسب المنع المطلق إلى البصريين والجواز المطلق إلى الكوفيين بلا دليل يقوم عليه . والله أعلم .

وتقدم أن ابن مالك هو الذي أجاز هذا العطف بلا تقبيح ودون قيد أو شرط ؛ لكثرة شواهده ، وقد كان صادقًا ودقيقا وحريصًا في نسبة القول بذلك إلى نفسه مع الدليل في الألفية بقوله الذي سبق :

وليس عندي لازمًا إذ قد أتى   في النظم والنثر الصحيح مثبتًا

وقد دافع عنه دفاعًا قويًا في « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح »(١) ، وتبعه في ذلك أبو حيان وتلاميذه ، خاصة ابن مكتوم والسمين ، وقد تقدم بعض كلامهم في هذا الفصل ، وقال أبو حيان في قراءة حمزة بجر الأرحام : « ... أي وبالأرحام ، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة ، فلا يتلفت إلى التأويل وقرأها كذلك ابن عباس ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وأبي رزين (هكذا في المطبوعة) وحمزة ، ومن ادعى اللحن فيها والغلط على حمزة ، فقد كذب على حمزة ، وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج أن يجعل ذلك ضرورة »(٢) . وقد أعاد الحديث فيها في أكثر من موضع في تفسيره مؤكدا ما اختاره بما لا يخرج عما تقدم ، وقد ناقش الزمخشري وغيره في أول سورة النساء ، ورد ما قالوه ، ولم يذكر استقباح الفراء لهذا العطف في هذه الآية وقوله : « إن ذلك من ضرورة الشعر » ولا كراهة الكوفيين لهذا العطف . فأبو حيان متحمس غاية الحماسة في الدفاع عن هذه العطف حتى إنه يسمي الوجوه الأخرى التي تحتملها قراءة حمزة تأويلًا ويرفضه ، ولا يرى ضرورة في الشعر المروي في هذا العطف . وهذا فيه نظر ؛ لأن كل ظاهرة لغوية لا ترد إلا في الشعر فهي ضرورة

---

(١) ينظر ٥٣- ٥٧ منه .

(٢) البحر المحيط ١٤٦/٢- ١٤٨، ٣٦٠/٣- ٣٦١.

لا محالة ولو كثرت ، إذ لو لم تكن كذلك لوردت في نصوص النثر التي لا ضرورة فيها ولا احتمال لغيرها ، والله تعالى أعلم .

ثم جاء ابن هشام الأنصاري فقرر جواز هذا العطف أحسن تقرير مستدلًا بقراءة حمزة وغيره بجر الأرحام(١) . وينبغي أن ينبه هنا إلى أن هؤلاء الذين يجيزون هذا العطف لا يجعلونه قاعدة مطردة ، فإجازتهم له لا تعدو أن تكون قبولًا لما ورد منه في مواضعه دون تقبيح أو رد أو تأويل ، فهم يعدونه من السماع القليل النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، وهذا هو الذي يفهمه الباحث من أقوالهم في هذا الموضع ، مقرونة باعترافهم أن الكثير الشائع في هذه المسألة هو أن يعود الخافض(٢) وإن كان عدم الإعادة واردًا بكثرة شعرًا ونثرًا ، فالأكثر هو الإعادة بلا خلاف في ذلك ، قال ابن هشام : « والأكثر في هذا العطف أن يكون بإعادة الخافض »(٣) . وأوضح من هذا قوله : « ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفًا كان أو اسمًا نحو ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾(٤) . و : ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾(٥) . وليس بلازم وفاقًا ليونس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : « تساءلون به والأرحام » وحكاية قطرب : ما فيها غيره وفرسه »(٦) . يقول هذا في شرح بيتي ابن مالك السابقين ، وقد علق على كلام ابن هشام هذا الشيخ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد بأن الآيات التي استدلوا بها على جواز هذا العطف تحتمل غير ما ذكروه ، فلا تكون واحدة منها دليلًا(٧) . وهذا يتفق مع ما ذكره

---

(١) ينظر : شرح شذور الذهب ، ص ٤٤٩، والتصريح على التوضيح ٢/ ١٥١.

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيان ٢/٨٨٩- ٨٩٠.

(٣) أوضح المسالك ٣/ ٣٩٢.

(٤) من الآية ١١ في سورة فصلت .

(٥) من الآية ١٣٣ في سورة البقرة .

(٦) أوضح المسالك ٣/ ٣٩٢.

(٧) هامش الصفحة في الموضع السابق .

الباحث سابقًا من أن الدليل إذا قام به الاحتمال سقط به الاستدلال . وهذا كله ينسجم مع ما سلف من أن جمهور النحاة يرون بناء قواعد العربية على الكثير الشائع دون القليل النادر أو الشاذ الذي إذا صحت روايته يحفظ في موضعه ولا يقاس عليه . وهكذا يبدو للباحث أن هذا العطف يعد نموذجًا لاحتكاك أقوال النحاة والقراء والمفسرين كما يصور مواقفهم من القراءات . ويتكرر الحديث عنه في أكثر كتب القراءات وتوجيهها والتفسير والنحو قديمًا وحديثًا ، وقد كثر فيه الجدل والنزاع والأخذ والرد والأقوال والآراء ، فكثر طبقًا لذلك الخلط والأخطاء خاصة في نسبة الآراء والأقوال إلى أصحابها ، وزاد الطين بلة أن بعض المحدثين بنى على ذلك الخلط أحكامًا ودعاوى في حاجة ماسة إلى المناقشة والتصحيح والتحقيق(١) .

ومن ذلك القول بأن البصريين انفردوا بنقد هذه القراءة وإنكار هذا العطف دون غيرهم ، وأن الكوفيين أجازوه مطلقًا ، فليس من الصحيح القول : بأن « ذلك مذهب البصريين على وجه العموم ، وأما الكوفيون فكانوا إزاء هذه القراءة على منهج لغوي سليم غاية السلامة حيث تقبلوها بصدر رحب وأجازوها دون تردد ودعموها بالوارد من الشواهد نثرًا وشعرًا »(٢) . وهذا ما قاله الدكتور/ الأنصاري دون ذكر لأي دليل يعتمد عليه أو مصدر يرجع إليه ، وهو يتندم أشد التندم لعدم ذكره هذه المسألة ضمن المسائل التي ادعى علي سيبويه فيها نقد القراءات أو الطعن فيها . في كتابه « سيبويه والقراءات » ، ولهذا جعلها المسألة الأولى في كتابه الذي أسماه « الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين » وقد أطال القول فيها جامعًا ما وقف عليه من كلام النحاة حولها اعتراضًا وأخذًا وردًا . وقد سبق للباحث تناول هذا الكتاب وبيان ما فيه من شطط في الرأي وتطاول على السلف وهجوم ظالم عليه في شطح غريب

---

(١) النشر ٣/ ٢٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٧٥، والمغني في توجيه القرارات العشر ١/ ٣٩٢.

(٢) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، ص ١٠.

ودعاوى عريضة وإعلان عن النفس وتزكيتها بالمضاربة بين أقوال أهل العلم ، ويكتفي الباحث هنا بمناقشته في اتهامه لإمام النحاة الخليل وتلميذه سيبويه بنقد قراءة حمزة بجر الأرحام والطعن فيها ؛ لما في ذلك من فهم عجيب للكتاب وظلم بين لصاحبه وشيخه ، إذ لا يماري أحد له أدني صلة بالكتاب أن سيبويه لم يذكر على الإطلاق هذه الآية في كلامه عن هذه المسألة فضلًا عن القراءات فيها ناهيك عن الطعن فيها ؛ لأنه لم يشر إليها من قريب أو بعيد . والذي يبدو للباحث أن سيبويه لم تبلغه قراءة حمزة يجر الأرحام في آية النساء . إذ كيف لأبي بشر أن يغفل عن هذه القراءة إذا بلغته ، وهو الذي صرح بحجية القراءات جميعها بما في ذلك الشاذ فضلًا عن المتواتر ، وهو لا يفرق بينها في الاحتجاج والاستشهاد بها وبناء القواعد عليها ، وقد دل على ذلك منهجه القولي والعملي الذي بيناه من قبل .

ومن الواضح أن كلام الدكتور/ الأنصاري في هذا المسألة مبني على أساس أن الكوفيين كلهم يجيزون هذا العطف مطلقًا دون قيد ولا شرط ، وأن البصريين انفردوا بنقد القراءة لمنعهم هذا العطف ، وذلك قول واضح البطلان ، يدل على ذلك ما سبق ذكره من أن الكوفيين يقبلون هذا العطف على كره ويستقبحونه ، وقد استقبحوا تخريج قراءة حمزة عليه كما سبق قول أبي جعفر النحاس : إن النحويين يجمعون على استقباح هذا التخريج ، ولكن البصريين أشد ردًا له . فما يدعيه الدكتور/ الأنصاري هنا من أن الكوفيين يقبلون هذا العطف بصدر رجب ، ولا يستقبحونه زعم غير صحيح ، وقول لا يسنده دليل ، وهو لم ينسبه إلى أي مصدر حتى نستوثق منه .

وقد تحدث سيبويه في « هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل ، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه » ، وذكر فيه ما يجوز من ذلك لوروده في سعة كلام العرب ، وما لا يجوز ، لعدم ثبوته فيه ، وهو باب واسع تحدث فيه حديثًا طويلًا ، فكان من ذلك قوله : « ومما يقبح أن يشركه المظهرُ علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد ، وهذا أبوك وعمرو ، كرهوا أن

يشرك المظهر مضمرًا داخلًا فيما قبله ، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين » ، فسيبويه هنا يتحدث في المسألة بما سمعه عن العرب ، ويسند ذلك رواية عن الخليل ، فيضيف على ما سبق قوله : « هذا قول الخليل - رحمه اللَّه - وتفصيله عن العرب » ثم يعقب هذا بقوله : « وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر »(١) . وهذا الكلام يدل - في نظر الباحث - على أن هذا الذي ذكره سيبويه هنا هو كل ما يعرفه هو وشيخه الخليل عن العرب ، ولا مصلحة لهما في إخفاء بعض ما سمعاه أو بلغهما عن العرب ، وحاشاهما أن يظن بهما ذلك .

وقد احتج المازني - فما نقل عنه السيرافي - لكلام الخليل وسيبويه بقوله : « ولما كان المضمر المجرور لا يعطف على الظاهر إلا بإعادة الخافض ، كقولك : مررت بزيد وبك ، كذلك تقول : مررت بك وبزيد ، فتحمل كل واحد منهما على صاحبه »(٢) . ولم يشر السيرافي ولا أبو عثمان المازني في هذا الشرح إلى قراءة جر الأرحام ، مما يدل على أن سيبويه لم يشر إليها من قريب أو بعيد فضلًا عن أن يطعن فيها أو يتعرض لها بنقد أو تخريج . وكذلك الخليل والذي يبدو للباحث أنها لم تبلغهما وإلا لذكراها وخرجاها على وجه من الوجوه ، ولا يخفى أننا لو سلمنا جدلًا أن كلام الخليل وسيبويه السابق إشارة إلى قراءة جر الأرحام ، لما كان ذلك طعنًا فيها أو نقدًا لها ؛ إذ لا تلازم بينها وبين العطف على الضمير المجرور على النحو المذكور ؛ لأنها يمكن تخريجها على وجوه أخرى كثيرة ، فهنالك فرق كبير بين الطعن في صحة القراءة من حيث إنها قراءة مروية برواية صحيحة أو من حيث النحو واللغة ، كما فعل بعض النحاة فيما مضى من أقوالهم ، وبين قبولها وتخريجها على وجه من

---

(١) الكتاب ٢/٣٨١- ٣٨٢.

(٢) ينظر هامش الكتاب في الموضع السابق .

الوجوه ، ليس فيه العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض . فينبغي التريث في القضية بالتفريق بين الأمرين ، وعدم الاندفاع إلى توزيع التهم جزافًا على أئمة أعلام من أمثال الخليل وسيبويه ، وهم يضعون القواعد على الكثير الشائع في كلام العرب ، ولم يقل أحد من الذين أجازوا هذا العطف : إنه الكثير الغالب في كلام العرب ، فما تقدم من كلامهم يدل على أنهم ذهبوا إلى أنه جائز فحسب « وإن كان الأكثر أن يعاد الجار » كما قال أبو حيان في نهاية كلامه عن هذه المسألة[١] وهو من أشد الناس إجازة لهذا العطف ، وقد تقدم كلامه بنصه ، ولا خلاف بين المجيزين من النحاة والقراء والمفسرين في هذا الذي قاله . فقاعدة منع هذا العطف ، التي وضعها سيبويه في كتابه نقلًا عن الخليل لا تتعارض مع قراءة الجر ضربة لازب ، لأنها تحتمله كما تحتمل غيره من وجوه التخريج ، والدليل إذا قام به الاحتمال سقط به الاستدلال .

ولم يلم أحد من العلماء - فيما وقف عليه الباحث - سيبويه ؛ لوضعه هذه القاعدة التي تمنع العطف على الضمير على النحو المذكور ، مع كثرة ما قالوا في هذه المسألة ، هذا فيما مضى من القرون فمن العجب أن يأتي في العصر الحديث من يدعي عبقرية جديدة ، ويتخذ من الهجوم على سيبويه وغيره من أوائل النحاة مسرحًا لإظهار هذه العبقرية والبطولة المزعومتين في نظر الباحث ، فلم يتورع عن الزعم بأن « أول من فتح باب الطعن على هذه القراءة - يعني قراءة بجر الأرحام - هو الإمام سيبويه ... وإذا أردنا الدقة قلنا : إن الخليل بن أحمد هو أول من فتح باب الطعن » . ثم أن هذه القائل لا يتجه إلى الكتاب ليغالط فيه بفهمه ولكنه يأتي هذه المرة بدليل مبني على الاستنتاج والخيال الوهمي فيغالط معللًا قوله السابق : « ... وذلك لأن المفسرين والنحويين تبعوهما في هذا الحكم ، وطبقوه على الآية ، كابن عطية الذي قال : هي عند سيبويه قبيحة »[٢] . وهذا - علم الله - تحريف لكلام ابن عطية عن مواضعه ؛ إذ

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩٠.

(٢) الدفاع عن القرآن ، ص ٢.

لم يكن هذا الكلام في معرض الحديث عن الآية ، بل عن المسألة في موضع آخر(١) ، فالضمير « هي » في كلام ابن عطية راجع إلى مسألة العطف لا إلى القراءة كما حاول الدكتور/ الأنصاري أن يوهم القارئ لكتابه ، وهو في هذه المسألة يبدو متحيزًا في حمله هذه التهمة الظالمة وتطوافه بها : هل يلصقها بسيبويه أو بالخليل ؟ ولكنه ألصقها أخيرًا بجميع البصريين بلا استثناء ، ثم استرسل في الهجوم عليهم والثناء على الكوفيين وموقفهم السليم إزاء هذا القراءة ، فكان من قوله : « ولله در أبي زكريا الفراء حيث أجازها واحتج لها بقولهم : أسألك بالله والرحم » . ويشير الدكتور/ الأنصاري في هامش كتابه(٢) . إلى أنه أخذ كلام الفراء من إبراز المعاني ، لأبي شامة ، ولو أنه كان يفكر فيما ينقل لعلم أن هذا القول لا يصلح حجة لهذه المسألة ، لا لأنه قول مجهول القائل فحسب ، بل لأنه العطف فيه على اسم ظاهر لا مضمر ، ولا اختلاف في هذا بين النحاة قاطبة ، ولا أدري كيف خفي عليه ذلك ، وأن الفراء لم يأت به حجة نحوية ، لما نحن بصدده ، بل جاء به حجة لتفسير وشرحه معنى الآية الكريمة ، ولا يخفي أن هذا ما أراده الفراء من إيراد هذا القول ، ويبدو أن الدكتور لم يطلع على « معاني القرآن » للفراء ، وإلا لعلم أن حكمه على هذه القراءة لا يختلف عما ينسبه الدكتور إلى البصريين وبسببه يقول فيهم ما لم يقله مالك في الخمر ، ولعلم أن الفراء هو أول من تعرض صراحة لهذه القراءة بالنقد المباشر ، وقد تقدم نص قوله في هذه القراءة ، وهو : « حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض « الأرحام » ، قال : هو كقولهم : أسألك بالله والرحم ... وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض وقد كني عنه . وقد قال الشاعر في جوازه :

نعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف

وإنما يجوز هذا في الشعر ؛ لضيقه »(٣) . ولعل الدكتور بعد اطلاعه على هذا

---

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٤٨٣.

(٢) الدفاع عن القرآن ، ص ١١.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢- ٢٥٣.

النص يراجع نفسه ويتراجع عن دعواه السابقة على سيبويه والخليل، ويعترف بأن الفراء هو أول فاتح لباب النقد على هذه القراءة إن كان لابد من التفتيش عن الفاتح الأول لهذا الباب بهذا الأسلوب الذي اتبعه الدكتور الذي يحاول جاهدًا - وعبثًا يحاول - أن يثبت أن الخليل أو سيبويه هو الجاني الأول فيما توهمه طعنًا في القرآن، أو هكذا تخيل، وهو زعم باطل في نظر الباحث، كالزعم بأن الكوفيين جميعًا أبرياء في هذه القضية دون التحقق من نصوصهم أو الاطلاع عليها في مظانها إن كان يريد ذلك أو البحث عن الحقيقة أو التبين في المسألة، ولكن يبدو للباحث أن الدكتور لا يريد شيئًا من ذلك، بدليل أنه أخذ شيئًا من نص الفراء نقلًا من إبراز المعاني، لأبي شامة مع أن معاني القرآن، للفراء مطبوع متداول معروف، وهذا نموذج واضح الدلالة على منهج الدكتور/ الأنصاري وأصحابه في حملتهم الظالمة على السلف من النحاة، من تلمس الأخطاء للمنقودين ولو كانت متوهمة، والإعلاء من شأن المخالفين، ولو كان الخلاف وهميًا، والأخذ من النصوص بالقدر الذي يخدم هذا الاتجاه والغرض الذي يرمون إليه، أو توجيه النصوص هذه الوجهة ولو بلي أعناقها، وإلا فلنفترض جدلًا أن الدكتور لم يطلع على معاني الفراء، فهل يمكن أن يقال ذلك أيضًا عن تفسير الطبري الذي طبع منذ عهد بعيد، وفيه قول الفراء، وموقف الإمام أبي جعفر الواضح من هذه القراءة، ووصفه إياها بعدم الفصاحة وبالرداءة، وقد تقدم قوله: «وأما الكلام فلا يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب منه، ... »[1]. وقد سبق هذا القول كاملًا في هذا الفصل، ولا يريد الباحث أن يثلب الكوفيين، فهم في هذا مثل كثير من النحويين الذين تقدم بيان مواقفهم في هذه المسألة وفي قراءة جر الأرحام، وقد تقدم أيضًا بيان منهج الكوفيين في النصوص عامة، وإنما يبين الباحث هنا أسلوب الدكتور/ الأنصاري، وعدم تحققه مما ينقل من نصوص، وما يقول من آراء، وما يقرر من أحكام، وأنه صاحب حملة ظالمة على

---

(١) تفسير الطبري ٧/ ٥٢٠.

النحاة القدامى عامة والبصريين خاصة وإمام النحاة سيبويه على الأخص، وهي حملة قائمة على الدعاوى والتهويل والتفتيش عن أسباب الحكم بالإدانة على هؤلاء الأعلام من السلف لأنهم القلعة الشامخة التي في الهجوم عليها ونقدها - ولو بالباطل - نوع من الدعاية وادعاء العبقرية والبطولة غير قليل، وقد يلحق بهم في هذا الحكم الكوفيين والنحاة عامة حيث لا مفر من هذا الإلحاق الذي لابد أن يرجع الدكتور أسبابه إلى التبصر، أي الأخذ عن البصريين والتأثر ببصريتهم أو كما قال(١).

وهذا كله يبدو للباحث حملة ظالمة في أسلوب غريب على البحث العلمي المجرد من الغرض والهوى، وهل يبتغ وجه الله بمثل هذا الكلام؟! الله أعلم.

ولا خلاف في أن بعض البصريين المانعين لهذا العطف قد نقدوا هذه القراءة وطعنوا فيها، كما تقدم عن المبرد، والزجاج، والرضي، أما سيبويه والخليل فلا يجد الباحث ما يدل على أنهما فعلا شيئًا من ذلك، ولو وجده لما كان ذلك بغريب أو عجيب، فهما بشران ممن يخطئ ويصيب، ويكفيهما فخرًا إجماع العلماء في كل عصر ومصر بعدهما على إجلالهما وإكبارهما والثناء عليهما، وعلى الكتاب الذي وصفوه بأنه البحر، و:

هل يضر البحر أضحى زاخرًا أن رمي فيه غلام بحجر؟!!(٢)

فالمتهجم عليهما بلا دليل لا يعدو - في أحسن الأحوال - أن يكون:

كناطح صخرة يومًا ليوهنها فلم يضرها وأوهي قرنه الوعل(٣)

ويظن الباحث ظنًا أن الخليل وسيبويه إذا سمعا أمثال هذه الادعاءات عليهما لما زادا على قول القائل:

كم تطلبون لنا عيبًا فيعجزكم ويكره الله ما تأتون والكرم(٤)

---

(١) الدفاع عن القرآن، ص ٥، وينظر: النحو وكتب التفسير ٢/ ١١٣١.

(٢) البيت من الرمل للأخطل، في ديوانه ٢/ ٧٢١، وهو مما يجري مجري المثل.

(٣) البيت من البسيط، للأعشي، في ديوانه، ص ١١١، وهو أيضًا مما يجري مجري المثل.

(٤) البيت من البسيط، لأبي الطيب المتنبي، في ديوانه ٤/ ٨٧.

هذا ، ومما يتعلق بتصحيح المواقف حول قراءة جر الأرحام ، وهذه المسألة أن الإمام الرازي علق على خلاف العلماء حول هذه القراءة بقوله : « والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن »(١) . ويعني بالبيتين اللذين ساقهما في معرض حديثه عما قيل في قراءة جر الأرحام من الأخذ والرد في النقد والتوجيه الإعرابي ، وقد ذكر أن لهذه القراءة نظيرها في الشعر بقوله : وأنشد سيبويه في ذلك :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب(٢)

وأنشد أيضًا : نعلق في مثل سيوفنا ... إلخ » وفي هذا الكلام نظر من عدة وجوه :

أولها : أو قوله : وأنشد أيضًا ، يفهم منه أن البيت الثاني أنشده سيبويه أيضًا ، وليس كذلك ؛ فليس من شواهده(٣) .

ثانيها : أن البيت الثاني ليس مجهولًا ، فهو لمسكين الدرامي ، كما تقدم ، ولا يضر الجهل في الأول ؛ إذ هو من شواهد سيبويه ، وقد تقدم أن العلماء أجمعوا على قبول شواهد سيبويه ، وقد أسلفنا ذلك عن البغدادي في الخزانة(٤) .

ثالثها : أن النحاة الذين استقبحوا هذا العطف أو اللغة المذكورة عدوا هذين البيتين وأمثالهما – وهي كثيرة – من قبيل الضرورة الشعرية ، ولا خلاف في جواز هذا العطف في الشعر ، كما تقدم في قول سيبويه « وقد يجوز في الشعر » ، وقول الفراء : « وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه » ، وقال ابن السيرافي في شرحه لبيت سيبويه

---

(١) مفاتح الغيب ١٦٣/٩- ١٦٤.

(٢) البيت من البسيط في الكتاب ١/ ٣٩٣، وهو من شواهده الخمسين التي لا يعرف قائلها ، وينظر : الخزانة ٢/ ٣٣٨، والشاهد فيه جر « الأيام » عطفًا على الضمير في « بك » .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٩١/١- ٣٩٢، وفهارسه ، للعلامة/ عبد السلام محمد هارون ، قافية الفاء ٥/ ١١٥.

(٤) ينظر : حزانة الأدب ١/ ٨.

السابق : « وهذا قبيح يجوز في الشعر »[١] وقال الأعلم فيه : « وهو من أقبح الضرورات »[٢] والذين أجازوا هذا العطف جعلوا الآية على قراءة الإمام حمزة وغيره دليلهم الأول[٣] . فلا مجال - إذا - لعجب الرازي من النحاة ، فهم لم يثبتوا هذا اللغة بهذين البيتين كما يقول ، ولو فعلوا ذلك لما كانوا ملومين أو متعجبًا منهم ؛ لأن هذه القراءة تحتمل عدة وجوه من الإعراب ، بخلاف الأبيات التي ذكروها . والعجب من الرازي أنه ينتقد النحاة بمثل هذا الكلام غير المؤسس ، وبمثل قوله : « وقول البصريين : إن هذا الشعر - يقصد شاهد الفراء على ثبوت دخول ياء النداء على اللهم - غير معروف ، فحاصله تكذيب النقل ، ولو فتحنا هذا الباب لم يبق شيء من اللغة والنحو سليمًا من الطعن »[٤] . إنه تعميم غريب ، فكأن شواهد اللغة والنحو كلها من هذا القبيل ، وكأن النحاة لا يفرقون بين المعروف والمجهول ، ولا يميزون بين الثابت والمشكوك في ثبوته عن العرب ، فهل كل الشواهد من قبيل ما ذكره الفراء لإثبات رأيه في جواز نداء اللهم بالياء ؟ فالرد على قول البصريين يكون بذكر قائل البيت ، لا بمثل هذا الكلام المعمم .

ويكفي في الرد على الرازي أنه نفسه يقول عن البيتين السابقين ما قاله البصريون عن بيت الفراء مع أن أحد البيتين ليس بمجهول ، والآخر من شواهد الكتاب المجمع على قبوله ، فكيف أباح لنفسه ما حظره على البصريين ؟ !

وقد قلنا من قبل : إن إيراد شواهد الشعر ؛ لإثبات هذه اللغة لا داعي إليه ولا معنى له ؛ لأنه لا خلاف على جوازها في الشعر ، وإنما محل النزاع هو النثر ، وما ذكروه من الآيات تحتمل أكثر من وجه في التخريج ، فلا تكون حججًا قاطعة في هذا . فقد قالوا في قراءة جر الأرحام : « فيها قولان أحدهما أنه عطف على الضمير المجرور في « به »

---

(١) شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي ، بتحقيق الدكتور محمد علي السلطاني ٢/ ١٩١.

(٢) تحصيل عين الذهب .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٦٣.

(٤) مفاتيح الغيب ٨/ ١٠.

من غير إعادة الجار... والثاني أنه ليس معطوفًا على الضمير المجرور، بل الواو للقسم، وهو خفض بحرف القسم مقسم به، وجواب القسم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾. وضعف هذا لوجهين: أحدهما أن قراءتي النصب وإظهار حرف الجر «بالأرحام»[١] تمنعان من ذلك. والأصل توافق القراءات.

والثاني: أنه نهى أن يحلف بغير الله، والأحاديث مصرحة بذلك. وقدر بعضهم مضافًا، فرارًا من ذلك. فقال: «تقديره: ورب الأرحام»، قال أبو البقاء: «وهذا قد أغنى عنه ما قبله»[٢]. يعني الخلف بالله تعالى. ولقائل أن يقول: إن لله تعالى أن يقسم بما شاء، كما أقسم بمخلوقاته، كالشمس والنجم والليل، وإن كنا نحن منهيين عن ذلك، إلا أن المقصود من حيث المعنى ليس على القسم، فالأولى حمل هذه القراءة على العطف على الضمير ولا التفات إلى طعن من طعن فيها. وحمزة بالرتبة السنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة.

وقرأ عبد الله[٣] أيضًا: «والأرحامُ» رفعًا، وهو على الابتداء والخبر محذوف، قدره ابن عطية: «أهل أن توصل»[٤] وقدره الزمخشري: «والأرحام مما يتقي أو مما يتساءل به»[٥] وهذا أحسن، للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول، فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقدره أبو البقاء: «والأرحام محترمه: أي واجب حرمتها»[٦] وهذا النص بطوله من كلام السمين الحلبي[٧] وهو إن رجح - محقًّا - حمل الآية على

---

(١) هي قراءة عبد الله، كما في شواذ ابن خالويه، ص ٢٤، و البحر المحيط، ٣/ ١٥٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري ١/ ٣٢٧.

(٣) هو عبد الله بن يزيد، كما سيأتي البيان، أو هو البغدادي الثقة الذي أخذ عن سليم عن حمزة، وروى عنه البزار وخلف العاشر، ينظر: طبقات القراء ١/ ٤٦٣.

(٤) المحرر الوجيز ٤/ ٨.

(٥) الكشاف ١/ ٤٩٣.

(٦) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري ١/ ٣٢٧.

(٧) الدر المصون ٣/٥٥٤- ٥٥٥.

العطف على الضمير المجرور ، ولكنه لا يرى ذلك واجبًا أو الوجه الوحيد ، بل هو عنده أولى ، ولكنه ليس الاحتمال الوحيد أو اللازم اتباعه .

ونستلخص مما سبق أن القراءات في الآية أربع : نصب الأرحام وجرها ، وهما سبعيتان وقرأ بهما غير السبعة في الشواذ ، وقد أجمع جمهور العشرة على النصب عدا حمزة الذي قرأ بالجر ، ووافقه بعض قراء الشواذ ، والثالثة : بحرف ظاهر « بالأرحام » وهي قراءة شاذة قرأ بها عبد الله بن مسعود ، كما في شواذ ابن خالويه(١) . والبحر المحيط(٢) . والرابعة : « والأرحامُ » بالرفع وهي أيضًا شاذة وبها قراء عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن القرشي الذي روى عن نافع ، وكان له اختياره في القراءة(٣) .

ولا يكاد أكثر من تعرض لهذا الموضوع يذكر القراءتين الأخيرتين ، بل يكتفي أكثرهم بالقراءتين السبعيتين ، ولا كلام في الأولى التي بالنصب ، لوضوحها ، وإنما كثر كلامهم في الثانية بالجر ، ويفهم مما سبق أن لها أربعة وجوه من التخريج ستأتي قريبًا مناقشتها مع وجوه أخرى ، لا تخلو من تكلف بالتأويل والتقدير أو ضعف في المعنى والتفسير ، ولهذا يبادر الباحث إلى القول : إن الأحسن حمل قراءة حمزة على أن « الأرحام » جر بالعطف على الضمير المجرور ، ولا شيء يمنع من ذلك ، وهو الذي يكاد متأخرو النحاة وغيرهم يجمعون عليه ، والله أعلم بالصواب .

ولا يظنن ظان أن الجدل حول هذه القراءة قد انتهى عند العلماء في كتب التراث ، فمازال المحدثون من العلماء والباحثين يسهمون في امتداده بما يعن لهم من ملاحظات لفظية ومعنوية . فقد نظر ابن عاشور إلى القراءتين من حيث معنى الآية وتفسيرها على كل منهما فقال : « فعلى قراءة الجمهور يكون الأرحام مأمورًا بتقواها على المعنى المصدري أي اتقائها ، وهو على حذف مضاف أي اتقاء حقوقها ، فهو

---

(١) ص ٢٤.

(٢) ٣/ ١٥٧.

(٣) توفي سنة ٢١٣هـ ، كما في البحر المحيط ٣/ ١٥٧.

من استعمال المشترك في معنييه، وعلى هذه القراءة فالآية ابتداء تشريع، وهو مما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وعلى قراءة حمزة يكون تعظيمًا لشأن الأرحام أي التي يسأل بعضكم بعضًا بها، وذلك قول العرب: ناشدتك اللّه والرحم، كما روى في الصحيح أن النبي ﷺ حين قرأ على عتبة بن ربيعة سورة «فصلت» حتى بلغ: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ⑬﴾[1]. فأخذت عتبة رهبةٌ فقال: ناشدتك اللّه والرحم[2]. وهو ظهر محمل هذه الرواية وإن آباه جمهور النحاة، استعظامًا لعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، حتى قال المبرد: «ولو قرأ الإمام بهذه القراءة لأخذت نعلي وخرجت من الصلاة». وهذا من ضيق العطن وغرور بأن العربية منحصرة فيما يعلمه، وقد أصاب ابن مالك في تجويزه العطف على الضمير بدون إعادة الجار. فتكون الآية على هذه القراءة تعريضًا بعوائد الجاهلية؛ إذ يتساءلون بينهم بالرحم وأواصر القرابة، ثم يهملون حقوقها ولا يصلونها ويعتدون على الأيتام من إخواتهم وأبناء أعمامهم، فناقضت أفعالهم أقوالهم، وأيضًا هم قد آذوا النبي ﷺ وظلموه، وهو من ذوي رحمهم وأحق الناس بصلتهم كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾[3]. وقال: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾[4]. وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[5]. وعلى قراءة حمزة يكون معنى الآية تتمة لمعنى التي قبلها»[6]. ولعله يعني بداية الآية وإلا فهي آية واحدة.

---

(١) الآية ١٣ من سورة فصلت.

(٢) الحديث ورد في كتب السيرة بألفاظ مختلفة، وعزاه السيوطي في الدر المنثور في التفسير بالمأثور ١/ ٣١٠، للبيهقي في دلائل النبوة، وابن عساكر في تاريخ دمشق.

(٣) من الآية ١٢٨ في سورة التوبة.

(٤) من الآية ٢٣ في سورة الشورى.

(٥) من الآية ١٦٤ في سورة آل عمران.

(٦) التنوير والتحرير ٣/ ٢١٧- ٢١٨.

وهذا الذي ذكره ابن عاشور قريب مما ذكره الشنقيطي صاحب الأضواء حيث تناول هذه المسألة في تفسير قولة تعالى : ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾(١) . ويبدو أنه يرجح حمل الآية على العطف على الضمير المجرور ؛ لأنه وإن ضعف هذا التخريج ، فهو قد ذكر بقية وجوه التخريج التي ذكرها النحويون والمفسرون وغيرهم فيها . وختم كلامه بأنها غير ظاهرة . وهو لم يجزم في المسألة برأي واحد ، كما فعل السمين وابن عاشور ، ومن قبلهما ابن مالك وأبو حيان وغيرهم ، وقال الشنقيطي : « وقال بعض العلماء : إن قوله : ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ في محل جر معطوفًا على الضمير ، وعليه فتقرير المعنى : قل اللّٰه يفتيكم فيهن وفيما يتلى عليكم . وهذا الوجه يضعفه أمران : أن اللّٰه يفتي بما يتلى في الكتاب ، ولا يفتي فيه ، لظهور أمره ، والثاني : أن العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ضعفه غير واحد من علماء العربية ، وأجازه ابن مالك مستدلًا بقراءة حمزة : « والأرحام » بالخفض : عطفًا على الضمير من قوله تعالى : « تساءلون » وبوروده في الشعر ، كقوله :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا　　　فأذهب فما بك والأيام من عجب

يجر الأيام عطفًا على الكاف ، ونظيره قول الآخر :

نعلق في مثل السواري سيوفنا　　　وما بينها والكعب غوط نفانف

بجر الكعب معطوفًا على الضمير قبله ، وقول الآخر :

وقد رام آفاق السماء فلم يجد　　　له مصعدًا فيها ولا الأرض مقعدًا(٢)

قوله : ولا الأرض بالجر معطوفًا على ما قبله . وقول الآخر :

أمر على الكتيبة لست أدري　　　أحتفي كان فيها أم سواها(٣)

(١) من الآية ١٢٧ في سورة النساء .

(٢) البيت الطويل ، ولم أجده منسوبًا إلى أحد في شيء من المصادر التي رجعت إليها ، على كثرتها ، كما لم أعرف له سابقًا ولا لا حقًا .

(٣) البيت من الوافر ، للعباس بن مرداس ، كما في ديوانه ، ص ٢٧ ، برواية : أقاتل في الكتيبة لا أبالي ... إلخ ، وفي ص ١٦٣ منه برواية : أشد على الكتيبة لا أبالي ... إلخ ، والحماسة الشجرية ١/ ٣٣ ، =

فسواها في محل جر بالعطف على الضمير . وأجيب عن الآية بجواز كونه قسمًا ، والله تعالى له أن يقسم بما شاء من خلقه ، كما أقسم بمخلوقاته كلها في قوله تعالى : ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾(١) . الآية ، وعن الأبيات بأنها شذوذ يحفظ ولا يقاس عليه » .

هذا رأي الشنقطي ، والجديد فيه حقًّا هو تضعيفه هذا العطف من حيث المعنى بقوله : إن الله يفتي بما في الكتاب ، ولا يفتي فيه ، لظهور أمره . فهي ملاحظة جيدة لم يقف عليها الباحث عند غيره . وكم عند الشنقيطي من طريف وتالد .

وبعد تلخيص رأيه استرسل في ذكر آراء غيره من العلماء السابقين كابن القيم والقرطبي ، فقال : « وصحح العلامة ابن القيم - رحمه الله - جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وجعل منه قوله تعالى : ﴿حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٢) . فقال : إن قوله : « ومن » في محل جر عطفًا على الضمير المجرور في قوله « حسبك » ، وتقرير المعنى عليه : حسبك الله أي كافيك وكافي من اتبعك من المؤمنين . وأجاز ابن القيم والقرطبي في قوله تعالى : « ومن اتبعك » أن يكون منصوبًا معطوفًا على المحل ؛ لأن الكاف مخفوض في محل نصب . ونظيره قول الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ... فحسبك والضحاك سيف مهند(٣)

ينصب الضاك كما ذكرنا . وجعل بعض العلماء منه قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ

= والإنصاف ١/ ٢٩٦.

(١) الآيتان ٣٨، ٣٩ من سورة الحاقة .

(٢) من الآية ٦٤ من سورة الأنفال .

(٣) البيت من الطويل ، ورد في كثير من المصادر بلا نسبة ، استشهد به القرطبي ٨/ ٢٨ في تفسير قوله عز وجل ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾ في الآية ٦٢ من سورة الأنفال ، وكذلك ابن القيم في زاد المعاد ١/ ٣٦.

﴿فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ۝٢٠﴾[١] . فقال : « ومن » عطف على ضمير الخطاب في قوله : « لكم » وتقرير المعنى عليه : جعلنا لكم ولمن لستم له برازقين فيها معايش . وكذلك إعراب « ما يتلى » بأنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره « في الكتاب » وإعرابه منصوبًا على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره : ويبين لكم ما يتلى ، وإعرابه مجرورًا على أنه قسم كل ذلك غير ظاهر »[٢] ؛ لما في ذلك من التكلف الظاهر والتأويلات البعيدة والتقديرات التي لا يحتاج إليها المعنى وتفسير الآية ، مما يعد تمحلًا ينبغي أن ينزه عنه كتاب اللَّه تعالى . والعلم عنده عز وجل .

أما آية البقرة وهي قوله تعالى : ﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ فقد تقدم أن جمهور القراء على قراءتها بالجر ، وقرئ شاذًا بالرفع[٣] . ولا شاهد لنا فيه ، وإنما موضوعنا هو قراءة الجر التي يكاد القراء يجمعون عليها بل قد أجمع عليها قراء المتواتر . وقد اختلف النحاة والمفسرون في جره على أقوال : أحدها أنه عطف على « سبيل اللَّه » أي وصدّ عن سبيل اللَّه وعن المسجد الحرام ، وهو قول المبرد[٤] وتبعه الزمخشري[٥] وابن عطية ، وقال : « وهو الصحيح »[٦] . والثاني : أنه عطف على الهاء من « به » وقد تقدم هذا . والثالث : أنه معطوف على الشهر الحرام ، قاله الفراء ، وأضاف : « إذ التقدير : يسألونك عن القتال في الشهر الحرام والمسجد الحرام »[٧] . والرابع ؛ أن يتعلق بفعل

(١) الآية ٢٠من سورة الحجر .

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ١/٤٢٢- ٤٢٣ .

(٣) البحر المحيط ٢/ ١٤٧، وخرجها السمين بقوله : « أما رفعه فوجهه أنه عطف على « وكفر به » على حذف مضاف تقديره ، وكفر بالمسجد ، فحذفت الباء وأضيف كفر إلى المسجد ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولا يخفى ما فيه من التكلف إلا أنه لا تخرج هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك » ، ينظر : الدر المصون ٢/ ٣٩٧.

(٤) كما في البحر المحيط ٢/ ١٤٧.

(٥) الكشاف ١/ ٣٥٧.

(٦) المحرر الوجيز ٢/ ١٦١.

(٧) معاني القرآن للفراء ١/ ١٤١.

محذوف، دل عليه المصدر، تقديره: ويصدون عن المسجد الحرام، قاله أبو البقاء وجعله جيدًا[١]. والخامس: أن يكون الواو للقسم، نقله الألوسي عن بعض النحاة[٢]. فهذه خمسة أوجه في تخريج وجه الجر في هذه الآية، ناقشها النحاة والمفسرون وغيرهم، وكل يقوي الوجه الذي يختاره، ويضعف ما عداه من الأوجه الإعرابية، ويبدو للباحث أن الوجه الأول هو أقوى الوجوه في هذه الآية بالذات، وإن تكلف أبو البقاء والسمين في رده بأنه يؤدي إلى الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وقررا ذلك بأن «صدّ» مصدر مقدر بأن والفعل، وأن موصول حرفي، فإذا جعل «والمسجد» عطفًا على «سبيل اللّه» فهو من تمام الصلة، وفصل بينهما بأجنبي وهو «وكفر به»، ومعنى كونه أجنبيًا أنه لا تعلق له بالصلة، فإن قيل: يتوسع في الظرف وحرف الجر ما لا يتوسع في غيرهما، قيل: إنما قيل بذلك في التقديم لا في الفصل[٣]. ألا ترى أن السمين هنا يبدو متعسفًا في رد هذا الوجه؛ لأنه اختار الوجه الثاني؛ وإلا فما الداعي إلى تأويل المصدر الصريح بأن والفعل، وإنما ينبغي العكس.

وقد تقدم كلام النحاة عن تضعيف الوجه الثاني بما يغني عن الإعادة. أما الوجه الثالث فيقول عنه أبو البقاء: «وضعف هذا بأن القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام؛ إذ لم يشكوا في تعظيمه، وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام؛ لأنه وقع منهم، ولم يشعروا بدخوله، فخافوا من الإثم، وكان المشركون عيروهم بذلك»[٤]. ونقل مثل هذا الرد عن أبي على الفارسي، وقال أبو جعفر النحاس في رد هذا الوجه: «وهذا لا وجه له؛ لأن القوم لم يكونوا في شك من عظيم ما أتى المشركون إلى المسلمين في إخراجهم من منازلهم بمكة، حتى يحتاجوا إلى المسألة»[٥]. وينقل الرازي في

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعبكري ١/ ٩٣.

(٢) ينظر: روح المعاني، للألوسي ١/ ١٠٩.

(٣) ينظر: التبيان ١/ ١٧٥، والدر المصون ٢/ ٣٩٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٧٥.

(٥) إعراب القرآن، للنحاس ١/ ٢٥٩.

تفسيره قولًا في رد الوجه الثالث بما لا يخرج عما تقدم عن الفارسي والعكبري والنحاس ، ولكنه يضيف إلى ذلك أن الأخذ بهذا الرأي في الآية يؤدي إلى القول : إن القتال في الشهر الحرام كفر ، وهذا خطأ بالإجماع . وكذلك يقول : إن الأخذ بهذا القول يجعل إخراج أهل المسجد الحرام منه كفرًا . وهذا خطأ أيضًا ، ثم رد الرازي هذه الاعتراضات بعد عرضها بأدلتها ؛ لأنه من أكثر الناس تأييدًا لهذا الوجه الثالث تبعًا للرماني الذي مال إلى قول الفراء ، حيث قال : « وما ذكره الفراء ليس يمتنع ؛ لأن القوم لما استعظموا القتال في الشهر الحرام ، وكان القتال عند المسجد الحرام يجري مجراه في الاستعظام ، جمعوهما كذلك في السؤال ، وإن كان القتال إنما وقع في الشهر الحرام ، خاصة ، كأنهم قالوا : قد استحللتم الشهر الحرام والمسجد الحرام » . ينقل الرازي هذا النص من كلام الرماني مؤيدًا له ، ويضيف إليه متسائلًا : « ومن الذي أخبركم بأنه ما وقع السؤال عن القتال في المسجد الحرام ؟ بل الظاهر أنه وقع ؛ لأن القوم كانوا مستعظمين للقتال في الشهر الحرام وفي البلد الحرام . وكان أحدهما كالآخر في القبح عند القوم ، فالظاهر أنهم جمعوهما في السؤال » ولم يكتف الرازي بهذا ، بل زاد عليه ، فلجأ إلى تعضيد رأيه بتكفير من قاتل في الشهر الحرام ، حيث قال : « وعندنا أن قتالًا واحدًا في الشهر الحرام كفر » ثم رد على قول من ذهب إلى أن إخراج أهل المسجد الحرام منه ليس بكفر بأن « المراد من أهل المسجد الحرام هم الرسول عليه السلام والصحابة ، وإخراج الرسول من المسجد الحرام على سبيل الإذلال لا شك أنه كفر ، وهو مع كونه كفرًا فهو ظلم »(١) . وإلى هذا الحد يدافع الفخر الرازي عن هذا الوجه ، وليس فيه عطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار .

أما السمين الحلبي فقد حكي قول أبي البقاء السابق ، وقال في الرد عليه : « ولا يظهر ضعفه بذلك ؛ لأنه على هذا التخريج يكون سؤالهم عن شيئين أحدهما : القتال

(١) مفاتح الغيب ٦/ ٣٥.

في الشهر الحرام ، والثاني القتال في المسجد الحرام ؛ لأنهم لا يسألون عن ذات الشهر ولا عن ذات المسجد ، وإنما يسألون عن القتال فيهما ، كما ذكرتم ، فأجيبوا بأن القتال في الشهر الحرام كبير وصد عن سبيل اللّه تعالى ، فيكون « قتال » قد أخبر عنه بأنه كبير وأنه صد عن سبيل اللّه ، وأجيبوا بأن القتال في المسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر من القتال في الشهر الحرام » ولكن السمين يحس بضعف هذا التخريج وبعده عن أساليب الكتاب المبين ، وصعوبته ، فيعقب عليه بقوله مختتمًا رده : « وفي الجملة فعطفه على الشهر الحرام متكلف جدًّا يبعد عنه نظم القرآن والتركيب الفصيح »(١) .

أما الوجه الرابع الذي ذهب إليه أبو البقاء العكبري وجعله جيدًا ، فيرده السمين بقوله : « وهذا غير جيد ؛ لأنه يلزم منه حذف حرف الجر وبقاء عمله ، ولا يجوز ذلك إلا في صور ليس هذا منها ، على خلاف في بعضها ، ونص النحويون على أنه ضرورة كقوله :

إذا قيل : أيّ الناس شر قبيلة أشار كليب بالأكف الأصابع(٢)

أي إلى كليب . وأما الوجه الخامس فلم يذكره السمين ، وقد سبق رد بعضهم له بما لا مزيد عليه .

ويبدو السمين متحمسًا غاية الحماسة في الدفاع عن صحة هذا العطف ووروده في لغة العرب ، فهو أشد المنافحين عنه فيما وقف عليه الباحث ، وقد تقدم في مستهل هذا الفصل قوله : « والذي ينبغي أنه يجوز مطلقًا لكثرة السماع الوارد به ، وضعف دليل المانعين ، واعتضاده بالقياس » ، وقد أورد دليلًا على ذلك بعض ما تقدم من الآيات ، وحكاية القطرب « ما فيها غيره وفرسه » ، أما شواهد الشعر فيبدو أنها كثيرة ،

---

(١) الدر المصون ٢/ ٣٩٧.

(٢) البيت من الطويل ، ينسب إلى الفرزدق ، وهو في ديوانه ، ص ٥٢٠، كما ينسب إلى جرير ، في ديوانه ، ص ٣٥٧، باختلاف في الرواية ، وهو من شواهد التصريح ١/ ٢١٢، والعيني ٢/ ٥٢٤، والخزانة ٣/ ٦٦٩، والهمع ٢/ ٣٦، والدرر اللوامع ٤/ ١٩١، ٥/ ١٨٥.

وقد أورد قدرًا صالحًا منها مع حروف العطف المختلفة ثم علق عليها بقوله : « فكثرة ورود هذا وتصرفهم في حروف العطف ، فجاءوا تارة بالواو ، وأخرى بلا ، وأخرى بأم ، وأخرى ببل ، دليل على جوازه أما ضعف الدليل - يعني دليل المانعين - فهو أنهم منعوا ذلك ؛ لأن الضمير كالتنوين ، فكما لا يعطف التنوين لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار . ووجه ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلة ألا يعطف على الضمير مطلقًا ، أعني سواء كان مرفوع الموضع أو منصوبه ، أو مجروره ، وسواء أعيد معه الخافض أم لا ، كالتنوين . أما القياس فلأنه تابع من التوابع الخمسة ، فكما يؤكد الضمير المجرور ، ويبدل منه ، فكذلك يعطف عليه »(١) . هذا آخر كلامه في هذه المسألة ، وللباحث عليه نظر من عدة جوانب : أولها : أن الشواهد الشعرية - وأكثرها مجهول - لا صلة لها بما نحن بصدد مناقشته ، إذ صلة لها بالمسألة الخلافية من أساسها ، فهي وإن كثرت محل اتفاق بين الجميع لا اختلاف فيها البتة ، إذ لم يزعم أحد أن هذا العطف لا يجوز حتى في الضرورة الشعرية ، فلا وجه - إذا - هنا لإيراد الشعر ؛ لأنه محل الضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات حتى في أحكام الدين بله أحكام غيره . وعليه فاللجوء إلى الشعر في مسألتنا هذه لا يعدو كونه هروبًا عن ميدان الخلاف وإثارة معركة في غير معترك ، إذ يمكن عد كل ما أوردوه من الشعر ضرورة خاصة به ؛ لأن للشعر لغته التي قد لا تصلح بالضرورة للنثر ، وذلك كثير في اللغة معروف(٢) . فلندع شواهد الشعر هنا مهما كثرت وكيفما كانت ، ولنبحث عن شواهد النثر التي لا ضرورة فيها ، وبناء رأينا في المسألة عليها .

والثاني : أن ما ذكره في ضعف دليل المانعين ليس هو وحده دليلهم ، بل أوردوا أدلة أخرى ، منها ما تقدم في كلام أبي عثمان المازني الذي نقله عنه السيرافي في شرحه على الكتاب ، ومنها قولهم : « إنهم لم يستحسنوا عطف المظهر على المضمر

---

(١) الدر المصون ٢/ ٣٩٧.

(٢) ينظر : كتاب الضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر.

المرفوع بلا فاصل، فلا يجوز أن يقال: اذهب وزيد، وذهبت وزيد، بل يقولون: اذهب أنت وزيد، وذهبت أنا وزيد ... مع أن الضمير المرفوع قد ينفصل، فإذا لم يجز عطف المظهر على المضمر المرفوع مع أنه أقوى من الضمير المجرور؛ بسبب أنه قد ينفصل، فلأن لا يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور مع أنه البتة لا ينفصل كان أولى »[١].

والثالث: أن ما قدمه من القياس لا يختلف عن الأدلة العقلية الفلسفية التي قدمها المانعون، واللغة إنما ينبغي إثباتها بالسماع عن العرب والنقل، لا بمجرد الرأي والفلسفة العقلية، فما انتهى إليه السمين هنا لا يقل ضعفًا عما انتهى إليه الرازي في قوله: « واعلم أن هذه الوجوه ليست قوية في دفع الروايات في اللغات، وذلك؛ لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءات من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة »[٢]. وكل هذا - في نظر الباحث - انصراف عن القضية محل الخلاف، فثبوت القراءة وكونها سبعية، والثناء على حمزة ببيان فضله، كما انصرف إلى ذلك أبو حيان أيضًا[٣] يبدو أن كل ذلك لا صلة له بما نحن بصدده. وقد تقدم الرد على الذين أنكروا قراءة جر الأرحام من حيث الرواية أو اللغة أو القياس، وهم قلة من النحاة والمفسرين القدامى، ويبقى الخلاف في ثبوت صحة هذا العطف في سعة كلام العرب بلا احتمال، والذي ينتهي إليه الباحث بعد هذا العرض الطويل لهذه المسألة من كتب النحو والتفسير وغيرها، أن هذا العطف لم يثبت لغة في أي نص لا ضرورة فيه ولا احتمال، فكل ما استدل به المجيزون لهذا العطف دائر بين الضرورة التي تختص بالشعر، وبين الاحتمال الذي يسقط به الاستدلال، وحتى شواهد الشعر إذا أخرجنا منها المجهول الذي لا يمكن

---

(١) الدر المصون ٢/ ٣٩٦.

(٢) مفاتح الغيب ٩/ ١٦٣.

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.

الاعتماد عليه في التعقيد ، فإن ما بقي منه يمكن عده من باب الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، ولا خلاف في أن الكثير الشائع في لغة القرآن هو إعادة حرف الجر في هذا الأسلوب ، وكذلك كلام العرب في غير القرآن . وعليه يبدو للباحث أن المذهب الوسط في هذا القضية أن يحمل ما ورد من النصوص على جواز هذا العطف في الشعر مطلقًا ، وفي النثر على قلة . وأسأل اللّٰه عز وجل أن يجعل الجهد الكبير الذي بذله أسلافنا في كل مسألة من مسائل هذه اللغة الشريفة خدمة لكتاب اللّٰه عز وجل ، وفي ميزان حسناتهم يوم القيامة .

ويخلص الباحث من هذا كله إلى أن سيبويه « رحمه اللّٰه » وإن كان ممن يرى جواز هذا العطف في الشعر دون النثر ، بناءً على ما سمعه عن العرب ورواه عن شيخه الخليل فهو لم يذكر قراءة جر الأرحام ، ولا تعرض لها من قريب أو بعيد لا هو ولا شيخه الخليل ، بل لم يذكر هذه الآية البتة في الكتاب ، فاتهامه بالطعن[(١)] في هذه القراءة ظلم الحكم فيه إلى اللّٰه تعالى ، فالعلم عنده وإليه يرجع الأمر كله[(٢)] .

---

(١) ينظر : كتاب الدفاع عن القرآن الكريم ، ص ١- ٣٠، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن ص ٢١- ٣٣.

(٢) للاطلاع على مزيد من المراجع عن هذه المسألة ، إضافة إلى ما سبق ، يمكن الرجوع إلى ما يلي :

١- معاني القرآن للأخفش ١/ ١٤١.
٢- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، ص ٤٩٨.
٣- الكامل ، للمبرد ٣/ ٣٩.
٤- المذكر والمؤنث ، لابن الأنباري ١/ ٣٧٧، ١/ ٣٣١.
٥- اللامات ، للزجاجي ، ص ٥٢.
٦- ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، ص ١٥٢.
٧- البصريات ، لأبي علي الفارسي ، ص ٦٣٥، ٧٧٥.
٨- اللمع ، لابن جني ، ص ١٨٥.
٩- التبصرة والتذكرة ، للصيمري ١/ ١٤٢.
١٠- شرح اللمع ، لابن برهان ، ص ٢٦٦.

=

....

= ١١- شرح المقدمة المحتسبة، لابن بابشاذ، ص ٥٣٢.

١٢- الإفصاح في الأبيات المشكلة الإعراب للفارقي، ص ٣٠، وأسرار النحو، لابن كمال باشا، ص ١٢٦.

١٣- شرح ملحة الإعراب، للحريري، ص ٣٠٣.

١٤- أمالي ابن الشجري ٢/ ٢١٢.

١٥- كشف المشكل، للحيدرة اليمني ١/ ٦٣٨، ٢/٢٠٥- ٢٠٦.

١٦- التخمير، للخوارزمي ٢/ ١٢٩.

١٧- شرح المفصل، لابن يعيش ٣/ ٢٧، ٣/ ٧٩، ٨/ ٥٣.

١٨- أمالي ابن الحاجب ٤/ ١٨٥.

١٩- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/ ٢٤٤.

٢٠- شرح الكافية الشافية، ص ٦٩٣، ١٢٤٩.

٢١- شواهد التوضيح، ص ١٠٩، ١١٨.

٢٢- لباب الإعراب، للاسفراييني، ص ٤٠٨.

٢٣- شرح ابن الناظم، ص ٥٤٤.

٢٤- البسيط، لابن أبي الربيع ١/ ٣٤٦.

٢٥- الإرشاد، للكيشي ١/ ٤٠٢.

٢٦- شرح ألفية ابن معط، للقواس ١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٩٧.

٢٧- ارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٨.

٢٨- تذكرة النحاة، لأبي حيان، ص ١٥١.

٢٩- المساعد، لابن عقيل ٢/ ٢٣٨، ٢/ ٢٥٤، ٢/ ٤٧١.

الفصل السابع :
في الفصل بين المضاف والمضاف إليه

الكلام في هذا الفصل لا يختلف كثيرًا عما تقدم في سابقه من حيث إن القراءة التي يدور حولها الكلام في قوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾﴾[١] . انفرد بها واحد من العشرة ، وهو ابن عامر ، كما انفرد حمزة منهم بجر الأرحام في آية النساء ، الأولى ، التي كان الكلام حولها في الفصل السابق ، فالموضعان من أكثر ما كثر كلام النحاة والمفسرين والقراء حوله عرضًا ونقدًا ، وردًا وأخذًا ، ومناقشة وجدالًا ، في حوار علمي هادئ رزين أحيانًا عند بعضهم ، واتهامًا وهجومًا ، ونزاعًا واحترابًا أحيانًا عند آخرين .

وعلى الرغم من أن كلتا القراءتين سبعية متواترة كثر ناقدوهما من العلماء ، قراء كانوا أم نحاة أم مفسرين ، فقد نقدهما بعضهم من حيث الرواية ، فيما نقدهما آخرون من حيث اللغة والقياس المبني على الكثير الغالب في كلام العرب ، وكذلك يتفق الموضعان في أن الفصل بين المتضايفين كالعطف على المضمر المجرور دون إعادة الجار ، كلاهما لا يراه أكثر النحاة المتقدمين قياسًا مطردًا ، وإن رأى ذلك بعض المتأخرين كابن مالك وأبي حيان وابن هشام وغيرهم ، كما وجد في القدماء من أجاز المسألتين في سعة الكلام كيونس بن حبيب الضبي[٢] ويتفق الموضعان أخيرًا في أن بعض الباحثين المحدثين اتهم سيبويه فيهما بنقد القراءات والطعن فيها أو الاعتراض

---

(١) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٢٧- ٤٣٦، المسألة رقم (٦٠) ، والسبعة في القراءات ، ص ٢٧٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٥٣، والنشر ٢/ ٢٥٣، والحجة ٣/ ٢٧٣، والمحتسب ١/ ٢٢٩، والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩، وتفسير القرطبي ٧/ ٩٢، وروح المعاني ٣/ ٣٤.

عليها وردها[١] . وفي ذلك نظر ناقشناه في الفصل السابق ، ونحاول مثل ذلك في هذا الفصل بإذن اللّٰه تعالى .

وابتداءً يقرر الباحث أن سيبويه لم يذكر القراءتين في كتابه ، ولا تعرض لهما بإشارة من قريب أو بعيد ، كما لم يذكر أحد من العلماء ممن وقف الباحث على كلامهم أن سيبويه قصد القراءتين بكلامه في المسألتين ، فهو بريء من هذه التهمة في نظر الباحث .

وفي هذا الفصل يقدم الباحث خلاصة ما وقف عليه في قضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الكتاب وفي كتب القراءات والتفسير والنحو قديمًا وحديثًا على نحو ما سلف له في الفصل السابق ، واللّٰه الموفق .

قد اتفق جمهور النحاة من البصريين والكوفيين على عدم جواز الفصل بين المضايفين في غير ضرورة الشعر ، وهي مسألة معروفة في كتب النحو وغيرها . يقول ابن الأنباري معللًا نقد قراءة الفصل : « ... ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر . والقرآن ليس فيه ضرورة »[٢] . « وإنما الخلاف بين المذهبين - على ما يزعم ابن الأنباري - في الفصل بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر ، أي بالمفعول به ونحوه ، فقال الكوفيون : يجوز الفصل في ضرورة الشعر بغيرهما . وقال البصريون لا يجوز . ولا يقاس على ذلك بالإجماع »[٣] .

ويبدو للباحث أن دعوى الإجماع هنا واضحة البطلان ، إذ لا معنى للإجماع على منع أسلوب ورد في كتاب اللّٰه بقراءة سبعية ، بل كيف الإجماع مع وجود من يجيز ذلك قياسًا مطردًا في كل عصر ، مثل يونس في المتقدمين وكثير من المتأخرين ،

---

(١) ينظر : الدفاع عن القرآن ، ص ١٠٤- ١٦٥ ، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن ، ص ٧٣- ٨٠.
(٢) الإنصاف ٢/ ٤٣٥.
(٣) الموضع السابق وينظر : التبيان في غريب إعراب القرآن له ، ١/ ٣٤٣.

قال الرضي : « وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف ، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر ، وهو عند يونس قياسي »[١] . وكلمة الرضى هذه أدق تصويرًا لمواقف النحاة من هذا الفصل مما قاله الأنباري ؛ لأنه نسب إلى البصريين القول بالمنع بغير الظرف والمجرور في الشعر ، وهذا يونس بن حبيب من أئمة البصريين يقول بقياسية هذا الفصل مطلقًا ، كما ذهب إلى ذلك أيضًا غيره من متأخري البصريين الذين تأتي أقوالهم عما قريب إن شاء اللّٰه تعالى . كما نسب الأنباري إلى الكوفيين القول بجواز الفصل بغير الظرف والمجرور في الشعر ، وليس هذا رأي الكوفيين جميعًا ، بدليل أننا نرى الفراء - هو إمام الكوفيين بعد الكسائي - ينكر الفصل بين المتضايفين بالمفعول ، ويتخذ موقفًا متشددًا من قراءة ابن عامر في آية الأنعام بالفصل ، إذ قرأ ببناء الفعل « زُيِّنَ » للمجهول ، ورفع « قتل » نائبًا عن الفاعل مضافًا إلى « شركائهم » بالجر ، ونصب « أولادهم » مفعولًا به فاصلًا بين المضاف والمضاف إليه . فيقول الفراء : « وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر :

فزججتها متمكنا زج القلوص أبي مزادة[٢]

بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية »[٣] .

فالفراء هنا لا يكتفي بمجرد نقد هذه القراءة بل يتعدى ذلك إلى عدها مجرد قول لنحويي أهل الحجاز ، ويدعي أنها لا نظير لها في العربية ، ويبني على ذلك أنها ليست

---

(١) شرح الكافية ، للرضي ١/ ٢٩٣.

(٢) البيت من مجزوء الكامل ، وهو من زيادات الأخفش على الكتاب ، كما ذكر الأعلم في تحصيل عين الذهب ١/ ٨٨، وينظر العيني ٢/ ٢٧٦، والخزانة ٢/ ٢٥٤، وزججتها : يعني الناقة ، أي رماها بشيء في طرفها زج كالحربة ، والمزجة ما يزج به من الآلات ، كالرمح ونحوه ، وأبو مزادة كنية رجل ، والشاهد فيه : الفصل بين الزج وأبي مزاده بالقلوص .

(٣) معاني القرآن ، للفراء ١/٣٥٧- ٣٥٨.

بشيء وقد وقف مثل هذا الموقف من قراءة أخرى شاذة فيها هذا الفصل، في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝٤٧﴾(١). إذ قرئ في الشواذ بجر «رسله» ونصب «وعده» مفعولًا به فاصلًا بين المضاف والمضاف إليه(٢). قال الفراء عنها وعن سابقتها: «ليس قول من قال: مخلف وعدَه رسلِه. ولا «زين لكثير من المشاركين قتل أولادَهم شركائهم»، بشيء وقد فسر ذلك نحويو أهل المدينة، ينشدون قوله:

فزججتها متمكنًا زج القلوص أبي مزادة

قال الفراء: باطل والصواب: زج القلوص أبو مزاده»(٣)، فالفراء في هذا النص ينكر هاتين القراءتين؛ لما فيها من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ويرد رواية الشاهد الشعري على الوجه الذي يوافقهما، ويرويه برواية أخرى لا شاهد فيها لهما، ويقول إنه لم يجد لهما مثيلًا في العربية؛ وبناءً على ذلك لا يعدهما شيئًا حسب ما يعرف من قواعد العربية المطردة عن العرب، وعبارته الشديدة تدل على أنه لا يعرف هذا الفصل قراءة متواترة أو شاذة، إذ يسمى القراءتين قولًا ليس بشيء، ويرد محاولة من يخرجهما على وجه من وجوه العربية وينظر لهما ممن يسميه نحويي أهل الحجاز عامة مرة ونحويي أهل المدينة تحديدًا مرة أخرى دون أن يسمي نحويًا أو نحاة بأعينهم. وقد وقف الزمخشري قريبًا من موقف الفراء حين قال: « ... وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله:

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة

فسيبويه بريء من عهدته»(٤). والواقع أن هذا البيت مجهول لا يعرف قائله، كما لا يعرف له سابق ولا لاحق، وينكر الزمخشري أن يكون من شواهد الكتاب،

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.

(٢) هذه القراءة ذكرها أبو حيان في البحر المحيط ٥/ ٥٣٩.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٨١- ٨٢.

(٤) الكشاف ٢/ ٢٥٢، وابن يعيش ٣/ ١٩.

ويؤيده في هذا كلام الأعلم في شرح أبيات الكتاب ، وسيأتي بيانه ، كما سيأتي بقية كلام الزمخشري وموقفه مستوفى بإذن اللّٰه تعالى . أما الفراء فلا أدري : هل كان يعلم أن القراءة بالفصل في آية الأنعام هي قراءة عبد اللّٰه بن عامر اليحصبي قاضي الشام وقارئها ، أحد القراء السبعة ؟ وكلامه لا يدل على أنه يعلم ذلك ، بل يدل على العكس ؛ إذ في كلامه : « فإن لم تكن مثبتة عن الأولين ... »[1] وسواء أكان يعلم أن هذا الفصل قراءة أم كان يعتقد أنه مجرد قول ، فهذا هو موقفه الواضح من هذه القراءة السبعية المتواترة ، من حيث لا يدري ، فيما يبدو للباحث ، وهو على كل موقف واضح التشدد لم يسبقه إليه أحد فيما أعلم ، وهذا يجعله أول فاتح لباب الطعن على هذه القراءة ، على حد تعبير الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، وقد تبع الفراء في ذلك كثير من العلماء كما سيأتي البيان .

وهذا الموقف يصور بوضوح رأيه في قضية الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ونحوه ، فهو لا يجوز ذلك قياسًا مطردًا في الشعر فضلًا عن النثر من باب الأولى ، مما يجعل ما نسبه ابن الأنباري إلى الكوفيين من جواز هذا الفصل في الشعر غير دقيق ، وقد تنبه العلامة البغدادي لذلك ، فرد عليه ، إذ رأى أن هذه النسبة مخالفة لما ذكره الفراء في قراءة ابن عامر ، فقال البغدادي تعليقًا على ما قرره ابن الأنباري في هذه المسألة : « وفيه أمران : الأول : أن نسبة جواز الفصل في الشعر بنحو المفعول إلى الكوفيين لم يعترف به الفراء وهو من أجل أئمة الكوفيين ، قال في تفسيره المعروف ب « معاني القرآن » . في سورة الأنعام عند قراءة ابن عامر ... »[2] . فذكر ما تقدم نقله عن الفراء قبل قليل .

ومما تقدم يتضح رأيي في هذه المسألة ، وهو لا يختلف كثيرًا عن رأي جمهور النحاة القدامى عمومًا . فلا يدري الباحث من أين أخذ الدكتور/ الأنصاري[3] القول

---

(١) معاني القرآن ، للفراء ١/ ٣٥٧، وينظر : تعليق محققيه في الهامش .

(٢) الخزانة ٢/ ٢٥٣.

(٣) الدفاع عن القرآن ، ص ١٠٥ ، وظاهرة التأويل في إعراب القرآن ، ص ٧٦.

بأن الكوفيين ذهبوا إلى جواز الفصل بالمفعول في الشعر مطلقًا ؟ ويتساءل الباحث : من هؤلاء الكوفيون الذين ذهبوا إلى هذا ؟ لأن الدكتور لم يذكر ذلك ، كما لم يذكر المصدر الذي أخذ منه هذه المعلومة التي لم أجدها عند غير الأنباري الذي تقدم رد البغدادي عليه ، وبناءً على ذلك يبدو أن هذه النسبة غير صحيحة ؛ إذ لم أجد لها وجودًا إلا عند ابن الأنباري قديمًا ، والدكتور / الأنصاري حديثًا ، وليس منهما من يذكر معتمده في هذه النسبة . ومثل هذا يقال عن نسبة القول بالمنع مطلقًا في غير ضرورة الشعر بالظرف والجار والمجرور إلى البصريين ، وتلك النسبة ينقضها ما جاء صريحًا في معاني الفراء ، كما أن هذه ينقضها ما تقدم عن الرضي من أن يونس يرى أنه قياسي مطلقًا ، وقد نسب القول بذلك أيضًا إلى الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة[١] وهما من أئمة البصريين ، ولم أجد أحدًا - مبلغ اطلاعي - سبقهما أو قال بمثل قوليهما من القدماء . وبناءً على ذلك يمكن القول بأن يونس هو أول من قال بجواز هذا الفصل قياسًا مطردًا مطلقًا ، وتبعه الأخفش ، فتقبلا قراءة ابن عامر قبولًا حسنًا بلا تأويل ، وتبعهما ابن الحاجب بقوله : « وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول كقراءة ابن عامر »[٢] . وبنى ابن مالك على ذلك جواز الفصل في سعة الكلام بالظرف والمجرور والمفعول ، ولم ير الفصل بالقسم معيبًا ، كما أجاز الفصل في ضرورة الشعر بالنداء والنعت والأجنبي وإلى هذا أشار في الألفية بقوله :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولًا أو ظرفًا أجز ولم يعب
فصل يمين واضطرارًا وجدا بأجنبي أو بنعت أو ندا[٣]

أما في الكافية الشافية - وهي أصل الألفية - فقد أضاف إلى ما سبق جواز الفصل بشيئين في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

---

(١) شرح ابن يعيش ٣/ ٢٣.

(٢) شرح الكافية ، للرضي ١/ ٢٩٣.

(٣) متن الألفية ، ص ٣٨، وينظر شرح الأشموني ٢/٢٧٥- ٢٧٦.

كأن أصوات - من إيغالهن بنا - أواخر الميس أصوات الفراريج[(١)]

فهذا شاذ كالفصل بالأجنبي في قول الآخر

هما أخوا - في الحرب - من لا أخا له إذا خاف يومًا نَبْوة فدعاهما[(٢)]

« فهذا وما قبله لا يجوز في الاختيار، بل هو مخصوص بالإضرار لوجهين :

أحدهما : أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف، فتمحضت أجنبيته . والثاني : أنه فصل بحرف جر أو ما فيه معنى حرف جر مع كون المضاف مقتضيًا للجر... بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولًا بينهما بمفعول المصدر، فإن المحذورين فيها مأمونان، مع أن الفاعل كجزء من عامله، فلا يضر فصله ؛ لأن رتبته منبهة عليه، والمفعول بخلاف ذلك . فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر - رحمه الله تعالى - غير منافية لقياس العربية، على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها ؛ لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل وإن لم تساو صحتها صحة هذه القراءة المذكورة ولا قاربتها، كقولهم : استحوذ، وقياسه : استحاذ ... »[(٣)]

وفي هذا الأخير نظر، إذ ورد هذا الفعل بقراءة جميع القراء في قوله تعالى : ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ﴾[(٤)] فكيف يصح القول : إن صحتها لم

---

(١) البيت من البسيط، من قصيدة لذي الرمة في ديوانه، ص ٧٦٦، وروايته : أنقاض الفراريج، والميس : شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب، يريد : أن رحالهم جديدة، وقد طال سيرهم، فبعض الرحل يحك بعضًا، فيحدث مثل أصوات الفراريج ؛ من اضطراب الرحال ؛ لشدة السير، والشاهد فيه الفصل بين أصوات وأواخر . وانظر : أسرار البلاغة، للجرجاني، ص ١٠٢.

(٢) البيت من الطويل، واختلفوا في قائله، ينظر : شرح الحماسة، للمرزوقي ١/ ٦٣١، والإنصاف ١/ ٢٥١، والعيني ٣/ ٤٧٢، وابن يعيش ٣/ ٢١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٠٦، ٢/ ٩٨٠، ونوادر أبي زيد، ص ١١٥، وفي أكثر هذه المواضع نسبته إلى امرأة من قيس بن ثعلبة اسمها درنى بنت عبعبة .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٢.

(٤) من الآية ١٩ من سورة المجادلة، وفي سورة النساء الآية ١٤١، قوله عز وجل : ﴿وَإِن كَانَ لِلْكَٰفِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوٓاْ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ ولا خلاف في قراءتها أيضًا .

تساو صحة القراءة المذكورة ولا قاربتها ؟ فهل المجمع عليه في القراءة أقل درجة من المختلف فيه ؟ ما أظن أن هذا يقول به أحد أبدًا واللَّه أعلم .

وقد استشهد ابن مالك لقراءة ابن عامر بقول الطرماح :

يطفن بحوزي المراتع لم يرع بواديه من قرع - القَسيّ - الكنائن[١]

وبما تقدم من إنشاد الأخفش من قول الآخر ، فزججتها بمزجة ... إلخ كما استشهد لها بما أنشده الأزهري ، لأبي جندل الطهوي في صفة جراد :

يفرك حب السنبل الكنافج بالقاع فرك - القطن - المحالج[٢]

وبما أنشده أبو عبيدة من قول الآخر :

وحلق الماذي والقوانس فداسهم دوس - الحصادَ - الدائس[٣]

وبرواية أبي العباس ثعلب بجر « مطر » في قول الأحوص :

لئن كان النكاح أحلَّ شيءٍ فإن نكاحها مطرٍ حرام[٤]

أي نكاح مطر إياها . وبرواية الكسائي بنصب « الدراهم » وجر « تنقاد » في الفرزدق :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي - الدراهم - تنقاد الصياريف[٥]

---

(١) البيت من الطويل ، في قصيدة للطرماح في وصف بقر الوحش ، في ديوانه ، ص ١٦٩ ، والحوزي : فحلها ، وهو في الأصل : المتوحد ، ولم يرعْ ، مبنيًا للمجهول : لم يفزع بالوادي الذي هو فيه .

(٢) هذا من الرجز المسدس ، وسنبل كنافج : مكتنزٌ . ينظر تهذيب اللغة ، للأزهري ١/ ٤١٩ .

(٣) هذا الرجز نسبه العيني ٣/ ٤٦١ ، إلى عمرو بن كلثوم ، والحلق : الدروع ، والماذي والماذية من الدروع : البيضاء ، والقوانس : جمع قونس ، وهو أعلى البيضة من الحديد .

(٤) البيت من الوافر لعبد اللَّه بن محمد الأنصاري المعروف بالأحوص ، في ديوانه ، ص ١٧٣ ، من قصيدة له استشهد النحاة بكثير من أبياتها في أبواب النحو والصرف ، ويروى البيت بنصب « مطر » مفعولًا به للمصدر المضاف إلى فاعله الضمير ، وهي الرواية المعروفة المشهورة في النحو والأدب ، ولم أجد رواية جر « مطر » إلا عند أبي العباس ثعلب .

(٥) البيت من البسيط وهو بيت مفرد في ديوان الفرزدق ، ص ٥٧٠ ، في وصف قوة ناقته ، وهي مرجع الضمير ، والهاجرة ؛ وقت اشتداد الحر في الظهيرة ، والنفي : الرد ، وكل شيء نفيته قد رددته ، =

وبغير ذلك مما رواه أئمة العربية، من نحو قول الشاعر:

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق - البغاث - الأجادل
ومن يلغ أعقاب الأمور فإنه جدير بهلك آجل أو معاجل(١)

ثم ذكر الفصل بالمفعول به بين اسم فاعل ومجرور بإضافته إليه في قراءة بعض القراء: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ ومثل لهذا بقوله: «مخلف - الوعد - محقِ ذو نكد»، أي: مخلف محق الوعد ذو نكد، والمحق صاحب الحق. واستشهد لهذا بقول الشاعر:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع - فضله - المحتاج(٢)

ثم ذكر أن من النادر الفصل بالمفعول به بين مضاف غير مصدر ومضاف إليه كما في قوله:

يسقي امتياحًا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف(٣)

ومثل هذا في الندرة الفصل بالتابع في قول معاوية رضي الله عنه:

نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب(٤)

= ونفي الدراهم إثارتها؛ أي: للانتقاد، أي التمييز بين جيدها ورديئها.

(١) البيتان من الطويل، والبغات من الطير: ما يصاد ولا يصيد، والأجادل: الصقور، والهلك والهلاك واحد، نسبهما ابن مالك في شرح عمدة اللافظ، ص ٣٨٠، لبعض الطائيين، بلا تحديد ينظر: العيني ٣/ ٤٦٥، والأشموني ٢/ ٢٧٦، والتصريح على التوضيح ٢/ ٥٧.

(٢) هذا البيت من الكامل وهو مجهول القائل ويؤمك: يقصدك. والشاهد فيه واضح.

(٣) البيت من البسيط، من قصيدة لجرير، في ديوانه، ص ٣٨٦، يمدح فيها يزيد بن عبد الملك، ويهجو آل المهلب، ورواية الديوان بجر المسواك ونصب ريقتها، والضمير يعود إلى أم عمرو في قوله قبل البيت الشاهد.

ما استوصف الناس من شيء يروقهم إلا أرى أم عمرو فوق ما وصفوا

والامتياح: أراد به الاستياك، أي استخراج الريق بالسواك، والرصف: جمع رصفة، وهي حجارة مرصوفة بعضها إلى بعض، والماء الخارج منها أرق وأصفى.

(٤) البيت من الطويل، وقصته معروفة، والأباطح جمع أبطح، وأراد به مكة المكرمة.

أراد : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه « وعلى الجملة لا يستعمل الفصل بما ليس معمولًا للمضاف ... ويسهل إذا كان بمعمول المضاف . فإن كان منصوبًا أو مجرورًا جاز بغير ضعف ولم يخص بالشعر ، كقراءة ابن عامر ، وقول النبي ﷺ : « هل أنتم تاركو لي صاحبي »[1] ؛ لأن كونه معمولًا للمضاف يزيل أجنبيته ، وكونه غير مرفوع ولا في حكم مرفوع يسوغ نية تأخيره . فإن كان معمولًا للمضاف وهو مرفوع ، فالفصل به أسهل من الفصل بمعمول لغير المضاف . وهذا مثاله قول الراجز :

ما إن وجدنا للَّهوى من طب   ولا عدمنا قهر - وجدٌّ - صبّ[2]

يريد : قهر صب وجدّ ... ومن النادر الوارد في ضرورة الشعر الفصل بالنداء كما في قول الراجز :

كأن برذون - أبا عصام -   زيد حمار دق باللجام[3]

أراد : كأن برذون زيد يا أبا عصام حمار دق باللجام ، وروى الكسائي عن العرب قولهم : هذا غلام - واللَّه - زيد . كما روى أبو عبيدة عنهم قولهم : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت - واللَّه - ربها »[4] . وهذان لا ضرورة فيهما ؛ لكونهما في نثر ، و « إنما جاء ذلك في اليمين ؛ لأنها في أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ، ولهذا يسمونها في

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ٥/٦٧- ٦٨، عن أبي الدرداء ، رضي اللَّه عنه ، وينظر : شواهد التوضيح ، لابن مالك ص ١٦٧.

(٢) هذا الرجز لم ينسبوه إلى أحد ، وينظر : شرح التسهيل ٢/ ١٨٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣، والعيني ٣/ ٤٨٣.

(٣) هذا الرجز لم ينسب لقائل معين . والبرذون : الدابة أو ما ليس بعربي من الخيل .

(٤) هذه العبارة لم أفهم معناها تحديدًا ، كما لم أجد أحدًا وضح المعنى المقصود منها ، والشاهد فيه واضح .

مثل هذا النحو لغوًا »[١] . وهذا القول وإن جاء في معرض الرد على ما جاء في حكايتي الكسائي وأبي عبيدة السابقتين فإنه يدل على جواز الفصل باليمين في سعة الكلام اختيارًا ، وإن كان ذلك نادرًا .

وذكر أخيرًا الفصل بـ « إما » وهو مغتفر في الشعر مع شذوذ وندور ، ومثاله قول الشاعر :

هما خطتا - إما إسار ومنة - وإما دم والقتل بالحر أجدر[٢]

« فيمن رواه بالجر . ويروى بالرفع في إسار على حذف النون « من خطتا » للضرورة »[٣] . وإلى جميع ما تقدم أشار ابن مالك في الكافية الشافية بقوله مصرحًا بأن عمدته في الحجة قراءة ابن عامر :

وظرف أو شبيهه قد يفصل — جزئي إضافة وقد يستعمل
فصلان في اضطرار بعض الشعرا — وفي اختيار قد أضافوا المصدرا
لفاعل من بعد مفعول حجز — كقول بعض القائلين للرجز
يفرك حب السنبل الكنافج — بالقاع فرك القطن المحالج
وعمدتي قراءة ابن عامر — وكم لها من عاضد وناصر
ومثل ذا مع اسم مفعول ورد — كمخلف الوعد محق ذو نكد
وغير مصدر مضافًا فصلا — في الشعر بالمفعول أيضًا فاعقلا
وفصل تابع وفاعل ندر — في الشعر والفصل بـ « إما » مغتفر

---

(١) الإنصاف ٢/ ٤٣٥.

(٢) البيت من الطويل ، لتأبط شرًا ، من أبيات قالها في قصة فراره من هذيل ، وهي مشهورة ، ينظر : الحماسة ، لأبي تمام ١/ ٣٦. والبغدادي ، في الخزانة ٧/ ٥٠٠، والأغاني ٢١/ ١٥٩، وروايته : لكم خصلة إما فداء ومنة ... إلخ ، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية . وذكر البغدادي احتمال أن تكون الإضافة على الحكاية ، وهو أوضح .

(٣) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ٢/٩٧٨- ٩٩٤.

والفصل بالندا أتى اضطرارًا وباليمين قد أتى اختيارا[(١)]

وهكذا ذهب ابن مالك إلى ما عهد عنه من استدلال بكل قراءة، ودفاع عن القراء. وقريب مما تقدم عبارته في التسهيل وهي: «الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعًا جدير بأن يكون جائزًا في الاختيار ولا يخص بالاضطرار ... وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر ... لأنها ثابتة بالتواتر ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم، فإنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعرف عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهدًا على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان - رضي اللّه عنه - وتجويز ما قرأ به في قياس العربية قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور: أحدها كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به، والثاني كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، والثالث كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقدم، بمقتضى الفاعلية المعنوية. فلو لم يستعمل العرب الفصل المشار عليه لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا، فاستحق الفصل غير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه»[(٢)]. هكذا قبل ابن مالك قراءة ابن عامر، ودافع عنها، ولم يمنعه من ذلك موقف الطعن فيها الذي وقفه بعض العلماء قبله، حيث رفضوها واتهموا صاحبها بالجهل، كما رموه بالخطأ واللحن والبعد عن قياس العربية، كما تقدم صنيع الفراء، وأشد منه فعلة الزمخشري في الكشاف وابن الأنباري في الإنصاف. فمما قاله الزمخشري: «أما قراءة ابن عامر ... فشيء لو كان في مكان الضرورات - وهو الشعر - لكان سمجًا مردودًا، كما سمج ورد: زج القلوص أبي مزادة، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن

---

(١) الموضع السابق.

(٢) شرح التسهيل، لابن مالك ٢/ ١٨٢.

نظمه وجزالته، والذي حمله - يقصد ابن عامر - على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوبًا بالياء ... ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب »(١) . ولا يخفى ما في هذا الكلام من الجراءة على الحق، لا يرتضيها مسلم صادق الإسلام، ولا أدري ما الحامل للزمخشري على هذا، وهو من هو علمًا وعقلًا وإمامة . فاللّٰه أعلم بحقيقة الحال .

أما ابن الأنباري فقد تقدم بعض كلامه، ومنه قوله عن هذه القراءة : « ولو كانت هذه القراءة صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي هذه القراءة »(٢) .

وقد أشار الباحث من قبل إلى بطلان دعوى الإجماع في هذا الموضع، وكان المنهج الحق يقتضي عدم رد هذه القراءة المستوفية لشروط القراءة الصحيحة في أعلى درجاتها، بل يقتضى تفصيل القاعدة النحوية عليها، لأنه لا يجوز قياس القرآن على شيء البتة، بل الواجب القياس عليه؛ لأنه النص الصحيح الثابت بالتواتر، ولا شيء من النصوص التي يستشهد بها يشبهه أو يقاربه في قوة إثباته وتواتر روايته والقطع بصحته، وقد تقدم أن الرواية إذا ثبتت عن أئمة القراءة، لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها، كما قال الداني من القراء وسيبويه من النحاة . وقد أحسن الإمام الشاطبي حين أشار إلى أن القياس لا مدخل له في القراءة بقوله :

وما لقياس في القراءة مدخل ... فدونك ما فيه الرضي متكفلا(٣)

قد سار إلى ما قرره ابن مالك في هذه المسألة كثير ممن جاء بعده كابن هشام

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٢.

(٢) الإنصاف ١/ ١٦٥، المسألة (٦٠)

(٣) ينظر : الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ص ١٦٧.

الأنصاري[١] وأبي حيان النحوي[٢] وتلميذيه ابن مكتوم القيسي[٣] والسمين الحلبي[٤] وجلال الدين السيوطي[٥] ومن أصحاب الحواشي الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي[٦] والصاوي[٧] والجمل[٨] في حاشيتيهما على تفسير الجلالين. ويكاد المتأخرون يجمعون على الأخذ بهذا المذهب في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه. وقد كتب السمين الحلبي حول هذه المسألة وآراء العلماء فيها منعًا وإجازة، ورد بعضهم على بعض ما يقارب عشرين صفحة في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون[٩] كما كتب عليها العلامة المحقق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد تقريرًا مطولًا استعرض فيه ما قيل فيها قديمًا وحديثًا، وذلك في تعليقاته على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، وانتهى إلى القول بجواز الأخذ بهذا المذهب أي الفصل في المسائل التي ورد فيها السماع عن العرب بلا ضرورة، وقال: «وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه»[١٠].

وبناءً على ذلك يرى الباحث أن الخلاف في هذه المسألة قد انتهى منذ عهد بعيد، ولا شيء يدعو إلى إثارته مرة أخرى؛ لأنه أصبح خلافًا تاريخيًا ليس إلا، على أن الذين أجازوا هذا الفصل قديمًا وحديثًا لم يجعلوه قياسًا مطردًا في الكلام، بل

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ١٧٧.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.

(٣) الدر اللقيط على هامش البحر في الموضع السابق.

(٤) الدر المصون ٥/ ١٦٦.

(٥) همع الهوامع ٢/ ٥٢.

(٦) حاشية الشهاب ٤/ ١٢٨.

(٧) حاشية الصاوي ٢/ ٤٩.

(٨) حاشية الجمل ٢/ ٩٥.

(٩) ٥/١٦١- ١٧٩.

(١٠) هامش أوضح المسالك ٣/ ١٧٧.

القياس عندهم جميعًا أن لا يفصل بين المتضايفين ابتداءً ، ولكن لا يرد ما ورد منه ، فالفصل من السماع القليل النادر بالنسبة لعدم الفصل ، ومع ذلك ، فهو لا ينافي الفصاحة ، فيحفظ ولا يقاس عليه على الإطلاق(١) .

وهذا الذي تقدم لا يتعارض بل يتفق مع ما جاء في الكتاب في « هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى » قال فيه : « وذلك قولك : يا سارق الليلة أهل الدار » . والشاهد في المثال هو جعل الليلة مسروقة ، فهو مفعول المضاف ، وذلك على التوسع ، وسرق من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أحيانًا بلا حرف جر ، فيكون من باب أعطى ، وأحيانًا يصل إلى المفعول الثاني ، بحرف الجر فيقال : سرقه مالًا ، كما يقال : سرق منه مالًا ، وقد شرح سيبويه هذا الباب شرحًا مفصلًا مطولًا بعض الشيء . ويشير الأستاذ العلامة / عبد السلام محمد هارون في هوامش الكتاب إلى أن في بعض نسخ الكتاب ذكرًا لقوله تعالى : ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ على قراءتها المتواترة لا على القراءة الشاذة السالفة الذكر في هذا الفصل من البحث ، فهي مما لم يشر إليه سيبويه البتة .

ومن كلامه في هذا الباب : « ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر ؛ كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، فإن كان منونًا فهو بمنزلة الفعل الناصب ، تكون الأسماء فيه منفصلة ، قال الشاعر ، وهو الشماخ :

رب ابن عَمّ لسليمي مشمعلّ طباخ ساعات الكرى زاد الكسل(٢)

هذا على : يا سارق الليلة أهل الدار . وقال الأخطل :

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩١، والأشموني ٢/ ٢٧٥.

(٢) هذا الرجز في ديوان الشماخ ، ص ١٠٩ ، وفيه نسبته إلى جبار بن جزء بن ضرار ، ابن أخي الشماخ ، وصحح هذه النسبة البغدادي في الخزانة ٢/ ١٧٣، والمشمعل : الجاد في الأمر ، الخفيف في جميع ما أخذ فيه من أمر ، والشاهد فيه : إضافة طباخ إلى ساعات الكرى على تشبيهه بالمفعول به ، لا على أنه ظرف ، وعلى ذلك يُعد « زاد الكسل » مفعولًا ثانيًا .

وكرار خلف المحجرين جواده إذا لم يحام دون أنثى حليلها[(١)]

فإن قلت : طباخٌ وكرارٌ « أي : إن نونت ولم تضف لفظًا » صار بمنزلة ضبخت وكررت ، تجريها مجرى السارق حين نونت على سعة الكلام » . ومن الواضح أن كلامه هنا عن إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، فيجر لفظًا ، أو إضافته إلى الظرف ، فينصب مفعوله ، أو ينون فيكون كالفعل ينصب معموله أيضًا . ثم قال « ومما جاء في الشعر ، وقد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة :

لما رأت ساتيدها استعبرت لله درّ اليومَ من لامها[(٢)]

وقال أبو حية النميري

كما خط الكتاب بكف يومًا يهودي يقارب أو يزيل[(٣)]

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل »[(٤)] .

---

(١) البيت من الطويل ، في ديوان الأخطل ، ص ٢٣٥، من قصيدة مدح بها همام بن مطرف التغلبي ، كما في الخزانة ٣/ ٤٧٤، والمحجر : الملجأ إلى الضيق ، ويروى : خلف المرهقين ، والمرهق : الذي غشيه السلاح ، يقول : إذا فر الرجال عن نسائهم في شدة المعركة ، وأسلموهن للعدو ، قاتل عنهم وحماهم ، والشاهد فيه إضافة كرار إلى خلف ونصب جواده به على نحو ما سبق في الشاهد قبله .

(٢) البيت من السريع ، في ديوان عمرو بن قميئة ، ص ٦٢، والخزانة ٢/ ٢٤٧، ومعجم البلدان « ساتيدما » ، والضمير في « رأت » راجع لبنته التي ذكرها في البيت السابق على هذا البيت ، وهو :

قد سألتني بنت عمرو عن ال أرض التي تنكر أعلامها

وساتيدما : اسم جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند ، رأته في رحلتها مع أبيها بصحبة امرئ القيس إلى ملك الروم ، وهي رحلة معروفة ، والشاهد فيه إضافة در إلى من مع الفصل بينهما بالظرف ؛ لضرورة .

(٣) البيت من الوافر ، ينظر : أمالي الشجري ٢/ ٢٥٠، والعيني ٣/ ٤٧٠، والإنصاف ١/ ٢٥١، شبه رسوم الدار بالكتاب في دقتها أو في الاستدلال بها ، وخص اليهود ؛ لأنهم أهل الكتابة في ذلك الزمان غالبًا ، والشاهد فيه واضح .

(٤) الكتاب ١/١٧٥- ١٧٩.

ومعنى هذه العبارة الأخيرة - فيما يبدو للباحث - أن المضاف لو كان مصدرًا أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف ، وتكون الإضافة على معنى « في » ثم ينصب الاسم الذي بعد الظرف على أنه مفعول به للمضاف عَمل عَمَلَ الفعل ، كما تقدم في بيت الشماخ ، حيث أضاف « طباخ » إلى « ساعات الكرى » على معنى « في » ثم نصب « زاد الكسل » على المفعولية ، ومثل هذا ما فعله الأخطل في بيته السابق حيث أضاف « كرار » إلى الظرف « خلف المحجرين » ثم نصب « جواده » بكرار على أنه مفعول به . وهذا لا يكون إذا كان المضاف اسمًا جامدًا . فالفرق أن الاسم الذي يعمل عمل الفعل يمكن إضافته إلى الظرف ، ومع ذلك يجوز أن ينصب الاسم الذي بعد الظرف على المفعولية . أما الاسم الجامد الذي لا يعمل شيئًا ، كما يعمل الفعل ، مثل ما في بيت أبي حية النميري ، فلا يمكن فيه ذلك ، فلم يبق إلا احتمال الضرورة ، بأن بنصب الظرف ويجر ما بعده بالمضاف ، ويكون الظرف فاصلًا بين المضاف والمضاف إليه وهذا ما فهمه الباحث من كلام سيبويه ، وبناءً على ذلك فسيبويه هنا يضع قاعدة المنع بين المضاف والمضاف إليه على الكثير الشائع في الكلام حسب ما وصله عن العرب ، ويذكر ما بلغه عن العرب كذلك مما خرج عن الكثير الغالب ، فيعده ضرورة من ضرورات الشعر الذي هو محل الضرورة . ولم يذكر قراءة ابن عامر ، ولا أشار إليها البتة ، ولو بلغته لذكرها وخرجها على وجه من وجوه العربية على عادته ومنهجه العام في كتابه . فهو لا يتجاهل قراءة بلغته مهما كانت درجتها من الشذوذ فضلًا عن غير الشاذ . فهو لا يفرق بين القراءتين في احتجاجه النحوي أو اللغوي أو غير ذلك ، والدليل على ما أقول أنه ذكر في هذه الآية موضع حديثنا قراءة شاذة حيث استشهد بالآية في غير هذا الباب على قراءة من بنى « زُيّنَ » للمفعول ، ورفع « قتل » مضافًا إلى الأولاد ، ورفع « شركاؤهم » وعلى هذا - فيما يذكر أبو حيان في البحر -(١) قراءة فرقة منهم السلمي والحسن وأبو عبيد عبد

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٤/ ٢٢٩.

الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر . قال سيبويه : « هذا باب يحذف منه الفعل . لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل » وقد شرح ذلك شرحًا لا يخلو من الطول ذاكرًا فيه كثيرًا مما يذكره علماء البلاغة في باب الحذف والذكر أي حذف بعض الكلام ؛ لوجود ما يدل عليه فيه .

ومن كلام سيبويه في هذا الباب : « ... ومن ذلك قولهم ، كل شيء ولا هذا ، وكل شيء ولا شتيمة حر ، أي : ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر . فحذف ؛ لكثرة استعمالهم إياه . فهذا مثل قد كثر في كلامهم . وترك ذكر الفعل ؛ لما كان قبل ذلك من الكلام » وقد أنشد كثيرًا من الشواهد الدالة على ما يقول ، ومن ذلك قوله : « وأنشد بعضهم للحارث بن نهيك :

لِيُبك يزيد، ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح[1]

لما قال : ليبك : يزيد ، كان فيه معنى : ليبْك يزيدَ ... كأنه قال : ليبكه ضارع ... وقد يجوز أن يقول : ألا رجل إما زيدٌ وإما عمرو ؟ فكأنه قيل له : من هذا المتمني ؟ فقال : زيد أو عمرو . ومثل « ليُبْك يزيدُ » قراءة بعضهم : ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارع »[2] . وهو يقصد : بفعل محذوف ، تقديره في الآية : زينه شركاؤهم . فكأن سائلًا سأل من زينه ؟ فرد عليه بما ذكر وخرجه قطرب فاعلًا للمصدر « قتل » في الآية الكريمة ، كما تقول : حُبّبَ لي ركوب الفرس زيدٌ . أي : أن يركب الفرس زيد . قال أبو حيان في بيان معنى الآية على التقديرين : « ... فعلى

---

(١) البيت من الطويل ، في الخزانة ١/ ١٤٧، والعيني ٢/ ٤٥٤، وابن يعيش ١/ ٨٠، ويزيد هو ابن نهشل ، والضارع : الذليل الخاضع ، ولخصومة : أي لأجل الخصومة ، فهو ينصره ويؤيده ، والمختبط : طالب العرف ، وتطيح : تذهب وتهلك ، والطوائح : أراد المطاوح ؛ لأنه جمع مطيحة ، فجمعه علي حذف الزيادة ، كما في قوله تعالى في الآية ٢٢ من سورة الحجر : ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ وواحدتها : ملقحة ، والشاهد فيه : رفع ضارع بفعل محذوف دل عليه ما قبله .

(٢) الكتاب ١/ ٢٨٠- ٢٩٠.

توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون ، وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون »[1] .

ويبدو للباحث أن توجيه سيبويه في هذه الآية هو الأقرب الموافق لمعنى الآية على قراءة الجمهور الصريحة في أن الشركاء مزينون لا قاتلون إلا على التأويل ، الذي لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة ، وهذا باب آخر واسع . ولكن شاهدنا هنا أن سيبويه ساق الآية على هذه القراءة الشاذة ، ليجيز قولهم : ألا رجل إما زيد وإما عمرو ، ودليله على ذلك هو رفع « شركاؤهم » على أنه فاعل لفعل محذوف تقديره : زينه ، جوابًا لسؤال مقدر مفهوم من المقام هو : من زينه ؟ .

وهكذا نرى سيبويه يسوق هذه الآية على هذه القراءة البالغة في الشذوذ حدًا مستشهدًا بها على صحة المثال الذي أورده ، والقراءات عنده كلها حجة كما تقدم بيان ذلك في منهجه ، وقد علمنا أيضًا أن القراءات في عهد سيبويه لم تكن قد تميز شاذها من متواترها لغير القراء من أهل الشأن والتخصص فيها . فهل يغفل أن يورد هذه القراءة الشاذة ويترك قراءة ابن عامر المتواترة إذا كانت قد بلغته ؟ كما يدعي ذلك الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري الذي لم يطلع على هذا الباب الأخير في الكتاب ، فزعم أن سيبويه لم يذكر الآية في الكتاب ، اعتمادًا منه على أنه لم يذكرها في الباب السابق الذي ذكر فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو لا يدري أنه ذكرها في الباب الآخر الذي سبق ذكره . والعجب من الدكتور/ الأنصاري يزعم أن سيبويه لم يذكر الآية في الكتاب ، وهو قد ذكرها على قراءة أخرى ، غير قراءة ابن عامر ، التي يدعي الدكتور أن سيبويه عارضها معارضة خفية بوضعه القاعدة التي تعارضها ، على حد تعبير الدكتور الذي لم يذكر دليلًا واحدًا على هذه الدعوى ، وهو بذلك ينفي ما هو مثبت في الكتاب ، كالآية الكريمة ، ويثبت ما هو خال منه كالمعارضة الخفية للقراءات ، ولم أجد أحدًا زعم هذا أو فهم من كلام سيبويه ما يقول الدكتور ، واللّٰه تعالى أعلم .

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٢٩، وينظر: الكتاب ٢/ ٢٩٠.

ولا خلاف في أن بعض العلماء طعن في قراءة ابن عامر، كالفراء الذي تقدم نص كلامه، وقال السمين: «وفي هذه الآية قراءات كثيرة، والمتواتر منها ثنتان، الأولى قراءة العامة «زيّنَ» مبنيًا للفاعل، و«قَتْلَ» نصب على المفعولية و«أولادهم» خفض بالإضافة، و«شركاؤهم» رفع على الفاعلية، وهي قراءة واضحة المعنى والتركيب. وقرأ ابن عامر: «زُيّنَ» مبنيًا للمفعول و«قَتْلُ» رفعًا على ما لم يسم فاعله و«أولادهم» نصبًا على المفعولية بالمصدر، و«شركائهم» خفضًا على إضافة المصدر إليه فاعلًا. وهذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء سندًا وأقدمهم هجرة[(١)] أما علوّ سنده فإنه قرأ على أبي الدرداء، وواثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة المجزومي، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه. أما قدم هجرته، فإنه ولد في حياة الرسول ﷺ وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحابه، وترجمته متسقة ذكرتها في شرح القصيد، وإنما ذكرت هنا هذه العجالة تنبيهًا على خطأ من رد قراءته ونسبه إلى اللحن واتباع مجرد المرسوم فقط»[(٢)]. ثم ذكر جماعة ممن نقد هذه القراءة، ومن هؤلاء أبو جعفر النحاس الذي لم ينتقد قراءة حمزة بجر الأرحام، في الفصل السابق، ولكنه قال هنا: «أما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام، فلا يجوز في كلام ولا في شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأنه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فإنه لحن» وكرر هذا القول في مواضع من إعرابه[(٣)] وأبعد من هذا قول الفارسي في هذا الفصل: «هذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنها - يعني ابن عامر عن هذه القراءة - كان أولى؛ لأنهم لم يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه،

---

(١) لم أفهم معنى قوله: «وأقدمهم هجرة» أية هجرة يقصد؟ وابن عامر ليس من المهاجرين، ولا حضر زمن الهجرة، إذ لا هجرة بعد الفتح.

(٢) الدر المصون ٥/١٦١- ١٦٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٨٣، مثلًا.

بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظروف وإنما أجازوه في الشعر »[(١)] . ومثل هذا ما قاله ابن خالويه بعد نقله كلام الفراء السابق[(٢)] . وكذلك الفخر الرازي الذي أضاف : « إن الفصل في الشعر مستكره ، فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة ؟ ! »[(٣)] . وإن تعجب فعجب صنيع الرازي هذا ؛ إذ أنكر على بعض العلماء نقدهم قراءة حمزة بجر الأرحام ، كما تقدم وقد استبشع ذلك منهم وشدد النكير عليهم ، ثم هو ينتقد هذه القراءة التي هي مثل تلك في التواتر والشهرة ، فكيف ينهى عن شيء ويأتي مثله ؟ وأعجب من هذا أنه انفرد بنقد بعض القراءات[(٤)] ، عفا الله عنه .

وقد نقل هذه النقود دون تعليق الواحدي في البسيط[(٥)] ، وأورد القرطبي في هذه القراءة والتي قبلها كثيرًا من الأقوال الناقدة ، وكان أشد وأقسى ما نقله في نقد هذه القراءة وأشباهها قوله : « وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي : قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية ، وهي زلة عالم ، وإذا زل العالم لم يجز اتباعه ، ورد قوله إلى

(١) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٥٤.

(٢) حجة القراءات ، لابن خالويه ، ص ١٢٥- ١٢٦.

(٣) مفاتح الغيب ١٣/ ٢٠٦.

(٤) مثل طعنه في قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر وابن محيصن : « ليكة » ، بوزن : ليلة ، بغير همز ، ممنوعة من الصرف ، كما في السبعة ، ص ٤٧٣ ، والإتحاف ٢/ ٣٣٣، وقد طعن فيها الإمام الرازي طعنًا واضحًا يشبه أن يكون ردًا لها ، في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧٦﴾ ﴾ الآية ١٧٦ في سورة الشعراء ، حيث قال فيها الفخر الرازي في تفسيره ١٢/ ١٦٤: « قرئ : « أصحاب الأيكة » بالهمزة وبتخفيفها ، وبالجر علي الإضافة ، وهو الأوجه ، ومن قرأ بالنصب وزعم أن أيكة بوزن ليلة ، اسم بلد معروف ، توهم قاد إليه خط المصحف ، حيث وجدت مكتوبة بهذه الصورة - في سورة صاد الآية ١٣ - من غير ألف لكن قد كتبت في سائر القرآن على الأصل ، والقصة واحدة ، على أن أيكة اسم لا يعرف » وهذا رد لقراءة سبعية واتهام لقراء كبار فيهم ثلاثة من السبعة بالتوهم ، وعدم الضبط والجهل برسم المصحف ، ينظر : النحو وكتب التفسير ٢/ ٨٢٥.

(٥) ١/ ٢٩٢- ٢٩٤.

الإجماع، وكذلك يجب أن يرد من زل منهم أو سها إلى الإجماع، فهو أولى من الإصرار على غير الصواب »(١).

ومن الإنصاف للقرطبي أن نقول: إنه وإن كان يحكى نقد القراءات وينقل الأقوال المبالغة في ذلك فإنه لا يقول ذلك من عند نفسه، ولا يرضاه رأيًا، بل يذكر أيضًا الأقوال المجوزّة للقراءات المنقودة، والرد على نقد القراءات المتواترة، واعتماده في هذا على الإمام أبي نصر عبد الرحيم القشيري، فهو كثير النقل عنه، ولم أره يبدي رأيًا لنفسه في نقد القراءات سلبًا أو إيجابًا، وإنما يكتفي بذكر النقد ثم نقل الرد عليه من كلام غيره فلعله يرى ذلك كافيًا في الرد(٢).

وإن كان من تقدم ذكرهم ينقدون قراءة ابن عامر من حيث قياس اللغة والنحو فإن أبا جعفر الطبري ينقدها أيضًا من جهة الرواية وصحتها، على عادته، فهو على ما لاحظه الباحث لا ينقد القراءات ويردها أو يطعن فيها غالبًا بدعوى مخالفتها للكثير الشائع في العربية، كما يفعل بعض العلماء ولكنه ينقضها ويردها أيضًا، أو يطعن فيها

---

(١) تفسير القرطبي ٥/٢- ٦، ٧/٩١- ٩٢.

(٢) أكثر أهل العلم ينكر الطعن في القراءات، خاصة المتواتر منها، دون تجريح الناقدين في أشخاصهم أو الشك في ديانتهم؛ إذ هم مجتهدون، قد يخفى عليهم وجه الصواب، ولا يظن بمسلم الطعن في قراءة ثابتة عن رسول الله ﷺ، وما أحسن صنيع الإمام الشاطبي شيخ القراء في هذا حين تعرض لهذه المسألة في الشاطبية ذاكرًا قراءة ابن عامر وقراءة الجمهور، مشيرًا إلى بعض الشواهد الشعرية ومواقف بعض النحاة من قراءة ابن عامر، ولم يلم إلا من يُجَهّل ابن عامر دون غيره ممن يلومه على قراءتة هذه من غير أن ينسبه إلى الجهل أو الخطأ أو الغلط قال الشاطبي:

وزُين في ضم وكسر ورفع قتل ... أولادهم بالنصب شاميّهم تلا
ويخفض عنه الرفعُ في شركائهم ... وفي مصحف الشامين بالياء مُثلّا
ومفعوله بين المضافين فاصل ... ولم يلفَ غيرُ الظرف في الشعر فيصلا
كللّه در اليوم من لامها فلا ... تلم من مليمي النحو إلا مجهّلا
ومع رسمه زج القلوص أبي مزا ... دة الأخفش النحوي أنشد مجملا

ينظر: الوافي في شرح الشاطبية، ص ٢٦٦- ٢٦٧.

- إذا فعل ذلك - من حيث الرواية وثبوتها عن النبي ﷺ بالتواتر « وفي هذا ... يظهر مدى تضييق أبي جعفر في أمر الرواية ، وأنه لا يقبل منها إلا ما كان مستفيضًا ، رواه أكثر من واحد ، أو جماعة يطمأن إلى عدم وقوعهم في الخطأ والسهو ، ونصوصه في هذا المعنى كثيرة كثرة غامرة ، وفي بعضها النص على تعليل الرفض بانفراد القارئ بالقراءة . ويلاحظ أنه رفض بعض القراءات معللًا بذلك ، وفي كتب القراءات أن قراء القراءة المرفوضة منه كثيرون إلى جانب من نسبها إليه ، كأنه لم يبلغه أن غيره قرأ بها . وفوق كل ذي علم عليم . كما يظهر فيه استخدام العربية في تضعيف الوجه المرفوض أو تقبيحه »[1] .

وأحسن مثال لذلك من تفسيره هو كلامه في هذه القراءة التي نحن بصددها ، فقد قال عنها من حيث العربية : « وذلك في كلام العرب قبيح ، غير فصيح » ، ولكنه لم يردها لذلك فحسب ، وإنما ردها من حيث الرواية أيضًا ، فقال : « قال أبو جعفر : والقراءة التي لا أستجيز غيرها : ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ بفتح الزاي من « زين » ونصب « القتل » بوقع « زين » عليه . وخفض « أولادهم » بإضافة القتل إليهم ، ورفع « الشركاء » بفعلهم ؛ لأنهم هم الذين زينوا قتل أولادهم على ما ذكرت من التأويل . وإنما قلت : لا أستجيز غيرها ؛ لإجماع الحجة من القراء عليها ، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد . ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة »[2] .

ويظهر من هذا أنه لا يرى تواتر جميع القراءات السبع أو العشر ، وهو ما صرح به

---

(١) النحو وكتب التفسير ١/٦٣٠- ٦٣١.

(٢) تفسير الطبري ١٢/١٣٧- ١٣٨، وليس صحيحًا أن ابن جرير هو أول من طعن في قراءة ابن عامر ، كما ذهب إلى ذلك ابن الجزري في النشر ٢/ ٢٦٣، والصحيح أن الفراء هو أول من ضعفها ورفضها ، وهو سابق على الطبري بما يزيد على مائة عام ، إذ توفي الفراء - رحمه اللَّه - عام ٢٠٧هـ والطبري - رحمه اللَّه - عام ٣١٠هـ ولعل ابن الجزري يعني أول من طعن فيها من حيث الرواية وهو صحيح ، واللَّه أعلم .

الشوكاني الذي كان أشد لها ردًا وطعنًا في تواترها؛ إذ قال بعد نقله ما قيل في نقدها: «وقال قوم ممن انتصر لهذه القراءة: إنها إذا ثبتت بالتواتر عن النبي ﷺ فهي فصيحة لا قبيحة، قالوا: وقد ورد ذلك في كلام العرب في مصحف عثمان - رضى اللَّه عنه - «شركايهم» بالياء. وأقول: دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين كما بينا ذلك في رسالة مستقلة، فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقراءته رد عليه. ولا يصح الاستدلال لصحة هذه القراءة بما ورد من الفصل في النظم - كما قدمنا - وكقول الشاعر:

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة

فإن ضرورة الشعر لا يقاس عليها»[1].

وإن كان عذر القدماء من أمثال الطبري أن القراءات لم يميز متواترها من شاذها في زمانهم، فما عذر الشوكاني وأمثاله ممن جاء في العصور المتأخرة بعد تمييز القراءات بقرون طويلة؟! إنها لجرأة عجيبة من الشوكاني لم يسبق لها نظير، وكأنه يقصد بإجماع القراء المعتبرين قراءتهم بخلافها، وهذا طعن لا يجوز بعد أن فرغ العلماء من بحث هذه القراءة في العصور المختلفة، وانتهى المتأخرون من النحاة والمفسرين إلى تجويز هذا الفصل في هذه القراءة ونظائرها، كما تقدم بذلك القول مفصلًا، واستقر الأمر على هذا التجويز في كتب النحو من زمن ابن مالك وما بعده، فغض الشوكاني عينيه عن هذا كله، وعرض هذا الطعن بهذه الجرأة العجيبة التي هدمت حتى الاستدلال النحوي الصحيح.

ومع ذلك كله تدل هذه الجرأة على استقلاله في الرأي وقوة شخصيته وانتمائه إلى مراحل التفكير النحوي المتقدمة؛ إذ إن هذا القول يعتبر قريبًا من الكفر لدى المتأخرين كما تقدم ذلك من كلام أبي حيان. ولكن الشوكاني ينتمي إلى من يرون أن القراءة المقبولة ما توافرت فيه - إلى جانب صحة الرواية - موافقة رسم المصحف

(١) فتح القدير ٢/١٦٥- ١٦٦.

وموافقة العربية ، وأن المخالف للشائع الكثير من كلام العرب منقود مهما كان قارئه .

ولئن كان هذا هو رأي الشوكاني في تواتر جميع القراءات العشر فإنه لا يقول هو ولا غيره من العلماء أن القراءة رأي واختيار ، وأن القراء قد قرأوا بذلك كما يوهم ذلك بعض عباراتهم السابقة واللاحقة من دون تصريح منهم بذلك ، وقد اغتر بذلك بعض المحدثين وسبق الرد عليهم .

ولم أجد أحدًا - مبلغ اطلاعي - رد على الشوكاني وهاجمه أو نقده بسبب موقفه هذا من هذه القراءة كما حصل ذلك للزمخشري الذي تعرض للهجوم ، كأشد ما يمكن تصوره دون غيره من ناقدي هذه القراءة . وهو ظاهر التأثر بما جاء في معاني القرآن للفراء ، وإن زاد عليه شد العبارة ، حيث قال : « أما قراءة ابن عامر « قتلُ أولادهم شركائهم » برفع القتل ، ونصب الأولاد ، وجر الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر - لكان سمجًا مردودًا ، كما سمج ورد « زج القلوص أبي مزادة » ، فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف « شركايهم » مكتوبًا بالياء ، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء ؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم ، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب »(١) .

ومن المؤكد أن هذا القول من قول الفراء المتقدم(٢) وإن اختلف التعبير ، ولهذا كان البغدادي صادقًا ودقيقًا ومصيبًا في قوله : « والزمخشري في طعنه على هذه القراءة مسبوق أيضًا بالفراء ، فكان ينبغي الرد على الفراء ؛ فإنه هو الذي فتح ابتداءً

(١) الكشاف ٢/٥٥ وقد قرئت الآية بما ذكره ، ونسب السمين عن أبي عبيدة هذه القراءة وقراءة أخرى هي « زين » بكسر الزاي ، من « زان » الثلاثي مبنيًا للمفعول ، إلى أهل اشام دون تعيين ، وقال في القراءة الثانية : « ورويت عن ابن عامر أيضًا » ينظر : الدر المصون ٥/ ١٧٨ ، ولعل الزمخشري لم يقف على هاتين القراءتين ، والله أعلم .

(٢) ينظر : معاني القرآن ، للفراء ١/٣٥٧- ٣٥٨.

باب القدح على قراءة ابن عامر »[١] .

ويبدو أن الزمخشري قال ما قال بقصد الدفاع عن بلاغة القرآن وإعجازه وحسن نظمه ، ولعله لم يكن يدري أنه يأتيه بنتيجة عكسية ، وأنه استهدف لنقد مرير بسبب قوله السابق ، وكأنه مخترعه لا ناقله ، وكان من أشد الناس عليه الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي في كتابه « الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال » ، بهامش الكشاف ، وكان من قوله تعليقًا على قول الزمخشري السابق : « قال أحمد - رحمه اللَّه - : لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء ، وتاه في تيهاء وأنا أبرأ إلى اللَّه وأبرئ حملة كتابه وحفظة كلامه مما رماهم به » . ويبدو أنه بني نقده للزمخشري على أنه يظن أن القراءة تثبت بالرأي ، وهذا ما لم يقل به أحد من علماء المسلمين ، فقال : « فلا مبالاة بقول الزمخشري ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر ؛ فإن المنكر عليه إنما أنكر ما ثبت أنه براء منه قطعًا وضرورة ، ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل الشأنين - علم القراءة وعلم الأصول - ولا يعد من ذوي الفنين المذكورين لخيف عليه الخروج من ربقة الدين ، وإنه على هذا العذر لفي عهدة خطرة وزلة منكرة ، تزيد على زلة من ظن أن تفاصيل الوجوه السبعة فيها ما ليس متواترًا . فإن هذا القائل لم يثبتها بغير النقل وغايته أنه ادعى أن نقلها لا يشترط فيه التواتر ، وأما الزمخشري فظن أنها تثبت بالرأي غير موقوفة على النقل ، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين . وما حمله على هذا الخيال إلا التغالي في اعتقاد اطراد الأقيسه النحوية فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها » .

ثم ناقش ابن المنير هذا الفصل من حيث القياس النحوي نقاشًا مطولًا أورد فيه ما قاله النحاة في إجازة هذا الفصل وانتهى إلى القول : « فهذه نكت مؤيدة بقواعد منظرة بشواهد من أقيسة العربية تجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة ، وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة ، وهذا القدر

---

(١) خزانة الأدب ، للبغدادي ٢/ ٢٥٤.

كاف ، إن شاء اللّه في الجمع بينهما . واللّه الموفق »[١] .

وهذا أقصى ما يصل إليه الاتهام والتجريح ، وتصوير الآراء على غير وجهها ، وإلا فمن أين لابن المنير أن الزمخشري يرى أن القراءة تثبت بالرأي ، وليس في كلامه ما يدل على ذلك قطعًا . وكل الذي يؤخذ على الزمخشري هنا هو أنه نقد حرفًا واحدًا من قراءة الإمام الجليل ابن عامر ، تبعًا لأئمة سبقوه في هذا النقد ، ولا شك أن الزمخشري ناقل منهم ، ولم يقل فيهم أحد مثل ما قيل فيه من الهجوم والتجريح والاتهام ، ولا تفسير عند الباحث لهذا إلا أن هذا الهجوم يمثل ما انتهى إليه حال العالم الإسلامي في القرن السابع من الإيغال في الاتهام ، والمبالغة في الهجوم ، والقسوة في التجريح ، وإلا فما قول هؤلاء المهاجمين للزمخشري في الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ؟ ! فهل هو كذلك جاهل بالقراءات والأصول أو قريب من الخروج عن ربقة الدين ، لعلمه بهما ، عندما وصف هذه القراءة بالقبح ، وعدم الفصاحة ، وقال : « لا أستجيز القراءة بغير قراءة الجماعة - وهي غير قراءة ابن عامر - لإجماع الحجة على قراءة الجماعة كما سلف »[٢] .

إن الفرق جد واسع بين العصرين ، وأفهام العلماء فيهما ، وما يتسمون به من سعة الأفق ، والتفكير . وكان أبو حيان تلميذ ابن المنير أقسى على الزمخشري من أستاذه ، كما سيأتي قوله ، ولست أدعو - علم اللّه - إلى نقد القراءات أو الدفاع عن نقادها ، وتبرير نقدهم ، إياها بأي حال من الأحوال ، ولكني أرفض هذا النوع من التفكير في النقد وأسلوبه في الحكم على العلماء ، وأقارن بين فهم المتقدمين وموازينهم في مناقشاتهم العلمية والحوار والرد على المخالفين ، وفهم المتأخرين وضيق تفكيرهم ، وسهولة الاتهام لديهم ، بالحق والباطل[٣] . والذي ينبغي هو رد نقد القراءات - بعد

---

(١) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال على هامشه ٢/٥٣- ٥٤.

(٢) تفسير الطبري ١٢/١٣٧- ١٣٨.

(٣) ينظر : النحو وكتب التفسير ٢/ ٧٣٨.

التثبت من صحة ذلك على المدعى عليه - بأسلوب علمي هادئ رزين بعيد عن التجريح والهجوم الشخصي، والاتهام في الدين ما دام هؤلاء الناقدون اجتهدوا فأخطأوا، وهم من أهل الاجتهاد بحق وحقيقة، ولكن أبا حيان وأمثاله يزيدون على ذلك ما لا داعي له، ولا ضرورة تدعو إليه، وضرره أكبر من نفعه. فهو في هذه المسألة مثلًا رد نقد قراءة ابن عامر بالفصل، بتجويز هذا الفصل، وناقش الناقدين بما لا يخلو من السخرية والاستخفاف والتحذير، وجعل من أدلة تجويزه ورود هذه القراءة المتواترة، وهي عن ابن عامر العربي الصريح، وقد أحسن كل الإحسان حيث قال: «وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نصب «أولادهم» وجر «شركائهم»، ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل وبين المضاف إليه بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها. وجمهور البصريين - متقدمهم ومتأخرهم - لا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضًا في لسان العرب في عدة أبيات قد ذكرناها في كتاب «منهج السالك» من تأليفنا».

وهذا كلام طيب، على ما فيه من تعميم نسبة المنع إلى البصريين، وقد تقدم أن من قدمائهم من أجاز ذلك، وجعله قياسًا مطردًا، فلعله لم يطلع على ذلك، والخطب في هذا سهل، وغاية ما فيه أنه لم يكن دقيقًا في نسبة القول إلى جميع البصريين، كما أنه لم يذكر من سبق البصريين إلى هذا المنع؛ ولذلك أسباب لا يعرفها الباحث، ثم قال: «ولا التفات إلى قول ابن عطية: «وهذه القراءة ضعيفة في استعمال العرب»... ولا التفات أيضًا إلى قول الزمخشري - وقد تقدم قوله قريبًا - ولكن أبا حيان أغلظ وأساء كثيرًا، وفعل ما لا ينبغي حين أضاف إلى قوله السابق - وليته ما أضاف، واكتفى بما سبق - «وأعجب لأعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء

ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب اللّٰه شرقًا وغربًا ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم ؛ لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم »[١] .

أيصح - شرعًا وخلقًا ودينًا - أن يقال مثل هذا الكلام في الزمخشري ، جار اللّٰه صاحب الكشاف الذي اعترف الجميع بأنه أول من أجلى بلاغة القرآن للناس على وجه التفصيل ، وصاحب الفائق في غريب الحديث ، وأساس البلاغة ، والمفصل ، وغيرها من الكتب الجياد والتآليف الحسان ، وصاحب « تماضر » التي قال عنها شيخ العربية العلامة الدكتور/ عبد اللّٰه الطيب : « من أقدم مدائح التعبد رائية الزمخشري ... وهي في جملتها من فصيح الكلام ، وفيها أبيات جياد ، وعواطف طيبة ، وصدق تجود معه المعاني ... »[٢] .

ولا شك أن الزمخشري من أصحاب الغيرة الشديدة على القرآن ولغته ، وعلى الإسلام عمومًا ، ولقد قدم للعربية وللإسلام خدمات جليلة ، وترك آثارًا خالدة ، وله مواقف مشهودة ، في أسلوب جزل فصيح ، وكلام بليغ ، وإن أخطأ أحيانًا فلا غرابة في هذا ؛ إذ هو ممن يجوز في حقه الخطأ ، فينبغي أن نكون معه كما قال القائل :

إذ هم ذكروا الإساءة أكثروا الحسنات

لأنه كما قيل :

فإن يكن فعله الذي ساء واحدًا فأفعاله اللائي سررن ألوف

وقد صدق شاعر النيل :

إذا قيس إحسان امرئ بإساءة فأربى عليها فالإساءة تغفر

وقد ثبت بما تقدم في نقد الزمخشري لهذه القراءة أنه تابع للفراء فيه ، وأنه يزيد على الناقدين لها ، السابقين عليه شدة العبارة . ويبدو أن الذي جرأ العلماء - وفي مقدمتهم أبو حيان - على الزمخشري هو ما ينسب إليه من انتحال مذهب الاعتزال ،

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٣٠.

(٢) المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها ، الجزء الرابع ، القسم الثاني ، ص ٤٤.

وجرأته في النقد ، وقد تحدث الناس عن الزمخشري في هذين الأمرين بما لا يخلو من المبالغة الخارجة عن حد الاعتدال ، وصوروا الأمور على غير حقيقتها ، وزادوا كثيرًا مما لا وجود له ، وليس هذا مجال الحديث في هذا البحث ، ولكن مما يدل على ذلك قول أبي حيان : « وأما قول ابن عطية : « ويرد عندي هذه القراءة[١] من المعنى وجهان »[٢] ... فجسارة قبيحة لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه ... وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة ، كالزمخشري ، فإنه كثيرًا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم »[٣] وكأنما قدّر للزمخشري أن يحمل وزر نقد القراءات ، وهو مسبوق بهذا النقد ، كما تقدم ذلك مرارًا .

وأبو حيان كما رد قول الإمامين الزمخشري وابن عطية ، رد قول الفارسي أيضًا ، حيث قال : « ولا التفات لقول أبي علي الفارسي : « هذا قبيح ، قليل الاستعمال ، ولو عدل عنها - يعني ابن عامر - كان أولى »[٤] . ولم يقل فيه ما قاله في الزمخشري ، مما يدل على أن الهجوم على الزمخشري ليس سببه نقد القراءات فحسب ، ولكن له أسباب أخرى ، كما لا يخفي .

هذا وقد تقدم أن ابن مالك سبق أبا حيان إلى تجويز الفصل بمفعول المصدر ، والاستدلال بقراءة ابن عامر ، ولكن أبا حيان لا يذكر شيئًا من ذلك ، ولا يشير إليه من قريب أو بعيد ، وكان ينبغي ذلك لو حسنت النيات ، وذلك دليل على صحة ما لاحظه بعض الباحثين المحدثين حيث قال : « ولم أره - يعني أبا حيان - يذكر ابن مالك كثيرًا ، أو هو لا يذكره إلا في معرض نقد »[٥] . ولا شك أن أبا حيان عالم جليل ، ونحوي عظيم وصاحب جهود كبيرة في خدمة القرآن ولغته ، ولكنه شديد في

---

(١) يعني قراءة حمزة بجر « الأرحام » في الآية الأولى في سورة النساء ، وقد تقدم الكلام عليها مستوفى .

(٢) تقدم ذلك في الفصل السابق بما يغني عن الإعادة .

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٥٩.

(٤) البحر المحيط ٤/٢٢٩- ٢٣٠.

(٥) النحو وكتب التفسير ٢/ ٩٤٠.

نقد العلماء . وقد أحسن تلميذه السمين الحلبي كل الإحسان حيث يورد النقد والرد على العلماء ويناقشهم في هدوء ، وينصفهم ، ويحذف تجريح شيخه لهم . في هذه المسألة أورد نقود بعض العلماء لقراءة ابن عامر ، ومنها قول أبي الفتح ابن جني : « والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كثير ولكنه في ضرورة الشاعر »[1] . وقول مكي بن أبي طالب : « ومن قرأ هذه القراءة ونصب « الأولاد » ، وخفض « الشركاء » فهي قراءة بعيدة ، فقد رويت عن ابن عامر ، ومجازها علي التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر ، وأكثر ما يكون بالظرف »[2] . وقول ابن عطية : « وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ؛ وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل ، وهو الشركاء ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في الشعر ، كما قال :

كما خط الكتاب بكف - يومًا - يهودي يقارب أو يزيل

فكيف بالمفعول في أفصح الكلام ؟ ! ولكن وجهها على ضعفها أنها وردت في بيت شاذ ، أنشده أبو الحسن الأخفش : فزججتها بمزجة ... إلخ البيت »[3] .

ثم عقب السمين على هذا كله بقوله : « وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعًا لا ينبغي أن يلتفت إليها ؛ لأنها طعن في المتواتر ، وإن كانت صادرة عن أئمة كبار ، وأيضًا فقد انتصر لها من يقابلهم ، وأورد من لسان العرب - نظمه ونثره - ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة ، قال أبو بكر ابن الأنباري : « هذه قراءة صحيحة وإذا كانت العرب قد فصلت بين المتضايفين بالجملة في قولهم : « هو غلام - إن شاء اللّٰه - أخيك » . يريدون : هو غلام أخيك ، فأن يفصل بالمفرد أسهل » . انتهى ، وسمع

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٠٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٩١.

(٣) المحرر الوجيز ٦/ ١٥٨.

الكسائي قول بعضهم: « إن الشاة لتجتر، فتسمع صوت - والله - ربها » أي: صوت ربها والله، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة. وقرأ بعض السلف: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ بنصب « وعده » وخفض « رسله ». وفي الحديث عنه - عليه الصلاة والسلام: « هل أنتم تاركو لي صاحبي، تاركو لي امرأتي »[(١)]. أي: تاركو صاحبي لي وتاركو امرأتي لي.

وقال ابن جني في الخصائص: « باب ما يرد عن العربي مخالفًا للجمهور، إذا اتفق شيء من ذلك نظر في ذلك العربي وفيما جاء به، فإن كان فصيحًا، وكان ما جاء يقبله القياس، فيحسن الظن به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها، أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن أبي الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحباب قال: قال ابن عون عن ابن سيرين: قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: « كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام، فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب في الأمصار، راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من هلك من العرب بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب كثيره. قال فحدثنا أبو بكر عن أبي خليفة عن يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء قال: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله. ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم كثير، وشعر كثير » قال أبو الفتح: « فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع عنه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده »[(٢)].

قلت: وقراءة هذا الإمام بهذه الحيثية بل بطريق الأولى والأحرى، لو لم تكن متواترة، فكيف وهي متواترة؟!

---

(١) الحديث تقدم تخريجه في هذا الفصل.

(٢) الخصائص ١/ ٣٨٥، مع اختلاف قليل في بعض العبارات.

وقال ابن ذكوان : « سألني الكسائي عن هذا الحرف ، وما بلغه من قراءتنا ، فرأيته قد أعجبه ، وترنم بهذا البيت :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف(١)

بنصب « الدراهيم » وجر « تنقاد » ، وقد روي بخفض « الدراهيم » ورفع « تنقاد » ، وهو الأصل ، والمشهور من الرواية .

وقال الكرماني : « قراءة ابن عامر – وإن ضعفت في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه . فقوية في الرواية غالبة » انتهى . وقد سمع ممن يوثق بعربيته : « ترك – يومًا – نفسك وهواها سعي في رداها » ، أي : ترك نفسك يومًا مع هواها سعي في هلاكها .

وأما ما ورد في النظم من الفصل بين المتضايفين بالظرف وحرف الجر وبالمفعول فكثير ، وبغير ذلك قليل » .

ثم ساق السمين ما يزيد على عشرين بيتًا من الشعر ، لتأييد ما قالوا ، وهو يشرح كل بيت ويبين وجه الاستشهاد به ، وآراء العلماء في ذلك ، وما قالوه حول المسألة في صبر عجيب ، وأسلوب رزين ، ومناقشة هادئة(٢) .

وقد ساق الباحث نص السمين على طوله وحرص على نقل خلاصة ما قاله ، ليبين أن منهجه يختلف عن منهج شيخه ، فالسمين وإن رد على ناقدي القراءات ، وأيد رايه بكل ما يملك من علم ، ويعرف من الروايات والآراء والنقول ، فهو لا يتعرض – كما رأينا – لأشخاص الناقدين للقراءات بالجرح والهجوم والاتهام في الدين كما يفعل شيخه ، بل يناقشهم في هدوء ورزانة وأدب جم ، ولعل هذا هو الأسلوب الأمثل في الرد على هؤلاء الأعلام الذين لا تخفى مكانتهم ، وإن أخطأوا أحيانًا ، فليس ذلك

(١) تقدم الكلام على هذا البيت في هذا الفصل .

(٢) ينظر : الدر المصون ٥/١٦٥- ١٧٩.

بمخرجهم عن الدين ولا مبعدهم عن جملة علماء الإسلام والعربية ، والله تعالى أعلم .

وإذا كان ما ذكرناه من آراء العلماء حول هذه القراءة بين الطعن والرد والتلحين وبين القبول والإجازة والرد على الناقدين ، فإن من العلماء من يحاول تأويل هذه القراءة على تقدير مضاف إليه محذوف لقوله تعالى : « قتل » ، وإضمار المضاف في قوله تعالى : « شركائهم » ، وقد قاسوا هذه القراءة على قراءة أخرى في قوله تعالى : ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةِ﴾[1] في قراءة من قرأ بكسر التاء ، والتقدير : عرض الآخرة أو باقي الآخرة ، وقد ذكر ذلك الألوسي عن السكاكي ، ثم أضاف : « وما ذكرت وإن كان فيه نوع بعد إلا أن تخطئة الثقات والفصحاء أبعد »[2] .

ولعل صعوبة تخريج هذه القراءة من حيث قواعد النحو المشهورة هي التي دفعت الأستاذ/ على النجدي إلى الرد على ناقدي الزمخشري بقوله : « كل من تصدى للرد على الزمخشري لم يستطع أن ينقد كلامه عن ابن عامر ، بشاهد من الكلام المنثور ، جاء فيه الفصل بين المتضايفين بالمفعول ، كما جاء في قراءة ابن عامر »[3] .

ومن الواضح أن أكثر النحاة القدماء يذهبون إلى عدم جواز الفصل بين المتضايفين إلا في ضرورة الشعر ، ويستوي في ذلك أن يكون المضاف اسمًا عاملًا كالمصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة ... وأن لا يكون المضاف من الأسماء العاملة كأسماء الأجناس غير المصادر ، كما يستوي أن يكون الفاصل بين المتضايفين مما يكثر دورانه في الكلام كالظرف والجار والمجرور ، وأن لا يكون الفاصل بهذه المنزلة .

وحجتهم في هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة . ألا تري أن

---

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال ، والقراءة بجر « الآخرة » شاذة .

(٢) روح المعاني ، للألوسي ٨/ ٣٤.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ١٧، ص ٤٠، مقال الأستاذ/ علي النجدي .

المضاف إليه منزل منزلة التنوين من المضاف ، بجامع أن كلًّا من المضاف إليه والتنوين يلازم حالة واحدة والإعراب على ما قبله . وقد علمنا أنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة . ويرون أن ما سمع عن العرب في ذلك إما من النادر القليل الذي لا يقاس عليه أو من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس أيضًا . وقد قال الأنباري في نهاية كلامه عن هذه المسألة : « وأما ما أنشدوه من الشعر ، فهو مع قلته لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به »[(١)] .

ولما أراد المتأخرون من النحاة أن يفصلوا في هذه المسألة نظروا إلى الشواهد التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الشواهد كلامًا لا ضرورة فيه ، كقراءات رويت في بعض آيات القرآن ، وكأحاديث رويت عن النبي ﷺ وهو أفصح العرب ، وكعبارات رواها الأثبات عمن شافهوهم من العرب المحتج بكلامهم ، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضايفين على ضربين : ضرب يجوز في سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلًا في الكلام المنثور ، أو وجدوه شائعًا في شعر الشعراء المعروفين ، بالإضافة إلى أن له تعليلًا صحيحًا يجرى على ما عهد في كلام العرب ، وحصروا هذا القسم في مسائل ثلاث أوردها ابن هشام الأنصاري في كتابه « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » ، وهي :

١- إحداها أن يكون المضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر ، موضع حديثنا في هذا الفصل ، وكقول الشاعر :

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة   فسقناهم سوق البغاث الأجادل[(٢)]

وإما ظرفه كقول بعضهم : « ترك يومًا نفسك وهواها سعي لها في رداها » .

٢- والثانية : أن يكون المضاف وصفًا ، والمضاف إليه مفعوله الأول ، والفاصل

---

(١) الإنصاف ٢/ ٤٣٦.

(٢) تقدم الكلام على هذا البيت ، في هذا الفصل .

إما مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾، وكقول الشاعر:

ما زال يوقن من يؤمك بالغني وسواك مانع فضله المحتاج[(١)]

وإما ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام: «هل أنتم تاركو لي صاحبي» وقول الشاعر:

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يومًا صخرة بعسيل[(٢)]

٣- والثالثة: أن يكون الفاصل قسمًا، كقول بعضهم: «هذا غلام - والله - زيد» رواه الكسائي عن أيوب، وروي أبو عبيدة عنهم قولهم: «إن الشاة لتجتر، فتسمع صوت - والله - ربها». فهذا كلام منثور. وفي كل واحدة من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، فهذا عمدة الاستدلال لهذه المسألة؛ ومن أجل ذلك جعلها محققو النحاة المتأخرين مما يجوز فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، فقال ابن مالك: «ولم يعب فصل يمين».

ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر دورانه في الكلام حتى إنهم ليغتفرون الفصل بها بين الحرف ومدخوله، فيقولون: «قد - والله - قام زيد»، بل إنهم ليغتفرون الفصل بها بين الحرف العامل ومعموله. كما في قول الشاعر:

إذًا - والله - نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب[(٣)]

---

(١) تقدم الكلام على هذا البيت، في هذا الفصل.

(٢) البيت من الطويل، ولا يعرف قائله، وهو من شواهد العيني ٣/ ٤٨١، والتصريح ٢/ ٥٨، والأشموني ٢/ ٢٧٧، والدرر اللوامع ٥/ ٤٣، ورشني: من رشت السهم: إذا ألزقت عليه الريش، أي أصلح لي حالي، والعسيل: قضيب الفيل أو مكنسة العطار التى يجمع بها العطر، وكلاهما يصلح معه المعنى.

(٣) البيت من الوافر، وينسب لحسان، وليس في ديوانه، وهو من شواهد المغني ٢/ ١٩٩، وشرح شذور الذهب، ص ٢٥٩، والتصريح ٢/ ٢٣٥، والأشموني ٣/ ٢٨٩، والدرر اللوامع ٤/ ٧، الشاهد فيه الفصل بين «إذن» والمضارع.

وأما الضرب الثاني من مسائل هذا الباب ، فهو ما لا يجوز في سعة الكلام ، وإنما يحتمل ما ورد منه في الشعر ؛ لضيقه ، ويعد ضرورة من ضروراته ، وهو ما لم يجدوا له دليلًا من غير الشعر الذي لم يعرف قائله ، أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك كلام العرب غير متوافر فيه ، وقد حصر ابن هشام ذلك في أربع مسائل هي :

١- الأولى : الفصل بالأجنبي ، أي : معمول غير المضاف ، كما في قول الشاعر :

كما خط الكتاب بكف يومًا يهودي يقارب أو يزيل(١)

٢- الثانية : الفصل بفاعل المضاف ، كقوله :

ما إن رأينا للَّهوى من طب ولا عدمنا قهر - وجدٌ - صب(٢)

٣- والثالثة : الفصل بنعت المضاف ، كقوله :

نجوت وقد بل المرادى سيفه من ابن أبي - شيخ الأباطح - طالب(٣)

٤- الرابعة : الفصل بالنداء ، كقوله :

كأن برذون - أبا عصام - زيد حمار دق باللجام(٤)

وهنالك أبيات أخرى من هذا القبيل مما لا يعرف قائله ، أو خرج مخرج القليل النادر ، فيعد من الشاذ ، ومن ثم كان العمدة في جواز هذا الفصل هي قراءة ابن عامر ، كما قال ابن مالك ، رحمه اللَّه تعالى ، وقد علم أن القراءة سنة متبعة ، وأنها مروية عن رسول اللَّه ﷺ . وما كان لقارئ أن يخترع قراءة من عند نفسه ، حتى يقال : إنه وهم أو غلط أو لحن ... إلخ ، وقد علم المسلمون جميعًا أن من كذب على رسول اللَّه ﷺ استحق أشد العقوبة ؛ لقوله ﷺ : « من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من

---

(١) تقدم هذا البيت في هذا الفصل .

(٢) تقدم البيت في هذا الفصل .

(٣) تقدم البيت في هذا الفصل .

(٤) تقدم البيت في هذا الفصل .

النار»[١] . وهذا في الكذب عليه مطلقًا ، من حيث هو كذب عليه ، فكيف بالكذب عليه في ما ينسبه إلى الوحي ، فيذكر أنه قرآن كريم تحدى اللَّه به الإنس والجن ، وشيء آخر أن النحاة الذين سوغوا هذا الفصل في سعة الكلام قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة بما يروى عن العرب في كلامهم المنثور ، وقد تقدم نماذج ذلك .

وشيء ثالث أن العلة التي يذكرها النحاة لهذه المسألة تسلكها في المنهج المتعارف عليه من كلام العرب ، وخلاصتها أن الذي حسن القول بجواز الفصل في سعة الكلام هنا ثلاثة أمور تقدم ذكرها من كلام ابن مالك في هذا الفصل .

وقد أحسن ابن عاشور حين قال عن قراءة « ابن عامر » : « ... وكذلك رسمت كلمة « شركائهم » في المصحف العثماني الذي ببلاد الشام ، وذلك دليل على أن الذين رسموا تلك الكلمة راعوا قراءة « شركائهم » بالكسر ، وهم من أهل الفصاحة والتثبت في سند قراءات القرآن ، إذ كَتْبُ كلمة « شركائهم » بصورة الياء بعد الألف يدل على أن الهمزة مكسورة ... وهذه القراءة ليس فيها ما يناكد فصاحة الكلام ؛ لأن الإعراب يبين معاني الكلمات ومواقعها . وإعرابها مختلف من رفع ونصب وجر ، بحيث لا لبس فيه ، وكلماتها ظاهرتها في إعرابها عليها ، فلا يعدّ ترتيب كلماتها على هذا الوصف من التعقيد المخل بالفصاحة مثل التعقيد الذي في قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملك … أبو أمه حي أبوه يقاربه[٢]

لأنه ضم إلى خلل تركيب الكلام أنه خلل في أركان الجملة ، وما حف به من تعدد الضمائر المتشابهة ، وليس في الآية شيء مما يخالف متعارف الاستعمال إلا الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بالمفعول ، والخطب فيه سهل ؛ لأن المفعول ليس أجنبيًا عن المضاف والمضاف إليه . وجاء الزمخشري في ذلك بالتهويل والضجيج والعويل : كيف يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وزاد طنبور

---

(١) الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة ، في البخاري ١/ ٥٢، ومسلم ١/ ١٠.

(٢) البيت من الطويل ينسب إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه ، ينظر : قافية الباء منه ١/ ٣٠ وما بعدها .

الإنكار نغمة فقال : « والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف « شركائهم » مكتوبًا بالياء » وهذا جرى على عادة الزمخشري في توهين القراءات المتواترة إذا خالفت ما دوّن عليه علم النحو ، لتوهمه أن القراءات اختيارات وأقيسة من القراء ، وإنما هي روايات صحيحة متواترة ، وفي الإعراب دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة ، ومدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة ، ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية ، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب ، والقراء حجة على النحاة دون العكس ، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادرًا في الكلام الفصيح ، والندرة لا تنافي الفصاحة ، وهل يظن بمثل ابن عامر أنه يقرأ القرآن متابعة لصورة حروف التهجي في الكتابة ؟ ! ومثل هذا لا يروج على المبتدئين في علم العربية . وهلا كان رسم المصحف على ذلك الشكل هاديًا للزمخشري أن يتفطن إلى سبب ذلك الرسم؟ أما ابن عطية فقال : « هي قراءة نادرة في استعمال العرب » يريد أن ذلك الفصل نادر ، وهذا لا يثبت ضعف القراءة ؛ لأن الندور لا ينافي الفصاحة . ونقد ابن عطية هذه القراءة بعدم مناسبتها للتعليل ، بقوله : « ليردوهم » وتبعيد ابن عطية لها توهم ؛ إذ لا منافات بين أن يزينوا لهم قتل أولادهم ، وبين التعليل ؛ فإن التعليل يستعمل في العاقبة مجازًا ، مثل قوله تعالى : ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾(١) . ومن العجيب قول الطبري – وقد تقدم – ... وذلك على عادته في نصب نفسه حكمًا في الترجيح بين القراءات .

والمعنى على هذه القراءة أن مزينًا زين لكثير من المشركين أن يقتل شركاؤهم أولادهم ، فإسناد القتل إلى الشركاء على طريق المجاز العقلي ، إما لأن الشركاء سبب القتل إذا كان القتل قربانًا للأصنام ، وإما لأن الذين شرعوا لهم القتل هم القائمون بديانة الشرك ، مثل عمرو بن لحي ومن بعده ، وإذا كان المراد بالقتل الوأد فالشركاء سبب إن كان الوأد قربانًا للأصنام ، وإن لم يكن قربانًا للأصنام – وهو المعروف –

(١) سورة القصص ، الآية ٨ .

فالشركاء سبب السبب ؛ لأنه من شرائع الشرك »[١] .

وكلام ابن عاشور في هذه المسألة جيد ، جمع إلى حسن العرض مع الإيجاز الدفاع عن القراءة المتواترة وتوجيهها توجيهًا حسنًا ، والرد على ناقديها من العلماء في هدوء واتزان وأسلوب علمي ، والدفاع عن النحو وقواعده ببيان وظيفتها الأساس والغرض منها ، وليس في كلامه ما يؤخذ عليه إلا تحميله كلام الزمخشري ما لا يحتمله قطعًا ، وهو القول بأن القراءات اختيارات وأقيسة من القراء ولم يقل الزمخشري ذلك البتة كما تقدم ، والاحتمال ليس دليلًا على كل حال ، ويبدو أن الشيخ لم يقف على نقد الناقدين لهذه القراءة قبل الزمخشري وإلا لما حمله وزر نقدها ابتداءً ، وهو القاضي العدل ، وقد تتبع كلام الناقدين بالرد والتفنيد ، فلو أنه اطلع على كلام الفراء مثلًا – وهو أول من نقد هذه القراءة – لذكره ، ورد عليه ، بل لبدأ به على عادته . وعلى كل حال العدالة تقتضي أن لا يحمل الزمخشري إلا وزر شدة عبارته ، وإلا فهو ناقل نقد لا ناقد ابتداءً ، ولعل ما ذكرناه هو عذر ابن عاشور فيما يبدو للباحث ، وأما الذي لم يجد له الباحث عذرًا فهو الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري الذي يعترف بأن الفراء هو أول من فتح باب الطعن على هذه القراءة ، ولكنه يجعل السبب هو تأثر الفراء بالبصريين ، وخروجه عن إجماع الكوفيين ، وذلك ليحمل البصريين وزر نقد هذه حيث يقول : « ومن أمثلة الخروج عن إجماع الكوفيين خروج الفراء في قراءة ابن عامر : « وكذلك زين » بالفصل بين المتضايفين ، بل إنه فيما أرى كان أول من فتح باب الطعن على هذه القراءة ، فتزعم الفريق المهاجم من البصريين ، ولهذا قلنا : إنه تأثر بمنهجهم ، وكان ينزع منازع أهل البصرة في كثير من الأحيان »[٢] .

ويلاحظ الباحث أن الدكتور جعل الفراء هنا كوفيًا ، ولكنه في كتابه «أبو زكريا

---

(١) التحرير والتنوير ٥/١٠٢- ١٠٣.

(٢) الدفاع عن القرآن الكريم ، ص ٥.

الفراء ومذهبه في اللغة والنحو »[1] نفى هذا الذي أثبته هنا وقال : إن الفراء بغدادي ، بل هو مؤسس المذهب البغدادي ، وليس هذا التخبط غريبًا على الدكتور/ الأنصاري ، بل هو عادته ، فهو لا يثبت تأثر الفراء بالبصريين إلا إذا أراد ثلب البصريين ، وإثبات أن عيوبه من عيوبهم ، بل ما توهم عيبًا في نحوي إلا وأرجع ذلك إلى تأثره بالبصريين ، وأنه ينزع منازعهم . وذلك من مظاهر حملته على البصريين ، وإلا لماذا لا يعد الفراء بصريًا إذا « كان ينزع منازع أهل البصرة في كثير من الأحيان » وليس في قليل منها ؟

ولا سبب يدعو إلى جعل الفراء صاحب المذهب البغدادي ، ولا توزيعه في التأثر بين الكوفيين – وهو كوفي – والبصريين ، فليس من الغريب تأثره بهم ، فهم السابقون في هذا الميدان ، وبعضهم أستاذه كما هو معلوم ، ولكن الغريب حقًّا أن يجعل تأثره بهم أو « مظاهر النزعة البصرية لديه » فيما يظن أنه من عيوبهم ، مثل التقدير والتأويل « بينما يجعل من مظاهر النزعة الكوفية عنده تحاشي التقدير أحيانًا . والقياس على الشاهد الواحد »[2] .

ومن المعروف عن الفراء مذهبه الكوفي ، فينبغي أخذه متكاملًا من خلال نصوصه ، ولا يريد الباحث مناقشة الدكتور بالتفصيل في هذا كله ؛ لأنه ليس من خطة بحثه ، ولكن يبدو أن مناقشة المذاهب النحوية على هذا النحو غير صحيح ولا سليم من الهوى والغرض الداعي إلى الشطط ، وإلا فإن الفراء يفوق البصريين جميعًا في الحذف والتقدير ، ولا يلتزم في ذلك بقواعد دقيقة ، كالبصريين كما سلف القول بذلك في هذا الباحث[3] .

ومثل هذا المسلك قد اعتاد الباحث أن يراه عند الدكتور ، ولكن الغريب في هذه

---

(١) ينظر : ص ٣٧٧ منه .

(٢) أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو ، ص ٣٧٨.

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ، مثلًا ١/٣١٦- ٣١٧، ١/٢١٧، ٢/١٩٨.

المسألة أنه على الرغم مما نسبه هنا إلى الفراء في قراءة ابن عامر رجع في الكتاب نفسه عن هذا إلى اتهام البصريين والتفتيش عن سبب يبرر له تحميل سيبويه وزر نقد هذه القراءة ، فوجده في حديثه السابق عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الكتاب ، وعدم تجويزه له ، وبذلك قامت الحجة - في رأي الدكتور - على سيبويه ، فلم يتورع عن القول : « ... إلا أنني أجد أصابع الاتهام ما تزال تشير إلى سيبويه بالذات ... ومعنى هذا أن سيبويه وضع القاعدة النحوية التي تصطدم بهذه القراءة السبعية ، صحيح أنه لم يصرح بالآية نفسها ، ولكنه عارضها معارضة خفية بوضع القاعدة النحوية المعارضة لها ، كما ترى ... وكان حق هذه الآية أن تدخل في كتابنا السابق « سيبويه والقراءات » ... تدخل في قضية المعارضة الخفية ، ولكن الفكرة جاءتني متأخرة بعد فوات الأوان ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت لوضعتها هنالك في مكانها الصحيح ... وهذا يدل دلالة واضحة على أن سيبويه - رحمه اللَّه - ضالع في هواه مع القواعد النحوية ضد كثير من القراءات القرآنية »(١) .

وهذا هو أسلوب الدكتور/ الأنصاري ، الذي عرفناه على نحو واسع ، إنه يأسف لعدم اتهامه فيها مع عدم ذكره الآية كما يزعم . وقد ذكر الباحث من قبل أن سيبويه ذكر الآية في باب آخر غير الذي اطلع عليه الدكتور ، وعلى قراءة أخرى غير التي يريدها صاحبنا ، وأن سيبويه بنى قاعدته النحوية على ما بلغه ورآه شائعًا كثيرًا في كلام العرب ، وعلى ما هو ثابت في القراءات الأخرى التي وقف عليها ، وبلغته عن رواتها الثقات ، والأدلة على ذلك تفوق الحصر كثرة ، ولكن الدكتور يأسف لعدم اتهامه سيبويه في كتابه السابق ؛ لأن الغرض الذي من أجله ألف كتابه هو إثبات تهمة نقد القراءات على سيبويه بأية وسيلة ، فهو كبش الفداء عند الدكتور ، ومن ورائه البصريون ، ولا أريد العودة إلى ما ذكرته في هذا من قبل ، ولكني أعود إلى ما ذكره من خروج الفراء عن إجماع الكوفيين في الموقف من قراءة ابن عامر ؛ إذ يفهم منه

---

(١) الدفاع عن القرآن الكريم ، ص١٠٩ - ١١٠ .

أنهم يجوزون هذا الفصل ، وأن الفراء خالفهم ، وهو ادعاء غير صحيح ، وينفيه أن الدكتور قال قبل صفحات : « إن ابن مالك هو أول من دافع عن هذه القراءة ، ووقف بجانبها »[١] . وإن كان ذلك غير دقيق ، كما يدل على ذلك ما قدمه الباحث في هذا الفصل أن من أئمة من النحاة البصريين وغيرهم من رأى هذا الفصل قياسيًا ، وقد سبق للباحث أن قرر هذه الحقائق ولكن الدكتور/ الأنصاري عاد إلى ذكر أن الفراء هو أول الطاعنين في قراءة ابن عامر ، وهو ما قرره البغدادي في الخزانة[٢] وقد سبق للباحث نقل قوله ، ولكن الدكتور لم يذكر لنا من البصريون الذين تأثر بهم الفراء في هذه المسألة ، ولا من الكوفيون الذين خرج عن إجماعهم ، فهو اكتفى بقوله : « وربما كان الفراء مسبوقًا بغيره من الطاعنين غير أنني لم أعثر على طعن صريح حتى الآن »[٣] .

يقول هذا بعد نقله قول العكبري : « ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع ، واختلفوا في ضرورة الشعر ، فأجازه الكوفيون وآباه البصريون ، وهذه القراءة ضعيفة في القياس بالإجماع »[٤] . كما نقل قول الأنباري في هذا المعنى[٥] فلو أنصف الدكتور في هذه القضية وتأمل ما نقله من كلام العلماء في المسألة لذهب إلى غير ما ذهب إليه ، ولعلم أنه ليس هنالك إجماع من الكوفيين على جواز هذا الفصل خرج عنه الفراء بل ليس لهم قول يجيزه ، لا في هذه الآية ولا في غيرها من النصوص المنثورة ، فالكوفيون في هذا مجمعون مع البصريين ، وإنما الخلاف بينهم في ضرورة الشعر بغير الظرف والمجرور ، كما تقدم ذلك في هذا الفصل مرارًا .

ونخلص من هذا كله إلى أن هذه حقائق واضحة وضوح الشمس في كبد السماء ، وتدل على أن ما يريد الدكتور/ الأنصاري وغيره إثباته من تهمة الطعن في القراءات على

---

(١) المرجع السابق ، ص١٠٦ .

(٢) ينظر : ٢/٢٥٤ منه .

(٣) الدفاع عن القرآن ، ص١١٦ - ١١٧ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/١٢٢ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٥٣ .

سيبويه دونه خرط القتاد . والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع و المئاب[1]

وبهذا يأتي الباحث إلى نهاية القول في القراءات المتعلقة بالمسائل النحوية مما أثار بعض الباحثين المحدثين حوله غبارًا كثيفًا ، وحاولوا – وعبثًا حاولوا – أن يتهموا إمام النحاة بالتهم التي يعلم الله أنه بريئ منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، بعيد عنها بعد الشمس من اللمس . ويرجو الباحث أن يكون قد اتضح موقفه من تلك القراءات وضوح الشمس في رائعة النهار ، لا يحجبها غيوم الظلام ، ثم ينتقل الباحث إلى الحديث عن الآيات والقراءات المتعلقة بالمسائل الصرفية ، التي حصل فيها ما حصل في سابقاتها من الدعاوي ، ومن الله وحده أستمد العون في بيان ما أراه حقًّا فيها ، فهو الموفق والهادي إلى الصواب .

---

(١) ينظر المواضع الآتية في الكلام على هذه المسألة ، إضافة إلى ما تقدم في هوامش هذا الفصل :

١- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ص٢٠٨ .
٢- المقتضب ، للمبرد ٢٨١/٣ .
٣- الأصول في النحو ، لابن السراج ٤٧٣/٣ .
٤- الجمل في النحو ، للزجاجي ، ص٢٠٦ .
٥- التعليقة على كتاب سيبويه ، للفارسي ٤٩٩/٢ .
٦- المسائل البصريات ، للفارسي ، ٧٥١/٢ .
٧- التبصرة والتذكرة ، للصميري ٢٨٨/١ .
٨- كشف المشكل ، للحيدرة ٩٧/٢ .
٩- التخمير ، للخوارزمي ٢٤٦/١ – ٢٤٧، ٥٢/٢ .
١٠- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ١٨٦/٢ .
١١- شرح الألفية ، لابن الناظم ، ص٤٠٤ .
١٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ٨٩٢/٢ .
١٣- تذكرة النحاة ، لأبي حيان ، ص٢٩٠ .
١٤- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ٣٧٢/٢ .
١٥- شفاء العليل ، للسلسيلي ٧٢٨/٢ .
١٦- تعليق الفرائد ، للدماميني ٨٧/٢ .

الباب الخامس

القضايا المتعلقة بالمسائل الصرفية

وفيه توطئة وخمسة فصول :

الفصل الأول : في تخفيف الهمزة بإبدالها حرف علة .

الفصل الثاني : في الهمزة بين التخفيف والتحقيق .

الفصل الثالث : في الإعلال والإبدال .

الفصل الرابع : في الإدغام والتقاء الساكنين .

الفصل الخامس : في ماضي « يدع » و« يذر » بين السماع والقياس .

الفصل الأول :
في تخفيف الهمزة بإبدالها حرف علة

الحديث في هذا الفصل يدور حول قراءة جد شاذة : بل لا تكاد تذكر في كتب القراءات ، زعم بعضهم أن أبا عمرو قرأ بها في قوله تعالى : ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾(١) .

وهذه الآية هي الثانية من الآيات التي زعم الدكتور/أحمد مكي الأنصاري أن سيبويه عارضها معارضة صريحة ، وعد ذلك دليلًا على ما يسميه بمعارضة سيبويه للقراءات معارضة صريحة . وقد تقدم الرد على ذلك في الآيتين الأخريين في المباحث النحوية من هذا البحث . وهذه دراسة للموضع الثالث المتعلق بالتصريف .

وبادئ ذي بدء لا خلاف بين العلماء في أن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياءً وجوبًا ، كعكسه ، وهو إذا سكنت الياء وانضم ما قبلها وجب قلبها واوًا أيضًا . وهما من المسائل المجمع عليها في علم التصريف ، ذكر ذلك الرضي في شرحه على شافية ابن الحاجب ، وأكد محققو هذا الشرح إجماع علماء التصريف على ذلك . وذلك عند شرح قول ابن الحاجب -رحمه اللّٰه- : « وتقلب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها ، والياء واوًا إذا انضم ما قبلها ، نحو : ميزان وميقات ، وموقظ وموسر »(٢) . وهذا ما نص عليه سيبويه حين ذكر أن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها مضمومًا تبدل مكانها واوًا إن أردت التخفيف . وقد فهم الدكتور/الأنصاري مراد سيبويه في هذا الموضع فهمًا خطأً ، وبنى على ذلك الفهم الخطأ أن سيبويه يرد القراءة ، ويطعن في قارئها ، وليس الأمر كذلك فيما يرى الباحث ، بل هذا سوء فهم لكلام سيبويه من الدكتور . يبدو ذلك جليًا في أنه فهم أن شاهد سيبويه في الآية

(١) من الآية ٧٧ في سورة الأعراف .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ٢/ ٨٣.

الكريمة ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا﴾ هو إبدال الهمزة ياءً وعدم إبدالها واوًا فحسب . ومقصود سيبويه الذي يبدو واضحًا من نص الكتاب هو بقاء الياء ساكنة وما قبلها مضموم . فهو - رحمه اللَّه - يقرر هنا قاعدة عامة ، وهي أن كل ياء ساكنة مضموم ما قبلها يجب قلبها واوًا مثل موقن من اليقين ، وموسر من اليسر ، وموقظ من اليقظة ، ويرى أن لغة من يجعل الهمزة ياءً ولا يقلبها واوًا مع أن قبلها ضمة لغة ضعيفة ، أي مخالفة للكثير الشائع في كلام العرب ، وضعف لغة ما عند سيبويه لا تعني أكثر من أنها شاذة ؛ لأنها نادرة قليلة ، وذلك لا ينافي الفصاحة ، كما تقدم مرارًا . فالموصوف بالضعف هنا هو اللغة المخالفة للقياس المبني على الكثير الشائع في كلام العرب ، وليست القراءة هي الموصوفة بذلك ؛ لأن سيبويه لم يرد هذه القراءة الشاذة التي يشك في نسبتها إلى أبي عمرو أو غيره من القراء ، ولذلك حكاها بلفظ : « زعم بعضهم » وغاية ما في عبارة سيبويه هنا إنما هو تقويم ونقد للغة القليلة الشاذة النادرة التي تخالف ما يقرره من ضوابط بناءً على ما سمع من كلام العرب كثيرًا شائعًا .

ونخلص من هذا إلى أن سيبويه استشهد بهذه القراءة الشاذة على أنه حكي عن أبي عمرو أنه قلب همزة « ائتنا » ياءً ثم لم يقلبها واوًا مع أن ما قبلها مضموم . وقد رسمت الآية في الكتاب « يا صالحُيتنا » موصولة . فشاهد سيبويه من الاستشهاد بهذه القراءة هو وقوع الياء ساكنة وقبلها ضمة . وإليك الدليل على صحة كل ما قدمناه .

فقد ذكر سيبويه في هذه المسألة قوله سبحانه وتعالى : ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا﴾ في « هذا باب ما كانت الياء فيه أولًا ، فكانت فاءً »[(1)] . وذكر فيه بعض الأحكام المختصة بالياء دون الواو لأنها أخف من الواو . ثم قال : « فإن أسكنتها وقبلها ضمة قلبتها واوًا كما قلبت الواو ياءً في ميزان . وذلك نحو موقن وموسر وموئس ومويس ويا زَيْدُويس[(2)] .

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٣٧.

(٢) أصلها : يا زيد ايأس .

وقد قال بعضهم : يا زيد يئس ، شبهها بقيل[١] ، وزعموا أن أبا عمرو قرأ : « يا صالحيتنا »[٢] جعل الهمزة ياءً ثم لم يقلبها واوًا ، ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلًا . وهذه لغة ضعيفة ؛ لأن قياس هذا أن تقول : يا غلاموجل »[٣] .

من الواضح في هذا النص أن سيبويه يتحدث عن لغة لبعض العرب جاءت عليها قراءة شاذة ، حكم على هذه اللغة بالضعف أي القلة ؛ لمخالفتها الكثير الشائع من كلام العرب الذي عليه القياس ، أي أن حكم سيبويه منصب على هذه اللغة ، كما يدل على ذلك سياق حديثه ، بوضوح لا لبس فيه .

وبعد أن علمنا عن أية قراءة يتحدث سيبويه ، يبدو للباحث أن الدكتور/ الأنصاري لم يطلع على كلام سيبويه هذا البتة ، فضلًا عن المعايشة الطويلة للكتاب حتى تكشف الخبايا والزوايا أو كما قال ؛ لأنه يتحدث عن قراءة أخرى غير التي تحدث عنها سيبويه . وهذه القراءة التي يتحدث عنها سيبويه لم يذكرها الدكتور ، كما أن القراءة التي يطنطن حولها الدكتور لم يرد لها ذكر في الكتاب ولم يشر إليها سيبويه البتة ، مما يدل دلالة قاطعة على أنه لم يطلع على كلام سيبويه هنا فضلًا عن أن يفهمه من قريب أو بعيد . فالدكتور يقول : « القراءة المشهورة جاءت بتحقيق الهمزة في كلمة « ائتنا » مع الإسكان ، غير أن هناك قراءة أخرى بإبدال الهمزة حال الوصل ، أي وصل كلمة « صالح » بما بعدها ، وبها قرأ عدد من القراء المشهورين ، من أمثال ورش وأبي جعفر وأبي عمرو بخلف عنه والأعمش ، وكذلك قرأ حمزة بالإبدال عند الوقف على « ائتنا » والمراد بالإبدال هنا إبدال الهمزة واوًا من كلمة « ائتنا » حين وصلها بما قبلها ، وذلك لأن الحرف الأخير من كلمة « صالح » مضموم ، وحينئذٍ ينبغي في عرف النحاة أن تقلب الهمزة واوًا ، لتناسب الضمة التي قبلها . هكذا قال

---

(١) بالإشمام .

(٢) هكذا رسمت في الكتاب موصولة : لبيان النطق وضبطه بدقة ، وهي مفصولة في المصحف .

(٣) أصلها : يا غلام ائجل ، وينظر في الكتاب ٤/ ٣٣٧.

سيبويه في الكتاب حين وضع القاعدة الصارمة فقال : « إذا كانت الهمزة ساكنة وكان ما قبلها مضمومًا فأردت أن تخفف جعلت مكانها واوًا »[١] . أما إذا جاء الإبدال مخالفًا لهذه القاعدة المصنوعة الناقصة بأن كان الإبدال ياءً بدل الواو فإن النحاة يضعفونها ، وعلى رأسهم سيبويه ، مهما كانت مسموعة عن العرب ، ومهما كانت واردة[٢] في القراءات الموثوق بها مثل قراءة أبي عمرو بن العلاء ، وأبو عمرو له روايتان : إحداهما بإبدال الهمزة واوًا ، والأخرى بإبدالها ياءً ، ثم جاء سيبويه فقبل الأولى وضعف الثانية ، لا لشيء إلا لأنها لا تتفق مع القاعدة الناقصة التي وضعوها في مصنع التقعيد »[٣] .

هذا هو نص كلام الأنصاري حرص الباحث على نقله من كلامه بحروفه ؛ لأبين ما فيه من الخلط والاضطراب والعجب العجاب والافتراء على صاحب الكتاب .
والتوضيح الصحيح للقراءات في الآية على النحو التالي :

القراءة الأولى : « يا صالح ائتنا » بسكون الهمزة قراءة الجمهور غير ورش والأعمش وأبي عمرو في حالة عدم الإدراج أي الوصل . وهي قراءة متواترة .

القراءة الثانية : « يا صالحُ وتنا » بإبدال الياء المبدلة من فاء الكلمة واوًا ، وهي قراءة ورش والأعمش وأبي عمرو إذا أدرج ، والسوسي . وورش يسهل الهمزة هنا على أصل قراءته في مثل هذا الموضع ، والسوسي مثله هنا . وهي قراءة متواترة أيضًا .

والقراءة الثالثة : « يا صالح اوتنا » بهمزة وصل مضمومة وواو بعدها ، وهي قراءة عيسى بن عمر وعاصم الجحدري ، لا ابن أبي النجود . وهذه قراءة شاذة قال عنها

---

(١) نص سيبويه ليس هكذا ، بل كما تقدم نقله من كتابه ، وقد أشار الدكتور/ الأنصاري إلى أنه تصرف فيه تصرفًا يسيرًا ، وليس كذلك ، بل ذكره بالمعنى وحذف منه ما لا يتفق مع غرضه ، لحاجة في نفسه ، وإلا فلماذا التصرف ؟ وما الداعي إليه في هذا النص القصير؟

(٢) هكذا جاءت عبارة الدكتور بالتأنيث في كتابه ، والكلام عند الإبدال ، هل يجوز تأنيثه ؟ لا أدري ، فالله أعلم .

(٣) سيبويه والقراءات . ص ٢٥- ٢٦.

السمين الحلبي « وهذه القراءة لا تبعد عن الغلط ؛ لأن همزة الوصل في هذا النحو مكسورة ، فمن أين جاءت ضمة الهمزة إلا على التوهم »(١) .

والقراءة الرابعة : « يا صالحُيتنا » بياء مع ضم ما قبلها ، وهي التي ذكرها سيبويه ، وقال : « زعموا أن أبا عمرو قرأ « يا صالحيتنا »وهي أشد شذوذًا من التي قبلها ولم ينسبوها لقارئ معين إلا ما أشار إليه سيبويه من زعم بعضهم أن أبا عمرو قرأ بها ؛ فظن الدكتور الأنصاري أن سيبويه يتحدث عن ياء مكسور ما قبلها ، وليس ذلك في شيء من القراءت الأربع المذكور ، ولم يقرأ بذلك أحد فيما تذكر كتب القراءات المعروفة ، كما ظن أن أبا عمرو قرأ كذلك ، وأن سيبويه يطعن في هذه القراءة المتوهمة أو المتخيلة ، ويصفها بالضعف . وكل هذا خيال باطل وحديث خرافة لا وجود لشيء منه في الواقع ، وسببه سوء فهم كلام العلماء ، أو عدم الاطلاع عليه في مظانه ، فضلًا عن فهمه . فهذه القراءة الأخيرة شاذة جدًّا ، وعبارة سيبويه تشعر بهذا ، لقوله « وزعموا »وقل من التفت إليها أو ذكرها من علماء القراءات واللغة والنحو والتفسير ، حتى إن أبا حيان في البحر المحيط ، الذي يعد موسوعة للقراءات القرآنية ، متواترها وشاذها لم يتعرض لها ، بل ذكر قراءة أبي عمرو السبعية ، وأغفل هذه ، حيث قال : « وقرأ ورش والأعمش : « يا صالح وتنا » وأبو عمرو إذا أدرج بإبدال الهمزة فاء « ائتنا » واوًا ؛ لضمة حاء « صالح » . وقرأ باقي السبعة بإسكانها . وفي كتاب ابن عطية : قال أبو حاتم : قرأ عيسى وعاصم « اوتنا » بهمزة وإشباع ضم . انتهى . فلعله عاصم الجحدري لا ابن أبي النجود أحد القراء السبعة »(٢) .

ورأي أبي حيان في هذه المسألة لا يختلف عن رأي الجمهور : إذ مشى في الارتشاف على وجوب قلب الياء واوًا إذا كانت أول الكلمة وآخر ما قبلها مضمومًا ، مثل الآية . ولم يزد على حكاية ما ذكره سيبويه من قول العرب وقراءة أبي عمرو وقد

---

(١) الدر المصون ٥/ ٣٦٧، وينظر : البحر المحيط ٤/ ٣٣١.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٣٣١، وينظر غيث النفع في القراءات السبع، ص ٢٢٥.

ذكرناهما فيما سبق[١].

وقلة ورود هذه القراءة في المصادر هي التي جعلت الأستاذ المرحوم /محمد على النجار محقق الخصائص لابن جني يقول: «وهذه القراءة لم أقف عليها في مظانها»[٢]. وهي مذكورة في مختصر شواذ ابن خالويه[٣] منسوبة إلى أبي عمرو وعاصم الجحدري في رواة عنهما مجهولة غير معروفة السند عند القراء، ويبدو أن ابن خالويه ناقل عن سيبويه، فهي- إذن - قراءة جد شاذة حتى إن علماء القراءات لا يكادون يذكرونها ولا يعيرونها اهتمامًا، ولا يبنون عليها حكمًا، والقاعدة عندهم كالقاعدة عند النحاة سواء بسواء، وهي أن إبدال الهمزة يكون بحسب حركة ما قبلها، إن كانت ضمة فواو، أو كانت كسرة فياء أو فتحة فألف. وقد لخص المحقق ابن الجزري هذه القاعدة فقال في حديثه عن الأصول المجمع عليها بين القراء في القراءات: «ومن ذلك مسألة ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[٤]. و﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾[٥]. فيها وجه واحد، وهو إبدال الهمزة فيه بحركة ما قبلها كما تقدم، وذكر فيه وجه ثان وهو التحقيق»[٦]. ويقول ابن القاصح في غيث النفع عند حديثه عن إبدال ورش الهمزة إذا كانت ساكنة فاء فعل: «أخبر-أي الشاطبي- أن الهمزة إذا سكنت وكانت فاء للفعل، فإن ورشًا يبدلها حرف مد ولين، ولا يبدلها إلا بهذين الشرطين: أحدهما كونها ساكنة، والثاني كونها فاء الكلمة، فيبدلها على قاعدة الإبدال فيما سكن من الهمزة، فإنه يبدل بعد الفتحة ألفًا وبعد الكسرة ياءً وبعد الضمة واوًا. وفاء الفعل عبارة

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٦٧.

(٢) هامش الخصائص ٢/ ٢٥٠. وينظر مذهب أبي عمرو في الهمزات والياءات والواوات في النشر ١/ ٣٨٦- ٣٨٨، والتيسير، ص ٣٦- ٣٧.

(٣) ص ٤٤.

(٤) من الآية ٢٨٣ في سورة البقرة.

(٥) من الآية ٧١ في سورة الأنعام.

(٦) النشر ١/ ٤٧٢، وينظر: ١/٤٣٠-٤٣١ منه.

عما يقابل الفاء فيما جعل معيارًا لمعرفة الأصلي والزائد من لفظ الفعل ، وتقريبه من المبتدئ أن كل همزة ساكنة بعد همزة وصل أو تاء أو نون أو واو أو فاء أو ميم فإنها همزة فاء الفعل »[١] .

ويقول في قراءة أبي عمرو عن السوسي : « أخبر-عفا اللّه عنه- أن السوسي أبدل كل مسكن أي كل همزة ساكنة على قاعدة الإبدال كما تقدم ، سواء كانت فاءً أو عينًا أو لامًا ... »[٢] ، ويقول أبو شامة : « هذا الإبدال منسوب في كتاب التيسير وغيره إلى أبي عمرو نفسه لم يختص السوسي بذلك »[٣] .

وهذا هو نفسه مذهب النحاة في هذه المسألة ، وقد لخصه ابن الحاجب بقوله : « فالساكنة تبدل حرف حركة ما قبلها ، كراس وبير وسوت و« إلى الهداتنا » و« الذيتمن » و« يقولوذن لي »[٤] »[٥] .

ويظهر بهذا أنه لا خلاف بين القراء والنحاة في هذا الإبدال ، وأن قاعدتهم في غاية الإحكام ، لا مطعن فيها ، وأن القراءة التي ظن الدكتور الأنصاري أن سيبويه طعن فيها أو ردها غير التي تحدث عنها سيبويه في الكتاب ، فسيبويه في واد والأنصاري في واد آخر . ومن نافلة القول أنه ينبغي فهم الكلام قبل التسرع في نقده ولوم قائله .

هذا ولم يقف الباحث على من ذكر هذه القراءة وبسط فيها القول بعض الشيء إلا الإمام أبا الفتح ابن جني ، فقد ذكرها في كتابه « الخصائص » ، باب فيما يراجع من الأصول وفيما لا يراجع[٦] . وقد ذكر فيه من الأصول التي لا تراجع امتناع العرب من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ، وتصحيح الياء الساكنة بعد الضمة ، حيث

---

(١) غيث النفع ؛ لابن القاصح ، على هامش سراج القارئ ، ص٧٥- ٧٦.

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٦، ١٠٨.

(٣) إبراز المعاني ، ص ١١٠.

(٤) من الآية ٤٩ في سورة التوبة .

(٥) شرح الشافية ، للرضي ٣/ ٣٠.

(٦) الخصائص ٢/ ٣٤٧.

يجب قلب كل واحدة منهما إلى أختها . قال « ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ، ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة » . ثم نفى أن تكون قراءة أبي عمرو بتصحيح الياء في « ايتنا » مجيزة لتصحيح الواو بعد الكسرة ، لأن تصحيح الياء وجد له نظير أو شبيه في كلام العرب ، وهو « قيل » المبني للمجهول بالإشمام ، أي بين الضمة والكسرة . وهذا التشبيه جاء في قول سيبويه السابق ، مما يدل على أن ابن جني آخذ منه ، حيث قال : « فأما قراءة أبي عمرو « يا صالح ايتنا » بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليها أن يقول : يا غلام اوجل . والفرق بينهما أن صحة الياء في « يا صالح ايتنا » بعد الضمة له نظير ، وهو قولهم : قيل وبيع . فحمل المنفصل على المتصل ، وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد الكسرة ، فيجوز قياسًا عليه « يا غلام اوجل »[1] ثم أتبع هذا القول بعض المناقشات حوله على أسلوبه المعروف في التخريج والاحتجاج لما يرى . وهو على كل حال لا يصحح ما جاءت عليه هذه القراءة ، بل ينفي جواز القياس عليه .

ولنرجع بعد ذكر هذه الحقائق إلى ما ذكره الأنصاري واتهم به سيبويه في هذا الموضع ، لنناقشه في بعض ما نرى أنه أخطأ فيه على سيبويه . فالدكتور أولًا لم يأخذ نص كلام سيبويه من الكتاب ، إذ الظاهر أنه لم يهتد إلى موضع الآية فيه ، فكان مرجعه في ذلك هو الكتاب المجهول المؤلف « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » الذي ذكر مؤلفه المجهول هذه القراءة الشاذة المنسوبة زعمًا إلى أبي عمرو ، في باب ما جاء في التنزيل من القراءات التي رواها سيبويه في كتابه[2] ، وذكر فيه جملة من القراءات الواردة في الكتاب ، منها هذه القراءة . وقد قدم لها بقوله : « ومن ذلك ما قاله في حد التصريف[3] قال سيبويه : زعموا أن أبا عمرو قرأ : « يا صالح ايتنا » جعل

---

(١) الموضع السابق .

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٩٣٥ - ٩٤٥.

(٣) لم أفهم معني هذا ، فسيبويه ذكر هذه القراءة في الباب الذي ذكرته ، وهو من أبواب التصريف ، وليس فيه حد التصرف .

الهمزة ياءً ثم لم يقلبها واوًا ، ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس متصلًا ، وهذه لغة ضعيفة »[١] . هكذا ذكر صاحب إعراب القرآن المجهول نص سيبويه مبتورًا ؛ إذ لم ينقل ما حكاه سيبويه عن العرب قبل قراءة أبي عمرو مما سبق أن نقله الباحث ، بالإضافة إلى أن في نقله خطأً ، لعله مطبعي أفسد المعنى ، ولم ينتبه له الدكتور / الأنصاري ، فنقله كما هو بخطئه ؛ لأنه لم يرجع إلى الأصل باعترافه ، حيث أشار إلى « إعراب القرآن » في نهاية نقله نص سيبويه ، وليس الكتاب ، كما ينبغي . والخطأ في : « ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس متصلًا » وصحته « ليس منفصلًا » كما جاء في النص الذي نقله الباحث من الكتاب في صدر هذا الفصل ، وكما هو المعنى : إذ المقصود أن العرب لم تبق الياء الساكنة بعد الضمة في الكلمة الواحدة المتصلة الحروف بخلاف المنفصلة ، وكلام سيبويه فيما كان منفصلًا أي من كلمتين ، ومن المعلوم أن الإبدال في كلمتين محمول على الإبدال في كلمة واحدة ، كما جاء في كلام ابن جني السابق واضحًا ، حيث قال : « فحمل المنفصل على المتصل » ، وهذا يؤكد ما قلناه من أن الدكتور ناقل من « إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج » إلى جانب الدليل الذي لا يتطرق إليه الشك ، وهو أن الدكتور حدده في ذيل الصفحة مرجعًا لما نسبه إلى سيبويه ، ولم يذكر موضعه ولا صفحته من الكتاب على ما جرت به العادة في البحوث العلمية الحديثة . وهذا التفسير لمسلك الدكتور في هذا الموضع أحسن له من احتمال آخر ، هو أن يكون قد اهتدى إلى موضع النص في الكتاب ، ثم أعرض عنه لحاجة في نفسه ؛ لأن ذلك لا يوصله إلى غرضه ، إذ النص في الكتاب صحيح واضح ينفي عن سيبويه كل تهمة ، وليس مبتورًا مشوهًا محرفًا ، كما في المرجع الذي لجأ إليه الدكتور لتوثيق نص كلام سيبويه ، والكتاب منشور معروض عليه ، في طبعة بولاق . والله أعلم .

وربما رجح الاحتمال الثاني أن الدكتور بتر نص سيبويه على النحو الوارد في

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/ ٩٣٥.

كتابه، ليوهمنا أن النقد موجه إلى القراءة لا إلى لغة من لغات العرب النادرة القليلة، وهذا ما يحاول الدكتور -جهده- الوصول إليه وإثباته، مع أن إمام النحاة منه براء.

ومن العجيب أن الدكتور لم يطلع-وهو الواسع الاطلاع- على ما قاله الأوائل في هذه المسألة، فلجأ إلى الجدل بأسلوب خطابي خداع ذي بهرج، وزخرف من القول غرور، بدلًا من الأسلوب العلمي الرزين المطلوب في مناقشة مثل هذه القضايا، فهو لم يرجع إلى كتب القراءات أو التفسير أو النحو والصرف واللغة يستفتيها في هذه القراءة، وربما يكون قد رجع إليها ثم أعرض عنها، لأنه لم يجد فيها -ولن يجد- نصًا يزكي هذه القراءة، فيعينه ذلك على مرماه ومسعاه من اتهام سيبويه بالطعن في القراءات. وقد رأينا الدكتور من قبل يتكئ على أقوال أمثال أبي حيان، للإيهام بها في الخصام. فغض الطرف هذه المرة عن ذلك وعما نقله محقق «إعراب القرآن» المذكور عن البحر المحيط، وهو قراءة أبي عمرو المشهورة المتواترة بإبدال الياء واوًا، والأخرى بتحقيق الهمزة الساكنة، كل واحدة منها في محلها، ولم ير أن ما حكاه عن سيبويه رواية ثالثة انفرد بها سيبويه، بالنقل عن أبي عمرو؛ لأن الدكتور لم يعط هذه المسألة حقها وحظها من التأمل والنظر والدراسة، وراح بدلًا من ذلك يتهم النحاة بصناعة القواعد الناقصة فيما يسميه بمصنع التقعيد، ثم تحكيمها في رقاب الآيات الكريمة، فيقول: «أما إذا جاء الإبدال مخالفًا لهذه القاعدة المصنوعة الناقصة بأن كان الإبدال ياءً بدل الواو فإن النحاة يضعفونها، وعلى رأسهم سيبويه، مهما كانت مسموعة عن العرب، ومهما كانت واردة في القراءات الموثوق بها، مثل قراءة أبي عمرو بن العلاء». ثم ذكر بعض كلام سيبويه من «إعراب القرآن» المذكور، محرفًا مبتورًا مشوهًا، ولم يكتف بها، بل زاد على ذلك بأن علق على ما نسب إلى أبي عمرو في النص المنقول بقوله: «وأبو عمرو له روايتان، إحداهما بإبدال الهمزة واوًا، والأخرى بإبدالها ياءً، ثم جاء سيبويه، فقبل الأولى، وضعف الثانية، لا لشيء إلا لأنها لا تتفق مع القاعدة الناقصة التي وضعوها في مصنع التقعيد».

والدكتور لا يدري أن سيبويه يتحدث عن القراءة بإبدال الهمزة ياءً مع ضم ما قبلها . ثم إن من يطلع على كلام الدكتور ممن لم يعرف أسلوبه في الجدل والخصام وطريقته في المناقشة يظن أن لأبي عمرو قراءتين أو روايتين متماثلتين في القوة ومتواترتين . وهذا غير صحيح ؛ لشدة شذوذ القراءة الثالثة التي يظنها الدكتور ثانية . وقد عرفنا ذلك فيما مضى . وما ذكره الدكتور من أنها من القراءات الموثوق بها باطل كل البطلان ، إذ لم يستند فيه إلى أبسط قواعد التوثيق والتحقيق المعروفة عند العلماء ، فلم يذكر مرجعًا واحدًا وثقها ، بل لم يذكر مرجعًا واحدًا ذكرها ، وأنى له ذلك . وهو الذي لم يهتد إلى مكان النص والآية في الكتاب فنقلها من الكتاب المجهول المؤلف . ثم يتساءل الباحث : إذا كانت قاعدة النحاة التي وضعها سيبويه ناقصة ومصنوعة في مصنع التقعيد ، وليست مبنية على إحصاء ما جاء في كلام العرب شائعًا كثيرًا ، كما يزعم الدكتور فما حيلته مع القراء وعلماء القراءات الذين أقروا القاعدة نفسها ، ولم يعيروا هذه القراءة الشاذة أي اهتمام ، ولو بالرواية والذكر ، لشذوذها وعدم وجود سند لها . ولو كان هنا شيء يلاحظ على قاعدة النحاة لأخذه عليهم أمثال أبي حيان الإمام المجتهد الذي يستطع أن يضيف إلى القواعد التي وضعها سيبويه ومن سبقه أو تلاه من النحاة ، ويصلح ما يحتاج إلى إصلاح .

ولعل أبا حيان وأمثاله يستحيون من القول بمثل هذه الترهات التي يهذي بها بعض المحدثين الذين يرمون كل قاعدة في اللغة والنحو والصرف تقف في سبيل أهوائهم بالنقص وما إليه ، مع أنهم لا يجدون ما يتكلمون فيه إلا ما في كتب الذين وضعوا هذه القواعد ، ولا يملكون من وسائل العلم ما يستطيعون به التقويم والنقد السليم . فإذا قال الأوائل من علماء السلف ، بناءً على الكثير الشائع من كلام العرب : إن الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، صاح هؤلاء : هذه قاعدة ناقصة ، كيف لا وقد سمع عن العرب رفع كل من الفاعل والمفعول به ونصبه . أو قالوا : إن وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، صرخوا : هذا من أساطير الأولين ، فقد جاء اسم« إن » مرفوعًا في

القرآن. أو قالوا: تقلب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها، نادوا بالويل والثبور وعظائم الأمور. أو حكموا -بناءً على الإحصاء والدرس- بقلة أسلوب أو ندور كلمة أو شذوذ عبارة، رفعوا أصواتهم: قد انتهكت حرمة القرآن وقراءاته. كأنهم أحرص عليهما منهم وأشد إيمانًا بهما وإجلالًا لهما.

وهكذا كلما وجدوا قاعدة وضعها العلماء بدقتهم في الإحصاء وجدهم في الدراسة وإخلاصهم في النية لله رب العالمين، وشرفهم ونبلهم في المقاصد ودأبهم على العمل بالسهر والصبر، ضجوا يهرفون بما لا يعقلون. وهذا جهل بوظيفة القواعد النحوية والغرض من وضعها عند أصحابها. وإنكار لجهودهم العظيمة مع أنهم لا يفهمون مقاصدهم ومصطلحاتهم في كلامهم ومتعارف خطابهم فيما بينهم، إذ لم يكلفوا أنفسهم دراسة هذه المصطلحات، فيفهموا مضامينها العرفية، وجهلوا «أن مدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة، ليجري عليها الناشئون في العربية، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب، وأن مصطلحات الشذوذ والندور والضعف والغلط لا تنافي الفصاحة عندهم»[(١)].

يا ليت بعض المحدثين يفهمون ما ترك القدماء من التراث العظيم، ويحسنون الانتفاع به، ويتأدبون بأدب العلماء الصالحين في التواضع والتجرد من الحول والقوة إلا بالله. ولكن يبدو أن بعضهم يرى غير ذلك، وكأني بهؤلاء يتهافتون إلى كل شاذ مما ذكره القدماء، وفرغوا من دراسته والحكم عليه، يريدون الاستناد إليه وبناء القواعد عليه، وذلك غير ممكن في الواقع. وإذا ذهبنا هذا المذهب وجدنا أنفسنا في متاهات لا حدود لها، ونحن نضيق ذرعًا بما في كتب تراثنا النحوي وغيره من كثرة المسائل والتفريعات والخلافات، فنضيف إلى العناء عناءً، ونفقد الأسس المحكمة التي بنى عليها أئمتنا المتقدمون[(٢)] رحمهم الله.

---

(١) التحرير والتنوير ٥/١٠٢- ١٠٣.

(٢) ينظر: النحو وكتب التفسير ٢/ ١٠١٥.

وبعد ؛ فهذا حصر للكلمات القرآنية التي جاءت فيها همزة الوصل وبعدها مباشرة همزة ساكنة في ست عشرة كلمة ، وهي على ترتيبها في المصحف الشريف :

١- ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ في سورة البقرة ، الآية ٢٨٣.

٢- ﴿لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ في سورة الأنعام ، الآية ٧١.

٣- ﴿وَقَالُوا۟ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ في سورة الأعراف ، الآية ٧٧.

٤- ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ في سورة الأنفال ، الآية ٣٢.

٥- ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ﴾ في سورة التوبة ، الآية ٤٩.

٦- ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ في سورة يونس ، الآية ١٥.

٧- ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ ﴿٧٩﴾﴾ في سورة يونس أيضًا ، الآية ٧٩.

٨- ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ فَلَمَّا جَآءَهُ ٱلرَّسُولُ﴾ في سورة يوسف ، الآية ٥٠.

٩- ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى﴾ في سورة يوسف أيضًا ، الآية ٥٤.

١٠- ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ٱئْتُونِى بِأَخٍ لَّكُم﴾ في سورة يوسف أيضًا ، الآية ٥٩.

١١- ﴿فَأَجْمِعُوا۟ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾ في سورة طه ، الآية ٦٤.

١٢- ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾﴾ في سورة الشعراء ، الآية ١٠.

١٣- ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ في سورة العنكبوت ، الآية ٢٩.

١٤- ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ في سورة فصلت ، الآية ١١.

١٥- ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ﴾ في سورة الجاثية ، الآية ٢٥.

١٦- ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَٰوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ﴾ في سورة الأحقاف، الآية ٤.

ويلاحظ الباحث أن جميع هذه الكلمات أفعال أمر من «أتى» إلا في الموضع الأول فماض مبني للمجهول من «اتمن» وهو من الأمن، والموضع الخامس فعل أمر من الإذن.

وفي هذه الكلمات كلها تبدل الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها وصلًا في رواية ورش والسوسي، ووقفًا في قراءة حمزة، وهذا عند وصل ما قبل هذه الكلمات بها. وأما إذا وقف القارئ على ما قبل إحدى هذه الكلمات وأراد الابتداء بها، فيجب الابتداء بهمزة مضمومة، ويجب إبدال الهمزة الساكنة واوًا في الموضع الأول. وأما في بقية المواضع الخمسة عشر، فيتعين الابتداء فيها بهمزة مكسورة، ويتعين إبدال الهمزة الساكنة ياءً. وهذا الحكم في حالة الابتداء للقراء السبعة، أما في حالة الوصل، فإن باقي القراء، أي غير ورش والسوسي يقرأونها بهمزة ساكنة[١].

وبعد فإن حديث سيبويه في هذه المسألة يزيدنا إيمانًا بأمانته العلمية، ومنهجه الدقيق وتوثيقه للنصوص فيما وضعه من القواعد في هذه المسألة وغيرها؛ إذ لم يذكر هذه القراءة الشاذة غيره، وكل من نقلها بعده فعنه نقل.

وسداد منهج إمام النحاة هو الذي جعل النحاة من بعده يسيرون عليه، ويرجعون إليه، ويعتمدون عليه إلى يومنا هذا، وقد اتفق معهم القراء وعلماء القراءات في ذلك. ولا نملك في هذه المسألة إلا أن نقول معهم: إنها لغة ضعيفة، وبعض القراءات الشاذة -كما هو معروف- قد تأتي على الضعيف والقليل والشاذ النادر من لغات العرب، كما يعرف ذلك من كتاب «المحتسب»، لأبي الفتح ابن جني. ونقول كما قال أبو حيان من قبل: إن الشاذ لا تبنى عليه القواعد، وإنما تبنى على الكثير

---

(١) ينظر: البدور الزاهر، باب الهمز المفرد، والوافي في شرح الشاطبية، ص ٩٨- ٩٩.

الشائع من كلام العرب الوارد في القرآن الكريم ، وغيره من نصوص كلام العرب شعرًا ونثرًا . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل[١] .

❂❂❂

(١) للتوسع في موضوع هذا الفصل ينظر المواضع التالية :

١- أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، ص ٢٢٠.

٢- الأصول في النحو ، لابن السراج ٣/ ٦٦.

٣- الجمل في النحو ، للزجاجي ، ص ٧٤٧.

٤- المسائل البغداديات ، للفارسي ، ص ٧٧- ٧٩.

٥- التبصرة والتذكرة ، للصيمري ١/ ٣٣٧.

٦- كشف المشكل ، للحيدرة اليمني ١/ ٢٤٥، ٢/ ٥٢٢.

٧- الفصول الخمسون ، لابن معط ، ص ٢١٠.

٨- الممتع في التصريف ، لابن عصور ٢/ ٧٣٣.

إضافة إلى جميع كتب الصرف والقراءات وتوجيهها ، فكلها فيها حديث عن الموضوع بما لا يخرج عما ذكرنا خلاصته .

الفصل الثاني:
في الهمزة بين التخفيف والتحقيق

الهمزة من أصعب الحروف في النطق، وذلك لبعد مخرجها؛ إذ تخرج من أقصى الحلق، كما اجتمع فيها صفتان من صفات القوة، وهما الجهر والشدة. والهمزة صوت صامت حنجري انفجاري، وهو يحدث بأن تسد الفتحة بين الوترين الصوتيين، وذلك بانطباق الوترين انطباقًا تامًّا، فلا يسمح للّهواء بالنفاذ من الحنجرة، يضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثم ينفرج الوتران فينفذ الهواء من بينهما فجأة محدثًا صوتًا انفجاريًّا، ولذلك عمدت بعض القبائل العربية إلى تخفيف النطق بالهمزة.

وبوجه عام يمكن القول إن الهمزة من الظواهر اللغوية البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها، مثل تميم ومن جاورها، وإن تخفيف الهمزة كان من الظواهر الحضرية، امتازت بها لهجة القبائل العربية في شماليّ الجزيرة العربية وغربيها. وقد ورد في لسان العرب عن أبي زيد الأنصاري أن أهل الحجاز وهذيلًا وأهل مكة والمدينة المنورة لا ينبرون[(١)].

ونسب جماعة من العلماء الأوائل ظاهرة تحقيق الهمزة إلى الحجازيين ولكن ينبغي ألا نأخذ هذه النسبة مأخذ الإطلاق، لاعتبارين: الأول أن الأخبار تدل على أن بعض الحجازيين كانوا يحققون الهمزة كما سيأتي. والثاني أن التخفيف، كما يبدو من النصوص الواردة، لم يكن مقصورًا على منطقة دون أخرى، وإنما كان فاشيًا في كثير من مواطن القبائل العربية، وإن تفاوتت صوره ودرجاته. وإن كانت القبائل البدوية تميل إلى السرعة في النطق وتسلك أيسر السبل إلى هذه السرعة فإن تخفيف الهمزة كان في لسان الخاصة التي تميل إلى التخلص والتخفيف من عيب هذه

---

(١) ينظر: لسان العرب ١/ ٢٢.

السرعة ، أي أن الناطق البدوي تعوّد النبر في موضع الهمز ، وهي عادة أملتها ضرورة انتظام الإيقاع النطقي ، كما حتمتها ضرورة الإبانة عما يريده من نطقه لمجموعة من المقاطع المتتالية السريعة الانطلاق على لسانه ، فموضع النبر في نطقه كان دائمًا أبرز المقاطع ، وهو ما كان يمنحه كل اهتمامه ويوليه كل عنايته بضبطه .

أما القبائل الحضرية فعلى العكس من ذلك ؛ إذ كانت متأنية في النطق ، متئدة في أدائها الكلامي ، فهي لذا لم تكن بحاجة إلى التماس المزيد من مظاهر الأناة ، فأهملت همز كلماتها ، أعني المبالغة في عدم النبر ، واستعاضت عن ذلك بوسيلة أخرى كالتسهيل والإبدال والإسقاط(١) .

وقد تتبع علماء العربية الوسائل والمسالك التي سلكها العرب لتخفيف الهمزة ، فوجدوها تنحصر في النقل والإبدال والتسهيل والحذف . وقد وردت القراءات القرآنية المتواترة بذلك كله . فورد النقل فيما كانت الهمزة فيه متحركة بعد ساكن صحيح ، فإذا أريد تخفيفها فإنها تحذف بعد نقل حركتها إلى الساكن الصحيح الذي قبلها ، سواء أكانت حركتها فتحة نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾(٢) .

أم كسرة ، نحو : ﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍۚ﴾(٣) .

أم ضمة ، نحو : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾(٤) وذلك بقصد التخفيف .

أما الإبدال فقد تقدم أن الهمزة الساكنة تقع بعد فتح نحو ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَاۗ﴾(٥) .

---

(١) هذا خلاصة ما جاء في مقدمة المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية . ومن أصول اللهجات العربية في السودان ، للدكتور/ عبد المجيد عابدين .

(٢) الآية الأولى من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ٥٤ في سورة الرحمن : ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۭ بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍۚ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ۝٥٤﴾ .

(٤) من الآية الأولي في سورة الجن : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ .

(٥) من الآية ٧١ في سورة الأنعام ، وقد تقدمت في الفصل السابق .

أو كسر، نحو: ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[1].

أو ضم، نحو: ﴿يَـقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾[2]. ففي هذه الأحوال الثلاثة وردت القراءة بإبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها، فإذا كانت فتحة تبدل ألفًا، وإذا كانت كسرة تبدل ياءً، وإذا كانت ضمة تبدل واوًا؛ ليكون الحرف المبدل مجانسًا للحركة التي قبلها، وذلك مظهر من مظاهر التخفيف. وأما التسهيل والحذف فإن الهمزتين من كلمتين تكونان متفقتين في الحركة، سواء أكانتا مفتوحتين، نحو ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[3].

أم مكسورتين، نحو: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾[4].

أم مضمومتين، نحو: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَـٰٓئِكَ﴾[5].

وقد اختلف القراء في تخفيف إحدى الهمزتين، فبعضهم حذف إحدى الهمزتين في الأحوال الثلاثة، كما سهل بعضهم إحدى الهمزتين بين بين في الأحوال الثلاثة، وبعضهم أبدل الهمزة الثانية حرف مد في الأحوال الثلاثة أيضًا، كما قرئ بتحقيق الهمزتين في الأحوال كلها، وهو الأصل[6].

وقد تحدث سيبويه عن تخفيف الهمزة وتحقيقها في اللهجات العربية في «هذا باب الهمز»، فقال: «اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق والتخفيف

---

(١) من الآية ٢٨٣ في سورة البقرة، وقد تقدمت في الفصل السابق.

(٢) من الآية ٤٩ في سورة التوبة، وقد تقدمت في الفصل السابق.

(٣) من الآية ٦١ في سورة الأنعام: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾.

(٤) من الآية ٣١ في سورة البقرة: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ ...﴾.

(٥) من الآية ٣٢ في سورة الأحقاف: ﴿وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِىَ ٱللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ﴾.

(٦) ينظر المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/ ١٠٦.

والبدل ، فالتحقيق قولك : قرأت ، ورأس ، وسأل ، ولؤم ، وبئس ، وأشباه ذلك ، وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين[١] وتبدل وتحذف . وسأبين ذلك إن شاء اللّٰه تعالى »[٢] .

ثم شرح ذلك شرحًا مطولًا فيما يقارب عشرين صفحة ، موردًا الأمثلة والشواهد من كلام العرب ، فجاء بكل ما يتعلق بهذا الباب ، فكان الناس بعده عيالًا ، ولم يزيدوا على كلامه حرفًا واحدًا[٣] .

ومع وضوح مذهب سيبويه وكلامه في هذا الباب فإننا نجد بعض الباحثين المحدثين يتهمونه بتوهين بعض القراءات المتواترة . وسيذكر الباحث في هذا الفصل ما وقف عليه من ذلك ، ثم يكر عليها بالدراسة والنقد ؛ لنرى مقدار ما في هذه الدعاوى من الصحة ، اعتمادًا على نصوص الكتاب والمقارنة بينها في المواضع المختلفة ؛ لأن كلام المؤلف الواحد في الكتاب الواحد خاصة يكمل بعضه بعضًا ، ويشرح بعضه بعضًا ، فلابد من الاستعانة ببعضه على فهم بعضه الآخر ، فيما أشكل علينا ، فلم نفهم مقصوده ، خاصة في مثل الكتاب لسيبويه .

فمن ذلك أن سيبويه قال من كلامه الطويل في هذا الباب : « وقالوا نبي وبرية ، فألزمهما أهل التحقيق البدل ، وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع ، وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة .

---

(١) قال السيرافي : « ومعني قولنا : بين بين في هذا الموضع ، وكل موضع يرد بعده من الهمز أن يجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة ، فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف ؛ لأن الفتحة من الألف ، وبذلك قولنا : سال ، إذا خففنا « سأل » وقرأ يا فتي ، إذا خففنا « قرأ » ، وإذا كانت مضمومة وجعلناها بين بين ، أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو ، كقولنا : لَوْمَ ، تخفيف « لَؤُم » . وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة » ، ينظر : هامش طبعة بولاق من الكتاب ٢/ ١٦٣، وهامش طبعة هارون ٣/ ٥١٤.

(٢) الكتاب ١/ ٥٤١.

(٣) الكتاب ٣/٥٤١– ٥٥٩.

وهذا قليل رديء، فالبدل هنا كالبدل في منسأة، وليس بدل التخفيف، وإن كان اللفظ واحدًا »[١].

ومع أن سيبويه في نصه هذا يتحدث عن كلمتي « نبي » و« برية » ولهجات العرب فيهما وفي أمثالهما من الكلمات، ولم يشر من قريب أو بعيد إلى أية آية فضلًا عن القراءات فيها، فالرضي في شرحه على شافية ابن الحاجب فهم هذا الكلام فهمًا غريبًا، فشرحه شرحًا بعيدًا، وعلق عليه تعليقًا أبعد، حيث قال: « يعني: قليل في الكلام، رديء فيه، لا أنه رديء في القياس، وهي ثابتة في القراءات السبع، ومذهب سيبويه أن النبي مهموز اللام وهو الحق، خلافًا لمن قال: إنه من النباوة أي الرفعة، وذلك لأن جمعه نبآء وإنما جمع على أنبياء، وإن كان أفعلاء جمع فعيل المعتل اللام، كصفي وأصْفياء، وفعلاء جمع فعيل صحيح اللام، ككرماء، وظرفاء؛ لأنهم لما ألزموا واحده التخفيف صار كالمعتل اللام، نحو سخي، وكذا ألزموا التخفيف في مصدره، كالنبوّة وجاء في السبع النبوءة بالهمز، ولما رأى المصنف -يعني ابن الحاجب- ثبوت النبيء والبريئة مهموزين في السمع حكم بأن تخفيفهما ليس بلازم، وكذا ورد في السبع النبوءة بالهمز -وذهب سيبويه- كما ذكرنا- أن ذلك رديء مع أنه قرئ به، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم، تعالى عنها »[٢].

ولا يدري الباحث كيف نسي الرضي أن المصطلحات مثل القراء السبعة أو العشرة والتواتر لم تكن معروفة في زمن سيبويه، كما أن القراء المشهورين في زمن الرضي وما بعده ليسوا بالضرورة هم المشهورين في زمن سيبويه، وكذلك الأمر بالنسبة للقراءات، فلا يمكن أن يكون سيبويه محيطًا بكل القراءات في زمنه.

---

(١) الكتاب ٢/ ٥٥٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي ٣/ ٣٥.

والدليل على عدم صحة ما ذهب إليه الرضي ، وأنه من سوء فهم كلام سيبويه أن المشهور في لغات العرب عدم الهمز في لغة قريش ، وجمهور العرب يهمزون . فسيبويه هنا يتحدث عن لغة الجمهور ، فيبين أن كثيرًا من الذين يهمزون يخففون أحيانًا ، فيقولون : نبي وبرية ، ويلزمونهما البدل ، وعلق على ذلك بقوله « وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا ، وإنما يؤخذ بالسمع » . أي : ليس كل مهموز تبدل همزته ياءً كما فعل في نبيء وبريئة ، ثم يقول : إن قومًا من أهل التحقيق الذين عبر عنه بالجمهور يهمزون هاتين الكلمتين ، ويعلق على ذلك بقوله : « وذلك قليل رديء » أي : رديء عند أهل التحقيق الذين أبدلوا هاتين الكلمتين ، فهو بذلك يصف السماع من أهل تحقيق الهمزة في هاتين الكلمتين ، ولا يصف السماع عن كل العرب . فقد ورد أن قريشًا لا تهمز . وقال عثمان بن عفان –رضي اللّٰه عنه– لكتبة المصحف ، وعلى رأسهم زيد بن ثابت : إذا اختلفتم في شيء ، فاكتبوه بلغة قريش[1] . ولم يتطرق سيبويه إلى قراءة تخفيف الهمزة بالتضعيف ، وإنما وصف حال الهمزة في هاتين الكلمتين عند أهل التحقيق ، يدلنا على ذلك ما قاله سيبويه نفسه في موضع آخر من كتابه : « فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه ، فمن قال : النبآء ، قال : كان مسيلمة نُبَيِّئَ سوء ، وتقديرها تُبَيِّئ . وقال العباس بن مرداس :

يا خاتم النبآء إنك مرسل ... بالحق كل هدى السبيل هداكا[2]

ذا القياس ؛ لأنه مما لا يلزم ، ومن قال : أنبياء ، قال : نُبَيّ سوء ... »[3] .

---

(١) ينظر : مباحث في علوم القرآن ، للدكتور/ صبحي صالح ، ص ١٢٩، وكلام عثمان بن عفان – رضي اللّٰه عنه – في البخاري في حديث روي عن أنس رضي اللّٰه عنه ، ينظر : صحيح البخاري ٣/ ٢٩١.

(٢) البيت من الكامل ، وهو في اللسان « نبأ » ، والمقتضب ١/ ١٦٢، والشاهد فيه جمع نبي على بنآء ، فهو دليل على أنه مخفف من « نبيئ » المهموز مع إبدال من الهمزة ، وإذا صغر قبل : نُبَيئ في لغة من همز ، ونبيّ في لغة من لم يهمز ؛ لأنه بدل لازم .

(٣) الكتاب ٣/ ٤٦٠.

فهو يحكي في هذا النص أن العرب قد اختلفت فيه ، ولم يخص أهل التحقيق ؛ ولذلك لم يصف التحقيق بالقلة أو الرداءة . ويدلنا على صحة ما قلنا ما جاء في الكتاب من قوله : « واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز ، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا ، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا ، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا ، وليس بقياس متلئب[١] نحو ما ذكرنا ، وإنما يحفظ عن العرب »[٢] .

فهو هنا يقول : « ليس ذا بقياس متلئب نحو ما ذكرنا ، وإنما يحفظ عن العرب » .

وقد ذكر أن التحقيق ورد عن العرب أيضًا . فالمسألة سماعية . ومن المعلوم أن القلة لا تمس الفصاحة بشيء في كل حال ؛ إذ القلة لا تتأكد الفصاحة ، فليس كل قليل غير فصيح . والرديء في كلامه لا يخرج معناه عن القلة وندرة الاستعمال وعدم الجريان على لسان جمهور العرب ، بدليل قياسه على منساة ، وأصلها « منسأة » . وقد قال في الكتاب وهو يتحدث عن أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها : « هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدل ، فإنك تحذف ذلك البدل ، وترد الذي هو من أصل الحرف ، إذا حقرته ، كما تفعل ذلك إذا كسرته للجمع . فمن ذلك : ميزان وميقات وميعاد ، تقول : مويزين ومويقيت ومويعيد ، وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة ، فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف إلى أصله . وكذلك فعلوا حين كسروا للجمع . قالوا : موازين ومواقيت ومواعيد ، ومثل ذلك قيلٌ ونحوه ، تقول : قويل ، كما قلت : أقوال ، وإنما أبدلوا لما ذكرت لك »[٣] .

وبعد شرح طويل للأشياء التي ترد الكلمات إلى أصولها المبدلة منها ذكر أن الحروف الأصلية تبقى على حالها بلا تغيير عند التصغير والجمع ونحوهما مما يرد

---

(١) المتلئب : المستقيم المستوي ، والمراد : المطرد في كلام العرب .

(٢) الكتاب ٣/٥٥٣- ٥٥٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٥٨.

الكلمات إلى أصولها ، وشرح أشياء من ذلك ، ثم قال : « ومن ذلك منسأة ، تقول : منيسئة ؛ لأنها من نسأت ، ولأنهم لا يثبتون هذه الألف التي هي بدل من الهمزة ، كما لا يلزمون الهمزة التي هي بدل من الياء والواو . ألا ترى أنك إذا كسرته للجمع قلت : مناسئ ، وكذلك البرية تهمزها »(١) . فهذا كله شرح للقواعد العامة في كلام العرب ، ليسير عليها الناس في كلامهم بعد تعلمها ، ولا مدخل للقليل النادر في ذلك ، إذ القاعدة تبنى على الكثير الشائع دون غيره . وهذا كله يؤكد عدم صحة ما فهمه الرضي .

وقد وقع الشيخ المفضال العلّامة/محمد عبد الخالق عضيمة في مثل ما وقع فيه الرضي بل هو مقلد(٢) للرضي في فهمه السابق لعبارة سيبويه ، والرد عليه كالرد على الرضي . ويبدو للباحث أن دعاوى الشيخ الفاضل ومآخذه على منهج إمام النحاة في هذا الشأن كلها تقوم على افتراض يبدو للباحث أنه غير صحيح ، وهو افتراض أن سيبويه محيط بجميع القراءات القرآنية واللهجات العربية . ويرى الباحث أن ذلك غير ممكن . وهنالك أدلة كثيرة من كلام سيبويه تنفي هذا الزعم .

وأما الدكتور/ الأنصاري فهو على عادته المعهودة لم يكتف بتقليد من سبقه في القول بأن سيبويه أشار إلى قراءة الهمز في نبي وبرية ، بل زاد عليهم مزاعم أخرى مثل القول بأنه عارض هذه القراءة ، وأنه فعل ذلك وهو يعلم علم اليقين بأن القراءة بالهمز واردة . يدّعي هذا دون أدنى التفات إلى قول سيبويه : إن العرب اختلفوا في هذه الكلمة بالهمز وعدمه . فكيف يصح للدكتور القول : « انظر إلى سيبويه يصفها بالرداءة مع أنه يعلم علم اليقين أنها واردة ، وأن القراءة سنة متبعة »(٣) ، وهذه مجرد دعوى لا يسندها دليل .

---

(١) الكتاب ٣/٤٥٩- ٤٦٠.

(٢) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٩.

(٣) سيبويه والقراءات ، ص ٧٢- ٧٣.

ولا خلاف في أن الهمز في نبي والنبوّة والأنبياء والنبيين، قراءة نافع في جميع القرآن ما عدا موضعين في سورة الأحزاب، هما قوله عز وجل: ﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ﴾(١) وقوله تعالى اسمه: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ﴾(٢). وإنما ترك الهمز في هاتين الآيتين لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد، وأن الهمز في «برية» لنافع وابن ذكوان عن ابن عامر(٣) في الموضعين اللذين وردت فيهما هذه الكلمة في سورة البينة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ ۝٦ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾(٤).

ويبدو للباحث أن سيبويه لم يقصد بوصف القلة والرداءة القراءة القرآنية المذكورة، بدليل أنه لم يذكرها البتة ولا أشار إليها من قريب أو بعيد، بل ليس في كتابه ذكر للآيتين لا على هذه القراءة ولا على غيرها، فهما مما لا وجود له في الكتاب على الإطلاق. فكيف يصح الزعم بأنه يعني القراءة بقوله: «من أهل التحقيق». من الواضح أنه يعني بذلك لهجة بعض بني تميم وأهل الحجاز الذين يحققون الهمزة. وقد نص على ذلك في كلامه السابق.

وإذا ثبت بهذا النص أنه لم يقصد القراء بأهل التحقيق، ثبت قطعًا أنه لم يقصد بالكلمتين القراءة، فلا ينصرف كلامه إليها، كما ترى. بل الوصف بالقلة والرداءة في كلامه لا ينصرف إلى لهجات جميع العرب بل إلى بعض من يحققون الهمزة، وهي كما قلنا لهجة بعض تميم وأهل الحجاز، التي وصفها بالقلة والرداءة بالنسبة إلى عدم التحقيق عندهم لا عند جميع العرب، ولا صلة لذلك عنده بالقراءة التي يزعم الباحث

---

(١) من الآية ٥٠ في سورة الأحزاب.

(٢) من الآية ٥٣ في سورة الأحزاب.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات ص ٥٧-٥٨، والكشف ١/٢٤٣-٢٤٤، والنشر ١/ ٢١٥، وكتاب «ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه»، ص ١٦٤.

(٤) الآيتان ٦، ٧ من سورة البينة.

أنها لم تبلغه ، بدليل ما تقدم من أنه لو بلغته لنص عليها وذكرها صراحة على منهجه المعهود في الكتاب .

وقد قال ابن منظور في هذه المسألة : « قال سيبويه : والهمز في النبي لغة رديئة ، يعني : لقلة استعمالها ، لا لأن القياس يمنع ذلك ، ألا ترى إلى قول سيدنا رسول اللَّه ﷺ وقد قيل له : يا نبيءَ اللَّه ، فقال : « لا تنبر باسمي ، فإنما أنا نبيّ اللَّه » وفي رواية : « فقال : لستُ نبيءَ اللَّه ، ولكني نبيّ اللَّه »(١) .

فهذا ابن منظور صاحب لسان العرب لم يفهم من كلام سيبويه إلا قلة استعمال الكلمة عند العرب ، وذلك دليل آخر على صحة ما ذكر الباحث .

أما زعم الدكتور الأنصاري بأن سيبويه كان يعلم علم اليقين أن القراءة بالهمز واردة ، فهو مجرد دعوى تقوم على الوهم والظن والخيال والتخمين في أحسن الأحوال ، وإلا فمقاصد الدكتور ومراميه في اتهاماته لسيبويه لا تخفى على أحد له صلة بالكتاب واطلع على بحوث الدكتور . فهل يعقل أن يتعمد مثل سيبويه عدم ذكر القراءة بالهمز ، وهو يعلم بها لمجرد أن يتمكن من وصفها بالرداءة ، ماذا يستفيد من ذلك ؟ وما الذي يدفعه إلى ذلك ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم وزور مبين وقول مين ، نعوذ بك منه .

وأعجب من هذا دعوى الدكتور بأن الرضي أشفق على سيبويه ، لما يفهم من كلامه من القول بعدم تواتر القراءات السبع ، وهذا جهل بمذهب الرضي في المسألة ، وإلا فكيف يشفق عليه لذلك ، والرضي هو الذي يصرح بأنه لا يسلم بتواتر القراءات السبع حيث قال : « والفصل-أي بين المضاف والمضاف إليه- بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل ، مفعولًا كان أو يمينًا أو غيرهما . فقراءة ابن عامر ليست بذاك ، ولا نسلم بتواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين »(٢) . ولا شك أن

---

(١) لسان العرب « نبأ » ١/ ١٥٧، والحديث رواه الحاكم في المستدرك ٢/ ٢٥١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي ١/ ٢٩٣.

الدكتور لم يقف على نص الرضي هذا من كلامه، وما أعماه عن ذلك إلا انشغاله بالبحث عن تهمة يغمز بها سيبويه، وجمهور النحاة من البصريين. فالرضي يصرح بأنه لا يسلم بتواتر القراءات السبع. وهذا رأيه الذي اختاره مذهبًا لنفسه وذكره في كتابه بعبارة صريحة واضحة، ولعله يلتمس من يناصره من القدماء في هذا الرأي من أمثال سيبويه والله أعلم بحقيقة الحال. أما سيبويه فلم تعرف في زمنه القراءات السبع ولا العشر ولا غيرها، والقراءات عنده كلها حجة في اللغة، لا فرق بين المتواتر والشاذ في ذلك، ولم تكن متميزة في زمانه، فلا يعرف علم اليقين إلا قراءته التي تلقاها عن شيوخه ويتلو بها، وربما قراءات أهل بلده في أحسن الأحوال.

فلا معنى أصلًا للقول بأنه يقول بتواتر القراءات السبع أو عدم تواترها، فهو لم يحضر تسبيعها ولا تعشيرها ولا علم بذلك قطعًا، إذ السبع والعشر والتواتر ونحوها من المصطلحات في القراءات نشأت وعرفت بعد زمانه بفترة طويلة، بلا جدال أو نزاع في ذلك. ولا خلاف في أن الغالب على أهل الحجاز لا سيما قريش هو تخفيف الهمزة، وقد حققها غيرهم من العرب، ولا إشكال في ذلك، إذ تكلم كل بلهجته. وقال الرضي: «إن كلتا الظاهرتين وردت منهما أمثلة على لسان غير صاحبها»(١). ولكن الغالب على أصحاب كل لهجة التحدث بلهجتهم التي درجوا عليها في كلامهم، وورثوها عن آبائهم وأجدادهم. أما القراءة فهي سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، ولا صلة لها بلهجة القارئ، ولهذا كانت قريش تقرأ بتحقيق الهمز فيما ورد بذلك في القرآن الكريم، وقد ورد عن الإمام علي -رضي الله عنه- أنه قال: «نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل -عليه السلام- نزل بالهمز على النبي ﷺ ما همزنا»(٢).

وهذا دليل على أن قريشًا وغيرها من أهل التخفيف كانوا يتكلمون بدون همز،

---

(١) المرجع السابق ١/ ٣٢٠.

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٠١.

ويقرأون القرآن بما ورد فيه من همز أو عدمه ، كل في موضعه ، مما يؤكد دقة سيبويه وقوة إدراكه للواقع اللغوي في العربية ، وعمق ملاحظته لذلك حين قرر لأول مرة « أن القراءة سنة متبعة » ، ولا صلة لها بلهجة القارئ إطلاقًا بعد أن استقر الإسلام وتعلم الناس القرآن ، فالمسلم مهما كانت لهجته الخاصة يتكلف القراءة بما ثبت من القرآن عن طريق التلقي بالرواية والسند الصحيح المتواتر عن رسول الله ﷺ .

وهذا كاف في نفي كل تهمة عن سيبويه الذي وصف ما وقف عليه من القراءات واللهجات وصفًا دقيقًا أمينًا صادقًا ، فاقتفى أثره كل من جاء بعده من علماء اللغة والنحو والقراءات . فكلامهم كلهم من كلامه وكلام شيوخه الذي دونه في كتابه . انظر مثلًا قول العكبري : « والبرية غير مهموز في اللغة الشائعة ، وأصلها الهمز من برأ الله الخلق أي : ابتدأه ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة ، وهي صفة غالبة ، لأنها لا يُذكر معها الموصوف . وقيل : من لم يهمزها أخذها من البري ، وهو التراب ، وقد همزها قوم على الأصل »[١] .

من الواضح أن هذا كله من كلام سيبويه . ومثل هذا قال الفراء في معاني القرآن له[٢] . وقال مكي بن أبي طالب : « قوله : ﴿خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ و﴿شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ ، قرأهما نافع وابن ذكوان بالهمز فيهما على الأصل ؛ لأنه من برأ الله الخلق ، أي خلقهم . وقرأ الباقون بتشديد الياء من غير همز على تخفيف الهمزة فيه »[٣] . وقد تقدم في كلام الرضي أن مذهب سيبويه أن النبي مهموز الأصل من النباءة .

وقد نقل ابن عاشور من كلام سيبويه ما يبين مقصوده ، ويبرئه من كل تهمة ، بل لا يخطر بباله أن أحدًا يتهم سيبويه بمثل هذه التهمة . قال ابن عاشور : « البريئة قرأه نافع وحده وابن ذكوان عن ابن عامر بهمز بعد الياء ، فعيلة من برأ الله الخلق : إذا

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٩٨.

(٢) ينظر : ٣/٢٨٢ منه .

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٣٨٥.

خلق . وقرأه بقية العشرة بياء تحتية مشددة دون همز على تسهيل الهمز بعد الكسرة ياءً ، وإدغام الياء الأولى في الياء الثانية تخفيفًا . وإثبات الهمزة لغة أهل الحجاز والتخفيف لغة بقية العرب ، كما تركوا الهمزة في الدرية والنبي . قال سيبويه : « ليس أحد من العرب إلا ويقول تنبأ مسيلمة بالهمز ، غير أنهم تركوا الهمز في النبي كما تركوه في الدرية والبرية إلا أهل مكة فإنهم يهمزونها ، ويخالفون العرب في ذلك »(١) .

ومن هذا كله نخلص إلى أن أهل الحجاز وأهل مكة همزوا هذه الكلمات فقط ، وعامة لغتهم على التخفيف ، فكان الهمز شذوذًا في لغتهم ، ولذلك وصفها سيبويه والحالة هذه بالقلة والرداءة في لغتهم ، لا في لغة بقية العرب ، فتأمل . فلو كان سيبويه غمز القراءة أو قصدها بوصفه وعناها بكلامه لرد عليه هؤلاء الأئمة الأعلام الذين لا يشك في إخلاصهم وسعة علمهم وأمانتهم ودينهم وخلقهم وحرصهم على القرآن الكريم وقراءاته . فهل يظن هؤلاء المحدثون الذين يتهمون إمام النحاة بالطعن في القراءات بسبب سوء الفهم – وربما لأسباب أخرى –أن هؤلاء الأعلام يحابون سيبويه أو لم يطلعوا على كتابه أو لم يفهموه ؟ .

هذا كله باطل في نظر الباحث ، فما كان لأحد من العلماء العدول العاملين بعلمهم أن يسقط في خطأ السكوت على الباطل أو الخطأ ، خاصة إذا كان متعلقًا بكتاب اللَّه تعالى وقراءته المتواترة ، يدل على ذلك أنهم بالغوا في الرد على كل من مسه أو غمزه في شيء مهما كان صغيرًا ، وكتبهم شاهد صدق على ما نقول –واللَّه تعالى أعلم بالصواب(٢) .

❁ ❁ ❁

---

(١) كلام سيبويه في الكتاب ٣/ ٤٦٠، مع اختلاف يسير في بعض الكلمات ، وكلام ابن عاشور في التحرير والتنوير ١٥/ ٤٨٤.

(٢) تراجع المصادر الواردة في نهاية الفصل السابق .

الفصل الثالث :
في الإعلال والإبدال

تقدم كلام عام عن الهمزة وطرائق تخفيفها عند العرب . وقد تحدث علماء الصرف عن المواضع التي تقلب فيها حروف العلة همزة في باب الإعلال والإبدال ، فذكروا منها أن يقع حرف العلة بعد ألف « مفاعل » وقد كان مدة زائدة في المفرد ، كما في عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف ورسالة ورسائل . قال ابن مالك :

والمد زيد ثالثًا في الواحد همزًا يرى في مثل كالقلائد[(١)]

بخلاف نحو قسور وقساور ؛ لأن الواو ليست مدة ، ونحو معيشة ومعايش ؛ لأن المدة في المفرد أصلية ، وشذ في مصيبة مصائب ومنارة منائر ، بالقلب مع أصالة المدة في المفرد ، وسهله شبه الأصلي بالزائد « ولم يفعلوه في باب معايش ومقاوم ، للفرق بينه وبين باب رسائل وعجائز وصحائف ، وجاء معائش بالهمز على ضعف ، والتزام همز مصائب »[(٢)] .

ومدار البحث في هذا الفصل على كلمة « معايش » التي وردت في آيتين من القرآن الكريم ، هما قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾﴾[(٣)] . وقوله عز وجل : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾﴾[(٤)] . وقد أجمع القراء على قراءتها « معايش » بالياء ، وشذ بعضهم عن إجماع القراء فقرأها « معائش » بالهمزة بدلًا من الياء ، وهي قراءة في غاية الشذوذ عند القراء . ففي الإتحاف : « وما رواه خارجة عن نافع من همز « معايش » فغلط فيه »[(٥)] .

---

(١) متن الألفية ، لابن مالك ، ص ٦٣.

(٢) شافيه ابن الحاجب بشرح الرضي ٣/ ١٢٧.

(٣) الآية ١٠ من سورة الأعراف .

(٤) الآية ٢٠ من سورة الحجر .

(٥) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٢٢٢.

وفي غيث النفع: « وشذ خارجة، فرواه عن نافع بالهمز، وهو ضعيف جدًّا، بل جعله بعضهم لحنًا »(١). وأشد من هذا ما جاء في تصريف المازني: « وأما قراءة من قرأ من أهل المدينة « معائش » بالهمز، فهو خطأ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرأها لحنًا نحوًا من هذا »(٢).

وهذا القول غير صحيح في حق الإمام نافع - رحمه اللَّه - ويأتي الرد عليه.

أما ابن عاشور فلا يكتفي في رد هذه القراءة بالقياس اللغوي، فيردها أيضًا من حيث الرواية ردًّا قاطعًا، ولا يبالي حيث يقول: « وياء « معايش » أصل في الكلمة؛ لأنها عين الكلمة من المصدر « عيش »، فوزن معيشة مفعلة، ومعايش مفاعل، فحقها أن ينطق بها في الجمع ياءً وألا تقلب همزة؛ لأن استعمال العرب في حرف المد الذي في المفرد أنهم إذا جمعوه جمعًا بألف زائدة ردوه إلى أصله واوًا أو ياءً بعد ألف الجمع، مثل مفازة، ومفاوز، فيما أصله واو، من الفوز، ومعيبة ومعايب، فيما أصله الياء. فإذا كان حرف المد في المفرد غير أصلي فإنهم إذا جمعوه جمعًا بألف زائدة قلبوا حرف المد همزة، نحو: قلادة وقلائد، وعجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف. وهذا الاستعمال من لطائف التفرقة بين حرف المد الأصلي والمد الزائد. واتفق القراء على قراءته بالياء، وروى خارجة عن مصعب، وحميد ابن عمير عن نافع أنه قرأ: « معائش » بهمزة بعد الألف، وهي رواية شاذة عنه، لا يعبأ بها. وقرئ في الشاذ بالهمز، رواه الأعرج، وفي الكشاف نسبة هذه

---

(١) غيث النفع في القراءات السبع، ص ١٠١.

(٢) كتاب التصريف، لأبي عثمان المازني، بشرحه « المنصف » لابن جني ١/ ٣٠٧، هذا ويرى الدكتور/ شوقي ضيف أن الفراء هو أول من أنكر هذه القراءة، حيث قال الدكتور تعليقًا على قول المازني هذا: « وهو في هذا الإنكار إنما كان يتابع الفراء أول من أنكر قراءة نافع لمعائش مهموزا ». هذا في المدارس النحوية له، ص ٢٢١، وسيأتي كلام الفراء بنصه في هذا الفصل، نقلًا من معاني القرآن له، ويناقشه الباحث هناك إن شاء اللَّه تعالى، واللَّه الموفق.

القراءة إلى ابن عامر، وهو سهو من الزمخشري»(١).

والزمخشري وإن أخطأ في نسبة هذه القراءة إلى ابن عامر، فهو لم يضعفه إذ اكتفى بقوله: «معايش جمع معيشة، وهو ما يعاش به من المطاعم والمشارب وغيرها، أو ما يتوصل به إلى ذلك. والوجه تصريح الياء، وعن ابن عامر أنه همز على التشبيه بصحائف»(٢).

هذا ويظن الباحث ظنًا أن ابن عاشور مخطئ في نسبة السهو إلى الزمخشري هنا، لأن نسبة هذه القراءة إلى ابن عامر في رواية عنه، وإن كانت خطأً، فهي مذكورة في البحر المحيط، كما صرح السمين الحلبي بنقلها عن ابن عامر(٣). وربما كان كلام ابن عاشور صحيحًا، ويكون أبو حيان وتلميذه السمين ناقلين عن الزمخشري، ولكن يبعد ذلك جدًا؛ إذ لا يظن بأبي حيان أن يعتمد على الزمخشري وحده في نسبة قراءة إلى ابن عامر دون بحث عن مصدره في ذلك، ولم يذكر أحد من الثلاثة الزمخشري وأبي حيان والسمين -مرجعه في نسبة هذه القراءة إلى أبي عمرو، أو ابن عامر وهذا يزكي ما ذهب إليه ابن عاشور من أن ذلك مجرد سهو، وعلى كلٍّ من حفظ حجة على من لم يحفظ. ولم أجد في شيء من كتب القراءات والتفسير، غير ما ذكرت ولا في غيرها من المظان نسبة القراءة إلى ابن عامر، وجميعها تذكر نسبتها إلى نافع من السبعة في قراء المتواتر، في رواية شاذة عنه، بل باطلة لا سند لها كما ذكر بن عاشور، وإلى الأعرج في قراء الشواذ. وعلى ذلك يمكن القول: إن نسبة هذه القراءة إلى ابن عامر وهم وقع من الزمخشري وتبعه أبو حيان وتلميذه السمين، كما قال ابن عاشور، إذ لو كان شيء من ذلك لذكرته كتب

---

(١) التحرير والتنوير ٨/ ٣٤.

(٢) الكشاف ٢/ ٦٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٧١، والدر المصون ٥/ ٢٥٩، والسبعة، ص ٢٧٨، وشواذ ابن خالويه، ص ٤٢.

القراءات متواترها وشاذها ، فخلو جميعها من ذلك دليل على توهم الزمخشري في ذلك . والله تعالى أعلم بالصواب .

والمعايش -كما رأيت- جمع معيشة ، وفيها من الناحية الصرفية ثلاثة مذاهب : أولها مذهب سيبويه والخليل أن وزنها مَفعُلَة بضم العين ، أو مفعلةٌ بكسرها ، فعلى الأول جعلت الضمة كسرة ، ونقلت إلى فاء الكلمة[1] . الثاني : أن قياس قول الأخفش في هذا النحو أن يغير الحرف لا الحركة ، فمعيشة عنده شاذة ، إذ كان ينبغي أن يقال فيها : معوشة[2] . أما على القول بأن أصلها مَعْيِشَة بكسر العين فلا شذوذ فيها . والثالث مذهب الفراء أن وزنها مَفْعَلة ، بفتح العين[3] . قال السمين : « وليس بشيء »[4] .

والمعيشة في الأصل مصدر ميمي من عاش يعيش عيشًا وعيشة ، كما في قوله تعالى : ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾[5] . ومعاشًا كما في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾﴾[6] .

ومعيشًا ، كما في قول رؤبة بن العجاج الراجز :

إليك أشكو شدة المعيش وجهد أعوام نتفن ريشي[7]

ولم يذكر سيبويه في كلامه عن هذه المسألة همزة « معايش » ، وإنما ذكر أن العرب همزوا « مصائب » وأن ذلك غلط منهم . يعني بذلك أنها جاءت على غير الكثير الغالب في كلامهم ، بدليل أنه خرجها على أنهم شبهوها حين سكنت بصحيفة

---

(١) ينظر : هامش الكتاب ٢/ ٣٦٤، ٢/٣٦٧ بولاق .

(٢) ينظر : معاني القرآن للاخفش ٢/ ٢٩٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٧٣.

(٤) الدر المصون ٥/ ٢٥٧.

(٥) الآية ٢١ من سورة الحاقة .

(٦) الآية ١١ من سورة النبأ .

(٧) هذا الرجز في ديوان رؤية ، ص ٧٨، وتفسير القرطبي ٣/ ٨.

وصحائف ، وهو ما عبّر عنه النحاة من بعده بحمل الأصلي على الزائد ، كما تقدم .

ومن هذا يبدو للباحث أن سيبويه لم تبلغه قراءة همز « معايش » ، فلم يذكرها ، بل لم يذكر الآية في كتابه ، كما أنه لم يشر إليها من قريب أو بعيد . ومع ذلك يزعم الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري أنه طعن في بعض القراء الذين يهمزون « معايش » ، وأنه نسبهم إلى الغلط[(١)] . والحق أن سيبويه -رحمه الله- براء من هذه التهمة ، ولكن الدكتور على دأبه المعروف بتر نص كلام سيبويه ، حتى يصل إلى ما يريد ، إذ لم يكمل كلام سيبويه ، وإنما اكتفى بنقل أوله فقط ، وكان عليه أن يتمه إلى آخره حتى يتبين مقصوده .

فقد أورد سيبويه « مصائب » وأجازها ، حيث قال : « وقالوا : مصيبة ومصائب ، فهمزوها ، وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف »[(٢)] . وهذا يكفي دليلًا على أنه لم يسمع بقراءة همز « معايش » وإلا لذكرها وخرّجها كذلك مع أنه ذكر عن العرب همز « مصائب » ولم ترد في قراءة ما ، بل لم ترد في القرآن البتة . فلو كان قد سمع بأن أحد القراء قرأ بهمز « معايش » لذكرها ، وخرجها على ما خرّج عليه مصائب ، وكلامه فيها ينطبق على « معائش » تمام الانطباق . وهذا نص كلامه سيبويه في هذه المسألة كاملًا : « ولم يهمزوا مقاول ومعايش ، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل ، فتعلا عليه ، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة ، وأصلهما التحريك ، فجمعتهما على الأصل ، كأنك جمعت مَعْيِشة ومَقوَلة ، ولم تجعله بمنزلة ما اعتل على فعله ... وأما قولهم : مصائب ، فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة ، وإنما هي مُفْعِلة ، وقد قالوا : مصاوب ، وقالوا : مصيبة ومصائب ، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف »[(٣)] .

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٨٧.

(٢) الكتاب٢/٣٦٧ بولاق ، ٤/٣٥٥- ٣٥٦، هارون .

(٣) الموضع السابق ، وقال ابن حني : « وإذا كان الأمر كذلك فحق معاش ومعيشة ومعيش أن لا تهمز في الجمع ، وأما قول العرب : مصائب فغلط ، لأن الياء في مصيبة عين الفعل ، وهي منقلبة عن=

وما شرحنا به « الغلط » في كلام سيبويه هو ما ذكره السمين في حديثه عن هذه القراءة ، حيث قال : « والعامة على « معايش » بصريح الياء ، وقد خرج خارجة ، فروى عن نافع « معائش » بالهمز . وقال النحويون : هذا غلط ، لأنه لا يهمز عندهم ، إلا ما كان فيه حرف المد زائدًا ، نحو : صحائف ومدائن . وأما « معايش » فالياء فيها أصل ، لأنها من العيش . وقال الفارسي عن أبي عثمان : أصل أخذ هذه القراءة عن نافع ، ولم يكن يدري ما العربية[١] . قلت : قد فعلت العرب مثل هذا ، فهمزوا منائر ومصائب ، جمع منارة ومصيبة ، والأصل مناور ، ومصايب . وقد غَلّط سيبويه من قال : مصائب[٢] ويعني بذلك بأنه غلط بالنسبة إلى مخالفة الجادة ، وهذا كما تقدم عنه أنه قال : واعلم أن بعضهم يغلط ، فيقول : إنهم أجمعون ذاهبون[٣] قال : ومنهم من يأتي بها على الأصل فيقول : مصايب ومناور . وهذا كما قالوا في جمع مقام ومقال : مقاوم ومقاول ، في رجوعهم بالعين إلى أصلها . قال[٤] وأنشد النحويون على ذلك :

وإني لقوام مقاوم لم يكن جرير ولا مولى جرير يقومها[٥]

ووجه همزها أنهم شبهوا الأصلي بالزائد ، فتوهموا أن معيشة بزنة صحيفة ، فهمزوها كما همزوا تيك .

= الواو ، وأصلها مصوبة ، وأصلها الحركة ، وقياسها مصاوب » هذا في المنصف ١/ ٣٠٩. ويبدو من هذا أصل هذه المادة « ص ، و ، ب » في الثلاثي . لكن الواو تنقلب ياء في الرباعي ، كما في قام يقوم وأقام يقيم . والله أعلم .

(١) المنصف ١/ ٣٠٧.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٣٦٧، وعبارته « وقولهم : مصائب غلط منهم » .

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٠.

(٤) لم يقل سيبويه هذا في كتابه ، كما لم يرد هذا البيت فيه ، والعبارة والبيت في إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٣٥٣، ولعل السمين نقلهما من هنالك ، فأخطأ في نسبة ذلك إلى سيبويه ، والله أعلم .

(٥) البيت من الطويل ، للأخطل في ديوانه ، ص ١٢٣، وفي الخصائص ٣/ ١٤٥، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠/ ٩٠.

قالوا : ونظير ذلك في تشبيههم الأصل بالزائد قولهم في مسيل مسلان ، توهموه على أنه على زنة قضيب وقضبان[(١)] وقالوا في جمعه : أمسلة ، كأنهم توهموا أنه بزنة رغيف وأرغفة ، وإنما مسيل وزنه مَفْعِل ، لأنه من سيلان الماء ، وأنشدوا على مسيل وأمسلة قول أبي الذؤيب الهذلي :

بواد لا أنيس به يباب وأمسلة مذانبها خليف »[(٢)]

هكذا فسر السمين كلام سيبويه ، ونظر لما ذكره ، ولم يعترض عليه في شيء ، وهذا يؤكد أن ما ذهب إليه الدكتور / الأنصاري خطأ . وبناءً على ذلك يمكن القول : إن سيبويه لم يكن ملمًّا بهذه القراءة ، ولم يدع عليه ذلك أحد من العلماء فيما وقف عليه الباحث ، ولو كان سيبويه على علم بهذه القراءة لذكرها في كتابه ، فهو-إذن- لا يغلط القراءة بالهمز ، ولا يطعن فيها ؛ لأنه لم يشر إليها البتة ، فكيف يتهم بذلك ؟ وهو بريء منه ، كما هو واضح من كلامه في هذه المسألة ، ومن منهجه العام في الكتاب .

ومما تقدم يتبين أن معايش جمع معيشة على وزن مَفْعِلة من العيش ، فالياء فيها أصلية ، ينبغي أن تبقى في الجمع ، ولا تقلب همزة ، لأن التي تقلب همزة في قياس كلام العرب هي ما كان مدة زائدة في المفرد ، ولذا نجد النحاة جميعًا بعد سيبويه إلى اليوم يحكمون على همز معايش بالشذوذ . وهي في هذا لا تختلف عن « مصائب » التي تكلم عنها سيبويه . قال أبو حيان : « فلو كانت المدة عينًا أو صحت في المفرد لم تهمز ، نحو : معاون ومعايش ومثاوب ومطايب ، جمع معونة ومعيشة ومثوبة ومطيبة . وشذ الهمز في معائش ومنائر ومصائب شبهوها بصحائف »[(٣)] .

---

(١) القضيب يجمع على قُضبان ، يكسر القاف وضمها ، ينظر : القاموس ، مادة « قضب » .

(٢) البيت من الوافر ، في ديوان الهذليين ١/ ١٠١، ويباب : قفر ، والأمسلة : مجاري الماء ، والخليف : الطريق وراء الجبل . والمذانب جمع مذنب ، وهو مسيل الماء إلى الأرض ، ورواية الديوان : مدافعها ، والشاهد فيه جميع مسيل على أمسلة .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/ ٦٠.

هكذا يحكم أبو حيان في صراحة على همز معايش بالشذوذ ، ومن الواضح أنه أخذ من كلام سيبويه في هذا ، فكلامه لا يختلف عما في الكتاب . ولذلك يبدو أن الدكتور الأنصاري لم يطلع على هذا الكلام ، فراح ينقل كلام أبي حيان في البحر حول هذه القراءة ، ليرد به على سيبويه بناءً على زعمه ، وهو لا يفهم كلام أبي حيان في البحر كما سيتضح و : « ولم يعرف في المفسرين والنحويين بعد ابن مالك إمام مدافع عن القراءات كأبي حيان ، فقد كان فكره النحوي ثورة على مقاييس المتقدمين وآرائهم في الموقف منها ، وتقويمًا لها ، خصوصًا المتواتر منها ، كما سلف ، ولكنه رجل نحوي ، واسع الاطلاع ، يهمه أن يقيس على الفصيح من كلام العرب والمطرد فيه ، فلم يملك لبعض القراءات الشاذة إلا الحكم عليها بالشذوذ وعدم القياس عليها ، من غير مهاجمة لها أو وصف لها بما لا يليق ، بل هو يدافع عن بعضها في البحر ، بينما هو ينص على شذوذ الكلمة التي جاءت فيها وعدم صحة القياس عليها ، ويتركها »(١) . وهذه القراءة بهمز معايش من نماذج ذلك ، وهو في الارتشاف لم يتعرض لقراءة همز معايش لكنه ذكرها في البحر ، وحكم عليها بمخالفة القياس والشذوذ ، حيث يقول : « وقرأ الجمهور « معايش » بالياء ، وهو القياس ، لأن الياء في المفرد ، وهو أصل لا زائد فتهمز ، وإنما تهمز الزائدة ، نحو : صحائف في صحيفة . وقرأ الأعرج والأعمش وخارجة عن نافع ، وابن عامر في رواية : « معائش » بالهمز ليس بالقياس ، لكنهم رووه وهم ثقاتٌ ، فوجب قبوله ، وشذ الهمز ، كما شذ في منائر ومصائب ... »(٢) .

يظهر من هذا أن الحكم النحوي في الكتابين واحد . وهو في البحر أوضح وأجمع منه في الارتشاف ، بذكره فيه مخالفة القياس والشذوذ ، وقد دافع عنها بعدِّها قراءة مروية عن القراء المنسوبة إليهم ، فهم من جلة القراء . وليس في كلام أبي حيان

---

(١) النحو وكتب التفسير ٢/ ١١٢٤.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٧١.

كلمة واحدة يمكن أن يرد بها على سيبويه ، كما ترى .

وقد رد كثير من النحاة هذه القراءة ، وتقدمت بعض أقوالهم ، وأورد أبو حيان هنا قول الزجاج : « جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ ، ولا أعلم لها وجهًا إلا التشبيه بصحيفة وصحائف ، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة »[1] . كما نقل قول المازني السابق : « وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرأها لحنًا نحوًا من هذا »[2] . وقد عقب أبو حيان على هذين القولين بقوله : « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ... » ثم نقل ما قاله الفراء من أن العرب ربما همزت هذا وشبهه ، يتوهمون أنها فعيلة ، فيشبهون مفعلة بفعيلة . وعقب عليه بقوله : « فهذا نقل من الفراء عن العرب أنهم ربما يهمزون هذا وشبهه ، وجاء به نقل القراء الثقات »[3] . ثم أخذ يمدح القراء المذكورين ويبين فضلهم وفصاحتهم وسبقهم اللحن ، ورد قول المازني الظالم في الإمام نافع . وقد ختم كلامه بقوله « وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم ذلك »[4] .

ولا شك أنه محق كل الحق ، مصيب كل الإصابة في دفاعه عن القراء ؛ إذ لا يجوز أن تتخذ القضايا العلمية طريقًا للتهم وسوء الظن وتجريح العلماء ، كما يفعل بعض المحدثين اليوم بالنحاة وغيرهم ، وكما يفعل أبو حيان نفسه أحيانًا مع الزمخشري . وقد تقدم كل هذا من قبل .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٣٥٣.

(٢) المنصف ١/ ٣٠٧، والبحر المحيط ٤/ ٢٧١.

(٣) البحر المحيط ٤/ ٢٧٢.

(٤) البحر المحيط ٤/٢٧١- ٢٧٢، وقد نقل السمين في الدر المصون ٥/٢٥٩ ما قاله شيخه هنا ، وأضاف : «إن هذا القلب قليل» ومثله الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي ٤/ ١٢٥، وأضاف : « وقد سمع عنهم هذا في مصايب ومناير ومعايش ، فالمغلط هو الغالط » ... وكان أحسن من هذا صنيع ابن مكتوم في الدر اللقيط ٤/ ٢٧١، إذ عرض ما قاله العلماء في هذه القراءة عرضًا جيدًا حسنًا مستوعبًا ، فكان ذلك أحسن صنيع رأيته في هذه المسألة .

ولا يرى الباحث فرقًا بين كلام أبي حيان في هذه المسألة وبين كلام جمهور النحاة في وصف همز معايش بالشذوذ ومخالفة القياس ، والفراء الذي نقل عنه ما سبق لا يختلف حكمه عليها وعلى أمثالها عن حكم البصريين ، وما ذكره عنه من أن العرب ربما همزوا هذا ونحوه تشبيهًا له بصحيفة وصحائف ، قاله سيبويه قبله ، بل هو مأخوذ بالنص من كلام سيبويه السابق ، كما لا يخفى على من نظر في الكلامين بتأمل وقارن بينهما . وقد تقدم قول سيبويه ، أما كلام الفراء ، فهو بتمامه : « قوله : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ ، لا تهمز ، لأنها -يعني الواحدة- مَفْعَلة ، والياء من الفعل ، فلذلك لا تهمز ، إنما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة ، مثل مدينة ومدائن ، وقبيلة وقبائل ، لما كانت الياء لا يعرف لها أصل ثم قارنتها ألف مجهولة أيضًا همزت ، ومثل معايش من الواو مما لا يهمز لو جمعت ، معونة قلت : معاون ، ومنارة قلت مناور ، وذلك لأن الواو ترجع إلى أصلها ؛ لكون الألف قبلها ، وربما همزت العرب هذا وشبهه ، يتوهمون أنها فعيلة ، لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف ، كما جمعوا مسيل الماء على أمسلة شُبّه بفعيل ، وهو مُفْعِل ، وقد همزت العرب المصائب ، وواحدتها مصيبة ، شبهت بفعيلة ؛ لكثرتها في الكلام »(١) .

أليس هذا بحرفه ونصه من كلام سيبويه في قوله : « ولم يهمزوا مقاول ومعايش ، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعلا عليه ، وإنما هما جمع مقالة ومعيشة ، وأصلهما التحريك ، فجمعتهما على الأصل ، كأنك جمعت مَعْيِشة ومَقْوَلة ، ولم تجعله بمنزلة ما اعتل فعله »(٢) . وقوله : « فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم ، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة ، وإنما هي مُفْعِلة ، وقد قالوا : مصاوب »(٣) . وقد فسر الغلط بالتوهم الذي ورد في كلام الفراء . وقول سيبويه أيضًا : « وقالوا : مصيبة ومصائب ، فهمزوها

---

(١) معاني القرآن ، للفراء ١/٣٧٣- ٣٧٤.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٧، بولاق .

(٣) الموضع السابق .

وشبهوها حين سكنت بصحيفة وصحائف »[١] . فما في معاني القرآن للفراء هو من قول سيبويه ألفاظًا وأمثلة ومضمونًا ، وقد مات الفراء وكتاب سيبويه تحت وسادته ، وهما لا يختلفان هنا في الحكم على همز معايش ، ومن الواضح أن كليهما لم يذكر شيئًا عن قراءة الهمز في معايش ، فلعلهما لم يعرفاها ، أو أن الفراء خاصة لم يعتد بها لشذوذها ، إن كان قد علم بها ، فهو لا يعتد ببعض القراءات والقراء ، كما ينقد ويرد بعض القراءات ، ويصف بعض القراء بالوهم ، وقد تقدمت أمثلة ذلك كله من معانيه ، بخلاف سيبويه الذي لم يرد قراءة ولم يضعف قارئًا قط ، بل منهجه قائم على عدم التمييز بين المتواتر والشاذ من القراءات في الاحتجاج بها ، وبناء القواعد عليها ، كما يتضح ذلك من كتابه ، ولكن الدكتور الأنصاري يأبى أن يبصر هذه الحقائق ، فيتعامى عنها ، ويذكر قراءة همز« معايش » فيما يدعيه من معارضة سيبويه الخفية للقراءات ، ويهجم على النحاة عامة وسيبويه خاصة ، لوضعه قاعدة تصطدم بها في زعمه ، فلا يتورع عن أن يقول في إمام النحاة : « ولعلك تلحظ أن سيبويه كعادته وضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة ، قراءة همز معايش ، فقال : ولم يهمزوا مقاول ومعايش ، فجاء النحاة من بعده ، وطبقوا هذه القاعدة على قراءة نافع وغيره »[٢] .

ولا أدري أين القاعدة في هذا النص ؟ فكل ما فيه أن العرب لم يهمزوا مقاول ومعايش . فإذا قال سيبويه ذلك ؛ لأنه لم يبلغه عن أحد من العرب أنه همزهما أو همز إحداهما ، وسمع غيره ذلك عنهم ، يكون من حفظ حجة على من لم يحفظ . ولكن يبدو أن النحاة عند هذا الباحث عمي لا يبصرون الحق ، ويتبعون سيبويه بلا دليل ، ولا فهم لكلامه ، كما يفعل هو في نقده الغريب ، وكأنه أعلم منهم وأفهم لكلام سيبويه وأحرص على القراءات والقراء وأدرى بأحوالها ، وهذا كله باطل بلا شك ، ببطلان اتهاماته لسيبويه بنقد القراءات ، أقول هذا ؛ لأنه يعمم القول على النحاة بلا

(١) الموضع السابق .

(٢) سيبويه القراءات ، ص ٨٧.

تعيين أو تمييز، وسيبويه، كما تقدم مرارًا، لم يذكر هذه القراءة ولم يتعرض لها أصلًا، ولا مسها بسوء، ومع هذا يحمله هذا الباحث وزر نقدها، لوضعه قاعدة على الكثير الشائع من كلام العرب، الذي سمعه ورواه، تخالف هذه القراءة الشاذة حتى عند القراء.

ولما كان مقصود الدكتور الأنصاري، الذي لا يخفى هو نقد المدرسة البصرية في النحو وأصحابها وسيبويه على وجه الخصوص، حاول الاعتذار للفراء في هذه المسألة بقوله: «على أن الفراء التمس لهذه القراءة وجهًا من الصحة، فقال: وربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعيلة، فشبهوا مَفْعَلة بفعيلة»(١). وقد ثبت مما تقدم بما لا يدع مجالًا للشك أن هذا القول وارد في الكتاب، كما أن من الواضح أن ما ذكره الفراء لا يختلف عما ذكره سيبويه، بل من الواضح أن الفراء آخذ من الكتاب كلامًا وأمثلة وتعليلًا، وأن الفراء كسيبويه لم يتعرض لهذه القراءة، كما سلف القول بذلك. ولا أدري من أين للدكتور /شوقي ضيف أن الفراء أول من طعن في هذه القراءة، وأظنه اعتمد في ذلك على أن الفراء قال ما قال عقب ذكره الآية الكريمة، بخلاف سيبويه الذي لم يشر إلى الآية في كتابه. ولكن هل يمكن القول: إن الدكتور الأنصاري لم يطلع على ما في الكتاب أو لم يفهم مراد سيبويه أو لم يقارنه بما في معاني القرآن للفراء؟ كل ذلك محتمل ووارد. ولكن الأقرب أنه يحاول تبرئة الفراء مما يتوهمه طعنًا وردًّا للقراءات ويتهم به البصريين وعلى رأسهم سيبويه، ويسلك لإثبات ذلك كل مسلك، وقد يتعامى عن الحقائق، يدل على ذلك أنه حاول الاعتماد على أبي حيان في رده قول بعض البصريين ودفاعه عن القراءة والقراء بها، ولكنه لا يذكر أن أبا حيان نفسه وصف القراءة بالشذوذ ومخالفة القياس. وهل هذا إلا نوع من التدليس وإخفاء الحقائق والأخذ من النصوص بقدر ما يخدم الغرض المقصود؟

---

(١) الموضع السابق، وقد تقدم كلام الفراء كاملًا.

ثم إن الباحث يرى أن هذه القراءة تحتاج إلى وقفة من حيث الرواية ، فهي قراءة شاذة من غير خلاف ، ويبدو أن روايتها عن الإمام نافع أظهر طرائقها ، إذ هي الرواية التي تناولها بعض النحاة بالنقد ، وقال المازني عنها : إن أصلها عن نافع كما تقدم . وقد نسبها ابن خالويه إليه وإلى الأعرج فقط[١] . ومن المعروف أن الأعرج شيخ لنافع ، وراوي هذه القراءة عن نافع هو خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبي السرخسي المتوفى سنة ١٦٨هـ . وقد قال فيه المحقق ابن الجزري شيخ القراء : « أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما ، لم يتابع عليه ، وروى أيضًا عن حمزة حروفًا »[٢] .

ومن هذا يظهر مدى ظلم أبي عثمان المازني للإمام نافع في كلمته السابقة عنه ، وكان ينبغي على المازني أن ينظر إلى راويها عن نافع . ويؤكد كما سبق من ابن الجزري عن خارجة قول الإمام ابن مجاهد شيخ القراء : « روى خارجة عن نافع : « معايش » ممدودة مهموزة . قال أبو بكر : وهو غلط »[٣] . وحتى عليّ النوري الصفاقسي صاحب غيث النفع ، وهو شديد التمسك بالرواية والدفاع عن القراءات والهجوم على ناقديها ، والمحتكمين إلى العربية في النظر إليها[٤] يقول في هذه القراءة : « معايش هو بالياء من غير همز ولا مد لكل القراء ، وشذ خارجة ، فقرأه عن نافع بالهمز ، وهو ضعيف جدًّا ، بل جعله بعضهم لحنًا ؛ لأنه جمع معيشة ، وأصلها مَفعلة بكسر العين »[٥] .

وهذا هو رأي القراء في هذه القراءة من حيث الرواية ، وقد قال عنها العكبري :

---

(١) مختصر شواذ ابن خالويه ، ص ٤٢ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ، له ، ص ٤٩ ، وفيه حكم عليها بالغلط ، حيث قال : « من همز هذه الياء فقد لحن ، وقد ورى خارجة عن نافع همزه وهو غلط » .

(٢) غاية النهاية ١/ ٢٦٨.

(٣) السبعة ، ص ١٨١.

(٤) ينظر مثلًا : ص ١٥١-١٥٢ من كتابه غيث النفع في القراءات السبع .

(٥) غيث النفع ، ص ٢١٦- ٢١٧.

« قوله تعالى : « معايش » الصحيح أن الياء لا تهمز هنا ؛ لأنها أصلية ، وحركت ؛ لأنها في الأصل متحركة ، ووزنها مَعْيِشة ، كمَحسبة ، وأجاز قوم أن يكون أصلها الفتح ، وأعلت بالتسكين في الواحد ، كما أعلت في يعيش وهمزها قوم ، وهو بعيدٌ جدًّا ، ووجهه أنه شبه الأصلي بالزائد ، نحو : سفينة وسفائن »(١) . ومثل هذا القول قاله مكي بن أبي طالب(٢) كما قاله أيضًا الأنباري(٣) . وهذا رأي معربي القرآن .

ولم يشر أحد ممن وقف الباحث على كلامهم ما أورده الفيروزأبادي في القاموس بقوله : « معشه عنه بكذا كمنع : دفعه ، ومأش المطر الأرض : سحاها »(٤) . ويبدو للباحث أن المعنى الثاني ليس بعيدًا عن معنى « معايش » في الآيتين الكريمتين ، وبناءً على ذلك يمكن تخريج هذه القراءة على أن « معائش » مأخوذة من هذه الكلمة التي ذكرها الفيروزأبادي ، وتكون زيادة العين من تداخل اللغات . والعلم عند اللّٰه تعالى .

ويبدو أن المهاجمين للنحاة في العصر الحديث ينسون هذه الحقائق ويأخذون من كلام أمثال أبي حيان ما يؤيد اتجاههم ، ويحقق أغراضهم من الهجوم على النحاة ، خصوصًا البصريين وإمامهم سيبويه ، دون تحقيق ، ويتركون من النصوص ما لا يؤيد هذا الاتجاه ، حتى وجدنا منهم من يصف هذه القراءة بالتواتر ، جهلًا منه ، في سبيل إيجاد مبرر للهجوم على النحاة ، فلم يستحي بعضهم- والحياء من الإيمان- عن القول : « فلما تواترت القراءة عن نافع المدني وابن عامر الدمشقي ، وهما إمامان عظيمان من أئمة القراء ، في قوله تعالى : « وجعلنا لكم فيها معايش » بالهمز ، وهي غير قراءة الجمهور قرروا أنها خطأ ... »(٥) وهي -كما رأيت- ليست متواترة ، بل هي غاية في الشذوذ رواية ولغة . وكأنما دفعه إلى هذه الدعوى الباطلة روايتها عن نافع

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٥٨.
(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٠٦.
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٥٥، وأضاف : « وهي قراءة ضعيفة في القياس » .
(٤) القاموس المحيط « مأش » .
(٥) في أصول النحو ، للأستاذ/ سعيد الأفغاني ، ص ٢٩، وما بعدها .

وابن عامر ، فظنها متواترة ، متوهمًا أن كل ما روي عنها هو من المتواتر ، وليس الأمر كذلك ، كما هو معروف ، إذ المتواتر عنهما وعن غيرهما هو ما كان من السبع أو العشر . وهذه لا صلة لها بها . والعجب من الأستاذ/سعيد الأفغاني صاحب هذا الوهم يكثر الهجوم على النحاة بالحق والباطل ، وله فيهم أقوال يترفع الباحث عن الرد عليها ويعف قلمه عن ذكرها[١] ، ويكفي أنه لا يفرق بين المتواتر وغير المتواتر من القراءات ثم هو يتطاول على النحاة بما لا ينبغي ، فهو كمن :

يشمر للُّج عن ساقه ويغمره الموج في الساحل

وما تقدم يظهر أنه ليس هنالك خلاف بين القراء والنحاة في الحكم على هذه القراءة ، وأن النحاة يتفقون على شذوذها ، ولعل أعدل كلام قيل فيها هو قول الرضي : « وقد تهمز معايش تشبيهًا لمعيشة بفعيلة ، والأكثر ترك الهمز ، وكذا قد يهمز المنائر في جمع منارة ، تشبيهًا لها بفعالة ، والفصيح المناور ، والتزم الهمز في المصائب تشبيهًا لمصيبة بفعيلة ، كما جمع مسيل على مسلان ، تشبيهًا له بفعيل ، أو توهمًا ، وهي- أعني مصائب ومنائر ومعائش-شاذة »[٢] .

وما ذكره الباحث من إجماع النحاة على شذوذها هو ما نقله القلقشندي عن ابن الأثير من إجماع علماء العربية على ذلك ، حيث قال : « وهذه اللفظة مما لا يجوز همزه بإجماع من علماء العربية »[٣] . ومثل هذا ما جاء في المفصل بشرح ابن يعيش[٤] . والتصريح على التوضيح ، للشيخ/خالد بن عبد اللّٰه الأزهري[٥] ، والإغفال لأبي علي الفارسي ، بتفصيل واسع[٦] .

---

(١) يمكن الاطلاع عليها في الموضع السابق .

(٢) شرح شافيه ابن الحاجب ، للرضي ٢/ ١٣٤.

(٣) صبح الأعشى ١/ ١٧٨.

(٤) ينظر : ٥/٤٥ منه .

(٥) ينظر : ٢/٣٦٩ منه .

(٦) ينظر : ٢/ ٧٢٧، نقلًا عن النحو وكتب التفسير ٢/ ١١٢٧.

وإذا توقفنا عندما أورده هؤلاء وتأملناه جيدًا نجد أن العرب لم يلتزموا الهمز على غير قياس الكثير الشائع في كلامهم إلا في « المصائب » التي ذكرها سيبويه ، وشبهها بصحيفة وصحائف ، فبنى على كلامه كل من جاء بعده ولم ينتقده أو يتهمه أحد منهم بسوء ، وهذا دليل على دقته وأمانته وقوة ملاحظته للواقع اللغوي في العربية ، وسعة اطلاعه على كلام العرب ، وبعده عما أراد أن يرميه به من لا يعرف قدره ولم يفهم كلامه ، بل ربما لم يقف عليه فضلًا عن فهمه وإدراك معاني مصطلحاته من نحو الغلط والشذوذ والتوهم والقبح والرداءة ، فكان من نتائج الجهل بمعاني هذه المصطلحات عند قدماء النحاة قول بعضهم : « ومع ذلك ينكر الهمز ويرميهم بالغلط في لغتهم ، والعربي سيد لغته ، يتحدث بفطرته وسليقته ، وعلى النحاة واللغويين أن يدونوا ويستنتجوا ويقعدوا القواعد بعد استيفاء الشواهد وفي مقدمتها القرآن الكريم »[(١)] .

ولا أدري إن كان هذا صحيحًا لماذا ينكر على سيبويه أن يرميهم بالغلط في لغتهم ويسكت عن رمي الفراء إياهم بالوهم فيها . ولكن الذي أعتقده أن لهذه المصطلحات معاني غير ظاهرها اللغوي الذي يفهمه الدكتور ويبني عليه كلامه ، والله أعلم .

ومن الواضح أن اتهام سيبويه بإنكار الهمز في هذه الكلمة مجرد مغالطة ، إن لم يكن من الجهل بأسلوبه وسوء فهم كلامه . ولنا أن نتساءل ما طاب لنا التساؤل : لماذا حذف الدكتور من نص كلام سيبويه الجزء الذي فيه تصريحه بورود همز « مصائب » عن العرب ، بل التزامهم إياه في كلامهم ، وتخريجه ذلك على التشبيه بالزائد .

كأني بهؤلاء المحدثين يتهمون النحاة القدامى بأنهم قد وضعوا القواعد من دون استيفاء الشواهد حتى من القرآن ، وهو ظلم بين وادعاء كاذب ، ودعوى باطلة يردها الواقع . ويا ليت شعري ما الذي تركه القدماء وفات عليهم ، فاستدركه هؤلاء

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٨٧، ومثل هذه القراءة لا يجوز تسميتها قرآنًا ، كما تقدم .

المحدثون عليهم ؟لا شيء في هذا الشأن على الإطلاق غير التطاول والادعاء وسوء الفهم والعجلة وعدم التأني في الأحكام ، وسوء الظن بالسلف والغرور وحب الظهور والبروز والجري وراء الشهرة وتزكية النفس والإعلان عنها بالدعاوى . وكل ذلك ينافي تواضع العلماء وسيرة الفضلاء ، ومنهج الأئمة الأجلاء ، وكان اللائق بالمحدثين أن يحسنوا فهم ما ترك لنا الأسلاف من التراث العظيم .

ويبدو أن بعض الباحثين المحدثين في المجالات العلمية المختلفة لا يدينون بأخلاق الإسلام ولا يتأدبون بأدب العلماء المسلمين ولا يلتزمون بمنهج الباحثين الصادقين إلا فيما وافق مثلهم الأعلى من الغربيين والمستشرقين تقليدًا لهم . وكان خيرًا لهم وللأجيال من بعدهم أن يقلعوا عن هذا المسلك المقيت في الجرأة على السلف ، ويعفوا أنفسهم من تخطئة العلماء الأعلام والأئمة الأثبات ، وتجريحهم ، ولكن أنى لهم ذلك ، وقد استمرأوا هذا المرعى الخصيب .

والباحث لا يرى السير على هذا الدرب ولا التشبث بأهداب هذا المسلك لأنه « شنشنة أعرفها من أخزم »[1] وقد صدق المرحوم الدكتور/مصطفى السباعي حين قال : « من الملاحظ أن الذين ينخدعون من المسلمين بالمستشرقين والمؤرخين والكاتبين من أعداء الإسلام الغربيين ، لا يوقعهم في الفخ الذي نصبه لهم هؤلاء إلا أحد أربعة أمور : جهلهم بحقائق التراث الإسلامي ، وعدم اطلاعهم عليه من ينابيعه الصافية ، وانخداعهم بالأسلوب العلمي المزعوم ، الذي يدعيه أولئك الخصوم ، ورغبتهم في الشهرة والتظاهر بالتحرر الفكري من ربقة التقليد ، كما يدعون ، أو وقوعهم تحت تأثير أدواء وانحرافات فكرية لا يجدون مجالًا للتعبير عنها إلا بالتستر وراء أولئك المستشرقين والكاتبين »[2] .

❁❁❁

(١) مثل عربي مشهور يُضرب لمن لا يكاد يعدل عن طبيعته .

(٢) مقدمة « السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي » .

الفصل الرابع:
في الإدغام والتقاء الساكنين

الإدْغام بسكون الدال، والادّغام بشدّها، الأولى عبارة الكوفيين، والأخرى البصريين، وبها عبر سيبويه في الكتاب، هو لغةً الإدخال، أي إدخال الشيء في الشيء، يقال: أدغمت اللجام في فم الدابة، أي أدخلته فيه، واصطلاحًا: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحط بهما دفعة واحدة، أي النطق بالحرفين كالثاني مشدّدًا. وهو باب واسع في العربية، لدخوله في جميع الحروف ما عدا الألف اللينة، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين والمتجانسين، في كلمة وفي كلمتين. وله أحكام وأحوال معروفة في كتب التصريف، من وجوب وجواز وامتناع.

والإظهار عكس الإدغام، وهما من الظواهر اللغوية التي اهتم بها علماء اللغة قديمًا وحديثًا، ووضعوا لها كثيرًا من الضوابط والقواعد والأحكام، واختلفوا في تعليلها وتفسيرها، وفي أية القبائل العربية كانت تميل إلى الإدغام، وأيتها كانت تميل إلى الإظهار. ولعل الأصل هو الإظهار، حيث لا يحتاج إلى سبب في وجوده، بحلاف الإدغام الذي حددوا أسبابه في ثلاثة: التماثل والتقارب والتجانس. وقالوا: التماثل أن يتفق الحرفان في المخرج والصفات معًا، مثل الباءين في نحو قوله تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾(١).

والتقارب أن يتقارب الحرفان في المخرج والصفات، مثل اللام والراء في نحو قوله عز وجل: ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾(٢). وذلك لأن مخرج كل من اللام والراء قريب من مخرج الأخرى، فاللام تخرج من أدنى حافتي اللسان بعد مخرج

---

(١) من الآية ٦٠ في سورة البقرة.

(٢) من الآية ٨٠ في سورة الإسراء.

الضاد ، إلى منتهى طرفه مع ما يليه من أصول الثنايا العليا . والراء تخرج من طرف اللسان مما يلي ظهره مع ما فوقه من الحنك الأعلى ، وهما أيضًا متقاربان في الصفات ، وذلك لاشتراكهما في الجهر والتوسط والاستفال والانفتاح والإذلاق والانحراف . وللتقارب صور أخرى معروفة في كتب التجويد والأصوات اللغوية(١) .

والتجانس أن يتفق الحرفان في المخرج دون الصفات ، مثل الدال والتاء في قوله عز وجل : ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾(٢) . فالدال والتاء يخرجان من مخرج واحد ، وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا ، مع اختلافهما في الصفات ، لأن الدال لها ست صفات ، هي : الجهر والشدة والاستفال والانفتاح والإصمات والقلقلة ، والتاء لها خمس صفات ، هي : الهمس والشدة والاستفال والانفتاح والإصمات .

وقد قسم القراء الإدغام إلى كبير وصغير ، فالكبير أن يتحرك الحرفان معًا ، المدغم والمدغم فيه ، نحو الراءين في قوله تعالى : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾(٣) والصغير أن يكون المدغم ساكنًا ، والمدغم فيه متحركًا ، نحو التاءين في قوله سبحانه : ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾(٤) . وسمي الأول كبيرًا ، لوجود عملين فيه ، هما التسكين ثم الإدغام ، والثاني صغيرًا ، لوجود عمل واحد فقط فيه ، وهو الإدغام .

والإدغام باب واسع في العربية وكلام العلماء فيه كثير ، كما تقدم . أما التقاء الساكنين ، فهو أيضًا باب معروف في كتب التصريف ، وهو عبارة عن اجتماع حرفين ساكنين بلا فاصل بينهما . فيجب التخلص من ذلك لعسر النطق بهما ساكنين ، إلا إذا كان الأول حرف لين والثاني مدغمًا في مثله وهما في كلمة واحدة ، وفيما قصد سرده من الكلمات ، وفيما وقف عليه من الكلمات أيضًا . ويسمى ذلك التقاء الساكنين على حده في عرف علماء التصريف والنحاة . وللتخلص طرائق معروفة ،

---

(١) ينظر : الرائد في التجويد ، ص ٣٩- ٤٨، والأصوات اللغوية ، ص ٤٠.

(٢) من الآية ٢٥٦ في سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٨٥ في سورة البقرة .

(٤) من الآية ٨ في سورة البقرة .

وأحوال وأحكام مشروحة في كتب التصريف والقراءات(١).

وليس الهدف الأساس من هذا الفصل شرح أحكام هذين البابين، بل الهدف الأول منه هو مناقشة بعض المواضع التي يؤدي الإدغام فيها إلى التقاء ساكنين على غير حده، كما قالوا. وقد ورد ذلك في قراءة بعض القراء، وتحدث سيبويه في الكتاب عن أحكام الإدغام والتقاء الساكنين، فزعم بعض الباحثين المحدثين أنه يطعن في هذه القراءات، على نحو ما ادعوا في الفصول السابقة من هذا البحث. وسنقف من خلال هذا الفصل على هذه المواضع. وننظر: هل لما ذهبوا إليه حظ من الصحة أو لا؟ والله الموفق.

من هذا القبيل بعض صور الإدغام عند أبي عمرو، إذا التقى حرفان متماثلان أو متقاربان في كلمتين قبل أولهما حرف ساكن، فقد روي عن أبي عمرو الإدغام والاختلاس، وقد تناول هذا الموضع المحقق ابن الجزري، فاعترف - ابتداءً - بعسر النطق بالإدغام الصحيح، وقال: إن المحققين من المتأخرين على الإخفاء، حاملين هذا الإدغام على المجاز، ولكنه يؤكد أن الإدغام والإخفاء ثابتان، حيث يقول: «وإن كان الساكن حرفًا صحيحًا فإن الإدغام معه يعسر، لكونه جمعًا بين ساكنين أولهما ليس حرف علة، فكان الآخذون فيه بالإدغام الصحيح قليلين، بل أكثر المحققين من المتأخرين على الإخفاء، وهو الروم المتقدم، ويعبر عنه بالاختلاس، وحملوا ما وقع من عبارات المتقدمين على المجاز، وذلك نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾(٢). و﴿ٱلرُّعْبَ بِمَآ﴾(٣) ... قلت: وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء، والنصوص مجتمعة

(١) ينظر: المغني في توجيه القراءات ١/ ٩٣، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي ٣/ ٢٣٤، وما بعدها.

(٢) من الآية ١٨٥ في سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٥١ في سورة آل عمران: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾.

عليه ، وستأتي تتمة الكلام على ذلك عند ذكر « نعما » إذ السكون فيها كالسكون فيهن ، وخص بعضهم هذا النوع منه بالإظهار ، وإن لم يرد الروم ، فقد أبعد ، والله أعلم »[١] .

وعند الكلام في « نعما » ذكر أن أبا جعفر قرأ بإسكان العين ، وأن أبا عمرو وقالون وأبا بكر اختلف النقل عنهم بين الاختلاس والإسكان ، فروى المغاربة الأول ليس إلا ، فرارًا من الجمع بين الساكنين ، وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان ، ولا يبالون بالجمع بين الساكنين ، لصحته رواية ، وووروده لغة .

وقد اختاره الإمام أبو عبيدة أحد أئمة اللغة ، وناهيك به ، وقال : هو لغة النبي ﷺ فيما يروى : « نعما المال الصالح للرجل الصالح »[٢] . وحكى النحويون الكوفيون سماعًا من العرب « شهر رمضان »[٣] .

وهذان النصان من ابن الجزري يوضحان أن هنالك من القراء من يتفق مع بعض النحاة في موقفهم من التقاء الساكنين على غير حده ، والإدغام على النحو السابق . ويبدو للباحث أن بعض الباحثين المحدثين لم يطلع على بعض ما ذكره ابن الجزري في هذا الموضع ، أو اطلع عليه ولكنه تغافل عن جزء منه ، وأخذ جزءًا مما حكاه ابن الجزري من سماع الكوفيين لهذا الإدغام ، وأخذ يهاجم به البصريين ، لمنعهم الإدغام على هذا النحو ، ويقول : « ولكن النحاة البصريين رفضوا هذا الإدغام ؛ لأنه جاء مخالفًا للشروط التي وضعوها ، وكل شيء يخالف الأصل الذي وضعوه ينبغي أن يرد مهما بلغ من قوة السند ، فانظر إلى هؤلاء النحاة يتعسفون ويتعصبون للقاعدة الناقصة ، ويردون قراءة سبعية موثقة ، وماذا عليهم لو وسعوا الدائرة في هذه القاعدة ، فشملت الحرف الصحيح إلى جانب حرف العلة

---

(١) النشر ١/٢٩٨ - ٢٩٩.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده ٤/١٩٧.

(٣) النشر ٢/٢٣٥- ٢٣٦.

ما دام ذلك واردًا في القرآن واللغة معًا »[١].

والحق أن النحاة البصريين لم يردوا هنا قراءة سبعية أو غير سبعية، أما القاعدة فتوضع على الكثير الشائع في كلام العرب، وليس على القليل النادر والشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه. وهذا هو منهج البصريين ولا يلامون عليه أبدًا، لأنه منهج سديد، وقاعدتهم هنا تامة صحيحة، وقد اعتاد الباحث أن يجد مثل هذه الدعوى التي لا يسندها دليل عند بعض الباحثين المعاصرين، وقد تقدم الكثير من ذلك في هذا البحث مع الرد عليه، فلا نطيل البحث بتكرير ذلك.

هذا ويشترط النحاة لجواز التقاء الساكنين قياسًا مطردًا أن يكون أولهما حرف علة، وثانيهما مدغمًا في مثله، كما في دابّة، وخويصّة، وتمودّ الحبل، وقد قرأ نافع وأبو جعفر قوله تعالى: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾[٢]. بسكون الياء في « محياي » وصلًا[٣]، فرآها بعض النحاة جمعًا للساكنين على غير الوجه الجائز هنا، فقال أبو جعفر النحاس: « وقرأ أهل المدينة: « محياي » بإسكان الياء في الإدراج، وهذا ما لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس؛ لأنه جمع بين الساكنين. وإنما أجازه يونس، لأن قبله ألفًا، والألف المدة التي فيها تقوم مقام الحركة. وأجاز يونس: اضربانْ زيدًا. وإنما منع النحويون هذا، لأنه جمع بين الساكنين، وليس في الثاني إدغام، ومن قرأ بقراءة أهل المدينة، وأراد أن يسلم من اللحن وقف على « محياي » فيكون غير لاحن عند جميع النحويين »[٤].

ولعل الكوفيين تبعوا يونس في إجازة هذه المسألة، فأجازوا ما أجازه من دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل النسوة على نحو ما ذكره النحاس في نصه

---

(١) سيبويه والقراءات، ص ٥٩- ٦٣.

(٢) من الآية ١٦٢ في سورة الأنعام: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾.

(٣) ينظر: السبعة، ص ٢٧٤، والنشر ٢/ ٢٦٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/ ٢٢١، والحجة ٢/ ٢٧٩، والكشف ١/ ٤٥٩، والبحر المحيط ٢/ ٢٦٢.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٧٣، والبحر المحيط ٤/ ٢٦٢.

السابق، وبالتعليل نفسه، وهم يستدلون لهذا الجواز بقراءة نافع هذه، والبصريون يمنعون هذا الجواز، ويوجهون هذه القراءة بأنها على إرادة الوقف وإلا فلا تصح على النحو الذي أشار إليه النحاس، وأوضحه الأنباري في قوله : « وأما قولهم : إنه جاء في غير المدغم كقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايْ ...﴾ فنقول : وجه هذه القراءة أنه نوى الوقف، فحذف الفتح، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل إلا أن يجري الوصل مجرى الوقف، وذلك إنما يجوز في حال الضرورة »[(١)] . وقد تتبعوا أدلة الكوفيين، فأداروها لصالح مذهبهم من التأويل والتضعيف وإيراد الشبه عليهم، ومقابلتها بما هو أقوى منها وأكثر شيوعًا . وهذا كله يؤكد أن نقد هذه القراءة لا يعني أكثر من عدم الاستشهاد بها على الوجه الذي عليه . وبناءً على ذلك رأوا عدم القياس عليها في بناء القواعد . ومن ثم خرجوها على وجه ليس فيه التقاء الساكنين على غير وجهه . فالأمر لا يعدو هذا، خلافًا لما يدل عليه قول الدكتور الأنصاري السابق .

وقال الفارسي : « وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة بما ذكرت من الجمع بين الساكنين، وتعجبت من كون هذا القارئ يحرك ياء « مماتي » ويسكن ياء « محياي »[(٢)] وقال السمين الحلبي : « وقد نقل بعضهم عن نافع الرجوع عن ذلك . قال أبو شامة : فينبغي أن لا يحل نقل تسكين يا « محياي » عنه . وقرأ نافع في رواية « محياي » بكسر الياء، وهي تشبه قراءة حمزة في « مصرخي »[(٣)] » ... وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى والجحدري : « ومحييّ » بإبدال الألف ياءً وإدغامها في ياء المتكلم، وهي لغة هذيل . وأنشد عليها قول أبي ذؤيب الهذلي :

سبقوا هويَّ وأعنقوا لهواهم ... فتخرموا ولكل جنب مصرع[(٤)]

---

(١) الإنصاف، المسألة (٩٤) ٢/ ٦٥٠- ٦٦٩، وارتشاف الضرب ١/ ٢٠٧.

(٢) الحجة ٢/ ٤٧٢.

(٣) من الآية ٢٢ في سورة إبراهيم، بكسر ياء المتكلم، ينظر : السبعة، ص ٣٦٢، والارتشاف ١/ ٢٠٦.

(٤) الدر المصون ٥/ ٢٣٩، والبيت من الكامل في ديوان الهذليين ١/ ٢٠، والمحتسب ١/ ٧٦، وأمالي الشجري ١/ ٢٨١، وابن يعيش ٣/ ٣٣، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣، والدرر اللوامع ٥/ ٥١، وأعنقوا : =

ويلاحظ الباحث أن السمين هنا على غير عادته لم يرد على الطاعنين في هذه القراءة ، وذلك لعدم ثبوتها رواية ، كما في قول أبي شامة الذي رأى عدم جواز روايتها عن نافع ، ولو كانت قد ثبتت عن النبي ﷺ لما جاز لنافع الرجوع عنها . وغابت هذه الحقائق كلها عمن زعم أن البصريين ردوا قراءة سبعية متواترة ، أو أنكروا استعمالاً واردًا في القرآن واللغة . وذلك كله من إطلاق القول على عواهنه بلا تثبت ولا تعقل .

ومن هذا الذي نحن بصدده قراءة حمزة « فَمَا ٱسْطَّـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ »[(١)] بتشديد الطاء من « اسطاعوا » ، بإدغام التاء فيها ، وأصله : استطاعوا . فرآها بعض النحاة غير جائزة . وقال النحاس : « وحكى أبو عبيدة أن حمزة كان يدغم التاء في الطاء . قال أبو جعفر : وهذا الذي حكاه أبو عبيدة لا يقدر أحد أن ينطق به ؛ لأن السين ساكنة ، والتاء مدغمة ساكنة . قال سيبويه : هذا محال ، إدغام التاء فيما بعدها ، ولا يجوز تحريك ، لأنها مبنية على السكون »[(٢)] .

وقال الإمام ابن مجاهد عن هذه القراءة : « وهذا غير جائز ، لأنه جمع بين السين ، وهي ساكنة ، والتاء المدغمة وهي ساكنة »[(٣)] . ولكن علماء القراءات المتأخرين يدافعون عنها ويقولون : « قرأ حمزة بتشديد الطاء ، يريد : استطاعوا ، فأدغم التاء في الطاء ، وجمع بين ساكنين وصلًا ، والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع »[(٤)] .

وقال السمين : « الوجه في الإدغام- كما قال أبو علي- لما لم يكن إلقاء حركة

= أسرعوا يتبع بعضهم بعضًا إلى الموت ، وتخرموا : اخترمتهم المنية ، والمشاهد فيه قلب ألف « هوى » ياء وإدغامها في ياء المتكلم ، وهو لغة هذيل .

(١) من الآية ٩٧ في سورة الكهف ، وينظر : السبعة ، ص ٤٠١ ، والبحر المحيط ٦/ ١٦٥ ، والتيسير ، ص ١٤٦ ، وتفسير القرطبي ١١/ ٦٣ ، والنشر٢/ ٢٧١ ، والحجة ٣/ ٤٣٥ .

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس ٣/ ٢٤ ، وينظر : البحر المحيط ٦/ ١٦٥ .

(٣) السبعة ، ٤٠١ .

(٤) النشر ٢/ ٣١٦ ، وينظر : إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٩٥ - ٢٩٦ .

التاء على السين لئلا يحرك ما لا يتحرك - يعني أن سين استفعل لا يتحرك- أدغم مع الساكن ، وإن لم يكن حرف لين . وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو . وقد أنشد سيبويه : « مسحي » ، يعني قول الشاعر :

كأنه بعد كلال الزاجر ومسحي مر عقاب كاسر[(١)]

يريد : ومسحه ، فأدغم الحاء في الهاء ، بعد أن قلب الهاء حاءً ، وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين . وهذه القراءة قد لحنها بعض النحاة ، قال الزجاج : « ومن قرأ بذلك فهو لاحن مخطئ »[(٢)] وقال أبو علي « هي غير جائزة »[(٣)] وقرأ الأعمش عن أبي بكر : « اصطاعوا » بإبدال السين صادًا ، والأعمش : « استطاعوا » كالثانية »[(٤)] . انتهى كلام السمين[(٥)] . ومنه نفهم أن سيبويه لم ينكر التقاء الساكنين على هذا النحو ، وإنما رواه عن العرب ، وأنشد له البيت السابق ، ولكنه ، كما هو معلوم ، لا يبني قاعدة على القليل النادر ، بل على الكثير الشائع .

---

(١) هذا الرجز في وصف بعير ، ولا يعرف قائلة ، وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٤١٣، بولاق ، والمخصص ٨/ ١٣٩، واللسان « كسر » . وفي بعض نسخ الكتاب : « كأنها » بدل « كأنه » يذكر الناقة ويقول : كأنها بعد طول السير وكلال الزاجر لها يستحثها على السير عقاب كسرت جناحاها ، والمسح هنا عبارة عن ذرع الأرض بالسير ، والشاهد فيه : إخفاء الهاء في « ومسحه » وسيبويه يسميه إدغامًا ، وهو يعني الإخفاء؛ لأنه قال : « ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله ...» فذكر البيت ، ثم قال : « يريدون : ومسحه » ، وفي بعض النسخ : « ولكن الإخفاء جائز » ، وفي بعضها : « لا يجوز الإدغام في « مسحه » ولكن الإخفاء جائز » ، ولعله من تعليقات أبي الحسن على الكتاب ، والإخفاء عند سيبويه نوع من الإدغام ، وإلا فإن الإدغام هنا لا يجوز ، لئلا ينكسر البيت . ينظر الكتاب ٢/ ٤١٣، بولاق ، ٤٠/ ٤٥٠ هارون ، ٢٠/ ٤٦٣ باريس ، وفيها كلها قوله : « الإدغام حسن والبيان أحسن » فأجازهما .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٣/ ٣١٢.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤٢٠.

(٤) الكشاف ٢/ ٤٩٩، والبحر المحيط ٦/ ١٦٥.

(٥) الدر المصون ٧/ ٥٤٩، وقريب من هذا ما جاء في الحجة ٣/ ٤٢٠.

والدكتور الأنصاري لم يذكر شيئًا من هذا ، وإنما راح بدلًا من ذلك يتهم إمام النحاة بإنكار هذه القراءة ، دون أن يذكر نص كلام سيبويه من الكتاب ، ليعلم الناظر ما إذا كان لهذه الدعوى حظ من الصحة ؛ إذ نص الكتاب خال تمامًا مما يتهم به الدكتور سيبويه ، وكان المنهج العلمي يقتضي هذا ، لو حسنت النيات . ولو ذكر نص كلام سيبويه لانهارت الدعوى من أساسها .

هذا وقد تناول الإمام أبو حيان هذا الموضوع بأسلوب هادئ ، فحكى أن الإدغام السابق لا يجوز ، وأنه جاء في حروف قرأ بها أبو عمرو ، وهو واقع فيها ، حيث قال : « وإن ولي ساكنًا غير لين ، فقالوا : لا يجوز الإدغام ، وجاءت حروف قرأها أبو عمرو بالإدغام ، نحو ﴿ٱلرُّعْبَ بِمَآ﴾(١) و﴿ٱلْبَحْرَ رَهْوًا﴾(٢) . وهو واقع فيها ، قال سيبويه : إن شئت أخفيت وكان بزنته متحركًا ، فأما قوله تعالى : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(٣) فقال سيبويه ؛ فالإدغام على لغة من يقول « نَعِمَ » بكسر العين ، وهي لغة هذيل ، لا على لغة من قال : « نِعْمَ » بسكون العين ، فالإدغام فيه من باب ما قبل المثل الأول متحرك »(٤) . وقد ذكر أبو حيان أن الفراء أجازه على وجهين ، على نحو ما ورد في القراءة بالجمع بين الساكنين ، وعلى إلقاء الحركة من الأول على الساكن قبله فتقول : « البحرّ هوًا » بنقل حركة الراء إلى الحاء ، فتسكن الراء ، وتدغمها في الراء ، كما نقل عن كتاب التعريف ، لأبي العلاء المعري : « أن هذا الإدغام لا يجوز عند البصريين ، وهو جائز عند الكوفيين . وقال قوم : إن العرب إذا أدغمت مثل هذا نقلت إلى الحرف الساكن حركة الحرف المدغم مختلسة ، فتقول ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ . انتهى »(٥) . وقد

---

(١) من الآية ١٥١ في سورة آل عمران : ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا﴾ .

(٢) من الآية ٢٤ في سورة الدخان ﴿وَٱتْرُكِ ٱلْبَحْرَ رَهْوًا ۖ إِنَّهُمْ جُندٌ مُّغْرَقُونَ ﴿٢٤﴾﴾ .

(٣) من الآية ٢٧١ في سورة البقرة ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا﴾ .

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٢٠٠، وينظر الكتاب ٤/ ٤٣٩.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٢٠٠.

دافع أبو حيان عن هذا الإدغام ، ورد على الذين لا يجيزونه[١] .

ويبدو للباحث عدم الدقة فيما ذكر أبو حيان ، وفيما نقله عن أبي العلاء المعري من نسبة القول بجواز هذا الإدغام إلى الكوفيين ؛ لأن أبا جعفر النحاس يجعل توجيه الفراء الثاني الذي ذكره أبو حيان هو قول الكوفيين ، فيقول : « والقول الخامس أن تقلب حركة الراء على الهاء ، فتضم الهاء ، وهذا قول الكوفيين »[٢] . ولكن الباحث لم ير في معاني القرآن للفراء حديثًا له عن هذا الإدغام ، وقراءة أبي عمرو ، على كثرة حديثه عن القراءات فيه ، ومع حرصي الشديد على معرفة رأيه بالنص في هذا الموضع لم أجد ذلك وقد تحدث عن الإدغام الجائز في كلمتين ، في أكثر من موضع ، فاختار الإظهار على الإدغام ؛ لانفصال الكلمتين ، ولأنه الأليق بأسلوب القرآن وبلاغته العالية ، فهو مبني على الترسل والترتيل ، وإشباع الكلام . وفي ذلك يقول الفراء : « والعرب تدغم اللام من هل وبل عند التاء خاصة ، وهو في كلامهم عال كثير ، يقولون هل تدري . وهتدري . فقرأها القراء على ذلك ، وإنما أستحب في القراءة خاصة تبيان ذلك ، لأنهما منفصلان ليسا من حرف واحد ، وإنما بني القرآن على الترسل والترتيل وإشباع الكلام فتبيانه أحب إليّ من إدغامه . وقد أدغم القراء الكبار ، وكل صواب »[٣] .

وقد كان الفراء جد دقيق مصيبًا كل الإصابة ومحقًّا حين علل هذا الإدغام بالفرق بين طباع الأعراب الذين يجري على ألسنتهم الخفيف والثقيل ، بخلاف المولدين الذين لم يأخذوا القراءة بطباع الأعراب . قال : « وإنما صرت أختار« هل تستطيع »[٤]

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٣٩.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٠/ ٤٤١.

(٤) من الآية ١١٢ في سورة المائدة : ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾ . وقد قرأها الكسائي : « هل تستطيع ربك » بالتاء وإدغام اللام فيها ، بمعني : هل تدعو أو هل تسأل ، كما في السبعة ، ص ٢٤٩، =

و﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ﴾[1] فأظهر؛ لأن القراءة من المولدين مصنوعة لم يأخذوها بطباع الأعراب، وإنما أخذوها بالصنعة، فالأعرابي جائز له ذلك، لما يجري على لسانه من خفيف الكلام وثقيله، وإنما القراءة على الإشباع والتمكين»[2]. والإدغام أحب إليه في الكلمة الواحدة، وكذلك إدغام اللام في الراء من كلمتين أحب إليه، لدخول اللام في الراء دخولًا شديدًا. ثم يضع لنا الفراء قاعدة عامة في هذا الشأن، وهي: «وكذلك فافعل بجميع الإدغام، فما ثقل على اللسان إظهاره فأدغم، وما سهل لك فيه الإظهار فأظهر، ولا تدغم»[3].

وهنا يتساءل الباحث: هل من يقرر هذا الكلام يرى في إدغام يعسر النطق به وجهًا جائزًا في كلام الناس، وإن رواه قراءة يجب قبولها؟ وإن لم يكن غريبًا على منهج الكوفيين أن ينقدوا وجهًا من الوجوه في العربية أو قراءة من القراءات، ثم يفتشوا لها عن مخرج مهما كان موضعه من الضعف أو القوة، كما هو واضح في معاني القرآن، للفراء. والله أعلم.

هذا وممن أسندوا القول بجواز هذا الإدغام إلى الفراء، ابن يعيش، وقد حمله في مذهب البصرين على الاختلاس، حيث قال: «وأما ما يحكى من الإدغام الكبير لأبي

= والكشف ١/ ٤٢٢، والبحر المحيط ٤/ ٥٤، وقال السمين في الدر المصون ٤/ ٤٩٩: «قوله: «هل تستطيع» قرأ الجهور: «هل يستطيع» بياء الغيبة، و«ربك» مرفوعًا بالفاعلية، والكسائي: «تستطيع» بتاء الخطاب لعيسى - عليه الصلاة والسلام- و«ربَّك» بالنصب على التعظيم. وقاعدته - يعني الكسائي- أنه يدغم لام «هل» في أحرف منها هذا المكان، وبقراءة الكسائي قرأت عائشة - رضي الله عنها- وكانت تقول: «الحواريون أعرف بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربك، كأنها - رضي الله عنها- نزهتم عن هذه المقالة الشنيعة أن تنسب إليهم»، ثم ذكر أقوالًا أخري في توجيه هاتين القراءتين، من جهة الأعراب ومن جهة المعنى، وتفضيل إحداهما على الأخرى».

(١) من الآية ٢٧ في سورة هود: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ﴾.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥١.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥٣.

عَمرو في نحو : ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾[(١)] . فليس بإدغام عندنا ، وإنما يقول به الفراء ، وإنما هو عندنا على اختلاس الحركة وضعفها ، لا على إذهابها بالكلية »[(٢)] . ومثله ما ذهب إليه الرضي[(٣)] .

ومن هذا يظهر بوضوح أن البصريين لا ينكرون هذه القراءات في هذه الآيات ، من حيث الرواية وصحتها ، ولا من حيث اللغة وقياسها ، بل يرون أنها جاءت على الاختلاس ، لا على السكون المحض . ومما يدل على صحة ما ذهبوا إليه أن السمين نقله ، وقال : إنه اختيار الجمهور ، حيث قال في تفسير قوله تعالى : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[(٤)] : « قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي هنا وفي النساء[(٥)] : « فنعما » بفتح النون وكسر العين . وهذه على الأصل ، لأن الأصل على « فَعِل » كعلم . وقرأ ابن كثير وحفص وورش بكسر النون والعين . وإنما كسروا النون اتباعًا لكسرة العين ، وهي لغة هذيل . قيل : وتحتمل قراءة كسر العين أن يكون أصل العين السكون ، فلما وقعت بعدها « ما » ، وأدغم ميم « نعم » فيها ، كسرت العين ؛ لالتقاء الساكنين . وهو محتمل . وقرأ أبو عمرو وقالون وأبو بكر بكسر النون وإخفاء حركة العين ، وروى عنهم الإسكان أيضًا ، واختاره أبو عبيدة ، وحكاه لغة للنبي ﷺ في قوله : « نعما المال الصالح للرجل الصالح »[(٦)] . والجمهور على اختيار الاختلاس على الإسكان ، بل بعضهم يجعله من وهم الرواة عن أبي عمرو ، وممن أنكره المبرد والزجاج والفارسي ، قالوا : لأن فيه جمعًا بين الساكنين على غير حدهما . قال المبرد : « لا

---

(١) من الآية ٣ في سورة يوسف ، والآية ١٣ في سورة الكهف .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ١٠/٢٣.

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ٣/٢٤٧- ٢٤٨.

(٤) من الآية ٢٧١ في سورة البقرة ، ومن الآية ٥٨ في سورة النساء .

(٥) هي قوله تعالى في الآية ٥٨: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ...﴾ .

(٦) الحديث رواه الإمام أحمد في المسند ٤/١٩٧.

يقدر أحد على أن ينطق به ، وإنما يروم الجمع بين الساكنين ، فيحرك ، ولا يشعر »[١] . وقال الفارسي : « ولعل أبا عمرو أخفى فظنه الراوي سكونًا »[٢] .

ويلاحظ الباحث أن السمين لم ينقد شيئًا من هذه النقود ، على غير عادته المعهودة في مثل هذا الموضع ، ولعل ذلك دليل على رضائه عنها أو إقراره بها ، بخلاف موقفه من إدغام الرائين في قوله تعالى﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾ فقد قال هنالك : « وأدغم أبو عمرو راء« شهر » في راء « رمضان »[٣] ولا يلتفت إلى من استضعفها من حيث إنه جمع بين ساكنين على غير حديهما . وقول ابن عطية : « وذلك لا تقتضيه الأصول »[٤] . غير مقبول منه ، فإنه إذا صح النقل لا يعارض بالقياس »[٥] .

ويرى جمهور النحاة هنا أن أبا عمرو اختلس ، ولم يُذْهِب الحركة بالكلية ، وقد تقدم قول الفراء : إنه نقل حركة الراء الأولى إلى الهاء قبلها ، ثم أدغم . وهنا يلاحظ الباحث دفاع السمين القوي عن المروي ورده القوي أيضًا على ناقديه في هذا الموضع دون ما نحن بصدده الآن . ومن هنا ندرك دقة سيبويه في قوله السابق حيث ذكر أن في « نعم » ثلاث لغات : كسر العين والنون معًا ، وكسر العين مع فتح النون ، وكسر النون مع سكون العين . وهذا دليل قوي على دقته وأمانته وإدراكه الواقع اللغوي في العربية ، وروايته . وقد اعترفت له الدنيا كلها بذلك كله . أما قاعدة التقاء الساكنين ، فهو قد وضعها على الكثير الشائع الغالب على كلام العرب ؛ إذ لا يمكن وضعها على غير ذلك ولا شيء في هذا ، بل هو الموقف الطبيعي والمنهج السوي الذي لا ينبغي الخروج عنه ، والصراط المستقيم الذي يجب السير عليه في وضع القواعد .

---

(١) بحثت الكامل والمقتضب ، فلم أعثر فيهما على هذا النص من كلام المبرد .
(٢) الدر المصون ٢/٦٠٨ – ٦٠٩، وينظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١/ ٣٥٣، والحجة ٢/ ٣٠٨.
(٣) ينظر السبعة ، ص ١١٦، والبحر المحيط ٢/ ٣٩.
(٤) المحرر الوجيز ١/ ٥١٥.
(٥) الدر المصون ٢/ ٢٧٨.

ولا يتفق الباحث مع بعض المحدثين الذين لم يعجبهم صنيع سيبويه هنا ، من إيراد اللغات والقراءات الواردة كلها ، ثم وضع القاعدة على الكثير المنتشر في كلام العرب دون القليل الوارد عنهم .

فهم يطالبونه بأن يضع القاعدة على جميعها لا على أكثرها شيوعًا وانتشارًا في لغة العرب ، بل يطالبونه أن يضعها شاملة لشيء لم يثبت البتة عند القراء أنفسهم . فسيبويه قال في « هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه » : « وأما قول بعضهم في القراءة : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ ، فحرك العين ، فليس على لغة من قال : نِعْم ، فأسكن العين ولكنه على لغة من قال : نَعِمَ ، فحرك العين ، وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل »(١) .

و إذا كان هذا هو نص سيبويه الواضح في الكتاب فقد كان تعليق الدكتور / أحمد مكي الأنصارى عليه عجبًا من العجب ، ويذكر الباحث نص هذا التعليق ، لنرى هذا العجب العجاب ، فهو يقول : « فأنت تراه-يعني سيبويه- قد اعترف بأن سكون العين من « نعم » لغة من اللغات الواردة في هذه الكلمة ، ولكنه حيث ورد في قراءة موثوق بها توقف عندها ، وهرب منها ، فلم يذكرها صراحة ، ولكنه ذكرها تلميحًا ، حينما وضع القاعدة التي يصطدم بها ، ولا تجيزها بأي حال من الأحوال ، وذلك لالتقاء الساكنين فيها على غير حده ، كما يزعمون في أصولهم التي وضعوها لالتقاء الساكنين ، فاكتفي في رد هذه القراءة بالتلميح عن التصريح ، كما هو المعهود في مسلكه حين يريد الهروب من المواجهة الصريحة لقراءة من القراءات »(٢) .

هكذا يدعي على سيبويه ، ويفتري عليه ، ويصفه بما لا يليق به ، بل لا يليق بأي مؤمن بالله وآياته ، فهل يهرب مسلم عن آيات الله عمدًا فرارًا من مواجهتها على حد تعبير الدكتور ، ثم يظل من جملة المسلمين المؤمنين بهذه الآيات ؟ فقد ذكر سيبويه

---

(١) الكتاب ٤/٤٣٩- ٤٤٠.

(٢) سيبويه والقراءات ص ٦٢ - ٦٣.

الآية ووجه القراءات فيها، وخرجها بذكر ما جاءت عليه من لغات العرب، فأين القاعدة التي وضعها، ويصطدم بالآية؟ هذا ما سكت عنه الدكتور أو هرب منه على حد تعبيره، ولم يجب عنه. والباحث لا يجد هذه القاعدة المزعومة المدعاة على سيبويه، ولكنه يجد في الكتاب قول سيبويه الواضح الصريح في هذا الشأن: «والإدغام حسن والبيان أحسن»[(١)]. فهل هذه هي القاعدة المصطدمة مع قراءة أبي عمرو، وإلا فلا وجود لهذه القاعدة المفتراة على سيبويه في الكتاب، إذ نحن لا نجدها فيه، ولم يدلنا الدكتور أو أحد ممن يتقيله على موضعها في الكتاب، والصفحات التي يشيرون إلى أرقامها في ذيل بحوثهم خلوٌ منها في جميع طبعات الكتاب. وإلى اللّٰه المشتكى ولا حول ولا قوة إلا باللّٰه.

أما بقية كلامه فهو مجموعة دعاوى لا يجد الباحث ما يسندها من الواقع، فلا أطيل البحث بالرد عليها، إذ هي لا تختلف عن أخوات لها سبقت.

ومن هذا الباب ما اصطلح القراء على تسميته بتاءات البزى، يعنون بها مواضع من القرآن الكريم انفرد فيها البزي أحد راويي ابن كثير المكي بتشديد التاء في أول المضارع، وهي واحد وثلاثون موضعًا[(٢)] عني بها القراء والمفسرون والنحاة، وهي على ثلاثة أنواع:

١- ما كان قبله حرف مد، كالتاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾[(٣)]. وقوله عز وجل: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾[(٤)]. وقوله تبارك اسمه: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾[(٥)].

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٥٠.

(٢) جمعها الشاطبي مع موضعين آخرين اختلف النقل عنه فيهما، ينظر: الوافي في شرح الشاطبية، ص ٢٢٤- ٢٢٥، وجمعها أبو حيان أيضًا في قصيدة له، ينظر البحر المحيط ٢/ ٣١٧.

(٣) من الآية ٢٦٧ في سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٠٣ في سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٢ في سورة المائدة.

ونحو ذلك مما هو وارد في القرآن . وهذا النوع يجوز فيه الإسكان والاختلاس عند النحاة إلى جانب الإظهار الذي هو الأصل لغة وقراءة .

٢- ما كان قلبه حرف متحرك ، كالتاء في قوله عز اسمه : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾[١] . وقوله سبحانه وتعالى : ﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[٢] . وقوله تبارك وتعالى : ﴿فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾[٣] . ونحوها من الآيات .

وهذا النوع لا خلاف بين النحاة وغيرهم في جواز إدغامه ، فهو متفق على جوازه بينهم ، لعدم التقاء الساكنين ؛ لأن الحرف الذي قبل التاء متحرك ، كما هو واضح .

٣- تاءات قبلها حرف ساكن صحيح ، كما في نحو قوله عز وجل : ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[٤] وقوله سبحانه : ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾[٥] . وقوله عز وجل : ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾[٦] . وما جاء على هذا النحو من الآيات .

وهذا النوع لا يرى جمهور النحاة الإدغام فيه قياسًا مطردًا ، ويعدون ما ورد منه كالمثال الواحد ، لأن القارئ بها واحد منفرد ، إذ لم تعرف هذه التاءات مشددة في شيء من القراءات غير قراءة البزي ، ولذلك اصطلحوا على تسميتها بتاءات البزي ، فهي مما انفرد به دون سائر القراء . ومع ذلك لم يعدوها من القليل النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، بل حملوا ما ورد فيها على الاختلاس ، وليس على حذف الحركة بالكلية ، كما تقدم ذلك في أمثالها فيما تقدم من أقوالهم[٧] .

---

(١) من الآية ٩٧ في سورة النساء .

(٢) من الآية ١٥٣ في سورة الأنعام .

(٣) من الآية ١١٧ في سورة الأعراف .

(٤) من الآية ١٥ في سورة النور .

(٥) من الآية ٥٢ في سورة التوبة .

(٦) من الآية ٣ في سورة هود .

(٧) ينظر تفصيل الكلام عن هذه التاءات وآراء القراء وغيرهم من العلماء فيها في : إتحاف فضلاء البشر ١/ ٢٤٢، والنشر ٢/ ٢٨٩، وغيث النفع ، ص ١٨٠، والبحر المحيط ٢/ ٣١٧.

وقد قال سيبويه في الكتاب: «وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرف مد فإن الإدغام حسن؛ لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام ... ومما يدلك على أن حرف المد بمنزلة المتحرك أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مد ولين، وكأنه يعوض ذلك؛ لأنه حرف ممطول ... وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء حرف ساكن «أي صحيح» لم يجز أن يسكن، ولكنك إذا شئت أخفيت وكان بمنزلته متحركًا، من قبل أن تضعيفه لا يلزم في المنفصل كما يلزم في «مدق» ونحوه مما التضعيف فيه غير منفصل ... »(١). وقال السيرافي في شرح هذا الكلام: «ما كان قبله حرف ساكن من غير حروف المد، مثل ﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ﴾ و﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ بِأَلۡسِنَتِكُمۡ﴾ فسيبويه ومن تبعه لا يجيزون إسكان هذه التاء»(٢). وقد تقدم أنهم يرون ما ورد من القراءات في هذه المواضع اختلاسًا لا سكونًا محضًا حقيقيًا، ولا يرون صحة رواية من قال بالسكون، وهذا ما قاله بعض القراء؛ بل جمهورهم رجحوا رواية الاختلاس واختاروها على رواية الإسكان الخالص، كما تقدم ذلك.

أما الدكتور الأنصاري فعلى عادته المعهودة بتر كلام سيبويه في هذه المسألة، بحذف أوله وآخره، وجاء بنتف منه، ثم علق عليه بقوله: «ولكن سيبويه –رحمه اللَّه– وقف من هذه التاءات موقفًا غريبًا، وبعبارة أدق: وقف من بعض هذه التاءات موقف المنع والرد، فهو لا يجيز الإسكان، لأنها إذا سكنت احتيج لها إلى ألف وصل، وألف الوصل لا تلحق الفعل المضارع ... »(٣). ولم يفعل سيبويه هذا ولا قال شيئًا منه، وإنما منع سكون هذه التاءات، لأنه يرى أن ما روي فيها اختلاس لا سكون

(١) الكتاب ٤/٤٣٩- ٤٤٠.

(٢) هامش طبعة بولاق من الكتاب ٤/٤٠٧.

(٣) سيبويه والقراءات، ص ٥٣.

محض ، فما صلة هذا بموقف المنع والرد للقراءة ؟ وقد تقدم نص كلام سيبويه وكلام شارحه ، فهل كان فيهما ما يدل أدنى دلالة على المنع والرد للقراءة ؟ أي فهم هذا للكتاب ؟ وأي ظلم لصاحبه والحق والحقيقة ؟ إن الدكتور الأنصاري يبتر كلام صاحب الكتاب في الموضوع فلا يورد نصه الكامل ؛ لأن ذلك لا يساعده على ما يريد الوصول إليه . ثم يفسر هذه النتف المشوهة بسوء النقل على حسب هواه وما يريد ، ولا يكتفي بذلك بل يضيف إلى ذلك أشياء لم ترد في كلام سيبويه . فكل الذي يجده الباحث في الكتاب مما يتعلق بقراءة البزي في تاءاته تحديدًا هو قول سيبويه : « وأما قوله عز وجل : ﴿فَلَا تَتَنَجَوْاْ﴾[1] فإن شئت أسكنت الأول للمد ، وإذا شئت أخفيت وكان بزنته متحركًا ، وزعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين »[2] . فهو هنا يجيز الإسكان والإخفاء ، أي الاختلاس ، كما هو صريح عبارته ، ثم يذكر أن بعضهم زعم أن أهل مكة - ولعل المراد البزي- لا يقرأون بإظهار التاءين ، الذي هو الأصل هنا لغة وقراءة كما تقدم . ولم يعلق بشيء على ما سماه زعمًا . فأين الموقف الغريب ، وأين الإنكار والمنع وما إلى ذلك مما يدعيه الدكتور على إمام النحاة ، من الدعاوى التي لا تقوم على النظر ، ولا تقوى على النقد والفحص والمقارنة بما في نص الكتاب ؟ هذا ما بدا للباحث والعلم عند الله تعالى .

نعم هنالك من النحاة بعد سيبويه من أنكر التقاء الساكنين على هذا النحو ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك ، واختار بعضهم الإظهار من دون إنكار للإدغام ، ودافع آخرون عن الإدغام كما تقدم عن أبي حيان . ويقول ابن خالويه في قوله تعالى : ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾ : « يقرأ بالإدغام والإظهار ، فالحجة لمن أدغم مقاربة الحروف في المخرج ، والحجة لمن أظهر أنه أتى به على الأصل ، إلا ما روي عن ابن كثير من تشديد التاء وإظهار الذال ، وليس ذلك بمختار في النحو ، لجمعه بين الساكنين »[3] .

---

(١) من الآية ٩ في سورة المجادلة .

(٢) الكتاب ٤/ ٤٤٠.

(٣) الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه ، ص ٢٣٥.

ويلاحظ الباحث أن القراءة غير المختارة جمعت بين أمرين : إظهار الذال وتشديد التاء ، وذلك جد صعب على اللسان ، ولا يقدر عليه كل إنسان . ويقول السمين في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ : « وقرأ البزي هنا وفي مواضع أخر بتشديد التاء على أنه أدغم التاء الأولى في الثانية ، وجاز ذلك هنا وفي نظائره ؛ لأن الساكن الأول حرف لين . وهذا بخلاف قراءته : « نارا تلظى »[(١)] . و« إذ تلقون » ، فإنه فيه جمع بين الساكنين ، والأول حرف صحيح ، وفيه كلام لأهل العربية »[(٢)] .

ويبدو للباحث أن كلام السمين هنا غير دقيق ؛ لأنه لم يذكر أن البزي شدد التاء مع إظهار الذال ، كما تقدم عن ابن خالويه . ولا تظهر صعوبة النطق إلا بهذين الأمرين معًا .

وإذا تبين هذا فلا يصح قول الشيخ الفاضل العلّامة/ محمد عبد الخالق عضيمة : « هذه الأنواع الثلاثة لا يغتفر النحويون التقاء الساكنين فيها ، ولكن علماء القراءات توسعوا في بيان المغتفر من اجتماع الساكنين ... ولا يغتفر النحويون التقاء الساكنين في هذه الأنواع الثلاثة مع كثرة ما جاء منها في المتواتر . وعلماء القراءة توسعوا في بيان اجتماع الساكنين على حده ، فقالوا : ما قبله حرف مد ولو من كلمتين ، أو ما فيه إدغام من غير حرف مد ، أو ما فيه ألف . ومن حقهم أن يتوسعوا ما شاءوا ولكن نسبة هذا التوسع إلى النحويين غير صحيحة ، فموقف النحويين معروف في رد هذه التاءات . نعم إن ابن الحاجب وقف مع القراء في كتابه شرح المفصل ، ولكنه في الشافية كان مع النحويين في تفسير اجتماع الساكنين »[(٣)] .

وما تقدم يثبت صحة نسبة هذا التوسع إلى النحاة ، إذ لم يتكلم النحاة إلا على النوع الثالث من أقسام هذه التاءات . وتقدم أنهم أجازوا النوعين الأول والثاني ، وذلك في كلام سيبويه من نص الكتاب ، وصرح به غيره من النحاة في كل عصر . ولا أدري من أين للشيخ العلامة هذا الكلام المخالف للواقع ، وهو لم يذكر النحويين الذين

(١) من الآية ١٤ في سورة الليل ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ .
(٢) الدر المصون ٢/ ٦٠٠.
(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٤/٧٥١ - ٧٥٢، ٤/٧٧١ وما بعدها.

ينسب إليهم رد هذه التاءات جميعها ، أو بعضها ، كما لم يذكر المرجع الذي أخذ منه كلامه حتى يمكن الرجوع إليه والتحقق منه . وعلى كل حال ما قدمه الباحث من نصوص النحاة يثبت صحة ما ذكرته ، وأن ما ذهب إليه الشيخ خلاف ذلك ، ومثله قول الشيخ الفاضل : « أدغم أبو عمرو الراء في اللام من قوله تعالى : ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾(١) . وهي سبعية(٢) ومنع سيبويه هذا الإدغام ، فقال في كتابه : « والراء لا تدغم في اللام »(٣) .

ولا كلام في سبعية القراءة ، وأنها لأبي عمرو ، ولكن تقدم أن سيبويه لم يمنع ذلك ، وليس ذلك في الكتاب على الإطلاق ، ولكنه يرى أن ذلك من الاختلاس لا من الإدغام ، والفرق بين الأمرين دقيق جدًّا ، وهو لم يذكر هذه الآية أو القراءة فيها ولا ذكر غيرها من الآيات والقراءات في هذا الموضع . وكان حديثه عن الكثير الشائع من الحروف التي تدغم بكثرة وما ليس كذلك في كلام العرب ، فلا يتم للشيخ الفاضل العلامة ما يريده من أن سيبويه لم يمنعه قوله في الكتاب : « القراءة سنة متبعة » من رد بعض القراءات . والحق أن سيبويه ملتزم بكلامه هذا قولًا وعملًا ، نظرًا وتطبيقًا ومنهجًا عامًّا في كتابه ، كما يتضح ذلك من خلال هذا البحث .

هذا وللباحث وقفات مع الشيخ الفاضل العلامة في مناقشة بعض مآخذه على النحاة عامة وعلى سيبويه خاصة ، في مواضع مختلفة من البحث ، مثل قوله : « في كتاب سيبويه نص يمنع وقوع « كل » المضافة للنكرة مفعولًا به ، قال : « أكلت شاة كل شاه . حسن ، وأكلت كل شاة . ضعيف ؛ لأنهم لا يعممون هكذا فيما زعم الخليل »(٤) . رجعت إلى شرح السيرافي لكتاب سيبويه(٥) فوجدته لم يعلق شيئًا على

---

(١) من الآية ٢٨٤ في سورة البقرة .

(٢) النشر ٢/ ٢٣٧، وغيث النفع، ص ٥٨.

(٣) الكتاب٢/ ٤١٢، وقول الشيخ في : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٤٩.

(٤) الكتاب ١/ ٢٧٤، بولاق .

(٥) شرح السيرافي على الكتاب ٢/٢١٥- ٢١٦.

كلام سيبويه . وهذا الذي منعه سيبويه قد جاء كثيرًا في القرآن ، جاءت كل المضافة للنكرة مفعولًا له في ستة وثلاثين موضعًا ، في سورة الأنعام وحدها هذه المواضع :

١- ﴿وَإِن يَرَوْاْ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُواْ بِهَا﴾ ، (الآية١٢٥) .

٢- ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ ، (الآية ٨٠) .

٣- ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا﴾ ، (الآية ١١١) .

٤- ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ، (الآية١٠١) .

٥- ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾ ، (الآية١٤٦) .

وجاءت كل المضافة للنكرة فاعلًا ونائب فاعل واسمًا لكان وخبرًا لأن ومفعولًا مطلقًا ، وظرفًا ومضافًا إليه وغير ذلك »[1] .

من الواضح أن الشيخ نسي أن الكتاب ليس كتاب نحو فحسب ، وإنما هو كتاب العربية الجامع الذي يشرح كل ما يتعلق بكلام العرب في ألفاظه وتراكيبه من الناحية اللغوية والصوتية والصرفية والبلاغية وغيرها . وقد فهم أن سيبويه هنا يتحدث عن النحو وقواعده ، وإنما كلامه عن المعنى وصحته ، فالعبارة الأولى التي حسنها سيبويه تفيد أكل شاة واحدة ، وذلك مما هو جائز عقلًا وواقعًا . والعبارة الثانية التي قبحها تفيد أكل كل الشياه في الوجود ، وذلك مستحيل عقلًا وعادة ، فكان الكلام به كذبًا قبيحًا ، لأن « كل » في العبارة الأولى بدل من الشاة الأولى ، و« كل » الثانية مفعول مضاف إلى النكرة ، فتفيد عموم كل شاة في الوجود . والفرق بين العبارتين في الدلالة واضح كل الوضوح . وربما كان سيبويه يتحدث عن تقديم التوكيد على المؤكد في العبارة الثانية دون الأولى ، والله أعلم بمقصوده . وإذا تأملنا العبارتين وجدناهما صحيحتين من جهة النحو ، ولكن العبرة بالمعنى لا بمجرد صحة العبارة من الناحية النحوية ، وهذا ما تحدث عنه سيبويه في موضع آخر من الكتاب ، وذكر أن في الكلام ما هو مستقيم في النحو كذب في المعنى ، بقوله : « وأما المستقيم الكذب ، فقولك :

---

(١) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، ص ١٩- ٢٥.

حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه »[١] . وهذا المعنى واضح في عبارة سيبويه التي استشكلها الشيخ ، فالقبح لم يأت إلا من هذا التعميم المستحيل ، فهو يقول : « لأنهم لا يعممون هكذا فيما زعم الخليل » ، أي أن هذا الأسلوب يخالف أساليب العرب في كلامهم من حيث إنهم لا يعممون هكذا في الكلام ؛ لاستحالة ذلك في الواقع .

ولو قارن الشيخ - رحمه اللّٰه - بين أسلوب هذه العبارة المستقبحة وبين أساليب الآيات التي أوردها من سورة الأنعام لوجد البون شاسعًا ، والفرق كبيرًا ، ولا يريد الباحث أن يبالغ فيقول : إن هذا مثل قياس الباذنجان على البصل أو تشبيه الحطب بالذهب . فالعموم في الآيات الكريمة وأمثالها مما أشار إليه الشيخ أمر مقصود وصحيح ، وواقع ، بخلافه في العبارة المستقبحة . ففي الآية الأولى أن هؤلاء لا يؤمنون وإن رأوا كل الآيات . والثانية أن اللّٰه وسع كل شيء علمًا . وفي الرابعة أن اللّٰه خلق كل شيء ، وهكذا ، فأي شيء أولى بالعموم من هذه المعاني ؟

فسيبويه هنا لا يتحدث عن النكرة والمفعول ونحوهما من النحو ، وإنما حديثه فيما ذكرته . وبعض الباحثين المحدثين يبالغ في وصف الكتاب بالغموض ، كأنه ألغاز لا يمكن فهمها لأحد ، فيصدون بذلك عن الكتاب من حيث لا يشعرون ، وأخطاؤهم في فهم الكتاب أكثر من أن تحصى[٢] ، واللّٰه المستعان .

وأما الشيخ العلّامة / عضيمة فيشفع له قوله : « ليس من غرضي أن أوجه نقدًا لسيبويه ، وإنما هي مسائل تعذر عليّ فهمها ، فذكرتها ، لعل غيري يستطيع لها حلًّا وتوفيقًا ، ويدفع ما بينها من تعارض »[٣] .

---

(١) الكتاب ١/ ٢٦.

(٢) يمكن الوقوف على بعضها في « أثر النحاة في البحث البلاغي » ، ص ٦٨ ، و« سيبويه إمام النحاة » ، ص ١٧٣- ١٧٤ ، و« المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري » ، ص ١٢٩ ، و« منهج التفكير النحوي عند سيبويه » ، ص ٣٧.

(٣) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له ، ص ٢٠.

وقوله من قبل: «في كتاب سيبويه مسائل استشكلتها، وتعذر عليّ فهمها والتوفيق بين نصوصها ودفع ما بينها من تعارض»[١].

وهذا صحيح يشهد له أن الباحث لم يكن يفهم أكثر ما في الكتاب، حتى أعانه الله، فيسر له دراسة جل الكتاب على العلامة الدكتور/ عبد الله الطيب، ومع ذلك ما يزال كثير من عبارات الكتاب وجمله ومسائله مما يشكل عليّ، فأقف عندها طويلًا، وأسأل عنها أهل العلم من أساتذتي الكرام الذين لا يبخلون بما عندهم من العلم بالكتاب وغيره. وإذا كان الأمر يشكل على أمثال العلامة الشيخ/عضيمة من القيمين على الكتاب، الذين أفنوا أعمارهم في دراسته وتدريسه والبحث فيه، فغيرهم من الناشئين أمثالنا أولى، والله المستعان.

وقد كان أبو العباس المبرد مدركًا وصادقًا حين كان يقول لمن أراد أن يدرس عليه الكتاب: «هل ركبت البحر؟!»، استعظامًا لما فيه واستصعابًا، لا صدًّا وتيئيسًا وردًّا.

ويخلص الباحث مما تقدم في هذا الفصل إلى أن العلماء من النحاة وغيرهم قد بحثوا مواضع الإدغام التي فيها التقاء الساكنين على غير حده، في القرآن، واللغة والنحو، فلم يتركوا قولًا لقائل من بعدهم، وأن الفرق بين النحاة والقراء في هذا أن القراء يصفون ما رووه بسند ثابت متصل ورواية صحيحة، كما رووه، بلا تعليل، وأن جمهور النحاة، وعلى رأسهم إمامهم سيبويه قد قبلوا ما ثبتت صحته رواية وسندًا، ولكنهم عللوا ذلك بما رأوه قياسًا مطردًا في لغة العرب، وبنوا القواعد على الكثير الشائع دون القليل النادر أو الشاذ، وما لم يصح سنده عندهم. وهم بشر يضعفون، وعلماء مجتهدون ويصيبون ويخطئون، وفي كل مأجورون، ولا أظن أن أحدًا منهم يتعمد إنكار شيء ثبت في القرآن، فينبغي أن يكون درسنا لما تركوه لنا مبنيًّا على النظر الصحيح والتأمل الطويل، والتعمق الدقيق لما قالوا وتركوه لنا من تراث

---

(١) فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، ص ١٨.

ضخم دال على عظم بلائهم وكثرة ما بذلوه من جهود في سبيله، فأعمالهم في مجملها صحيحة، لأنهم أعادوا فيها النظر المرة تلو الأخرى، حتى أخرجوها لنا صحيحة غير فاسدة، كاملة غير ناقصة في عمومها، وصوابًا غير خطأ في غالبها الأعم. وهذا واضح لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

ويبدو للباحث أن أكثر اتهامات الباحثين المحدثين لبعضهم منشؤها العجلة وسوء الفهم لما قالوه أو الاطلاع على بعض الكلام دون سائره، مما يوقع في لبس، ويؤدي إلى عواقب وخيمة ونتائج سيئة، وأحكام بعيدة، وورطات ضيقة يصعب الخروج منها، كما حصل للدكتور الأنصاري وغيره من الباحثين المحدثين الذين يلاحظ عليهم الباحث التسرع في الأحكام وسهولة الاتهام وتقويل العلماء ما لم يقولوه، فكأنهم يضعون أحكامهم وأفكارهم وآراءهم ابتداءً، ثم يحاولون إثباتها بشتى الوسائل ويسلكون لذلك كل مسلك، ويهيمون في كل واد.

وقد نقد العلماء التراث منذ وجد، فالنقد والتقويم ظل مستمرًا في تاريخ التراث الإسلامي، ولا أحد ينكر ذلك، أو يستطيع منعه، ولكن ينبغي أن يكون النقد مبنيًا على أساس النظر الصحيح، والتأمل الطويل، والدرس الدقيق، قبل إصدار الأحكام وتعميمها، حتى لا يتجاوز الحد، ويتعرض النقد للنقد، والله الموفق والمعين والهادي(١).

❁ ❁ ❁

(١) أفاد الباحث كثيرًا في إعداد هذا الفصل من مقالين، للعلامة الدكتور / عبد الله الطيب، قدّما، ونوقشا في مؤتمرين من مؤتمرات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ونشرا في مجلة المجمع، وقد أحضرهما لي من القاهرة، ضمن ما أحضرهما من مصادر، فجزاه الله عني خيرًا، أولهما: بعنوان: «إدغام الراء في اللام بين القراء والنحاة»، ألقي ونوقش في الجلسة الثالثة لمؤتمر المجمع السنوي، بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٧م، ونشر في عدد هذا العام من مجلة المجمع ص ٢٣٧- ٢٤٥، والثاني بعنوان: «التقاء الساكنين» ألقي ونوقش في الجلسة الثامنة لمؤتمر المجمع السنوي، بتاريخ ٣/٦/ ١٩٧٥م، ونشر في عدد هذا العام من مجلة المجمع، ص ٣٤٣- ٣٤٨.

الفصل الخامس:
في ماضي «يدع» و«يذر» بين السماع والقياس

أجمع العلماء من أهل اللغة والنحو والصرف والتفسير وغيرهم على أن استعمال الماضي من «يدع» و«يذر» قليل في كلام العرب، فلم يستعمل إلا في ضرورة شعر أو شذوذ، فهو شاذ نادر، وأقل من ذلك استعمال المصدر واسم الفاعل واسم المفعول منهما، وإنما الشائع المسموع بكثرة عند العرب هو استعمال المضارع والأمر «دع» و«ذر».

وقد جاء استعمال الماضي في بعض القراءات الشاذة، وفي بعض أحاديث النبي ﷺ كما ورد في أبيات من الشعر، وسمع المصدر كذلك في حديث واحد. أما اسم الفاعل واسم المفعول فاقتصر ورودهما سماعًا على قليل من الشعر. ومن لم يبلغه شيء من هذه النصوص من العلماء حكم بأن العرب أماتوا الماضي وما بعده أو لم يستعملوه، وإنما يقول بهذا من لم يطلع على الوارد من ذلك. فرد عليهم من بلغهم السماع بما بلغه. وبعد ذلك استقر الرأي عند الجميع بأن هذا الاستعمال وارد مسموع، وإن كان قليلًا نادرًا شاذًّا، وذلك لا ينافي الفصاحة بقدر ما ينافي الانتشار والشيوع والغلبة في كلام العرب.

وقد قال سيبويه: «... كما أن «يدع» و«يذر» على «ودعت» و«وذرت» وإن لم يستعمل»(1).

والذي فهمه الباحث من هذا الكلام أن ماضي يدع ويذر لم يستعملا مسندين إلى ضمير الرفع المتحرك أو تاء الفاعل خاصة، أي لم يسمع ذلك عن العرب، ولا يعني ذلك أنهم لم يستعملوا الماضي بالكلية، يدل على ذلك أن سيبويه شبههما بكسر حرف المضارعة، ودخول ياء النداء على لفظ الجلالة مع قطع همزته، وهما من

---

(1) الكتاب ٤/ ١٠٩.

الاستعمال الوارد في كلام بعض العرب بقلة دون خلاف في ذلك بين العلماء والباحثين. أضف إلى ذلك أن سيبويه ذكر الكلام السابق في « هذا باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عينًا ، وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلًا »(١). وهو يعني بذلك أحرف الحلق الستة.

وقد تحدث عن الفعل الذي عينه من هذه الأحرف الستة ، وذلك فيما سمع عن العرب من لغات في عين هذا الفعل ، فكان من حديثه في هذا الباب قوله : « وقالوا : يحِبّ ، كما قالوا : يِئبى ، فلما جاء شاذًّا عن بابه على يفعل خولف به ، كما قالوا : يا أللّه ، وقالوا : ليس ، ولم يقولوا : لاس ، فكذلك يحبّ ولم يجئ على أَفْعَلْتُ ، فجاء على ما لم يستعمل ، كما أن يدع ويذر على ودعتُ ووذرتُ ، وإن لم يستعمل ، وفعلوا هذا بهذا لكثرته في كلامهم »(٢).

فقوله : « فجاء على ما لم يستعمل » يعني : ورد عن العرب ، وسمع على ما لم يكثر استعماله عندهم ؛ لأنه قال« جاء » فأثبت وروده ، فدل ذلك على أن قوله بعد ذلك « على ما لم يستعمل » يعني به الاطراد والكثرة ، ولا يعني أنه لم يستعمل البتة بدليل ما قبله ، أي أن هذا الاستعمال الذي سمع عنهم لم يعتادوا عليه في كلامهم ولم يكثر وروده عندهم.

ثم شبه بذلك يدع ويذر على ودعت ووذرت ، وذلك يعني أن استعمال الماضي من الفعلين قليل فيما ورد عن العرب ، ولا يعني أنهما لم يستعملها بالكلية. ولم يتحدث سيبويه عن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول البتة ، على أن بعض العلماء فهم من كلامه أنه يذهب إلى أن العرب لم يستعملوا ماضي الفعلين. والخطب في هذا سهل ، غاية ما فيه أنه لم يبلغه استعمال شيء من الفعلين عن العرب ، فحكم بعدم استعمالهما ، ولا شيء في ذلك ؛ إذ سيبويه لم يكن محيطًا بجميع لغات العرب قليلها

---

(١) الكتاب ٤/ ١٠٧.

(٢) الكتاب ٤/ ١٠٩.

وكثيرها، ولا بجميع القراءات القرآنية متواترها وشاذها. وإنما يبني كلامه على ما سمعه من ذلك.

وقد تحدث العلامة البغدادي عن هذه المسألة حديثًا مستفيضًا جامعًا حيث قال: «على أن ماضي يدع، وهو ودع لم يستعمل إلا ضرورة، وبالغ سيبويه فقال: «وأماتوا ماضي يدع»[1]. أي لم يستعملوه لا في نثر ولا في نظم، وقالوا أيضًا: لم يستعمل مصدره ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله مع أن الجميع قد ورد. فالأقرب الحكم بالشذوذ لا بالإماتة ولا بالضرورة»[2].

والباحث يرى شيئًا من التناقض في كلام البغدادي هنا؛ لأَنه قال في أول كلامه: «لم يستعملوه إلا ضرورة» وفي آخره: «لا بالإماتة ولا بالضرورة». فهل هو من القائلين بأن هذا الاستعمال خاص بالضرورة الشعرية؟ الظاهر من آخر كلامه أنه تراجع عن هذا القول الذي ذهب إليه في أول كلامه، وحكم بالشذوذ فقط. ثم أضاف إلى كلامه السابق «كما أن ابن جني في المحتسب قال: قرأ «مَا وَدَعك ربُّك»[3] خفيفةً النبيُّ ﷺ وعروة بن الزبير، وهذه قليلة الاستعمال. وقال الصاغاني في العباب: وقد اختار النبي ﷺ أصل هذه اللغة فيما روى ابن عباس - رضي اللَّه عنهما - أنه قرأ «ما وَدَعك» مخففة، وكذلك قرأ عروة ومقاتل وأبو حيوة وإبراهيم وابن أبي عبلة ويزيد النحوي، انتهى.

وقال ابن الأثير في النهاية عن حديث: «لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن اللَّه على قلوبهم»[4] أي: عن تركهم إياها، والتخلف عنها. يقال: ودع الشيء يدعه ودعًا: إذا تركه. والنحاة يقولون: إن العرب أماتوا ماضي ودع ومصدره

---

(١) عبارة سيبويه: «كما أن يدع ويذر على ودعت ووذرت، وإن لم يستعمل» ولعل الذي ذكره البغدادي هو ما فهمه من كلام سيبويه لا نص سيبويه.

(٢) شرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٥٠.

(٣) من الآية ٢ في سورة الضحى.

(٤) الحديث رواه مسلم في صحيحه ٢/ ٥٩١.

واستغنوا عنه بـ « ترك » . والنبي -عليه الصلاة والسلام- أفصح . وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو شاذ في الاستعمال ، فصيح في القياس . وقد جاء في غير حديث ، حتى قرئ به قوله تعالى : « ما ودَعك ربك وما قلى » . وكذا في التقريب ، لنور الدين محمود ابن صاحب المصباح أحمد بن محمد الفيومي ، قال : ودعت الشيء ودعًا : تركته ، وقرئ : « ما ودعك ربك » مخففًا . ومنه : « من ودعه الناس لشره »[(١)] و« عن ودعهم الجمعات ... » وقال أبوه في المصباح : « ودعته أدعه ودعًا : تركته ، وأصل المضارع الكسر ، ومن ثم حذفت الواو ، ثم فتح لمكان حرف الحلق . قال بعض المتقدمين : وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضي يدع ومصدره واسم الفاعل .

وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبي عبلة ويزيد النحوي : « ما ودعك ربك » بالتخفيف . وفي الحديث : « لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات » أي عن تركهم . فقد رويت هذه الكلمة عن أفصح العرب ، ونقلت عن طريق القراء ، فكيف يكون إماتة ؟ وقد جاء الماضي في بعض الأشعار . وما هذا سبيله فيجوز القول بقلة الاستعمال ، ولا يجوز بالإماتة ، انتهى . وقد ورد الماضي في أبيات أخرى .

قال سويد بن أبي كاهل اليشكري ، يصف نفسه : « من الرمل » :

ورث البغضة عن آبائه حافظ العقل لما كان استمع
فسعى مسعاتهم في قومه ثم لم يظفر ولا عجزًا ودع[(٢)]

ويروى : ولا شيئًا ودع ، وقال آخر « من المنسرح » :

وكان ما قدموا لأنفسهم أكثر نفعًا من الذي ودعوا[(٣)]

أما اسم الفاعل فقد ورد في شعر رواه أبو علي في البصريات ، وهو من الطويل :

---

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه ٤/ ٢٠٢.

(٢) البيت من عينية سويد المعروفة التي اختارها المفضل الضبي في المفضليات .

(٣) البيت لأبي العتاهية في ديوانه ، ص ٢٤٧.

فأيهما ما أتبعنّ فإنني حزين على ترك الذي أنا وادع(١)

وأما اسم المفعول فقد جاء في شعر خفاف بن ندبة الصحابي ، وهو من الطويل :

إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مصدَق(٢)

أي متروك لا يضرب ولا يزجر »(٣) .

هذا كله ذكره البغدادي في شرح الشاهد العشرين من شواهد شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، وهو قول الشاعر ، وينسب لأبي الأسود الدؤلي :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه(٤)

وينسب إلى أنس بن زنيم في أبيات له يمدح بها عبيد اللّه بن زياد بن سمية . جاء فيها قوله :

سل أميري ما الذي غيرّه عن وصالي اليوم حتى ودعه(٥)

ويلاحظ أن بين البيتين اختلافًا يسيرًا ، ولا يضر ، لأنه في غير موضع الشاهد ، ولعله من توارد الخواطر ، ووضع الحافر على الحافر ، أو لعل أحدهما نظر في بيت الآخر ، كما يلاحظ فيما أورده البغدادي أن جميع الذين نقل أقوالهم يجمعون على قلة هذا الاستعمال ، وإن استنكر بعضهم دعوى الإماتة أو الاستغناء بـ « ترك » ، ولكن ابن الأثير-يرحمه اللّه-حمل قول من قال بالإماتة على قلة الاستعمال ، وذلك من شيم

---

(١) البيت لقيس بن الحدادية الخزاعي ، كما في الأغاني ١٤/ ١٥٥.

(٢) الضمير في البيت للفرس ، وسماؤه : أعلاه ، وأرضه : أسفله ، ومَصدَق بفتح الميم والدال : الصدق في كل شيء ... يريد أنه إذا جرى حتى ابتلت حوافره من عرق ظهره ، واصل الجري ، لا يضرب ولا يزجر ، صادقًا في وعده أن يبلغ الغاية براكبه : وهو في الأصمعيات ، ص ١٢، والخصائص ٢/ ٢١٦، وشرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٥٣.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ٤/ ٥٣.

(٤) البيت من الرمل ، وهو لأبي الأسود كما قال ، وكما في تاج العروس ٥/ ٥٢٤، والبحر المحيط ٨/ ٤٨٥، وشرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ٤/ ٥٣.

(٥) البيت من الرمل ورد في تاج العروس ٥/ ٥٢٥، ينظر : البحر المحيط ٨/ ٤٨٥، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٥٣.

الفضلاء من العلماء، فإنهم يحملون كلام العلماء على أحسن المحامل ما وجدوا إلى ذلك سبيلًا حتى إذا رأوا ما لا سبيل إلى تأويله وصرفه عن ظاهره قالوا : هفوة طغى بها القلم؛ لأن ذلك من دواعي الكرم. أما غيرهم فإنه كما قيل :

إن يسمعوا هفوة طاروا بها فرحًا منّي وما علموا من صالح دفنوا[١]

وذكر التبريزي في شرح الحماسة عند كلامه على قول الشاعر :

أرى ضَيْعَة الأموال أن لا يضمه إمام ولا في أهله المال يودع[٢]

: « يجوز أن يكون في معنى : يترك . وتلك لغة قليلة . وقد حكوا ودع في معنى ترك . فإذا بني الفعل على ما لم يسم فاعله وجب أن يقال : وُدِع يُودَع . وقد روي أن بعضهم قرأ : « ما ودَعك ربك وما قلى » وروي ذلك عن النبي ﷺ وأنشدوا بيتًا ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي : ليت شعري عن خليلي ... إلخ البيت السابق . ويجوز أن يكون يودع في البيت المتقدم محمولًا على الوديعة، كما قال :

وما المال والأهلون إلا وديعة ولابد من أن تسترد الودائع[٣]

ويلاحظ قوله : « وتلك لغة قليلة »[٤].

وقال الزمخشري : « (ما ودعك) جواب القسم، ومعناه ما قطعك قطع

---

(١) البيت من البسيط، لقعنب بن ضمرة من قصيدة له رواها الشريف ابن الشجري، في آماليه، وسمى صاحبها قعنب بن صاحب.

ينظر : شرح ديوان الحماسة، للتبريزي ٤/ ١٢، ط/ ١، المطبعة الأميرية، بدون تاريخ، واللسان مادة « أذن »، وشرح شذور الذهب، لابن هشام، ص ٣٣٩، والأشموني ٤/ ١٧، وشواهد التوضيح ص ١٦.

(٢) البيت من الطويل، لغالب بن جرير بن ثعلبة الطائي، كما في ديوان الحماسة ٢/ ٨٥، وعلى الاحتمال الثاني لا شاهد في البيت.

(٣) البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة العامري -رضي الله عنه- في ديوانه، ص ٨٩، ويروى بأوجه مختلفة، فيروى :

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يومًا أن يرد الودائع

(٤) شرح الحماسة أبي تمام، للتبريزي ٢/ ٨٥.

المودّع ، وقرئ بالتخفيف ، يعني : ما ترك ، قال :

وثم ودعنا آل عمرو وعامر فرائس أطراف المثقفة السمر »[١]

وقال العكبري : « قوله تعالى : ﴿وَدَّعَكَ﴾ بالتشديد ، وقد قرئ بالتخفيف ، وهي لغة قليلة »[٢] .

وأنشد بيت أبي الأسود السابق .

ومن هذا كله يظهر لنا أن النحاة لم ينكروا أن العرب استعملوا ماضي يدع ويذر ، لكنهم أجمعوا على قلة ذلك وشذوذه في الاستعمال لا في القياس ، ومن قال منهم بالإماتة والاستغناء حمل كلامه على قلة الاستعمال كما فعل ابن الأثير . وأما القراءة بالتخفيف ، فهي في غاية الشذوذ لم يعن بها في كتب القراءات بل أهملت غالبًا ، فأكثرها لم يعرها اهتمامًا ولم يلتفت إليها ؛ إذ لم يذكرها الحافظ الداني في التيسير ولا المحقق ابن الجزري في النشر ولا حتى البناء في الإتحاف ، وهذا دليل على أن قول الدكتور الأنصاري : « وفوق هذا وذاك نص العلماء على أنها قراءة النبي ﷺ وبالرغم من كل هذا التوثيق الدقيق فإن النحاة رفضوا هذه القراءة »[٣] جهل أو تجاهل منه لمعنى هذا المصطلح عند مستعمليه من أمثال ابن جني وابن جرير والزمخشري وابن عطية من المفسرين ، فهو ليس من مصطلحات القراء ولا علماء القراءات . أضف إلى ذلك أن مثل هذه القراءة لا تدخل في مسمى القرآن ، إذ ليست منه ، فلا تجوز القراءة بها في الصلاة ولا خارجها بالإجماع . ولو أن الدكتور الأنصاري وقف على ما كتبه ابن عاشور حول هذا الإطلاق لعلم أن نسبة القراءة إلى النبي ﷺ لا تعني بحال أنها ثابتة أو صحيحة السند والرواية أو متواترة ، بل تعني عند الذين يستعملونه أنهم لم

---

(١) البيت من الطويل ، وهو في الكشاف ٤/ ٢٦٣، بلا نسبة .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٢/ ١٢٩٢، ومثله ما جاء في البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٢/ ٥١٩.

(٣) سيبويه والقراءات ، ص ٩٣.

يعرفوا لها سندًا ولم يعرفوا لها قارئًا معينًا . قال ابن عاشور : « والذي قاله مالك والشافعي أن ما دون العشر لا تجوز القراءة به ولا أخذ حكم منه ؛ لمخالفته المصحف الذي كتب فيه ما تواتر ، فكان ما خالفه غير متواتر ، فلا يكون قرآنًا .

وقد تروى قراءات عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة من كتب الصحيح مثل صحيح البخاري ومسلم وأضرابهما ، إلا أنها لا يجوز لغير من سمعها من النبي ﷺ القراءة بها ، لأنها غير متواترة النقل ، فلا يترك التواتر للآحاد ، وإن كان راويها قد بلغته قراءة أخرى متواترة تخالف ما رواه ، وتحقق لديه التواتر وجب عليه أن يقرأ بالمروية تواترًا . وقد اصطلح المفسرون على أن يطلقوا عليها قراءة النبي ﷺ ؛ لأنها غير منتسبة إلى أحد من أئمة الرواية في القراءات . ويكثر هذا العنوان في تفسير محمد بن جرير الطبري وفي الكشاف وفي المحرر الوجيز لعبد الحق بن عطية ، وسبقهم إليه أبو الفتح ابن جني ، فلا تحسبوا أنهم أرادوا بنسبتها إلى النبي ﷺ أنها وحدها المأثورة عنه ، ولا ترجيحها على القراءة المشهورة ، لأن القراءات المشهورة قد رويت عن النبي ﷺ بأسانيد أقوى ، وهي متواترة على الجملة كما سنذكره ، وما كان ينبغي إطلاق قراءة النبي عليها ؛ لأنه يوهم من ليسوا من أهل الفهم الصحيح أن غيرها لم يقرأ به النبي ﷺ ، وهذا يرجع إلى تبجح أصحاب الرواية بمروياتهم »[١] .

ويبدو أن الدكتور/ الأنصاري لم يكن من أصحاب الفهم الصحيح لهذا الموضوع فوقع فيما حذر منه ابن عاشور ، جهلًا منه بمعنى هذا المصطلح عند من يستعمله من المفسرين ، وليته اكتفى بذلك ، لكنه تمادى في دعواه الباطلة ، فزعم أن النحاة تعصبوا لقواعدهم ، دون أن يذكر القاعدة التي تعصبوا لها هنا . ثم ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك ، فقال : إن النحاة رفضوا هذه القراءة ، وأنكروا وجود ماضي يدع وهو الفعل ودع بالتخفيف وقالوا إنه لم يستعمل ، كما زعم أن البغدادي انتقد سيبويه[٢] .

---

(١) التحرير والتنوير ١/٥٤ - ٥٥.

(٢) ينظر : سيبويه والقراءات ، ص ٩٣.

ولا يرى الباحث وجودًا لشيء من هذه الدعاوي في الواقع ، وقد تقدم نص كلام البغدادي الذي يشير إليه الدكتور في الهامش ، فهل كان فيه نقد لسيبويه ؟ وإذا لم نحمل هذا على سوء الفهم فهو تحريف لكلام العلماء بتعمد الافتراء عليهم ، وتحريف نصوص كلامهم كما فعل الدكتور مع نص كلام ابن الأثير السابق ، حيث بتره وأضاف إليه كلامًا من عنده . فابن الأثير ذكر في كلامه الذي تقدم نصه كاملًا قوله : « والنبي عليه السلام أفصح » ولم يزد على هذا ، ثم جاء الدكتور/ الأنصاري ونسب إليه أن قال : « وهو أفصح من النحاة » . وهذا تدليس وتلبيس ، إذ مقارنته ﷺ بأحد في مثل هذا أقل ما يقال فيه أنه سوء أدب وغفلة وجهل بمقامه ﷺ ، وما كان ابن الأثير ليتورط في مقارنته عليه الصلاة والسلام بأحد في الفصاحة ، حاشاه ، على أن النحاة- كما رأينا لم يثبتوا ماضي يدع بوروده في القراءات الشاذة التي لا يعبأ بها القراء أنفسهم ، وإنما أثبتوه أيضًا ، بما ورد في أحاديث رسول اله ﷺ وقد تقدم بعضها ، ومنها قوله ﷺ : « اتركوا الترك ما تركوهم ، ودعوا الحبشة ما ودعوكم »[(١)] . وحديث عائشة - رضي الله عنها- أن رجلًا استأذن على رسول الله ﷺ فقال : ائذنوا له ، فبئس رجل العشيرة . فلما دخل ألان له القول ، فقالت عائشة- رضي الله عنها- يا رسول الله قلت له الذي قلت ، فلما دخل ألنت القول ؟ فقال : يا عائشة إن شر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه الناس أو تركه الناس ، اتقاء فحشه »[(٢)] .

وهكذا نجد النحاة قد فرغوا من الاحتجاج لهذا الفعل (ودع) واستشهدوا له بكل ما روي عن العرب شعرًا ونثرًا ، وحتى القراءة الشاذة التي يزعم الدكتور الأنصاري أنه يدافع عنها بعدها قرآنًا مظلومًا من قبل النحاة قد ذكروها واستشهدوا بها ؛ لأنهم مجمعون على الاحتجاج أو الاستشهاد بجميع القراءات ، لا يفرقون في الاحتجاج اللغوي والنحوي بين شاذها ومتواترها كما تقدم نقل إجماعهم على ذلك عن ابن جني

---

(١) الحديث رواه أبو داود في سننه ٤/ ١١٢.

(٢) هذه رواية أخرى للحديث الذي تقدم أن مسلمًا رواه في صحيحه ٤/ ٢٠٢.

والسيوطي والبغدادي ، ولكن الدكتور الأنصاري له خصومة مع النحاة ، لا يدري الباحث ما أسبابها ، فهو كثير الهجوم عليهم وتقويلهم ما لم يقولوه وتحريف نصوصهم ، ويحاول جهده أن يضرب آراء النحاة بعضها ببعض ، ويفهمها على غير وجهها الذي أراده أصحابها . وهذا دأبه مع جمهور النحاة عامة ومع البصريين خاصة ، ولكنه أشد خصومة وهجومًا وثلبًا لسيبويه بوجه أخص ، فهو هنا ينسب إليه القول : « وأماتوا ماضي يدع أي لم يستعملوه لا في نثر ولا في نظم »[1] . هكذا حصر العبارة بوضعها بين علامي تنصيص ونسبها إلى سيبويه ، وليس في كتابه شيء من ذلك . والدكتور يشير في الهامش إلى أنه نقله عن البغدادي في شرح شواهد شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، وبالرجوع على المرجع المذكور لا نجد قوله : « أي لم يستعملوه لا في نثر ولا في نظم » وقد سبق للباحث القول بأن البغدادي ذكر ما فهمه هو من كلام سيبويه ، وليس نص كلامه ، لأنه لا يوجد في الكتاب بهذه الصورة والألفاظ ، وقد تقدم نقل ما في الكتاب . أما بقية كلام الدكتور فهو من افتراءاته على سيبويه إمام النحاة ، يدل على ذلك وعلى الغرض وسوء النية وسبق الإصرار على اتهام سيبويه بما هو منه بريئ أن الدكتور ينقل كلام سيبويه من البغدادي ، وكتاب سيبويه بين يديه ، فهل فعل ذلك لأنه لم يهتد إلى مكان النص فيه واهتدى إليه في شرح البغدادي ؟ كلا بل لأنه يعلم أن هذا الكلام لا يوجد في شيء من نسخ الكتاب ، وأن نص الكتاب يختلف عن هذا الذي نقله ، وأن ما ورد في الكتاب يهدم دعواه من أساسها ويأتي عليها من أركانها ، فهرب إلى غيره مما يظن أنه يساعده على ما يريد ، فلما لم يكمنه ذلك أخذ يحرف نصوص كلام العلماء بالزيادة والنقص والتقديم والتأخير ونحو ذلك من التمويهات التي لا تخفى على باحث متمهل ، وإن خفيت على القارئ المتعجل .

فالإنصاف والمنهج العلمي وأخلاق العلماء كلها تدعونا أن نأخذ النصوص من

---

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٩٣.

مصادرها الأصلية ، ما أمكن ذلك ، وأن نذكر النصوص في الموضوع الذي نناقشه كاملة ، فلا نأخذ منها ما يؤيد رأينا ، ونخفي ما يخالفه ، كما يفعل الدكتور الأنصاري الذي فعل مع نصوص المعاجم اللغوية ما فعله مع نصوص كلام النحاة وعلى رأسهم سيبويه وابن الأثير والبغدادي ، حيث قال : « وإذا رجعنا إلى المعاجم اللغوية نستفتيها في ورود هذا الفعل أجابت بالإيجاب بملء فيها ، فكيف حق للنحاة بعد كل ذلك ، وعلى رأسهم سيبويه أن ينكروا ورود هذا الفعل ، ويتنكروا للقراءة المروية « ما ودعك ربك وما قلى »[(١)] .

يلاحظ الباحث أن الدكتور الأنصاري يحاول أن يخفي على القارئ أن هذه القراءات وأمثالها شاذة لا يعتد بها عند القراء ، ويهرب من ذلك إلى استعمال كلمات مموهة خادعة بعيدة عن مصطلحات القراء والمفسرين وعلماء القراءات ، فهو يصف القراءة بأنها مرويةٌ أو موثوقة أو صحيحة أو ثابتة ونحو ذلك مما لم يعرف استعماله عند أهل الشأن من القراء وعلماء القراءات ونحوهم ، وبدلًا من استعمال المصطلحات المعروفة عندهم من نحو المتواترة وشاذة وقراءة ورواية وطريق ووجه وما إلى ذلك مما يشيع استعماله عندهم وينتشر في مؤلفاتهم . وقد تقدم القول بأن أمثال هذه القراءة لا تدخل في مسمى القرآن .

والسؤال المهم هنا : لماذا لم ينقل الدكتور نصوص تلك المعاجم التي يدعي أنها تساعده على ما يريد من اتهام النحاة بالطعن في القرآن ، وعلى رأسهم سيبويه ، ويقول إن المعاجم اللغوية تجيب بملء فيها بوجود ما يدعي أن النحاة أنكروه ونفوه ؟

السبب في ذلك واضح ، وهو أن المعاجم اللغوية أجمعت على ما أجمع عليه النحاة من شذوذ هذا الاستعمال وندوره وقلته في كلام العرب . قال الجوهري : « ولا يقال منه : ودعه ، كما لا يقال من المعسور والميسور : عسره ويسره ، وقولهم دع ذا ، أي : اتركه ، أصله : ودع يدع ، وقد أميت ماضيه ، ولا يقال : ودع ، وإنما يقال :

---

(١) الموضع السابق .

ترك ، ولا وادع ، ولكن : تارك ، وربما جاء في ضرورة الشعر ودعه فهو مودوع على أصله » ثم أنشد ما تقدم من الشواهد الشعرية . ومثل هذا في اللسان والقاموس وتاج العروس في مادة (ودع) باختلاف يسير دون فرق يذكر ، إلا أن الزبيدي أضاف ، نقلًا عن شيخه ، تعقيبًا على القول بإماتة الماضي قوله : « هي عبارة أئمة الصرف قاطبة وأكثر أهل اللغة ، وينافيه ما يأتي بإثره من وقوعه في الشعر ، ووقوع القراءة به ، فإذا ثبت وروده ، ولو قليلًا ، فكيف يدعي فيها الإماتة ؟ »(١) .

وهكذا تجمع المعاجم اللغوية العربية على إماتة العرب ماضي يدع وتوابعه في فصيح استعمالها الكثير الشائع الغالب على لغتها ، وتعد ذلك من الاستعمال القليل إلا في ضرورات الشعر ، فالمعاجم اللغوية في العربية تجيبنا بملء فيها ، ولكن بعكس ما يريد الدكتور الأنصاري في كلامه السابق .

وبهذا يظهر أنه لا خلاف بين علماء اللغة والنحاة وغيرهم من القراء والمفسرين وعلماء القراءات في القديم والحديث ، ومن سار على نهجهم والتزم بآدابهم في البحث والدرس والنقد والحوار والمراجعة بالحسنى والجدل بالتي هي أحسن لا بالتي هي أخشن ، من الباحثين ، فهم فريق واحد ، وليسوا فريقين متحاربين ، كما يفهم من كلام الدكتور الأنصاري ، ومن ثم لا يصح وصفهم بأنهم « تمادوا في المغالاة وأسرفوا على أنفسهم ، فأنكروا ورود المصدر من هذه المادة (ودع) بالتخفيف ، كما أنكروا اسم الفاعل واسم المفعول . ومن الغريب أن كل ذلك ورد في الشعر والنثر الصحيح »(٢) . والحق أن النحاة لم ينكروا شيئًا من ذلك ، ومن قال منهم بالإماتة أو الاستغناء عنها بالترك والتارك والمتروك- وهم قلة- فمرادهم قلة الاستعمال ، كما حمل ابن الأثير كلامهم على ذلك ، وهو أدرى بكلامهم ومصطلحات خطابهم . أما ما يفهم من كلام الدكتور/ الأنصاري من ورود اسم الفاعل واسم المفعول في النثر

---

(١) تاج العروس ٥/ ٥٢٤.

(٢) سيبويه والقراءات ، ص ٩٥.

فمجرد إدعاء لا يسنده أي دليل ، فلا يوجد نص نثري واحد عن العرب فيه اسم الفاعل أو اسم المفعول . وهو لم يورد دليلًا واحدًا على ما يزعم ، وليس في المصادر التي يشير إليها في الهوامش ولا غيرها مما وقف الباحث عليه شيء يثبت ذلك الادعاء العاري من أي دليل . وإنما ورد اسم الفاعل والمفعول في نصوص شعرية ، وذلك دليل على أمانة النحاة في قولهم بقلة استعمالهما في الشعر كالضرورة .

ولا يمكن لأحد أن يدعي أن المضارع والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول من هذه المادة (ودع) شائعة في العربية شيوع الماضي والأمر ، إلا مكابرة ومغالطة باطلة ، كما فعل باحث آخر علق على قول ابن الأثير السابق : « وإنما قولهم على قلة استعماله » بالقول : « فأنت ترى أن أشد الناس اعتدالًا بعد اطلاعه على كل الشواهد ارتضى أن يقول قلة الاستعمال ، ونحن نقول : حتى ولا هذا ، وإنما هو استعمال فصيح يجب أن يكون شائعًا شيوع غيره مادام ثبت من طريق قراءة صحيحة ولو لم تكن متواترة »[(١)] . وقد قلنا مرارًا إن قلة الاستعمال لا تنافي الفصاحة وليس عيبًا في الكلمة ، ومن الواضح أن هذا الباحث بني كلامه على ما توهمه من ذلك ، ثم كيف يجب أن يكون شائعًا شيوع غيره وهو ليس كذلك في الواقع ؟ فهل نلوم العرب على قلة استعمالهم إياه ، أو نطالبهم بأن يعودوا أحياء ويستعملوه بكثرة في كلامهم ، أو نكذب عليهم بأنهم استعملوه شائعًا ، والواقع ينفي ذلك ؟ ما لكم كيف تحكمون ؟ اللهم إن هذا مراء لا طائل وراءه ، مع قوم يقولون ما لا يفهمون أو يدّعون ما لا يمكنهم إثباته بكل حال ، ولذلك أرى أن العلماء الذي أجمعوا على قلة الاستعمال في هذا محقون كل الحق .

أما المفسرون فأكثرهم لم يُعِره هذه القراءة اهتمامًا ، فلم يتعرض لها بالذكر البتة ، ومن هؤلاء الطبري والنسفي وأبو السعود والبيضاوي . وذكرها الرازي ولم يزد فيها

---

(١) القراءات واللهجات ، لعبد الوهاب حمودة ، ص ١٤٧، وللأستاذ سعيد الأفغاني قول يشبه قول حمودة ، ينظر كتاب : في أصول النحو ، ص ٣٣.

على ما تقدم عن الزمخشري . وذكرها كذلك أبو حيان وذكر رواتها ثم قال : « واستغنت العرب في فصيح كلامها بترك عن ودع ووذر ، وعن اسم فاعلهما بتارك ، وعن اسم مفعولهما بمتروك وعن مصدرهما بالترك ، وقد سمع ودع ووذر » ثم أنشد ما ورد في ذلك من الأشعار التي تقدمت في هذا الفصل وختم كلامه بما تقدم عن الزمخشري[١] .

وهذا كلام واضح ، ولا يختلف عما تقدم عن غيره من النحاة ولا يبدو لي فيه شيء مما يقوله الدكتور الأنصاري تعليقًا عليه في قوله : « ومن الغريب أن بعض المفسرين انساقوا وراء النحاة في هذا الزعم الباطل ، ذلك الذي يدعي إماتته من (يدع) . ومن هؤلاء المفسرين بل من كبارهم أبو حيان ... يقول ذلك ويرتضيه من النحاة الغلاة ، وقد عهدناه من قبل ناقدًا بصيرًا بمثل هذه الآراء الخارجة عن جادة الصواب ... وكنا ننتظر منه ، وهو الحريص اليقظ ألا يتورط في مثل هذا التعبير الذي لا يليق بمذهب أبي حيان المدافع عن القراء والقراءات »[٢] . ولا شيء من هذا في كلام أبي حيان الواضح ، فهو يعني بفصيح كلام العرب الكثير الشائع ، ولا شك في أن ما ورد من مشتقات هذه المادة غير المضارع والأمر قليل نادر يصح وصفه بالشذوذ والندور . وقصدهم إماتة ذلك والاستغناء عنه في الكثير الشائع دون القليل النادر ، فينبغي أن نفهم مقصود كلامهم بالتأمل قبل التعليق عليه ، لأن ذلك يؤدي إلى سوء الفهم الذي وقع فيه أمثال الأنصاري وحمودة والأفغاني .

وهذه القراءة من الشذوذ بحيث لم يحتج لها أبو الفتح في المحتسب ، وذكر في الخصائص أن استعمال ماضي (يدع) من الضرورات الشعرية حيث قال : « وإنما هذا على الضرورة ؛ لأن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما ينتجه القياس وإن لم يرد به سماع .

---

(١) البحر المحيط ٨/ ٤٨٥.

(٢) سيبويه والقراءات ، ص ٩٦- ٩٧.

أما قول أبي الأسود الدؤلي :

ليت شعري عن حبيبي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

فشاذ وكذلك قراءة بعضهم : « ما ودعك ربك وما قلى »[١] .

هذا ومن المعلوم أن بعض النحويين واللغويين لهم موقف من الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو ، وإن كان موقفهم هذا يخالف ما استقر عليه الفكر النحوي واللغوي عند الجمهور . وأقوى ما تعلل به مانعو الاحتجاج بالحديث أنهم لم يثقوا بأن تلك المرويات المتعددة المتكاثرة كلها من لفظ النبي ﷺ ، أفصح العرب قاطبة . وفي هذا يقول أبو حيان : « إنما ترك العلماء ذلك بعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية » ، ثم يفسر أبو حيان موقف هؤلاء المانعين بأمرين : أولهما تجويز الرواة نقل القصة الواحدة بألفاظ مختلفة مع أن النبي ﷺ لم ينطق بتلك الألفاظ جميعًا ، وإنما أتى أولئك الرواة بالمترادف ، ولم يأتوا باللفظ النبوي الفصيح . ومثل لذلك بحديث « زوجتكها بما معك من القرآن »[٢] ، فهو في رواية أخرى « ملكتها بما معك من القرآن » . وفي ثالثة : « خذها بما معك من القرآن » . وفي رابعة : « أملكناها بما معك من القرآن » . والأمر الثاني : وقوع كثير من اللحن- فيما يزعم أبو حيان- فيما روى من الحديث ؛ « لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في كلامهم ، وهم لا يعلمون ذلك »[٣] .

وقد رد عليهم كثير من القدماء والمحدثين بما هو أقوى مما جاءوا به ، فاستقر الرأي في الفكر النحوي على عد الحديث النبوي الشريف الأصل الثاني من أصول النحو بعد القرآن كما في التشريع الإسلامي[٤] ولا يريد الباحث التوسع في هذا

(١) الخصائص ١/ ٩٩.

(٢) الحديث صحيح ، ممن رواه البخاري في صحيحه ٤/ ١١٩.

(٣) الاقتراح في أصول النحو ، للسيوطي ، ص ١٩.

(٤) ينظر : علوم الحديث ومصطلحه ، ص ٣١٧.

الموضوع ، لأنه أمر واسع ، وليس من خطة بحثه المحددة . ولكنه ذكر هذه العجالة لأن الدكتور الأنصاري يعتذر لابن جني عن كلامه السابق بأنه لم يسمع بالأحاديث الواردة في هذا الباب ثم يقول : « فإنه يصعب على الباحث أن يصدق أن ابن جني لم يطلع على قراءة التخفيف في (ودع) »[١] ، يقول هذا لأنه لا يدري أن ابن جني قد ذكر هذه القراءة في الخصائص وحكم عليها بالشذوذ ، كما حكم على استعمال الماضي بأنه من ضرورات الشعر ، كما تقدم في نصه ولكن الدكتور لم يطلع على كتاب الخصائص وهو مطبوع متداول ، واكتفى بالمحتسب الذي لم يرد فيه ما يقول . وهل يظن بمثل ابن جني ذلك ، وهو صاحب الباع الواسع والقدم الراسخة في الدفاع عن القراءات حتى الشاذة منها ، وألف لذلك كتابه الفريد (المحتسب) للاحتجاج للشواذ خاصة بعد أن ألف شيخه أبو علي الفارسي كتاب الحجة في الاحتجاج للسبعة .

وبعض كتب التفسير تنسب إلى ابن جني القول بقلة استعمال هذا الفعل (ودع)[٢] ، وهـذا ما يمكن أن يفهم من قوله السابق في الخصائص ؛ لأنه ذكر القراءة وقال : إنها شاذة كبيت أبي الأسود ، ولا فرق بين القلة في الاستعمال والشذوذ .

ويبدو للباحث أن ابن جني ما ترك الاحتجاج لهذه القراءة في المحتسب إلا لأنها غاية في الشذوذ ، فلم يجد إلى ذلك سبيلًا . والله أعلم .

ومما يدل على أن النحاة لم يتركوا طريقًا في الاحتجاج لهذه القراءة على شذوذها إلا سلكوه ، ما ذكره الألوسي في تفسيره عن الطيبي : «إنما حَسّنَ هذه القراءة الموافقة بين الكلمتين ، يعني هذه وما بعدها (ودع وقلى) كما في حديث الترك والحبشة ؛ لأن رد العجز على الصدر وصنعة التصريع قد جبرا منه » ، وعلق الألوسي

(١) سيبويه والقراءات ، ص ٩٩، وينظر : في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني ، ص ٤١.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن ٧/ ١٦٣.

على هذا بقوله: «والحق أنه بعد ثبوت وروده لا يحتاج إلى تكلف محسن له»[(١)].

وذكر القرطبي هنا الاستغناء وقلة الاستعمال، ونقل قول المبرد: «ولا يكادون يقولون: ودع ولا وذر، لضعف الواو إذا قُدّمت. واستغنوا عنها بترك»[(٢)]. وهذا يدل على أن المراد بالاستغناء والقلة شيء واحد؛ لأنهم يعنون أن العرب استغنت عن استعماله باستعمال ترك في الكثير الشائع من كلامها، ولا يمنع ذلك أن يكون قد استعمل في القليل النادر كما تقدم.

ومهما يكن من شيء فإن ورود غير المضارع والأمر من هذا الفعل قليل في استعمال العرب، وهو فصيح يحفظ ولا يقاس عليه، خاصة اسم الفاعل واسم المفعول، وهذا مما أجمعوا عليه. وقد عُني العلماء بهذا الفعل واستشهدوا له بكل ما ورد فيه من قراءة شاذة وأحاديث نبوية وأشعار العرب، فلم يتركوا قولًا في ذلك لقائل. ومن ثم لا يصح القول: «ومهما يكن من شيء فإن ذلك كله لا يغض من قيمة هذه القراءات وصحة إسنادها المرفوع إلى النبي ﷺ مباشرة، كما أنه لا ينال من ثبوتها الراسخ في الشعر والنثر الصحيح، وحسبها أنها وردت في القرآن الكريم. ويؤنسني في هذا المقام قول ابن خالويه في شرح الفصيح: «قد أجمع الناس على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك»[(٣)]. ومن الخطأ الواضح قوله: القراءات، فهي قراءة واحدة، ولا إسناد لها عند القراء، فضلًا عن الصحة المزعومة، فقد تقدم أن القراء لم يذكروا هذه القراءة في كتبهم ولم يبالوا بها؛ لأنها لا إسناد لها عندهم حتى يكون صحيحًا أو ضعيفًا، وهلا سأل الدكتور نفسه عن رواتها عن النبي ﷺ فلن يجد إسنادًا يوصلها إليه عليه الصلاة والسلام، وما أكثر ما نسبت إليه أشياء هو بريء منها. وتقدمت كلمة ابن عاشور: إن

---

(١) روح المعاني، للألوسي، ١٠/ ١٥٦.

(٢) تفسير القرطبي ١٠/ ١٩٥.

(٣) سيبويه والقراءات، ص ١٠٣، وكلمة ابن خالويه ذكرها السيوطي في المزهر ١/ ١١٩.

المفسرين ينسبون القراءة إلى النبي ﷺ إذا لم يعرفوا أحدًا قرأ بها من القراء ، وما كان ينبغي لهم ذلك ، لأنه موهم . وقد صدق ابن عاشور ؛ لأن هذه النسبة أوهمت الدكتور الأنصاري بأنها من القرآن وما هي كذلك ، إذ لا يدخل غير المتواتر في مسمى القرآن ، فكيف بما هو بالغ الغاية في الشذوذ ، فكان من الجهل أو التجاهل قوله « وحسبها أنها وردت في القرآن » وهي لم ترد في القرآن ، فلا يجوز نسبتها إليه كما لا تجوز التلاوة بها في الصلاة ولا خارجها ، ولا يؤخذ منها حكم أبدًا لعدم ثبوتها ، ورفعها إلى النبي ﷺ لا يزيدها إلا ضعفًا ؛ لأن ذلك يدل على عدم وجود نسب بينه وبينها بسند متصل ، وليس كل شيء ينسبه الناس إليه صحيحًا ولا ثابتًا . وما أكثر الموضوع عليه . فهل يخفي هذا على باحث ؟ هذا عجيب ولكن الأعجب منه قول الدكتور الأنصاري عن هذه القراءة : « ... كما أنه لا ينال من ثبوتها الراسخ في الشعر والنثر الصحيح » وما سمعنا بقراءة قرآنية ثبتت في الشعر ، فما علاقة القراءة بالشعر ؟ ! .

وكلمة ابن خالويه لا تؤنس الدكتور في هذا ؛ لأنه قالها في معرض حديثه عن القراءات المتواترة ، مما ثبت أنه قرآن ، فلا تدخل فيه القراءة الشاذة ، فلا دليل في كلامه على ما يدعيه الدكتور ؛ لأن ذلك من وضع النصوص في غير مواضعها التي قيلت فيها .

وهذا آخر ما انتهى إليه في دراسة هذه القضايا النحوية والصرفية والصوتية المتعلقة بالقراءات القرآنية ، سائلًا المولى عز وجل أن يريني الحق حقًّا ويرزقني اتباعه ، ويريني الباطل باطلًا ، ويرزقني اجتنابه ، إنه وحده القادر على ذلك .

﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

خاتمة

١- خلاصة البحث .

٢- الجديد فيه .

٣- أهم نتائجه .

٤- توصياته .

٥- مقترحاته .

الخاتمة

في نهاية هذه الرحلة الطويلة المضنية مع سيبويه وكتابه خاصة، والنحو والنحاة والقراءات والقراء عامة يقف الباحث وقفة متأنية، ويرسل بصره على الوراء متأملًا في هذه المسيرة العلمية التي استغرقت تاريخ النحو والقراءات، بصحبة أهلها من القراء والنحاة والمفسرين وغيرهم من العلماء في عصور الإسلام المختلفة، ودلت على ارتباط النحو بالقرآن وقراءاته تاريخًا وموضوعًا ومنهجًا وهدفًا وغاية. وبعد النظر والتأمل والتأني والتمهل، والتدبر والتعقل بدا للباحث أنه يجدر به أن يجمل القضايا البارزة في البحث إجمالًا شديد الإيجاز، بإشارات عابرة إلى ما ارتآه من آراء، وما ناقشه وعالجه من مسائل وقضايا ومواقف، وما انتهى إليه في ذلك من أحكام ونتائج وتوصيات رآها مفيدة للدرس والدارسين في هذا الحقل من حقوق التراث الإسلامي العريق.

فقد اقتضت طبيعة هذا البحث، وخطته وأهدافه، وتسلسل فصوله وترابط مسائله وقضاياه وموضوعاته أن يكون الباب الأول منه في نشأة النحو ونموه وتطوره في رحاب القرآن الكريم وقراءاته، حتى نضجه في كتاب سيبويه، وجمهور النحاة السابقين في خدمة الكتاب العزيز بتوثيق نصه، وتوجيه قراءاته، وتحليل أساليبه، وشرح مفرداته، وتفصيل أحكامه وآدابه. وكان هذا الباب في ثلاثة فصول، شملت تفصيل القول في عوامل نشأة النحو ونموه وتطوره في رحاب القرآن الكريم وقراءاته، وقد أشار الباحث إلى أن اللحن في القرآن هو السبب القوي والعامل البارز الداعي إلى ابتكار قوانين النحو، ورأى لذلك أسبابًا عامة وأخرى خاصة، عرضها مع التحليل والنقد بالمناقشة والاستنتاج في إيجاز غير مخل. وأكد القول بأن وضع النحو العربي كان عربيًا خالصًا على يد أبي الأسود الدؤلي بتوجيه من الإمام علي– رضي الله عنه– ثم زياد بن أبيه، توفيقًا بين الروايات، كما رأى الباحث أنه لا غرابة في أن يتكرر التوجيه؛ لأسباب ذكرها وفصلها في إيجاز، كما ناقش رأي المستشرقين ومن تبعهم

من الباحثين المحدثين في هذه القضية ، وقد انتهى به البحث والمناقشة والنظر والتحليل بنقد الآراء وغربلة الروايات والأخبار إلى نتيجة مفادها استبعاد أن يكون وضع النحو العربي غير عربي محض ، وأن يكون له أية صلة بأي نحو أجنبي ، فالنحو العربي لم تشبه أية شائبة أعجمية ، في نشأته ونموه وتطوره حتى اكتماله ونضجه في كتاب سيبويه .

وبذلك يمكن للباحث القول بأن نشأة النحو من دلائل عناية المسلمين بالقرآن الكريم ، وفي ذلك دلالة قوية على مكانة النحو العلمية ، وأهميته البالغة بين علوم الإسلام . وقد حلل الباحث ذلك كله ، وأبان عن معنى النحو والعربية ، وذكر ورودهما في الأخبار الأولى لنشأة النحو . وفي تضاعيف ذلك ذكر وظيفة النحو الكبرى بين علوم العربية التي عددها . ثم تحدث الباحث عن بوادر النظر في تحليل الآيات القرآنية لغويًا ، ورأى أن كتاب سيبويه أقدم مؤلف نحوي وصل إلينا ، يحمل المحاولات الأولى ، وبواكير النظر في تحليل أساليب القرآن لغويًا ، وذكر نماذج لذلك مع التحليل والبيان الدال على المقصود .

ثم كان الحديث عن بداية التأليف اللغوي ، ودواعيه وتطوره في كتب معاني القرآن وإعرابه . ورأى الباحث أن خدمة الكتاب العزيز ، بتوثيق نصه وتوجيه قراءاته ، وتيسير فهمه للناس ، وبناء قواعد العربية عليه ، هي الدوافع الأولى لتأليف تلك الكتب ؛ تلبية لحاجة المتأدبين ، وللإجابة عما كان يثور ويشكل على طلبة العلم والأدب في حلقات المساجد ، ومجالس العلماء من أسئلة حول النص القرآني ، مما لا ينهض به التفسير المأثور ، وقد بيّن الباحث من خلال ذلك أن كتب إعراب القرآن تفرعت في نشأتها وتطورها عن كتب معاني القرآن ، وأنها كانت وسيلة لفهم النص القرآني ، ومرجعًا مهمًا من مراجع كُتب التفسير ، إذ كانت كتب معاني القرآن وإعرابه هي المرحلة الأولى من مراحل التفسير بالدراية ، وهي نوع من كتب التفسير فيها لون منه يستقل بخصائص معينة في نشأته وتطوره ومنهجه العام ، فهو تفسير

لغوي كان بداية وأساسًا للتفسير بالدراية ، وهو التفسير اللغوي غير الأثري الذي يكون الاعتماد فيه على أسلوب الآية وتركيب جملها ووجوه إعرابها ، فيكون فهم المعاني من خلال تأمل النص . وبذلك يمكن القول : إن التفسير اللغوي للقرآن كان هو الأساس الأول لكل تفسير غير أثري ، وهو ما عرف فيما بعد بالتفسير بالدراية ، مقابل التفسير بالرواية ، الذي أساسه النقل والسماع عن النبي ﷺ بالرواية عن الصحابة والتابعين .

ثم كان في هذا الباب حديث عن صمود النحو في وجه دعوات التجديد والتطوير وما إلى ذلك مما اشتد أواره وارتفع صوته وكثر أصحابه في العصر الحديث . وقد رأى الباحث أن تلك الدعوات في غالبها تريد شرًا بالنحو والنحاة ، وما كان صاحبه صالح النية منها كان جهدًا ضائعًا ، ومعركة في غير معترك ، واجتهادًا مع وجود النص ، فهي عمومًا كثيرة الشرور ، قليلة الخير ، بل عديمتها فيما يبدو للباحث والعلم عند الله تعالى .

ثم تحدث الباحث عن صلة النحو بالقراءات والتفسير ، وعن طبقات المفسرين المهتمين بالبحوث اللغوية والنحوية في تفاسيرهم ، ومراحل الصلة بين النحو والتفسير والقراءات منذ العصور الإسلامية الأولى إلى اليوم .

وختم هذا الباب بفصل موجز عن سيبويه ، عصره وحياته وكتابه ، ذاكرًا إجماع النحاة على الاستشهاد بقراءات القرآن جميعها ، شاذها ومتواترها ، فيحتج بها جميعًا في إثبات قواعد اللغة والنحو ، وفي مناقشة قضاياها ومسائلها ومشاكلها .

وكان الباب الثاني عن القرآن وقراءاته وقرائه تعريفًا وتاريخًا ، مع وقفة قصيرة عند حديث الأحرف السبعة المعروف في كتب القراءات . وطبيعة هذا الباب في موضوعاته لا تتيح فرصة للباحث لإبداء الرأي ، كما لا تفسح له واسع مجال للنظر والدارسة ، فاكتفى في غالب المسائل بالعرض التاريخي والترجيح بين الروايات والآراء بما يبدو من مرجحات .

وقد جعل الباحث كل ما تقدم أساسًا ضروريًا لا غنى عنه ، فبنى عليه دراسة منهج النحاة عامة وسيبويه خاصة في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته مع دراسة مآخذ الباحثين المحدثين عليهم وعلى في هذا المنهج ، وانتهى في ذلك إلى نتائج سجلها وأجملها في نهاية كل فصل من فصوله الأربعة ، وفصلها في نهاية الباب تفصيلًا دقيقًا واسعًا ، في إيجاز غير مخل وتطويل غير ممل . وتلك هي مجمل نتائج البحث وأهمها ، رأى الباحث أن لا ينقلها إلى هنا بكاملها خوف الوقوع في التكرار بلا فائدة ، كما لا يريد أن يختصرها ويوجزها وينقل ملخص ذلك ، خوف التشويه والإخلال ، فيحيل عليها هنالك مع الاعتذار ، لعلمه بأن الالتزام بمناهج البحوث العلمية الحديثة يقتضي وضع جميع نتائج الدراسة في خاتمة البحث .

ولما كان بعض الباحثين المحدثين لهم مآخذ على سيبويه في كتابه عند قراءات في آيات معينة حددوها إحصاءً وحصرًا رأي الباحث أن يدرس تلك المواضع دراسة واسعة شاملة متأنية بنقد وتحليل ومناقشة وتفصيل على ضوء مدارك العلماء من النحاة والمفسرين ومواقفهم من تلك المسائل والقضايا في العصور المختلفة منذ ظهور الكتاب للناس إلى يوم الناس هذا . وخصص لذلك البابين الرابع والخامس ، جاعلًا أولهما لقضايا النحو ومسائله في سبعة فصول ، وثانيهما للتصريف كذلك في خمسة فصول . وكان منهج الباحث في كل فصل من تلك الفصول الاثني عشر أن يبدأ بتلخيص المسألة النحوية أو الصرفية التي وضع سيبويه قاعدتها في الكتاب ، ثم توضيح موضع النزاع في الآية أو القراءة من قراءاتها التي حرص الباحث على ذكرها وتوضيحها ونسبتها إلى قرائها في كل موضع ، ثم ذكر آراء النحاة والمفسرين في المسألة إذا كانت من مسائل الخلاف وقضاياه ، كل ذلك باختصار وفي إيجاز وتركيز ، ثم شرح عبارة سيبويه التي بنى عليها المحدثون مآخذهم عليها وتحليلها ببيان مكوناتها ومضامينها وسياقها الذي وردت فيه من الكتاب والباب ، اعتمادًا على نص الكتاب وشرح شراحه ، ثم ذكر مواقف العلماء من النحاة والمفسرين وغيرهم في

العصور التاريخية المختلفة حول قاعدة سيبويه في المسألة وفي مجمل القضية موضع النزاع ، بما في ذلك الآية أو القراءة من القراءات فيها ، ثم مناقشة صاحب الدعوى أو أصحابها في دعواهم اعتمادًا على نصوص كلامهم في كتبهم وبحوثهم ، مراعيًا في ذلك كله التسلسل التاريخي في عرض الآراء والأقوال والمواقف ما أمكن ذلك ؛ لأن اللاحق يبني موقفه على ما قاله السابق غالبًا . وكان الباحث يكتفي بذكر أقدم الأقوال والآراء وأشمل العبارات في كل مسألة ، ثم يشير إلى البقية مع التركيز على مواضع الاختلاف فيها والفروق بينها . وكان المنهج في مجمله عرضًا وتحليلًا ونقدًا وتفصيلًا وترجيحًا لما يبدو للباحث راجحًا مع ذكر المرجح ، وإلا اكتفى بالعرض والتحليل والشرح والنقد دون ترجيح ، إذ الترجيح بلا مرجح كعدم الترجيح مع وجود المرجح كلاهما غير مقبول في نظر المنهج العلمي .

هذا ومن أهم ما انتهى إليه الباحث من نتائج أن العلماء من النحاة والمفسرين وغيرهم قد فرغوا من مناقشة تلك المسائل والقضايا وقتلوها بحثًا ، وانتهوا في أغلب الأحوال إلى ما يشبه الإجماع ، واستقر الفكر النحوي على ذلك عند المتأخرين ، بعد أن عرفت آراء النحاة ومذاهبهم ومحاورتهم ومجادلاتهم ردحًا من الزمن في هذه المسائل وأمثالها من مسائل علمي النحو والصرف وعلوم اللغة عمومًا ، ولهذا لم يجد الباحث مبررًا يدعو إلى إعادة طرحها ابتداءً للمناقشة من جديد ، على النحو الذي حاوله بعض الباحثين المحدثين ممن اتهم سيبويه بالطعن في القراءات والقراء ، ثم تمادوا في ذلك فوصفوا جمهور النحاة القائلين بآراء سيبويه بأنهم اتبعوه تقليدًا أعمى بلا تبصر ، في دعاوي عريضة لا تقوم على أساس من دليل ، فرفعوا كثيرًا من الشعارات البراقة في مظهرها الفارغة في مخبرها ، إذ وزعوا بها كثيرًا من التهم الباطلة على النحاة عمومًا ، وعلى البصريين منهم خصوصًا ، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه ، فظلموهم بذلك ظلمًا عظيمًا ، عفا الله عن الجميع ، إذ كان ذلك كله في سبيل ما يظنونه إصلاحًا وتجديدًا وإحياءً للنحو ، وقد دل البحث على أن النحو لم

يكن في يوم من الأيام منذ نشأته إلى يوم الناس هذا ميتًا حتى يحتاج إلى الإحياء، ولا فاسدًا حتى يحتاج إلى إصلاح، ولا ناقصًا حتى يحتاج إلى من يجعله وافيًا، ولا مخلوطًا حتى يحتاج إلى تهذيب، فلا يصح إدعاء شيء من ذلك بعد أن بذل النحاة في كل عصر ومصر جهودًا كبيرة في تيسير النحو للناس، في متون وشروح وحواش ومختصرات ومنظومات ونحو ذلك، مما لم يدع فيه من الصعوبة ما يدعو إلى التيسير الذي يراد به هدم أصوله وقواعده ومصطلحاته ومحو أساسه، فكانت أكثر دعوات التجديد في العصر الحديث- علم الله- مجرد غش وخداع وتمويه ونزاع وشقاق.

وقد هدف البحث في مجمله إلى إبطال هذه الدعاوي وتفنيد تلك المزاعم بالدليل القاطع من أول كتاب في النحو العربي، وقد انتهى البحث إلى أن أكثر دعوات التجديد في النحو وتطويره وتهذيبه وإصلاحه وتيسيره في العصر الحديث هي في حقيقتها دعوات إلغاء ومحو للنحو من أساسه، وذلك يؤدي لا محالة إلى قطع الصلة بيننا وبين تراثنا الإسلامي في مختلف علومه ومجالاته قطعًا شبه تام إن لم يكن تامًا بالكلية. ومن العجب حقًا أن يدعو بعض الذين هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا إلى مثل هذه الأفكار الهدامة التي لا تنطلي عن أحد من العقلاء في الوقت الذي يصف فيه بعض المستشرقين النحو العربي بالنضج والكمال والشمول، بحيث لم يبق فيه مجال للزيادة، كما تقدم ذلك في قول المستشرق الألماني الشهير يوهان فك: «لقد تكلفت القواعد العربية التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب، بعرض اللغة الفصحة، وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات والصيغ وتراكيب الجمل ومعاني المفردات، على صورة شاملة، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد».

والأعجب من ذلك دعوة بعضهم إلى تعديل قواعد النحو والصرف وغيرهما من علوم العربية حتى تشمل جميع الوارد المروي عن العرب من القليل النادر والشاذ الخارج عن القياس، وما إلى ذلك من النصوص التي سمعت عن العرب، وفرغ النحاة

من مناقشتها والحكم عليها منذ زمن طويل ، وقد انتهى الباحث إلى أن هذه الدعوة باطلة من أساسها ، لقيامها على الجهل بطبيعة القواعد العربية ووظيفتها المقصودة منها ، وهدف واضعيها من ورائها ، فالدعوة إلى « جعل القواعد النحوية مشتملة على كل الوارد من الشواهد على ظاهرها دون اللجوء إلى التأويل » كما يرى الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، لا يمكن أن تتحقق إلا بإلغاء النحو الموجود بين أيدينا جملة ، وبناء نحو جديد ، وهذا ما يدعون إليه فيما يسمونه تيسيرًا ويظنونه تسهيلًا . ويبدو للباحث أننا لو سرنا وراء هذا السراب الخادع الذي انساق معه كثير من الباحثين المحدثين ، إذ حسبوه ماءً حتى إذا جاءوه لم يجدوه شيئًا ، لما بقي من قواعد العربية شيء البتة ؛ لأن أبسط قواعدها كرفع الفاعل ونصب المفعول ونحوهما قد جاء عن العرب ما يخالفها ، وعلى ذلك فقس جميع القواعد .

وعلى هذه الطريقة الغريبة على القواعد وهذا المنهج العجيب في دراسة اللغة ، القائم على الدعاوى والشعارات يدعو الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري إلى تعديل ما يزيد على أربعين قاعدة من قواعد العربية التي وضعها سيبويه ومن قبله ، فيما يسميه الدكتور بنظرية النحو القرآني ، وكأن النحو قبله لم يكن قرآنيًا بل كان توراتيًا أو إغريقيًا أو لاتينيًا ، وهذا ما صرح به في مقدمة كتابه هذا ؛ إذ جعل القواعد العربية الموجودة الآن في كتب النحو واللغة وغيرها كالقوانين الوضعية في تشريعات الدول العلمانية المعاصرة ، وبناءً على ذلك دعا إلى جعل قواعد العربية قرآنية . وهذا في نظر الباحث شطط وغلو ، وظلم كبير للنحاة القدامى الذين استنبطوا هذه القواعد من كلام العرب ، وفي قمته القرآن الكريم ، وإنكار لجهود هؤلاء الأئمة الأعلام من سلف هذه الأمة وخلفها ، بل إنكار لحقائق الأشياء التي يعترف بها كل عاقل .

ويبدو للباحث أن هذه الدعوة لا تبعد كثيرًا عن أخت لها ظهرت في العصر الحديث عند فئة منحرفة ضالة تدعو إلى الاقتصار على ما في القرآن من تشريعات الإسلام ، وإهمال ما عدا ذلك ، وتسمي نفسها ، تمويهًا وزورًا وغشًا وخداعًا وكذبًا ،

بالجماعة القرآنية ، فكلتا الدعوتين لا تعدو أن تكون كلمة حق أريد بها باطل . وقد صدق ابن عاشور حين قال : « ومدونات النحو ما قصد بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة ، ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية ، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب ، والقراء حجة على النحاة دون العكس ، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادرًا في الكلام الفصيح ، والندرة لا تناكد الفصاحة » .

ويخلص الباحث في هذا إلى أن الرد على دعاوى بعض الباحثين المحدثين وتشكيكهم في قدرة النحو على صون العربية والحفاظ عليها ، وتطاولهم على النحاة القدامى ونقدهم بالحق والباطل ، هو جوهر هذا البحث وهدفه الأساس ، فالرد على ذلك كله من خلال بحث علمي متأن يقرر الحقائق من خلال النصوص وتفهم كلام العلماء هو بيت القصيد ومربط الفرس فيه .

تلك هي خلاصة البحث وملخصه . أما الجديد فيه فإن الباحث لا يدعي أنه أتى من بحثه هذا بآراء جديدة كل الجدة ، أو بنتائج مبتكرة لم يسبق إليها بأية حال ، أو بمسائل طريفة كل الطرافة اكتشفها وانتهى في قضاياها إلى أحكام قطعية أو شبه قطعية إلا على الصعيد الشخصي ؛ إذ كان يبحث عن الجديد في القديم . ومع ذلك يعتقد أن في البحث أشياء لم يسبقه أحد- مبلغ علمه- إلى صياغتها هذه الصياغة الواردة في البحث ، كما لم يسبقه أحد- فيما يعلم- إلى بحثها بهذه الصورة من الجمع والتحليل ، وانتهى إلى ما انتهى إليه الباحث من نتائج تعد هي الشيء الجديد في هذا البحث حسب ما يبدو للباحث . والعلم عند الله تعالى .

ومن ذلك دراسة مآخذ الباحثين المحدثين على منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن وقراءاته ، وتوجيهها وبناء القواعد عليها ، دراسة إحصائية نقدية تحليلية ، نظرية وتطبيقية على الآيات التي فيها قراءات هي موضع الدعوى والنزاع ، وإفراد كل أية منها بدراسة مستقلة كاملة وشاملة فيما يستغرق فصلًا كاملًا من فصول البحث . وكان ذلك في أكثر من نصف فصول البحث . ومن ذلك أيضًا الرد على دعاوي بعض

الباحثين المحدثين على النحاة وإمامهم سيبويه ، وتخرصاتهم حول الكتاب ، وذلك بكشف حقائقها ، وتفنيدها على ضوء المنهج العلمي دون محاباة لأحد مهما علت درجته العلمية ومكانته الاجتماعية ، فهم على كل حال باحثون مجتهدون ، نقدرهم ونجلهم ونحترمهم ، ولكن الحق أحق أن يتبع ، وهو لا يعرف بالرجال ، ولكن اعرف الحق تعرف أهله ، كما قال الإمام علي- كرم الله وجهه ورضي عنه- فحبنا للحق والعدل والإنصاف يجب أن يعلو على كل حب لما سواه .

ومن ذلك أيضًا محاولة استقراء أقوال العلماء من ذوي الاختصاص وأهل الشأن وآرائهم ومواقفهم ومداركهم حول قضايا البحث ومسائله استقراءً يجمل خلاصة ما قيل قبلنا في القضية ، ويجمع شمل القواعد النحوية والقوانين العربية للآية أو القراءة موضع البحث مع تحليل ذلك كله ومناقشته ونقده ، واستنتاج الأحكام والآراء والمواقف من النصوص والأقوال . ثم المقارنة بين طوائف العلماء في التخصصات المرتبطة بالبحث وموضوعه أو مواضعه ، من قراء ومعربين ونحاة مفسرين وفقهاء ومجتهدين ، وذلك لإظهار أثر الخلافات النحوية في توسيع مدارك العلماء في معاني الآيات ، وما تحمل من دلالات خفية ؛ إذ كل وجه من وجوه الإعراب له أثر في المعنى ، كما أن كل تغيير في بنية الكلمة يتعبه تغيير في المعنى غالبًا ، مما أدي إلى تنمية التفسير وتوسيعه بصورة لا تخطئها عين الناظر المتوسم ، وذلك اجتهاد في سبيل فهم مراد الله عز وجل من كلامه المنزل ، وهو الغرض الأول والأساس والأهم الذي يشترك علماء العربية وعلماء التفسير وغيرهم في بذل جهود كبيرة عظيمة للوصول إليه . علمًا بأن القرآن حقًا هو المعجزة الدائمة إلى يوم القيامة ، إذ لا يخلق على كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه ، ولا يشبع منه العلماء كما ورد في الحديث .

ومن ذلك بناء منهج البحث على دراسة مسألة واحدة أو قضية مفردة تتعلق بآية أو مجموعة آيات فيها قراءات هي موضع الدراسة والدعوة والنزاع ، فيدرسها الباحث دراسة شاملة للقراءات والنحو ، والمعنى والإعراب ، جامعة لكل الآراء التي وقف

عليها الباحث بالتقصي والبحث في مظانها ، مع المقارنة والتحليل ، والنقد والمناقشة واستخلاص النتائج والأحكام ، والآراء والمواقف بما يأتي على فصل كامل من البحث . وهذا في الجزء التطبيقي من البحث في البابين الأخيرين منه ، دون الجزء التاريخي والنظري منه .

وبناء على ما سبق يمكن للباحث أن يشير إلى بعض النتائج المفردة في البحث تفصيلًا فيما يلي :

١ - كتاب سيبويه أقدم كتاب وصل إلينا ، يحمل المحاولات الأولى ، وبواكير النظر في تحليل الآيات لغويًا ، وبذلك فتح للعلماء والباحثين من طلبة العلم باب فهم القرآن ودراسته اعتمادًا على أسلوبه العربي ونصه اللغوي ، فكان ذلك رافدًا مهمًا لفهم كتاب الله عز وجل ، يضاف إلى التفسير الأثري الذي كان هو السائد حتى عهد سيبويه ، رحمه الله تعالى .

٢ - كتب معاني القرآن وإعرابه هي المرحلة الأولى من مراحل التفسير غير الأثري ، فهي التي أسست منهج التفسير بالدراية ، الذي أساسه التفسير اللغوي ، مقابل التفسير بالرواية ، الذي أفرد له علماء الحديث كتبًا في مؤلفاتهم الجامعة .

٣ - النحو نشأ عربيًا خالصًا ، قرآنيًا محضًا ، على أيدي العرب تفكيرًا ووضعًا وتوجيهًا وأسبابًا ودواعي وظروفًا وجهودًا ، فلم تشبه شائبة من أثر أجنبي البتة ، وقد كانت نشأته وتطوره ونموه حتى نضجه واكتمال قواعده في رحاب القرآن الكريم ؛ بغرض صونه من الخطأ في قراءاته ، وفهم معناه فهمًا صحيحًا مبنيًا على لغته التي بها نزل ، وبغذاء من مأدبته الشهية الواسعة ، فالنحو مرتبط بالقرآن وضعًا وتاريخًا وموضوعًا وهدفًا وغاية .

٤ - الارتباط بين النحو والقراءات والتفسير وثيق ، والصلة بين هذه العلوم الثلاثة أقوى منها بينها وبين العلوم الأخرى من علوم الإسلام والعربية ، فضلًا عن غيرها ، فكان المفسرون في كل عصر ومصر هم من النحاة ؛ لأن العلم بالنحو والعربية يأتي

على رأس شروط المفسر لكتاب الله عز وجل ، ومثل هذا يقال عن المحدث والفقيه بإجماع علماء الإسلام .

٥ - قواعد العربية العامة ومسائلها الكلية وقضاياها الكبرى استمدت ثباتها واستقرارها من القرآن الكريم ، فلا تقبل في ذاتها التجديد ولا التطوير والتحديث وما إلى ذلك ، فقد أعطاها القرآن الثبات والقرار ، لأنها مستنبطة من القرآن الذي نزل من الله تعالى ، ولغة العرب التي بها نزل . فالتجديد والتطوير والتحديث والتيسير وما إليها أمور ممكنة ومقبولة ، بل مطلوبة وواجبة في طرائق التدريس والوسائل التعليمية والمناهج الدراسية والتألفية وما إلى ذلك ، فهذه هي مجالاتها ، شريطة أن يأتي ذلك من أهل الشأن والاختصاص والخبرة والعلم والدراية ، وهم القادرون على ذلك ، فيمكن أن يأتوا في كل زمان ومكان بما يرونه أصلح وأجدى وأنفع وأسهل وأسرع في توصيل العلم إلى طلبته والعربية إلى مريديها . أما القواعد ذاتها فيستحيل فيها التجديد والتطوير والتحديث وما إلى ذلك ، اللهم إلا أن يراد بذلك المحو والإزالة والطمس والإحالة ، وما أظن أن أحدًا مما يدين بالإسلام يرغب في ذلك ويريده ، إذ ذلك من أهداف من يريد أن يزيله ويبيده .

٦ - قدامى المؤلفين في علوم العربية والإسلام كان لهم مناهجهم التي اتبعوها في مؤلفاتهم ، ومن هؤلاء سيبويه في الكتاب ؛ إذ لا يمكن أن يأتي عمل كهذا خبط عشواء ، فهم أصحاب مناهج عقلوها وساروا على هداها في مؤلفاتهم ، فلم يكونوا يؤلفون كيفما اتفق ، كما يعتقد بعض الباحثين المحدثين ، بل كان للواحد منهم تصور واضح في ذهنه كل الوضوح للعمل العلمي الذي ينتويه وتخطيط مسبق للكتاب الذي يريد تأليفه ، ويظهر هذا جليًا في كتاب سيبويه .

٧ - سيبويه قد طبق في كتابه قوله فيه : « القراءة لا تخالف ، لأن القراءة سنة » ، تطبيقًا أمينًا في استشهاده بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته ، فقد قرر ذلك قولًا وطبقه فعلًا في كتابه . فإذا أحس أحد الباحثين أن سيبويه لم يقف الموقف الصحيح من قراءة

ما أو نص من النصوص أو لغة من لغات العرب ، فإن ذلك يرجع- في رأي الباحث- إلى أحد ثلاثة احتمالات :

أ- إما أن ذلك الباحث يظن أن سيبويه أحاط بجميع القراءات وأحصاها عددًا ، وأن القراءات قد ميزت في عهده ، فعرف متواترها وشاذها وآحادها وقراؤها وطبقاتهم ، وهذا ما لم يكن ، كما أن الظن بأن سيبويه قد أحصى القراءات القرآنية إحصاءً كاملًا ظن باطل ؛ لأن ذلك أمر غير ممكن ، إذ قد يفوت الباحث الحاذق بعض الأمور ، وقد تقدم أن بعض الصحابة لم يعرف بعض القراءات المتواترة ، فأنكرها ، فكيف بسيبويه وأمثاله ؟ فهو إن كان واسع العلم بالقراءات كثير الرواية عظيم العناية بها وبقرائها وتخريج وجوهها من النحو واللغة والمعني ، فالزعم بأنه محيط بكل القراءات دعوى مبالغ فيها ، فلا يمكن قبولها على أية حال .

ب - الاحتمال الثاني أن يظن الباحث أيضًا أن سيبويه أحاط علمًا بجميع اللهجات العربية ، فلم تفته شاردة من لغات قبائل العرب ، بل عرف كل ما تكلمت به ، وهذا أيضًا غير صحيح على إطلاقه ، فلا يستطيع أحد أن يزعم أن سيبويه قد أحاط بذلك كله علمًا ، لغة لغة وقبيلة قبيلة ، فهذا أمر صعب المنال ، فهو إذا حكى فإنما يحكي وصفًا تفصيليًا لما سمعه أو رواه ، وقد يحكم بعدم ورود ما لم يبلغه ، أو بقلة لغة أو ضعفها أو عدم استعمال كلمة على وجه معين ، ويكون غيره قد سمع ذلك ورواه ، غاية الأمر أنه لم يحك ذلك الوصف وهو يعلم أنه على غير ما وصف ، فلو أنه سمع بشيء من ذلك لجد في البحث حتى يصل إلى حقيقة الأمر ، فهو جد حريص على الحقيقة ، مجتهد كثير البحث والتنقيب عنها حيثما كانت ، والعربية لا يحيط بها إلا نبي ، رُوي ذلك عن الشافعي ، رحمه الله تعالى .

ج - الاحتمال الثالث أن يكون الباحث قد فهم كلام سيبويه في الكتاب على غير وجهه ، وهذا هو الكثير الغالب على المحدثين خاصة ، فقد رأى الباحث فيما رأى ، أن الذين يسجلون مآخذ على سيبويه في موقفه ومنهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم

وتوجيه قراءاته ينسون أنه كثير العناية والاهتمام بالقرآن وقراءاته في كتابه ، يؤيد بذلك ما سمعه عن العرب ، فهو يعتز بالقراءات أيما اعتزاز ، فلا يقدمها على شيء في الاستشهاد والاحتجاج . وهذا ما ظهر من خلال البحث .

أما التأويل فالباحث قد درس منهج التأويل النحوي عند سيبويه في بحثه للماجستير ، فهو لا ينكر أن سيبويه قد أوّل بعض وجوه القراءات القرآنية التي تبدو- عند النظرة الأولى ، ولأول وهلة- مخالفة للكثير الشائع في كلام العرب ، ولكن ظهر من خلال البحث أن سيبويه لم يكن مؤولًا في أكثر كتابه ، كما أنه لم يفتح باب التأويل كما يدعي بعض الباحثين المحدثين ، ولا يريد الباحث إعادة درس شيء من ذلك بعد أن فرغ من درسه ومناقشته بما لا مزيد عليه عنده . والعلم عند الله تعالى .

وفي الختام يتقدم الباحث بهذه التوصيات لعلها تكون مفيدة للدرس والدارسين في حقل الدراسات النحوية واللغوية في هذا العصر ، وقد استخلصها الباحث من مسيرة بحثه الطويلة ، ويرجو أن يعني بها المشتغلون بالشأن النحوي واللغوي والأدبي والتراثي عمومًا ، والمشتغلون بكتاب سيبويه خصوصًا :

١ - العناية بكتاب سيبويه بدراسته وتدريس أبواب منه في جميع مراحل الدراسة الجامعية الأولى فضلًا عن الدراسات العليا ، وربط البحوث النحوية واللغوية به ، واتخاذه مرجعًا أساسًا لا يستغني عنه ، والتمرس على أسلوبه ومصطلحاته والتغلب على صعوباته ، ونشره على أوسع نطاق حتى يكون الكتاب الأول في دراسة العربية وتدريسها للمتخصصين فيها على الأقل ، كما كان للجميع في السابق ، فلا ينبغي أن يحرم منه طلبة المراحل الجامعية الأولى . وهذا لا ينفي وجود اهتمام بالكتاب في جامعاتنا ، يتمثل في تدريس بعض أبوابه للمتخصصين في الدراسات العليا ، وفي تلك البحوث التي تعد في جوانب منه للحصول على الدراجات العلمية .

٢ - الاهتمام بتحقيق شروح الكتاب ونشرها بعد جلب مخطوطاته ومخطوطات شروحه الموجودة في دول العالم إلى جامعاتنا ، لتمكين الباحثين من تحقيقها ، وإجراء

المزيد من المقارنات بينها ، فالدراسات المقارنة بين تلك النسخ قد تخرج لنا نسخة من الكتاب أقرب إلى الكمال من النسخ الموجودة الآن بأيدينا . ومما يؤسف عليه حقًّا أن شرحًا واحدًا من شروح الكتاب لم يصل إلى أيدي القراء من طلبة العلم وعامة الناس محققًا مكتملًا إلى اليوم ، هذا مع وجود عدة نسخ مكتملة من شروح الكتاب الأربعة التي وصلت إلينا .

٣ - ربط الدراسات اللغوية بكتب التراث والمصادر الأولى في كل مجال ، والصبر على دراستها وحسن تفهمها ، فهذا وحده هو الكفيل بصنع الباحثين المتمكنين الذين يمكنهم تحمل مسئولية القيام على العربية . أما تلقف الشعارات والدعاوي وأشلاء النصوص من المحدثين دون الرجوع إلى المراجع والمصادر الأمهات ، فهو من المصائب التي ابتلي بها كثير من الباحثين المحدثين وطلبة العلم في هذا الزمان ، والمحفوظ من حفظه الله .

٤ - ضرورة التأكد مما يطلقه بعض الباحثين المحدثين من أحكام فيما يتعلق بالتراث الإسلامي الأصيل التليد العريق وكتبه ورموزه ، فقد تميز العصر الحديث بإعادة النظر في كثير من جوانب التراث والفكر الإسلامي ، كما تميز بإحياء التراث ، وبالجرأة في نقد القدماء ومناهجهم في التفكير وبناء العلوم ، وكان للنحو والنحاة نصيب من ذلك جد كبير ، وقد تضاعف هذا النصيب في السنوات الأخيرة ، حين مارس النقد كل من هب ودب ، فاختلط الحابل بالنابل ، ولئن كان إحياء التراث العربي الإسلامي بتحقيق كتبه ونشرها ودراستها ونقدها من الأعمال الكبيرة العظيمة في هذا العصر ، فإنه قد اختلط فيه عمل صالح وآخر سيء بفعل المستشرقين وأتباعهم من الباحثين الجهلة والخبثاء الماكرين ، الذين لم يرزقوا العلم مع الإيمان ، والأمانة مع النشاط ، والصدق والحياد العلمي في البحث ، وكان لبعضهم أغراض دنية سعوا إلى تحقيقها بكل الوسائل ، وسلكوا لذلك كل مسلك ، وهاموا في كل واد ، ضلالًا وتضليلًا ، وغشًا وخداعًا وتمويهًا وزيغًا عن الصراط المستقيم في الأقوال والأفعال ،

حتى أصبح في المكتبات مجموعة من الكتب والبحوث التي تحمل آراء تكوّن ما يمكن تسميته حملة على النحو والنحاة، فكان لابد من الحذر والاحتياط، وعدم الاطمئنان إلى هذه الكتب وما تحمل من آراء وأحكام ومواقف، يجب دراستها دراسة ناقدة بصيرة، وعدم التسليم بكل ما فيها من غث وسمين، فإن أكثر ما وقف عليه الباحث في هذا المجال أحكام جائرة وتهم باطلة ومواقف ظالمة ضد العلماء، تصحبها دعاوي عريضة فارغة وشعارات براقة جوفاء لا تثبت أمام البحث العلمي الممحص، بل سرعان ما تنهار عند النظر والفحص والتمحيص، وقد نال سيبويه وكتابه من ذلك شيء كثير، خاصة منهجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته واحتجاجه لها وبناء القواعد عليها، فقد طنطن بعض الباحثين المحدثين حول ذلك بكثير من الدخن، وأثاروا غبارًا كثيفًا قاتمًا من التهم والشكوك والظنون، مما يستوجب بحوثًا علمية مقسطة تجلي الحقائق وترد المكائد وترجع الأمور إلى طبيعتها والحق إلى نصابه، وهو ما حاوله البحث بالنسبة لسيبويه وكتابه. وإذا كان الأمر كذلك فلابد من نقد وتمحيص وتحقق ورجوع إلى الأصول الأولى والمصادر الأصلية والمراجع الأمهات والاعتماد عليها أولًا وأخيرًا في الدراسة النحوية واللغوية والتراثية عمومًا.

٥ - اقتراح أخيرًا إجراء بحوث ودراسات حول مواقف بعض القدماء المعروفين من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته ومناهجهم في ذلك، اعتمادًا على كتبهم وأقوالهم الموثوقة النسبة إليهم، ومن هؤلاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء البصري وعيسى بن عمر الثقفي والخليل ابن أحمد الفراهيدي والكسائي والفراء والكوفيون عمومًا وأبو علي الفارسي والمبرد والطبري وابن الأنباري والعكبري وابن خالويه وابن جني وابن مجاهد والزمخشري وفخر الدين الرازي وغيرهم من أئمة القراءات والتفسير والنحو واللغة، فقد بدا للباحث من خلال هذه الدراسة أن دراسة هؤلاء وأمثالهم دراسة متأنية شاملة قد تأتي بنتائج طيبة تقلب كثيرًا مما اشتهر عنهم

حديثًا رأسًا عن عقب .

وبهذا يأتي الباحث على نهاية هذا البحث الذي لا يدعي أنه أوفاه حقه كما ينبغي ، ولكنه حاول ذلك ، وبذل كل ما استطاع من جهد في سبيل ذلك ، فإن كان قد بلغ الذي أراد ، فذلك من فضل الله الذي لا تعد فضائله علينا ولا تحصى ، وله الحمد وحده ، على نعمة التوفيق ، وإن لم يكن الأمر كذلك وكانت الأخرى فحسب الباحث أنه حاول واجتهد ، وصبر وبذل وسعى ما وسعه السعي ، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها . وقد قيل :

على المرء أن يسعى إلى الخير جهده ... وليس عليه أن تتم المقاصد

وعلى الله قصد السبيل ، وهو الموفق والهادي إلى سواء الصراط . والله تعالى أعلم بالصواب وإليه وحده المرجع والمآب ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه في البدء والختام والحمد لله ب العالمين أولًا وأخيرًا ، ودائمًا وأبدًا . « سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك » .

﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

الفهارس

١- فهرس الآيات القرآنية الكريمة

سورة آل عمران

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة القصص

سورة العنكبوت

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة يس

سورة الصافات

سورة المجادلة

سورة الجمعة

سورة المنافقون

سورة الملك

سورة الحاقة

سورة الجن

سورة القيامة

سورة الإنسان

سورة المرسلات

سورة النبأ

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

٣- فهرس الأمثال وأقوال العرب

٤- الشواهد الشعرية

٥- فهرس الأعلام المترجمين في البحث

٦- فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم :
أ- المصحف المطبوع برواية حفص عن عاصم ، ط / مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ، سنة ١٤٠٥هـ .
ب- المصحف المطبوع برواية ورش عن نافع ، ط / مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة ، سنة ١٤٠٧هـ .
جـ- المصحف المطبوع برواية قالون عن نافع ، ط / جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بطرابلس الغرب ، ليبيا ، سنة ١٤٠١هـ .
د - المصحف المطبوع برواية الدوري عن أبي عمرو ، ط / المطبعة الحكومية في السودان ، سنة ١٩٧٨م ، أعيد طبعه بمطبعة جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم ، سنة ١٩٩٥م .
٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط/ ٢، سنة ١٩٩٦م .
٣- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، علي بن الحسين ، تحقيق لجنة من الأدباء ، الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة ، بيروت ، ط/ ٦، سنة ١٩٨٣م .
٤- أخبار النحويين البصريين ، للسيرافي ، بتحقيق الدكتورين / طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .
٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، لابن الأثير ، علي بن محمد ، ط/ ١، دار المعارف بمصر ، سنة ١٢٨٠هـ .
٦- الإصابة في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، دار الكتب العلمية ببيروت ، بدون تاريخ .
٧- الاقتراح في أصول النحو ، للسيوطي ، دار المعارف بحلب ، سورية ، بدون تاريخ .
٨- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، سنة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م .
٩- إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، نشر لجنة التأليف والنشر والترجمة بالقاهرة ، بدون تاريخ .
١٠- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، للسيد مرتضى الزبيدي ، دار إحياء التراث العربي بالقاهرة ، بدون تاريخ .

١١- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة ، بدون تاريخ .
١٢- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور / زهير غازي زاهد ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ط/ ٥، سنة ١٣٩٧هـ .
١٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن ، للشنقيطي ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ .
١٤- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للبيضاوي ، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع ، بيروت ، بدون تاريخ .
١٥- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود ، مطبعة الصبيح بالقاهرة ، بدون تاريخ .
١٦- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، للدكتورة / خديجة الحديثي ، من منشورات مكتبة النهضة ببغداد ، ط/ ١، سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
١٧- الاستشهاد في النحو العربي ، للدكتور / عثمان الفكي بابكر ، بحث للحصول على درجة الماجستير في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ، سنة ١٣٨٨هـ ، نسخة المؤلف الخاصة ، غير منشورة .
١٨- الاستيعاب في أسماء الأصحاب ، للقرطبي ، بهامش كتاب الإصابة ، السابق .
١٩- الإحكام في أصول الأحكام ، للآمدي ، نشر مكتبة الصبيح بالقاهرة ، سنة ١٩٦٨م .
٢٠- أحكام القرآن ، لابن العربي المالكي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ .
٢١- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر ، للبناء الدمياطي ، بتحقيق الدكتور / شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة عالم الكتب ، بيروت ، ط/ ٣، سنة ١٤٠٧هـ .
٢٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان النحوي ، محمد بن يوسف بن علي ، تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس ، ط ١، سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
٢٣- أبو علي الفارسي ، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو ، للدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار المطبوعات الحديثة بجدة ، ط/ ٣، سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
٢٤- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٢٥- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، للدكتور / أحمد مكي الأنصاري ، المجلس

الأعلى لرعاية الفنون والآداب بالقاهرة، ط/ ١، سنة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٦- الأصوات اللغوية، للدكتور / إبراهيم أنيس، لجنة البيان العربي بالقاهرة، ط/ ١، سنة ١٩٥٠م.
٢٧- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، سنة ١٩٨٣م.
٢٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط/ ٣، بدون تاريخ.
٢٩- الأمالي الشجرية، لضياء الدين بن الشجري، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
٣٠- إرشاد المريد إلى معاني القصيد، لعلي بن محمد الضباع، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى الباري الحلبي، بالقاهرة، سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣١- إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٤٠٢هـ.
٣٢- الألفية في النحو والصرف، لابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، بالقاهرة، ط/ ٣، سنة ١٣٤٥هـ.
٣٣- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط/ ٤، سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
٣٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٩م.
٣٥- بحوث ندوة النحو والصرف، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بسورية، دمشق، في الفترة من ٢٧ - ١٩٩٤/٨/٣٠ م، ط/ ١، المجلس المذكور، بدون تاريخ.
٣٦- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، محمد بن علي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
٣٧- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، محمد بن عبد الله، بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، سنة ١٩٥٧م.
٣٨- البحر المحيط، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي، مكتبة النصر الحديثة بالرياض- السعودية، بدون تاريخ.

٣٩- البداية والنهاية، لابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، سنة ١٩٧٩م.

٤٠- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، للشيخ / عبد الفتاح عبد الغني القاضي، ط/ ١، القاهرة، بدون تاريخ.

٤١- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق/ عبد الحميد طه. مراجعة/ مصطفى السقا، دار الكتاب العربي بالقاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٤٢- التحرير والتنوير من التفسير، لابن عاشور، الدار التونسية للنشر والدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس- ليبيا، بدون تاريخ.

٤٣- التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، مطبعة السعادة بالقاهرة، ط/ ٤، بدون تاريخ.

٤٤- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور/ عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.

٤٥- تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي، دار المعارف بمصر- القاهرة، بدون تاريخ.

٤٦- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، المطبعة الخيرية بالقاهرة، ط١، سنة ١٣٠٦هـ.

٤٧- التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.

٤٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.

٤٩- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار الجيل، ببيروت، ط/ ٢، سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٥٠- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بالقاهرة، بدون تاريخ.

٥١- تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بالقاهرة، بدون تاريخ.

٥٢- تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، دار المنار بمصر، بدون تاريخ.

٥٣- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، للدكتور / حسن إبراهيم حسن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٧، سنة ١٩٦٤م.

٥٤- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٩٦٧م.

٥٥- التبيان في آداب حملة القرآن ، للإمام النووي ، محيي الدين ، أبو زكريا ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، مكتبة البيان ، بدمشق ، ط/ ١، سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٥٦- التذكرة في القراءات الثمان ، لابن غلبون ، الطاهر بن محمد المقرئ ، تحقيق : أيمن رشدي سويد ، ط/ ١، بجدة ، بدون تاريخ .

٥٧- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ، ط/ ١، سنة ١٤٠١هـ .

٥٨- التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنية في كتاب سيبويه ومواقف النحاة والمفسرين منه ، رسالة ماجستير ، غير منشورة بالمكتبة المركزية في جامعة أم درمان الإسلامية ، للطالب / سليمان يوسف خاطر ، ١٤١٨هـ .

٥٩- التيسير في القراءات السبع ، للداني ، عني بتصحيحه أوتو برتزل ، جمعيه المستشرقين الألمانية ، سنة ١٩٣٠م .

٦٠- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق الدكتور / زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط/ ٢، سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٦١- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ، لمحمد عبد العزيز النجار ، مطابع الأهرام التجارية بالقاهرة ، ط/ ٢، سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٦٢- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور / عوض حمد القوزي ، دار المعارف بمصر ، ط/ ١، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٦٣- ٦٤- التصريح على التوضيح ، للشيخ/ خالد الأزهري ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٦٥- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م .

٦٦- جامع البيان عن تأويل أي القرآن (تفسير الطبري) لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، بتحقيق/ محمود وأحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، ط/ ٢، بدون تاريخ .

٦٧- الجامع الصحيح ، (صحيح البخاري) ، محمد بن إسماعيل بن المغيرة ، دار ابن كثير بدمشق ، بتحقيق الدكتور/ مصطفى ديب البغا ، ط/ ٤، سنة ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

٦٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الدار القومية للنشر بالقاهرة ، بتحقيق الدكتور/ لطفي عبد البديع ، بدون تاريخ .

٦٩- حاشية السجائي على شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، مطبعة مصطفي البابي الحلبي بالقاهرة، سنة ١٣٥٨هـ-١٩٣٩م.

٧٠- حاشية الشيخ / محمد الخضري على شرح ابن عقيل، المطبعة الأزهرية بمصر، ط/ ٧، سنة ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م.

٧١- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ.

٧٢- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث، بيروت، ط/ ١، سنة ١٤٠٤هـ.

٧٣- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر بالقاهرة، ط/ ٢، بدون تاريخ.

٧٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي بتحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي بالقاهرة، بدون تاريخ.

٧٥- الديباج المذهب في معرفة رجال المذهب، لابن فرحون المالكي، مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.

٧٦- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، للشيخ/ محمد محيي، بيروت، ط/ ٤، بدون تاريخ.

٧٧- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، دار المنار بمصر، ط/ ٤، بتحقيق/ أحمد محمود شاكر، سنة ١٣٦٧هـ.

٧٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، بتحقيق/ محمد جاد الحق، مطبعة المدني بالقاهرة، بدون تاريخ.

٧٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط/ ١، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٨٠- الدر اللقيط من البحر المحيط على هامشه، لابن مكتوم القيسي النحوي.

٨١- الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين، للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بالقاهرة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٨٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ العلّامة/ محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة بمصر، ط/ ١، بدون تاريخ.

٨٣- دراسات في كتاب سيبويه ، للدكتورة/ خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة الكويت ، ط/ ١، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
٨٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، دار المعارف بالقاهرة ، ط/ ٢، ١٣٢٨هـ .
٨٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م .
٨٦- سيبويه إمام النحاة ، للأستاذ/ علي النجدي ناصف ، دار المعارف بمصر ، ط/ ٣، بدون تاريخ .
٨٧- سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين خلال اثني عشر قرنًا ، لكوركيس عواد ، المجمع العلمي العراقي ، العراق- بغداد ، ط/ ١، سنة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م .
٨٨- سيبويه حياته وكتابه ، للدكتور/ أحمد أحمد البدوي ، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة ، ط/ ١، سنة ١٩٦٠م .
٨٩- سيبويه والقراءات ، للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف بمصر- القاهرة ، ط/ ١، سنة ١٩٧٢م .
٩٠- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط/ ٢، بدون تاريخ .
٩١- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ، لأبي القاسم علي بن القاصح البغدادي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ، بدون تاريخ ، وبهامشه : غيث النفع في القراءات السبع ، لعلي النوري الصفاقسي .
٩٢- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد الهريدي ، دار المأمون للتراث ، ط/ ١، سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
٩٣- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، للدكتورة/ خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة الكويت ، ط/ ١، سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .
٩٤- شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ، عالم الكتب ، بيروت ، ط/ ١، بدون تاريخ .
٩٥- شواذ القراءات ، لابن خالويه ، نشر/ج/برجستراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر- القاهرة ، بدون تاريخ .
٩٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، بتحقيق/ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط/ ٤، سنة ١٩٨٥م .

٩٧- شرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين العيني، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ.
٩٨- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي، بتحقيق يوسف حسن عمر، مطبعة جامعة بنغازي، ليبيا، بدون تاريخ.
٩٩- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
١٠٠- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، بتحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط/ ١٣، سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
١٠١- شرح التسهيل، لابن مالك، بتحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بالقاهرة، ط/ ١، سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
١٠٢- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، بتحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ط/ ١، سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.
١٠٣- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت، ط/ ١، بدون تاريخ.
١٠٤- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، تحقيق الدكتور / محمد علي الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط/ ٢، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
١٠٥- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، تحقيق محمد علي السلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط/ ١، سنة ١٩٧٩م.
١٠٦- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للقلقشندي، دار صادر، بيروت، ط/ ٥، سنة ١٩٦٨م.
١٠٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي، دار مكتبة الحياة ببيروت، ط/ ٣، بدون تاريخ.
١٠٨- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون تاريخ.
١٠٩- طبقات المفسرين، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١١٠- طبقات القراء، لابن الجزري، بتحقيق/ محمد علي الضباع، مكتبة مصطفي البابي الحلبي بالقاهرة، ط/ ١، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

١١١- طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بالقاهرة، ط/ ١، سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
١١٢- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن، للدكتور / محمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة، ط/ ١، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١١٣- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ط/ ١، بدون تاريخ.
١١٤- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، بتحقيق/ج/ برجستراسر، مطبعة السعادة بمصر- القاهرة، ط/ ١، بدون تاريخ.
١١٥- في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، المكتبة الثقافية، بيروت، ط/ ١، سنة ١٩٦٣م.
١١٦- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، للشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة بمصر، ط/ ١، سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
١١٧- فهرس شواهد سيبويه، لأحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد، بيروت، ط/ ١، سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٧٠م.
١١٨- في اللهجات العربية، للدكتور/ إبراهيم أنيس، دار المعارف بمصر، ط/ ١، بدون تاريخ.
١١٩- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، المطبعة الحسينية بالقاهرة، ط/ ٣، سنة ١٣٣٠هـ، تصوير دار الجيل، بيروت، سنة ١٩٥٠م.
١٢٠- القراءات واللهجات، لعبد الوهاب حمودة، دار المعارف بمصر، ط/ ١، سنة ١٩٤٨م.
١٢١- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، بتحقيق الدكتور/ زكي مبارك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.
١٢٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ط/ ٣، سنة ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
١٢٣- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، لحاجي خليفة، مكتبة السني، بيروت، بدون تاريخ.
١٢٤- كتاب سيبويه، نشر هرتوبغ درنبرغ، باريس، ط/١، ١٨٨١م.
١٢٥- كتاب سيبويه، المطبعة الأميرية بالقاهرة، بولاق، سنة ١٣١٦هـ.
١٢٦- كتاب سيبويه، بتحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي بالقاهرة، ط/ ٢، سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٢٧- كتاب سيبويه، بتحقيق أميل بديع يعقوب، مطبعة محمد علي بيضون، ودار الكتب العلمية، بيروت، ط/ ١، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٢٨- كتاب شيبويه، بشرح السيرافي، تحقيق الدكتور / رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ ١، ١٩٨٦م، الجزء الأول والثاني.
١٢٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب القيسي، بتحقيق الدكتور/ محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/ ١، سنة ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
١٣٠- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
١٣١- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، وبهامشه الإغراب في جدل الإعراب، له أيضًا بتحقيق/ سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية بدمشق، ط/ ١، بدون تاريخ.
١٣٢- مجمع الأمثال، لأبي الفضل، أحمد بن محمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط/ ٣، سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.
١٣٣- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، بتحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، بدون تاريخ.
١٣٤- المطالع السعيدة بشرح الفريدة، للسيوطي، وزارة الثقافة والإعلام- بغداد- العراق، سنة ١٩٧٧م.
١٣٥- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المأمون، بيروت، بدون تاريخ.
١٣٦- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثني، بيروت، بدون تاريخ.
١٣٧- الموافقات في مقاصد الشريعة، للشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط/ ١، بدون تاريخ.
١٣٨- مجلة فيصل السعودية، العدد رقم ٤٤ بتاريخ مايو ١٩٨١م، والعدد رقم ٢١٨، شعبان ١٤١٥هـ- يناير ١٩٩٥م.
١٣٩- مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة، (أعداد مختلفة).
١٤٠- محاسن التأويل، للقاسمي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط/ ١، بدون تاريخ.
١٤١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، وزارة الأوقاف المغربية، بدون تاريخ.

١٤٢- مفاتح الغيب ، (تفسير الفخر الرازي) ، المطبعة البهية المصرية بالقاهرة ، ط/ ١، سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .
١٤٣- مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، لأبي البركات النسقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ط/١، بدون تاريخ .
١٤٤- معاني القرآن ، لسعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، تحقيق الدكتور / عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط/ ١، سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
١٤٥- معاني القرآن ، للفراء ، بتحقيق/ محمد علي النجار وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط/ ١، سنة ١٩٦٦م .
١٤٦- معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق الزجاج ، بتحقيق الدكتور/ عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، سنة ١٤٠٨هـ .
١٤٧- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثني الثقفي ، بتحقيق الدكتور/ محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ ١، سنة ١٩٥٤م .
١٤٨- المدارس النحوية ، للدكتور/ شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر- القاهرة ، ط/ ٤، بدون تاريخ .
١٤٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح ابن جني ، بتحقيق الدكتور/ علي النجدي وآخرين ، دار المعارف بالقاهرة ، ط/ ١، سنة ١٩٦٦م .
١٥٠- معجم شواهد العربية ، لعبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ ١، بدون تاريخ .
١٥١- المنصف شرح كتاب التصريف ، لأبي عثمان المازني ، لابن جني ، مكتبة المعرفة بالقاهرة ، بدون تاريخ .
١٥٢- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، ط/ ٥، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٥٣- المغني في توجيه القراءت العشر المتواترة ، للدكتور/ محمد سالم محيسن ، دار الجيل ، بيروت ، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، ط/ ٢، سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
١٥٤- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور/ مهدي المخرومي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/ ١، سنة ١٩٨٧م .
١٥٥- منجد المقرئين ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٥٦- المقتضب ، للمبرد ، بتحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ، ط/ ١، سنة ١٣٨٦م .

١٥٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، بتحقيق الدكتور/ مازن المبارك ومحمد علي حمدنا الله ، دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٩٧٩م .

١٥٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، بدون تاريخ .

١٥٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، بتحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بالقاهرة ، بدون تاريخ .

١٦٠- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، بتحقيق الدكتور/ حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م .

١٦١- ما فهم على غير وجهه في كتاب سيبويه ، للدكتور / صبحي عبد الحميد محمد ، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ، ط/ ١، سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١٦٢- النحو وكتب التفسير ، للدكتور/ إبراهيم عبد الله رفيدة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة- ليبيا ، ط/ ٣، سنة ١٩٨٩م ، وقد اعتمدت على هذا الكتاب كثيرًا .

١٦٣- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لابن الأنباري ، تحقيق الدكتور/ إبراهيم السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد- العراق ، ط/ ١، بدون تاريخ .

١٦٤- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ/ محمد الطنطاوي ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ط/ ٣، بدون تاريخ .

١٦٥- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تصحيح/ علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .

١٦٦- نظرية النحو القرآني ، للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ، دار القبلة بمكة المكرمة ، ط/ ١، سنة ١٩٨٣م .

١٦٧- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، للدكتور / محمد آدم الزاكي ، المكتبة الفيصلية بمكة ، ط/ ١، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

١٦٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، بتحقيق الدكتور/ إحسان عباس ، دار

صادر، بيروت، سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

١٦٩- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح عبد الغني القاضي، مكتبة السوادي للتوزيع بجدة، ط/ ٥، سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٧- فهرس الموضوعات